



ذاكرة وطن.. عدن والوحدة اليمنية



علي ناصر محمد

ذاكرة وطن..

عدن والوحدة اليمنية

دار الفارابي

الكتاب: ذاكرة وطن.. عدن والوحدة اليمنية

المؤلف: علي ناصر محمد

الغلاف: شركة عين ميديا

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان

ت: ٣٠١٤٦١(٠١) - فاكس: ٣٠٧٧٧٥(٠١)

ص.ب: ١١/٣١٨١ - الرمز البريدي: ٢١٣٠ ١١٠٧

www.dar-alfarabi.com

e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: ٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٠

ISBN: 978-614-432-874-3



التُقطت هذه الصورة في منزل أحد الأصدقاء في دباش بجبال الساحل السوري عام ١٩٩٠م،
بدايةَ كتابة المذكرات



المقدمة

أنا هنا لا أكتب تاريخاً بقدر ما أكتب مذكراتي، وعندما أتكئ على التاريخ، فلقناعتي التامة بأنّ التاريخ وعيٌ إنساني وخبرة بشرية. ولأنّ التاريخ متداخل، ومتفاعل ماضيه بحاضره وبمستقبله، ولا يمكن الفصل بين هذه الحلقات الثلاث. هذا الجهد الذي بدأته منذ سنوات طويلة وأنا في السلطة، ثم خارجها، محاولةٌ متواضعة، ولكنها جادة لتتبُّع المجرى التاريخي لليمن ولمكانته الحضارية بين حضارات أمم العالم القديم، ولأهميته الاستراتيجية، وهو أيضاً محاولة لتبيان «الكيانات» السياسية التي سادت آنذاك، مع تحفظي من مصطلح «الكيان»، باعتباره مصطلحاً حديثاً لا يمكن إسقاطه على واقع تلك الممالك والدول التي قامت في اليمن، لأنها اتكأت كلها، أو بعضها في الغالب، على القوة العسكرية والغلبة وغزو الممالك والقبائل الأقوى لبقية الممالك والقبائل، وإخضاعها بالقوة لحكمها. لهذا، من الصعب للباحث المُنصف والحصيف أن يزعم أنّ هدف تلك الممالك كان وحدة اليمن، بمصطلح اليوم، وبأبعاده الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، بقدر ما كانت تحركها طموحات الحكام إلى الاستيلاء على أراضي الممالك المجاورة المنافسة، وعلى ثرواتها، وبسط نفوذها وهيمنتها عليها. هذا النوع من (الكيانات) سلك ما كان سائداً حينها، حتى القرن التاسع عشر، أي تحقيق المصالح بالغزو والضمّ والإلحاق والإخضاع بالقوة. إن سياسة الهيمنة هذه سرعان ما تترنّح أمام مقاومة أبناء الممالك الأخرى الرافضة للغزو، التي اضطرت إلى خوض حروب دفاعية مضادة لاستعادة ما سُلبَتهُ بالقوة، ولهذا فإن كل محاولات الوحدة بالغزو انتهت إلى الفشل، حتى وإن استمرّ بعضها لعقود أو لقرون. وقد يتداعى هذا النوع من «الكيانات» مثلما انهارت بعد ذلك الدول اليمنية التي قامت في ظل

الخلافات (جمع خلافة) الإسلامية أو الدول المستقلة من بعدها بسبب الصراعات فيما بينها أو الهزيمة أمام غزو خارجي، وذلك بسبب موقع اليمن الاستراتيجي في شبه الجزيرة العربية وعلى باب المندب والبحر الأحمر والقرن الإفريقي وبحر العرب والمحيط الهندي، فتعرّض عبر التاريخ للغزوات الأجنبية، من قبل الرومان والأحباش والفرس والبرتغاليين والفرنسيين والأيوبيين والهولنديين والعثمانيين والبريطانيين، فضلاً عن الصراع المصري – السعودي خلال الأعوام ١٩٦٢م – ١٩٦٧م، ثم الصراع السوفياتي الغربي في فترة الحرب الباردة.

هذه هي تحديداً القصة التي تختزل التاريخ منذ أقدم العصور حتى الساعة. ولعل معظم القراء الكرام قد اطلعوا على مراحل مختلفة من تاريخ اليمن والصراعات والحروب التي مرّ بها حتى الآن.

لقد كان للقوى الإقليمية والدولية في ذروة الحرب الباردة، إضافة إلى المصالح المحلية، دور كبير في تعميق الصراعات والحروب فيما بين النظامين في صنعاء وعدن بعد استقلال الجنوب عام ١٩٦٧م، واعتبار الوحدة خطاً أحمر يتعارض قيامها مع المصالح المشار إليها آنفاً. وبانتهاء الحرب الباردة، تهيّأت الظروف لقيام الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م، لكن بما ينسجم إلى حدٍّ كبير مع مصالح القوى الإقليمية والدولية في اليمن، وفي المنطقة العربية ككل. وحين أستعيد من شريط ذاكرتي ذلك السيل من المناقشات بين كل حرب وحرب، وتفاوض يليه تفاوض بشأن اليمن ووحدته، و«النظامين» ونزوعهما الوحدوي، فإني أضع بين يدي القارئ خضمّاً هائلاً وغير مسبوق من الوثائق والمحاضر ومقارنات وشهادات وأدلة ووقائع وخلفيات. هنا التاريخ يتكلم، لا أحد غيره.

إن عوامل الوحدة، كما سنرى، تبقى هي الأقوى، بغضّ النظر عن عوامل التمزق والشقاق والفراق، الداخلية منها أو المفروضة من الخارج. والكتابة عن الوحدة في هذا الظرف العصيب، تحدٍّ للذات ممزوج بالمرارة، لا بالخيبة، لأن من يقوم بها شخصٌ آمن بالوحدة، وسعى إليها، ولم يتاجر بها، لا في الأمس ولا في اليوم. والحقيقة أني لم أكن أريد لهذا الكتاب أن يصدر بعد أن خرجت كتل من جماهير شعبنا في الجنوب تعبّر أولاً عن

مقاومتها السلمية المشروعة لسياسات الانحراف بالوحدة عن سياقها الوطني الشامل، ثم عن رفضها للوحدة، والأخير أمر مؤلم ولا يعكس حقيقة المشاعر الوطنية في هذا الجزء من اليمن، وإن كان ردّ فعل طبيعياً على ممارسات سلطة طغت وبغت وتجبرت وأفسدت بعض الناس وروح الوحدة، بدليل أن الجماهير الشعبية الجنوبية باركت قيامها دون الاستفتاء عليها، إلا أنها قبل أن يخيب أملها ويسود فجرها، كانت تنتظرعهداً جديداً وشاطئ أمان. وأستطيع أن أقول بتجرد إن القيادتين اللتين وقعتا على الوحدة عام ١٩٩٠م لم تكونا في مستوى هذا الحدث العظيم، ولم تستوعبا مغزاه وجوهره، وكأولوية كان هدفهما اقتسام السلطة والثروة.

كلمة خاصة لا بد منها:

لقد مررت بمصاعب شخصية، وواجهت متاعب لم أكن أتوقعها، ولم تكن في الحسبان. منها إخراجي الإجباري من اليمن عام ١٩٩٠م قبيل قيام الوحدة، وكأني من أعدائها أو المعترضين على قيامها، وقد تقبلته رغم حزازة في النفس، لأن ولائي للوحدة وللوطن طغى على أي شيء ثانوي آخر. إن مما يريح ضميري، أني ساهمت بدور متواضع في سبيل تحقيق الوحدة، وكان لي شرف توقيع أول اتفاقية للوحدة في القاهرة، في أكتوبر من عام ١٩٧٢م التي مرّ عليها اليوم عند صدور هذا الكتاب ٤٨ عاماً، إضافة إلى أنّ في فترة رئاستي للدولة (١٩٨٠ ــ ١٩٨٦م) أُنجِز مشروع دستور دولة الوحدة عام ١٩٨١م، وقيام المجلس اليمني الأعلى عام ١٩٨١م، والاتفاق على قيام مشاريع مشتركة في جميع المجالات، والاتفاق لأول مرة على توحيد منهجي مادتي التاريخ والجغرافيا، والأهم من كل ذلك إيماني العميق بالاحتكام إلى لغة الحوار لتحقيق الوحدة، بدل الاحتكام إلى لغة السلاح. كل هذه السياسات التي لم تكن فقط سياسة وتوجّهاً شخصيين، بل سياسة وتوجهاً وقناعة لشعب ولحزب ولنظام سياسي، وكلها مهدت لقيام الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م وعبّدت طريقها. ومع ذلك، وهذه حقيقة لا مراءَ فيها، فقد ظلت الوحدة اليمنية حيةً في وجدان الشعب اليمني في الشمال والجنوب على حدٍّ سواء، إن كان بحكم روابط القربى أو العاطفة الوطنية أو الشعور بالانتماء إلى وطن واحد وأرومة واحدة، أو بحكم الاتكاء

على تاريخ مشترك، أو بحكم وعي متقدم بأن الوحدة تعني القوة والعزة والمنعة في مواجهة الأخطار وتحديات الحاضر والمستقبل.

لهذا، وهذه حقيقة أخرى، لم يكن بمقدور أحد أن يجادل في حقيقة هذا النزوع الوحدوي لدى الشعب ولدى نخبه ولدى غالبية كل القوى السياسية بمختلف مشاربها. لذلك، أصبحت مطلباً للشعب الذي لا يريد سوى مضمون وطني، لا عصبوي لها. ومن هذا المنطلق، على كل القوى الوطنية أن تتقبل أنّ الوطن للجميع، وأنه بيتهم وسقفهم ويتّسع لهم جميعاً دون تمييز وإقصاء، وأن تتقبل الآخر، وأن الكل شركاء في الوطن الحاضن لكل من يتوق إلى العيش المشترك فيه والجامع لكل الناس بالرضى والقبول، لا بالقوة والغلبة.

علي ناصر محمد

٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠م

الفصل الأول:

الوحدة اليمنية عبر التاريخ..
الإنسان والأرض والحضارة

الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لموقع اليمن عبر التاريخ

أجمع المؤرخون العرب والأجانب، مثلما أجمعت الكتب والأديان السماوية، على خصوبة بلاد اليمن وثراء ما قدمته إلى الحضارة الإنسانية، وعلى حب اليمنيين للعمل، وعدّوها إحدى حاضنات الحضارات القديمة، كما أشارت وتشير الكثير من المؤلفات التاريخية لبعض الرحالة والمؤرخين الأثريين اليمنيين والعرب والأجانب[1] الذين أسهموا في تدوين النقوش اليمنية القديمة «المدونة بالمسند» وترجمتها، وبذلوا جهوداً كبيرة في تجميع تلك النقوش المدونة من الخط المسند وتفسيرها وترجمتها، وأطلقوا العديد من التسميات والصفات على أرض اليمن منذ أقدم العصور، منها الجنوب العربي، والعربية

(١) ومن هؤلاء الهمداني (المتوفى عام ٩٤٥م) ديودورس الصقلي، واسترابون (سترابو) وألبرايت وجاكلين بيرين، بطليموس، كارستن نيبور، يوسف هاليفي، وفلبي (عبد الله)، ميلر، لوندين وباور وأحمد فخري ومحمد توفيق وجودا علي وهومل، وركمنس، كلاسر، وغيرهم.

الجنوبية، والعربية السعيدة، ويمنت، وتعني بلغة المسند «الجنوب واليُمن والبركة»، لأنها تقع يمين الكعبة المشرفة... إلخ.

يُعَدّ موقع اليمن الجغرافي[1] في جنوب غرب الجزيرة العربية همزة وصل بين الشرق والغرب، ويحتل مكانة بارزة من حيث الأهمية الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية منذ أقدم العصور. ففي العصور التاريخية القديمة، كانت بلاد اليمن تحتل موقعاً ساعدها على أن تكون طريقاً لقوافل التوابل والبخور والمرّ والصبِر والحرير وغيرها، التي كانت تبدأ رحلاتها المكوكية من جنوب اليمن، وتستمر في السير شمالاً إلى بلاد الشام، ما أكسبها علاقة بارزة جعلتها تمثل الوسيط الذي أدى سكانه دوراً مهماً في التجارة القديمة بين الهند والصين من ناحية، ودول البحر المتوسط وأوروبا من ناحية أخرى. لقد كان البحر الأحمر ومضيق باب المندب بمثابة الشريان الرئيسي في حركة تجارة العالم القديم، وقد أعطى الموقع الاستراتيجي الممتاز لهذا الطريق أهمية خاصة لجنوب الجزيرة العربية في ما يتصل بالنواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية، ولقد عرف اليمنيون القدماء مميزات بلادهم هذه التي عرفتها أيضاً البلدان التي كانت تنافسهم في السيطرة على طرق التجارة القديمة وعلى عائداتها المجزية. هنا، ولأهمية موقع اليمن، فقد باءت محاولات الكثير من الدول الكبرى للسيطرة عليه بالفشل، ابتداءً من محاولة الإمبراطورية البيزنطية، مروراً بالاحتلال الأكسومي والفارسي، ومحاولات البرتغاليين والفرنسيين والهولنديين. لكن تمكن الاستعمار البريطاني أخيراً من احتلال الجنوب في ١٩ يناير ١٨٣٩م.

وقد ظلّ اليمن حارساً لهذا الموقع المهم في مختلف المراحل التاريخية، ما جعل القوى الاستعمارية الأوروبية تتصارع فيما بينها بهدف السيطرة على البحر الأحمر، هذه المنطقة ذات الأهمية العالمية، التي تمثل همزة وصل بين الشرق والغرب[2]. ومن القوى

---

(١) فاليمن تقع جغرافياً في الركن الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية بين خطي عرض ١٢ و ١٩، وبين خطي طول ٤٣ و ٥٣ شرقاً. وتبلغ مساحة اليمن نحو ٥٣٣ ألف كم^2 يشغل الجنوبي منها ٣٣٣ كم^2، ويبلغ عدد سكان اليمن نحو ٢٨ مليون نسمة، إضافة إلى المغتربين الذين لا توجد إحصائيات دقيقة عن أعدادهم، وهم يقدَّرون بثلاثة ملايين.

(٢) تحدثت العديد من المراجع والقصص التاريخية عن الصفات التي تميزت بها اليمن، فسُميت =

التي حاولت احتلال عدن وبعض الجزر، البرتغاليون والهولنديون والفرنسيون، وقد تمكن البريطانيون من احتلال عدن لقرابة ١٢٩ عاماً، من عام ١٨٣٩م إلى ١٩٦٧م.

كانت اليمن تزهو على كل شبه الجزيرة العربية، لكونها خزاناً بشرياً لعمقها الحضاري، ولانتشار سكانها قبل الإسلام وبعده إلى ما يُسمى اليوم «الوطن العربي» وأكسوم وغيرهما، وكانت أيضاً ممراً مهماً ومحطة آمنة لتجارة الحرير والبخور والبهارات والمنسوجات، وللسفن التي تمخرعباب المحيطات، فتقف لتأخذ قسطاً من الراحة في موانئها الشهيرة[1].

وتؤكد الشواهد التاريخية مستوى الرقيّ الحضاري اليمني قبل أكثر من ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد. كذلك، تؤكد عدة مصادر أن حضارة اليمن بدأت قبل سبعة آلاف عام قبل الميلاد. وهنا يكفي أن نشير إلى أنّ الهجرات الأولى لعرب جنوب الجزيرة العربية في الألف

= السعيدة والخضراء وغيرهما من التسميات التي أكدتها النقوش والآثار المنتشرة في مختلف المناطق اليمنية، وهذا يدل على ازدهار الحياة الاقتصادية والتجارية والزراعية فيها، وعلى أنها دولة رائدة في بناء السدود، وغيرها من مظاهر الحضارة الثقافية والدينية.

(١) وأهمها:

١. ميناء قناء أو قانا الذي كان من أهم الموانئ التي تصدّر البخور، ويقع في محافظة شبوة حالياً، بمنطقه بئر علي بجوار حصن الغراب.

٢. ميناء عدن، وكان يقع في خليج عدن الأمامي بجوار قلعة صيرة قبل انتقاله إلى المعلا (المعلى) والتواهي عام ١٨٥٠م، وتحويله إلى ميناء حر.

٣. ميناء موزع، و يقع هذا الميناء في منطقة باب المندب بالقرب من الشيخ سعيد.

٤. ميناء العارة، وكان يؤدي دوراً تجارياً مهماً في دولة أوسان، ويقع في منطقة العارة بين المضاربة ورأس العارة.

٥. ميناء الشحر، ويقع في محافظة حضرموت بمنطقة الشحر.

٦. ميناء المخاء، ويقع في منطقة المخاء إلى الغرب من مدينة تعز، وكان الميناء الرئيسي لتصدير البن اليمني إلى مختلف دول العالم، وبه اكتسب البن اليمني شهرته العالمية في كل أنحاء العالم (موكا). وكانت هذه السفن تأخذ أيضاً ما يلزم من المواد التجارية، كالبخور واللبان وأعشاب البهارات الزكية. وقد مكّنت هذه المواد اليمن القديمة من السيطرة على حركة التبادل التجارية في تلك الحقب. وكان لإنشاء السدود وهندستها الراقية والمتطورة دور في ضبط الإنتاج الزراعي وتطويره، بما يعيد بناء الواقع الحضاري ويضعه في شواهد خالدة، حيث تحدثت آثارها حتى الآن عن براعة الأيدي والعقول اليمنية التي صنعتها.

الرابع قبل الميلاد إلى مصر، وإلى العراق في الألف الثالث قبل الميلاد، قد أسّست بواكير حضارتين عظيمتين في وادي النيل وشواهد الآثار السامية في بابل. ولم تكن لتلك الهجرات أن تصنع هذا المجد الخالد دون أن تكون ملايينها قد خرجت من حضارة قادرة على العطاء وعلى التواصل وتوظيف ثقافتها ووعيها وخبرتها حيث حلّت. ولعل كثرة البيانات المكتوبة تشير إلى أنّ اليمنيين، عدا أولئك الذين هاجروا إلى مصر والعراق والحبشة، قاموا بمآثر جليلة، كربط مصر ببابل من طريق البحر من الجنوب قبل اتصالها بالبر من الشرق. فلقد كان اليمنيون بارعون في فنّ الملاحة وربط الحضارتين بحضارة السند في أقصى الشرق، من طريق التجارة التي برعوا بها أيضاً، وأسسوا مراكز تجارية على امتداد خطوط القوافل في وسط جزيرة العرب وشمالها. وكان العامة والتجار يعاملونهم على أنهم (معينيون) أو سبئيون استدلالاً بسمعة الحضارتين الشائعة.

ستة آلاف نقش

كان تجار عدن، مثلاً، ينقلون البضائع من مينائهم بقوافل تخترق الجزيرة العربية من جنوبها حتى بلاد الشام في الشمال، بما فيها غزة. واتّسم التجار اليمنيون بالأمانة، فكانوا موضع ثقة تجار عشرات البلاد الأخرى، واطمئنانهم. وقد أقام عرب جنوب الجزيرة العربية حضارات عريقة يتحدث عن آياتها أكثر من ستة آلاف نقش اكتُشفت ووُضعت منذ سنوات تحت تصرف علماء الآثار العرب والأجانب لتفسيرها وترجمتها، فضلاً عن عشرات الآلاف من العيّنات، والمدوَّنات على واجهات الصخور في مناطق بعيدة تشير إلى انتسابها إلى هذه البلاد، وتؤكد جميعاً أنّ ثمة حضارة جديدة أُسِّست منذ القرن السابع قبل الميلاد، وأنّ دول وممالك قوية وُلدت في (بلاد العرب السعيدة) سنتطرق إليها في الفصل الثاني. ولكن كان للحروب والصراعات بين هذه الدول دور في تدمير تلك الحضارات وانهيارها.

اليمن في عهد الدول والممالك في التاريخ القديم

في هذا السياق، يمكننا أن نتحدث بإيجاز عن الدول التي شملت في بعض الأحيان

معظم أراضي جنوب العربية السعيدة، حيث مدّت بعض تلك الممالك والدول خيمتها، وبنت دولة يمنية موحَّدة، وبالتحديد ممالك معين وسبأ وأوسان وحِميَر. أما أبرز الدول التي وحّدت اليمن القديم بالقوة العسكرية، فهي دولة سبأ وحِميَر، حيث توسّعت أراضيها على حساب الدول الأخرى، فشملت معظم أراضي شبه الجزيرة العربية. ويمكننا أن نعطي القارئ صورة مختصرة عن هذه الدول:

١ــ دولة معين (١٤٠٠ ــ ٨٥٠ ق.م)

يقدِّر بعض علماء الآثار بدايتها في نحو القرن الرابع عشر قبل الميلاد، وكانت عاصمتها الأولى «قرنو» أو «قرنا»، أما عاصمتها الثانية فسُمِّيت «معين»، وتقعان في المنطقة الشرقية من الجوف. سيطرت هذه الدولة على معظم أراضي اليمن، وامتلكت علاقات وطيدة مع مملكة حضرموت، استمرت حتى نهاية الدولة المعينية على أيدي السبئيين، وأقامت علاقات تجارية مع مصر واليونان. كانت دولة معين همزة وصل لنقل السلع التجارية من الهند والصين إلى موانئ البحر المتوسط، وفي طريق القوافل البرية، كانت تشق طريقها عبر الجزيرة العربية، وصولاً إلى منطقة العلاء في جنوب الأردن.

٢- مملكة سبأ (٨٥٠ ــ ١١٥ق.م)

بعد انقراض مملكة معين، قامت على أنقاضها دولة سبأ، وقد سُمِّيت سبأ نسبةً إلى مؤسسها الأول، عبد شمس سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. وحققت هذه الدولة الكثير من النجاحات في حروبها مع الدول المجاورة لها، ومع بابل وخراسان، وغيرها من الدول، وملك هذه الدولة هو مَن بنى السد المشهور بسدّ مأرب (العرم). وقد مرّت هذه الدولة بخمس مراحل تاريخية هي:

١- مرحلة مكرب وسبأ، التي كان الحاكم فيها يجمع بين السلطة الدينية والسياسية.
٢- مرحلة ملوك سبأ وذي ريدان، وهنا أصبحت قبيلة حمير شريكاً أساسياً في سلطة دولة سبأ.
٣- مرحلة دولة ملوك سبأ وذي ريدان ويمنت (يمنات).

٤- مرحلة دولة ملوك سبأ وذي ريدان ويمنت وحضرموت.

٥- مرحلة دولة سبأ وذي ريدان ويمنت وحضرموت وأعرابها في الجبال «الطود» والتهائم.

قصة مقولة جنت على نفسها براقش: بدايةً، «براقش» هو اسم كلبة كانت عند قوم من العرب، وفي أحد الأيام حضر إلى القرية مجموعة من الأعداء، فبدأت براقش بالنباح لتنذر أهل القرية الذين سارعوا بالخروج من القرية والاختباء في إحدى المغارات القريبة، حيث إن تعداد العدو كان أكثر من تعداد أهل القرية، وفعلاً خرج أهل القرية واختبأوا في المغارة. بحث الأعداء عنهم كثيراً، ولكن دون جدوى، ولم يتمكنوا من العثور عليهم، فقرر الأعداء الخروج من القرية، وفعلاً بدأوا بالخروج من القرية، وفرح أهل القرية، وتأكدوا أن العدو لن يتمكن منهم. عندما رأت (براقش) أن الأعداء بدأوا بالخروج بدأت بالنباح، حاول صاحبها أن يسكتها، ولكن دون جدوى، فكانت براقش هي من دلّ الجيش على القوم، عندما سمعوا نباحها علموا أن أهلها هناك، فجاؤوهم واستباحوهم وقتلوها. فتحولت براقش إلى مثل، فقال حمزة بن بيض في ذلك الموقف:
لم تكن عن جناية لحقتني .... لا يساري ولا يميني رمتني بل جناها أخ عليَّ كريم .... وعلى أهلها براقش تجني



﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيۡرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ أَمۡ كَانَ مِنَ ٱلۡغَآئِبِينَ ٢٠ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابٗا شَدِيدًا أَوۡ لَأَاْذۡبَحَنَّهُۥٓ أَوۡ لَيَأۡتِيَنِّي بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ ٢١ فَمَكَثَ غَيۡرَ بَعِيدٖ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمۡ تُحِطۡ بِهِۦ وَجِئۡتُكَ مِن سَبَإِۭ بِنَبَإٖ يَقِينٍ ٢٢﴾[1].



لوحة ملكة سبأ للرسام عبد اللطيف الحكيمي أُهديت إليّ عام ١٩٩٥م
وهي معبّرة عن الهدهد وبلقيس[2] (ملكة سبأ) والنبي سليمان كما جاء في القرآن الكريم

(١) سورة النمل الآيات: ٢٠-٢٢.

(٢) الملكة بلقيس التي زارت الملك سليمان في القرن العاشر قبل الميلاد.

﴿ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ ﴿٢٩﴾ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ ﴿٣١﴾ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ﴿٣٢﴾ قَالُوا۟ نَحْنُ أُو۟لُوا۟ قُوَّةٍ وَأُو۟لُوا۟ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴿٣٣﴾ قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾[1].

وعن ملكة سبأ كُتب الكثير، ومنه ما كتبته الدكتورة المهندسة ريم عبد الغني، وهو الأحدث[2]:

﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَىْءٍ ... ﴾... (النمل، ٢٣) هكذا صوّر القرآن الكريم بلقيس ملكة سبأ، وهل هناك أبلغ وأعظم من وصف كهذا تظفر به امرأة عبر التاريخ؟ بعد ثلاثة آلاف سنة من رحيلها، يبقى هذا الوصف تاجها الحقيقيّ الخالد، أثمن من كنوز مملكتها، وأعظم من سلطانها وعرشها الشهير، وبه خُلِّدت بعد أن زالت مملكة سبأ وتتالت فوق أنقاضها الممالك والدول. ملَكَتْ بلقيس سبأ بعد أبيها الهَدهاد، الذي جمع وجوه مملكته حين حضرته الوفاة ليسلّمها الحكم قائلاً: «إني رأيتُ الرجال، وعجمتُ أهل الفضل وسيرتهم، وشهدتُ من أدركت من ملوكها، فلا والذي أحلف به ما رأيتُ مثل بلقيس رأياً وعلماً وحلماً».

والحادثة الأشهر في حياة تلك الملكة اليمنية التي تجاوزتْ مسرح أحداثها، وتناقلتها الشعوب بروايات متباينة، واستلهمتها روائع إبداعات الفنانين الأوروبيين في عصر النهضة مثل رافائيل ورويموندي وجبرتي، هي حكاية زيارتها لسليمان بن داوود، وقد شهد لها القرآن الكريم أنّها كانت من أوائل دعاة الديمقراطية وحكم الشورى في التاريخ، حينما أورد أنها استشارت قومها في الردّ على الهدهد الذي يُقال إنه جاءها بدعوة سليمان قائلة: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ﴾ (النمل، ٣٢).

أما وقد أفتوها بالقبول، فيُروى أنها دخلتْ بيت المقدس بجِمالٍ تحمل اللبان والطيوب

(١) سورة النمل الآيات: ٢٩-٣٤.

(٢) عبد الغني، د. ريم، وهج روح، ص ١٤٥/ الطبعة الثالثة.

والذهب والأحجار الكريمة، فأحسن سليمان وفادتها، وفي الرواية: «وبهرها بحكمته وقوته وعجائب ما تصنع الجنّ له»، وقيل إنّه تزوجها وولدت منه ولداً اسمه (رحبعم)، وقيل إنّه زوَّجها ذا بَتَع من همدان وردّهما إلى اليمن، حيث بُنِيتْ لها ثلاثة قصور مذهلة: غُمْدَانَ وسِلْحِين وبَينُونَ؛ في منطقة مأرب التي شهدتْ تألّق حضارة سبأ العظيمة.

وحتى بعد قرون من اندثار قصر غمدان في صنعاء، إلا أنه ما زال رمزاً للعظمة والتفوق في اليمن الذي طالما عُرف بـ»بلاد القصور»، وما زال اسم بلقيس ــ حتى اليوم ــ يملأ الآفاق... الملكة التي حكمت دولة قوية، بنت السدود، وزرعت الأرض، وفتحت آفاق المعرفة في مختلف العلوم والفنون والآداب، حتى شبّه القرآن الكريم سبأ بالجنة، بقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾ (سورة سبأ، ١٥)».

سدّ مأرب

وفي عهد الدولة السبئية[١] ازدهرت الحضارة في مأرب ببناء السدود وقنوات الريّ، وسدّ مأرب يدل على أنّ دولة سبأ دولة قوية اقتصادياً وعسكرياً، وسُمِّيت هذه الأرض أرضَ الجنتين التي ورد ذكرها في القرآن الكريم، وبُني معبد «المقه» أو ما يسمى اليوم معبد بلقيس. وامتدت قنوات الريّ بهندستها الراقية إلى مملكة حضرموت، وعلى أطرافها زُرع النخيل والعنب، ويقال إن القوافل كانت تسير في ظل غابات لا تخترقها الشمس من حضرموت إلى مأرب.

(١) مدينة مأرب هي عاصمة سبأ القديمة، وكانت أحد حُكامها الملكة بلقيس، وتبعد المدينة ٨ كم عن موقع سدّ مأرب الموجود على مصبّ وادي عبيدة. وأُجريت في حكم ياسين يخنعم (القرن الأول قبل الميلاد) أول عملية إعمارٍ ضخمة، وأُجريَ الإعمار الثاني في عام ٣٠ قبل الميلاد تحت حكومة الشرجيبل يفر بن كرب أسد، ونُفِّذت أعمال البناء على السد خلال عام ٤٥٠ بعد الميلاد، وقد انتُهيَ من آخر عملية إعادة إعمار تحت حكومة أبرهة الأشرم عام ٥٥٧ بعد الميلاد، وأُعيد بناؤه بتمويل من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في ١٩٨٤ ــ ١٩٨٦، في عهد الرئيس الراحل علي عبد الله صالح.

٣- مملكة حضرموت (١٠٢٠ق.م ـ ٦٥م)

حضرموت إحدى الدول القديمة التي عُرفت باسمها هذا منذ ثلاثة آلاف سنة تقريباً. وتُعرَف حضرموت أيضاً بأرض الأحقاف التي أرسل الله إليها النبي هوداً. وقد سُمِّيت حضرموت نسبةً إلى ساكنها الأول، حضرموت بن حمير الأصفر، وعاصمتها الأولى كانت «نقب الهجر»، وتقع في وادي ميفعة، ثم انتقلت إلى موقع آخر مؤقت سُمِّي «العقلة»، حتى استُكمِل بناء العاصمة الثانية «شبوة القديمة» الواقعة أسفل وادي عرمة[١].

٤- مملكة قتبان (٨٦٥ ـ ٥٤٠ ق.م).

عاصمتها «تمنع»، وبُنيت على الضفة اليسرى من وادي بيحان في شمال قرية النقوب الحالية بمحافظة شبوة، يحدّها من الشمال الشرقي حيد بن عقيل، ومن الشرق جبل الأخيضر وقرية الهجر، ومن الغرب جبل الساق وجبل الصفحة، وتقع على تلة ترتفع عن مستوى سطح الوادي بنحو ٢٦ متراً، وتُعرَف اليوم بهجر كحلان. تبدو المدينة في وضعها الراهن مستطيلة الشكل، تمتد من الجنوب الغربي إلى الجنوب الشرقي، وتبلغ أبعادها ٦٥٠ × ٤٢٠ متراً، ولم يبقَ من معالم سورها سوى البوابة الجنوبية. ويعتقد السيد Bon B ، أنّ السور الذي كان يحيط بالمدينة، كان ذا جدارين: خارجي وداخلي. وتوجد مسلّة في قلب مدينة «تمنع» التاريخية عليها نقش يُعَدّ من أهم القوانين التجارية المعروفة في اليمن القديم، ويتحدث عن تنظيم المبادلات التجارية التي تجري داخل هذه المدينة. وقد دمّر السبئيون المدينة وأحرقوها[٢]. نلاحظ أنّ الكثير من المؤرخين أغفلوا تاريخ هذه الدولة التي كانت لها حضارة تضاهي دولتَي معين وسبأ، الأمر الذي جعل دولة سبأ تهابها وتعقد معها عدة أحلاف. وأهم هذه التحالفات، الحلف الثلاثي الذي عُقد بين كل من سبأ وقتبان وحضرموت بوجه دولة أوسان الجنوبية التي أصبحت تهدد مصالح الدول الثلاث.

---

(١) قامت بين حضرموت ودولة معين عدة أحلاف، وبعد وفاة ملك حضرموت معدي كرب ابن اليفع الذي حكم في عام ٩٨٠ ق.م، اندمجت حضرموت بدولة معين، واستمرت كذلك لمدة ثلاثة قرون، أي إلى نحو عام (٦٥٠ق.م)، ثم استقلت لفترة تقرب من أربعين عاماً، عادت بعدها فدخلت تحت حكم سبأ، ثم تحت حكم ملوك حميرالتي قامت دولتهم عام ١١٥ ق.م.

(٢) حلفاء الأمس، ويتكرر مثل هذه التحالفات في القرن العشرين والواحد والعشرين .

٥- مملكة أوسان

لم يحدّد المؤرخون تاريخ بداية هذه الدولة، إلا أنّ الدكتور محمد عبد القادر بلفقيه، يحدّد تاريخ بدايتها بالقرن الحادي عشر قبل الميلاد[١]، وقد أكد معظم الباحثين والمؤرخين أنّ هذه الدولة كان لها شأن كبير في الحياة الاقتصادية والتجارية والعسكرية، وكانت عاصمتها تقع في وادي مرخه، في موقع يُسمى «هجر الناب»، وقد سيطرت على معظم الأراضي الجنوبية لليمن، وكانت تمتلك أسطولاً بحرياً عظيماً يصل إلى الساحل الإفريقي الحالي الذي كان يُسمى الساحل الأوساني. وقد زارت الدكتورة جاكلين برني عاصمة هذه الدولة، وأكدت من خلال النقوش التي ترجمتها أنّ هذه الدولة كانت أهم الدول القديمة، كذلك بحثت ونقّبت عن أهم المواقع الأثرية في شبوة (القديمة)، واكتشفت فيها القصر الملكي.

٦- مملكة حِميَر (ذو ريدان ١١٥ق.م - ٥٢٥م)

هي آخر الدول اليمنية القديمة التي حكمت جنوب الجزيرة العربية. تمكنت قبائل ذي ريدان الحميرية التي كانت تشارك قبائل سبأ الحكم، من تجميع قواها لمحاربة ملوك سبأ، ووقعت بين الجانبين حروب كثيرة، كانت الغلبة فيها للقبائل الحميرية. التي سيطرت بالقوة على كل الأراضي اليمنية، وكانت عاصمة الدولة الحميرية آنذاك مدينة ظفار الواقعة في منطقة يريم بمحافظة إب... ومن أشهر ملوكها «ياسر يهنعم» الذي اشتهر عند المؤرخين العرب باسم «ناشر النعم»، وكان ملكاً فاتحاً، حيث غزا بنفسه الشام والعراق وغيرهما من البلدان. أما ملوك حِميَر وحكامها، فقد عُرِفوا في كتب التاريخ العربية باسم «التبابعة»، ومفردهم

---

(١) اختلف الباحثون في تحديد بداية هذه الدولة ونهايتها. فبينما يرى فيلبي أن أول ما ظهرت الملكية في أوسان كان نحو عام ٢٣٠ ق.م، وقد ظلت قائمة حتى نحو عام ١١٥ ق.م، يرى هومل في النقش الذي سجل انتصارات «كرب إيل وتر» على ملك أوسان، دليلاً على أن ظهور مملكة أوسان كان في القرن الخامس ق.م. أما نهاية أوسان، فيرى ألبرايت أنها استمرت حتى قبيل الميلاد بفترة قليلة. ومن المدن المهمة في دولة أوسان مدينة مسورة العاصمة، ومرخا وخلة والسقية وأم ناب، فضلاً عن ميناء عدن الذي كان الميناء الرئيسي للدولة.

«تُبَّع». ويبدو أنّ لفظ «تُبَّع» حبشي الأصل، ويعني «القادر». وقد حاول الأحباش، بمساعدة الروم، غزو اليمن مراتٍ عديدة، ولكنهم فشلوا، نظراً للقوة التي كانت تمتلكها دولة حِميَر. وما كاد حكم الحميريين يستتبّ في البلاد، حتى قامت قبائل همدان وغيرها من القبائل (شمال غرب صنعاء) بتمردها على الدولة المركزية الحميرية، ما جعلها تضعف وتتفكك نتيجة تلك الصراعات الداخلية والصراعات الدولية في هذه الفترة التي كانت بين الروم والفرس. ذلك الصراع أبرز أهمية اليمن الاستراتيجية والاقتصادية، وجعل اليمن معتركاً سياسياً واقتصادياً ودينياً بين اليهودية والمسيحية. لقد كانت الديانة اليهودية هي الديانة الرسمية للدولة الحميرية، وبالتحديد في عهد ملكها أسعد الكامل (٣٨٥ ــ ٤١٥م)، ومن بعده، كما تشير بعض المصادرالتاريخية، الملك ذو نواس «يوسف أسار» (٥١٥ ــ ٥٢٤م) الذي كان متعصباً للديانة اليهودية، فاضطهد نصارى نجران في قصة الأخدود (المعروفة بسورة «الأخدود» في القرآن الكريم)، وأحرق الكثير منهم عام ٥٢٣م في الأخدود. ونتيجةً لهذا الفعل، تشكّل حلف مسيحي من الروم والحبشة ضد الملك الحميري، وأُعِدَّت حملة عسكرية بقيادة أرياط بن صحمة وأبرهة بن الصباح (الملقب بالأشرم)، ودارت معارك طاحنة بين الطرفين، وانعقد النصر للأكسوم والروم في نهايتها، ما دفع الملك الحِميري ذا نواس إلى الانتحار بإلقاء نفسه في البحر من أعلى حصن الغراب في بئر علي، كما يرد في النقوش. وهناك رواية تقول إنه اقتحم بفرسه البحر، حتى لا يأسره الغزاة. وهكذا انتهت الدولة الحميرية، واستولى الأكسومون على اليمن عام ٥٢٥م.

وفي هذه المرحلة نفّذ «أبرهة بن الصباح» (الأشرم) انقلاباً على قائد الحملة الأكسومية، وتولى الحكم، فدام حكمه نحو ٢٣ عاماً. وفي فترة حكمه حاول غزو مكة لنقل الحجر الأسود إلى كنيسة «القليس» بصنعاء، إلا أنه فشل في ذلك، وأرسل الله عليه طيراً أبابيل، كما ورد في القرآن الكريم في سورة «الفيل». ثم خلفه ولده «أكسوم»، ثم ابنه الآخر مسروق، الذي انتهى حكمه عام ٥٧٥م، عندما تمكن سيف بن ذي يزن من طرد الأحباش من اليمن. وكان للغزو الحبشي لليمن عدة أسباب، أهمها:

أولاً: لإنقاذ المسيحيين في اليمن، الذين تعرضوا للاضطهاد الديني في عهد ذي نواس، كما جاء في سورة «الأخدود». ثانياً: لأهمية الموقع الاستراتيجي لليمن.

كيف تمكن سيف بن ذي يزن من أن يتخلص من الاحتلال الحبشي في اليمن، الذي استمر نحو خمسين عاماً؟ استعان بالفرس، وسافر إلى كسرى أنو شروان، طالباً منه العون لطرد الأحباش من اليمن. وبالفعل، قام كسرى بمدّه بالقوة من بعض المسجونين المحكوم عليهم بالمؤبد أو بالإعدام وغيرهم، وأُرسلوا إلى شواطئ اليمن، وقد انضمّ إلى هذه القوة الكثير من اليمنيين الذين عانوا الكثير من الاضطهاد أثناء الاحتلال الحبشي (الأكسومي)، وتمكنوا من طردهم بقيادة سيف بن ذي يزن، ومعه القائد الفارسي وهرز الديلمي ممثلاً للإمبراطورية الفارسية، وقد دارت بين الطرفين معارك طاحنة وانتصر فيه سيف بن ذي يزن، وتمكن من قتل مسروق ابن أبرهة، وتولى هو الحكم، إلا أنه لم يستمر في الحكم طويلاً، إذ اغتاله بعض حراسه الأحباش خارج صنعاء، وتولى الحكم من بعده المرزبان بن وهرز، ومن بعده تولى باذان الذي عاصر الدعوة الإسلامية، واعتنق الإسلام، وعُيِّن والياً على مخلاف صنعاء وما حولها. وقد قُسِّمَت بقية اليمن إلى أربعة مخاليف، بالإضافة إلى مخلاف صنعاء، هي: الجند، وتولى الحكم فيه معاذ بن جبل، ومخلاف تهامة، وتولى الحكم فيه أبو موسى الأشعري، ومخلاف حضرموت، وتولى الحكم فيه زياد بن لبيد الأنصاري.



الفصل الثاني

الوحدة اليمنية في عهد الخلافة الإسلامية والدول اليمنية المستقلة[1] (٦٢٦ ـ ١٥٣٨م)

انتشرت في اليمن الديانات التوحيدية الإبراهيمية الثلاث قبل الإسلام، وقد يكون اليمن هو الوحيد من بقية دول العالم الذي انتشرت فيه الديانات الثلاث في حقب مختلفة. كانت الديانة اليهودية هي الديانة الرسمية للدولة الحميرية في عهد ملكها أسعد الكامل (٣٨٥ ــ ٤١٥م). ومِن بعده، كما تتحدث مصادر تاريخية، الملك ذو نواس «يوسف أسار» (٥١٥ ــ ٥٢٤م) الذي اضطهد نصارى نجران لتعصبه لليهودية. ويمكننا القول هنا إنه كان أول داعشي في التاريخ، حيث أحرق الكثير من مسيحيي نجران عام ٥٢٣م. وأصدق مرجع لنا هنا هو القرآن الكريم الذي قصّ علينا قصة الأخدود.

(١) وقد استمر هذا التقسيم الإداري لليمن حتى آخر أيام الرسول صلى الله عليه وسلم حيث بدأت التمردات، وقام الأسود بن كعب، ولقبه الأسود العنسي، الذي ظهر مدعياً النبوة في وادي حب بالجوف، ثم امتدت دعوته إلى حضرموت، ثم إلى صنعاء. ولكن فيروز الديلمي، والي صنعاء، استطاع اغتيال الأسود العنسي والقضاء على دعوته. وفي عهد الخليفة أبي بكر الصديق، ارتدّت بعض قبائل اليمن عن الدعوة الإسلامية، إلا أنه تمكن من القضاء عليها في مهدها بحنكة سياسية دون خسائر كثيرة، ودعاء الخليفة أبو بكر الصديق، أهل اليمن إلى الجهاد في سبيل الله، فلبّت القبائل دعوته، وقيل إنه وصل في يوم واحد من أهل اليمن أكثر من عشرين ألف مقاتل، أُرسِلوا إلى العراق والشام وغيرهما من المناطق، وكانوا في طليعة الجيش الإسلامي.

ومع بزوغ فجر الإسلام، لبّى اليمنيون الدعوة الإسلامية، ودخلوا في دين الله أفواجاً، ووصلت الوفود من مختلف مناطق اليمن إلى رسول الله (ص) الذي قال فيهم: «أتاكم أهل اليمن، هم أرقّ أفئدة وألين قلوباً، الإيمان يمان والحكمة يمانية». وفي المدينة، استقبل الأنصارُ الرسولَ (ص)، فنصروه وأيّدوا دعوته، وحمَوه، وأسهموا إسهاماً محورياً في نشر الدعوة الإسلامية، وشاركوا في الغزوات لنشر الدعوة في بقاع الأرض ولنصرة الإسلام. وفي أكسوم بالحبشة[1] استقبل ملكها النجاشي المهاجرين من بعض قبيلة قريش الهاربين من بطش مناهضي الدعوة، وآواهم وحماهم حتى انتصر الإسلام في مكة والمدينة، وعادوا ليلتحقوا بالرسول (ص) ونصرة الدعوة الإسلامية.

وبدخول اليمنيين الإسلام، انتشرت الدعوة الإسلامية على أكتافهم في الجزيرة العربية وما وراءها، حيث وصل في يوم واحد من اليمن نحو عشرين ألف مقاتل لنصرة الإسلام، ما يدلّ على دورهم في نشر الدعوة الإسلامية، وصولاً إلى الأندلس غرباً، وإلى الصين شرقاً. وكان اليمن يُحكَم، شأنه شأن الولايات الإسلامية، من المدينة ودمشق والعراق، ولم يحظَ بنوع من الحكم المستقل[2]. لكن سُرعان ما دخل اليمن مرحلة من الاضطرابات، وظهرت دويلات وإمارات مستقلة تعاقبت وتصارعت، ولم تتمكن أيٌّ منها من بسط نفوذها على مساحة اليمن بكاملها. وشهدت بلاد اليمن أيضاً حركات مناهضة بعد عهد الرسول (ص) والعهدين الأموي والعباسي، استمرت إلى أن قرر الخليفة المأمون فصل تهامة اليمن عن نجد، وتعيين والٍ عليها لفرض الأمن والتهدئة. وكانت أول دولة مستقلة عن الدولة العباسية في تهامة هي الدولة الزيادية (٨١٨ ــ ١٠١٢م) بقيادة محمد عبد الله بن زياد، الذي اتخذ مدينة زبيد عاصمة لها، ودامت هذه الدولة نحو ١٩٧عاماً، وكان آخر حكام هذه الدولة الحسين بن سلامة (١٠٠١ – ١٠١٢م)، وقد تمكن من خلال حكمه من السيطرة على معظم

(١) وملكها النجاشي، وهو ينحدر من أصول يمنية. ويتحدث الأحباش اللغة الأمهرية (الحميرية) حتى اليوم، وعلاقتها باللغة العربية علاقة قوية.

(٢) الحداد، محمد بن يحيى، **تاريخ اليمن العام**.

أراضي اليمن والحجاز، وبعد موته تمزقت اليمن، فتغلب بنو نجاح على تهامة، وبنو يعفر همدان على صنعاء، وبنو معن على عدن.

وأسّس في فترة متقاربة عبد الرحمن بن إبراهيم الحوالي الدولة اليعفرية (٨٤٠ ــ ١٠٠٣م)، واتخذ من شبام وكوكبان مقراً له، وبعدهما مدينة صنعاء. وقد دارت العديد من المعارك بين هذه الدولة ودولة الإمام الهادي يحيى ابن الحسين.

وفي ظل هذا التمزق والضعف اللذين مرّت بهما الدولة العباسية، أقام علي بن الفضل الخنفري دولة القرامطة، ونشر دعوته من أرض يافع جنوباً حتى عمران شمالاً، وتمكن في خلال فترة قصيرة من تجهيز جيش كبير لمداهمة مناوئيه، ولم تمضِ شهور حتى فتح صنعاء (ذمار وإب)، وأخرج منها بني يعفر.

وأقام أبو الحسن علي بن محمد بن علي الصليحي الهمداني الدولة الصليحية (١٠٤٧– ١١٣٨)[١]، وعمّ حكمُه اليمن بأسره، وقد استخلفه ابنه أحمد بن علي الذي ولّى على تهامة أسعد بن شهاب أخا زوجته أسماء. وأثنى الكثير من المؤرخين على سيرة الصليحي وعدله ودهائه اللذين مكّناه من مدّ نفوذه إلى معظم بلاد اليمن، فيما عدا صعدة. وكان آخر حكام هذه الدولة، السيدة الحرة أروى بنت أحمد الصليحي (١٠٩٩ ــ ١١٣٨م)، وكان والدها يشغل نائب الصليحي في عدن وتوفي فيها. انتقلت الملكة أروى من صنعاء إلى جبلة في إب، حيث توفيت هناك، ودفنت في جامعها الشهير، بعد أن أسندت وصيتها إلى آل زريع، وتولى الأمر بعدها سبأ بن أبي المسعود بن زريع الذي كان من وزراء الملكة ورجال دولتها. وفي عهد الملكة أروى ازدهرت الحياة الاقتصادية والثقافية والعمرانية، وأُنشئت الطرقات ودور العلم وغيرها. وعن بعد نظرها وحنكتها ومدنيتها، تقول رواية إنها «استدعت شخصين، أحدهما من المناطق الشمالية، والآخر من المناطق الجنوبية، وسألت كل واحد

(١) في عهد الدولة الصليحية صُكَّت عملات من الذهب في عدن، وقد اكتشفت هذه العملة في شرق زنجبار محافظة أبين في منطقة الطرية أثناء إصلاح أراضٍ زراعية عام ١٩٨١م، وظهرت مئات الجنيهات التي صُكَّت عليها اسم الدولة الفاطمية في مصر. وهذا يدل على مدى العلاقة الوطيدة بين الدولة الصليحية والفاطمية مذهبياً حينها.

منهما ماذا يريد أو يطلب، فطلب الأول سلاحاً ليقاتل به، بينما طلب الآخر بقرة ليحرث بها الأرض، ما حثّها على نقل العاصمة من صنعاء إلى منطقة منتجة يحترم سكانها العمل والانضباط، هي جبلة التي تتمتع بأرضها الخصبة والأمطار الغزيرة معظم أيام السنة».

وعن الملكة أروى، كتبت الدكتورة المهندسة ريم عبد الغني[١]: «والحق أنّ اليمن، موئل الحضارات، أنصف المرأة حينما خلّد تاريخُه بعض النساء العظيمات، ملكات كبلقيس وأروى...

وأروى ــ بالمناسبة ــ كانت زوجة الملك المكرم الصليحي، الذي أعاد توحيد اليمن، فأقرّه الخليفة الفاطمي المستنصر بالله على الملك، وبعد تدهور علاقته بمركز الدعوة في مصر، وإصابته بالفالج، اعتزل الحكم لصالح زوجته سيّدة بن أحمد (أروى) التي اتخذتْ من ذي جبلة عاصمة لمملكتها، وليتذكّر دائماً بعض الرجال ممن لا يقرّون لزوجاتهم حتى بحقّ التفكير وإبداء الرأي، أنّه قبل ألف عام، وحينما لم يكن العالم الغربي مضاءً بأنوار العلم وبهاء المعرفة، ولم يكن الإنسان قد غزا بعقله وتطوّره الفضاء بعد، أدرك الملك الصليحي، الذي لم يدرس في جامعات أوروبا وأمريكا، أنّ الذكاء ورجاحة العقل والقدرة على تسلّم المسؤولية وحكمة القرار، كلّها ليست خواصّ ذكورية حصراً، وكم نترحّم اليوم على روح ذلك الرجل الواعي حين نسمع بعض أبناء جنسه يتشدّقون بمقولتهم السخيفة عن النساء: «الرؤوس الجميلة... دوماً فارغة».

المهم، أن جدّتنا أروى أصرّتْ على حقّها بالملك بعد وفاة زوجها وابنها، ودخلتْ في سبيل ذلك في صراع مع سبأ بن أحمد مظفّر الصليحي، ابن عمّ زوجها، فتدخّل الخليفة الفاطمي المستنصر في مصر وكتب إلى سيّدة يقول: «قد زوّجتك بأمير الأمراء سبأ على مئة ألف دينار»، وأنهى الخلاف بتزويجهما زواجاً ظلّ صورياً، واضطر سبأ بعده إلى أن يتعاون معها، وقامت الملكة الحكيمة لنصف قرن (وهي أطول فترة حكمها ملك صليحيّ)، بما شُهد لها من البأس والذكاء والحضور القويّ، بتدبير شؤون حكم بلادها في السلم والحرب».

وكان المكرم بن محمد الصليحي قد غزا عدن في عام ١٠٧٨م، وطرد منها بني معن،

---

(١) عبد الغني، د. ريم، مرجع سابق.

وولّى عليها العباس والمسعود بن المكرم اليامي الهمداني المعروفين بابني الزريع، وسُميت الدولة الزريعية (١٠٧٨ ــ ١١٧٤م)، وقد قضى الأيوبيون عليهما عندما وصلوا إلى اليمن عام ١١٧٤م.

وبعد ذلك، أقام علي بن مهدي الدولة المهدية (١١٥٨ ــ ١١٧٤م)، واستمرت هذه الدولة حتى وصول توران شاه إلى اليمن عام ١١٧٤م، حيث تمكن من القضاء على كل ما بقي من الدويلات اليمنية المستقلة، وعلى كل ذي سلطان في البلاد بأسرها، وأسّس دولة الأيوبيين (١١٧٤ ــ ١٢٢٩م). وبهذا، تمكن الأيوبيون من إنهاء كل الدويلات التي كانت قائمة في اليمن. ولم يلبث توران شاه في اليمن أكثر من عام واحد، ورجع بعده إلى مصر.

وعندما خرج الكثير من نواب السلطان صلاح الدين عن طاعته، أرسل أخاه طغطكين بن أيوب إلى اليمن عام ١١٨٤م لاستعادة الكثير من المقاطعات في مختلف مناطق اليمن، ومنها المقاطعات التي كان بنو حاتم قد أعادوها إلى حكمهم. وكان هذا السلطان الأيوبي محباً للعلماء، ولكنه مات مسموماً ودُفن في تعز، وقد خلفه ثلاثة حكام أيوبيين. وفي عام ١٢٢٩م انتهت دولتهم، وكان آخرهم السلطان المسعود يوسف بن الكامل الذي توفي في مصر.

وبعد الدولة الأيوبية أقام المنصور نور الدين عمر بن علي بن رسول الدولة الرسولية (١٢٢٩ ــ ١٤٥٤م) في مدينة تعز. عمل المنصور حينها على تمهيد الملك لنفسه، ولمّا بلغه خبر وفاة السلطان مسعود في مصر عام ١٢٢٩م، أعلن سلطانه على اليمن، وتلقّب بالمنصور، فخضع له معظم مناطق اليمن، ولكن دارت بينه وبين أئمة اليمن عدة حروب استمرت حتى نهاية هذه الدولة في عام ١٤٥٤م.

وفي عام ١٤٥٤م أقام المجاهد عامر بن طاهر الدولة الطاهرية (١٤٥٤ ــ ١٥٣٨م)، وفرض سلطته على زبيد وما جاورها، وقد دارت بينه وبين أئمة الدولة الزيدية معارك ضارية، وتمكن من دخول صنعاء وانهزمت قوات الظافر. أما المجاهد الطاهري، فقد ظل يتنقل بين زبيد وتعز وعدن، حتى ألمّ به المرض وتوفي عام ١٤٧٩م. وكان آخر حكام هذه الدولة هو الظافر الثاني عامر بن عبد الوهاب الطاهري، الذي ظل في الحكم نحو ٢٨ سنة، وتمكن من

إعادة كيان الدولة الطاهرية من جديد، وسيطر على معظم اليمن، ومنها صنعاء عام ١٥٠٥م. وانتهت الدولة الطاهرية نتيجة تآمر الدولة الزيدية مع العثمانيين الأتراك على حكامها الذين أُعدموا جميعاً. لقد ترك الطاهريون مآثر ومعالم عديدة، وينسب البعض إليهم منها منارة عدن في كريتر.

الدولة اليعفرية (٨٤٥ ـ ١٠٠٣م)، ومؤسس هذه الدولة يعفر بن عبد الرحيم الحوالي، واتخذ صنعاء عاصمةً له.

الدولة النجاحية (٩٩٣ ـ ١١٥٨م)، ومؤسس هذه الدولة نجاح الأحوال الحبشي، وقد اتخذ زبيد عاصمة لها، وكان نجاح من عبيد الدولة الزيادية، حيث قامت هذه الدولة على أنقاض الدولة الزيادية، ودامت هذه الدولة نحو ١٢٠ عاماً. وللدولة النجاحية العديد من المعارك مع الدولة الصليحية، وكان آخر حكام هذه الدولة فاتك بن محمد بن نجاح (١١٣٦ ـ ١١٥٠م). إلا أنه كان ضعيف الهمّة. وفي أيام هذا الحاكم أغار علي بن المهدي على زبيد عام ١١٤٨م، فاستنجد أهل زبيد بالإمام المتوكل أحمد بن سليمان، فأنجدهم ودفع هجمات ابن مهدي عن زبيد. إلا أنّ ابن مهدي ما لبث أن عاد بعد رجوع الإمام المتوكل إلى ذمار، وقد احتل زبيد واستقرّ فيها، وأسس دولة بني المهدي.

الدولة الصليحية (١٠٤٥ ـ ١١٣٨م)، ومؤسس هذه الدولة هو علي بن محمد الصليحي، الذي اتخذ صنعاء عاصمةً لها. وفي عهد الملكة الحرة السيدة بنت أحمد الصليحي صارت مدينة جبلة العاصمة الثانية لحكمها. وقد توفيت في مدينة جبلة عام ١١٣٨م، بعد أن أسندت وصيتها إلى آل زريع، وكان أبوها نائب الصليحي في عدن، وتوفي هناك. وكانت السيدة الحرة صغيرة، فربّتها زوجة الصليحي أسماء بنت شهاب، وزوجتها لابنها المكرم، وكان يُقال لها بلقيس الصغرى لرجاحة عقلها وحسن تدبيرها للملك، وقد تولى الحكم من بعدها سبأ بن أبي السعود بن زريع.

الدولة الزريعية (١١٣٨ ـ ١١٧٤م)، ومؤسس هذه الدولة سبأ بن أبي السعود بن زريع، الملقب بالداعية، وكان من وزراء الملكة الحرة بنت أحمد ومن رجال دولتها. وعاشت هذه

الدولة نحو ٣٦ عاماً، واستمرت حتى وصول توران شاه إلى اليمن في عام ١١٧٤م، الذي تمكن من القضاء على كل دولة بقيت في اليمن.

الدولة الأيوبية (١١٧٤ ــ ١٢٢٩م). مؤسس هذه الدولة توران شاه كرزي، الذي اتخذ من مدينة تعز عاصمةً لها. عندما وصل توران، الملقب بشمس الدين إلى اليمن، ومعه قوة كبيرة عام ١١٧٤م، سيطرعلى زبيد وأسر مَن بقي من جماعة بني المهدي، وسار إلى عدن حيث قضى على دولة بني زريع، ثم غادرها إلى مدينة إب، وبعدها إلى مدينة ذي جبلة، فقضى على حكم من بقي من الدولة الصليحية. وتوجه أيضاً إلى صنعاء، وقضى على دولة بني حاتم التي كانت قائمة هناك (١٠٩٩ ــ ١١٧٤م). وهكذا أنهى الأيوبيون حكم كل دولة كانت قائمة في اليمن آنذاك، وقد انتهت الدولة الأيوبية في اليمن عام ١٢٢٩م.

الدولة الطاهرية (١٤٥٤ ــ ١٥٣٨م). مؤسس هذه الدولة هو السلطان علي بن طاهر بن تاج الدين وأخوه عامر بن طاهر، اللذان كانا واليين على عدن من قبل سلاطين دولة بني الرسول. وقد تمكن المجاهد عامر بن طاهر من دخول زبيد عام ١٤٥٤م. وللمجاهد الظافر الطاهري معارك عديدة ضد الأئمة من الدولة الزيدية، إلا أنه قُتل عند محاولته دخول صنعاء. وظل عامر بن عبد الوهاب آخر سلاطين الدولة الطاهرية، يتنقل بين تعز وزبيد وعدن، حتى ألمّ به المرض وتوفي عام ١٤٧٩م. أما السلطان الطاهر الثاني، فقد قُتل أثناء معاركه ضد الدولة الزيدية، وقد تعاونت معه قوات الجراكسة الذين احتلوا معظم مواقع السلطان الطاهري في إب وورد ع وذمار، إلا أنّ الطاهريين بقوا في الجنوب، وتحديداً في عدن، حتى أعدم العثمانيون الأتراك معظم أفراد الأسرة الطاهرية، بعدما تآمروا عليها مع الدولة الزيدية. وبمقتل السلطان عامر بن داوود الطاهري في إحدى البارجات التركية التي كانت راسية في مياه عدن عام ١٥٣٨م، تبدأ مرحلة جديدة في تاريخ اليمن، هي مرحلة الاحتلال العثماني.

إلى جانب تلك الدول، وُجدت الدولة القرمطية (٨٨٠ ــ ٩١٥م)، والدولة الحاتمية (١١٣٨ ــ ١١٧٤م)، والدولة المهدية (١١٥٩ ــ ١١٧٤م)، والدولة الرسولية (١٢٢٩ ــ ١٤٤٥م).

الدولة الزيدية (٨٩٨ ــ ١٩٦٢م)

مؤسسها هو الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم، الذي ينتسب إلى الحسن بن علي بن أبي طالب، وكان يتبع مذهب الإمام زيد بن علي بن الحسين، وهو أول إمام في اليمن. استدعاه بعض القبائل لحلّ مشاكل قائمة بينها لم تتمكن من حلّها، وتمكن من حلّ الكثير منها. وبعدها استقرّ في الحكم في صعدة، ومدّ نفوذه على بقية المناطق، ومنها صنعاء وذمار. تعرض نفوذ هذه الدولة، وتحديداً في عهد الإمام شرف الدين ابن المهدي وابنه المطهر ابن شرف الدين، لغزوات المماليك والجراكسة والأتراك العثمانيين، فأُخرِجوا من صنعاء إلى الجبال. ولكن تمكن أئمة الدولة القاسمية من تأسيس دولتهم (١٥٩٨ ــ ١٦٧٦م)، وقد مدّت هذه الدولة نفوذها إلى مختلف مناطق اليمن، من تهامة حتى حضرموت، وانهارت نتيجة ممارسات حكامها الخاطئة تجاه المناطق الأخرى، حيث بدأت الانتفاضات والتمردات على هذه الدولة ابتداءً من لحج وحضرموت وبقية المناطق، حتى سقوطها بعد جلاء الأتراك عن اليمن عام ١٦٣٦م. إلا أنّ العثمانيين عادوا من جديد، واحتلوا اليمن عام ١٨٤٨م، وكانت بريطانيا قد تمكنت من احتلال عدن عام ١٨٣٩م. من هنا، أصبحت بلاد اليمن شمالاً وجنوباً محتلة من الأتراك والإنكليز، الذين ــ في أمر واقع ــ قسّموا اليمن فيما بينهم إلى شمال وجنوب، ثم وثّقوا هذا التقسيم رسمياً باتفاقية عام ١٩١٤م.

الصراع الدولي على اليمن (١٥٣٨ ـــ ١٨٣٩م)

احتلّ الأتراك اليمن مرتين: الأولى عام ١٥٣٨م، ومكثوا فيه نحو قرن كامل. والثانية في القرنين ١٩ و٢٠ ما بين عام ١٨٧٢ وعام ١٩١٨م، وارتكبوا فيها كغيرها من الولايات العربية أبشع الجرائم. وكان اسم «سليمان باشا» الخادم، مرتبطاً بالمذابح وأعمال التنكيل الوحشية، إلى جانب اسم «ازدمر باشا» القائم على تعز، الذي أخضع الشعب بالقوة. ونتيجة تلك الأساليب الوحشية، اندلعت مقاومة ضارية ضد الوجود العثماني، لقّنت العثمانيين دروساً في القتال لم يشهدوا مثلها، وإن كانت لم تقنعهم بأنّ اليمن عصيّ على الاستسلام وقبول الحكم الأجنبي. وتؤكد كتب التاريخ والسِّير أنّ حرب المقاومة تلك استمرت نحو

مئة عام، وانخرطت فيها أجيال يمنية كاملة، حتى تمكنت من طرد الاحتلال العثماني عام ١٦٣٥م. غير أنّ الأتراك عادوا عبر مدينة زبيد إلى اليمن عام ١٨٤٨ وبقوا الى عام ١٨٧٢م، وتمكنوا من السيطرة على الحديدة، وبسطوا نفوذهم العسكري على كل تهامة وتعز وصنعاء، ومنها توغلوا في الجبال المحيطة. لكن رغم القوة الجبّارة للعثمانيين، إلا أنهم خسروا أعداداً كبيرة من جنودهم وعدتهم، ما جعل المؤرخين يطلقون على اليمن صفة «مقبرة الأناضول أو مقبرة الأتراك». كان اليمني، رغم الخلل في ميزان القوى العسكرية، يتطلع إلى الموت ذوداً عن استقلال وطنه وسيادته في كبرياء واشتياق (١). وحين احتلّ البريطانيون عدن عام ١٨٣٩م، كان الأتراك لا يزالون يُطبقون على أغلبية البلاد اليمنية شمالاً وجنوباً، الأمر الذي فتح المرحلة المقبلة على تداخل صراع دولي على النفوذ والمصالح في هذه البقعة الاستراتيجية المهمة من العالم. لم تكن مصلحة اليمن، ولا مصلحة شعبه، في خلق صراع بين تركيا وبريطانيا، لكنْ كان ذلك النتيجةَ الحتمية والثمن لوقوعه في هذا المكان الاستراتيجي. كان العثمانيون يحتلون المناطق الجنوبية الواقعة إلى الشمال من «دثينة» حتى الداخل، وكانت لهم مصلحة في مدّ خط للبرق بين تعز وعدن لربط شبكة اتصالاتهم بين الشمال إلى الجنوب. ولم ترفض بريطانيا «شرعية» هذا الطلب، ولكنها لم ترغب في أن تعطي الأتراك امتيازات مجانية، ولا سيما بعد أن ارتبط معها، في ذات الوقت، بعض حكام الجنوب بمعاهدات سمّتها «معاهدات صداقة». وفي مرحلة لاحقة، اندفع الأتراك لتوثيق علاقاتهم بالإغراء، خاصة مع بعض مشايخ قعطبه ولحج والضالع والحواشب وسلاطينها.

أما الوجه الآخر للهدف من هذا التداخل بين الاحتلالين، أو بالأصح توحّد المصالح في عزمهما معاً، فكان حتى دون اتفاق مكتوب، ترسيخاً لتجزئة اليمن. لقد ساعد وجود الأتراك في صنعاء، على امتداد البحر الأحمر، وفي المناطق الداخلية، على ضمان مرور القوافل التجارية البريطانية بين عدن وسواها، مكفولةً بحماية عسكرية. كذلك إن الضغوط العثمانية على حركة التجارة في ميناء الحديدة وبقية الموانئ اليمنية على البحر الأحمر، وفرض الضرائب العشوائية المتزايدة، جعلا الحركة التجارية تتجه إلى ميناء عدن الواقع

(١) المؤرخ القاضي عبد الله الشماحي.

تحت الاحتلال البريطاني، ما أضاف إلى مكاسبها مكاسب، وإلى امتيازاتها امتيازات أكبر، دون أن يثير ذلك انزعاج الأتراك، الذين نظروا إلى الوجود البريطاني من زاوية أهميته في ضبط حركات المقاومة في المنطقة، ما يخفف عنهم أعباء مواجهة تلك الحركات. وليس من دون دلالة أن يقف الوالي العثماني عبد الله باشا متفرجاً، وربما مشجعاً، ما اضطر الباب العالي إلى نقله من صنعاء وتعيين والٍ آخر.

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، انتقلت راية المقاومة بعد وفاة الإمام محمد المنصور، والد الإمام يحيى حميد الدين الذي تمركز في شهارة (محافظة حجة)، إلى مرحلة جديدة، وحققت المقاومة بقيادة يحيى انتصارات متتالية شملت مختلف المناطق الجبلية الشمالية، وارتبطت المقاومة بآل حميد الدين، وتحديداً بشخصية الإمام يحيى، الذي سجّل مآثر وطنية مبكرة لا يمكن أن يغفلها تاريخ تلك المرحلة. لقد طُرد الأتراك في نهاية الأمر، وهُزموا على أيدي اليمنيين الذين لم يقبلوا الغزاة في تاريخهم، كما طُرد قبلهم البرتغاليون والهولنديون، وأُجهضت محاولات الإيطاليين والبلجيكيين، وكذا محاولة محمد علي باشا، وقبله المماليك وغيرهم من الذين غزوا اليمن.

وبقيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م، أصبحت تركيا وبريطانيا في معسكرين متحاربين، وأصبح اليمن أحد مراكز الحرب الكونية الأولى. ومما يجدر ذكره، أنه برغم قبول الأتراك فيما بين السنوات ١٩٠٢ – ١٩٠٥ القيام بخطوات لتحديد الحدود بين اليمن والمحميات الغربية، إلا أنهم عندما قامت الحرب وأصبحوا ضد الإنكليز، حاولوا أن يخلقوا بعض المتاعب للبريطانيين من خلال إعادة سيطرتهم على بعض المناطق، وأرسلوا جيشاً بقيادة اللواء سعيد باشا للاستيلاء على لحج وعدن، وقد حاول سعيد باشا إشراك سلطان لحج عبد الكريم فضل بن علي محسن في هذا الصراع، ليقف ضد وضعه التعاهدي مع بريطانيا، إلا أنه رفض العرض التركي.



وبالرغم من ذلك، فقد جهز الأتراك جيشاً من عدة آلاف، جُنِّدوا من تعز وإب وغيرهما، وهاجموا مدينة الحوطة عاصمة سلطنة لحج واحتلوها في ٥ يوليو ١٩١٥م، ففرّ سلطان لحج ومعه بعض جنوده، وتوجهوا إلى عدن، ولكن القوات البريطانية ظنّتهم طلائع الجيش التركي، ففتحت النيران عليهم، وأُصيب السلطان بجراح قاتلة مات على إثرها في عدن. وبينما كان سعيد باشا يُعدّ العدة لمهاجمة عدن، جاءه الخبر بانتهاء الحرب العالمية الأولى، وعقد معاهدة فرساي عام ١٩١٩م في فرنسا، التي نصّت على تخلي تركيا عن مناطق نفوذها في آسيا وإفريقيا، وبموجبها طلب حاكم عدن من الوالي التركي محمود نديم الذي كان لا يزال يقيم في صنعاء، تطبيق المعاهدة وتسليم الجنود الأتراك الذين كانوا في اليمن وما معهم من أسلحة ومهمات، ولكن الوالي التركي فضّل تسليم السلاح وسلطاته للإمام يحيى. أما اللواء سعيد باشا، فقد طلب من الإمام يحيى أن يرسل قوة تتسلّم أراضي الجزء الغربي من المحميات التي كانت تحت السيطرة التركية حتى مشارف عدن، ولكن الإمام فضّل عدم الاصطدام بالإنكليز، ما جعل سعيد باشا يستسلم للإنكليز، وقد أعاد إلى البريطانيين ما كان

قد استولى عليه الأتراك في عام ١٩١٥م. وبهذا انتهى الحكم التركي لليمن، وتمكن الإمام يحيى من إعلان شخصه إماماً على اليمن، وانتقل من مدينة شهارة لكي يقيم في صنعاء عاصمة اليمن المستقل. وبذلك نشأت المملكة المتوكلية اليمنية التي استمرت من عام ١٩١٨ حتى ثورة سبتمبر عام ١٩٦٢.

الفصل الثالث

محاولات النظام الإمامي لتوحيد المناطق
التي انسحب منها الأتراك (١٩١٨ ــ ١٩٣٢م)

نار تحت الرماد

عاشت اليمن في عهد الإمامة عزلة وتخلفاً حقيقيّين، ولكنها لم تنفرد بهما في محيطها العربي، خصوصاً وعقاباً لها على استقلالها ومقارعتها للاستعمار البريطاني في جنوب الوطن. ولم يُقدَّم لها أيّ دعم دولي، أو تهتم بها أي دولة، عدا بعض فرق استكشاف النفط الأميركية. صحيحٌ أنّ حواضر عربية ازدهرت في كل من عدن والقاهرة وبغداد ودمشق وبيروت، لكنّ أرياف هذه الحواضر كانت لا تختلف عن وضع اليمن والجزيرة العربية بأكملها. لم يتفاعل اليمن مع العالم الخارجي إلا في حدود ما كان يراه الإمام يحيى يحقق المصلحة الوطنية واستقرار نظامه. وفي حالات كثيرة، كان يحيى متقدماً على النُّخَب الصنعانية التي لم تضغط عليه لإحداث تغيير، ومنها من اعترضوا مثلاً على امتلاكه سيارة، مستشهِدين بحديث الرسول الكريم (ص) عن قيام القيامة عندما ينطق الحديد، ما دفعه إلى عدم استخدامها مؤقتاً. لكن البعض سيّس، ولا يزال، بعد ستة وخمسين عاماً من زوال نظام المملكة المتوكلية اليمنية، ويبالغ في اتهامه بتعمد اتّباع سياسة العزلة، متجاهلاً أنه كان الأول

في الوطن العربي الذي عقد اتفاق صداقة مع الاتحاد السوفياتي، واعترف به عام ١٩٢٨، وقد قال يحيى في برقيته إلى ستالين: «أعترف بدولتكم، ولكم دينكم ولي ديني». وأعقب ذلك عقدُ اتفاقيات مع هولندا وإثيوبيا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا، وإرسالُ بعثات دراسية في مجالات الطيران والجيش والصيدلة، والدراسة في لبنان ثم مصر (بعثة الأربعين)، على الرغم من أنّ ذلك لم يكن كافياً. وفي هذا الصدد، يوضح بيتر ساليزبيري، الباحث في المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن (شاتام هاوس)، في مقال نشرته مجلة الجمعية البريطانية العربية في لندن، أن أجزاءً من أوروبا كانت تعيش حالة عزلة وتخلف كاليمن آنذاك. أما الطبيب السويسري مارتن جوردان، الذي عمل في مستشفى الصليب الأحمر الدولي في منطقة عُقد الواقعة جنوب نجران عام ١٩٦٣ إبان الحرب الجمهورية الملكية، فقد أوضح في مقال نشرته مجلة الجمعية العربية البريطانية في عددها السنوي الصادر عام ٢٠١٤، أنّ المستشفى كان يستقبل مرضى من السعودية ومن عدن ومن البحرين، وهذا مؤشّر على تخلُّف الأوضاع الخدمية في المنطقة كلها، لا في شمال اليمن وحده. وهنا يجب ألّا نغفل عن أنّ التنمية والسياسة الخارجية تتطلبان موارد وكوادر ورؤية لتحقيق مصالح وطنية، وهو ما لم يكن متوافراً آنذاك. ولأن الإمامين يحيى وأحمد كانا يركزان كل جهدهما على التنبه للخطرين الكبيرين، البريطاني والسعودي، على سيادة اليمن، وعلى خطر أصغر هو خطر الإدريسي في عسير، الذي تحالف مع الإيطاليين، وكان يطمح إلى الاستيلاء على تهامة. كذلك لا يمكن فصل دور الاقتصاد في تنشيط دور السياسة الخارجية لأيّ دولة وتفعيل هذا الدور، وقد كان الاقتصاد ــ كما نعرف ــ أشبه بالراكد. ويومها، لم يكن هناك عالم ثالث قد تحرر من الاستعمار، أو كتلة عدم انحياز، بما قد يرتجى منهما من فوائد. لقد كانت الدولة اليمنية في عهد الإمام يحيى من الدول العربية المؤسسة لجامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، وانضمت إلى الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، وفي عهد الإمام أحمد شاركت في مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، وفي ذات العام كانت ثاني دولة عربية بعد مصر تعترف بجمهورية الصين الشعبية. وكما يقول عيسى بلومي في كتابه «تدمير اليمن» Destroying Yemen، وهو كتاب يتناول «عاصفة الحزم السعودية»، فإن سياسة اليمن منذ عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٦١ لم

تكن تختلف عن سياسة مصر في معاداة الاستعمار ونصرة قضية الجنوب اليمني المحتل، وتأييد حركات التحرر والبعد عن الأحلاف الغربية... إلخ. لم يكن تخلُّف اليمن بحاجة إلى شهادة من أيّ طرف، لأنه كان حقيقة سوداء، ومن يدلّل عليه بالقول إنّ الأمم المتحدة لم تكن بسببه على دراية بواقع اليمن وأحواله السياسية والاجتماعية بعد ماضيه العريق الزاهر الذي لا يخلو كتاب تاريخي من الإشارة إليه ومن التنويه بمكانة اليمن المرموقة بين دول الحضارات القديمة وأنّ اليمن كان قبل ألفي سنة أكثر تطوراً وحضارة من هذا الواقع الذي نتحدث عنه[1]. إنّ هذا ينطبق على عديد من الدول ذات الميراث الحضاري، كمصر والعراق والصين والهند وإيران، وحتى اليونان، ولا يخصّ اليمن وحده. كذلك فإنّ بعض الدول في الخليج، كعُمان، ودولةَ الإمارات العربية المتحدة اليوم وقطر ومناطق شاسعة وواسعة في السعودية، لم تكن أوضاعها تختلف عن الأوضاع في اليمن، بل هي أكثر تخلفاً منها. أما عن جهل الأمم المتحدة بأحوال اليمن، ففي ذلك الوقت، وقت نشوئها، لم تكن قد تبنّت برامج اقتصادية واجتماعية لدعم الدول النامية، ولم تكن تخوض في قضايا التنمية، وهذا ينطبق على عشرات الدول، لا على اليمن بمفرده. إنّ ما ينبغي تداركه، معالجة وضع اليمن وتقييمه بمنظور ذلك الزمن، لا وفق رؤية حداثية لا تراعي السياق الزمني ذاتياً وموضوعياً، لم تتوافر وقتها حتى للنخب اليمنية المستنيرة. إنّ من العجيب أن يحمّل أحدهم الإمام يحيى مسؤولية إصابة الشاعر عبد الله البردوني بالجدري وبالعمى. إنّ كل ما سبق هو الذي أشعل

(١) بعد وفاة الإمام المنصور، بويع ولده يحيى بن حميد الدين بالإمامة عام ١٩٠٤م، وكان الشيخ ناصر الأحمر هو من طلب من القبائل مبايعته، واتخذ من «يحيى المتوكل» لقباً له، وشهارة عاصمه مؤقتة، وقد ترافق هذا الحدث مع استعدادات عسكرية تركية للقضاء على المقاومة وعلى حكم الأئمة.
حكم الإمام يحيى حميد الدين فيما بين العامين (١٩٠٤م – ١٩٤٨م)، وعاصر جميع الأحداث المهمة التي مرّت باليمن وغيرت الكثير من أوضاعه، وقد قضى الإمام السنوات السبع الأولى من عهده في حروب مستمرة ضد الأتراك حتى معركة شهارة التي شعروا فيها بمرارة الهزيمة، وأُجبِرواعلى بدء المفاوضات وعقد صلح بين الإمام والوالي التركي أحمد عزت باشا، في منطقة دعان عام ١٩١١م. ودعان قرية تقع غربيّ مدينة عمران، وقد حصل الإمام بمقتضاه على بعض صلاحيات ممارسة السلطة على أتباع المذهب الزيدي، والإشراف ــ بما في ذلك ــ على شؤون القضاء والأوقاف، وعلى منحة مالية سنوية.

لدى النخبة المستنيرة جذوة الوعي وحفزها على العمل الدؤوب لتغييره برغم ما يتضمنه من مخاطر وما قد تواجهه من صعاب.

في تلك الآونة، كان الجنوب ميداناً لممارسة أحدث أساليب التجزئة الاستعمارية لضمان السيطرة البريطانية عليه وتحويله إلى نقطة ارتكاز «هجومية» في المنطقة. وجاءت معاهدة الصداقة عام ١٩٣٤م بين الإمام يحيى وبريطانيا، وحُدِّدت مدتها بأربعين سنة، وبموجبها اعترفت بريطانيا باستقلال اليمن، وأَجّلت الحسم في موضوع الحدود إلى مفاوضات بين طرفيها قبل انتهاء فترة الاتفاقية، والتزم الطرفان الامتناع عن أي نشاط عسكري عبر الحدود. ولم تتطرق المعاهدة إلى مستقبل الوجود البريطاني في الجنوب، واكتفت إحدى فقراتها بالتأكيد أنّ «المناطق المتنازع عليها» في الجنوب «ستبقى تحت نفوذ إنكلترا هذه المدة»!

وبعد معاهدة ١٩٣٤م، طورت بريطانيا نظام الحماية في الجنوب، وأصدرت عام ١٩٣٧ ما أُطلق عليه «نظام الاستشارة»، في إطار سلسلة اتفاقيات ثنائية مع أمراء الجنوب وسلاطينه ومشايخه، كان أولها مع سلطان سلطنة القعيطي (حضرموت) في عام ١٩٣٧م، وآخرها مع سلطان سلطنة لحج في عام ١٩٥٢م.

وتُوجب معاهدات الاستشارة تعيين مستشار بريطاني مقيم لدى السلطان، تلزم استشارته وأخذ موافقته في جميع القضايا التي تهمّ السلطنة أو الإمارة أو المشيخة، عدا الشؤون الدينية. لقد اتسمت معاهدات الاستشارة ــ شأنها شأن معاهدة الحماية ــ بالأبدية، لأنها لم توضح مدة انتهائها، فضلاً عن أنه لا يحق للطرف الذي فرضت عليه أن يبطلها أو يعدّلها من جانب واحد بأية حال من الأحوال.

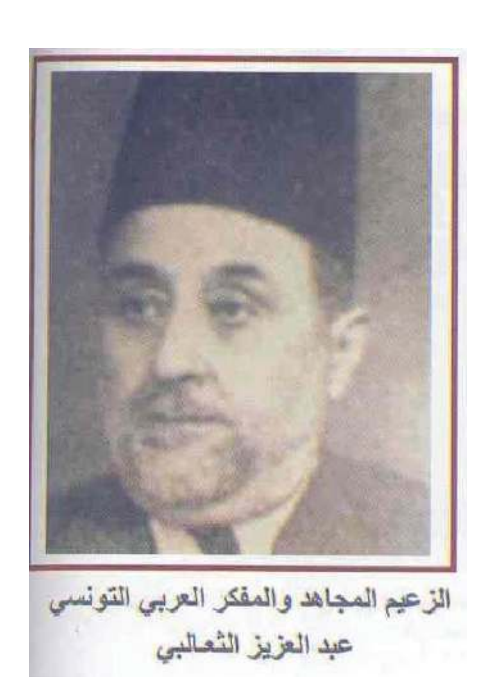
وعشية الحرب العالمية الثانية، كان الجنوب مقسماً إلى ٢٣ إمارة ومشيخة وسلطنة، على رأس كل واحدة منها ــ من الناحية الشكلية ــ حكام محليون تقتصر صلاحياتهم على جباية الضرائب وكبح معارضة الاستعمار وتنفيذ التعليمات البريطانية التي يحملها «المستشارون»، الحكام الفعليون في هذه الكيانات.

ولم يكن الاستعمار نعمةً، كما يظن البعض اليوم، وليس أدلّ على حياة التخلف

التي عاشتها المحميات الجنوبية، شرقيةً وغربيةً، من حقيقة غياب التنمية ومؤسساتها، وتخصيص موارد لها، واحتكار عدن للتشريعات والقوانين التي تنظم الإدارة والحقوق المدنية. أما خارج عدن، فكانت كل السلطات بيد المستشار البريطاني والحاكم المحلي. وقد أدّت سياسة فرِّق تسُد الاستعمارية دوراً كبيراً في خلق الصراعات الهامشية وتدويرها بين قبائلها وبطونها وسلاطينها، وحتى بين القبيلة الواحدة أو الأسرة الحاكمة الواحدة.

وبعد هزيمة الإمام يحيى في الحرب اليمنية السعودية، وُقِّعَت اتفاقية الطائف في ١٩ أيار ١٩٣٤م، وتنازل الإمام من موقع الضعف، وقبولاً بوساطة عربية، بموجبها عن الأراضي التي كانت بيد الأدارسة أو آل عايض أو في نجران وبلاد يام.

دور الرواد العرب التنويري في تطوير اليمن وتوحيده ــ عبد العزيز الثعالبي والرافعي والورتلاني:



الزعيم المجاهد والمفكر العربي التونسي
عبد العزيز الثعالبي

الثعالبي من الشخصيات الفكرية والدينية التي أسهمت بفكرها في نشر وعي التطوير، ولن نقول التغيير، لحساسية الكلمة الأخيرة لدى الإمام يحيى. كذلك، ثمّة اثنان لم يكونا

داعيَي تغيير، بل إصلاح وتطوير، على عكس الورتلاني الذي لم يصل إلى اليمن إلا بعد تنسيقٍ وتدبيرٍ لانقلاب عام ١٩٤٨ مع حسن البنا، أول مرشد عام للإخوان المسلمين في مصر. الأستاذ أحمد محمد نعمان، صانع الحركة الوطنية في الشمال، سمّى انقلاب عام ١٩٤٨ باسم الورتلاني، بقوله إنّ انقلاب الـ ٤٨ كان انقلاب الورتلاني (جزائري)، وسمّى ثورة عام ١٩٦٢ «ثورة البيضاني» (ذكر جوناثان ووكر في كتابه عصيان عدنAden Insurgency أنّ البيضاني هندي الأصل). وقد شاهدتُ عام ١٩٩٤م صورةً لوالده المرادي بزي أزهري عند تخرجه من الجامع الأزهر، وادعى عبد الرحمن البيضاني أنه غيّر اسمه وانتماءه من قبيلة آل مراد إلى البيضاني، لأن الأئمة يكرهون قبيلة مراد التي ينتمي إليها عبد الرحمن بن ملجم الذي اغتال الإمام عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه، وهو يؤدي صلاة الفجر.

كان الشيخ الثعالبي أول من طرح فكرة الوحدة اليمنية هدفاً لمستقبل اليمن الواحد المنشود، أثناء رحلته إلى اليمن عام ١٩٢٤م، لكن الظروف الداخلية والدولية لم توفّر أسباب النجاح لهذا المشروع بطموحه السبّاق الذي لم يتحقق إلا بعد ستة وستين عاماً. عرض الثعالبي على الإمام يحيى عقد مؤتمر يمني عام، وجهز مسوَّدة عمل له، وأجرى الإمام تعديلاً على بعض النقاط فيها، دون أن يمسّ جوهرها الوحدوي، وجاء في وثيقة الدعوة إلى هذا المقترح:

«دعوتكم بدعاية الله ورسوله إلى حضور مؤتمر عام نعقده باسم الله للبحث والنظر في ما يصلح أمر البلاد اليمنية، ويستقيم به دينها، ويدرّ ضرعها، ويخصب زرعها ويرفع عظمتها وينشر بركتها، ويصدّ عنها كل خطر أجنبي مهما كان مصدره ونوعه. وكل ما يتقرر شيء في هذا الاجتماع يكون حكمه حكم المسائل المجمع عليها.

أما المسائل التي ينبغي طرحها أمام المؤتمر، فينبغي أن تكون أصولاً خاصة لسلامة اليمن، وهي:

أولاً: قبل كل شيء، الاعتراف والتصديق بأنّ كل البلاد اليمنية واحدة غير قابلة للتجزئة

بحدودها الطبيعية التي كانت لها قبل الإسلام وبعده، ليس فيها مناطق نفوذ لأيّ دولة من الدول مهما كان جنسها وشكلها ونوعها.

ثانياً: الاعتراف بالسيادة الإمامية على كل جزء من أجزاء اليمن، ويجب أن تكون الإمامة الرمز الأعلى للقوات الدينية والسياسية والعسكرية وبيدها إعلان الحرب وإبرام الصلح وعقد الاتفاقات التجارية والاقتصادية والبريدية والمواصلات وغير ذلك مما يدعو لإنجاز صلة بين اليمن وغيره[١].

ثالثاً: تعترف السيادة الإمامية باحترام الشكل الإداري المختار لكل قطعة من البلاد اليمنية مثل لحج والمكلا والشحر وحضرموت، وأن تكون الولاية موروثة في نصابها المقرر، وأن تتكفل بحماية الأمراء من كل اعتداء، بشرط أن يكون القضاء واحداً، وأن لا يتم تعيين القضاة إلا من طرف الإمامة.

رابعاً: يجب أن تكون قوات البلاد يمنية كلها، سواء مختارة أو غيرها، متحفزة لصدّ كل غارة أجنبية تقع عليها من الخارج، وكل أذى يقع على أي ناحية من البلاد اليمنية يعتبر كأنه واقع عليها جميعاً، لذلك يجب عليها أن تنهض جميعاً لرفع الأذى لتحقق بذلك أمام العالم نهضة واتحاد اليمن.

خامساً: تأسيس لجنة دائمة مؤلفة من أعضاء يختارهم أمراء البلاد المختارة، وأعضاء يختارهم الإمام للنظر في حقوق ومطالب ومصالح الجهات المختارة، وإذا حصل خلاف تنظر فيه».

ومن الملاحظ في البند الثالث ظهور الاعتراف بضرورة اللامركزية، أو ربما الفيدرالية،

---

(١) الزيارة الأولى للشيخ عبد العزيز الثعالبي في الفترة من٢-١٢ أغسطس كانت لعدن في طريقه إلى صنعاء لمقابلة الإمام يحيى حميد الدين، وقد عاد إلى عدن من صنعاء في أكتوبر عبر لحج، وقد حلّ في منزل السيد محمد عبد الله حسن علي، والتقى السلطان وأعيان لحج، وناقش معهم بحضور حسين بن حامد المحضار الدعوة إلى المؤتمر العام بين أمراء الجنوب وبين الإمام يحيى وبرنامج إصلاح نظام الحكم الذي سيحمله الأمراء إلى المؤتمر الذي أعدّه الثعالبي بناءً على رغبة سلطان لحج.

ويُعَدّ هذا مؤشراً أو شعوراً مبكراً بأنّ هذا النوع من الحكم في اليمن هو الأكثر نجاعة لحكم اليمن الموحَّد.

وقد أعدّ الشيخ الثعالبي برنامجاً للإصلاح كي يتقدم به الأمراء القحطانيون إلى المؤتمر اليمني العام:

يتضمن هذا البرنامج تشكيل حكومة (مجلس وزراء) للوزارات على النحو الآتي:

رئيس الوزراء، وزير الخارجية، وزير الداخلية، وزير المعارف، وزير الأشغال العامة، وزير الحربية والبحرية، وزير الزراعة والتجارة، وزير البريد.

كما يجب تأسيس مجلس أمة على نسبة عددية، فبعضهم يحصل لكل ثلاثين ألف نسمة من السكان الأحرار البالغين من الذكور نائباً، وبعضهم يزيد على ذلك إلى المئة ألف، ولكن كلما قلّ العدد، كان التمثيل أصح. وهؤلاء النواب يجتمعون أشهراً معلومة في السنة، ولهم أن يضعوا من القوانين ما يرونه صالحاً للبلاد من تلقاء أنفسهم. كما لهم أن يقبلوا مشاريع الحكومة، ولهم فيها حق التقرير أو التعديل، ومتى اتفقوا على شيء من أي قانون، سواء أكان ذلك بالإجماع أم بالأغلبية، يجب عرضه على الإمام للتصديق.

في حالة الاختلاف بين مجلس الوزراء ومجلس الأمة على أيّ أمر من الأمور، فللإمام وحده حق الترجيح، فإن كان من جانب الوزارة، يجب عليه حلّ مجلس الأمة، بشرط أن يذكر في أمر الحلّ المدة التي يتعين فيها انتخاب المجلس الجديد، وتكون قرارات المجلس بمثابة مسائل الإجماع. ودعا الثعالبي إلى اتخاذ نظام دستوري لليمن يرتكز على هذا الأساس، وهو كافٍ لاقتناع اليمنيين جميعاً بدخول بلادهم في طور جديد كافل لسلامتهم وأمن وطنهم.

لا يخفى أنّ الثعالبي بدعوته إلى الوحدة اليمنية عبر مؤتمر يمني عام، كان يستسهل قيام الوحدة، ولم يكن يستشرف العقبات والمصاعب الداخلية والخارجية التي كانت ستحول حتماً دون قيامها، مثلما كان يستسهل أسلوب تطوير الحكم في هذه الوحدة، بنقله من حكم قبلي عشائري/ عصبوي، يزيده التخلف عصبوية، إلى دولة عصرية لها مؤسساتها دون أن يحسب حساباً للتركيبة الاجتماعية السائدة وأشكال الولاء والتبعية المترسخة عبر

القرون للقبيلة قبل الدولة والتي يعسر تحويلها إلى إرادة شعبية عامة تتخطى الولاءات القبلية والجهوية والمذهبية.

وفوق ذلك، لم يكن يخطر ببال الثعالبي أن الحفاظ على الوحدة بعد تحقيقها قد يصير أصعب من قيامها أصلاً، وهذا ما أثبتته وحدة عام ١٩٩٠.

عبد الغني الرافعي

كان الرافعي الشخصية العروبية الثانية من عرب التنوير، التي قدّمت مشروعاً وحدوياً. بذل الرافعي جانباً كبيراً من طاقاته في سبيل وحدة اليمن واستكمال استقلاله وسيادته، وتوفير التقدم والرفاهية لشعبه. وقد قام مع شكيب أرسلان اللبناني، ومحمد علي علوبة باشا[١] المصري بدور للتوسط في النزاع بين الإمام يحيى والإدريسي حاكم عسير لحلّ النزاع بينهما على قاعدة الوحدة، ونظّم حملات إعلامية في مصر لأجل اليمن في أثناء احتدام الصراع اليمني ـــ البريطاني، وتحديداً خلال الاعتداءات الجوية المسلحة الإنكليزية على شمال اليمن في عام ١٩٢٨م. وخلال لقاءات الرافعي المسؤولين في صنعاء، كان دائم النصح لهم بضرورة انتشال البلاد من وضعها، والسير بأمورها في طريق الإصلاح والتطور الحديث، منبهاً إلى حاجتها للتحرر من قيود العزلة، وإلى حاجتها لتأهيل الأطر الوطنية، وتشكيل وزارة مسؤولة، «وضمّ أجزاء في صعيد واحد، بتخليصها من الحمايات والنفوذ، حتى يتم استقلال البلاد على الوجه المرضي الذي لا تشوبه شائبة...»[٢].

(١) محمد علي علوبة باشا (١٨٧٥ – ١٩٥٦) سياسي وقانوني مصري. ولد في أسيوط وتخرج في مدرسة الألسن بالقاهرة واحترف المحاماة، وكان من أعضاء الحزب الوطني الذي أسسه مصطفى كامل سنة ١٩٠٧،[١] كما كان من أعضاء الوفد المصري الذي سافر إلى باريس سنة ١٩١٩ لعرض قضية استقلال مصر أمام مؤتمر السلام الذي كان منعقدًا آنذاك، وكان عضوًا في اللجنة التي قامت بوضع دستور ١٩٢٣.[١] تولى وزارتي الأوقاف (١٩٢٥) والمعارف (١٩٢٦) ووزارة الدولة للشؤون البرلمانية (١٩٣٩)، وشارك بصفته وزيرًا للأوقاف في المؤتمر الإسلامي العام الذي عُقد في القدس سنة ١٩٣١.

(٢) شاهر، د. خالد عبد الجليل، «المشاريع المبكرة لتحقيق الوحدة اليمنية»، **الحكمة**، العدد ١٦٤، ص٦.

إنّ من أسباب اهتمام الرافعي ــ الطرابلسي الشامي الأصل ــ بوحدة بلاد اليمن، علاقته بأرضها، وهو من مواليد اليمن، حيث كان والده يعمل قاضياً فيه، خلال عهد الدولة العثمانية، ثم انتقل إلى مصر واشتغل بالصحافة، واكتسب الجنسية المصرية، وظلّ على صلة وثيقة باليمن، وكان يعتبره موطنه، وزاره مرات عدة. وكانت له صلات ومراسلات مع كثير من الشخصيات اليمنية، من بينها سيف الإسلام محمد، وسيف الإسلام أحمد، ابنا الإمام يحيى، والأمير محمد علي الإدريسي، مؤسس الإمارة الإدريسية عام ١٩٠٧ في عسير، والقادم إليها من فاس في المغرب، ومع حلفائه أيضاً. ولم تقتصر علاقاته على حكام صنعاء وحدهم، فعندما بدأت المعارضة بالتشكل في الثلاثينيات رافعة لواء الإصلاح، فتح الرافعي لعناصرها في القاهرة أبواب مجلته «الرابطة العربية» التي نشرت لهم مقالات عديدة بأسماء مستعارة. وبعد تكوين الجمعية اليمنية الكبرى (١٩٤٦م)، كواجهة للمعارضة العلنية، سارع الرافعي إلى مباركة هذه الجمعية، ورأى فيها أداةً أخذت على عاتقها «الدعوة إلى إنهاض البلاد والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والتمتع بالحرية الشخصية والعمل على توحيد البلاد وصون استقلالها والدفاع عن كيان الشعب وتأمين سلامته ورخائه وإقامة حكم الشورى في الدولة وتحقيق واجبات المحكومين والحاكمين»[١].

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٧.



السيد محمد علي الإدريسي

ويذكر د. خالد عبد الجليل أنّ اهتمامات الرافعي بمسألة الوحدة اليمنية تعود إلى زمن مبكر، وتتصل بظروف انسحاب العثمانيين من اليمن، وتشكّل الدولة اليمنية المعاصرة. ويشير إلى أنه بانتهاء الحرب العالمية الأولى وانسحاب القوات العثمانية من صنعاء، نشأ وضع كانت اليمن فيه مقسّمة إلى ثلاثة كيانات، هي:

جنوب اليمن الذي ظلّ تحت الهيمنة الاستعمارية البريطانية، ودولة الإمام يحيى حميد الدين في شمال اليمن المستقل، والإمارة الإدريسية (في تهامة) مستقلة.

وأضاف أنّ الرافعي تفهّم حينها حاجة اليمن الحيوية إلى وحدة الثلاثة في كيان واحد، وقدّر أنه سيكون من المنطقي أن يتحد أولاً الكيانان المستقلان من اليمن (دولة الإمام يحيى والإمارة الإدريسية). وعن تقديراته وجهوده هذه، كتب الرافعي نفسه: «ويعلم الله، ويؤيدنا في ذلك تاريخ اتصالنا الشخصي بالشؤون اليمانية، أنّ فكرة الوحدة اليمانية على قاعدة تنظيم شؤون دولة اليمن قد نبتت لدينا عام ١٩٢٢م»[١].

---

(١) المصدر نفسه، ص ٨.

ويشير إلى أنه في تلك السنة قام بزيارة خاصة للسيد محمد علي الإدريسي الكبير، أمير تهامة وعسير آنذاك، وقال إنه تحدث مع عظمته «في ضرورة جمع شمل اليمن، وأهمية ذلك بالنسبة إلى مستقبل هذا القطر العربي الكبير، والقضاء على ما يمكن أن يكون من المخاوف الأجنبية وأطماعها، ودسائسها المبيتة»[1]. وحول نتائج هذه الجهود استطرد الرافعي: «وقد كادت هذه الغاية، غاية جمع الشمل على أساس نظام الوحدة وحفظ الكرامة أن تتحقق لولا أن المنية داهمت ذلك الرجل البعيد النظر، المصلح النابه والمسلم العربي الكبير». وفي عام ١٩٢٦م جدد الرافعي جهوده لربط البقية الباقية من الإمارة الإدريسية بحكومة صنعاء، فتوسط لدى الأمراء الأدارسة، غير أنّ مهمته هذه المرة غدت أكثر تعقّداً وصعوبة نظراً لتدخل ابن سعود في النزاع بين الأدارسة والإمام يحيى. وقد لمّح الرافعي إلى ذلك عندما أشار إلى أنّ «التنافس» بين اليمن وجارته حال دون ربط الإمارة الإدريسية بحكومة صنعاء. ومن المعروف أنّ الإمارة الإدريسية وضعت في أكتوبر من العام نفسه تحت الحماية السعودية بموجب اتفاق مكة، وبذلك انتقلت مشكلة الإمارة المذكورة من مستوى نزاع داخلي بين حكام يمنيين إلى مستوى نزاع بين دولتين. كان الرافعي يحلم بأنّ دمج الإمارة الإدريسية بحكومة صنعاء سيحقق انبعاث الدولة اليمنية الواحدة من جديد، ويضع «حجر الزاوية في بناء الوحدة اليمانية»، حسب تعبيره. وكان يأمل أنّ هذه الخطوة يجب أن تُتبَع بخطوة أخرى تفضي إلى توحيد الجزء الشمالي من اليمن بجزئه الجنوبي، بعد تخليصه من الحماية البريطانية، وقد عرض الرافعي أفكاره بهذا الصدد في مشروعه الذي نشره عام ١٩٤٤م تحت عنوان «الوحدة اليمنية ضرورة لا بد منها»[2].

يتألف المشروع من قسمين مميزين: في القسم الأول قدّم الرافعي جملة من التوضيحات بشأن المشروع (بواعثه، والغرض منه، وإمكانية تحقيقه... إلخ)، واقترح في

---

(١) المصدر نفسه، ص ٨.

(٢) أعداد مجلة «**الرابطة العربية**» ٤٠٣ و٤٠٥ و٤٠٧ الصادرة على التوالي في ٨ يوليو، و٢٢ يوليو، و٥ أغسطس ١٩٤٤م.

القسم الثاني، في ما يشبه الميثاق، المبادئ الأساسية للاتحاد المنشود بين حكومة صنعاء والكيانات القائمة في الجنوب.

تتكون مبادئ الرافعي للوحدة اليمنية من ١٣ مادة تحدد المبادئ والأسس التي يمكن أن تقوم عليها الوحدة في ذلك الوقت (عام ١٩٤٤م) وحسب مفهومه.

كان مآل مشروع الرافعي للوحدة اليمنية الإخفاق. وكان هذا أمراً طبيعياً مهما كانت دوافعه نبيلة، فالأطراف المعنيون بأمر هذه الوحدة في الزمن الذي طرحت فيه، هم:

حكومة الإمام يحيى في صنعاء، والحكومة الاستعمارية البريطانية في عدن، وحكام الكيانات **الجنوبية**، لم يكونوا يجهلون ما يعنيه أمر كهذا من خطر على وجودهم وبقائهم. بل أكثر من هذا، كانوا يعرفون أن سرّ بقائهم واستمرارهم يكمن في الإبقاء على اليمن مجزّأً.

لكنّ هذا لا ينفي عن مشروع الرافعي أنه كان محاولة مبكرة لتحقيق الوحدة بين شمال اليمن وجنوبه وعسير. وإذا لم يقدَّر له النجاح في حينه، فلذلك أسبابه وظروفه. وفضلاً عن الاعتبارات الداخلية التي ذكرناها، فقد كانت الظروف المحلية والعربية والبريطانية كلها تحول دون تحقيق هدف كالوحدة اليمنية، في وقت كانت فيه عدن والمحميات الشرقية والغربية في الجنوب وغالبية أجزاء الوطن العربي ترزح تحت الاحتلال الأجنبي أو يحكمها شركاء له في توافق المصالح، وفي وقت كان فيه النظام في صنعاء تحت سلطة الإمامة.

الفضيل الورتلاني

يُعَدّ الفضيل الورتلاني الجزائري من أبرز أعلام الحركة الإسلامية في الجزائر الذين كان لهم دور مهم وفاعل في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عام ١٩٣١، وكان من أقرب الشخصيات للإمام عبد الحميد بن باديس والإمام البشير الإبراهيمي، وأسهم بفاعلية في التمكين لمبادئ الجمعية في الجزائر، ثم في فرنسا في صفوف العمال الجزائريين هناك.

وعندما استقرّ في مصر، كان همزة وصل قوية بين فكر الإخوان المسلمين وجمعية العلماء، وقد مكّنه انضمامه إلى «الإخوان» من أن يصبح من أقرب المقربين للمرشد حسن

البنا، وكان محلّ ثقته، وينوبه أحياناً في درس الثلاثاء، وفي الإشراف على فتح بعض شعب الجماعة في مصر، كذلك كلفه ملفّ اليمن الذي كان يحظى باهتمام المرشد وجماعة الإخوان، لرهان الجماعة الذي لم يتوقف على أن تكون دولة اليمن أول دولة تحكمها «الجماعة»، باعتبار أنّ بيئتها العامة ثقافياً وسياسياً تربة خصبة لأفكارها ولمشروعها الذي كان من ضمنه إنشاء خلافة إسلامية يقودها البنا (الدرس الخامس للمرشد). قدّم الورتلاني مقترحات لعملية الإصلاح الدستورية للحركة المعارضة اليمنية التي كان يلتقي معها في مصر، وفي الوقت نفسه قدّم الكثير من الملاحظات إلى الإمام يحيى بشأن إحداث إصلاحات لنظام حكمه. كان الورتلاني قد سحر الإمام يحيى وغيره ببيانه وبخطابه التجديدي، إلى حدّ قبول يحيى مقترحاته بإنشاء شركات للتطوير. وكما تقول كثير من الكتابات، فقد كان هو مهندس حركة ١٧ فبراير عام ٤٨ التي أجهضت في ١٣ مارس، ولم يُكتَب لها النجاح، والتي حاول من خلالها إحداث انقلاب في إطار الحكم الإمامي، وفيها اغتيل الإمام يحيى ورئيس الوزراء القاضي عبد الله العمري وبعض أفراد أسرته، واستُبدل به إمام آخر، هو السيد عبد الله الوزير. وعن الحركة ومهندسها، الفضيل الورتلاني، عنون الصحفي المصري عبد القادر حمزة الذي كان الشاهد الوحيد على ما حدث في الانقلاب بعد أسبوع من حدوثه وكتبه في جريدة المصري اليوم بعنوان لافت هو: لا بد من صنعاء وإن طال السفر: ليلتان في اليمن.

ليلتان في اليمن

أحداث مقتل الإمام يحيى عام ١٩٤٨ كما يرويها عبد القادر حمزة، الصحفي في جريدة المصري:

«وصلنا إلى صنعاء عبر المملكة العربية السعودية، ثم عبر جزيرة كمران[١] التي كان يحكمها حاكم إنكليزي يدعى المايور طومسون. وهذه الجزيرة قطعة من الصحراء في قلب

---

(١) وتقوم الجزيرة على صيد اللؤلؤ، وقد حاولنا في عودتنا شراء بعض اللؤلؤ، فاعتذر الحاكم الإنكليزي بأنه لا يملك شيئاً منه. وتشتهر الجزيرة بانتشار الغزلان وحمار الوحش.

البحر الأحمر، وقد شيّد الحاكم الإنكليزي في ركن منها قرية صغيرة يقيم بها معظم أهل الجزيرة، وبها منزل الحاكم ومسجد دُعي مسجد فاروق الأول بعد زيارة جلالة الملك فاروق للجزيرة خلال رحلته مع جلالة الإمبراطورة فوزية في البحر الأحمر لقضاء شهر العسل. هبطت بنا الطائرة في مطار الجزيرة لغرضين:

الأول: أن نتزود بالبترول الكافي لرحلتنا إلى صنعاء، والعودة منها إلى كمران، نظراً لأن صنعاء ليس بها من البترول ما يكفي الطائرة.

الثاني: أن نتزود ببعض المعلومات عن مطار صنعاء، أو على الأصح الأرض الفسيحة التي تقع في الجنوب من المدينة، وهي التي مهّدها رجال حكومة الانقلاب في بضعة أيام بعدما جاءتهم برقية من القاهرة بأنّ وفداً من قبل الجامعة العربية يزمع السفر إلى عاصمة اليمن على ظهر إحدى طائرات سلاح الطيران الملكي المصري.

وانتهزنا الفرصة وسألنا المايور طومسون عن أنباء الانقلاب، فقصّ علينا القصة كلها، وهو لا يفتأ بين آنٍ وآخر يكرّر قوله: (لا تنقلوا عني هذا)، ولم ننقل عنه شيئاً حتى الآن !! قال الحاكم إنّ معلوماته عن مطار صنعاء تافهة لا تفيد أحداً، فهو لا يعلم إلّا أنّ الأرض الممهدة جنوب المدينة لا يزيد طولها على ١٢٠٠ متر، وإلّا فإن طائرة إنكليزية أتت من عدن مرتين في هذا اليوم، وهو ٢٤ فبراير لتهبط فيه، فلم تستطع، فعادت إلى عدن .

ولكننا مع ذلك هبطنا في مطار صنعاء، وكان لا بد أن نهبط، وقد شاهدنا من الجو حشوداً من الناس في المطار قلنا إنهم لا بد ينتظروننا، ولكنهم كانوا في انتظار الأمير سيف الحق إبراهيم الذي لم تستطع طائرته الهبوط.

وقد لاحظت، كما لاحظ زميلي الأستاذ زهير عسيران، وقواد الطائرة الأربعة، أنّ هناك ورماً خفيفاً في أصداغ جميع من استقبلونا من اليمنيين، وسمعت وأنا أسير نحو السيارة أحد قواد الطائرة وهو يقول لزميل له همساً: (ما هذا؟ ألا يوجد هنا طبيب أسنان يعالج أسنان هؤلاء الناس؟) وتبادر إلى ذهني السؤال نفسه، فلم أستطع تعليل وجود هذا الورم في الصدغ الأيسر لكل من رأيناه... وعلمتُ بعدئذ علة هذا الورم، وعلمت أنّ أهل اليمن ليسوا بحاجة إلى طبيب أسنان لكي يعالجهم، ولكنهم بحاجة إلى شيء

آخر غير طبيب الأسنان . علمت أنّ في اليمن نباتاً أخضر يُسمى القات، يهواه الجميع، ويتعاطون منه يومياً كميات هائلة، وهم يقصّون أوراقه الخضر ويضعونها في فكّهم الأسفل بين اللثة والصّدغ الأيسر، ويظلون يمصّونها حتى ينتهي ما فيها من عصير، فيضعون كمية أخرى يمصّونها، وهكذا حتى تخدر الأعصاب كما يخدرها الحشيش مثلاً.

لا بد من صنعاء وإن طال السفر[١].

والآن وقد رأيـت صنعاء، وشهدتها بعد السفر، لا أدري كيف نطق الشاعر العربي بهذا البيت، فإني لا أعـدو الحقيقة إن قلت إننا جميعاً تنفسنا الصعداء والطائرة تحلق بنا في الجو في طريقها، مبتعدة عن صنعاء ودار الضيافة العجيب»[٢]. ولقد فكرت في هذا الشاعر العربي الذي نطق بهذا البيت طويلاً، فاستغربت أن يقال أي شعر في صنعاء، ويبدو لي أنّ التعبير الحق عن (جمال) صنعاء و(سحرها) لا يزيد على قلب الشفتين... والانتقال بالموضوع إلى شيء آخر !!

---

(١) مقولة مشهورة وخالدة قالها الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في مكة المكرمة، بعد ما غادر العراق في طلب العلم، وكان قد سمع عن الإمام عبد الرزاق الصنعاني صاحب المصنَّف المشهور في اليمن، فقرر السفر إليه. وفي مكة شوهد الإمام عبد الرزاق في الحج، فقيل للإمام أحمد: قد كفيت هذا عبد الرزاق، فاطلب العلم. فقال: لا، لا بد من صنعاء وإن طال السفر. ما يعني أنه خارج في سبيل طلب العلم، فأراد قصد الإمام الصنعاني في داره.

(٢) هي دار ضخمة مؤلفة من طبقتين: الأولى: وهي الأرضية، وجميع حجراتها كانت مخازن لمواد التموين. ففيها صفائح البترول، وفيها أكياس الدقيق وصناديق السكر والكتب المدرسية، وأدوات معملي مادتي الطبيعة والكيمياء وأسلاك الكهرباء والبن والأغطية والملاءات والأقمشة والأخشاب والمقاعد والأسرّة المعدة للضيوف إذا ما احتاج الأمر. في هذه الحجرات كل شيء تقريباً. ومن إحدى هذه الحجرات خرج البن الذي أتينا به معنا، ومن حجرة أخرى خرجت الأكياس، وأمام بابي الحجرتين أُعدَّت الأكياس وخاطها المنجدون، ووزنها الوزانون .ودار الضيافة ليست مركبة، أي إن حجراتها شيدت على شكل مربع واسع قلبه إلى السماء وفي وسطه حوض كبير يستعمل ماؤه استعمالات غريبة، فقد رأيت العمال وهم يغسلون فيه قطع الأثاث، ثم رأيتهم يشربون منه، شيء لا يصدق. لعل كراهيته لصنعاء جعلته يبخس الناس، وهذا الأثاث الذي كانوا يغسلون قطعه هو الأثاث الذي أخرج من المخازن لتزويد الحجرات استعداداً لاستقبال وفد الجامعة العربية الذي كان مفترضاً أن يصل بعدئذ إلى صنعاء ليحضر الاجتماع الأول لمجلس الشورى .

وأثناء وصوله إلى صنعاء بمعية ستة أفراد، كابتن الطائرة ومساعدوه، روى ما حدث من خلال مقابلاته لحسين الكبسي الذي تربطه به معرفة سابقة، والذي عُيِّن وزيراً للخارجية في حكومة الانقلابيين، كما أطلق عليهم، وكانت مقابلاته بالكبسي[1] أولًا، وثانياً بقائد الجيش جمال جميل، وثالثاً بالإمام الجديد عبد الله الوزير، وكانت الروايات متطابقة للأشخاص الثلاثة، وقد لاحظ وجود الفضيل الورتلاني الذي كان حاضراً في كل المقابلات، وكان يصحّح كثيراً من إجابات الشخصيات الثلاثة، ما أعطى للصحفي دلالة بأن الورتلاني رجل الإخوان في اليمن، والمدبر لأحداث ١٩٤٨. وقد وصف عبد القادر حمزة ما حدث بالانقلاب. والجدير بالذكر أنّ التنافس على السلطة كان بين آل حميد الدين وآل الوزير وفئة القضاة الذين كانوا في حقيقة الأمر الساعد الأيمن وشركاء كاملين في السلطة مع آل حميد الدين. ومعلوم لكثيرين المقولة التي كان يرددها الناس في ذلك الوقت، وهي «إذا اشتطّ سيد رقعوه بقاضي»، وكذلك بين المستنيرين من المشايخ من أبناء تعز وإب والحديدة

(١) رواية الكبسي عن مقتل الإمام: «استقلّ الإمام سيارته الخاصة وبرفقته رئيس وزرائه عبد الله العمري وثلاثة من حفدته لابنه الحسن وحفيد لابنه المحسن، ومعهم جندي ومرافق وسائق السيارة بقصد الإشراف على مزارعه التي تبعد عشرين ميلاً جنوبي صنعاء. وعلى بعد عشرة أميال في مكان يسمى الوادي، طلب الأخوة الثلاثة أبناء الأمير الحسن وحفيده الإمام النزول من السيارة وانتظار الإمام في هذا المكان حتى يعود من زيارته لمزارعه، وتركهم الإمام على أن يعود بعد ساعة على الأكثر، ولكن انقضت ثلاث ساعات دون أن يعود، فقلقوا عليه. وهنا مرّ بهم أحد الرعاة، فأخبر أكبرهم، وهو يبلغ من العمر اثنتين وعشرين سنة بأنه رأى الإمام مقتولاً هو ورئيس وزرائه وحفيده الرابع ومرافقه وسائق السيارة على بعد سبعة عشر ميلاً من صنعاء، فأسرعوا بإرسال النبأ بذلك إلى صنعاء، واستقلوا سيارة أخرى من سيارات الإمام إلى مكان الحادث، وهناك وجدوا سيارة الإمام مصابة بأكثر من مئة طلقة، وزجاج السيارة محطماً من جميع الجهات، ووجدوا أنّ الطلقات صوبت على السيارة من الأمام، ووجدوا جدّهم الإمام مصاباً بأكثر من خمسين رصاصة، وقد انكفأ على وجهه وسقط فوق جثة حفيده الرابع، كذلك وجدوا رئيس الوزراء مشوَّه الوجه، مقتولاً بفعل الرصاص، وكذلك شاهدوا المرافق وسائق السيارة مقتولين .وكان عدد كبير من رجال القبائل قد التفّ حول السيارة، وقد قدموا بعد سماعهم صوت طلقات الرصاص، وقال بعضهم إنه شاهد سيارة تعدو مسرعة بعد سماعه أصوات الطلقات، ويرجَّح أن القتل حدث بواسطة مدفع رشاش سريع كان في هذه السيارة»

وغيرها، والمغتربين في إفريقيا وأوروبا الذين أرغمتهم الظروف على طلب العيش الكريم خارج وطنهم، وتأثروا بما شاهدوه من تقدم ومن حياة مختلفة. كل هذه العوامل حفزت القوى المستنيرة على إحداث التغيير ووضع الميثاق المقدس في القاهرة من قبل البنا والورتلاني والإخوان، وقد كان الجميع يتوقعون موت الإمام، وكان السؤال: وماذا بعد؟ ويقال إنّ سيف الإسلام الحسين بن يحيى حميد الدين هو الذي اختار اسم عبد الله الوزير بديلاً لأبيه، لأن المعروف في المذهب الزيدي أنْ لا ولاية للعهد بالتوريث، وعند موت أيّ إمام تجري مناظرة بين علماء اليمن، شرط أن يكون المتناظرون من البطنين حسنيين أو حسينين، ويُختار الأفضل إماماً. لكنّ الإمام يحيى أخلّ بهذه القاعدة عندما عيّن ابنه أحمد ولياً للعهد، بحسب ما اقترحه الشيخ ناصر مبخوت الأحمر، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وروى حسين الكبسي الحكاية، وتقديري أنّ الجميع اتفق على قتل الإمام يحيى، وخاصة بعد أن سرت شائعة عن موت الإمام، ما دفع المعارضين في عدن إلى إبلاغ العالم الخارجي والرأي العام المحلي بموته ونشر الميثاق واسم الإمام الجديد وأسماء الحكومة ومجلس الشورى. وبعد ذلك تبيّن أنّ خبر الوفاة كان كاذباً. ولم يستبعد البعض أن وليّ العهد أحمد، كان وراء إشاعة موت أبيه، ليكشف المتآمرين. وفي رواية أخرى، أنّ محمد محمود الزبيري كان وراء التسرع بنشر خبر الوفاة، وأنه لم يُصغِ إلى تنبيه أحمد محمد نعمان بألّا يفعل ذلك، وقد كان رأي الطرف المعارض في الداخل أنه يجب عليهم أن يتحركوا، وإلّا فإن أحمد سيتغدى بهم قبل أن يتعشوا به. وهكذا سارت الأحداث كما رواها الفرسان الثلاثة للصحفي الوحيد الذي وصل إلى اليمن، ولحسن الحظ أنه نشر أخبار رحلته ومقتل الإمام يحيى في كرّاس صغير بعنوان «ليلتان في اليمن».

١٩٤٨م... ثورة أم حركة؟

كانت المحاولة الأولى للانقلاب على الإمام يحيى في ١٤ يناير ١٩٤٨م، ولكنها أخفقت بسبب تلكؤ العناصر المكلفين اغتياله مع ابنه أحمد. وترتب عن هذا الإخفاق أن

افتضحت خطط الثورة ووثائقها، حيث أذاع الأحرار في عدن تلك الوثائق بعد أن وصلت إليهم برقية كاذبة بموت الإمام، يقال إنّ أحمد نفسه هو مصدرها، وهذا يعني أنّ نشاط الأحرار في عدن كان منكشفاً ومخترقاً، ولا يستبعد أن بريطانيا، طبقاً لعيسى بلومي، اخترقت حركة الأحرار في عدن وفي القاهرة، كما اخترقت جماعة الإخوان المسلمين، وقد سرّبت معلومات عن الانقلاب لطرف آخر، سرّبها بدوره لوليّ العهد.ولماذا لا يكون هذا الطرف هو السعودية؟ وهذا التساؤل المتأخر يظل مشروعاً.

وفي سياق ردود الفعل ومحاولات الأحرار لتكذيب ما أُذيع وما نُشر، وتأنّي الإمام يحيى في اتخاذ إجراءات فورية مضادة بأمل استدراج أكبر عدد من المشاركين، اتخذ الأحرار قراراً بتنفيذ محاولة أخرى في ١٧ فبراير ١٩٤٨م، حيث كمنت مجموعة بقيادة الشيخ علي ناصر القردعي الذي رفض أن يقتل الإمام يحيى إلا بفتوى أصدرها السيد حسين الكبسي، لسيارة الإمام يحيى وهو في طريقه إلى مزرعته الجديدة في منطقة حزيز، جنوبيّ صنعاء (٨ كلم)، وأمطرته بوابل من الرصاص، فقتل الإمام ومعه رئيس وزرائه عبد الله العمري وأربعة من أحفاده وعسكري من عناصر حمايته، إضافة إلى سائقه، ثم قتل بعد ذلك نجلي يحيى، الحسين والمحسن. وهنا يختلط الخاص بالعام، أو الثأر الشخصي بالاغتيال، تحت واجهة القضية الوطنية، إذ حدث قبل عشر سنوات أن هرب القردعي من سجنه في صنعاء من طريق خولان، وقال وهو يشاهد الجبال:

يا ذي الشوامخ ذي بديتي   ماشي على الشارد ملامة
قولي ليحيى بن محمد   با نلتقي يوم القيامة

وانتقل الشيخ القردعي من خولان إلى آل عواض وآل عريف الذين رفضوا استقباله وهو هارب من السجن، خوفاً من انتقام الإمام، ثم وصل إلى مرخة في شبوة التي رحبت به قبائلها، وقال السيد ناصر العاقل المحضار مرحباً:

حيا الله الليلة بشوف القردعي   الشيخ ذي وزع على الدنيا عياه
القردعي عندي ولا بديه حد   الموت عند القردعي ولا الحياة



مع صالح ناصر المحضار عام ٢٠١٦ في دولة الإمارات
وتبدو في الخلف صورة والده السيد ناصر صالح المحضار

وفي مارس من عام ٢٠١٦م التقيتُ بالسيد صالح المحضار الذي حدثني عن هذه الواقعة بتفاصيلها، ومنها أنّ والده زار الإمام يحيى لطلب العفو عن الشيخ القردعي والعودة إلى أهله وقبيلته، وأنه وافق تقديراً لشجاعة السيد المحضار.

وهذا بعض ممّا أورده السيد صالح عن والده رحمه الله:

قال: هو السيد ناصر بن محسن بن حسين بن الحاج المحضار من مواليد مرخة / الهجر عام ١٩٠٢. نشأ نشأةً متواضعة في مجتمع متواضع في كنف والده رحمه الله، وعاش حياته في خدمة أهله ومجتمعه، وكان مثالياً في محبته للجميع، وفي إخلاصه، وفي خدمته له.

هذا وقد توفي السيد ناصر بن محسن بن الحاج المحضار في مدينة أبها عام ١٩٨٦م، ودُفن في مدينة نجران.

ومن المواقف التي سجلها التاريخ له ولأهله وأهل مرخة، استقبالهم لعلي ناصر القردعي وأخيه أحمد وعلي عبد الرب الحميقاني ومَن كان معهم بعد خروجهم من السجن

بمساعدة أهلهم، وتهريبهم بخطة وحيلة محكمة. بعد هربهم ضاقت بهم الوسيعة، ولم يجدوا مَن يؤويهم خوفاً من الإمام. ومما يُذكَر أنهم بدأوا باللجوء إلى أرض آل عواض الذين رحبوا بهم، وقد قال شاعرهم :

مـــرو عـــلـــى جـعـد الـمـفـارق   نـفـسـي مـــن الـــدولـــة غـنـيـة

وبعدها اتجه إلى بيحان، واستقبله آل العريف والمصعبين، ولشاعرهم مقولة مشهورة:

إن جـــات زيـــنـــة شـلـهـا يـاقـردعـي   وإن جـات شينه خلها لا آل العريف

لكن لم يتمكن آل العريف من إيواء القردعي والحميقاني لاعتراض بريطانيا على ذلك، ولعدم رغبتهم في مخالفة نصّ معاهدتهم مع الإمام الموقّعة عام ١٩٣٤ التي تنص على عدم السماح لأيّ متمرد على الإمام بالدخول إلى الجنوب. وبعدها اتجه القردعي والحميقاني ومن معهما، قاصدين أرض العوالق. ولكون العوالق يسري عليهم ما يسري على المستعمرات، أرسلوا من يعتذر للقردعي والحميقاني قبل وصولهم، وبعدها اتجهوا إلى وادي مرخة، وهناك كان في استقبالهم أهل مرخة يتقدمهم السادة وقبائل وأعيان مرخة الجميع، وقد وصل الحميقاني قبل القردعي وكان وصوله مع بني أيوب آل محيقن وخرج السيد حسين بن محسن بن الحاج المحضار في زامل ترحيب :

حـيـابـكـم يـــاذي ولـبـتـو عـنـدنـا   مـن بـاب صنعاء لا بـلاد بني هلال
قـل لـلـحـمـيـقـانـي سـنـان القبيلة   ويـن الـمـرادي ذي طعنها ع الحوال

وكان جواب الشيخ عبد الله بن عوض الحميقاني الأيوبي :

الـيـوم جـبـنـا ذا والاخـــر بـا يجي   هـا هـو وهـولـه يـا مصابيح الـرجـال
حـيـو بـجـرو الـقـوم واثـنـو بالرحب   لما تـبـان الشمس مـن بعد الظلال

وبعدها وصل القردعي في موكب مع بني أيوب، وعند مشاهدته حصون هجر السادة/ مرخة، قال :

الـيـوم جـبـنـا ذا والاخـــر بـا يجي   هـا هـو وهـولـه يـا مصابيح الـرجـال

حيو بجرو القوم واثنو بالرحب   لما تبان الشمس من بعد الظلال

تلا ذلك زامل للسيد العاقل ناصر بن محسن بن الحاج المحضار :

حيا الله الليلة بشوف القردعي   الشيخ ذي قسم على الدنيا عياه

القردعي عندي ولا بديه حد   الموت عند القردعي ولا الحياه

بعد ذلك قيل زامل من حسين حليس من أعيان الهجر :

الجيد يعجبني ويشرح خاطري   قد طابعه يظهر وهو عاده سفيه

عند الحميقاني وعند القردعي   يا شعاب مرخة من لفيتيه احذفيه

أول اختطاف للطائرات في التاريخ



الضابط البريطاني هاملتون



الشيخ علي ناصر القردعي

بعد أن علم الإمام بموقع الشيخ علي ناصر القردعي في خولان، أرسل جيشاً لمهاجمة قبيلة مراد، وأخضعها، فاستمال الشيخ الإمام بقصيدة، فردّ عليه الإمام بأن عيّن له مرتباً، ولكن علاقتهما كان يشوبها الجفاء. وأصدر الإمام عفواً عن الشيخ، وأمره بمهاجمة شبوة التي

كانت خاضعة للمستعمر البريطاني، بحجة تحريرها، رغم أنّ الإمام نفسه هو من سجن القردعي لمهاجمته بيحان، إذ كان هذا التكليف خطة من الإمام للتخلص من القردعي، وذلك بزجّه في قتال مع البريطانيين. لم يكن أمام القردعي سوى التوجه نحو شبوة أو العودة إلى السجن، فتوجه بقوة قبلية صغيرة لم تكن نداً للبريطانيين، وأُلقي القبض عليه وأمروه بالتراجع. إلا أنّ القردعي أراد أن يُضعف موقف الإمام أمام القبائل والبريطانيين، فاشترط مقابل التراجع أن يتسلّم تفويضاً من الإمام يأمره بالانسحاب. وبالفعل، أرسل الإمام تفويضاً يأمر القردعي بالانسحاب. وفي هذا قال القردعي:

قدهم على شور من صنعاء إلى لندن — متآمرين كلهم سيد ونصراني
اتقسمو الأرض كلا منهم وثن — في أرض اليمن كدرو عاقل وسلطاني

وقبل زيارته لمرخة، كان هارباً من الإمام الذي كلفه عام ١٩٣٨م أن يكون حاكماً على شبوة، كما أشرنا آنفاً، عندما ظهرت مؤشرات اكتشاف النفط فيها، بالإضافة إلى وجود جبال الملح الصخري في شبوة ومأرب. وقد حدثت مواجهة بينه وبين الضابط البريطاني هاملتون، الذي أسره وحاول نقله بالطائرة من عتق إلى عدن بعد أن وعدوه بأنه سينقل إلى بيحان[١]، ومنها سيتوجه إلى الشمال، وفي الجو تنبّه القردعي إلى أنّ الطائرة تتجه إلى عدن، لا إلى بيحان، فصوّب بندقيته على الطيارين البريطانيين وأجبرهم على التوجه إلى بيحان، وكان هذا أول اختطاف للطائرات في التاريخ. وقد شعر القردعي بأنّ الإمام يحيى قد خدعه بالتنسيق مع البريطانيين للتخلص منه، ما دفعه لاحقاً إلى المشاركة في القضاء على الإمام يحيى عام ١٩٤٨م.

الأحرار في عدن

كان وصول مجموعة من المعارضين الوطنيين إلى عدن وتشكيلهم حزباً سياسياً

(١) ويومها شعر بخيانة الإمام له، وقال في ذلك: قد هم على شور من صنعاء إلى لندن متجاوبة كلهم سيد ونصراني... وهو بذلك يفضح التعاون بين الإمام والإنكليز، ويكشف عن الثقة المتبادلة بينهما. إنّ لندن الملك جورج السادس، وصنعاء الإمام يحيى، تسيران في فلك واحد في ما يتعلق بالوطنيين.

بمثابة طور جديد في مسيرة الحركة الوطنية المعارضة، ليس فقط في معاني احتضان عدن لمعارضي الإمام وحركتهم الوطنية وتعاطفهم معهم وتعميق المضمون الوحدوي المصيري لليمن، والبعض يقول إن حركة الأحرار لم تكن حركة وحدوية، ولم تتحدث أدبياتها عن تحرير الجنوب والخلاص من الاستعمار. بالعكس، يقول عيسى بلومي في كتابه «تدمير اليمن» إن بريطانيا اخترقت الحركة، سواء في عدن أو في القاهرة. في القاهرة اخترقت حركةَ الإخوان أيضاً، والإخوان كانوا على علاقة بالحركة. نعلم أنّ بريطانيا ظلت لسنوات ترفض الإفراج عن وثائقها وأسرارها بعد حتى بعد ثلاثين عاماً.

لقد عبّر الشاعر محمد محمود الزبيري عن تلك الصلابة الثورية في قصيدته التي أرّخ بها أيام الخروج من السجن ومن صنعاء التي حوّلها الإمام يحيى، والبلاد كلها، إلى سجن كبير إذ يقول:

خرجنا من السجن شُمَّ الأُنوفِ   كما تخرج الأُسْدُ من غابها
نمرّ على شفرات السيوفِ   ونأتي المنيَّة من بابها



الاستاذين احمد محمد نعمان ومحمد محمود الزبيري

وقد سمعت هذه الأبيات بلسان الشاعر الزبيري نفسه في مهرجان في تعز في عام ١٩٦٤م، وكان إلى جانبه الأستاذ أحمد محمد نعمان.

والجدير بالذكر، أنّ الأحرار غيروا اسم تنظيمهم بعد أقل من عام، من «حزب الأحرار» إلى «الجمعية اليمانية الكبرى» تحت طائل ضغط المحتلين.

ويجب أن يبرز المرء هنا دلالة تأسيس «الجمعية اليمانية الكبرى» في أوائل يناير ١٩٤٦م، فهي بالإضافة إلى كونها محاولة لتجنب حرمان الأحرار النشاط المرخص به في ظل الاحتلال، شكلت فرصة ومدخلاً إلى تأمل الأهداف الوطنية وصياغتها في برنامج لاحق مكتوب، يساعد على نشره وتعريف المواطنين بأفكاره، حركة الأحرار.

وقد استُهل «القانون» الذي ضمّ برنامج التنظيم ببيتي شعر للزبيري، يفصحان عن الأهداف الضمنية للجمعية:

سجل مكانك في التاريخ يا قلمُ فها هنا تبعث الأجيال والأممُ
هنا القلوب الأبيّاتُ التي انتقلت هنا الحنان هنا القربى هنا الرّحم

ولكنّ أنظمتها الداخلية تؤكد ــ دون شك ــ طبيعتها السياسية وأهدافها، وحجم المهمات التي تضطلع بها (نص قانون الجمعية في قسم الوثائق)، وقد سمح الترخيص الذي حصلت عليه الجمعية بإصدار صحيفة ناطقة باسمها بعنوان «صوت اليمن»، وكان لها دور كبير في التعبئة لمواجهة حكم الإمامة، حيث تسربت إلى الشمال وصارت تنتشر بين المواطنين داخل عدن وخارجها، وتحرّض على الثورة.

في تلك الآونة، وجد الأحرار اليمنيون في عدن أنفسهم منقسمين: طرف يتشبث بالبقاء والنضال في عدن والقاهرة، وآخرون عادوا إلى تعز وصنعاء، كزيد الموشكي واحمد محمد الشامي[١] وغيرهما، وقد عاد الكل إلى صنعاء بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م.

ومثلما كانت حركة الأحرار تعاني صعوبات داخلية، فقد كانت الإمامة، هي الأخرى، تواجه الهزة تلو الهزة بسبب سقوط هيبتها بأعين الشعب، ما جعلها تلجأ إلى شتى وسائل الإرهاب لترويع المواطنين كي يتخلوا عن الثوار.

---

(١) أحمد محمد محمد الشامي هو شاعر وناقد ومؤرخ يمني. ولد عام ١٩٢٤ في مدينة الضالع.

وفي هذه الفترة أخفقت ــ في تعز ــ محاولة قتل وليّ العهد أحمد، إذ تمكن من الهرب عبر الطوق المضروب حول قصره والمدينة، حيث أظهر للقوات المحاصِرة قصره أنه سيسلّم نفسه لهم، إلا أنه تحايل وخدعهم واستطاع الهرب إلى شمال الشمال، حيث القبائل المؤيدة له، وبدأ ردّ الفعل على الانقلابين.

وفي اليوم الثاني من هذه المحاولة، أُعلن عبد الله الوزير إماماً جديداً. وشُكِّلت الحكومة برئاسة علي ابن عبد الله الوزير (من أقارب الإمام الجديد)، واحتل فيها حسين الكبسي منصب وزير الخارجية، والقاضي الشاعر محمد محمود الزبيري منصب وزير المعارف، وأحمد النعمان وزير الزراعة، وشخصيات وطنية لبقية الوزارات، كذلك اختير سيف الحق إبراهيم (ابن الإمام يحيى) ليكون رئيساً لمجلس الشورى الذي أصبح الشيخ حسن الدعيس «وكيلاً أول» له، وضم ٢٨ من الشخصيات الوطنية البارزة، وُزعوا على الإدارات والمرافق التنفيذية والقضائية.



الإمام عبد الله الوزير

إلا أنَّ إجراءات السلطة الجديدة الإدارية السياسية لم تتجاوز مدينة صنعاء، إذ احتفظ

أنصار الإمامة المتوكلية بالكثير من مراكزهم ومناصبهم في تعز والحديدة وذمار وحجة وصعدة، وهي أهم المدن وأكبرها، حيث اعترفوا لفظياً بالإمام الجديد، ولكنهم راحوا يُعدّون العدة للانقضاض عليه بالتنسيق مع وليّ العهد الهارب. وفي غضون ذلك، اقتصرت إجراءات بناء القوة الذاتية على التشكيلات المدنية والعسكرية التي أُعِدَّت قبل إطاحة الإمام.

وكما ذكرنا آنفاً، فقد استطاع وليّ العهد الهارب أحمد بن يحيى بن حميد الدين الذي كان حاكماً لتعز، أن يغادر المدينة إلى الشمال الأقصى، ليقود من حجة حملة استعادة سلطان والده بعد إعادة اصطفاف الأمراء المتنافرين أمام الخطر المحدق، ومن خلال الدعم الذي حصل عليه، فقد استدرج القبائل اليمنية البعيدة عن ميدان الصراع، من طريق الإيحاء بوجود غزو أجنبي ينبغي مقاومته.

ونتيجة ابتعاد القيادة الجديدة للثورة عن الجماهير، وتخبّطها بإجراءات شكلية ما كانت لترتقي إلى مستوى المجابه لتلك القوات التي تمكّن وليّ العهد من جمعها لإسقاط الثورة، حيث تمكّن في ١٣ مارس ١٩٤٨م من إسقاط صنعاء التي نهبتها جموع غفيرة من القبائل المحاصرة لها التي اندفعت كالإعصار من أبواب صنعاء، مُنادية: «يا متوكلاه»، وراحت تنهب كل شيء: البيوت والأثاث والمحالّ التجارية والنوافذ والأبواب، وجرى سيف أحمد بن يحيى في رقاب أشرف أبناء اليمن، وأطبقت السجون على عشرات المناضلين، عسكريين ومدنيين، وقد أُعدِم كثيرون من القادة الأحرار في الساحات العامة في مذبحة، وطاول سيف بلا محاكمة كلاً من: عبد الله الوزير، علي الوزير، زيد بن علي الموشكي، مُحيي الدين العنسي، أحمد الحورش، صالح المسمري، حسين الكبسي، محسن علي هارون، عبد الله صالح الحسيني، جمال جميل، (بعد موافقة نوري السعيد)، علي بن ناصر القردعي، محمد الحمزي وآخرين غيرهم، بلغوا جميعاً تسعة وعشرين من ألمع الرجال الأحرار، فضلاً عن الكثير من أبناء صنعاء وتعز وإب، قتلوا في حملة الانتقام عقب سقوط الثورة.

وقد سجّل بعضٌ من الذين كُتبت لهم الحياة، وأجيال اليمنيين ممن تابعوا تلك المأساة، ما حفظوه في ذاكرتهم، وكثيرون منهم ما زالوا أحياءً. منهم الأستاذ محمد عبد الله الفسيل، الذي شارك فيها واعتُقل عام ١٩٤٨، وقد حدثني عن هذه الأحداث وعن مكالمة جرت بينه

وبين الرئيس علي عبد الله صالح من الساعة ١٢ وحتى الساعه الثانية والنصف بعد منتصف الليل، حيث سأله الرئيس في آخر المكالمة: «متى ستموت يا أستاذ؟»، وردّ عليه الفسيل بطريقته الساخرة: «بعدما تستقر الأوضاع في اليمن». فقال الرئيس: «إذاً لن تموت. تصبح على خير».

وقد سجل بعضٌ من الذين كُتبت لهم الحياة، وأجيال اليمنيين ممَّن تابعوا تلك المأساة ما حفظوه في ذاكرتهم، وكثيرون منهم ما زالوا أحياءً. منهم الأستاذ محمد عبد الله الفسيل، الذي شارك فيها واعتُقل عام ١٩٤٨، وقد حدثني عن هذه الأحداث وعن مكالمة جرت بينه وبين الرئيس علي عبد الله صالح من الساعة ١٢ وحتى الساعه الثانية والنصف بعد منتصف الليل، حيث سأله الرئيس في آخر المكالمة: متى ستموت يا أستاذ؟ وردّ عليه الفسيل بطريقته الساخرة: بعد ما تستقر الأوضاع في اليمن، فقال الرئيس: إذاً لن تموت. تصبح على خير.

اللقاء مع الاستاذ محمد الفسيل عام ٢٠١٩



مع الاستاذ محمد الفسيل والاستاذ محسن العيني والاستاذ فهد العريقي والسفير حسين فضلي

بعد ١٥ عاماً من لقائي بالأستاذ محمد عبد الله الفسيل في الشارقة، وحينها كان قادماً من زيارة لماليزيا،علمتُ أنه قد وصل إلى القاهرة في زيارة خاصة للعلاج، ونزل في مدينتي شرق القاهرة، وحرصاً منّي على زيارته ورؤيته وسماع رأيه، توجهنا برفقة الأستاذ محسن العيني بعد ظهر يوم ١٧ مارس ٢٠١٩م، وقد تحمّل الأستاذ محسن العيني عناء السفر من أكتوبر إلى مدينتي، وهو لا يتحرك كثيراً، فهو أيضاً شارف على التسعينيات من عمره، وكان هو الآخر حريصاً على زيارته.

ورافقنا في هذه الزيارة الأستاذ فهد العريقي، الذي كان يشرح لنا بصوته العالي ــ كعادته ــ الأحياء السكنية الجديدة التي كنّا نمر بها، كأحياء المعادي الجديدة، والتجمع الخامس، ومدينة الرحاب، والشروق، والعاصمة الإدارية الجديدة، حتى وصولنا إلى مداخل مدينتي ذات البوابات العالية، التي على جانبَي السور من مدخلها شلالات جميلة توحي بالحياة الجميلة في هذه المدينة المخططة والمشجَّرة، التي استكملت معظم خدماتها ومبانيها وشوارعها، من فيلات وشقق وحدائق ومدارس ومستشفيات ومساجد ومراكز تسوق وسلسلة مطاعم وبنوك وشركات ومحالّ تجارية متنوعة وغير ذلك، وقد علمتُ أنّ رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى، قد حصل من الحكومة على أراضي مشروع «مدينتي» المقدرة بـ ٣٣,٦ مليون متر مربع بسعر ٢٥ قرشاً للمتر من دون مرافق وخدمات، أي ٨,٤ ملايين جنيه مصري[1]. وفي طريقنا إلى المنزل، كان معنا مرشد آخر، هو خدمة الأقمار

(١) تحقق النيابة العامة في مصر في قانونية بيع الأرض لمجموعة طلعت مصطفى، حيث قدّم النائب سعد الحسيني و٣٤ نائباً معه في مجلس الشعب بلاغاً للنيابة العامة، يتهم فيه وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان بإهدار المال العام بمنحه ٨ آلاف فدان بأسعار زهيدة ومتدنية لطلعت مصطفى، ما أهدر أكثر من ٢٥ مليار جنيه من المال العام. وقال الحسيني إنه بالنسبة إلى الأراضي التي أُقيم عليها مشروع (مدينتي) السكني، البالغة مساحتها ٨ آلاف فدان، فإنّ الأمر جرى بموافقة من الوزير سليمان بالأمر المباشر لتلك المساحة التى تبلغ نحو ٣٣,٦ مليون متر مربع، مشيراً إلى أنّ هذه المساحات لو بيعت بالحدّ الأدنى بأسعار المزاد العلنى (يوم ٢٤ مايو ٢٠٠٧) بمبلغ (٧٥٠ جنيهاً للمتر)، لكان سعر تلك الأرض ٢٥,٦ مليار جنيه. وكان هشام طلعت مصطفى قد حصل من الحكومة على أراضي مشروع «مدينتي» بسعر ٢٥ قرشاً للمتر من دون مرافق وخدمات، أي ٨,٤ ملايين جنيه مصري.

الصناعية (GPS) الذي أوصلنا إلى البناية التي كان يسكن فيها الأستاذ الفسيل، وعندما نزل الأستاذ فهد يستفسر عن عنوان البناية، قال له أحد المواطنون إنها تلك التي تقفون أمامها. وبعد ذلك صعدنا إلى الدور الثالث، وعند الضغط على زر الجرس، لم يتأخر الردّ كثيراً، وإذا بالأستاذ يفتح الباب، وكنّا وجهاً لوجه مع الأستاذ محمد الفسيل الذي كان مبتسماً وهو يرحّب بنا في مسكنه، ويسير بنا إلى صالون الاستقبال في شقته المتواضعة في الدور الثالث الذي يطل على حديقة واسعة لسكان الحيّ، ونظرنا من الشباك جميعاً، وقلت له: هذه مثل صنعاء، وعلّق ساخراً: قبل ١٩٤٨م، أي قبل أن تبتلع أراضيها وحدائقها وجداولها المباني الحديثة والعشوائية، فكل واحد يبني اليوم على هواه دون تخطيط أو تنظيم لمدينة أزال التي أزالوا منها كل ما هو جميل من حدائق غناء وكروم بعد زحف القبائل على مدينة صنعاء وعدن، التي نقلت تخلفها إلى هاتين المدينتين، بما في ذلك أبقارهم وأغناهم التي ترعى، بل إنّ بعضها تسكن سطوح المنازل أو البلكونات، وكنا قد منعنا في عدن تربية الحيوانات، وخصصنا لها حظائر خارج المدن.

قدم لنا الأستاذ الشاي والحلويات، كانت تأتي به طفلة صغيرة كانت تظهر وتختفي علينا. الشقة صغيرة، ولكنها مليئة بالحياة بهذا الرجل التسعيني الحيوي الساخر الذي لم تؤثر فيه السنون والأحداث والسجون والحروب والغربة والكربة، وقد كان منذ الأربعينيات يتنقل بين صنعاء وسجونها وعدن والقاهرة. رجل عظيم تحدى الزمن والقهر والظلم والاستبداد، وهو شاهد على تاريخنا المعاصر بكل سلبياته وإيجابياته، وكانت كل كلمة ينطق بها مليئة بالحكم.

جرى حديث طويل خلال اللقاء، عن الماضي والحاضر والمستقبل، استعاد خلاله الأستاذ الفسيل ذكرياته عن ثورة ١٩٤٨م على الإمام يحيى حميد الدين، إمام المملكة المتوكلية اليمنية بقيادة عبد الله الوزير، وكان عمره حين ذاك ٢٢ عاماً، وعن ثورة ١٩٥٥م بقيادة الأمير عبد الله أخو الإمام أحمد والمقدم أحمد الثلايا، وثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م بقيادة المشير عبد الله السلال، وعن تقييمه لتلك الثورات والأحداث الكبرى سلباً وإيجاباً. وتحدث أيضاً عن الوحدة اليمنية ودستورها الذي كان أحد الذين صاغوا بنوده مع الأستاذ المناضل الوحدوي عمر الجاوي وأعضاء اللجنة الدستورية، وما آلت إليه الأمور بعد كل

هذه العقود من نضال الشعب اليمني من أجل نظام حكم جمهوري دستوري وديمقراطي وتحقيق الوحدة. وشمل الحديث الحرب الجارية في اليمن (٢٠١٥ ــ ٢٠١٩) التي يرى الأستاذ الفسيل أن لا حلّ لها إلا بوقفها أولاً ثم الحوار والسياسة لإحلال السلام والأمن في اليمن والمنطقة.

وعن زيارته للقاهرة، قال إنه جاء للعلاج، وأضاف مازحاً إنه يخشى من إجراء الفحوصات أن تظهر أمراض كثيرة، وهو قد بلغ من العمر ٩٣ عاماً. ثم تحدث عن بعض المحطات السياسية منذ ١٩٤٨ وحتى الساعة، وبدأ يتذكر المواقف وتحليلها، ومنها:

- إنّ الإمام يحيى كان لديه عقيدة سياسية، في حين أنّ عبد الله الوزير لم يكن لديه أيّ عقيدة، وكان لهذا السبب يعتقد أنّ عبد الله الوزير كان أخطر على مصير الشعب اليمني من الإمام يحيى.
- كان أحمد النعمان ومحمد الزبيري هما المؤثرين في ثورة ١٩٤٨م، أو ما تُسمى ثورة الأحرار، وأيضاً ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، ولكنهما لم يكونا الفاعلين. لذا، من تسلّم زمام الأمور في الأخير هم الفاعلون ويقصد العسكر والمشايخ.

وعن مقارنته بين الرئيسين علي عبد الله صالح وعبد ربه منصور هادي وبين حزب المؤتمر وحزب الإصلاح، قال:

- تولى علي عبد الله صالح الرئاسة عام ١٩٧٨، وهو من أذكى القيادات في اليمن. لم يكن متعلماً، ولكنه تعلم وهو في السلطة، وفصّلها على مقاسه، وحكم ٣٣ عاماً.
- جمع ثروة يقدّرها البعض بثلاثين مليار دولار، وسخّر المال لنفسه، ولم يبنِ دولة.
- اعتمد على عائلته وقبيلته والمال والفساد والمحسوبية العائلية والسياسية.
- أراد عبد ربه منصور أن يحكم بذات أسلوب علي عبد الله صالح، ولكن علي عبد الله صالح يتمتع بالذكاء، بينما عبد ربه منصور يتمتع بعكس ذلك.
- كان الأشرف لعبد ربه منصور هادي عندما هرب إلى السعودية أن يعمل مع القوى الوطنية ويعود إلى اليمن فورا بدلاً من أن يزعم أنه طلب التدخل لشن الحرب على اليمن بحجة إعادته أو شرعيته إلى السلطة بعد إعلانها.

- علي عبد الله صالح بنى حزب المؤتمر بتجميع الشخصيات السياسية من مختلف المناطق، كمن يجمع حبات المسبحة حبة حبة ويقفل عليها الخيط، وعندما ذهب انفرط حزب المؤتمر.
- صنع علي عبد الله صالح حزب الإصلاح، وجمع فيه رجال الدِّين والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، وسمح لهم بإنشاء المعاهد العلمية (الدينية)، وهنا تأسس حزب الإصلاح، وكانت المعاهد الدينية قاعدته، وعندما جاءت ثورة الشباب في عام ٢٠١١ كان وجودهم في كل مدن اليمن وقراه.
- حزب الإصلاح هو المسيطر على عبد ربه منصور هادي منذ ٢٠١٤م، وينتظر أن يُكثر من الأخطاء ليثبت الحزب بأنه الأفضل، ولديهم الآن جيش في مأرب وآخر في تعز.
- علي عبد الله صالح هو مَن باع الدبابات والمدافع للحوثيين، ما ساعد على دخولهم صنعاء.

الشمال والجنوب:

وأكد أنه إذا انفصل الجنوب، فإنه سيتمزق ولن يعود إلى جنوب ١٩٦٧-١٩٩٠م. أما الشمال، فإنه سيتآلف وسيتجاوز الصراعات والخلافات، وسيبقى موحَّداً، لأنّ فيه مرجعيات سياسية وحزبية وقبلية وروحية.

الوحدة:

- لم تكن القيادات السياسية في الشمال والجنوب جادة في موضوع الوحدة.
- ولم يكن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر يؤمن أساساً بالوحدة.
- وعن ذكرياته عن الدستور، قال إنه كُلِّف هو والمناضل عمر الجاوي كتابةَ مشروع الدستور، وبعد الانتهاء من إعداده أبلغا المسؤولين بذلك، وكان الرد الرسمي عدم إعلانه مؤقتاً. فاستغرب كل من الأستاذين، الفسيل والجاوي، وقد سمى الاستاذ الفسيل الدستور نتيجة لذلك الموقف الرسمس السلبي منه «بالولد غير الشرعي»، الذي لايعرف اسم ابيه واستعمل اللفظ التالي: «ابن قحبة».

- وبعدها قرر الاثنان صياغة البيان الخاص بالدستور وإعلانه في عام ١٩٨١، ولكنه لم يرَ النور إلا عام ١٩٩٠. ويجب أن أعترف بأنّ بعض القيادات في الجنوب كانت ضد الدستور، ولا تريد تحقيق الوحدة إلا على أساس برنامج الحزب الاشتراكي اليمني، وهذا غير ممكن، لأنّ الدستور كان يمثّل قواسم مشتركة، وفي الشمال أيضاً هناك قيادات لا تريد الوحدة اليمنية إلا بضمّ الجنوب إلى الشمال (الفرع إلى الأصل).

وعن الإمارات والسعودية:

- الإمارات هي المسيطرة على مسار الحرب (٢٠١٥ ــ ٢٠١٩) في اليمن، وليست السعودية.
- تعمل الإمارات على تدمير السعودية مثل ما جرى تدمير سورية وليبيا والعراق واليمن حاليا وتعمل ضمن مخطط خارجي.
- النفوذ الإماراتي على الأرض اليمنية مؤقت، فلا الإمارات قادرة، ولا السعودية، على احتلال أيّ جزء من اليمن.
- الحكومة والمجلس الانتقالي:
- ليس للمجلس أيّ تأثير على الأرض، وهو صنيعة الإمارات.
- أعضاء حكومة بن دغر هم من أقالوه.
- رئيس الوزراء الحالي معين عبد الملك (٢٠١٨ ــ ٢٠١٩) غير مؤهَّل وغير مؤثِّر في الأحداث الجارية.

وعن علاقته بالرئيس علي ناصر امتدحه، وقال في الختام

بأن آخر لقاء بينهما كان في صنعاء، في جلسة قات خاصة تمنّى أن تحصل جلسة قات أخرى بينهما.

الحركة الوطنية والوحدة اليمنية:

قضية الوحدة اليمنية هي قضية القضايا وأكبرها وأقدسها وطنية، وهي مطلب جماهيري للغالبية الكاسحة من اليمنيين، وكانت مطلباً رسمياً للنظام الإمامي ولنظام ثورة سبتمبر، رغم

غموض المبدأ السادس من مبادئ ثورة سبتمبر. وهنا لا يُجدي أن يفسَّر بأنه كان يعني تحقيق الوحدة اليمنية، لأن هذه القضية لا تحتاج إلى غموض في الموقف أو تعتيم، والغالب أنّ هذه المبادئ صيغت في مصر، لا في صنعاء، لأن مصر، كما سيلي، لم تكن واضحة في موقفها من وحدة اليمن بعد تحرير الجنوب، وكانت في صلب مبادئ ثورة ١٤ أكتوبر وميثاقها الوطني، ثم نظام دولة الاستقلال وحزبها. وإذا كانت الوحدة قد أصبحت محل مزايدة بين المتنافسين سياسياً، فموقف الشعب اليمني كله كان في صفها، برغم التباينات الفكرية والسياسية في أوساطه. عندما نختلف سياسياً بشأن كيفية تحقيق الوحدة وبِمَن، كذروة الطموح الوطني، لا ينبغي تجريد أحد من وطنيته ومن هويته اليمنية وننتزعه من جذوره الغائصة في عمق التربة اليمنية. إن معضلة الحركة الوطنية اليمنية تكمن في أنها أغفلت بُعد الوحدة الاجتماعي (بعد داخلي) والبُعد الاستراتيجي (بُعد داخلي وخارجي)، واستخدمت بسذاجة وقصر نظر قضية الوحدة باعتبارها سلاحاً أعمى في الصراع فيما بينها لتهميش المختلف معها والمختلف عنها، ولتحقيق أهدافها ومصالحها الضيقة التي أوهمت نفسها بقدرتها على تحقيقها بعيداً عن التنسيق مع القوى الوطنية الأخرى والشراكة معها، ولتتويه الجماهير بشعارات عامة لم تكن تلمس مصالحها الحقيقية المُفضية وحدها إلى تحقيق تطور وطني شامل ومستقل، وهذا ينطبق على مسلك النظامين في صنعاء وعدن. وهنا لا نبرئ ساحة من وقّعوا على اتفاقية الوحدة في نوفمبر ١٩٨٩ في عدن وما تلاها من اتفاقيات وتفاهمات في عام ١٩٩٠ في صنعاء، من السير في هذا الطريق الضيق. بصريح العبارة، الكل عاش فترة مراهقة سياسية حتى عام ١٩٩٠، وعندما استيقظوا على كوارث لم تكن في الحسبان، وبعدها ــ وخاصة بعد حرب ١٩٩٤ ــ بدأوا يعضّون أصابع الندم على وقت ضاع وأهداف تبعثرت وقوى جرى تجريفها، بل واجتثاث بعضها، وتهميش الأخرى إذا لم تسر في طريق القوى المهيمنة الجديدة ــ القديمة.

١ ــ «رابطة أبناء الجنوب» ومواقفها من قضية الوحدة اليمنية

تأسست رابطة أبناء الجنوب في ٢٧ مايو ١٩٥١م، ومثلت عند تأسيسها إطاراً تنظيمياً وسياسياً عاماً لقوى اجتماعية متباينة، جمعها هدف مشترك، هو معاداة الاستعمار البريطاني

والأحزاب الصغيرة الداعية إلى فصل عدن عن الجنوب ومنحها الاستقلال الذاتي. وهنا نعيد إلى الأذهان أنّ الرابطة التي اختارت النضال السلمي ضد الاحتلال البريطاني وقعت في أخطاء يراها البعض جسيمة، لعل من أبرزها وقوفها إلى جانب الأحزاب التي قررت خوض انتخابات المجلس التشريعي عام ١٩٥٥م، ما أدى إلى انسحاب الكثير من العناصر الوطنيين أمثال محمد عبده نعمان، قحطان محمد الشعبي، عبد الله باذيب، عبد الله الأصنج وآخرين. كان من مزايا هذا الانسحاب أن أصبحت الرابطة وعاءً خاصاً لقوى متجانسة التركيب الاجتماعي والتوجه السياسي عوضاً عن تنظيم فضفاض أو وعاء عام. وهذا التحول خلق ظروفاً مناسبة لتوافق وتناغم جزئي بين السياسة الاستعمارية والرابطة التي كانت ترنو إلى تأسيس دولة انفصالية ذات استقلال شكلي. وقد أكدت الرابطة على وقوفها ضد وحدة التراب الوطني اليمني، ولكن موقفها تغير تغيرا جذريا بعد تحقيق الوحدة عام ١٩٩٠ بقبولها الحقائق الجديدة وتغيير اسمها إلى رابطة أبناء اليمن (رأي). ومن الأهمية بمكان هنا عدم إغفال علاقة الرابطة العضوية بالسياسة السعودية. وتوزيع الأدوار بين أجنحتها هو تجسيد لعدم استقلالية الرابطة في قرارها. كغيرها من بعض الأحزاب والقوى السياسية اليوم في اليمن شمالاً وجنوباً والتي توزعت في تحالفاتها وعلاقاتها مع أبوظبي والرياض وإيران وعُمان وقطر، وفقاً لمصالحهم الشخصية والحزبية على حساب الوطن وسيادته وقراره الوطني المستقل...

٢- الحركة النقابية العمالية

الحركة النقابية العمالية أول إطار نضالي نقابي وسياسي مثّل النضال اليمني من أجل التحرر من الاحتلال البريطاني وتحقيق الوحدة اليمنية، وقد نشأت الحركة في أوساط عمال مؤسسات ومرافق رئيسية، كميناء عدن، ومصفاة النفط في عدن الصغرى، والقاعدة العسكرية البريطانية، وغيرها من المرافق الاقتصادية والخدماتية في مدينة عدن، وهذا جعلها لصيقة الصلة بالإنتاج العصري وبالتجمعات الفاعلة. نشأت تلك النقابات في بداية الأربعينيات من القرن العشرين من أبناء اليمن شمالاً وجنوباً، وقد

حاولت القوى ذات الاتجاهات السياسية الانفصالية والاتجاه الداعي إلى وحدة الجنوب العربي فقط، التأثير فيها، لكن دون جدوى. أما التيار الثالث، فاهتمّ بمصالح العمال المعيشية والمهنية، وبرفع الظلم والقهر عن الحركة العمالية. وفي عام ١٩٥٦م تفجرت سلسلة من الإضرابات العمالية في مختلف الشركات والمرافق الأجنبية، ووصل عدد النقابات العمالية التي انبثق منها «مؤتمر عدن للنقابات» إلى أكثر من ٢٥ نقابة، وقد فرض المؤتمر نفسه قوةً نقابية وسياسية منظمة، معطياً الحركة الوطنية اليمنية انطلاقة عارمة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ودفعة قوية وضعت الحركة العمالية اليمنية على خريطة العمل النقابي العربي والدولي، ومعبّراً عن نضج في تطوير أساليب نضاله السلمي، برفعه لسقف المطالب العمالية، ومعها المطالب الشعبية، وبتجسيده لوحدة الطبقة العاملة، وبطرحه أكبر ما كان يزعج بريطانيا وغيرها: الاستقلال والجلاء والوحدة اليمنية. لقد تصدى المؤتمر العمالي للمحتل في سياساته وتدابيره، ومنها فتحه أبواب عدن للهجرة الأجنبية لإضعاف يمنية عدن وعروبتها وهويتها، وتوفير فرص عمل وإقامة لقوى غير يمنية تفتح بعدها نوافذ النعرات العرقية وحقوق متساوية مع حقوق السكان الأصليين. ومما يؤسف له أنه في أثناء الكفاح المسلح لنيل الاستقلال الذي كانت تطالب به الحركة العمالية، انقسمت الحركة بين مؤيد له ومعارض، وحينها تشكلت النقابات الست التي انحازت إلى الجبهة القومية بتوجهها لنيل الاستقلال من طريق تأييد الكفاح المسلح.

٣ ــ الجبهة الوطنية المتحدة وموقفها من الوحدة اليمنية

تشكلت الجبهة الوطنية من العناصر التي اختلفت مع منهج رابطة أبناء الجنوب العربي، وانسحبت منها. ومن أبرزها قحطان الشعبي، ومحمد عبده نعمان، وعبد الله باذيب وغيرهم. كانت الجبهة الوطنية قد أحيت، برغم قصر عمرها، «مظهراً من مظاهر الوعي الوحدوي الذي جسدته أيضاً الحركة العمالية والنقابية الوليدة، وقد كانت الجبهة في الوقت ذاته خطوة من خطوات الخروج من منطقة الاغتراب الوطني بالمعنى السياسي والنضالي، وإحدى المحاولات المبكرة لتجميع القوى الوطنية في حركة وطنية موحدة، ذات شعارات

تحررية وحدوية، على حدّ تعبير د. محمد علي الشهاري. ومن المعلوم أنّ حياة الجبهة السياسية كانت قصيرة، نتيجة تآمر قوى التخلف والانفصال عليها، الذي نتج منه تسفير بريطانيا لقائدها محمد عبده نعمان إلى الشمال، وتوقف نشاطها السياسي والنقابي. ويحسب للجبهة الوطنية أنها كانت رائدة في مقارعة القوى الانفصالية والانعزالية، ومنها قوىً لم تكن تؤمن بجنوبية عدن، وأنها بذرت في الجنوب البذرة الأولى للعمل الوطني الوحدوي. وهذا لا يعني أنها كانت تملك برنامجاً سياسياً لتحقيق الوحدة، ولكنها كانت من السابحين ضد تيارات كثر، منها المحلية، ومنها البريطانية، ومنها دولة جوار.

٤ - حزب الشعب الأشتراكي وموقفه من الوحدة اليمنية

تجنب الحزب بتسميته هذه قصداً وعمداً تحديد هويته اليمنية وهويته الجنوبية معاً، وهذا يدل على أنّ الوعي بيمنية الجنوب كان راسخاً، وإن كان تحت الرماد. نشأ حزب الشعب الاشتراكي على إثر انسحاب بعض العناصر السياسيين من الجبهة الوطنية المتحدة اليمنية التوجه، أمثال عبد الله الأصنج، ومحمد سعيد مسواط، ومحمد سعيد باشرين، وعبد الخليل سليمان، وعبد الله علي عبيد، ومحمد سالم باسندوه، وغيرهم من أبناء المدن وتربيتها وثقافتها وأسلوب حياتها وعلاقتهم بالمستعمر ونخب المدن، وخاصة مدينة عدن. كان حزب الشعب متأثراً بموقف حزب البعث العربي الاشتراكي (فرع اليمن)، وهذا سبب وقوفه ضد الكفاح المسلح. وكيف للبعث، من ناحية مبدئية، أن يعلن توافقاً مع حركة القوميين العرب، حتى في قضية نضالية وهدف وطني وقومي عربي، غايته طرد الاحتلال بالطريقة نفسها لاحتلاله للجنوب. وكان على عكس ذلك، وهو الذي أيّد كفاح الجزائريين البطولي المسلَّح، يرى أنّ الأسلوب السلمي لنيل الاستقلال هو الأنجع، وأنّ إراقة الدماء لا يمكن أن تأتي بنتائج إيجابية!! ومن أخطاء الحزب الاستراتيجية والوطنية أنه وصف ثورة أكتوبر بأنها انتفاضة عفوية وتمرد قبلي وثورة دراويش سرعان ما ستخمد، وهنا لا يمكننا إلا استنتاج أنه كان يتمنى نصراً عسكرياً بريطانياً على ثورة ١٤ أكتوبر، وهزيمة ثوارها، لينفرد بتقرير مصير شعب لم يختره، وعلاقته به واهية. وفي الحقيقة، هو لم يكن يمثله، ولم يكن يعبّر عن طموحاته وهمومه، ولم يقاسِ شظف العيش والمذلة كما قاساهما

هو، وليخلو له الجو للتفاوض مع بريطانيا لنيل الاستقلال منفرداً دون منافس. ومعلوم هنا ما هو الاستقلال الذي كانت بريطانيا تودّ منحه للجنوب. لقد استهان الحزب بمشروعية الثورة المستندة إلى عدالة قضية شعبية، وراهن من موقف الوهن على موازين القوى، بين ما يملكه الثوار من سلاح، وما تملكه قوات الاحتلال البريطاني من عتاد عسكري حديث وقوات مقاتلة، بعضها اكتسب تجارب من مشاركته في حرب العصابات في ماليزيا وكينيا(١)، وفوق ذلك انتقص من مشروعية حق الشعب في المقاومة، ولم يدرك قيمة الإرادة الشعبية وقوتها، ووضع بيضه كله في سلة دعوة الاستقلال. وقد أصدر الحزب منشورات تضمنت تصريحات في غاية الهشاشة والسطحية والرخص والخطورة، تقول:

«إن حزب الشعب الاشتراكي مع إيمانه الأكيد بأن جلاء المستعمر عن بلادنا واجب مقدس، فهو:

- لا يؤمن بسفك الدماء حيث يمكن حقنها.
- لا يوافق على تخريب الأرض حيث يمكن بناؤها وزرعها.
- يعتبر النضال المسلح وسيلة رئيسية للضغط على الاستعمار من أجل الوصول إلى حلول سياسية أفضل، وليس لإحراز انتصار عسكري حاسم على غرار دولة على دولة.
- يرفض الوصول إلى المجد الحربي الرخيص على حساب دماء وأرواح الأحرار من القبائل في ردفان والضالع ويافع ودثينة والحواشب وغيرها».

كانت تجربة الجزائر لا تزال طازجة، إذ لم يكن قد مرّ على استقلالها عام وبضعة أشهر، وكانت هذه التجربة كافية لتغيير موقف حزب الشعب السلبي المضاد للكفاح المسلح. إنّ من حق الحزب أن يعبّر عن قناعاته السياسية، وأن يرفض الكفاح المسلح، لكن أن يزعم الذين لم يعرفوا ردفان ويافع والضالع ودثينة والحواشب وغيرها من المحميات، أنهم أدرى بمصلحة الوطن وينتقدوا الثوار هذا النقد المجاني، ويسفهوا تضحياتهم ويصفوها بأنها سعي للمجد الحربي، فذلك سقوط وخطيئة وطنية كبرى، وخدمة بالطبع للمحتل. هذا الموقف

(١) ووكر، جوناثان، **عصيان عدن**.

لحزب الشعب لم يكن سوى تعبير عن افتقاره إلى الاستقلالية وقصر النظر والاستهانة بتضحيات ثوار ردفان، ومعهم كل الجنوب، وعن تبعيته العمياء لحزب البعث وحزب العمال البريطاني. حزب الشعب الذي لم يعد اسماً على مسمّى، كان متيقناً بأنّ الجبهة القومية ستسحب البساط من تحت قدميه، وتُفرغ ساحته من معظم مناصريه وتابعيه. وتحت ضغط هذه الحقيقة، وحفاظاً على استمرارية مصالح آنية ومستقبلية ضيقة لقياداته، تحول الحزب تحولاً جذرياً عام ١٩٦٥، عندما أنشأ مع بعض السلاطين والتكنوقراط، ومنهم مَن لم يكن يؤمن بوحدة اليمن «منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل» في تعز، بدعم من القيادة العربية فيها، وهي القيادة التي كانت تعبّر مع نظيرتها في صنعاء عن السياسة الرسمية للجمهورية العربية المتحدة (مصر) وتنفّذها، وتدير شؤون اليمن الداخلية بشكل أو بآخر. وللحقيقة، فقد ولدت جبهة التحرير في غياب مشاركة حكومة الجمهورية العربية في أي إجراء تمّ بخصوص النشأة والأهداف والحركة والسياسة. إنّ لتسمية جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل دلالتها. فهي بوضوح لا تعتبر الجنوب يمنياً، ولم تكن تراه إلا واقعاً جغرافياً في جنوب شمال اليمن المستقل، والرابط الجغرافي هو الرابط الوحيد بين سكان هذه البقعة من جنوب غرب الجزيرة العربية. وهذا كان يرضي السياسات المصرية والسعودية والبريطانية التي لم تكن متحمسة (مصر) ورافضة (السعودية وبريطانيا) لوحدة الجنوب مع الشمال، لأسباب استراتيجية تتعلق بمصالح هذه الدول الثلاث في المنطقة، وبالحرب الباردة العربية والتوازن الدولي والوجود الاستعماري في الخليج العربي.

الأحزاب القومية والعقائدية (هل يقصد بالعقائدية الأحزاب اليسارية؟) وموقفها من قضية الوحدة اليمنية

أولاً: حركة القوميين العرب (فرع اليمن) وموقفها من الوحدة اليمنية

تأسست حركة القوميين العرب (فرع اليمن) عام ١٩٥٩م في مدينة عدن، وبعد فترة قصيرة أُسِّس فرع للحركة في مدينة تعز على يد مجموعة طليعية، كان من بينها طلبة

ومتخرجون جامعيون درسوا في لبنان ومصر. وقد انتهز ذلك الرعيل الأول/ المؤسس فرصة عودته إلى اليمن في الإجازات السنوية لتكوين النواة الأولى للتنظيم، بالتعاون مع عناصر الداخل. كان من أبرز أولئك العناصر المناضلين: فيصل عبد اللطيف الشعبي، قحطان محمد الشعبي، مالك الإرياني، سلطان أحمد عمر، علي أحمد السلامي، عوض الحامد، عبد الرحمن محمد سعيد، أحمد قاسم دماج، يحيى عبد الرحمن الإرياني، سيف أحمد الضالعي، طه أحمد مقبل، عبد الكريم الإرياني، شمسان مقبل الذبحاني، سالم زين محمد، وعبد الحافظ قائد. وبالنسبة إلى حركة القوميين العرب (فرع اليمن) ومعها بقية التنظيمات القومية واليسارية الأخرى مجتمعة، لم تكن قضية الوحدة اليمنية تقلّ أهمية لديها عن القضايا الوطنية الأخرى.


خلية حركة القوميين العرب في عدن (1962). من اليمين وقوفاً: عبد الكريم السروري، طه مقبل، سيف الضالعي، نور الدين قاسم. من اليمين جلوساً: علي محمد سالم الشعبي، عبد الباري قاسم، علي أحمد السلامي.

حركة القوميين العرب

خلية حركة القوميين العرب

لقد كنت، ولا أزال، أتمنى أن تتاح لي فرصة ووقت للكتابة باستقلالية وتفصيل عن كل التنظيمات السياسية في اليمن، وعن دورها الوطني، وما أنجزته، وما أخفقت فيه، وما

أضاعته من فرص، وما واجهته من تحديات ومؤامرات في بيئة صعبة لم تعرف العمل الحزبي ولا النشاط النقابي أو أي تجمع مدني، وسادتها ــ ولا تزال ــ الأمية الأبجدية والعصبية القبلية، ولم تتفاعل فيما بينها اقتصادياً إلا في ما ندر. وقِس على ذلك الثقافة والتواصل الاجتماعي نتيجةً للعزلة الداخلية التي كانت أقسى من العزلة عن العالم، هذا فضلاً عن تخلّف وفقر شديدين لا يزالان ضاربين بأطنابهما بقوة في التربة اليمنية حتى كتابة هذه السطور. إننا نفتقر إلى مرجع شامل عن الحركة الوطنية، وهذا واجب الوقت بالنسبة إلى كل من خاض تجربة حزبية ونضالية في عموم اليمن. وفي ما يخص حركة القوميين العرب التي شرفت بالانتماء إليها في ريعان شبابي، سأوجز القول بأنها تبنّت شعار الوحدة اليمنية في إطار الشعار القومي ــ العروبي ــ الوحدوي الكبير الذي ساد المناخ السياسي وعانق الطموح الجماهيري العربي في تلك الفترة الحيّة والذهبية من حياة الأمة العربية بقيادة مصر وزعيمها الخالد جمال عبد الناصر. دعت حركة القوميين العرب (فرع اليمن) إلى تأسيس تنظيم قومي[١]، أي قطري، يقود النضال ضد الإمامة في الشمال، والاستعمار البريطاني في الجنوب، وتوحيد الشطرين. ولهذا الغرض، عُقدت عدة اجتماعات في القاهرة في الفترة من فبراير ١٩٦١ حتى مارس ١٩٦٢م حضرتها قيادات فرع الحركة في اليمن والاتحاد اليمني، وكان الاتحاد يعجّ باتجاهات مختلفة. مثلاً، كان الموقف المبدئي للنعمان وابنه محمد ضد الحزبية، رغم انتماء محمد، القصير زمنياً، إلى حزب البعث، ولم يتراجعا عنه، وقد لام النعمان الأب الزبيري عندما بدأ ينفتح في القاهرة قليلاً على حزب البعث، ويتحاور معه «بغرض الاستفادة منه»، كما قال الزبيري للنعمان، لا لإيمانه بالانفتاح على الآخر والتعاون الاستراتيجي معه، خاصة أنّ قضية التغيير في الشمال كانت تصهر مواقف الكل، ووقتها قال النعمان للزبيري: «هذا فراق بيني وبينك»[٢].

---

(١) والمقصود هنا بقومي تنظيم غير شطري. ومعلوم أن كلمة قومي كانت ولا تزال تستخدم في مصر في غير محلها أحياناً، كالقول إنّ بورسعيد احتفلت بعيدها القومي أو المعهد القومي... إلخ.
(٢) السفير حسن السحولي هو المصدر، وقد كان صديقاً حميماً للنعمانين.

قدّم قحطان الشعبي المسوَّدة الأولية لمشروع التنظيم اليمني، التي عبّرت عن رؤية حركة القوميين العرب تجاه القضية اليمنية.

كلمة حق لا مناص من تسجيلها للتاريخ: بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، مُهِّدت طريق الحركة لترجمة أحد أهدافها الوطنية بدعمها ثورة سبتمبر دعماً مطلقاً منذ اليوم الأول. ومن مظاهر ذلك الدعم، قيادتها لمظاهرات تأييد الثورة في صباح ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، ورفعها لافتة في الباب الكبير بتعز تقول: «حركة القوميين العرب تفدي الثورة بالدم». لقد كان رفع اللافتة من مؤشرات عِلم الحركة المسبق بموعد قيام الثورة، وكان من يقود المظاهرات سعيد الجناحي. استمرت المظاهرات من الصباح حتى المساء دون توقف ودون أن يتناول المشاركون فيها قطرة ماء أو كسرة خبز. هذا من ناحية. أما من ناحية ثانية، فقد طلب الطالبان في المدرسة الأحمدية بتعز، الشهيد إسماعيل محمد الكبسي (خولان)، (سُمِّي معسكر في الجنوب ومدرسة وغيرهما باسمه بعد استشهاده، ويقال إنّ إبراهيم الحمدي في قيادته لإحدى الحملات ضد الجبهة الوطنية هو الذي قتله)، والفقيد محمد حسين مُرغم (بني حشيش)، من سعيد الوصابي الذي كان الوحيد الذي يملك راديو، وكان يتجمع لديه بعض الطلاب لسماع ما يقوله البيضاني من إذاعة صوت العرب كل جمعة مهاجماً الإمام، طلبا من الوصابي أن يناما عنده لكي يستمعا إلى إذاعة صنعاء في الصباح. كان ردّ الوصابي أنّ الإذاعة لا تفتح إلا وقت العصر، ولكنهما أكدا له أنها في صباح الخميس ستفتح في الصباح. كان سعيد الوصابي يعاني من الشلل، ويدرّس بعض صغار التلاميذ في غرفته التي كانت مجاورة لكاوش العسكر في المدرسة الأحمدية. لقد انتمى الطالبان، الكبسي ومرغم، في تعز إلى حركة القوميين العرب في وقت مبكر، وعلمهما بموعد قيام الثورة يعني أنهما كانا محل ثقة قيادة الحركة في تعز، وربما ثقة ضباط الثورة الذين كانوا فيها. كان الكبسي ومرغم من قادة إضراب طلاب المدرسة الأحمدية بتعز في أغسطس ١٩٦٢ تضامناً مع طلاب صنعاء الذين طُردوا من مدارسهم وسُجن بعضهم. كان ردّ فعل الإمام أحمد إغلاق المدرسة التي كانت تضم القسم الداخلي أيضاً، وضرب طوق حراسة عليها، وحوصِر الطلاب بالتجويع بعد أن مُنع عنهم الطعام، وقُطع عنهم الماء ومعه الكهرباء، ولكنهم صمدوا بفضل دعم مواطني تعز

الذين كانوا يمدونهم بأكثر مما يحتاجون عندما يدلهمّ الظلام. هرب الكبسي ومرغم إلى عدن، ولم يعودا منها إلا قبيل الثورة، وبعدها انضما إلى الحرس الوطني للقتال دفاعاً عنها. وعندما كانا في عدن انتهزا فرصة وجودهما فيها، وذهبا إلى لحج لمقابلة الشيخ سنان أبو لحوم الذي كان في ضيافة سلطانها، باعتباره من معارضي الإمام البارزين، ولكنه صدمهما برفضه استقبالهما. هنا نعلم أنّ المواقف من القوى الجديدة تحددت قبل الثورة، ولم تكن مستجدة، وأنّ أحداث أغسطس ١٩٦٨ في صنعاء كانت أحد تعبيراتها العنيفة. وفي هذا المقام نكمل بذكر موقف متناغم آخر، ولكن في منحى مختلف، وهو أنه عندما رُشِّح مُرغم ليكون وكيلاً لوزارة المالية، اعترض القاضي عبد الكريم العرشي على الترشيح، لأنه كان يرى أنّ مرغم ملكيّ لأنه هاشمي. وتواصل دعم الحركة لثورة سبتمبرفي ميادين القتال والتضحية والفداء، وفي المجالات الثقافية والفكرية حتى الانتصار على المحاصَرين لصنعاء في ٨ يناير ١٩٦٨ في ما عُرف بحرب السبعين يوماً[١].

الجبهة القومية

أنشأت حركةُ القوميين العرب (فرع اليمن) في عام ١٩٦٣م الجبهةَ القومية في مدينة جبلة بمحافظة إب، وأطلقت عليها اسم الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل. تكونت الجبهة من عدد من التنظيمات الجهوية الصغيرة التي كان بعضها مرتبطاً بالحركة التي كانت عمودها الفقري، وكانت في كفاحها المسلح للاحتلال البريطاني مستقلةً عن الحركة الأم في بيروت ذات الطابع السياسي في نضالها، وكانت تنظيماً وطنياً صرفاً، ولكن كان ينظر إليها على أنها الذراع العسكرية للفرع، ومن ثَمّ للحركة الأم. وكأيّ تنظيم سياسي أو عسكري، أعلن البعض رفضه لوجودها، وآخر انتقد ميثاقها. وهنا لنا وقفة مع من ينتقدون الميثاق بسطحية، لتضمّنه، في رأيهم، عباراتٍ وصيغاً معروفة سبقتها إليها حركة القوميين العرب عام ١٩٦٠. هؤلاء تجاهلوا الوحدة العضوية الفكرية والتنظيمية بين الحركة الأم وفروعها العربية، وكان اليمن من بينها، وتناسوا أنّ الميثاق لم يكن برنامج

(١) المرجع علي محسن حميد في هذا الموضوع وغيره في لقاء جمعني به.

عمل حكومي أو خطة تفصيلية مستقبلية لما سيكون عليه الحال بعد الاستقلال، بل برنامجاً مرحلياً يتضمن من ضمن ما يتضمنه استشرافاً للمستقبل، لأن البرنامج الحكومي يتطلب بيئة سياسية مختلفة ومستقرة، ولا وجود للاستعمار فيها، وهذه وظيفة دولة مستقلة، لا حركة تحرر وطني. ومن جهة ثانية، يغبُن هؤلاء الجبهة القومية التي كانت حقاً جريئة جداً في وضع هدف تحقيق الوحدة اليمنية في صدارة أهدافها، وفي تسميتها في بيئة محلية بعضها معادٍ للوحدة اليمنية، وبعضها الآخر كان معادياً فعلاً حتى لوحدة الجنوب اليمني المحتل، فضلاً عن الموقفين البريطاني والسعودي من الوحدة وتخوفهما منها، لربطهما بين الاستقلال الآتي والوحدة اليمنية ونفوذ مصر في اليمن، خصوصاً في المنطقة العربية، الذي كان من بين أسباب شنّ إسرائيل عدوانها على مصر في ٥ يونيو عام ١٩٦٧. ومن ناحية أخرى على درجة كبيرة من الأهمية، لم يقدّم هؤلاء الناقدون بديلاً لميثاق الجبهة القومية، وربما لم يكن في مقدورهم ذلك.

إنّ ما قام به فرع الحركة في اليمن كان حقاً طبيعياً، باعتباره فرعاً لحركة قومية عربية وحدوية أولاً، وثانياً ــ وهذا مهم ــ بمقارنة ميثاقها مع برامج الآخرين أو شعاراتهم، سنجد أنّ الجبهة القومية كانت متقدمة على غيرها قولاً وفعلاً، ثم ــ وهذا هو الأهم ــ في ممارساتها وما صدر عنها من أدبيات ثورية وحدوية أثناء الكفاح المسلح (١٩٦٣ ــ ١٩٦٧)، وفي عهد الدولة الوطنية المستقلة (١٩٦٧ ــ ١٩٩٠).

وكان فرع حركة القوميين العرب في اليمن هو الوحيد الذي وصل إلى السلطة عبر الثورة المسلحة، وليس عبر انقلاب عسكري، وذلك بتحرير الجنوب من الاحتلال البريطاني وقيام الدولة في الجنوب في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧، ولكن يجب أن نعترف أنّ بعض قيادات حركة القوميين العرب في بيروت قد نقلت صراعاتها وخلافاتها وتنظيراتها إلى الفروع الأخرى، وإلى التجربة في عدن. وقامت بدور خطير في تصنيف القيادة في عدن باسم اليمين الرجعي واليسار الانتهازي واليمين الانتهازي ولم تكن هذه القيادة أمينة على هذه التجربة الوحيدة للحركة في الوطن العربي، وتسببت في الانقسامات والصراعات التي

شهدتها اليمن الديمقراطية، إضافة إلى الصراع من أجل الوحدة وتآمر بعض الدول الاقليمية والدولية على هذه التجربة.

ثانياً: حزب البعث العربي الاشتراكي وموقفه من قضية الوحدة اليمنية

تأسس حزب البعث العربي الاشتراكي (فرع اليمن) عام ١٩٥٩م، وكان نشاطه السياسي، كغيره من الأحزاب، محدوداً في الشطرين. توغل الحزب في عدد من التنظيمات الطلابية والعمالية والاجتماعية، وكان له دور أساسي في تأسيس «حزب الشعب الاشتراكي». التزم الحزب كلَّ المفاهيم والمنطلقات النظرية للحزب ذي التوجه القومي، وجوهرها شعاره العروبي الثلاثي: وحدة ــ حرية ــ اشتراكية. يجب أن تقال الحقيقة، وهي أنّ أدبيات الحزب ووثائقه وشعاراته عن الوحدة اليمنية خلت من برنامج عمل، ولم تخرج عن نطاق الصياغات العامة، وذلك كان مؤشراً على عدم امتلاكه نهجاً وطنياً مستقلاً عن التنظيم الأم خارج اليمن، يحدد من خلاله مهماته على المستوى الوطني بكل جوانبه، باعتباره الأدرى بالوضع المحلي وخصوصياته، واكتفى بالأدبيات المقرَّة على المستوى القومي. وفي وثيقة برنامجية لفرع اليمن أصدرها عام ١٩٦٩م بعنوان «حول الجبهة الوطنية الديمقراطية» عالج فيها الكثير من القضايا، ومنها الوحدة اليمنية، واقترب الحزب من خلال هذه الرؤية من موقفَي الجبهة القومية واتحاد الشعب الديمقراطي من قضية الوحدة. من أهمّ مؤسسي حزب البعث (فرع اليمن)[١]، ممكن أن نشير إلى عبد الرحمن حسن شجاع الدين، موسى الكاظم، علي عقيل بن يحيى، محمد عمر الكاف، عبد القادر الكاف، عبد الله فاضل فارع، محمد سعيد مسواط، قاسم سلام، أنيس حسن يحيى، عبد الحافظ نعمان، أحمد حيدرة، صالح الحبشي، محمد حميد نعمان، وعبد الوهاب جحاف وآخرين من عسكريين ومدنيين.

وفي السبعينيات انقسم الحزب إلى حزبين تابعين لكل من سورية والعراق، وانقسمت أيضاً أحزاب أخرى، كالناصريين والرابطة وغيرها.

(١) الديلمي، ياسين، مصدر سابق، ص١٣١.

ثالثاً – اتحاد الشعب الديمقراطي وموقفه من قضية الوحدة اليمنية

تأسس حزب اتحاد الشعب الديمقراطي كأول تنظيم يساري يمني في أكتوبر من عام ١٩٦١م، من العناصر الآتين:

عبد الله عبد الرزاق باذيب، علي عبد الرزاق باذيب، أحمد سعيد باخبيره، خالد فضل منصور، عبد الله علي مرشد، علي محمد بانافع، وآخرين. لكن نضال اليسار في اليمن من أجل قضية الوحدة اليمنية كان قد بدأ قبل تأسيس التنظيم بسنوات من خلال كتابات عناصره في عدد من الصحف، وفيها أكد التنظيم وحدويته وريادته في شعاره الذي تصدّر ميثاقه الوطني «نحو يمن حر ديمقراطي موحد»، وقد حددت المادة الأولى منه أنّ من أهدافه «النضال ضد الاستعمار والإقطاع والرجعية وإقامة حكم ديمقراطي». أما المادة الثانية منه، فأكدت «دعم وصيانة وحدة كفاح الشعب اليمني وإقامة جبهة وطنية واسعة على أسس ديمقراطية». وفي المادة الثالثة أكد الميثاق التحرر الوطني وتحقيق الوحدة اليمنية. وقد تميزت مواقف اتحاد الشعب تجاه الوحدة اليمنية، مقارنةً بوثائق فروع الأحزاب القومية اليمنية، بالنضج الفكري والسياسي الذي كان يتحلى به قائده عبد الله باذيب. وهنا لا ينبغي إغفال البعد الوحدوي في إقامة باذيب في تعز، عاصمة الإمام أحمد، وإصداره الأسبوعي لجريدة الطليعة، في وقت لم يكن بعيداً عن موعد قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢، واندماجه مع النخبة اليمنية ــ التعزية، إذ كان يشاهَد في مطعم بلقيس في «العقبة» التي تؤدي إلى العرضي، حيث يقيم الإمام، وتقع بعدها السفارات البريطانية والأميركية والروسية والصينية، وكان المطعم لوالد عبد الرزاق، أحد أعضاء حركة القوميين العرب، كما علمتُ لاحقاً.

رابعاً – التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري: موقفه من قضية الوحدة اليمنية

بدأ نشاط التنظيم في تعز من خلال عناصر طلابية في مدرسة عبد الناصر الثانوية هناك، وكان للقيادة العربية (المصرية) في تعز دور لا يُنكَر في رعايته. ترافق نشوء التنظيم مع إنشاء جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل عام ١٩٦٥، وتغيير استراتيجية مصر في التعاون مع

الجبهة القومية، وقيام جبهة تحرير جنوب اليمن، والتدرّج في تخفيف تعاونها الاستراتيجي مع حركة القوميين العرب. ومن دون الدخول في التفاصيل، وباختصار، كان الهمّ الرئيسي للتنظيم الذي سُمِّي وقتها «القاعدة الطلابية»، إضعاف نفوذ الطلاب الذين ينتمون إلى حركة القوميين العرب في مدرسة عبد الناصر الثانوية، ومن ثَمّ إضعاف نفوذ الحركة في تعز، إذ لم يكن للقاعدة الطلابية أيّ نشاط، رغم اقتصاره على مبنى المدرسة خارج مدينة تعز. كانت الحركة تسيطر ديمقراطياً وبالانتخابات النزيهة على اتحاد الطلبة، وقد سار عناصر قيادة «القاعدة الطلابية» على ذات الدرب في القاهرة، حتى استولوا على رابطة الطلبة اليمنيين فيها.

مع كل هذا الذي يُعَدّ من الماضي، من نافل القول أنّ التنظيم الوحدوي الناصري تنظيم عروبي وحدوي.

لقد كرّس الناصريون في برنامجهم السياسي هدف الثورة الخامس نفسه، وهذا الهدف لا يعني الوحدة اليمنية، بشكل واضح، بل الوحدة الوطنية للشعب المحقَّقة بالطرق السلمية والديمقراطية في نطاق الوحدة العربية الشاملة، وهنا بيت القصيد. لقد كانوا ينظرون إلى الجبهة القومية باعتبارها عدوّاً خطف منهم فرصة حكم الجنوب، واتهموا الجبهة القومية بالتآمر مع بريطانيا نكاية بمصر وبعبد الناصر، ولنيله الاستقلال مشوَّهاً وناقصاً (تسليم بريطانيا جزر كوريا موريا لعُمان قبيل الاستقلال مثالاً، وهذا لم يكن صحيحاً). وكانت نظرتهم للجبهة القومية شديدة الضيق، وأقلّ ما يقال فيها أنها كانت نظرة كراهية وعداء وعدم رغبة في تحقيق الوحدة معه. وهنا يمكن تفسير اصطفافهم مع علي عبد الله صالح في حرب ١٩٩٤ بدعوى حماية الوحدة، برغم قتله قادتهم. وقد تلقى التنظيم ضربة قاسية في أكتوبر من عام ١٩٧٧ على يد الرئيس علي عبد الله صالح واللواء علي محسن الأحمر بعد محاولته الانقلابية الفاشلة بإعدامه ٢١ كانوا هم زبدته وقادته، وجميعهم لم يريقوا قطرة دم واحدة في انقلابهم. وتمكن صالح، بعد ذلك، من ترويض ثمّ استقطاب بعض عناصر التنظيم الذين تبوأوا مناصب مدنية وعسكرية رفيعة، ومنهم مَن أسّس تنظيماً ناصرياً موازياً اتّسم بالضعف والهشاشة والتبعية لسلطة صالح وأجهزته الأمنية.



الفصل الرابع

«معركة الوديعة»
وضياع كوريا موريا

في أكتوبر من عام ١٩٦٩، اتصل بي الرئيس سالم ربيع علي، وقال إنّ وزير الخارجية علي سالم البيض، ومحافظ حضرموت فيصل العطّاس، موجودان عنده لمناقشة أمر مهمّ، فطلب حضوري وحضور قائد الجيش علي عبد الله ميسري. في خلال اللقاء، تحدث البيض والعطّاس عن احتلال السعودية للوديعة بعد أن احتلت الشرورة، وعن تقدُّم المملكة في أكثر من مكان في حضرموت، وأنه يجب التصدي لهذه المؤامرة وللاحتلال السعودي لأراضينا. وناقشانا في موضوع احتلال عُمان لجزر كوريا موريا شرقي المهرة التي تقع على بعد ٥٠٠ كيلومتر من حدودنا، وأنْ لا بد من التحرك لاستعادة الجزر والوديعة من السعوديين والعُمانيين. وقد أعرب قائد الجيش عن استعداده ـــ إذا توافرت الإمكانات ـــ للتحرك إلى كوريا موريا لاستعادتها إلى سيادة الدولة في عدن، وأنه سيلقي القبض على الجنود كالفئران، فابتسمتُ وضحكتُ وقلتُ له إنني كنتُ محافظاً لهذه الجزر التي رفضت بريطانيا تسليمها في مفاوضات جنيف، بحجة أنّ هذه الجزر أُهديت من سلطنة عُمان إلى الملكة فكتوريا في القرن التاسع عشر، ولا يوجد فيها إلا فئران، يُستفاد من مخلفاتها باستعمالها سماداً، وذلك كما ورد في المعلومات التي جمعتُها بعد تعييني محافظاً. والجزر ليست آهلة بالسكان، ولا

نملك قوات بحرية أو جوية للوصول إليها، وأنصح بألّا نفكر في خوض معركة خاسرة في شرق البلاد، لكن يمكن إجراء حوار بشأن تلك الجزر لاحقاً. أما الوديعة، فقد دار حديث طويل بشأنها، وكان القرار باستعادتها، وتمكنت قواتنا المسلحة بإمكاناتها المتواضعة من الاستيلاء على الوديعة وأسر كل الجنود والضباط الذين كانوا فيها من سلاح الحدود، والذين دخلوا لاحقاً إلى عدن مع سياراتهم، وأُفرِج عنهم عام ١٩٧٠، حيث سُلِّموا للصليب الأحمر الدولي. لكن ردّ الفعل السعودي كان قوياً، إذ استعانت السعودية بطيارين باكستانيين في هذه الحرب، في وقتٍ لم يكن اليمن الجنوبي يملك فيه إلا طيارَين يقودان الطائرات السوفياتية ميغ ١٧، وأحدهما كان سوري الأصل ينتمي إلى حركة «القوميين العرب»، اسمه نوفل الهندي، وهو شقيق هاني الهندي، أحد القادة البارزين في الحركة. أما الطيار الآخر، فقد كان يمنياً يُدعى صدقة. وفي تلك المعركة أُصيب نوفل بجراح. أيضاً، لم يكن لدى قواتنا المسلحة سوى ست طائرات من طراز جت بروفست القديم[١]، تركتها بريطانيا عند انسحاب قواتها من عدن والجنوب، ولم نستفد منها، لأنّ الطيارين الذين كانوا يستخدمونها طردهم علي سالم البيض عام ١٩٦٨. وفي تلك المعركة استُشهد عدد من العسكريين، بينهم الرائد علي عوض (الشلال) ــ رحمه الله ــ الذي سُمي أحد الألوية العسكرية باسمه فيما بعد.

وفي أثناء الحرب كلّفني الرئيس سالم ربيع علي نقلَ رسالة إلى القاضي عبد الرحمن الإرياني، رئيس المجلس الجمهوري في «تعز»، في الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٦٩م[٢].

استقبلنا رئيس المجلس الجمهوري، القاضي الإرياني في «تعز»، وناقشنا معه قضية الحرب في «الوديعة»، ورفعنا إليه طلب مساعدتنا بتكليف طيارين قيادةَ الطائرات السوفياتية

---

(١) طائرة تدريب عسكرية نفاثة قادرة على القتال من إنتاج شركة هانتينج للطائرات البريطانية (لاحقاً شركة باك) دخلت الطائرة الخدمة في سلاح الجو الملكي سنة ١٩٥٥وأهداها البريطانيون للنظام الملكي العراقي في الخمسينيات

(٢) سبق لي أن عرفت القاضي الإرياني، ودارت بيننا مناقشات تتعلق بالوحدة اليمنية في القاهرة في أواخر عام ١٩٦٧م، بحضور فيصل عبد اللطيف ومحمد أحمد البيشي في منزله بالجيزة. وكان من رأيه أن تتحقق الوحدة على مراحل، تبدأ بالاتحاد وتنتهي بالوحدة.

ميغ ١٧، لتخفيف الضغط عن قواتنا العسكرية التي تخوض الحرب دون غطاء جوي، فوافق على هذا الطلب، وطلب أن ننتقل إلى صنعاء لمناقشته مع الفريق حسن العمري، ولكنه نصحنا بتجنّب الحرب مع السعودية، وبالدخول في حوار معها، لأننا عانينا من هذه الحروب مع السعودية على مدى ٧ سنوات، وها نحن نُجري حواراً معها لإقامة علاقات بين النظامين، وقد كلَّف الأخوين، الشاعر عبد الله عبد الوهاب نعمان (الفضول)[١] وعبد الكريم العنسي مرافقتنا.

بينما كنّا في (جبل سمارة) في طريقنا إلى صنعاء براً، إذ بإذاعة صنعاء تذيع أنّ «الفريق العمري» قد استقبلنا، وكادت الدهشة تصعقنا، فكيف يكون قد قابلنا ونحن ما زلنا في الطريق، وبيننا وبين الوصول إلى صنعاء بضع ساعات أخرى؟ فما كان مني إلّا أن التفتُّ إلى عبد الله عبد الوهاب «الفضول»[٢]، وكان وزيراً للإعلام، وقلت له: يبدو أنّ «الإعلام عندكم

(١) وُلد في ذبحان بالحجرية ــ محافظة تعز في ١٩١٧م، وتلقى جزءاً من علومه على يد والده الشيخ عبد الوهاب نعمان في صنعاء، حيث كان معتقلاً فيها، ثم درس على يد ابن عمه الأستاذ أحمد محمد نعمان في ذبحان بالحجرية، ودرس بعد ذلك في مدينة زبيد، على يد عبد الله المعزبي، من أشهر علماء زبيد. وفي أوائل الأربعينيات كان ضمن الشباب المستنيرين الذين تجمعوا في تعز، حيث عمل مدرّساً في المدرسة الأحمدية، في الفترة من عام ١٩٤١ إلى ١٩٤٤م. في عام ١٩٤٤م أمر وليّ العهد أحمد حميد الدين باعتقال أعداد كبيرة من الأحرار، فكتب الفضول قصيدة توديع وإشادة بالأحرار، منها هذه البيت:

سيروا فما الأغلال في أعناقكم ... إلا لمجدكم العظيم شعاراً

في عدن اشترك في تأسيس حزب الأحرار اليمنيين مع زعماء الأحرار: الزبيري والنعمان وزيد الموشكي، وعمل مدرساً في مدرسة بازرعة الخيرية.

في شعره بعض المواقف الساخرة من نظام الإمام يحيى الذي أعلن ذات مرة الحرب على الإنكليز، رداً على قصف الطائرات لبعض المدن اليمنية، وهو لا يملك من عتاد الحرب إلا المساويك والقمصان، فكتب الفضول شعراً:

باللحى باللحى أبيدوا قواهم ... بالمساويك حطموا الطارات

مساويككم أشد وأقوى ... ولحاكم من أعظم المعجزات

توفي في رمضان عام ١٤٠٢هـ يوليو ٥/ ٧/ ١٩٨٢م.

(٢) الشاعر عبد الله عبد الوهاب نعمان المشهور بالفضول شاعر غنائي معروف، غنّى الفنان اليمني أيوب

لديه قدرة فائقة على التنبؤ»، وتلقى الفضول دعابتي بروحه المرحة وبدعابة مماثلة، قائلاً: «الإعلام عندنا عنده مناعة ضد الفهم».

في صنعاء التقينا الفريق حسن العمري في منزل متواضع من الطين، وبدا متحمّساً لمساعدتنا في الدفاع عن الأراضي اليمنية، فوعد بإرسال الطيارين الذين طلبناهم بعد العيد مباشرة، بينما معركة «الوديعة» كانت في أشدّها ولا تحتمل التأجيل. وقد أدى هذا التأخير في تقديم المساعدات التي طلبناها من الأخوة في الشمال إلى حسم القوات السعودية المعركة، وذلك بالتعاون مع الطيارين الباكستانيين، ونحن كنا لا نزال ننتظر وصول الطيارين.

بعد اللقاء مع الفريق العمري، زرنا المهندس عبد الله الكرشمي، رئيس الوزراء، وتناولنا طعام الإفطار والعشاء في منزله المتواضع. والتقينا، لأول مرة، في حفل العشاء بالشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، فوضعناهما في صورة الموقف. كان الشيخ الأحمر يتابع من خلال راديو الترانزستور أولاً بأول نشرات الأخبار التي كانت تبثّ أخبار التطورات في معركة الوديعة، وقد نصح بعدم التصعيد مع السعودية، انطلاقاً من خبرته وتجربته في الحروب مع الملكيين والسعوديين منذ عام ١٩٦٢م، ولكن يبدو أنه كان يرى أنّ هذه المعركة ستؤدي إلى تخفيف العداء بينهم وبين السعودية، وينتقل الصراع من حدود الشمال إلى حدود الجنوب، وهذا ما حدث بالفعل بعد المصالحة بين الملكيين والجمهوريين عام ١٩٧٠م، وكما يقول المثل: «مصائب قوم عند قوم فوائد».

بعد هذا اللقاء انتقلنا إلى أحد الفنادق المتواضعة في قلب العاصمة صنعاء، واسمه فندق المخا، وهو صغير وفقير وإمكاناته محدودة، حتى في تقديم وجبات الطعام، فلم تُقدَّم إلينا وجبة سحور، إذ كنا في رمضان. وعند الفجر وصلاة الصبح زارنا كل من الأستاذ الفضول والأستاذ علي ناصر العنسي، وتحركنا في طريقنا إلى الحديدة، وفي منتصف الطريق طلب الفضول أن نتوقف، وطلب من السائقين أن يفرشوا لنا بعض البطانيات لنجلس ونرتاح على

طارش الكثير من أشعاره الجميلة، وشكّلا ثنائياً، وهو نفسه مؤلف النشيد الوطني للجمهورية اليمنية، وقد ارتبط اسم الفضول بالجريدة التي كان يصدرها في عدن منذ ١٥ ديسمبر ١٩٤٨م باسم الفضول الذي لُقِّب به إثر ذلك.

الأرض، وطلب منهم أيضاً إحضار بعض الطعام والمشروبات من شاي وماء لتناول وجبة الفطور في هذا المكان الذي يقع يمين الطريق، فصاح العنسي: حرام عليك يا فضول أن تُفطر ونحن لم يبقَ لنا من الوقت إلّا أقل من ٣ ساعات للوصول إلى الحديدة، فعلَّق الفضول على كلامه ساخراً: والله إنك لن تدخل الجنة على أكتافنا، وربنا غفور رحيم، وليس على المسافر حرج. ولعلمك، فأنا صليت وصمت لأكثر من ٤٠ عاماً، بينما الرسول (ص) صلّى وصام نحو ٢٣ عاماً، «فاحسبها». فقال القاضي: «حرام عليك يا فضول!»، ولكنه ابتسم وضحك واستسلم للفضول. وتناولنا الفطور، وواصلنا رحلتنا إلى الحديدة، وفيها التقينا بمحافظها، الشيخ سنان أبو لحوم الذي قال إنه لا يمكن السكوت عن هذه الاعتداءات، وأعلن أنهم سيقفون إلى جانبنا. وأشار الشيخ سنان إلى رفض الإمام احتلال «الشرورة» في الماضي، وقال إنّ مذكرة الإمام بهذا الخصوص موجودة في الخارجية اليمنية وفي الجامعة العربية والأمم المتحدة، إذا لم تسحب من الأرشيف، فكيف نقبل باحتلال الوديعة؟!



مع الشيخ سنان أبو لحوم

وروى لي الأمير محمد الحسين أنه في أثناء معركة الوديعة ١٩٦٩، اتصل به في الطائف الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، وزير الدفاع والطيران، وطلب منه التوجه إلى

الشرورة، فتوجه في اليوم الثاني إليها، وكان في استقباله هناك الأمير خالد السديري، أمير نجران آنذاك، وكان الهدف من هذه الزيارة طلب الدعم من القبائل الموالية له للقتال إلى جانب القوات السعودية، وقال إنّ الأمير وصل وأبلغه أنّ الأمور حُسمت، والمعركة انتهت مع النظام الشيوعي في الجنوب باستعادة الوديعة وإعادة حرس الحدود والجيش إليها، وشكر الأميرَ محمد بن الحسين على حضوره، ولكنه طلب منه أن يتحدث مع الصحافيين الذين جاؤوا لتغطية أخبار «حرب الوديعة»، وكان هؤلاء الصحافيون متلهفين لمعرفة مجريات الأحداث في المعركة، فنظر الأمير خالد السديري إلى الأمير محمد وقال له:

أسألك بالله أن تتحدث مع الصحافيين بكل صراحة وتخبرهم، هل هذه الأرض يمنية أم سعودية؟

حاول الأمير محمد بن الحسين التهرب من السؤال، وقال: «أعفني من هذا السؤال»، لكن الأمير السعودي أصرّ على سؤاله أمام الصحافيين والحاضرين!

وأمام إلحاح الأمير السديري، انحنى الأمير محمد بن الحسين إلى الأرض وأخذ حفنة من التراب، ونظر إلى الأمير خالد السديري وقال له: والله إنّ هذا التراب ملمسه يمنيّ ورائحته يمنية، وإنني أقف على أرض يمنية. فانزعج الأمير خالد السديري، وسأله: ماذا تقول يا ابن الحسين؟

قال الأمير محمد: لقد سمعتَها.

قال الأمير السعودي: قُلْها مرة أخرى! فكرّرها الأمير محمد بن الحسين على مسمع الأمير السعودي مرة ثانية، فقال الأمير السعودي: أنت بلا معروف، وتُنكر ما قدمته لك المملكة التي راهنت بملكها ومالها لتعيدكم إلى صنعاء، وهذا هو الجميل!

فردّ عليه ابن الحسين: جميلكم في أعناقنا، وفي أعناق الشعب اليمني، ولكنني لم أقل إلّا الحقيقة، لأنك سالتني بالله.

وهذه رواية الأمير عن حرب الوديعة[1] عندما التقيتُه في حفل إفطار بمنزله في عمّان

(١) بعد لقاء عمّان في رمضان مع أبو نشطان، استمرت الاتصالات بيننا في المناسبات الوطنية والدينية والشخصية حتى وفاة الأمير محمد في ألمانيا، واستمر أيضاً التواصل بيني وبين أخيه الحسن منذ =

عام ١٩٩٤ لأول مرة بحضور أخيه الحسن، ومستشار الملك الحسين السيد محمد السقاف والشيخ محسن أبو نشطان.

المهم أننا لم نعد إلى عدن إلا وقد انتهى كل شيء، وقُضي الأمر، وجرى فيما بعد بمبادرة من الصليب الأحمر الدولي تبادل الأسرى بين البلدين.

وكانت هذه المواجهة مدخلاً أمام تطبيع العلاقة بين الجمهورية العربية اليمنية والسعودية، فقد بدأ الطرفان في التطبيع لمواجهة ما سمَّوه الخطر الشيوعي من عدن، وأنه لا يمكن السماح بإحراق خيمة شبه الجزيرة العربية من طرفها الجنوبي، ويعني الملك فيصل بذلك أنّ النار بدأت من عدن في أقصى جنوب الجزيرة!

وهكذا يتضح أن مصائب قوم عند قوم فوائد، كما أشرتُ آنفاً، حيث بدأت صنعاء بمحاولة جني ثمار التوتر بين عدن والرياض. وخسر الجانب الملكي معركته الطويلة مع النظام الجمهوري في صنعاء وتوزع أسرة حميد الدين في كل أنحاء العالم بعد تطبيع العلاقة بين الرياض وصنعاء، وانتقل عدد كبير من عناصر المعسكر الجمهوري المعادي للمملكة (في الحروب بين عامي ١٩٦٢م ١٩٧٠م) إلى جانب المملكة في حروبها مع النظام في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية منذ ذلك الحين وحتى عام ١٩٧٦م عند تطبيع العلاقة بين عدن والرياض، واستمروا في انحيازهم إلى جانب النظام في المملكة حتى يومنا هذا.

= ذلك التاريخ حتى شهر فبراير ٢٠١٤ قبل وفاته بـ ١٠ أيام. فقد اتصل بي من ألمانيا، وشعرت من كلماته في خلال اتصاله بأنها كلمات وداع عندما طلب مني أن أدعو له بالشفاء، لأنه سيُجري عملية في الرئة في اليوم التالي، فتمنيت له الصحة ونجاح العملية. وبعد العملية، اتصلت به أكثر من مرة، ولكنه لم يكن يجيب. وبعد أربعة أيام من العملية، اتصل بي معتذراً، لأنه لم يتمكن من الرد، لأنّ وضعه الصحي لم يكن يسمح، وأخبرني أنّ العملية قد نجحت، وفُجِئتُ بعد ذلك بإعلان وفاته في ألمانيا، وقدمت التعازي لأسرته وللأمير علي بن إبراهيم سيف الحق الذي يقيم في السعودية، والذي تربطني به علاقة مذ كان مقيماً في قصره ومزرعته في سورية بمحافظة ريف دمشق، وهو الذي جمع في هذه المزرعة الكلاب والذئاب التي أتى بها صغيرةً، وتعايشت معاً في عصر لا يتعايش فيه الأخ مع أخيه.

وبعد هذه الزيارة التقيتُ بعبد الله عبد الوهاب نعمان (الفضول) أكثر من مرة، وعندما أصبحت رئيساً منحتُه وسام الآداب والفنون.



تكريماً للجهود التي قدمها الأخ/ الأستاذ عبدالله عبدالوهاب نعمان في مجالات الإبداع الأدبي والفني .

قررت هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى استحقاقه وسام "الآداب والفنون" .

وعليه فقد منح الأخ/ الأستاذ عبدالله عبدالوهاب نعمان وسام "الآداب والفنون" .

وتثبيتاً لذلك وقعنا هذه الوثيقة .

عدن في تاريخ: [illegible] هجرية

الموافق: [illegible] ميلادية

علي ناصر محمد

رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى

شهادة تكريم للأستاذ عبد الوهاب نعمان



عبد الله عبد الوهاب نعمان (الفضول)

والفضول مشهور بسخريته، وأتذكر عندما قلّدته وسام الفنون والآداب على صدره، سأل عن امتيازاته، وعندما عدّدنا له مزايا حصوله عليه قال إنّ أهم شيء التنباك (التبغ) والعسل اللذان كنت أهديهما إليه بين الحين والآخر.

كتب ابنه عبد الكريم نعمان في وقت لاحق[1]: في العام الذي قلّد فيه الرئيس علي ناصر والدي وسام الدولة، طلب علي ناصر من الفضول أن يبقى أياماً معدودة (نفتهن ونخزّن ونرتاح من غير سياسة ومن غير رسميات)، وقبِل والدي بشروط ثلاثة ذات أهمية: (القات صناحفي من صبر، والتنباك من غيل باوزير، والمداع منيباري)! وكان ذلك. وفي آخر يوم قبل سفره إلى تعز بطريق البر، قال الرئيس علي ناصر:

« يا فضول، شوف ذلحين كلنا من الجنوب ومافيش أحد من الشمال أشتي أسألك بس تجاوب بصراحه إيش أحسن الجنوب وإلا الشمال؟».

وبالطبع كان الرئيس يريد تعليقاً ظريفاً وذكياً من الفضول.

قال الفضول :

---

(١) ملاطم في الطريق.

«الشمال شتات والجنوب جنون! وخاطركم».

فهل نريد أن نعود إلى الشتات والجنون؟!! وسامحونا يا رئيس!!

وأتذكر لقاءً عابراً في مطار عدن جرى بين الشاعر الفضول والدبلوماسي المصري أحمد عطية المصري[1] عندما حاول الأخير أن يحتضنه بحرارة، فقال الفضول:

ـ خليك بعيد، تشتي تقيسني علشان تروّحني بصندوق؟!

وذلك كناية عن اختطاف المخابرات المصرية في تلك الأيام في روما أحد المعارضين للنظام المصري وترحيله إلى القاهرة في صندوق.

وفي وقت لاحق كتب النشيد الوطني، وهو النشيد الرسمي لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ثم أصبح بعد الوحدة نشيداً للجمهورية اليمنية. وهذه كلماته:

ردّدي أيتها الدنيا نشيدي ردّديه وأعيدي وأعيدي
واذكري في فرحتي كل شهيد وامنحيه حللاً من ضوء عيدي

وحدتي ... وحدتي

يا نشيداً رائعاً يملأ نفسي أنتِ عهدٌ عالقٌ في كل ذِمّة

رايتي ... رايتي

يا نسيجاً حكْتُهُ من كل شمس اخلدي خافقةً في كل قِمّة

أمّتي ... أمّتي

امنحيني البأسَ يا مصدر بأسي واذخريني لكِ يا أكرم أمّة
عشتُ إيماني وحبي أمميّا ومسيري فوق دربي عربيّا
وسيبقى نبضُ قلبي يمنيّا لن ترى الدنيا على أرضي وصيّا

(١) أحمد عطية المصري: عمل قنصلًا في تعز وقائم أعمال في تنزانيا، وانتقل بعد ذلك إلى عدن عام ١٩٦٩م قائماً بأعمال للجمهورية العربية المتحدة (مصر).

العلاقات بين صنعاء والرياض بعد حرب الجمهوريين والملكيين

في ٢٣ يوليو عام ١٩٧٠ تُوِّجت العلاقات الدبلوماسية بين صنعاء والرياض بعد حروب الملكيين والجمهوريين، وبعدها توالت اعترافات الدول الغربية بالنظام الجمهوري، وفتحت عدة دول غربية سفارات لها في صنعاء. هذه الاعترافات ضخّت في عضلة نظام نوفمبر بعض الثقة، وفي الوقت نفسه صلّبت موقفها من النظام في عدن. وعن تطور عملية المصالحة، يمكن القول بإيجاز إنه بعد الصمود أثناء الحصار وبعد استقلال الجنوب، رأت السعودية أنّ خصومتها لنظامين في اليمن[1] ليس في مصلحتها، هذا مع الأخذ بالاعتبار أنه قد تردد فيما بعد أنّ بعض القوى، ولا سيما المشيخية، قد طمأنت السعودية إلى أن نظام صنعاء الجمهوري لن يخشى منه، وسيكون حليفاً لها في الصراع مع الجنوب، وهذا يعزز ما قاله الشيخ شويط في براغ عام ١٩٨٥ عن علاقة مبكرة بين الشيخ الأحمر والسعودية، وهو ما سبق ذكره.

في ٢٦ مارس من عام ١٩٧٠ قام الأستاذ محسن العيني، رئيس الوزراء في الجمهورية العربية اليمنية، بزيارة جدّة لحضور مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية، وقد كان ذلك المؤتمر نواة لميلاد منظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي اليوم). وكانت السعودية ترمي من إنشاء المنظمة إلى خلق هيكلية سياسية دولية تهيمن عليها وتدير سياستها، وكانت إيران (في زمن الشاه) وتركيا وباكستان من رفاق طريقها، وفي الوقت نفسه لم تكن تريد أن تُنشئها وفي حلقها عظمة يمنية، وفي خاصرتها مشكلة آن آوان حلّها بعد

---

(١) روى لي الأستاذ علي محسن حميد الرواية الآتية، قائلًا: في عام ١٩٧٤ حُقِّق معي أكثر من مرة لعدة أيام دون أن أُسجَن أو أُعذَّب، لأني قلت الكلام نفسه لوزير المواصلات الصومالي الذي كان في زيارة لصنعاء، وكنت مرافقاً له مع ضابط يدعى عبد الرحمن البروي، نقل كلاماً آخر بجانب هذا. ويومها قال لي محسن العيني، وهو رئيس وزراء ووزير خارجية، وكانت علاقتي معه قد توطدت في أثناء عمله سفيراً في لندن، ودراستي في أكسفورد: لو قال دبلوماسي سوفياتي ما قلته أنت، لطرد من الوزارة. سألته وأنا أنفي ما وصله: هل لي أن أعرف ما الذي قلتُه؟ فلم يردّ... ما خفّف من تداعيات الموضوع، أنّ حركة يونيو كانت طازجة، وأنها أصدرت قراراً يمنع التعذيب وعدم بقاء المتهم أكثر من ٤٨ ساعة في السجن إذا لم يُدَنْ.

فشلها في حلّها عسكرياً. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لا يمكن عقلاً إنشاء تنظيم إسلامي دولي، واليمن بدوره الرائد في نشر الإسلام في نجد والحجاز ذاتيهما، وفي الفتوحات الإسلامية لا يقبل أحد أن يبقى خارجها، وكأنّ شعبه لا ينتمي إلى الإسلام. كان الأستاذ العيني قد اشترط لحضوره بصفته ممثلاً للجمورية العربية اليمنية أن يعامل كرئيس وفد دولة ذات سيادة، وأن يُرفَع العلم الجمهوري على السيارات التي ستُقله والوفد، وأن يُعامَل كبقية الوفود المشاركة في المؤتمر. وقد قبلت السعودية الشروط اليمنية قبل وصول العيني إلى جدة، وكان ذلك المفتاح الأول في تذويب الثلج اليمني السعودي الذي استمرّ ثماني سنوات. في هذا الصدد، قال اللواء يحيى المتوكل إنه نفّذ مهمات سرية كلّفه إيّاها القاضي عبد الرحمن الإرياني، مهّدت لزيارة العيني بالشروط المذكورة آنفاً التي كانت شروطاً رسمية، ولكن البعض تجاهل دوره التأسيسي للمصالحة، ونسب إلى نفسه كل الإنجاز في كسر الجمود، بل الركود في العلاقات السعودية – اليمنية. أجرى العيني في جدّة لقاءات مع مسؤولين سعوديين، ونجح خلالها في إقناعهم بأنه حان وقف الحرب ووقف المساعدات عن بعض الشخصيات التي شاركت في الحرب ضد الجمهورية، والتي كانت ولا تزال وراء إثارة القلاقل لنظام صنعاء(١). وكان الاتفاق على استيعاب بعض المشايخ والشخصيات السياسية في أجهزة الدولة، وعلى رأسهم السيد أحمد محمد الشامي. وبالفعل، عُيِّن الشامي، وهو من أحرار حركة ١٩٤٨، في المجلس الجمهوري، ويحيى المضواحي والصعدي والشيخ صلاح المصري في مجلس الوزراء. أما الشيخ ناجي بن علي الغادر، فقد رفض أن يُعيَّن في المجلس الوطني (البرلمان حينذاك)، إذ ربما كان يرى أنه يستحق موقعاً سياسياً أرفع بالنظر إلى دوره القتالي البارز مع الملكيين، ووضعه المشيخي باعتباره أحد كبار مشايخ قبيلة خولان، وهو الذي التقى في بداية الثورة بالمشير عبد الحكيم عامر نائب الرئيس جمال عبد الناصر في صنعاء من موقعه هذا. وهنا، لا شك في أن حكومة نوفمبر بنت موقفها منه بناءً على حساسية قوى مشيخية حاشدية وبكيلية من

---

(١) تكرر مثل هذا الحادث عام ٢٠٠٠م، حيث أُوقفَت المساعدات عن بعض الذين اشتركوا في الحرب والانفصال عام ١٩٩٤م بعد ترسيم الحدود بين صنعاء والرياض عام ٢٠٠٠م.

الغادر، ولا شك في أنها هنا قد ارتكبت خطأً جسيماً في عدم استيعاب الغادر وترضيته. ولهذه الأسباب، إضافةً إلى اعتزازه بشخصه وبيمنيته، اختلف مع الأمير سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع والطيران وأمير ملف اليمن، واتهم المملكة بخيانته، وقال للأمير: «نحن دافعنا عنكم برجالنا ودمائنا، والمصريون لم يكونوا يستهدفون إلا المملكة»، فغضب الأمير سلطان منه، وطرده من مكتبه، فخرج غاضباً ولم يعد مطلقاً إلى المملكة وانقطع اتصاله بها[1]. سلطان بموقفه هذا عبّر دون أدنى ريب عن أنّ السعودية لا تفضل إلا التعامل مع الضعفاء والمتسولين والأكثر مطواعية. ومن جهة ثانية، لم يبادر سلطان بالاعتذار طواعية، بل بطلب من شيخ يمني آخر. وكان البعض يتوقع أن الغادر سيدخل صنعاء ما دام قد فقد السند المالي السعودي، وسيعلن ولاءه للجمهورية، ولكنه أعلن رفضه لكل شيء. وقد سجّل موقفه هذا في أحد زوامله الأكثر شهرة[2]:

حيَد[3] الطيال أعلن ونـــــادى كل شامخ في اليمن
مـا بانجمهر قـط لـو نفني مـن الـدنـيـا خـلاص
لـو يرجع أمـس الـيوم وإلا الشمس تشرق مـن عدن
والأرض تشعل نـار وأمـزان السماء تمطر رصـاص

كان الشيخ الغادر رجل موقف مهما يكن الاختلاف معه، ولم يكن سياسياً ليفهم ما تضمره السعودية من أهداف غير معلنة في حربها ضد الجمهورية، وكان سلوك الأمير سلطان ينمّ عن استعلاء سعودي مبكر في التعامل مع اليمن واليمنيين، وقد حدث قبل الطفرة النفطية التي أسست للحقبة السعودية التي نعيشها اليوم بكل ما لها وما عليها.

ولم يكن زامل الغادر دون صدىً وردّ فعل، إذ ردَّ عليه الشيخ أحمد ناصر الذهب بما يأتي:

---

(١) كان الشيخ بن زبع قد انزعج من سلوك الأمير سلطان بطرد الغادر، وقال له: «العرب لا يطردون ضيوفهم من مجالسهم، فأين العروبة يا سلطان؟»، فاعتذر سلطان، وأدخل عليه الغادر مرة أخرى، ولكن الغادر لم يغفر له مثل هذه الإهانة، ولهذا غادر المملكة إلى قبيلته ومشايخه.

(٢) يقال إنّ هذا الزامل قيل في بداية الحرب مع الملكيين.

(٣) جبل

حيَت بكم لندن وفيصل والهبيلي والحسن
آما من أصلينا معابر حصتكم خصاص
ياذي زرعتوا لليمن هذا الفتن
لا بد من محكم وتاليها القصاص

نرى أنّ الشيخ الذهب، بعبقرية الشاعر الشعبي والوطني، جمع عصابة الأربعة – أعداء الثورة اليمنية – في الشطر الأول من البيت الأول، وكان محقاً وصائباً، لكنّ الرياح جرت فيما بعد بما لا تشتهي سفينة الثورة اليمنية. ومما يُروى عن سلطان بعد انبطاح بعض الجمهوريين على الأبواب قوله: «لو كنا نعرف أنّ الجمهورية هكذا لما حاربناها ثماني سنوات».

كانت قصيدة الذهب موقفاً سياسياً، وليست نبوءة بنهاية الغادر بالطريقة التي جرت بها، لأنه قصد أن يقتل الغادر في معركة، لا غدراً. أما الشيخ الأحمر الذي استثمر قتل الغادر وجماعته قبلياً في الشمال، وسياسياً ضد الجنوب، فتعبّر مذكراته عن رضاه عن مصير الغادر. لقد كان الغادر في شعره ومواقفه يمثّل قمة العناد والتحدي للجمهورية وللحل السلمي الذي أنهى حرب التدخل السعودية والوجود المصري في اليمن.

مقتل الغادر:

بعد أن خسر الغادر وغيره مصدر تمويلهم السعودي، بحثوا عن مصدر بديل، فقرّر مع آخرين إجراء اتصالات مع مسؤولين في المحافظة الرابعة (شبوة) في الجنوب للحصول على مصدر تمويل جديد، مستفيدين من مناخ الخلاف بين صنعاء وعدن. وقد توجه وفد منهم إلى منطقة (البليق)، حيث استقبلهم مسؤولون في المحافظة الرابعة، كانوا على اتصال مع بعض المسؤولين في حكومة صنعاء، فنبّهوهم إلى أنّ هذه الاتصالات تشكل خطراً على النظامين في الشمال والجنوب. وكان الاتفاق بين الرئيسين في صنعاء وعدن على التخلص من أولئك المسؤولين في ٢١ فبراير ١٩٧٢م[١]، وهكذا كان. وبالرغم من موافقة صنعاء

(١) من أبرز الذين قُتلوا: ناجي بن علي الغادر، علي بن ناجي الغادر، عبد الله بن علي الغادر، محمد حسين الغادر، حسين بن ناصر الغادر، علي بن ناجي بن حسين الغادر، صالح بن علي الهيال، علي بن صالح الهيال، محمد بن صالح الهيال، أحمد بن صالح الهيال، صالح بن علي بن صالح الهيال، =

المسبقة، ثم تعبير القاضي الإرياني عن غبطته بما حصل قائلاً: «لقد عاش غادراً ومات مغدوراً»، إلا أنّ سلطة صنعاء استخدمت مقتلهم كقميص عثمان لشنّ حرب على الجنوب في سبتمبر عام ١٩٧٢، وكانت مدينة قعطبة وجوارها مسرح عملياتها، وقد سبقت الحربَ عملياتُ تسلّل وتخريب قام بها عناصر جنوبيون، كانت صنعاء تؤويهم وتموّلهم[1].

= أحمد بن صالح بن علي الهيال، علي محمد حنتش، محمد بن صالح حنتش، محمد بن علي حنتش، علي محمد الهيال، علي بن محمد الزايدي، صالح بن أحمد الزايدي، عبد الله بن علي الزايدي، محمد حسين المسمي، أحمد محسن المسمي، ناجي بن يحيى القاضي، ناجي بن أحمد عز الدين، أحمد بن علي السامري، قاسم السقاف، أحمد بن طالب طعيمان، علي بن أحمد طعيمان، محمد بن قايد طعيمان، علي بن علي طعيمان، حسن دهبل، علي دهبل ناصر بن ربيع، أحمد طالب أحمد، محمد القانزي، ناجي العنقزي، محمد بن صالح العراده، علي أحمد أبو حدرا، محسن بن عمير، شايع العبيدي، ناصر العراده، عبد الله حسين قاسم، صالح علي الخوار وآخرون.

(١) وكان الغادر بعد زيارته لعدن يريد أن يتوجه إلى بغداد للقاء قاسم سلام، عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، ولقاء صدام حسين الذي أهدى إليه بندقية خاصة «كلاشينكوف»، نُقلت بعد مقتله إلى معرض المتحف الحربي في عدن، ويُقال إنّ الغادر قد عرض على قاسم سلام تزويجه لإحدى بناته.



المشير عبد الحكيم عامر يستقبل الشيخ الغادر قبل انضمامه إلى الملكيين



الشيخ ناجي بن علي الغادر

لم يكن القاضي الإرياني مسانداً للحرب ضد الجنوب، التي كانت مصلحة مشيخية وسعودية بحتة. لكن قيام الحرب، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وصانع قرار الحرب والسلام في صنعاء، بيّن ضعفه وضعف القادة العسكريين إزاء سطوة مشايخ القبائل ونفوذهم في الدولة – دولتهم بالأصح – وهو الضعف الذي أودى بسلطة القاضي الإرياني في يونيو عام ١٩٧٤م، ووضع الشيخ الأحمر بنفسه خاتمة له بعبارة «ماعد لنا حاجة به»، أي لم تعد لنا حاجة تستدعي بقاء القاضي في الحكم. في تلك اللحظة لم يكن الشيخ يتصور أنّ النظام المشيخي في طريقه إلى الزوال، ولكن إلى حين. وقد أوضح العقيد محمد بن عبد الله الإرياني، القائد العام للقوات المسلحة وقتذاك، في مذكراته التي سبقت الإشارة إليها في الرسالة الموجهة إليه وإلى أخوته الضباط هذه الجزئية، ولكن من زاوية أخرى. (نصّ رسالة القاضي عبد الرحمن الإرياني في ملحق الكتاب).

أسرة حميد الدين تُقيم عرساً في بيروت

بعد المصالحة «الوطنية» عام ١٩٧٠ بين جمهوريّي حركة ٥ نوفمبر والمملكة العربية السعودية، وليست في الواقع بين الجمهوريين والملكيين، كما يحلو للبعض القول، لأن قرارَي الحرب والسلم كانا بيد السعودية وحدها. صحيح أنّ الملكيين لم يحاربوا بالوكالة عن السعودية ١٠٠٪، لأنهم كانوا يسعون لاستعادة مملكتهم، ولكن ككل مقاتل لا يملك قراره، ولا الاستراتيجية القتالية، ولا الموارد لتمويل حربه، يصبح الخوض في قراره المستقل حرباً أو سلماً عبثياً. تلت المصالحةَ إقامةُ علاقات دبلوماسية بين الجمهورية العربية اليمنية والمملكة العربية السعودية في ٢٣ يوليو ١٩٧٠، كما أشرنا آنفاً، نتج منها توزُّع بيت حميد الدين بين السعودية والأردن وألمانيا وأميركا وبريطانيا وغيرها من دول العالم، واهتمامهم بتعليم أولادهم في أفضل المدارس والجامعات، ما مكّنهم بعد تخرجهم من العمل في بنوك وشركات وتبوّء مناصب قيادية مرموقة، كما علمت من بعضهم عندما التقيت بأكثر من ١٠٠ شخصية منهم في بيروت خلال حفل زفاف حضره أهمّ أولاد الإمام يحيى حميد الدين وأحفاده، وفي مقدمتهم الابن الأصغر عبد الرحمن بن يحيى حميد الدين الذي

تجاوز الثمانين. وقد شاركت في ذلك العرس العائلي لأنني ارتبطت بعلاقات صداقة بعد خروجي من السلطة عام ١٩٨٦ مع الأميرين محمد بن الحسين، والحسن بن الحسين وغيرهما. وكان قد دُعي إلى الحفل السيد عبد الرحيم مراد، عضو مجلس النواب والوزير السابق لوزارتي الدفاع والتربية والتعليم في لبنان. وفي الأثناء، تذكرت حديث المشير عبد الله السلال (أول رئيس للجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢ - ١٩٦٧) عن أسرة حميد الدين، عندما قال إنها استفادت من الثورة بخروجها من اليمن وتعليم أبنائهم وتولي بعضهم مناصب مهمة في مؤسسات وشركات ومصارف وغيرها من المجالات المحترمة، وإنهم يحملون الشهادات الجامعية ودرجات الماجستير والدكتوراه، بينما استمررنا بعد قيام الثورة في اليمن نتضارب ونتصايح ونتقاتل. وبعد ترسيم الحدود بين اليمن والسعودية عام ٢٠٠٠، طلب علي عبد الله صالح من السعودية وقف المساعدات التي كانت تقدمها لقوى يمنية عديدة، من بينها الملكيون (سابقاً)، لكنّ الحكومة السعودية خفضت مساعداتها إلى ٥٠٪ (لأن قطع العادة عداوة كما قال علي عبد الله صالح)، ولكنها لم تمسّ ميزانيات مشايخ الهضبة الشمالية، وهي الأكبر. وبعد سنوات قليلة مُنحَ جميع أحفاد الإمام يحيى من أسرة حميد الدين الجنسية السعودية، بطلب من علي عبد الله صالح، لكي لا يُسمح لهم بالقيام بأيّ نشاط سياسي في المملكة أو اليمن أو خارج المملكة، (جديرٌ بالذكر أنّ الجنسية السعودية مُنحت لهم بعد أربع أو خمس سنوات، لا بعد اتفاق الحدود مباشرةً، وقد نشرت كل الصحف السعودية، بما فيها الحياة والشرق الأوسط، صفحة كاملة عن القرار الملكي بمنح أحفاد الإمام يحيى الجنسية. وفي خطاب لصالح، وعد بإعادة أملاك أسرة حميد الدين التي صودرت بعد ثورة سبتمبر أو التعويض عليهم، وقد أغضب ذلك الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ حاشد، الرجل القوي قبلياً في اليمن، والمعروف عنه أنه استولى بعد ثورة سبتمبر مباشرةً من دون قانون أو تعويض على بعض أراضيهم وبيوتهم ومزارعهم، ولم تسلم منه حتى جنبية الإمام يحيى، وهي الأغلى ثمناً في اليمن) لاعتقاده أنهم عندما يصبحون مواطنين سعوديين سيحترمون سيادة اليمن وحكومته! ولكن حدث أن مُنع الأمير محمد بن عبد الله بن الحسن بن يحيى حميد الدين من دخول المملكة العربية

السعودية، ليس فقط لأنه زار اليمن، بل أيضاً لأنه خلال زيارته نُمِيَ إلى علم السعودية أنه التقى بأنصار الله في صنعاء، ما أدى إلى منعه من دخول المملكة، ولم يشفع له كونه والد العريس ويحمل الجواز السعودي. ولهذا السبب أُقيم حفل العرس في فندق موفنبيك ببيروت التي يعيش فيها الأمير محمد، رغم أنّ العروسين يعيشان في الرياض، وقد عبّر لي الأمير شخصياً عن انزعاجه من القرار.

وكما طلب علي عبد الله صالح من السعوديين منح بيت حميد الدين الجنسية السعودية، فقد طلب قبل ذلك من العُمانيين منح الأمين العام الأسبق للحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض، الذي هرب إلى سلطنة عُمان عقب هزيمته في حرب ١٩٩٤، وأولاده الجنسية العمانية، لا حباً بالبيض، بل لمنعه من القيام بأيّ نشاط سياسي معادٍ لنظامه. وقد التزم علي سالم البيض شروطَ استضافته، فلم يمارس أيّ عمل سياسي. وهنا يروي السفير علي محسن حميد، أنه عندما كان سفيراً للجامعة العربية في لندن، اتصل به البروفيسور ألفرد هاليداي، أستاذ دراسات الشرق الأوسط في جامعة لندن للاقتصاد London– School of Economic والمتخصص في الدراسات اليمنية والإيرانية، ليبلغه بأنه لأول مرة يُدعى إلى زيارة مسقط، وأنه يودّ أن يلتقي بالبيض. اتصل السفير حميد بالبيض على رقم الهاتف الذي كان يتواصل من خلاله الشهيد جار الله عمر بالبيض من لندن، وقد رحّب البيض باللقاء، وطلب أن يحمل البروفيسور هاليداي معه بعض المقالات عن الماركسية. وعند عودة البروفيسور هاليداي، قال إن سلطنة عُمان حالت بينه وبين لقاء البيض. لكن عندما بلغ الحراك الجنوبي ذروته في عدن وغير عدن، شعر البيض بأنّ الوقت قد حان للعودة إلى عدن والتضحية بالجنسية العمانية، ولكنه غادر إلى الضاحية الجنوبية لبيروت، لإدارة نشاطه السياسي والإعلامي والعسكري منها ضد نظام دولة الوحدة التي كان شريكاً في قيامها عام ١٩٩٠ مع علي عبد الله صالح، اعتقاداً منه أنّ عودته إلى عدن ستعيده إلى السلطة وحكم الجنوب مرةً أخرى، ولكن ذلك الحلم أو الوهم لم يتحقق. ولم يتحقق سعيه هذا أيضاً في العودة إلى السلطة عام ١٩٩٤، لأن تقديراته كانت خاطئة،

بل إنه وغيره من القيادات الجنوبية ركبوا موجة الحراك الشعبي السلمي، وحرفوا الحراك عن مساره، وتحولت التجمعات الجماهيرية الحاشدة المموَّلة من الخارج إلى بيانات في الساحات ورفع صور تلك القيادات غير المنتخبة ديمقراطياً، وهو ما كان يتمناه علي عبد الله صالح كسبيل فعّال لإضعاف الحراك ثم تمزيقه. لقد نبهت قبل ذلك إلى أنّ قوة الحراك تكمن في وحدته، وأنّ مقتله في خلافاته، ولكن لا حياة لمن تنادي. وهذا ما حدث بالفعل.



فندق موفنبيك ــ بيروت ٢٢ سبتمبر ٢٠١٨
من اليمين: الأمير الحسين بن العباس بن الإمام يحيى، الأمير محمد بن الحسن بن الإمام يحيى، الأمير علي بن إبراهيم بن الإمام يحيى، علي ناصر محمد، السيد ماجد أبو العلي القائم بأعمال سفارة المملكة، الأمير عبد الرحمن بن الإمام يحيى، العريس الأمير عبد الله بن محمد عبد الله بن سيف الإسلام الحسن، سعادة السفير وليد بخاري، سفير المملكة العربية السعودية بلبنان، معالي الوزير والنائب عبد الرحيم مراد، السيد عبد الودود نصولي، الأمير عبد الله بن العباس بن الإمام، الأمير الحسين بن محمد بن سيف الإسلام المحسن.

ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م
المواقف العربية والدولية منها

عندما قامت ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢م، كانت هي الثورة الوحيدة من بين كل الثورات العربية التي واجهت رفضاً وعواصف ومقاومة من محيطها ومن خارجه، ما

اضطرّها دفاعاً عن النفس إلى أن تطلب النجدة من الجمهورية العربية المتحدة (مصر). لبّت مصر النداء، وأرسلت قوات نوعية محدودة العدد سرعان ما تضاعفت، وكانت الدولة الأولى التي تعترف بالجمهورية العربية اليمنية، وكان الاتحاد السوفياتي الدولة الثانية التي تعترف بها. ووظفت مصر دبلوماسيتها وإعلامها لحشد تأييد دول عدم الانحياز للاعتراف بالجمهورية ودعمها في المحافل الدولية. وفي ٢٣ ديسمبر ١٩٦٢ أعلن جمال عبد الناصر من مدينة بورسعيد أنّ «كفاح اليمنيين هو كفاحنا، وثورتهم هي ثورتنا» (من كتاب عيسى بلومي «تدمير اليمن Destroying Yemen» الصادر عام ٢٠١٨، صفحة ١١٣)، وتلك كانت نظرة عبد الناصر لثورة اليمن.

أولاً: إنّ أمن الحركة الوطنية العربية ومستقبلها معلَّقان في الميزان.

ثانياً: إنّ الوقت لا يحتمل التردد، وإلا ضاعت هذه الثورة الوليدة، وفي هذا الوقت بالذات.

ثالثاً: إنّ تدخل بعض عناصر الصاعقة والطيران كافٍ.

وقد اتُّخذ هذا القرار من منطلق مسؤولية مصر ودورها القومي، وهو قرار نابع من منطلق مبدئي التزمته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م نحو الأمة العربية كلها (ثورة الجزائر مثال أول)[١]. واستند الرئيس عبد الناصر في قراره إلى معلومات كانت ترده من المعارضة اليمنية ومن الأجهزة المصرية، وإلى تقييماتها لما بعد سقوط نظام الإمامة وردود الفعل العربية والدولية. أرسلت القيادة المصرية بعثة استطلاعية لمتابعة الوضع في اليمن، ضمّت عبد الرحمن البيضاني والضابط محمد عبد السلام المحجوب[٢] وعاملًا لاسلكياً، تحركت بطائرة عسكرية من القاهرة إلى الحديدة، مروراً بأسوان، ومن الحديدة اتصلت البعثة بالقيادة في صنعاء، وأبلغتها بقرار مصر دعم النظام الجمهوري سياسياً

(١) شرف، سامي، **سنوات وأيام مع عبد الناصر**، مكتبة مدبولي.

(٢) محمد عبد السلام المحجوب، أصبح فيما بعد محافظاً للإسماعيلية والإسكندرية، وبعدها تسلَّم وزارة الإدارة المحلية.

وعسكرياً (كما روى لي ذلك الدكتور عبد الرحمن البيضاني، في أحد اللقاءات معه في منزله بالمعادي في القاهرة)، وكان ردّ صنعاء أنّ الأمور مستقرة، وأنّ الوضع مستتبّ لمصلحة النظام الجمهوري. وأمام سياسات عربية وإقليمية ودولية كرّست موارد هائلة للقضاء على الجمهورية، وفي ضوء التدخل السعودي في شأن داخلي يمني، لم يكن أمام مصر من خيار، برغم تواضع قدراتها العسكرية والمالية اليمنية، سوى إرسال تعزيزات عسكرية للدفاع عن استقلال اليمن ولحماية النظام الجمهوري وخوض حرب دفاعية لا مفرّ منها أمام تحديات غير متوقعة الحجم، استهدفت اقتلاع الجمهورية اليمنية اقتلاعاً كاملاً، وإعادة النظام الملكي. واندلعت المعارك التي استمرت لأكثر من ثماني سنوات، وأكلت الأخضر واليابس، وتحولت حرب اليمن إلى حرب عربية وإقليمية ودولية. لقد ضحّت مصر في موقف منقطع النظير بآلاف الشهداء والمصابين، وتحمّلت خسائر مادية كبيرة من أجل انتصار الجمهورية، وترجمت بذلك أنّ سياستها العربية القومية فعل وحقيقة، ولم تكن مجرد شعارات.

وفي خضمّ يأس الإمام البدر (١٩ سبتمبر - ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢) عقد مؤتمره الصحافي الأول في نوفمبر عام ١٩٦٢م، الذي عبّر فيه عن غطرسة مثيرة وتفاؤل لم يكن في محله، وأعلن أنه يقود جيشاً كبيراً، فيما يقود عمّه الحسن جيشاً آخر في صعدة، فضلاً عن جيش ثالث في حريب، وأنّ عشرين ألف مقاتل تحت إمرته يسيطرون على نحو نصف مساحة البلاد، وفي طريقهم إلى صنعاء (مثل نهم في عاصفة الحزم التي أعلنت عام ٢٠١٥م).

في هذه الأثناء شارك عنصر جديد في ميادين الحرب. إذ وصلت، للمرة الأولى، مجموعات من المرتزقة الأجانب موّلتهم العربية السعودية، وسهّلت مع بريطانيا دخولهم إلى اليمن للقتال إلى جانب الملكيين، وكان في مقدمتهم البريطاني ديفيد سمايلي الذي كان في أثناء عمله هذا على صلة بأعلى شخص في القيادة السعودية (كان يلتقي بفيصل شخصياً طبقاً لجوناثان ووكر في كتابه السالف الذكر) ليشرف على العمليات

العسكرية ضد النظام الجمهوري وهزيمة القوات المصرية التي تعني وأد الجمهورية. ولسمايلي كتاب عنوانه «مهمة في الجزيرة العربية» مؤلَّف من جزءين: الأول حول دوره في الحرب ضد ثوار الجبل الأخضر في عمان، والثاني عن دوره في حرب اليمن. وكانت ثمة قواعد في الجوار السعودي، وأخرى في الجنوب اليمني المحتل تتولى تنظيم عمليات نقل المرتزقة إلى الداخل. وهذا الفصل في الحرب الأهلية من أخطر الفصول، ومن أبرز الانعطافات التي شهدتها حرب الدفاع عن الجمهورية، التي عبّرت عن طبيعة تحالف دولي كبير تشكّل ضد الثورة اليمنية وضد مصر، ضمّ السعودية وبريطانيا وإيران وتركيا وباكستان وفرنسا والأردن، والبعض ــ هم من غير العرب ــ ضمّوا إليه إسرائيل. وربما فسّر ــ في رأيي ــ أيضاً، مبادرات بعض الدول العربية التقدمية التي كانت تناصر حركات التحرر العربية والإفريقية، كالجزائر والعراق، والتعبير عن استعدادها لدعم الجمهورية اليمنية.

وفي هذا السياق، أبلغ الرئيس أحمد بن بلّا، القاضي عبد الرحمن الإرياني خلال زيارته للجزائر، استعداد بلاده للوقوف مع الجمهورية العربية اليمنية، إلى حدّ إرسال قوات عسكرية للقتال معها. كذلك أعلن أحمد المروني، بعد عودته من العراق، أنّ الرئيس عبد الكريم قاسم أبلغه استعداده لإرسال عشرة آلاف جندي مجهزين بالذخيرة والسلاح والتموين للقتال إلى جانب الجمهورية. هذه الوعود لم تتحول إلى سياسات وأفعال، ولم تخرج عن الدعم السياسي والمعنوي، وكلاهما كانت الجمهورية بحاجة إليه. لكنّ هذا الدعم، من جهة ثانية، جعل عيون الذئاب مفتوحة أكثر، وأكثر إصراراً على الإجهاز على الجمهورية، بمضاعفة دعمها للملكيين لتحقيق النصر في حرب كانت تراها قوى القضاء على الجمهورية مباراة خاسرة، ولم تكن القوتان الرئيستان في الحرب الباردة وقتها بعيدتين عن الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك. مما سبق، وكما نعلم، فإن مصر تحمّلت وحدها، وإلى حدٍّ ما الاتحاد السوفياتي، أعباء المعركة العسكرية والسياسية والتنموية في اليمن، وقد استمر تحمُّل هذا العبء من أكتوبر ١٩٦٢ حتى عدوان يونيو ١٩٦٧م وإخراج مصر لقواتها من اليمن في أكتوبر ١٩٦٧، وذلك في نتيجة من نتائج العدوان.

بداية البحث عن حلٍّ سلمي

بعد فشل مؤتمر حرض نهاية عام ١٩٦٥ في جعل طرفَي الحرب المحليَّين يتوصلان إلى اتفاق يُنهيها وفق اتفاق جدة بين الرئيس عبد الناصر والملك فيصل في أغسطس ١٩٦٥ الذي جاء بمبادرة من عبد الناصر نفسه، لا تعبيراً عن إجهاد أو استنزاف لمصر في حرب اليمن، بل لأن عبد الناصر رأى أنه ما دامت بعض القوى المشيخية والسياسية تريد حلاً سعودياً عبر تفاهم حصل مع السعودية في الطائف من العام نفسه، فليكن هذا الاتفاق مع مصر لكي تخرج مصر من اليمن مرفوعة الرأس ومنتصرة بصورة أو بأخرى، وبقرارها هي، لا برغبة من طرف يمني ثانوي اقتضت مصالحه التوافق مع السعودية. وفي مؤتمر القمة العربية الذي عُقد في الإسكندرية في سبتمبر ١٩٦٤م، اتفق الرئيس عبد الناصر والملك فيصل على عقد مؤتمر لتدارس وقف إطلاق النار وتحقيق التسوية السلمية للحرب في اليمن. وبالفعل، عُقد مؤتمر في أركويت بالسودان في ٢٩ أكتوبر ١٩٦٤ حضره ممثلون عن الجانبين، الجمهوريين والملكيين، ومراقبون مصريون وسعوديون، وانتهت أعمال المؤتمر بتشكيل لجنة برئاسة رئيس وزراء السودان محمد أحمد محجوب، وعضوية وزيري خارجية كل من العراق والمغرب وبعض الشخصيات اليمنية، واتُّفق على ما يأتي:

- · وقف إطلاق النار وأعمال العنف ابتداءً من الساعة السابعة من مساء يوم ٨ نوفمبر ١٩٦٤.
- · عقد مؤتمر وطني يمني في مدينة يمنية في ٢٣ نوفمبر لوضع الأسس الكفيلة بحلّ الخلافات القائمة بالطرق السلمية، واستقرار الأمور في اليمن.
- · يحضر المؤتمر اليمني مئة وتسعة وستون شخصاً من العلماء والمشايخ والقادة العسكريين وأهل الرأي، ومن أهل الحلّ والعقد، بحسب النسب الآتية: ٨, ٣٪ من العلماء، ٨, ٣٪ من المشايخ، ٨, ٢٪ من القادة العسكريين وأهل الرأي والخبرة، على أن ينضمّ إلى هؤلاء أعضاء اللجنة التحضيرية أنفسهم، وعددهم ثمانية عشر شخصاً.

- · يلتزم المجتمعون تنفيذَ هذه القرارات، ويطالبون الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مجتمعتين، وكلاً منهما من جانبها بالمساعدة على تنفيذ هذا الاتفاق.



مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم ٢٩/ ٨/ ١٩٦٧م - ٢٦/ ٥/ ١٣٨٧هـ

وعلى هامش مؤتمر القمة في الخرطوم، عُقد لقاء جديد بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل، وذلك لرغبة مصر الأكيدة في إنهاء الحرب في اليمن والمنطقة، ووضع حدٍّ لها لخلق الاستقرار[١]. وكان ذلك بداية لإنهاء الحرب دون علم اليمنيين (الجمهوريين والملكيين). وشهدت الأسابيع اللاحقة عملية انسحاب القوات المصرية العاملة في اليمن، وهذا الانسحاب شجع السعودية على حصار صنعاء ومحاولة حسم الموقف في اليمن لمصلحتها وهزيمة مصر، وكأن مصر لم تضحِّ بشيء من أجل الجمهورية. لكنّ الشعب في اليمن، بعد انسحاب القوات المصرية، اتّحد لحماية النظام الجمهوري، وفكّ لاحقاً عن

(١) شرف، سامي، **سنوات وأيام مع عبد الناصر**، ص٦٣٤ - ٦٣٥، مكتبة مدبولي.

صنعاء حصار السبعين يوماً، وفشلت كل المراهنات على إسقاط النظام الجمهوري.

لكنني أريد هنا أن أسجل شهادة للتاريخ، هي أنّ الدور المصري في اليمن قد أسهم إلى جانب مشاركته في الدفاع عن الثورة والجمهورية، في بناء جيش جديد وخلق نواة الإدارة الحديثة لأول مرة في اليمن، وأسهم أيضاً في انتشار التعليم الإعدادي والثانوي بمناهجه الجديدة، وكان هذا عملاً تحديثياً وحضارياً كان اليمن في أمسّ الحاجة إليه. للحقيقة، كان الإنجاز المصري التنموي الأهمّ، في مجال التعليم. لقد مصَّرت مصر التعليم في اليمن بكل ما للكلمة من معنى، فكانت المناهج من الابتدائية وحتى الثانوية مصرية، وكان المدرسون والموجهون مصريين، والزائرون للتفتيش على حسن سير العملية التعليمية مصريين، وصدرت أول شهادة ثانوية عامة حديثة في اليمن عام ١٩٦٦، واستوعبت الجامعات المصرية في العام نفسه كل دفعة الثانوية العامة، وعددها ٧٣ طالباً، بعضهم ترك دراسته في عدن بعد أن وجد تعليماً عصرياً بديلاً ومجانياً بعد قيام ثورة سبتمبر في المدارس الثانوية التي أنشأتها مصر في صنعاء وتعز والحديدة، وسُميت «مدارس جمال عبد الناصر»، وكان هؤلاء ضمن متخرجي تلك الدفعة. تمصير التعليم يكشف حقيقة مؤلمة، أنّ التعليم في اليمن قبل الثورة كان من دون مناهج تعليمية، ويفتقر إلى مدرِّسين أكفياء.

كانت «الضفة الجمهورية» تغلي بالقلق إزاء المستقبل مع استكمال انسحاب الجيش المصري، فاجتمع عدد كبير من رجالات الدولة للتداول في الأمر، ولما وجدوا إصراراً من الرئيس السلال على مواصلة القتال لدحر الملكيين، ألزموه بالسعي لدى مصر والعراق والاتحاد السوفياتي لمساعدة الجمهورية في الصمود، وبخاصة في مجالي المال والتسليح. ولهذا الغرض غادر السلال مستهلاً جولته بزيارة القاهرة. ويقال إنّ الرئيس عبد الناصر عاتبه بمرارة على ما حدث لجنوده من اعتداءات في صنعاء في شهر أكتوبر، نتج منها قتلى وجرحى أثناء انسحابهم، ومع هذا فقد نصحه بأنه كان من الأفضل له البقاء في اليمن لمواجهة الظروف الصعبة التي تمرّ بها البلاد.

وفي الوقت نفسه، تعرضت القيادة اليمنية لتشققات فوق ما كانت عليه من الوهن، وبان

ضعفها أكثر بعد خروج القوات المصرية وانتهاء دور القيادة العربية في صنعاء وغيرها من المدن بالتبعية، وانتهى الأمر بحركة انقلابية على الرئيس عبد الله السلال في ٥ نوفمبر ١٩٦٧م بقيادة قوى تقليدية تحالفت مع حزب البعث، وشُكِّل مجلس جمهوري وحكومة جديدة وسط أجواء مشحونة بنُذر صراع داخلي بين قوى المعسكر الجمهوري، وقد باركت مصر هذه الحركة والقيادة برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني.

استمدت حركة ٥ نوفمبر أسبابها الرئيسة من ضعف قيادة السلال للسلطة، ومن تدخل مصري في الشؤون الداخلية لم تكن القوى التقليدية تقبل به، وخاصة بعض المشايخ الطامحين إلى الاستيلاء على السلطة بالتنسيق مع قوى خارجية، ومعها حزب البعث الرافض للدعم المصري للثورة، والإخوان المسلمون (الحركة الإسلامية يومها بحسب الإصلاحي عبده سالم) المتحالفون مع السعودية ضد ثورة سبتمبر مع كتلة المتضررين من الثورة. هذا التدخل، في الواقع، رغم انتقاده من قبل قوى معروفة بتوجهها السياسي المحافظ، ومنها جماعة الإخوان المسلمين، وكان يعبّر عنها الزبيري وحزب البعث، كان مبرراً وبدهياً جداً ومشروعاً جداً، إذ لا يتصور أحد أن تحارب دولةٌ معك، ولها جيش بعشرات الآلاف، وأن يكون لك وحدك حق تقرير السياسة الداخلية، والحرب جزء لا يتجزأ منها. الشراكة هنا كان يراها آخرون تدخلاً حتمياً وطبيعياً، ويجب في الحقيقة شكر مصر، لا نقدها عليها.

واستكمالاً للحديث عن دور مصر، فدورها معروف ومشهود له في مساعدتها ودعمها لكافة حركات التحرر الوطني العربية والإفريقية والعالمية، كدعمها المطلق للنظام الجمهوري في صنعاء، وقبله دعمها لثورة الجزائر، ومساندتها للثورة في جنوب اليمن، سواء للجبهة القومية في الفترة من عام ١٩٦٣ حتى ١٩٦٥، أو لجبهة التحرير من نهاية عام ١٩٦٥ حتى مايو ١٩٦٧. إنّ قيام الدولة في الجنوب عام ١٩٦٧م جعل من قضية الوحدة اليمنية أمراً ممكناً وقابلاً للتحقّق، بفضل تضحيات شعبنا اليمني من أجل يمن ديمقراطي موحَّد، ودعم مصر للثورتين.

لقاء مع اللواء محمد عبد السلام محجوب
ضابط المخابرات المصرية في اليمن عام ١٩٦٢م



مع اللواء محمد عبد السلام محجوب والراحل الدكتور رفعت السعيد رئيس حزب التجمع الوحدوي في مصر

كنتُ حريصاً أشدّ الحرص على لقاء الضباط المصريين المخضرمين الذين قاتلوا في اليمن، ومنهم من كان له دور في دعم ثورة ٢٦ سبتمبر، أو ثورة ١٤ أكتوبر، وأقام في تعز لهذا الغرض. وأبرز هؤلاء الضباط، اللواء محمد عبد السلام محجوب، الذي التقيت به في القاهرة في ٢٥ مارس ٢٠١٧ بحضور د. رفعت السعيد، رئيس حزب التجمع التقدمي الوحدوي المصري، ود. علي عبد الكريم، لأستمع إلى شهادة اللواء محجوب عن دور مصر في دعم ثورة ٢٦ سبتمبر، باعتباره عسكرياً محترفاً أدى دوراً جليلاً في اليمن، وغير معروف لليمنيين، ولكونه معاصراً للثورة منذ أيامها الأولى، تنفيذاً لتوجيهات القيادة المصرية التي كان حينها عينها وأذنها في صنعاء مع ثلة من زملائه. قال اللواء:

«كان المسؤولون المصريون متابعين للوضع في اليمن بصورة دقيقة، خاصة في العام الأخير قبل الثورة، وكانوا ينسّقون مع ضباط الثورة، وعلى رأسهم علي عبد المغني، وهم على استعداد للتوجه إلى اليمن في حال اندلاع الثورة. وكانت الأمور مهيّأة للقيام بها في

أيّ لحظة، وعلى هذا الأساس اتخذنا كافة التدابير من اتصالات وتحركات للقطع البحرية، وتجهيز بعض الفرق العسكرية إن استدعى الأمر التدخل. إنّ الذين خططوا للثورة وقادوها مجموعة صغيرة من الضباط برتبة ملازم أول، وكان أبرزهم علي عبد المغني».

قبل يومين من الثورة استدعى الرئيس جمال عبد الناصر السيد عبد الرحمن البيضاني، وناقشه في الأوضاع التي يعيشها اليمن، وسمع منه وجهة نظره، وقال البيضاني إنه جاهز للسفر إلى اليمن مع المصريين إن طُلب منه ذلك، وإنّ الرئيس جمال عبد الناصر طلب منه التنسيق مع النقيب محمد عبد السلام محجوب. وعند لقائهما، محجوب والبيضاني، سأل الأخير: ما العمل؟ وكان ردّ محجوب أنّ عليه أن يجهّز حقيبته للسفر في أيّ لحظة، وأنه قد وُضعَت سيارة بقرب منزله لتأتي به في الوقت المحدد للسفر مع الفريق المصري إلى صنعاء. وفي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، تلقوا إشارة من القيادة المصرية بإعلان قيام الثورة، وأن عليهم أن يتحركوا من القاهرة باتجاه صنعاء.

بعد قيام الثورة، أقلعت الطائرة المصرية من مطار القاهرة، وكان عليهم التوقف في أسوان للتزود بالوقود ليتمكنوا من الهبوط في عدن إن لم يستطيعوا الهبوط في صنعاء، في احتمال فشل الثورة.

لكن الأمور جرت وفق الخطة، وهرب الإمام الجديد من صنعاء، ونجحت الثورة، وقد وصل معنا على الطائرة نفسها عاملا لاسلكي واللواء علي عبد الخبير الذي أصبح لاحقاً قائداً للقوات المصرية في اليمن، وكان في استقبالنا في مطار صنعاء الملازم حسن العمري وآخرون.

توجهنا إلى قصر الإمام الذي تحوّل إلى مركز لقيادة الثورة ومكان عمل القيادات المصرية. أما السفارة المصرية في صنعاء، فلم نتمكن من الذهاب إليها. كان في السفارة موظف إداري اسمه محمد عبد الواحد، وقد قام بدور جيد قبل الثورة، ورُفِّع إلى درجة سفير في السلك الدبلوماسي.

وبعد قيام الثورة، قام المشير عبد الحكيم عامر والسيد أنور السادات بزيارة صنعاء، ووقتها كانت المعارك قد احتدمت بين قوات الجمهوريين والملكيين، وأقاما في مقرّ السفارة لمتابعة سير الأحداث.

وعن رأيه في مجرى الأحداث حينها، قال إنه كان ضد أو لا يؤيد الوجود العسكري بهذا الكمّ، والنتيجة ما وصل إليه عدد الجيش المصري في اليمن، وإغراقه في الصراع هناك وضخامة عدد الشهداء والجرحى. وبرأيه، إنّ فرقة مجوقلة محمولة أفضل من هذا الكمّ، أي وفق نظرية الضفدع في المفهوم العسكري الذي يعني القفز إلى المناطق المحتدمة بالصراع. وعلمت من السيد سامي شرف مدير مكتب الرئيس جمال عبد الناصر بأنّ عدد القوات المصرية التي جاءت إلى اليمن بلغ أكثر من ٥٠ ألف جندي، وأن عدد الشهداء أكثر من ١٥ ألفاً، ولم يحدد عدد الجرحى والأموال التي صُرفت في هذه الحرب.

وعن الوحدة اليمنية، قال اللواء محجوب: «قبل الوحدة عام ١٩٩٠م، كنتُ على تواصل مع مجموعة من القيادات في اليمن الجنوبي بهدف التشاور ووضع رؤية مستقبلية للوحدة تضمن حقوق الجنوب، لكننا فوجئنا بخبر إعلان الوحدة دون أيّ تنسيق.

حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧م

فيما كان المشير عبد الله السلال يزور بغداد، قامت «حركة ٥ نوفمبر» التي عزلته والعديد من القادة والمسؤولين دونما إراقة دماء. وتحضرني هنا إشارة عميقة الدلالة إلى اللحظة التي تلقى خلالها السلال نبأ الحركة أو الانقلاب، وهي تكشف النسيج الطيب الذي شكل شخصيته الوطنية المتواضعة، وعزوفه عن المكاسب الذاتية، وحتى عن نزعة التشبث بالمنصب. إذ قال لي إنه أحسّ آنذاك بنوع من الفرح الشخصي حين سمع بقرار إبعاده عن الرئاسة الذي أزاح عن كاهله عبئاً ثقيلاً انتقل إلى كاهل قادة آخرين لا يشك في إخلاصهم. وأُعلن في صنعاء في الخامس من نوفمبر تشكيل «مجلس جمهوري» برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني، وهو شخصية وطنية، وكان على علاقة مع حركة الأحرار، وتشكيل حكومة برئاسة أ. محسن العيني المحسوب على حزب البعث. وجاء في بيان الحركة أنّ الحكومة ستصحّح الأوضاع، وستصالح الأشقاء والأصدقاء، ولا سيما المملكة العربية السعودية، والأطراف اليمنية التي تفرقت بها السبل وخرجت على النظام الجمهوري، وستعمل على نشر السلام في البلاد، على ألّا يعني هذا الاستسلام.

وأصدرت الحركة قراراً بالعفو العام، رغبةً في تدشين عهد البناء والاستقرار والأخوّة بين اليمنيين. بدا للوهلة الأولى أنّ ثمة فرصاً أمام التسوية السلمية، بل بدا للبعض أن السلال كان هو العقبة الوحيدة أمام التسوية السياسية. وأقول: صحيح أنَّ حركة ٥ نوفمبر لم تُرِق الدماء ولم تفجِّر الصراع بين الأفرقاء الجمهوريين، ولكنها أحدثت هزة سياسية عميقة، وأسالت دماءً غزيرة فيما بعد كأيِّ سلطة. وقد أسفرت تلك الهزة في أوقات لاحقة عن وجهات نظر متباينة، سواء في تقويم الحركة، أو في النتائج التي انتهت إليها الحرب الأهلية، ولا أودّ الخوض فيها وفي عناوينها، ولكنني أكتفي بتأكيد نقطتين محدَّدتين:

الأولى: أنّ أولئك الذين راهنوا على إمكانية تليين مواقف الفريق الملكي آنذاك، وأنه سيُجبَر على وقف العمليات العسكرية في مقابل إرادة الجمهوريين السلمية، قد أُصيبوا بخيبة الأمل حين حرك الملكيون بدعم سعودي شامل كل جبهات القتال حينها، حتى إنهم فتحوا جبهات جديدة ضد الجمهورية وصلت إلى مشارف العاصمة صنعاء. وكان للسعودية هدفان من هذا الدعم العسكري:

١- إسقاط الجمهورية ودفنها تحت التراب.

٢- الضغط على الملكيين من مركز قوة، وفي لحظة رأتها السعودية من دون تقدير سليم للوطنية اليمنية مهما كان لونها السياسي، لحظة ضعف لترسيم الحدود وفق اتفاقية الطائف ١٩٣٤.

وفي شهادة للشيخ محسن أبو نشطان الذي كان من الذين شاركوا في حصار صنعاء وعلى علاقة وثيقة بالأمير محمد بن الحسين، أقوى قائد ملكي منذ عام ١٩٦٢ وحتى ١٩٧٠، أكد لي فيها أنّ السعوديين أرسلوا وفداً برئاسة الشيخ علي بن مسلم (أحد مستشاري الملك) وحسن الحازمي إلى الأمير محمد بن الحسين الذي كان موجوداً في بيت الحضرمي بالقرب من صنعاء، وطلبوا منه الموافقة على ترسيم الحدود وفقاً لاتفاقية الطائف عام ١٩٣٤م، وأنّ الأمير الذي راعه الطلب في ظرف عسكري حساس لم يجد بداً من رفضه، وكان منطقه أنّ هذا سابق لأوانه وممكن أن يتحدد بعد النصر والدخول إلى صنعاء، وأنه ليس الإمام، والإمام البدر لا يزال حيّاً، ومن حقه هو وحده أن يوقّع أو لا يوقّع على الترسيم. وكذلك فإنّ صنعاء لا تزال تُحكَم من قبل النظام الجمهوري برئاسة القاضي

الإرياني الموجود في تعز. عاد الوفد إلى الملك فيصل يحمل خيبته، ونقل ردّ الأمير محمد بن الحسن الذي أزعج الملك، فكلفه العودة إليه ليقول له ألّا يطمح إلى أن يدخل صنعاء، «ونحن مستعدون لأن نجرّه بأنفه كما يُجَرّ الجمل بالخطام»[1]!

وردّ محمد بن الحسين: «نحن مستعدون لأن نعيش في أرض لا يسمع بها اليمنيون عنا، ولا نفرّط بذرّة من تراب اليمن التي لم يفرّط بها آباؤنا وأجدادنا بعد حرب ١٩٣٤م»، وأمر بالانسحاب. وقد روى لي هو شخصياً هذه الواقعة[2].



الأمير محمد بن الحسين

(١) الخطام: هو المقود الذي يقاد به الجمل، وتعريفه «ما وُضع في أنف الجمل ليقاد به».

(٢) بعد لقاء عمان في رمضان مع أبو نشطان، استمرت الاتصالات بيننا في المناسبات الوطنية والدينية والشخصية حتى وفاة الأمير محمد في ألمانيا، واستمرّ التواصل بيني وبين أخيه الحسن منذ ذلك التاريخ حتى شهر فبراير ٢٠١٤ قبل وفاته بـ ١٠ أيام، فقد اتصل بي من ألمانيا، وشعرت من كلماته واتصاله بأنها كلمات وداع عندما طلب مني أن أدعو له بالشفاء، لأنه سيُجري عملية في الرئة في اليوم التالي، فتمنيت له الصحة ونجاح العملية. وبعد العملية اتصلت به أكثر من مرة، لكنه لم يجب. وبعد أربعة أيام من العملية، اتصل بي يعتذر، لأنه لم يتمكن من الرد، فوضعه الصحي لم يكن يسمح، وأخبرني أنّ العملية قد نجحت. وفُجئت بعد ذلك بإعلان وفاته في ألمانيا، وقدمت التعازي لأسرته وللأمير علي بن إبراهيم سيف الحق الذي يقيم في السعودية والذي تربطني به علاقة مذ كان مقيماً في قصره ومزرعته في سورية بمحافظة ريف دمشق، وهو الذي جمع في هذه المزرعة الكلاب والذئاب التي أتى بها صغيرةً، وتعايشت معاً في عصر لا يتعايش فيه الأخ مع أخيه.

كان الملكيون على مشارف صنعاء، ويومها أنشد الأمير محمد بن الحسين بيتين من الشعر أوجز فيهما حنينه إلى صنعاء وإلى بيته، ولما كان يراه حقاً في استعادة ملك مضى وولّى بعيداً، وربما يأساً بعدما سمعه من مبعوث أمير ملف اليمن:

يا جبل عيبان وأرتل وحدّه   يا نقم من فوق صنعاء المدينة
كيف أحد يرجع من حق جده   عقب ما قد شاف بيته بعينه

وعن الشعور بالإخفاق أثناء حصار صنعاء، قال الشيخ ناجي بن علي الغادر، معبّراً عن دور بارز في الدفاع عن صنعاء لوحدات محددة في الجيش جرى تفكيكها وإضعافها، هي قوات الصاعقة والمظلات والمدفعية التي كان يقودها ضباط ينتمون إلى حركة القوميين العرب في دحر الحصار وهزيمة المُحاصِرين:

من جبل عيبان شفنا العراضي   والمصانع ذي بنت في شرارة
غير ردّتنا رجال الصواعق   واللواء الخامس وجيش الإشارة

من ناحية ثانية، يتذكر السفير علي محسن حميد، أنّ الأمير علي بن إبراهيم يحيى حميد الدين (ابن سيف الحق إبراهيم) زاره هو وزميله السفير شرف الصايدي في جامعة أكسفورد أثناء دراستهما فيها في العام الدراسي ١٩٧٣- ١٩٧٤ في أبريل ١٩٧٤ تقريباً، وكانت تلك الزيارة بعد تصريح لرئيس الوزراء عبد الله الحجري بأنّ اتفاقية الطائف لعام ١٩٣٤ نهائية، ثم دعاهما بعد تلك الزيارة إلى منزله، وهناك وجدوا عدداً من شباب أسرة حميد الدين ومن غير الأسرة، وكان الإجماع من قبلهم على أنهم يرفضون ما قاله الحجري، وأنهم لو كانوا في السلطة لما تنازلوا عن عسير ونجران وجيزان، وأنهم يعتزون بيمنيتهم، ويتمنون العودة إلى صنعاء كمواطنين، وأنهم يشرّفهم أن يحملوا الجواز اليمني بدلاً من الجوازات السعودية والتركية التي كانوا يحملونها حينذاك. علي بن إبراهيم أضاف أنه كان جمهورياً لأن الإمام أحمد قتل والده سيف الحق، ولكنه فوجئ بإيداعه السجن بحجة أنه ملكي، وأنه يحمل جميلاً لعبد الله الحمدي الذي عمل على إطلاق سراحه، وحمّلنا نقل امتنانه وتحياته له. وأضاف أنه بعد ذلك لم يجد بداً من الانضمام إلى صف الملكيين. وفيما

كان الصايدي وعلي بن إبراهيم خارجين، سأله الصايدي: تُرى، متى سيسمح لهؤلاء بالعودة إلى اليمن؟ وكان ردّه: ربما بعد عشرة أو عشرين عاماً.

لقد اعتبر الجميع أنّ انسحاب الجيش الذي كان يقوده الأمير محمد بن الحسين بمثابة انتهاء الحرب لمصلحة الجمهوريين، بعد أن طوق صنعاء في نهاية عام ١٩٦٧م الألوف من أنصار الملكية ومن مرتزقة غربيين موّلتهم السعودية وسهّلت عبورهم إلى اليمن. ضرب المرتزقة الذين كانوا يملكون مختلف الأسلحة الحديثة طوقاً حول صنعاء، وسدّوا عليها المنافذ والطرق وخطوط الإمداد. وقد عُرف في وقت لاحق أنّ خطة حصار صنعاء قد رُسمت في غرفة عمليات أميركية أُطلق عليها اسم «خطة الجنادل» بإشراف رجل المخابرات الأميركي الفرنسي الأصل بوب دينار (كوندي)، وكانت تتضمن اندفاع مجموعة من عصابات المتسللين إلى الجبال المحيطة بالعاصمة مزودة بالهاونات والمدافع الصاروخية وقذائف متطورة، فيما تتولى تشكيلات أخرى إحكام الحصار مع قصف منظَّم لاستنزاف قدرات الجيش والمقاومة الشعبية وتدمير مدينة صنعاء وهزيمة الجمهورية ابتداءً من عاصمتها ورمزها. وما أشبه اليوم بالبارحة في ما يخصّ «عاصفة الحزم» السعودية ــ الأميركية ــ البريطانية عام ٢٠١٥ المفتوحة.

كلمة أخيرة موجزة عن ملحمة الحصار: إذا حلق أخوك بَلِّيت

تستحق ملحمة الحصار البطولية والمقاومة الباسلة، عسكريةً وشعبيةً، التي دحرته وأفشلته أكثر مما كُتب عنها حتى اليوم، وهو شحيح. لكن قبل كل شيء، وهذا لم يُقَل من قبل، أودّ ذكر حقيقة مهمة، هي أننا كنا في الجنوب نؤمن بأنّ استهدافَ صنعاء وحصارَها بهدف القضاء على الجمهورية واجتثاث قواها الحيّة والتقدمية، كان مقدمة وخطوة أولى لحصار عدن وإسقاط نظام الجبهة القومية التقدمي في الجنوب، لأن الثورة اليمنية مترابطة، وجوارها لم يكن يخشى واحدة منها دون الأخرى، وعداؤه لكلتيهما لا يحتاج إلى بيان وتبيين، ورهانه على القوى التقليدية والمحافظة كان معلوماً للكافة. ولم يكن عفوَ الخاطر قول دبلوماسي سعودي تزامل مع السفير علي محسن حميد في أكسفورد عامي ١٩٧٣/

١٩٧٤ إنّ السعودية لا تدعم الشمال إلا لكي تقضي على الجرثومة الاشتراكية في الجنوب. شعر المواطنون أكثر من السلطة الحاكمة الجديدة، سلطة ٥ نوفمبر التي كان يسخر منها البعض ويسميها «٥ نوفلجين»، بالخطر المصيري، ونظموا أنفسهم في تشكيلات مسلحة، وهم كقوى مدنية لم يستخدموا السلاح في حياتهم، وساعدهم الجيش دون أيّ حساسية على نجاح هذه التشكيلات التي سُمِّيت «المقاومة الشعبية». لقد كان إخفاق نظام سبتمبر ١٩٦٢ في بناء جيش قوي نقطة ضعف مركزية، رغم أنّ أول مبدأ من مبادئ ثورة سبتمبر نصّ على بناء جيش وطني قوي. ولقد كان للركون شبه الكامل على القوات المصرية للدفاع عن الجمهورية، إضافة إلى الفساد في الجيش وفي الدولة، دور في سباته واستخذائه وزيادة اعتماده على القوات المصرية، غير مدرك أنّ وجود القوات المصرية في اليمن مؤقت وغير دائم، وقد أدى الصراع على السلطة بين القوى الجمهورية إلى ضعف وعيه بالمخاطر الخارجية المستديمة، ومصدرها دولة الجوار التي لم تقبل الجمهورية التي لم تعادِها ولم تشنّ عليها الحرب، ومدّت يدها للسلام معها أكثر من مرة، بشرط احترامها وقبولها لخيار الشعب اليمني في الشمال، في أن يحكمه نظام جمهوري، لا عائلة. ورغم هزيمة يونيو، فقد شغلت قضية الدفاع عن الجمهورية اهتمامات قطاعات واسعة من الرأي العام العربي والدولي، لإدراك الكل أنّ الصراع في اليمن ليس فقط من أجل إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء أو تثبيت دعائم الجمهورية، بل للهيمنة على موقع استراتيجي بالغ الأهمية في ذلك الوقت من الحرب الباردة، وذلك لقربه من حقول نفط الخليج ومصالح الدول الغربية في المنطقة. وصلت إلى المدينة المحاصرة دفعات من الشباب من شباب تعز وإب وذمار وبقية المحافظات، وقام هؤلاء مع سكان صنعاء ومع الجيش ومقاتلي القوى الوطنية المنظمة (الأحزاب) التي دفنت خلافاتها وحشدت شبابها ووحّدت موقفها أمام ذلك الخطر الداهم الذي يهدد وجودها أيضاً، لا الجمهورية بمفردها، بواجب الدفاع عن صنعاء، وخاضوا جميعاً معارك بطولية داخل المدينة ــ باب شعوب ــ وعلى امتداد جبلي نقم وعيبان المطلين على صنعاء لتحطيم طوق الحصار. ومن الحديدة تقدمت قوة عسكرية لشدّ أزر المقاومة وفكّ الحصار عن صنعاء وإنهاء سيطرة الملكيين على طريق الحديدة ومنع التواصل بينها وبين

صنعاء، ومن ثم الحيلولة دون وصول المواد التموينية والعتاد العسكري إلى العاصمة. ومن عدن لبّت الجبهة القومية ونظامها السياسي الذي لم يكن قد أكمل أسبوعاً واحداً في دولة الاستقلال، نداء الواجب، وأرسلت مقاتلين لمنع مؤامرة دولية مسلحة لإسقاط جمهورية سبتمبر وجمهورية أكتوبر والقضاء على أهمّ مكتسبات الشعب اليمني المعاصرة. ومن نقيل يسلح تقدمت قوات لفكّ الحصار، شارك فيها عدد من قيادة جبهة التحرير وعناصرها، كان في مقدمتهم محمد عبده نعمان وهاشم عمر إسماعيل وغيرهما. وفي طريق الحديدة ــ صنعاء أبلى الشيخ أحمد عبد ربه العواضي بلاءً حسناً في كسر حصار صنعاء وتأمين طريق الحديدة ــ صنعاء، ومن ثم تسهيل حركة المواد الاستهلاكية الآتية من الحديدة إلى صنعاء، ومعها ما يلزم من السلاح. وبدأ توازن القوى يميل إلى مصلحة الجمهورية بفضل الصمود البطولي للشعب الذي تحمّل القصف والجوع على مدى سبعين يوماً، وانتصرت صنعاء المحاصرة في ٨ فبراير/ شباط ١٩٦٨ (طبقاً لمذكرات الشيخ عبد الله ص ١٦٠)، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الجمهورية حقيقة واقعة وفوق أيّ شك. وفي تقديري أنّ يوم ٨ فبراير يجب أن يكون مناسبة وطنية، لأنه اليوم المكمل ليوم ٢٦ سبتمبر، وبالانتصار فيه ضمن نظام الجبهة القومية في الجنوب بقاءه دون مؤامرات في خاصرته.

الفريق قاسم منصر

كان الفريق قاسم منصر قد انشقّ عن الملكيين بعد أن ذهب للقائه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر مع سبعين شخصاً، وأعلن انضمامه إلى النظام الجمهوري، وقد عُدَّ ذلك نصراً كبيراً للجمهورية، ومُنح رتبة فريق، ورُتِّبت أوضاع المقاتلين الذين كانوا معه بضمهم إلى الجيش اليمني. وعبّر رئيس المجلس الجمهوري، القاضي عبد الرحمن الإرياني، عن غبطته بهذا التحول في موازين القوى نظراً إلى القدرات القتالية والشجاعة التي كانت لمنصر، بتشبيهه بالفاتح خالد بن الوليد الذي نصر الإسلام والمسلمين بعد إسلامه والتحاقه بجيوش المسلمين، فلُقِّب بسيف الله المسلول. وبانضمام قاسم منصر، قُصم ظهر الملكيين، لأنه كان من أبرز القادة العسكريين ــ القبليين الملكيين آنذاك. لم يكن الفريق منصر يمتلك أو يقود جيشاً منظَّماً، بل مجموعة من الميليشيات القبلية التي

ساندت الإمام محمد البدر، وطبقاً لما ورد في مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، كانت السعودية تتعامل معه مباشرةً، وتموله رأساً دون وساطة بيت حميد الدين، لأنهم كانوا يعدّونه في باب صنعاء المتراس الأول المتقدم. وقد روى اللواء محمد شايف جار الله أنه عندما كان يقصف بالطيران أعداء الثورة، كان يتواصل باللاسلكي مع قاسم منصر الذي كان قائداً ملكياً حينها، فكان يقول له: يا قاسم، قد أرسلنا إليك «الصبوح»[1]، فيردّ عليه قاسم منصر: والله، أما هذا فهو أزيد من «الصبوح»، لأن الطيران كان يضربهم ضربات قاصمة، وقد قام بواجبه في تلك الحرب المصيرية بإخلاص، وسدّ النقص الذي كان في القوات الأخرى. إنّ دور القوات الجوية، وشجاعة طياريها القلائل، واستشهاد بعضهم مع طيار سوري، وهجماتهم في ظروف غير مواتية، كانت أعمالاً بطولية وفدائية في الوقت نفسه، ولكن لأن الثورة انخرطت في حرب مصيرية، فقد برهنوا على أنّ لها نسوراً يدافعون عنها ويحمونها، ولذلك سيظل دورهم موضع تقدير اليمنيين جميعاً. وكانت قوات قاسم منصر قد تقدمت نحو الروضة ومطار الرحبة الذي لم يعد صالحاً للاستعمال بسبب تعرضه للقصف المستمر من قواته. لقد كانت الطائرة الداكوتا التي تأتي من الحديدة ويقودها الطياران جوهر والقباطي تهبط على الطريق الصيني الذي يربط بين صنعاء وصعدة، والذي لم يكن يومها ممهَّداً بعد، حتى للسيارات. ولا ننسى هنا دور الطيارين السوريين والسوفيات الذين شاركوا ببسالة في القتال لنصرة الجمهورية. وبانهيار القوات الملكية وانسحابها، ومعها المرتزقة الأجانب، اندحر حصار السبعين يوماً على صنعاء[2]، وانتصرت الجمهورية، وتوافدت العديد من القبائل تباعاً لإعلان ولائها لها.

---

(١) الصبوح: وجبة الإفطار.

(٢) في هذا الوقت قدمت قيادة الجبهة في الجنوب كل أشكال الدعم والمساعدة لصمود المدافعين عن ثورة سبتمبر في الشمال. وقد زحف الآلاف من أبناء شعبنا في الجنوب شمالاً لإسناد صنعاء الباسلة وفكّ الحصار المضروب حولها، وقادت الجبهة عدداً من المعارك ضد المرتزقة الملكيين في حريب، وأبلت بلاءً حسناً ونالت سمعة طيبة، وكان بالإمكان حماية هذا السياق في تطور الأحداث لو وضعت قيادة الجبهة منظومة مقبولة من الأفكار والتدابير، ولو تجنبت الشعارات الطفولية الاستفزازية التي خلقت بدورها وضعاً إقليمياً محرجاً، وأصبحت ذريعة في أيدي بعض الدول لفتح جبهة من أعمال التدخل والعدوان والتآمر على عدن تحديداً، وعلى ثورة ١٤ أكتوبر.



الفريق قاسم منصر

شهادة جارالله عمر



جارالله عمر

في اللقاء الذي أجرته معه في صنعاء د. ليزا ودين، الأستاذة في جامعة شيكاغو، ورئيسة قسم دراسات الشرق الأوسط فيها، ومؤلفة كتاب **رؤى هامشية.. الجماهير.. السلطة.. والأداء في اليمن** الصادر عن مطبعة جامعة شيكاغو عام ٢٠٠٨، تحدث جار الله عمر عن حصار صنعاء والأوضاع فيها بعد الانقلاب على السلال، ونورده بنصه:

«استمرّت الأوضاع بعد الانقلاب في توتّر وقلق دائمين، ويومها كان الأستاذ محسن العيني رئيساً للحكومة، وكان الملكيون من جانبهم يعدّون العدّة للاستيلاء على صنعاء. وفي بداية ديسمبر من العام نفسه، كنت في الحديدة، وحاولت العودة إلى صنعاء، فقيل لنا إنّ طريق الحديدة – تعز قد قُطعت، وطلب منا الذهاب إلى جانب القوة هناك لفتح الطريق، وقد استقبلنا قائد القوة عبد العزيز البرطي ومجموعة من الضباط الموجودين هناك، وفي غضون أسبوع فُتحَت الطريق واستُعيدَ الأمن في المنطقة. بعد أيام، بثّت إذاعة صنعاء خبر استقالة الأستاذ محسن العيني وتكليف الفريق حسن العمري تأليف الحكومة وقيادة القوات المسلحة. وعلمنا بعدها أنّ طريق صنعاء ــ الحديدة قد قُطعت، فعدنا إلى الحديدة، وركبنا طائرة أنتينوف كان يقودها الطيار الكميم ويرافقنا الشهيد عبد السلام الدميني، وكان المطار يومها آمناً لهبوط الطائرات.

كان طلاب كلية الشرطة والعديد من الضباط موجودين في مطار الرحبة، ومكلَّفين الدفاع عنه، وحدث أن حصل خلاف بين الطلاب الذين كان معظمهم ينتمي إلى حركة القوميين العرب، ثم إلى الحزب الديمقراطي الثوري بعد ذلك. وكان يومها العميد يحيى الرازقي ومحمد خميس يقودان طلاب الكلية في المطار، فتمرّد عليهم الطلاب، ما حتّم أن يستدعينا العميد عبد الله بركات إلى وزارة الداخلية مع مجموعة من الزملاء، وطلب منا العودة إلى عملنا، على الرغم من أنّنا كنا مفصولين من الشرطة، والذهاب إلى المطار ضمن القيادة الجديدة التي تشكلت لقيادة طلبة كلية الشرطة، وتكونت من العميد حسين صالح الخولاني، وعلي الحيمي، وعلي الواسعي، وعبد الله يحيى الشامي، ومحمد عبد السلام منصور وعبد الله محمد العلفي، ومحمد البروي، وعبد الرحمن البروي، ومحمد الآنسي وجار الله عمر وعدد آخر من الضباط لم أعد أتذكّرهم.

عند انتقالنا إلى المطار، كان الحصار على المدينة قد استُكمل بعد انسحاب قوات المظلات من متنة والمناطق المجاورة لها بغرض تكوين دفاعات حول العاصمة. بعد الحصار وجدت صنعاء نفسها معزولة عن كل مناطق اليمن، وأدّى هذا الحصار إلى خلق جبهة وطنية عريضة، انخرطت فيها سائر القوى الوطنية.

صحيح أنّ وحدات الجيش والمقاومة الشعبية كان لها الدور الأساسي في فكّ الحصار عن صنعاء، لكن بقية فئات المجتمع أدّت دوراً كبيراً في المعركة، بما في ذلك سكان العاصمة صنعاء. كذلك وحّد الحصار صفوف القوى والأحزاب المختلفة، بما فيها حزب البعث وحركة القوميين العرب، والحزب الديمقراطي فيما بعد، والماركسيون أيضاً بقيادة عبد الله صالح عبده، حيث كوّنوا المقاومة الشعبية لحماية العاصمة وللإشراف على توزيع المؤن على السكان. ومن أبرز قادة المقاومة الشعبية يحيى الشامي، سيف أحمد حيدر، مالك الإرياني، عمر عبد الله الجاوي، علي مهدي الشنواح وغيرهم. وقد تناسى الجميع في تلك المحنة خلافات الماضي كله، وتوجهوا جميعاً لخوض معركة فاصلة ومصيرية فيها حياة النظام الجمهوري أو موته، وقد كانت حماسة الناس لفكّ حصار صنعاء كبيرة عند الجميع، وفي الحقيقة لم يكن أمام المحاصرين سوى القتال حتى آخر لحظة.

النجدة من الجنوب ومن السوفيات

ظلّت صنعاء تُقصَف لمدة شهر تقريباً، وبعدها اعتاد الناس القصف، وكيّفوا حياتهم عليه، وكانت المعارك لا تتوقف حول صنعاء، فيما كان الشيخ سنان أبو لحوم يعمل على توفير الدعم للعاصمة من طريق الطائرات قبل أن يُنسف المطار ويُدمّر. وكان للأخ محمد الإرياني وللشيخ أحمد عبد ربه العواضي دور كبير في حشد المقاتلين من المناطق المختلفة والهجوم لفكّ حصار صنعاء العاصمة، وكان الدور القيادي لحسن العمري وعبد الرقيب عبد الوهاب. كذلك فإنّ الدعم الواصل من الجنوب كان أحد العوامل التي أدّت إلى النجاح في فكّ الحصار عن صنعاء. فبعد تسلُّم الجبهة القومية للحكم في الجنوب، عملت على

إرسال المساعدات من الذخائر والمواد الغذائية للمقاومة الشعبية، وكان المرحوم سعيد عبد الوارث الإبي على رأس الذين كانوا يأتون لتسليم هذا الدعم مع مناضلين آخرين.

وكان هناك دعم خارجي أيضاً، فقد وقفت روسيا إلى جانب النظام الجمهوري وأرسلت طائرات إلى الحديدة، وشاركت هذه الطائرات في المعارك، ولا سيما المعارك الليلية، وأذكر أنّ أحد الطيارين الروس سقط في منطقة جحانة. وأذكر أيضاً أنّه في إحدى الليالي استطاع الملكيون اختراق صفوف النظام الجمهوري ووصلوا إلى باب شعوب، وتجاوزوا قرية الدجاج، لكن سلاح الطيران الروسي انطلق ليلاً من الحديدة وقصف القوات الملكية في المناطق التي احتلتها، وتحديداً قواعدها الخلفية في جبل الطويل، ما أرغمها على التراجع. وفي مجال الدعم الخارجي، كان هناك أيضاً دعم من سورية بإرسالها عشرة من أفضل طياريها، وقد استشهد واحد منهم، وقدمت الجزائر دعماً بمليون دولار، فيما أرسلت مصر كميات من الذخائر والمواد التموينية من طريق الحديدة.

كل هذه العوامل أسهمت في فكّ الحصار عن صنعاء. وبطبيعة الحال، فقد أدّى هذا الحصار إلى خسائر كبيرة في صفوف الجميع. وإذا كنا اليوم نشعر بالاعتزاز والفخر لمشاركتنا في هذه المعركة وانتصارنا فيها، فإننا نشعر أيضاً بالأسف لسقوط الضحايا من الطرفين، ونستطيع القول إنّ الإنسان كان يتمنى ألّا تحدث المعركة، لكن التاريخ ليس فيه (لـو)».

هنا تنتهي شهادة جار الله عمر.

وهنا نورد نبذة مختصرة عن خطة الملكيين لإسقاط صنعاء عام ٦٧م (سُميت خطة الجنادل الأربعة) أرسلها إليّ الصديق السفير علي محسن حميد:

بعد نقضهم لاتفاقية وقف إطلاق النار التي وُقِّعت في ٥ أغسطس، وجددت في ١٣ نوفمبر٦٧م، وبدأت جحافلهم المتوحشة قفزاتها من أقصى الشمال، وبالمال والسلاح والترغيب والتخويف استطاعوا الدخول إلى مناطق عديدة. في البدء سقطت صعدة، وحوصرت حجة، ورويداً رويداً بدأ الضغط يقترب من صنعاء.

وخطة الهجوم، التي سُمِّيت «الجنادل»، وضعها عدد من كبار القادة العسكريين

الأجانب، كان يطلق عليهم «المغامرون في حرب اليمن»، وعلى رأسهم الجنرال الأميركي بروس كندي، مستشار البدر، والخبير البريطاني ديفيد سمايلي، والميجر بنكلي، وبيلي ماكلين، والفرنسي بوب دينار، صاحب شعار «وكانت هنا جمهورية».

تلخَّص هدف «الجنادل» في السيطرة على صنعاء من خلال حرب سريعة وخاطفة لا تتعدى الأيام الأربعة، تُمهَّد بقطع طرق الإمداد والتموين، والانقضاض السريع على المواقع العسكرية، والقصف الشديد بالمدفعية الثقيلة، ومن ثم الهجوم من أربع جهات: محور شرقي بقيادة قاسم مُنصر، وغربي بقيادة أحمد بن الحسين، وشمالي بقيادة علي بن إبراهيم، وجنوبي بقيادة ناجي الغادر، ومع كل محور عدد من الخبراء الأجانب للتعامل مع الأسلحة المُعقدة التي لا يعرف الملكيون استخدامها. وجميع هذه المحاور كانت تحت إشراف محمد بن الحسين الذي استقر في «حدة» لمدة ٤٠ يوماً.

حُشد نحو ٧٠,٠٠٠ من رجال القبائل، و١٠,٠٠٠ جندي نظامي، إلى جانب قوات عسكرية تجمعت من بلجيكا، وفرنسا، وأميركا، وإيران، وجنوب إفريقيا، ونحو ٣٠٠ ضابط من المرتزقة الأجانب، فيما تكفلت العربية السعودية بدفع ٣٠٠ مليون دولار.

ومن بيروت، صرَّح ناطق جمهوري بأنَّ السعودية مستمرة بدعمها للملكيين، على الرغم من تحقيق انسحاب القوات المصرية، حسب اتفاقيتي جدة والخرطوم.

كذلك سلّحت بريطانيا نحو ٢٠,٠٠٠ من أبناء القبائل، وأذاع راديو لندن حينها أن الملكيين زُوِّدوا بأكبر صفقة سلاح، قُدِّرت قيمتها بـ ٤٠٠ مليون جنيه إسترليني، بالإضافة إلى المئات من سيارات «الوانيتات» السريعة، الأميركية الصنع.

كانت التجمعات الجمهورية مُفكَّكة الأوصال، ما إن اقترب الخطر حتى أخذت تتقارب وتتجانس، لم يُترك لـ«الثرثرة السياسية» مجال، وعلى الفور فُتحت المخازن، ووُزعت الذخائر، وبدأ التدريب الميداني في ساحات المدارس والمعسكرات، وتحركت النخب السياسية تؤكد الرغبة في السلام، وتطلب العون من أصدقاء الجمهورية، وتُشهد العالم على عدالة القضية.

أدّت الدبلوماسية اليمنية دوراً لا يُستهان به، خاصة أنّ سقوط صنعاء كان متوقعاً، وحين

دخل حسن مكي وزير الخارجية في نقاش حادّ مع «محجوب» رئيس اللجنة الثلاثية، ردّ عليه الأخير: «يا ابني، الله يصلحك أنت لا تزال شاباً، أما نحن فمهمتنا هي العمل على إنقاذ الأرواح، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه»، فتدخّل حينها السفير السعودي في بيروت، وقال عبارته المستفزة للوفد الجمهوري: «دعوكم من هؤلاء، غداً سيُسحَلون في شوارع صنعاء».

كان هجوم الملكيين الأول على جبل «حروة سنحان» القابع على البوابة الرئيسية التي تربط العاصمة بثلاث طرق رئيسية: «سنحان»، «خولان»، «بني بهلول»، وسارعت حينها «قوات شعبية» بقيادة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر لاستعادته، بمساعدة مجاميع من قوات الصاعقة، قادمة من «معبر»، فانسحبت القوتان من شدة القصف.

وهكذا تحقق للملكيين في ٢٤ نوفمبر احتلال الجبل، وقطع طريق «صنعاء ــ تعز»، وقد اتهم الشيخ الأحمر القبائل المحيطة بذلك الجبل، بخذلانهم للجمهورية، وتنكّرهم لجميع الاتفاقيات المبرمة سلفاً.

تقدَّم الملكيون دون مقاومة إلى مشارف صنعاء، وتمركزوا في «دار الحيد جنوب صنعاء»، و«دار سلم»، و«حزيز»، و«أرتل»، لتعطى في اليوم التالي الأوامر للقوات الموجودة على طريق «الحديدة ــ صنعاء» بسرعة الانسحاب، كي لا ينفرد بها الملكيون القادمون من ذلك الاتجاه، والأهم من ذلك، تعزيز قوى الدفاع عن العاصمة من الداخل، في خطة مغايرة لما حدث في مارس ١٩٤٨.

بدأ حصار صنعاء الفعلي صبيحة ٢٨ نوفمبر، بعد أن فرض الملكيون سيطرتهم على كافة السلاسل الجبلية المُحيطة بالعاصمة، ما أكسبهم كثيراً من الميزات التكتيكية، حيث تمكنوا من نصب مدافع بعيدة المدى على قمم تلك الجبال، ليبدأوا مع مطلع ديسمبر، بالتزامن مع مغادرة آخر جندي مصري ميناء الحديدة، وطرد آخر جندي بريطاني من عدن، قصف «الإذاعة، والقصر الجمهوري، وثكنات العرضي وزارة الدفاع حالياً، والكهرباء» من «بيت بوس»، وجبل «عيبان»، فيما تولت المدفعية المنصوبة على جبل «الطويل والحيمة شرق صنعاء» وفي «بني حشيش» قصف «الروضة، ومصنع الغزل والنسيج، حيث معسكر

الشرطة العسكرية حالياً، والأحياء الشمالية للمدينة، ومدرسة المظلات، ومطار الرحبة قاعدة الديلمي حالياً»، ولتستخدم الطائرات مهبطاً صغيراً جنوب العاصمة، «السبعين» حالياً.

حدثت حين ذاك عدة مواجهات أعادت الثقة بالنفس. في البدء رُدع هجوم قاسم مُنصر، وطُردت قواته من «الحافة، وظهر حمير، حيث فندق موفنبيك حالياً، وقرية الدجاج وباب شعوب شمال المدينة»، وكان ضمن المشاركين في المعركة المقدم عبد الله دارس، فاحتل «تبة المطلاع»، ورابط فيها حتى انتهى الحصار، وسميت باسمه. واحتلّ ملكيون آخرون جبل «النهدين»، ولم يمضِ يوم على ذلك، حتى جُمعت مجاميع قبلية وحرروا الجبل، إلا أنّ الملكيين عادوا وسيطروا عليه مرة أخرى، فكانت قوات الصاعقة والمظلات لهم بالمرصاد.

بالتزامن مع الهجوم الملكي الأول، ألقى أفراد من قبيلة «بني حشيش»، يستقلون دراجات نارية، قنابل يدوية على المارة في «سوق الملح»، و«باب اليمن»، و«قاع العلفي»، فقُبض عليهم بعد احتجاز جميع الدراجات النارية في العاصمة، ونالوا العقاب الرادع لهم ولمن تسوِّل لهم أنفسهم القيام بعمليات تخريبية مماثلة.

كانت الاستراتيجية الدفاعية للقوات الجمهورية، التي لا يتجاوز عددها ٤,٠٠٠ مقاتل، قائمة على مبدأ «الدفاع الضيق»، اللواء العاشر يدافع عن الجانب الغربي، وعن الجانب الشرقي ألوية العروبة والوحدة، فيما كتائب المظلات والصاعقة تَعمل باستماتة كقوة ذات فعالية على كل الجبهات. ومُشكلة هذه القوات تكمن في أنّ أعدادها، وإن مكّنتها من حماية أبواب المدينة، إلا أنها لم تكن تمتلك إمكانية القيام بدور هجومي لدحر المُتسللين في معركة حاسمة، ويضاف إلى ذلك أن تلك القوات لم تكن ذات وحدات منتظمة ومتكاملة، ما أدى إلى اختلال موازين القوى لمصلحة القوات المعادية، أي الملكيين، بنسبة «٧ ــ ١».

في ظل تلك المتغيرات العاصفة، كان لا بد من تماسك الصف الجمهوري، خاصة بعد هروب «الضباط الكبار»، وقيامهم بـ «رحلة الشتاء» إلى القاهرة، وبيروت، وأسمرة. في البدء عُيِّن النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب ذو الـ ٢٥ ربيعاً رئيساً لهيئة الأركان، تحت ضغط وإلحاح كبيرين من زملائه الضباط «ذوي الرتب الصغيرة»، واستُبدلت بحكومة العيني

المُستقيلة، حكومة الفريق حسن العمري «٢١ ديسمبر»، إلى جانب استمراره في مهماته «قائداً أعلى للجيش» وعضواً في المجلس الجمهوري.

سبق لعمر الجاوي، وهو من أبطال تلك الملحمة، أن تحدث في كتاب له بشيء من التفصيل عن هروب أولئك القادة الكبار، وهو تصرف عدّه كثيرون أمراً إيجابياً، لكون الهاربين قد تركوا المجال لضباط شباب أثبتوا أنهم الأجدر، وكانوا إلى جانب طلاب كليتي «الشرطة» و«الحربية» طليعة وطنية، وثمرة إيجابية للثورة، أثّرت كثيراً في مسار الأحداث.

اتّهم الجاوي الفريق العمري «بأنّ الظروف وضعته في جوّ الحصار عُنوة»، وهذا باعتقاد البعض تجنٍّ على الرجل؛ لأنه عاد قبل الحصار، وأدى دوراً مهماً في قيادة المعارك، بغضّ النظر عن أخطاء ارتُكبت فيما بعد، سواء أكانت مقصودة أم غير مقصودة.

كان العمري قبل قرار تعيينه بثلاثة أيام في منطقة «المساجد»، يشحذ همم القوات لبلوغ قمة «عيبان»، وتولى الرد بنفسه من إحدى الدبابات على الملكيين الذين بادروه بقصف كثيف، فيما سارع جنود آخرون لاقتحام الجبل، وحين بلغوا غايتهم وتأخر الدعم، أمر العمري الجميع بالانسحاب.

وتلك إشكالية كانت تلاحق الرجل، ما إن يُحقق نصراً، أو يقود هجوماً ــ كما قال الجاوي ــ لا يكمله، وقد انتقده على ذلك كثيرون، من ضمنهم سنان أبو لحوم، الذي قال: «مع تقديري لشجاعة العمري، هناك بعض أخطاء قد لا يكون له ذنب فيها، فقد كان يخرج صباح كل يوم يجمع الناس، وهم يلحقونه، وآخر النهار يركن عليهم ويعود، وهم يلحقوا به».

فيما يقول الصحفي المصري مكرم محمد أحمد: «في ساحة المعركة، كان العمري يقف جندياً في الساحة، وفي مرات كثيرة اشتبك الرجل وحرسه في المعارك إلى جوار الجنود والضباط، وكان ذلك يسبب الكثير من المشاكل للجيش، فرصاصة طائشة قد تصيبه في هذه الفترة الحرجة، فيكسب الملكيون قيمة واسعة، وقد يخلع ذلك تأثيره على سكان المدينة، تلك كانت رؤية الجيش، بينما كان العمري يُصرّ على أن يتقدم الجنود وهم يحتلون جبل عيبان، ولكن العناد الذي هو سمة بارزة فيه، كان يُمكّنه من كسب النقاش في النهاية».

في ذات اليوم الذي أُعلن فيه تشكيل حكومة العمري، حَشد الملكيون جميع قواتهم في المحور «الجنوبي» و«الشرقي»، لغرض الاستيلاء على جبل «نُقم»، لتدور في رحاه معارك طاحنة استمرت لأكثر من أربع ساعات، وحين دخلت المواجهة إلى العمق، حصل قتال بالسلاح الأبيض، تقهقرت بعدها القوات المَلكية، وتكبدت خسائر فادحة.

بعد تلك الواقعة بثلاثة أيام، نفّذت مجموعتان من أفراد لواء الوحدة عملية إغارة على القوات الملكية المتمركزة بجبل الطويل شرقاً، فتمكنتا من الوصول بعد معركة بطولية غير متكافئة، استشهد فيها جميع المقاتلين، بعد أن فرضوا سيطرتهم على الموقع لفترة محدودة، وكان «عامل الإشارة» يتكلم مع غرفة العمليات، قائلاً: «الأفراد قتلوا لم يبقَ إلا أنا وحيداً»، واستشهد في الأخير.

أواخر ديسمبر كانت صنعاء تعيش أقسى لحظات الحصار، وقد تملّك اليأس من بقي من قادة الجيش، فاجتمعوا في منزل العمري مع البقية الباقية من الوزراء، وممثلي المقاومة الشعبية، والمشايخ، لبحث عودة اللجنة الثلاثية، المطرودة سلفاً، تحت مبررات أنّ الملكيين يقتربون من عَصِـر غرباً، والظروف العسكرية لا تُساعد على هزيمتهم، فيما برقيات المسؤولين في الحديدة تؤكد نفاد الذخيرة والإمدادات والوقود، وأن سلاح الطيران لن يتحرك ابتداءً من الغد، وقد قوبل الاقتراح بالرفض من القيادات الشابة، والمقاومة الشعبية.

في اليوم التالي، كانت جحافل المَلكيين تُحكم سيطرتها على مواقع مهمة في جبل «عَصِر»، في محاولة لاجتياح العاصمة وحسم المعركة، ودارت معارك ضارية استمرت لأكثر من ٤٨ ساعة، وسقط من الجانبين قتلى وجرحى كُثر، وهرب من بقي من الضباط الكبار، فيما كان العمري يهدّد بأنّ «شنطته» جاهزة للسفر إذا لم يُصدّ الهجوم، ولولا التدخل والنجدة السريعة من «قوات الصاعقة، والمقاومة الشعبية، وسلاح الطيران»، لسقطت صنعاء بالفعل، لتعرض في صبيحة اليوم التالي، بعد صلاة عيد الفطر مباشرة، نحو ٢٠ جثة لقتلى ملكيين في ميدان التحرير، فكانت رسالة قوية أخرست المرجفين، وأرعبت الإمامة وأنصارها.

انتهى رمضان مع دخول عام ميلادي جديد، الشتاء دخل مرحلته الأسخن، وفي يناير ١٩٦٨ قام الجمهوريون بثلاث محاولات كبيرة لفكّ طريق صنعاء ــ تعز، ولكن كان

القادمون من مناطق اليمن الأسفل تعز وإب والبيضاء «جيش، ومقاومة شعبية» أكثر حماسةً لإنقاذ الجمهورية، من جهة الحديدة بقيادة الشيخ أحمد عبد ربه العواضي، وفي «يسلح» اختلط الحابل بالنابل، وتبادل المتحاربون المواقع أكثر من مرة، فيما قُدِّرت الإصابات من الجانبين بنحو ٣,٠٠٠ ما بين قتيل وجريح.

تجسدت أبهى لحظات الإقدام باقتحام مجموعة عسكرية دفاعات الملكيين التي لم تكد تصل إلى رأس النقيل «نقيل يَسلِح»، حتى جاءت الأوامر بالانسحاب، ولكن قلة فضلت الموت أو الأسر على التراجع، وقد طوقهم العدو مُركِّزاً قصفه على دبابة وحيدة، رفض قائدها علي الشيباني الترجل منها، وتركها غنيمة، ورمى بنفسه وبها في جرف سحيق، فيما ظلّ الضابط محمد السامعي، قائد تلك المجموعة، ممسكاً بزمام رشاشه الصغير، ولم تمنعه الإصابات المتوالية على جسده عن التوقف، وحين رآه زملاؤه مزهواً برتبته العسكرية، طالبوه بنزعها حتى لا يُركَّز عليه أكثر، فقال لهم: «بذلت الجهد من أجل الحصول عليها، وأريد أن أستشهد بها».

استعادت القوات الجمهورية عافيتها، تجاوزت مربع «الدفاع الضيق»، إلى مربع «الدفاع النشيط»، وبدأت بشنّ عمليات هجومية مباغتة، فحصلت على أسلحة حديثة وأسرى، وعادت إلى مواقعها سالمة.

يقول مكرم محمد أحمد: «كان الثوار يحققون كل يوم انتصاراً صغيراً، يركبون الجبال المحيطة جبلاً إثر جبل، ويعودون في المساء بمجموعة من الأسلحة، يعرضونها في الميدان كلها تحمل شعار الصداقة الأميركية، وفي بعض الأحيان كانوا يعودون ببعض الرؤوس المجزورة من العنق ليدقوها على باب اليمن»، ثم تطور الأمر إلى عمليات هجومية كاسحة، مع الاحتفاظ بالمواقع التي استُعيدَت.

مع نهاية الحصار، صرّح العمري لوسائل الإعلام بأنّ مجموع الهاونات والمدافع الصاروخية التي كانت تصلي صنعاء بحممها، تجاوز الـ ١٠٠ مدفع، فيما قُدِّرت القذائف التي سقطت داخل العاصمة بنحو ٣,٠٠٠ قذيفة. وفي حساب عبد الرقيب عبد الوهاب، رئيس هيئة الأركان، أنّ ٤٠ عملية عسكرية، هي مجموع العمليات التي جرت خلال تلك

الفترة، وأتبع تصريحه، بالقول: «كان علينا أن نحرز كل يوم انتصاراً صغيراً، ومن مجموع هذه الانتصارات الصغيرة، يتحسن الموقف يوماً بعد يوم، حتى نتمكن من إحراز نصر كبير».

ضحايا كُثر سقطوا جراء القصف العشوائي، وكم من قذيفة تجاوزت هدفها المرصود، وأصابت مواطنين أبرياء، في «باب اليمن» سقطت قذيفة، وفي «باب السباح» سقطت أخرى، وبين «البابين» افتتحت أبواب جهنم، وتوزع عشرات الضحايا ما بين قتيل وجريح، الجثث ملقاة على الأرض، والدماء تسيل فوق الأسفلت، حتى الجامع الكبير، ومدرسة البنات الوحيدة، ومنازل المواطنين لم تسلم من القصف.

لم يكد ينتهي يناير حتى بدأ مركز الجمهوريين يتقوى من الجو، إذ وصلت ٣٠ طائرة روسية للتوّ، وأوكلت مهمة قيادتها إلى طيارين يمنيين تخرجوا حديثاً، بمساعدة طيارين سوريين وروس، وكثفت القوات الجوية من هجومها، وفي «جَحانة» كان ثمة تجمّع لحشود قبلية، أحد الطيارين المُستجدين رمقهم من الجو، أبلغ القيادة، فقُصفوا، وكانت تلك الانتكاسة «ضربة قاصمة» أصابت الملكيين في مقتل.

كان للقوات الجوية اليمنية التي تشكلت خلال أيام الحصار الدور الأكبر في حسم المعركة، فسجلت حضورها الفاعل خلال المعارك الأخيرة، وقد أُوكل إليها تنفيذ مهمات عسكرية ضد تجمعات الملكيين ومرتزقتهم، وملاحقتهم، ومراقبة تحركاتهم، بالإضافة إلى تأمين وصول التموين العسكري والغذائي لأبطال الحصار، ورغم الأحوال الجوية السيئة، أدى الطيارون اليمنيون مهماتهم باقتدار فائق، وسقط منهم ثلاثة شهداء، وشهيد سوري.

حَلَّ شُباط/ فبراير، وبدأت بوادر الحسم تلوح في الأفق، ومن ٣ إلى ٨ من ذات الشهر، كانت معارك «عيبان» الأخيرة تحجز صفحاتها بزهو في كتب التاريخ. كطرفي كماشة، وتحت ستار كثيف من الضباب، وزخات خفيفة من المطر، أطبقت «حشود النصر» على القوات الملكية المتمركزة هناك، قوات مُسلحة ومقاومة شعبية خرجت من صنعاء بقيادة عبد الرقيب عبد الوهاب، ومن الحديدة خرجت قوات أخرى مدعومة بقوات شعبية قوامها ٥,٠٠٠ مقاتل، بقيادة أحمد عبد ربه العوضي واللواء عبد اللطيف ضيف الله، مسنودة بسلاح الطيران.

كغير العادة، كان صباح ٨ فبراير زاهياً مُشرقاً، تحطمت فيه متاريس الملكيين الذين فروا تاركين مئات القتلى وعشرات المدافع. وفي «متنة» التحمت قوتا النصر، الجيش والمقاومة الشعبية. شاع الخبر، فتوافدت الجماهير مُحتفية، اعتلى العمري إحدى الدبابات، مقدماً الشيخ أحمد عبد ربه العواضي، بطلاً للنصر، مُنهياً خلافاً استمر لشهور بين الرجلين، وواصل الأخير مسيره وقواته صوب صنعاء، دخلوها دخول الفاتحين، بعد أن قصفوا المواقع الملكية في «بيت بوس، وأرتل، وحدة»، فيما تمركزت القوات القادمة من صنعاء، في جبل «عيبان» والمناطق التي تمت السيطرة عليها.

استقلال الجنوب في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م

بعد ١٢٩ عاماً من الاحتلال البريطاني لعدن والجنوب بمحمياته الشرقية والغربية، غادرت بريطانيا منكسرة وغير مختارة، هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة التي كانت محل تنافس عسكري بين القوى الاستعمارية الغربية التقليدية، وأغلقت أكبر وأهمّ قاعدة بريطانية في الشرق الأوسط. وكانت مغادرة السير همفري تريفليان، آخر مندوب سامٍ لإمبراطورية لم تكن تغيب عنها الشمس، إيذاناً بأفول نهائي للإمبراطورية بعد استقلال شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧. وخرج الشعب في الجنوب عن بكرة أبيه فرحاً برحيل قوات الاحتلال ونيل الحرية والاستقلال، مستبشراً بعهد جديد، هاتفاً للثورة وللجبهة القومية وللدولة الفتية وللنصر الذي تحقق، ونُظِّمت مهرجانات خطابية وفنية سهر خلالها الناس طوال الليل في مختلف المدن والمناطق. والسؤال هنا هو: هل شارك النظام في صنعاء الجنوبيين فرحتهم وسمح لإخوانهم في الشمال بأن يعبّروا عن سعادتهم باستقلال الجنوب، أم أنّ البعض هناك بدأ يتوجس وينادي بضمّ قسري، ظاهره الوحدة وباطنه الهيمنة ورفض قوة سياسية جديدة لها امتداداتها في الشمال، ودون أن يعبأ مطلقاً برأي الجنوبيين وقيادتهم الفتية في الشروط التي ينبغي توافرها لتحقيق الوحدة، خاصة أنّ الاستعمار البريطاني لم يدم في الجنوب لبضع سنوات، بل دام ١٢٨ عاماً؟

الكفاح المسلح عتبة النصر

بدت الصورة جميلة وزاهية ومعبِّرة، وقد أتى النصر في ظل ظروف عربية مريرة. فهزيمة العرب في عدوان الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ لم تكن على يد إسرائيل وحدها، بل جاءت بالتواطؤ مع الولايات المتحدة وبريطانيا في وضع كرّر عدوان السويس عام ١٩٥٦، مع تغيير في العضوية، حيث حلّت أميركا محلّ فرنسا. وهنا نوجّه التحية إلى فرنسا الديغولية التي حذّرت إسرائيل من البدء بالحرب، وأنها ستقف ضد من يطلق الطلقة الأولى، وذلك لعمري تغيير جوهري في سياسة فرنسا نحو العرب. لكنّ الوحش الأميركي هزم الموقفين الأخلاقي والقانوني لفرنسا. عاقبت إسرائيل فرنسا بتهريب أسلحة فرنسية متطورة من ميناء شيربورغ الفرنسي قبيل العدوان، ما عُدَّ وقتها إهانة لديغول ولفرنسا، وازدراءً لتحالف بدأ منذ ما قبل إنشاء الكيان الصهيوني، وكان من أهم ملامحه دعم فرنسا للصناعة النووية الإسرائيلية ومشاركتها إسرائيل في عدوان السويس عام ١٩٥٦. لقد أصابت الهزيمة المواطن العربي بالانكسار والانهيار، لأن المهزوم كان أكبر دولة عربية مع حليفها الاستراتيجي سورية في الصراع الوجودي العربي مع الكيان الصهيوني. كانت هزيمة يونيو شبحاً ماثلاً أمام كل عربي. لهذا، كنا ـــ والعرب معنا ـــ نعتبر انتصار ثورة ١٤ أكتوبر١٩٦٣ في جنوب اليمن، وفي هذا الركن الاستراتيجي المهم من الوطن العربي، في أحد معانيه البعيدة والعميقة، رفضاً للهزيمة ولاحتلال إسرائيل للأراضي العربية كحقيقة نهائية، وانتصاراً لنضال شعبنا بكل قواه الوطنية.

كان كل شيء يوحي بأوضاع جديدة تولد، وأوضاع قديمة تنزوي، وللمرة الأولى يصبح الجنوب حراً من الاحتلال البريطاني، وكان هذا يعني أننا مقبلون على تأسيس دولة جديدة بنظام سياسي واقتصادي مختلف عمّا هو سائد في المنطقة من أنظمة.

مفاوضات جنيف

ذهب وفدنا إلى جنيف برئاسة قحطان الشعبي، زعيم الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل، ليفاوض على الاستقلال، وبالتالي على قيام دولة في الجنوب الذي ستنسحب منه بريطانيا انسحاباً غير مشروط.

يزعم البعض دون وجه حق، ودون سند توثيقي، ولمماحكات سياسية مستمرة للأسف، حتى يومنا، أنّ الاستقلال حصل بصفقة مشبوهة بين بريطانيا والجبهة القومية، حتى لو لم يجد وثيقة يمنية أو بريطانية واحدة تذهب مذهبهم، سواء عن الزعم أنّ منح الجنوب الاستقلال كان مقابل رفض الجبهة القومية للوحدة، أو مقابل الإبقاء على القاعدة العسكرية البريطانية في عدن، أو إعطاء بريطانيا مركزاً ممتازاً في الدولة الجديدة. أما الزعم أنّ الجبهة القومية تسلمت السلطة من بريطانيا نكايةً بمصر وبعبد الناصر، ولكي لا تقوم للوحدة اليمنية قائمة، فيعبّر عن إفلاس القوى المعادية للجبهة. ثمّ ألم نعلن لشعبنا وللعالم وثيقة الاستقلال في مدينة الشعب يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧[1]؟

الدولة تأخذ الآن مسارها بقوة. قحطان الشعبي، رئيس الوفد المفاوض في جنيف، رئيس اللجنة التنفيذية للجبهة، يعلن اسم الدولة الجديدة: «جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية»، وقرار القيادة العامة للجبهة القومية بتكليفه تولي منصب أول رئيس جمهورية للجنوب المستقل.

وتتوالى الأحداث، وبسرعة يُعلَن تشكيل مجلس وزراء، وإقرار التقسيم الإداري الجديد وإلغاء السلطنات والمشيخات والإمارات السابقة التي كان عددها ٢٣، وتحويلها إلى ست محافظات بمحافظين حلّوا محل حكامها السابقين، وكان هذا التغيير الجوهري مقدمة لإلغاء الحكم القبلي – الجهوي الذي لم يكن له علاقة عضوية بكيان سياسي واحد مركزه عدن التي لم تكن في عهد الاستعمار عاصمة للجنوب، لأن كل مشيخة وسلطنة وإمارة كانت لها عاصمتها. هذا التغيير الثوري كان حافزاً لتوجس دول الجوار من النظام الجديد، لأن نظمها قائمة على أسس قبلية وعشائرية.

دولة وعلَم ورئيس ومجلس وزراء، واعترافات تتوالى بالدولة الجديدة من سائر الدول العربية والأجنبية.

كانت مصر والهند من أوائل الدول المعترفة، وكذلك بريطانيا والجمهورية العربية

---

(١) «ثلاثة مراكز دولية تدعم تأييد الانفصالية في اليمن» **الحكمة**، العدد ١٦٤، سبتمبر ١٩٨٩م، ص ٢٧-٢٨.

اليمنية والاتحاد السوفياتي. وأصبح لجمهورية اليمن الجنوبية كيان دولي، ومقعد في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز، مثلها مثل أية دولة مستقلة.

قامت الدولة... ماذا عن الوحدة؟

لم يكن سؤال الوحدة مطروحاً بقوة قبل قيام الدولة ولا عند قيامها. لا بد من قول الحقيقة. وفي الشمال لم يكن السؤال مطروحاً على الإطلاق. وفي الجنوب لم يكن أيّ طرف يرى أنّ الوحدة ينبغي أن تسبق قيام دولة جنوبية، بمن فيهم جبهة التحرير. وفي الشمال كانت القوى التي تتخوف من النظام الجديد لا تريد وحدة طوعية وندية ومدروسة، أكان ذلك بسبب المناخ العام الذي كنا نعيشه ويعيش فيه الشعب، ومناخ الفرح الطاغي بالاستقلال والنصر، أم بسبب الظروف الصعبة والتحديات المتواصلة والاختناقات والإخفاقات التي عرفتها وتعرّض لها النظام في صنعاء، حيث كانت صنعاء، عاصمة الجمهورية والثورة، تواجه حصار الملكيين والقوى المعادية، فيما كان أبناء الثورة المخلصون يستميتون في الدفاع عنها، كما أشرنا آنفاً. أم كانت هناك أمور أخرى؟ فما هي؟ وهل كان من بينها أنّ القيادة الجنوبية التي تسلمت السلطة عقب رحيل الإنكليز فضلت الاستقلال لأنها كانت تنظر بعين الشك والريبة إلى السلطة القائمة في الشمال، باعتبار أن حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ جاءت بقوى تقليدية ومحافظة، كشيوخ القبائل والبعثيين وضباط اتفقوا على تعيين القاضي الإرياني رئيساً للمجلس الجمهوري في صنعاء، ويومها لم يكن خافياً ما بين حركة القوميين العرب وحزب البعث من تنافس وعداء على المستوى القطري والقومي. ذلك العداء لم يخفِه حزب البعث في علاقته بالجبهة القومية طوال فترة الكفاح المسلح ١٩٦٣–١٩٦٧. وفي حقيقة الأمر، لم تكن الدولة هي الغاية الوحيدة من الاستقلال بالنسبة إلى الجبهة القومية.

هل كان هذان سببين للإحجام عن الدخول في وحدة فورية بين عدن وصنعاء في ذلك التاريخ، أي يوم استقلال الجنوب ورحيل آخر جندي بريطاني عن عدن؟ الجواب ــ بصراحة ــ نعم، لأن وحدة أداة الثورة وتحقيق الوحدة بلغة ذلك الوقت كانت شرطاً ضرورياً لإقامة الوحدة، وكان عمر الجاوي الذي تفرّد بموقف لا نظير له يريد الوحدة، ولو قادها الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر. وبعد إنشاء مجلس التعاون العربي مؤلّفاً من جمهورية مصر

العربية وجمهورية العراق والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية اليمنية، كان من ضمن قليلين تساءلوا عن مصير الوحدة بعد إنشاء هذا المجلس الذي استعاضت به صنعاء عن الوحدة اليمنية. وبهذا الصدد سأل السفير علي محسن حميد مسؤولاً في صنعاء عن الوحدة التي أهال عليها هذا المجلس التراب، فكان ردّه أنّ الجنوب سيتخلى عن الماركسية وسيتوحد مع عُمان.

من جهة ثانية، لماذا لم يكن لدى صنعاء مشروع للوحدة بعد قيام ثورة سبتمبر، ولماذا لم تبادر باعتبارها دولة سابقة تاريخياً على دولة الجنوب الوليدة، وتقدم مشروعها للوحدة عند الاستقلال؟ ولماذا لم تتشاور مع الجبهة القومية قبل ذهابها إلى جنيف، ولماذا لم تطلب أن تكون طرفاً في التفاوض من أجل الاستقلال في جنيف، ما دمنا في وطن واحد ونؤمن بوحدته الترابية وبحتمية قيام الوحدة؟ ليس من قبيل السفسطة أنّ الشمال كان يرى في الجنوب ملحقاً وذيلاً له عليه الدخول طواعية، ومن ذات نفسه، إلى بيت الطاعة الشمالي. وحقاً لم تتعامل صنعاء منذ البدء مع دولة الاستقلال كندّ، وتطلب التفاوض معها لتحقيق الوحدة الفورية. وطبعاً لا مناص من تقدير الظرف السياسي الانتقالي الذي كان يعيشه الشمال بعد حركة نوفمبر مباشرة، ونشوة السلطة التي سعت إليها القوى التقليدية وحزب البعث منذ قيام الثورة لتحلّ محلّ ضباطها، وكان مؤتمرا عمران ١٩٦٤ وخمر ١٩٦٥ من تجلياتها. وفي الواقع، لم يكن النظام في صنعاء يملك مشروعاً أو حتى شبه مشروع، أو يملك أفكاراً مدروسة للوحدة منذ عام ١٩٦٢. لقد كان انحياز النظام في الشمال سياسياً وإعلامياً إلى صف جبهة التحرير، وترك إدارة شؤون الكفاح المسلح للقيادة العربية المصرية (عملية صلاح الدين) في مدينة تعز يثير ريبة الجبهة القومية ومخاوفها، وكانت تلك أسباباً كافية لكي لا تتسرع الجبهة بتحقيق الوحدة مع نظام عاداها وانحاز إلى كيان آخر وتجاهل نضالاتها ونجاحاتها الميدانية ونسبتها إلى غيرها منذ نهاية ١٩٦٥، ولو تغيرت رموزه وشخوصه التي كانت أيضاً جزءاً من تركيبته قبل نوفمبر.

إذا افترضنا أنّ الأمر كان كذلك، أقصد التوجه الوحدوي، لدى القيادة الجديدة في عدن، فما الذي منع حكومة صنعاء من طرح مشروع مبكر ومعلن للوحدة يمكن التفاوض

بشأنه مع قيادة الجبهة القومية قبيل الاستقلال بعد أن أعلنت بريطانيا أنها ستنسحب من الجنوب في يناير ١٩٦٨ قبل أن تقدم موعد الانسحاب إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ لتتجنب المزيد من الخسائر التي ألحقتها بها ثورة ١٤ أكتوبر، ولتنقذ سمعتها الدولية التي تردت بسبب استخدامها المفرط للقوة ضد ثوار أكتوبر ونتيجة الحملات الإعلامية المصرية وبما يحقق السيادة اليمنيّة على كامل الأرض اليمنية، خاصة أنها لم تكن تعترف بشرعية الاحتلال والوجود البريطاني في عدن والمحميات الشرقية والغربية ومختلف المناطق الجنوبية، وتراها جزءاً لا يتجزأ من اليمن ككل، أي إنها كانت صاحبة مصلحة أصيلة في الاستقلال ونوع دولته.

لا مندوحة من القول إنّ صنعاء كانت مشغولة بأولوية مصيرية ووجودية لا تضاهيها أولوية أخرى. فقد كانت الجمهورية معرضة للفناء، ومن المؤكد أن المملكة العربية السعودية زمّنت الحصار باستقلال الجنوب لكي لا تتيح لدولة الجنوب التفكير في دعم أشقائه في الشمال، ولكي تشغله منذ أول وهلة عن السير في طريق بناء الدولة، ولكي تقول للجنوب إنّ الدور القادم في عدن. كانت الشكوك إذاً متبادلة بين الطرفين، فأحجم كلاهما عن إعلان الرغبة في قيام فوري للوحدة، مفضِّلَين التريث ريثما تنشأ ظروف أفضل. وبهدوء نقول اليوم إنّ الأمر برمته كان نقصاً خطيراً في الإرادة السياسية اليمنية في كل من صنعاء وعدن اللتين لم تمتلكا رؤية استراتيجية مسبقة لتحقيق الوحدة، واكتفتا بترديد شعارات للاستهلاك والإلهاء. فصنعاء لم تُولِ الثورة في الجنوب الاهتمام المتوقع، واكتفت بتعيين وزير لشؤون الوحدة، كان قد غاب عن إحدى التشكيلات الحكومية في عهد الرئيس السلال، والرئيس السلال نفسه لم ينطق بكلمتي «الوحدة اليمنية» في خطاباته مرة واحدة طوال فترة رئاسته (١٩٦٢-١٩٦٧)، واكتفى بترديد كلمتي «الوحدة العربية». من جهة ثانية مهمة، لم يكن الكفاح المسلح وثورة ١٤ أكتوبر في جدول أيّ اجتماع وزاري طوال ذات الفترة، ولم يتواصل نظام صنعاء من عام ١٩٦٣ وحتى الاستقلال عام ١٩٦٧ مع الجبهة القومية. والحقيقة أنه لو كان المبدأ الخامس من مبادئ الثورة قد عنى فعلاً «الوحدة اليمنية»، لتُرجم بأيّ شكل من الأشكال في سياسات منفصلة يمنية الهدف أو متناسقة على الأقل مع

سياسة مصر الداعمة للكفاح المسلح. ليس هذا فقط، بل كان يجب أن تحوز الوحدةُ ترتيباً أعلى في المبادئ الستة لثورة سبتمبر. صنعاء تركت هذا الملف لمصر ولعملية صلاح الدين في تعز، ومصر هي التي كانت تقدّم المال والسلاح وتدرّب الفدائيين حتى هزيمة ١٩٦٧. ثمَّ يأتي، ويا للغرابة، من يلوم الجبهة القومية على عدم تسليمها الجنوب على طبق من فضة لنظام ٥ نوفمبر لتحقيق الوحدة! هؤلاء تعاملوا مع قضية وطنية مقدسة كالوحدة ومع السياسة معاً بسذاجة مفرطة وسطحية مُنفّرة، لأنهم فقط في وقت الحصاد تذكروا الوحدة والجنوب، ونظروا إلى ثوار ١٤ أكتوبر من منظار أنهم شقاة (عمال) عليهم في نهاية العمل تسليم عهدتهم والذهاب للبحث عن عمل آخر. هذه النظرة والسياسة تجسدتا بعد الوحدة عام ١٩٩٠ مباشرة بعبارة «الفرع يعود إلى الأصل»، وثورة سبتمبر هي «الثورة الأم»، و«ثورة سبتمبر خالدة وثورة أكتوبر مجيدة»، والاحتفال بعد الوحدة بثورة أكتوبر في صالة مغلقة، بينما استمر الاحتفال بثورة سبتمبر في ميدان السبعين، وبعرض عسكري وشبابي... إلخ.

أسئلة كثيرة عن الاستقلال تفرضها مجريات الأمور، ومنها:

أكان من قبيل المصادفة البحتة أن يأتي البعثيون والقوى المحافظة من قضاة وشيوخ قبائل إلى حكم صنعاء في ٥ نوفمبر ١٩٦٧، قبيل بدء انسحاب القوات المصرية من الشمال، ثم يأتي انسحاب القوات البريطانية من الجنوب في نهاية الشهر نفسه؟ لقد كانت الخلافات الفكرية والسياسية على المستوى القومي واختلاف المنهج النضالي والقرب أو البعد من القاهرة من بين ما يفرقهما ويزيد من بُعد أحدهما عن الآخر. وانعكست هذه الفجوة على علاقتهما في اليمن ورؤيتهما مثلاً للدور المصري في دعم الثورة اليمنية. مثلاً، كان بعض القيادات في البعث يرون في دعم مصر استعماراً، ليس عسكرياً فحسب، بل اقتصادي، لأنهم لم يكونوا يطيقون رؤية سلع منتجة في مصرفي الأسواق الشمالية، بينما كان القوميون العرب يدعمون الموقف المصري دعماً كاملاً، ولم يكن ذلك قاصراً على الساحة اليمنية، بل دُعمَت سياسات مصر العربية وغير العربية. ولم يكن موقف البعثيين من ثورة أكتوبر مختلفاً، إذ غلّبوا حزبيتهم القطرية والقومية وخلافهم مع القاهرة على

قضايا وطنية كثيرة، منها الكفاح المسلَّح. وخلاصة القول أن مجيء التنظيمين على رأس السلطة في كل من صنعاء وعدن قد يكون حدث إما بتخطيط مسبق أو بمصادفة فرضتها الأحداث والمفاجآت وموازين القوى بعد خروج القوات المصرية. هذه الحقيقة التي تبدو اليوم مؤلمة جعلت القوى الوطنية تدفع ثمناً باهظاً لخلافات ثانوية، لأن نبوءة الإمام أحمد بأنّ المشايخ إذا ما أمسكوا الحكم لن يتركوه، أصبحت واقعاً بعد ٥ نوفمبر، ومعها أيضاً تحذير اللواء حمود الجايفي بعد اعتذاره عن عدم قيادة ثورة سبتمبر من القبائل التي تطوق صنعاء عندما ذهب إليه الضابطان علي قاسم المؤيد وأحمد الرحومي إلى الحديدة محمَّلَين بعرض تنظيم الضباط الأحرار... ولا شك في أنّ هذا أسهم في زرع العقبات الكأدأ أمام تأسيس دولة يمنية حديثة تجسّد الجمهورية روحاً ومضموناً.

ويمكنني الإشارة إلى سؤال مهم لم يتبادر إلى ذهن أحد من قبل عن دور ربما قامت به حركة القوميين العرب في بيروت، التي كانت الجبهة القومية ذراعها العسكرية وفرعاً من فروعها. هل أوحى «المركز» إلى فرعه في عدن بتأسيس الدولة في الجنوب، حتى يكون للحركة دولة تساير مبادئها وتطبق أفكارها، وتقدم إليها السند والدعم لتعزيز مركزها في الوطن العربي؟ ألم يكن هذا الهاجس قريباً من تفكير بعض قيادات الحركة على الأقل؟ مشروعية السؤال أنه، لظروف تاريخية وذاتية، لم تستطع الوصول إلى السلطة في أيّ قطر عربي، رغم ما كان لها ولمبادئها من تأثير في أجزاء عديدة من الوطن العربي. ولعل ما عزّز هذا الهاجس (هاجس الدولة) لدى بعض قيادات الحركة، أنها كانت في منافسة مع حركة البعث العربي، وتلك المنافسة التي كانت فكرية في الأصل، لم تعد متكافئة بعد أن وصل البعثيون إلى السلطة في سورية، وكانوا يتطلعون إلى الاستيلاء عليها في العراق الأكثر أهمية من سورية. ولهذا، قد يكون مشروع الدولة «الوطنية» في جنوب اليمن، أو حتى قيام دولة في حضرموت، كما كان ينظر إلى ذلك نايف حواتمة، مطلباً للحركة حتى تقوم الحركة من خلال هذه الدولة بدورها القومي بشكل أكثر فعالية.

هل هذا ما حدّد المسار نحو الدولة؟

الجواب بالإيجاب. إذ إنّ غياب استراتيجية واضحة ومحددة لتحقيق الوحدة

اليمنية، وعدم مشاركة الشمال أشقاءه في الجنوب الكفاح المسلح ميدانياً، كما هو حال التجربة الفيتنامية التي تحمّل الشمال فيها، رغم الدمار الذي سبّبته له أميركا، إلى حدّ حرق تربته الزراعية وجعلها غير صالحة، كل أعباء الحرب والتضحيات جنباً إلى جنب مع الجنوب من أجل تحقيق الوحدة الفيتنامية. بينما لم يقدم النظام في صنعاء للثورة في الجنوب أيّ دعم عسكري أو مالي سوى الأرض التي كان الثوار ينطلقون منها إلى الجنوب بعد تدريب القيادة المصرية (عملية صلاح الدين) لهم وتسليحها إياهم، وتقديم الدعمين السياسي والإعلامي إليهم، وكان الشمال مشغولا بالدفاع عن النظام الجمهوري في صنعاء. في التجربة الفيتنامية، كانت موسكو وبكين تدعمان ثوار فيتنام، ولكن القرار الوطني كان فيتنامياً.

استقلال الجنوب وموقف الشمال

كنا نظن، بل نؤمن بأنّ فرحة النظام في الشمال باستقلال الجنوب لن تقلّ عن فرحة صانعيه ومناضليه، ولكن خاب أملنا، لأنّه كان هناك من اعترض، وكان هناك من هادن مؤقتاً، وكان هناك من قبِل بالأمر الواقع على مضض، وجميعهم أبدوا تجاهلاً فجّاً لإرادة شعب الجنوب، وكأنهم صانعو نصره واستقلاله، والباذلون لدمائهم لتحريره من الاحتلال البريطاني. أمام الأمر الواقع، وبعد تلكؤ، أرسل القاضي عبد الرحمن الإرياني، رئيس المجلس الجمهوري، برقية تهنئة بقيام دولة الاستقلال إلى القيادة في الجنوب بعد خمسة أيام من إعلان الاستقلال، مع أنّ النظام في صنعاء كان يفترض أن يكون أول دولة تعترف باستقلال الجنوب، ومع ذلك فقد حققت تلك البرقية مكسباً للقيادة الجنوبية، وضمنت لها أهمّ اعتراف بمشروعيتها الوطنية والدولية.



عبد الفتاح إسماعيل يستبل وفد الجمهورية العربية اليمنية برئاسة حسن مكيومحمد عبده ونعمان وعبده عثمان الذي قدم التهاني باستقلال الجنوب للرئيس قحطان محمد التبعي.

وأذكر أنه في النصف الثاني من عام ١٩٦٧م جرى لقاء بين فيصل عبد اللطيف الشعبي ومحمد البيشي وكاتب هذه المذكرات، وبين القاضي عبد الرحمن الإرياني قبل أن يصبح رئيساً في منزله بالجيزة – القاهرة، ودار حديثنا حول الثورة في الجنوب، وكان النصر حينها على الأبواب، وانسحاب بريطانيا يقترب مع اكتمال استيلاء الجبهة القومية على مجمل المحميات والسلطنات والمشيخات. وقد سأل فيصل القاضي الإرياني: ماذا بعد الانتصار وإنهاء الاحتلال بشأن الوحدة اليمنية؟ وكان ردّ القاضي بعدم الاستعجال، وأنّ الوحدة يجب أن تمرّ بمراحل كالفيدرالية. لقد كان ردّه هذا مؤشراً على عدم الحماسة لقيام وحدة فورية بعد استقلال الجنوب، وموافقة صريحة على قيام دولة فيه، لأن الكيان الفيدرالي لا ينشأ إلّا بين دولتين مستقلتين. وقد بعث وهو رئيس في ٤ ديسمبر، وبعد تخلصه مؤقتاً من الضغوط، وتحت ضغط حصار صنعاء أيضاً بوفد للتهنئة بالاستقلال برئاسة د. حسن مكي ومحمد عبده نعمان وعبده عثمان، نقل تهنئته بصفته رئيساً للمجلس الجمهوري إلى الرئيس قحطان الشعبي الذي بدوره ردّ ببرقية شكر على التهنئة في اليوم التالي. وأخيراً

انتصر الرأي الذي يؤيد الاستقلال[1]. ومن المهم أن نلاحظ أنّ تشكيلة الوفد خلت من أيّ

(١) جاء في مذكرات محمد بن عبد الله الإرياني في هذا الصدد ما يأتي: أُعلن استقلال الجنوب اليمني في مرحلة كانت صنعاء خلالها مهددة بالسقوط، حيث كانت الضربات الملكية على أشدها، وخاصة الهجمات الصاروخية التي كانت تضرب العاصمة من مختلف الجهات، حيث استهدفت القصر الجمهوري أكثر من مرة، ودمرت أجزاءً منه، وأسكتت الإذاعة عدة مرات على ما لها من أهمية في تلك المرحلة. وبينما كان أحد الأخوة المذيعين يقوم بتقديم نشرة الأخبار ارتبك وقال: «هنا إذاعة المملكة المتوكلية اليمنية»، وببداهة أخذ الميكروفون الأخ الأستاذ عبد الله حمران، وقال: «كنا نقول هكذا قبل الثورة، أما اليوم فنقول هنا إذاعة الجمهورية العربية اليمنية والتي سوف تبقى راسخة الى الأبد». التقيت يوم إعلان الدولة واستقلال الجنوب بالشيخ عبد الله بن حسين الأحمر والشيخ أحمد على المطري وعدد من الأخوة الذين طلبوا مني مرافقتهم لمقابلة القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري لإقناعه بعدم الاعتراف بحكومة الجنوب، وأجبت بأنّ طرح ذلك الأمر غير ملائم، لأنه لا يمكن أن يتمّ إعادة الوحدة بالقوة، وإنما بالحوار، مع إيماني بحتمية تحقيق الوحدة. وكانت وجهة نظري أنّ وضع الجمهورية تحت الخطر الملكي يتطلب الاستعانة بالأخوة في الجبهة القومية لمواجهة الحصار الخطير، ولذلك يجب أن نعلن تأييدنا لاستقلال الجنوب. إثر ذلك التقيت بالأخ عبد الله حمران الذي كان مسؤولاً عن الإذاعة، وأخبرني بأنّ عدداً من المشايخ والضباط والوزراء اتصلوا به وقالوا له: «يجب إعلان رفضنا لتأسيس دولة مستقلة في الجنوب»، وسألني عن رأيي، كما أنه أراد بحث الموضوع مع الرئيس، فقلت له: «نحن في موقف صعب كما تعرف، ولذلك أرى أن يتم التركيز في البرامج الإذاعية هذه الأيام عبر إبراز أهمية استقلال الجنوب باعتباره انتصاراً عظيماً للثورة اليمنية، والاحتفال بالحدث سيكون هاماً لرفع الروح المعنوية بدلاً من أن يظهر من جانبنا أي موقف سلبي مع تأكيدنا أنّ الوحدة اليمنية حتمية». واتفق الأستاذ عبد الله حمران معي على ذلك، وقال إنه سيركز على الأناشيد الحماسية والإشادة بانتصار الثورة في الجنوب، إلا أنه يعوّل عليّ لطرح الأمر على رئيس المجلس الجمهوري حتى يتلقى التعليمات التي يراها الرئيس، لأن كثيرين يعتقدون أنّ إعلان دولة في الجنوب سوف يرسّخ التجزئة في الوطن الواحد، ولا بد من أنهم سيحاولون التأثير على الرئيس. ذهبت إلى القاضي عبد الرحمن الإرياني وأخبرني بأنّ الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر والشيخ أحمد علي المطري والأستاذ عبد الملك الطيب وعدداً من المشايخ والشخصيات قدموا لمقابلته، وطرحوا فكرة معارضة إعلان حكومة مستقلة في الجنوب، وكان رده أنْ ليس من المصلحة الوطنية اتخاذ ذلك الموقف، وبدلاً من المعارضة فإنه سيرسل تهنئة للإخوة في جنوب الوطن، مع تأكيد ضرورة الحوار لإعادة الوحدة، وأخبرته بما اتفقت عليه مع الأستاذ حمران، فقال: «أحسنتم... وهذا هو الرأي السليم»، وهكذا ركزت الإذاعة على تأييد الاستقلال وتأكيد حتمية الوحدة.

عنصر مشيخي، ما يعني أنّ قوى اجتماعية نافذة كانت ضد الاستقلال ومع الضم، وليس حتى الوحدة بالتفاوض. وأستعيد هنا من الذاكرة زيارة الوفد الذي رأسه حسن مكي لمشاركة أبناء الجنوب فرحتهم الكبيرة بالنصر، ووقتها لم تُطرَح «الوحدة اليمنية» على بساط البحث، لا من جانبنا ولا من جانب الوفد.

ماذا لو لم ترسل تلك البرقية، أو أنها أرسلت تهنّئ بالاستقلال وحسب، وتمسكت صنعاء بخيار الوحدة الفورية، هل كان ذلك يغيّر مجرى الأمور ويدفع صانعي قرار قيام الدولة في الجنوب إلى التراجع، أم كان ذلك إيذاناً ببداية توتر في علاقات النظامين وإحداث تأثير في قرارات دول أخرى بالاعتراف بنظام الجبهة القومية؟ ألم تسهّل تلك البرقية مهمات قيام الدولة في الجنوب والمضي فيها بسلام؟ لم تصل من صنعاء أية إشارات تفيد بأنّ الحكومة في الشمال تستعجل الوحدة الفورية. وفي اتجاه آخر، وصل إلى عدن أشخاص حسني النيّات ومعروفين بوطنيتهم، سمَّوا أنفسهم وفدَ «القوى الشعبية» لمقابلة قيادة الثورة للتهنئة بالنصر والاستقلال، وقد حملوا معهم مقترحاً بإعلان الوحدة الفورية بين صنعاء وعدن، لكنهم فوجئوا ببرقية[1] رئيس المجلس الجمهوري تسبقهم، وعادوا بانطباع مفاده أنّ الدولة في الجنوب صارت أمراً حتمياً، وأنّ كلتا القيادتين في الشمال والجنوب لم تكن لديها الاستعداد اللائق لتحقيق وحدة فورية في ذلك الحين. ومن المهم ملاحظة أنّ حركة القوميين العرب (فرع الشمال) لم تكن ضمن هذا الوفد أو على رأسه، نظراً لثقلها السياسي والتنظيمي، وعلاقتها العضوية بالجبهة القومية، وقد غاب عن الوفد حزب البعث أيضاً.

القاضي الإرياني يؤجّر القاعدة البريطانية في عدن دون علم القيادات السياسية في الجنوب

لم أصدق وأنا أقرأ مذكرات القاضي عبد الرحمن الإرياني التي كشفت عن سرٍّ خطير يمكن توصيفه باللامعقول. التقى القاضي في القاهرة في يناير ١٩٦٤ بعضو برلماني بريطاني بغرض تأجير قاعدة عدن للبريطانيين مقابل صفقة على حساب الثورة والسيادة

(١) منهم عمر الجاوي، محمد عبده نعمان.

الوطنية اليمنية ككل، ودون علم الجبهة القومية التي كانت تناضل من أجل تحرير الجنوب من أكبر قاعدة بريطانية في الشرق الأوسط وبدعم من مصر، وفقاً للأسس الآتية:

١- اعتراف بريطانيا بالجمهورية العربية اليمنية وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها.

٢- توقيف الحملات الإذاعية ضد بريطانيا، والحملات البريطانية ضد الجمهورية، وإلغاء السلطات في عدن جميع التدابير التي اتُّخذت ضد الأحرار، وكذلك القيود التي وُضعت بالنسبة إلى العمل والعمال اليمنيين، وانتقالهم وغير ذلك.

٣- تحديد موعد للبدء بمفاوضات لوضع أسس بعيدة الهدف للعلاقة بين البلدين، مبنية على حق الجمهورية العربية اليمنية في المنطقة المحتلة بتحقيق وحدتها مع اليمن واتخاذ خطوات عملية في سبيل ذلك.

٤- اعتبار نجاح المفاوضات على الأساس المبين في الفقرة ٣ سبباً لقبول الجمهورية مبدأ تأجير قاعدة لمدة معينة دون أن يخلّ ذلك بالسيادة والوحدة.

٥- تحويل العلاقات في المنطقة من السيطرة العلنية أو المستترة مع العداء السافر أو الخفي إلى علاقات ودّ وتعاون واقعي يساعد على الاستقرار، ويضمن لبريطانيا بشكل محدود ولمدة معلومة واقعها الاستراتيجي.

وافق الرئيس السلال على ذلك، ولكنه طلب بعض الوقت حتى يستشير المسؤولين المصريين الذين عارضوا الفكرة بشدة، انطلاقاً من مبادئهم في محاربة القواعد العسكرية وتصفية الاستعمار، ودعمهم الثوار في الجنوب سياسياً وعسكرياً حتى نيل الاستقلال.

الفصل الخامس

حروب الوحدة بين نظامي صنعاء وعدن
ودور القوى التقليدية في تأجيج الصراعات

يقول مثل صيني: من السهل أن تقود الحصان إلى ضفة النهر، ولكن يستحيل عليك أن تحمله عنوة على الشرب.

ينطبق هذا المثل على بعض الصراعات والمناقشات المتعلقة بالوحدة اليمنية، ولقد أُتيح لي أن أعيش معظم مراحل عمليات «الكرّ والفرّ» في العلاقة بين النظامين والحوارات التي شارك فيها العديد من القوى المحلية والعربية ودول شقيقة وصديقة، وأن أتتبّع كلّ الدروب المفضية إلى ضفة النهر الوحدوي، أو التي خُيِّل إليّ وإلى هذا وذاك من المعنيّين أنها كفيلة بإيصال الفرس إلى حافة النهر، وأنها أكثر من ذلك كفيلة بإغرائه بأن يشرب.

كنتُ في قرارة نفسي أدرك أنّ لدينا فرساناً غير مؤهلين أصلاً، سواء «عندنا» في الجنوب، أو «عندهم» في الشمال، لأن يمتطوا حصاناً واحداً ويتولوا قيادته. وكنت أعرف مسبقاً أيضاً أنّ هذا القائد أو ذاك غير جادّين بإيصال قضية الوحدة إلى الهدف المرتجى، وقد صارحتُ الرئيس علي عبد الله صالح في أول زيارة رسمية قمت بها لصنعاء بصفتي نائباً للرئيس عام ١٩٧٩م بأنني غير مرتاح لنهج كلّ من القيادتين، وبأنّ الآفاق لا تبدو مشرقة ما دام المسؤولون لم يتجاوبوا مع مطامح شعبهم في قضية الوحدة بالذات، وبأنّ الوقت قد

حان لنترجم فيه الأقوال إلى أفعال. وفي زيارة أخرى، وجهتُ إليه سؤالاً صريحاً ومباشراً: هل تريد الوحدة؟ فردّ بصراحة أيضاً بـ«لا».

ما أودّ إيصاله إلى أبنائي وإخواني في الوطن العربي، أنّ الوحدة لم تكن فقط شعاراً مقدساً وقضية لها الأولوية في فكر اليمنيين، وفي ضميرهم ووجدانهم، وفي أشعارهم وفنونهم، وفي أفراحهم وأتراحهم، وفي ساعات العمل والحلم وساعات اليقظة، وأنّ التعثر أو الإخفاق أو الانتكاسة في بعض المراحل أثناء النضال في سبيل الوحدة، وتلك التي حدثت واستمرت في الحدوث بعد تحقيقها، إنما هي ناجمة عن رؤى قاصرة ومصالح ضيقة وممارسات غير وطنية وعقليات لم ترقَ إلى مستوى قضية الوحدة النبيلة التي لم يختلف عليها يمنيان، ومن ثمَّ فتلك القوى غير جديرة حتى بالزعم أنها وحدوية النزوع أو قادرة حقاً على خدمة قضايا الشعب وحماية مقدسات البلاد.

ولا أجافي الحقيقة إذا قلت إنه في خضمّ تفجّر الخلافات بين النظامين، أو النزاعات المتفاقمة في الجنوب أو الشمال، كانت الوحدة ــ شئنا أو أبينا ــ ماثلة أمام أعيننا، وتتداخل مع أحاديثنا وسلوكنا اليومي، ولم تكن تفارق خطابينا السياسي والإعلامي، وكانت أيضاً في صلب مناهجنا التعليمية وأنشطتنا التربوية. وأنا هنا أتحدث دون مبالغة عن الجنوب، لأني زاملت كذلك تخبّطاتنا وأخطاءنا وتنصلاتنا مما اتفقنا عليه، والشمال في هذا الإطار لم يكن بريئاً أيضاً. ومن المثير أنّ مسألة التوجّه إلى الوحدة كانت تعود وتطرح بإلحاح وحرارة لا ينتابهما أيّ شك عقب كل صراع بين عدن وصنعاء، مباشر أو بالوكالة، ولم يكن الأمر سوى خدعة للناس الذين كانوا يثقون بقادتهم في كل مرة، لأنهم لم يكونوا يقبلون خيبة الأمل، وليس من قبيل المبالغة بأنّ الوحدة كانت ولا تزال قناعة الجماهير، لكونها هي القادرة على توفير شروط التقدم والازدهار في جوّ من الاستقرار والسلام. فلا عزة ولا قوة لليمن إلا بيمن ديمقراطي فيدرالي كغيرنا من الدول الفيدرالية.

ومع التقدير لكل جهد بُـذل، فإنني قد لمستُ، عبر مراحل الصراع والحوار والاتفاقات بين النظامين، أنّ قناعات الجماهير اليمنية كانت عنصر الضغط الأساسي على الحكومات المتعاقبة، لإلزامها بالانتقال من لغة التشاحن والصدام المسلح والتخريب

«المتبادل» والتهرب من تنفيذ ما يتفق عليه، إلى لغة الحوار والتفاهم والتنفيذ المشترك. أما إلى أيٍّ مدى كان الإصغاء إلى صوت هذه الجماهير وشوقها للوحدة، فهذا أمر آخر.

لقد ظهر أول أشكال الاتفاقات الثنائية بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية عندما قام وفد برئاسة سيف الضالعي، وزير الخارجية، بزيارة صنعاء في عام ١٩٦٨، وصدر عن هذه الزيارة البيان الآتي:

انطلاقاً من الوحدة التي تتطلع إليها جماهير الشعب اليمني في الشمال والجنوب، وتمسكاً بالأهداف التي تحدد العمل من أجل الوحدة، زار الجمهورية العربية اليمنية وفد من جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية برئاسة سيف أحمد الضالعي، وزير الخارجية، وعضوية كل من السيد عبد الله علي عقبة، وزير الثقافة والإرشاد وشؤون الوحدة اليمنية، والدكتور محمد عمر الحبشي، وكيل وزارة الاقتصاد، والسيد محمد أحمد القعطبي، مدير مكتب وزير الخارجية، وذلك ما بين التاسع والعشرين من يوليو، والثالث من أغسطس ١٩٦٨م، وقد زار الوفد خلال إقامته في تعز رئيس المجلس الجمهوري وأعضاءه، ورئيس الوزراء. وبدأت المباحثات في تعز، متناولةً عدداً من القضايا التي تهمّ شعبنا في الشمال والجنوب، وقد مثّل الجمهورية العربية اليمنية كل من السيد وزير الخارجية الدكتور حسن مكي، والسيد وزير الوحدة محمد عبد الواسع حميد، والسيد أحمد حسين المروني وزير الإعلام، وقد استكملت المباحثات في صنعاء وتركزت على تنسيق الاقتصاد والمواصلات والإعلام والأمن. يتبين مما سبق أن عدن كانت المبادرة والسبّاقة في السعي لتحقيق الوحدة، بينما كان يتوقع من صنعاء أن ترسل وفداً، بل أكثر من وفد، إلى عدن لو كان نظام صنعاء جاداً ومخلصاً في مسألة الوحدة. وما هو أدهى وأَمَرّ، أنه في نهاية شهر الزيارة حدثت أحداث أغسطس الدموية في صنعاء ضد القوى الوحدوية، واغتيل وسجن ضباط ومدنيون في صنعاء أبلوا بلاءً حسناً في الدفاع عن الثورة وعن صنعاء أثناء حصار السبعين، من بينهم الشهيد محمد مهيوب الوحش. أليس لذلك دلالة، وألم يكن لاغتيال بطل الدفاع عن صنعاء في حصار السبعين عبد الرقيب عبد الوهاب في ٢٤ يناير ١٩٦٩ دلالة أخرى على أنْ لا مكان للقوى الوطنية والوحدوية في نظام ٥ نوفمبر؟ وألم يكن اضطهاد القوى الوحدوية في

الشمال منذ نوفمبر ١٩٦٧ وحتى ١٩٩٠ (باستثناء فترة الشهيد الحمدي)، وخاصة في عهد علي عبد الله صالح كافياً للاستدلال على ثقافة الضمّ والإلحاق؟

دور عوامل فقدان الثقة...

على نقيض ما كان يظهر للوهلة الأولى على السطح، كانت فترات الهدوء والاستقرار النسبي في كل من صنعاء وعدن تُخفي معها تفاقم المشاكل الاقتصادية والقبلية والاجتماعية وجمود التنمية التي إن تحركت قليلاً، فبمساعدة خارجية في المقام الأول، بدل أن تحمل معها حلولاً لهذه المشاكل، أو تهدئة لها على الأقل. ومثلما هو حال كل الأقطار الخارجة من معركة الاستقلال الوطني، أو من هزّات أمنية وسياسية وحروب أهلية، فإنّ قيام السلطة الجديدة واستقرار الوضع الأمني يدفعان الهموم الحياتية والمعضلات المجتمعية إلى واجهة الأولويات. وبالنتيجة، إذا لم يضع الحكم الوطني خطة كفيلة بمعالجتها دون إبطاء، فإنّ هذه المشاكل ستؤدي حتماً، بتراكمها وتفاقمها، إلى تهديد أمن البلد الداخلي، وربما أيضاً إلى صراعات محتملة مع محيطه، ولا سيما إذا كان هذا المحيط، أساساً، جزءاً من الجسد العربي الذي تتداخل فيه العائلات والقبائل وتتفاعل فيه الأزمات وتتصاعد ولا يهدأ غبارها.

عندما انتزعنا الاستقلال من المستعمر البريطاني في الجنوب، وتسلّمت الجبهة القومية مقاليد الحكم، كانت بلاد اليمن كلها، ولا سيما في الشمال، تعيش أحداثاً جساماً، أبرزها أحداث ٥ نوفمبر ١٩٦٧م، والحرب الملكية ضد الجمهورية الفتية. وهذا أسهم، دون ريب، إلى جانب ما ذكرناه آنفاً، في عدم طرح مسألة تحقيق الوحدة، إذ تركزت الجهود الوطنية كلها على الدفاع عن ثورة ٢٦ سبتمبر. وما إن ظهرت في الأفق بوادر حلّ مسألة الحرب على الجمهورية في صنعاء، حتى تفجّر الخلاف السياسي في الجنوب، وبرزت تركيبة جديدة للسلطة بطروحاتها وتناقضاتها التي حملت بذور ضعفها. وفي الشمال تتالت الصراعات ذات المنحى السياسي والمناطقي، وكان هذا كله يصبّ في اتجاه تكبيل النظامين بما يكفي

من المعضلات الإضافية المرهقة، لمنعهما من أيّ تفكير في مسألة الوحدة. ووجد أعداء اليمن ضالتهم في الارتباكات الحاصلة والظروف غير المستقرة في الشطرين معاً، فراحوا يغذّون الخلافات والنزاعات على أنواعها.

كانت الحكومتان قد باشرتا، منذ عهد الرئيس قحطان الشعبي، في محادثات جرت على مستويات عدة، تتخللها مواقف حادة واتهامات متبادلة. ولم يجد اتفاق الفريقين على «تشكيل مكاتب تنسيق للوحدة اليمنية في كل من الشمال والجنوب» في إعطاء العمل الوحدوي دفعة إلى الأمام. وعندما افتتحت جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية مكتبها، وعيَّنت المسؤولين عنه، سارعت حكومة صنعاء إلى طرح مطلب «الوحدة الفورية» دون قيد أو شرط، واتّهمت حكومة عدن والجبهة القومية الحاكمة بـ»الانفصالية»، وعيّنت في ١٦/ ٣/ ١٩٦٩م ١٢ مقعداً لمّا سمّتها «المحافظات الجنوبية»، لتمثيلها في «المجلس الوطني» في صنعاء، الأمر الذي رأت فيه سلطات الجنوب محاولةً للقضاء على جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وإلغاءً كاملاً لوجودها. وكان ردّ هذه الأخيرة جاداً وعنيفاً، إذ عدّت هذا التصرف «الشمالي» بمثابة عودة إلى «الأسلوب والعقلية الاستعمارية السلاطينية الإمامية (...) وعودة إلى تحقيق الوحدة بمفهوم الإمامة البائدة». كذلك ردّت على بيان وزير خارجية صنعاء الصادر بتاريخ ٢/ ٢/ ١٩٦٩م الذي اتهم عدن بالانفصالية، ببيان مضاد في ٤/ ٢/ ١٩٦٩م طرح شروطاً للوحدة، كان الهدف منها التعجيز والمزايدة فحسب، والهروب إلى الأمام. فقد اشترط تحقيق الوحدة على أسس الاشتراكية التي كان من المستحيل تحقيقها في أيٍّ من النظامين.

كانت الحملات على نظام الحكم القائم في الجنوب قد تصاعدت، وشاركت فيها دوائر عربية، وشارك فيها بنحو أساسي «الجبهة الوطنية المتحدة» التي يتزعمها السيد عبد القوي مكاوي وعدد من السلاطين السابقين الذين أُبعدوا. وركزت «الجبهة» على النقاط الآتية:

١- وضع حد لـ«السيطرة الشيوعية» في الجنوب.

٢- الإفراج عن كل السجناء السياسيين في الجنوب.

٣- إعادة العسكريين والموظفين إلى وظائفهم.

٤- إعادة الممتلكات المصادرة إلى أصحابها.

٥- يجب أن تسبق قيام الوحدة خطوات تمهيدية، قبل الموافقة على الإجراءات الخاصة بالوحدة اليمنية.

٦- يجب إجراء استفتاء في الشمال والجنوب لانتخاب رئاسة تتألف من رئيس ونائبَيْ رئيس.

كانت بوادر «انعدام الثقة» بين مسؤولي كل من النظامين قد برزت عندما تصاعدت بعض الممارسات ضد قوى وتنظيمات وطنية عديدة في الشمال بعد خروج القوات المصرية وضعف الدور الناصري في اليمن (شملت اعتقالات القوميين العرب وتسريحهم من وظائفهم واغتيالات لضباط في مقرّ القيادة العامة للقوات المسلحة)، وفي ٢٣ ــ ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٦٨ جرت اعتقالات جماعية لضباط كثيرين، وفي العامين التاليين أيضاً، وكان من الطبيعي، والحالة هذه، أن يتوجه معارضو الشمال إلى الجنوب، ومعارضو الجنوب إلى الشمال، ما زاد من حدّة تصاعد صراع النظامين الذي سبقته حملات إعلامية مكثفة[1].

وعن أحداث أغسطس ١٩٦٨م، تحدث جار الله عمر عن الصراع داخل الصف الجمهوري، ونورد شهادته كما هي:

«أحداث أغسطس ١٩٦٨ هي «مأساة جمهورية»، وهي تدلّ على أنّ العنف عندما يسود المجتمع يتحوّل إلى قانون يستخدمه طرف ضد طرف آخر، ثمّ يستخدمه الطرف بعضه ضد بعضه الآخر.

كان هناك قتال وصراع بين الجمهوريين والملكيين، ثمّ كان هناك قتال وصراع داخل الصف الجمهوري، وصراع داخل الصف الملكي، وأحداث أغسطس ١٩٦٨ ذات دلالة على عدم النضج السياسي، وعلى سيادة العاطفة والرغبة الثورية المتأججة في تحقيق

---

(١) عبد الرحمن يوسف بن حارب: «الوحدة اليمنية/ التاريخ، الواقع المستقبل» المذكور آنفاً، ص٩٧، بتصرف.

الانتصار بالقوة، كذلك فإنّها صراع على السلطة أيضاً. كانت معركة حصار صنعاء قد أدّت إلى بروز قوى حديثة تمثّلت في المقاومة الشعبية وفي القادة العسكريين الشباب، الذين تولّوا قيادة الوحدات العسكرية، من أمثال عبد الرقيب عبد الوهاب، عبد الرقيب الحربي، علي مثنى جبران، محمد صالح فرحان، حمود ناجي سعيد، وقد أدّى ذلك تلقائياً إلى ما يمكن اعتباره ازدواجية في السلطة بين القوى الجديدة «المقاومة الشعبية»، وبين أجهزة السلطة الأخرى المختلفة.

هذه الازدواجية كانت مدعّمة بخلفيّة فكريّة وسياسيّة. فقد كان البعث يقف في جانب، وحركة القوميين العرب واليسار عموماً يقف في جانب آخر. وتداخلت في هذا الموضوع عوامل مختلفة، منها جغرافية ومذهبية. لقد كنّا نحن الضباط الصغار متحمسين، سريعي العاطفة، أقلّ صبراً وأكثر طموحاً، وكان الصـفّ الباقي من الضباط الكبار لا يطيقون نزق هذا الجيل الجديد، ويتوجّسون خيفةً من اندفاعاتهم، ودخلت القوى والاتجاهات السياسيّة لتخلق استقطاباً في هذا الأمر، ودخلت قضية التعامل مع الملكيين مادّة جديدة في الصراع، فقد كان السياسيون الذين في الحكم يعملون من أجل التفاهم والمصالحة مع بقايا الصف الملكي المهزوم، ويمدّون صِلاتهم مع بعض المشايخ، أمثال قاسم منصر. وكانت هناك مكاتبات مع بعض هؤلاء المشايخ للعودة، مع استبعاد أسرة آل بيت حميد الدين، بالإضافة إلى اتصالات مع السعودية بغرض الوصول إلى حلّ سلميّ للمشكلة، خصوصاً بعدما حسمت معركة صنعاء، وكان الطرف الجمهوري المتشدّد، الذي تمثّله حركة القوميين العرب واليسار عموماً وصغار الضباط في الجيش والشرطة يرفض هذه الاتصالات، ويعتبرها عملاً معادياً للنظام الجمهوري.

نشب هذا الصراع بعدما تأكد أنّ الطرف الملكيّ قد هُزم، فصار الصراع على السلطة يتحكّم بسلوك القوى السياسية المختلفة. واشتـدّ هذا الصراع بعدما شعرت القوى التقليدية بأنّ القوى السياسيّة الجديدة صارت تهدّد بقاءها في السلطة. وجاءت قضية الدبابات السوفياتية لليمن لتثير أزمة إلى أين ستذهب، ففيما كان عبد الرقيب عبد الوهاب يريدها أن تصل إلى الأركان في صنعاء، كان الفريق حسن العمري يريد أن تبقى الدبابات تحت

سيطرته. وتدخلت المقاومة الشعبية في الموضوع، لكنّ مقرّ المقاومة في الحديدة ضربه سلاح المدرعات، وتلا ذلك قرار حلّ المقاومة الشعبية، وبعدها أصدر الفريق حسن العمري قراراً بإعفاء علي مثنى جبران، قائد سلاح المدفعية، وأحد أبطال معركة فكّ الحصار عن صنعاء من منصبه، وهنا بدأت الأمور تتّخذ منحىً آخر.

كانت القوى الجديدة تريد الدفاع عن مواقعها، على اعتبار أنّها أدّت دوراً رئيسيّاً في فكّ الحصار، وأنّ من حقّها المشاركة في القرار السياسي، وأنّ تُستشار في كل الأمور. وكانت القوى الأخرى ترى أنّ هؤلاء شباب متطرفون، وأنّ دورهم بعد الآن سيكون ضاراً، ولا بد من تصفيتهم. وأعترف اليوم بأنّنا كنّا نحن الشباب حينها نفتقر إلى القدر الكافي من التجربة والحكمة والعبَر، فقد كان الكثير من الصف الآخر الذين اختلفنا معه حلفاء لنا. كذلك أدى الصراع الذي كان قائماً بين حركة القوميين العرب وحزب البعث دوراً كبيراً في هذه العملية. وكما هو معروف، فقد نشبت معركة كبيرة يومي ٢٣ و٢٤ أغسطس ١٩٦٨، حيث تمكنت القوى التقليدية من هزيمة القوى الجديدة، وحسمت قضية ازدواجية السلطة لمصلحتها. واعتُقِل أعضاء حركة القوميين العرب واليسار، بالإضافة إلى ممثّلي الفئات الرأسمالية، مثل أحمد شمسان، وسلام علي ثابت وآخرين، فيما أُرسل عدد آخر من الضباط إلى الجزائر، وكان هذا الحسم يؤدّي إلى صراعات لاحقة. ولوحق بعد ذلك أعضاء الحزب الديمقراطي الثوري، الذي كنا قد شكّلناه في عام ١٩٦٨، وهرب عدد كبير من هؤلاء إلى المناطق الريفيّة وعدن.

مَن كان الخاسر في هذه الأحداث الدموية؟

في اعتقادي أنّ الخاسر كان اليمن والنظام الجمهوري، لأن النظام الجمهوري أثبت أنّ الجمهوريين هؤلاء لا يستحقّونه، وأنّهم ليسوا على قدر من الرؤية والبعد الاستراتيجي، فقد كان من الأفضل أن ينظروا إلى ما يعملون بعد كل هذه الحرب من تضميد الجراح. طبعاً، يمكن القول إنّ التفكير في التصالح والسماح للملكيين بالعودة كان فكرة صحيحة، لأنّ هؤلاء مواطنون يمنيون، وكان يجب حلّ القضية سلمياً، لأنّ الحلّ العسكريّ لا يمكن أن يحلّ أيّ شيء» نهاية شهادة جار الله عمر.

أشعلت أحداث أغسطس في صنعاء فقدان الثقة بين المسؤولين في النظامين، تلا

هذه الأحـداث الإجـراءات الاشتراكية، وخاصة التأميم، التي مسّت بعض البيوت المالية الشمالية والجنوبية التي كان لها مصالح مع الشمال. كذلك فإنّ مقتل قائد قوات الصاعقة، رئيس هيئة الأركان السابق في صنعاء، الفذّ والبطل البارز في دحر حصار صنعاء عبد الرقيب عبد الوهاب، في ٢٤ يناير ١٩٦٩م، قد دفع الرئيس قحطان الشعبي إلى الإدلاء بتصريح عدّته صنعاء تهديداً، فردّت بإصدار بيان تلاه وزير الخارجية، هاجم فيه حكام عدن والجبهة القومية، واتّهمها بالانفصالية[1]. العجيب والغريب أنّ تهمة الانفصال كانت جاهزة عند كل ملمّة، وكانت تصدر من صنعاء وحدها وكأنها وحدها من رضعت لبن الوحدة مع لبن الأم، ووحدها حصرياً هي من تؤمن بها! لقد كانت الوحدة في الخطابين السياسي والإعلامي في الشمال أشبه بخرمة السجائر، تشتدّ أحياناً وتخبو أحياناً أخرى، بل يمكن الإقلاع عنها معظم الوقت.



الشهيد عبد الرقيب عبد الوهاب رئيس الاركان من ابرز ابطال فك الحصار الملكي عن صنعاء حرب السبعين يوما ١٩٧٦ - ١٩٦٨

(١) د. محمد علي الشهاري: وجهتا نظر في الشروط الموضوعية لتحقيق الوحدة اليمنية، **الموقف العربي** سبتمبر ١٩٧٧م، ص٧١، وكتاب الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً، المذكور آنفاً، الطبعة الثانية، ص٦٧.

لا شك في أنّ احتضان حكومة صنعاء للمعارضة الجنوبية زاد من مستوى حدة التوتر، وراحت هذه المعارضة الجنوبية تشنّ عمليات مسلحة في يافع ومكيراس وبيحان وفحمان والسيلة البيضاء والضالع ومناطق حدودية أخرى. «والمفارقة أنّ النظامين زجّا بقوى المعارضة اللاجئة في كلا النظامين بهذا التصعيد مباشرة»[1]، واتهم السيد أحمد دهمش، وكيل وزارة الإعلام في الشمال، حكومة الجنوب بأنّ «تصرفاتها أكثر من تصرفات الأعداء»، وردّت عدن على لسان رئيس وزرائها فيصل عبد اللطيف الشعبي برسالة استنكار إلى الرئيس عبد الرحمن الإرياني، ورئيس الوزراء الفريق حسن العمري، وبدورهما ردّا ببرقية جوابية، جاء فيها: «إنكم لا تراجعون مواقفكم مع إخوانكم في الشمال على أساس التجرّد من المؤثرات الحزبية، وإنكم توالون الاعتداءات على المناطق الشمالية (...)».

وتعمّق الخلاف بصدور بيان لوزير الخارجية في صنعاء، يحيى جغمان، جاء فيه أنّ الحكومة «تسجّل أنّ المسؤولية الكاملة في عدم تحقيق الوحدة اليمنية حتى اليوم تقع على كاهل حكومة الجبهة القومية في عدن، وأنّ الجمهورية العربية اليمنية ـ من جانبها ـ سلكت كل السبل نحو الوحدة، فقوبلت جهودها بموقف انفصالي». وقد ردّ على البيان وزير الثقافة والإرشاد وشؤون الوحدة اليمنية بالنيابة، جعفر علي عوض، مؤكداً حرص حكومة عدن على «العمل من أجل تحقيق الوحدة اليمنية الحقيقية وعلى الأسس الموضوعية التي ترحب جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بأن تتم عليها، وأنه لن يستفيد إلا أعداء الشعب، وفي مقدمتهم الاستعمار والرجعية والإمبريالية، من حرف نضال الشعب اليمني في الشمال والجنوب، وجرّه إلى صدام».

ولجأت حكومة صنعاء، إثر تعمّق الخلاف، إلى اعتقال بعض قياديي الجبهة القومية في صنعاء (عبد الله الخامري، عبد العزيز عبد الولي وعوض الحامد الذين كانوا هناك نظراً لخلافاتهم مع القيادة في عدن)، وأُطلق سراحهم بعد حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩م في عدن.

---

(١) محمد يحيى الحداد: التاريخ العام لليمن/ اليمن المعاصر، المذكور آنفاً، الجزء الخامس، الطبعة الأولى ١٩٨٦، ص٢٧٧.

الوحدة اليمنية وحروب النظامين

كشفت أول حرب بين النظامين في صنعاء وعدن عام ١٩٧٢ عن مجموعة تناقضات في كل من نظاميهما، وقد اختلفت تفسيرات كلّ منهما لهذا الصدام العسكري تحديداً، وركز كل طرف على بعض المتغيرات التي عدّها العامل الرئيس وراء الأحداث. وفيما اتهمت صنعاء حكومة الجنوب باغتيال زعماء بعض القبائل، معلنة في الوقت نفسه أنّ الشمال غير قادر على تحمّل الأعباء الاقتصادية الناجمة عن إيواء الأعداد الهاربة والمتزايدة من الجنوب، لم تقل السعودية في نظراء هؤلاء إنهم عبء عليها، برغم توحد الهدفين اليمني الشمالي والسعودي في توظيفهم عسكرياً ودعائياً ضد الجنوب. وهل يُقبَل من الشقيق أن يقول إن شقيقه عبء عليه؟ كان الشمال والسعودية يتاجران بهم سياسياً لتشويه نظام الجبهة القومية البازغ، وتصويره نظاماً طارداً لأبنائه، وأنّ هناك فجوة بينه وبين الشعب، وبالتالي إبراز أنّ الاستقلال كان نقمة وليس نعمة. نحن استقبلنا الآلاف من الأخوة الشماليين، وتحديداً من الذين دُمِّرت منازلهم بالكامل في المناطق الوسطى، وشُرِّدوا انتقاماً لمقتل رجل واحد، هو الشيخ صالح الحدي، وأُجبروا على اللجوء القسري إلى الجنوب، ابتداءً من الحملة التي قادها في ٧ أكتوبر ١٩٧١ العقيد محمد الإرياني، نائب القائد العام للقوات المسلحة، والعقيد إبراهيم الحمدي، قائد قوات الاحتياط، والعميد محمد صالح الكهالي، نائب وزير الداخلية قائد قوات الأمن المركزي، والتي انطلقت من مديرية النادرة في ٨ أكتوبر. هؤلاء الأخوة والأخوات عاشوا بيننا كجزء منا، وتناسلت منهم أجيال، وعوملوا كيمنيين جنوبيين دون تمييز، وكان يرعاهم الشهيد جار الله عمر.

ركزت عدن على وجود مقاصد عدوانية تجاهها وتجاه المحافظتين الخامسة والسادسة (حضرموت والمهرة)، لاحتمال وجود النفط فيهما، ولأنّ حكومات في المنطقة تعمل لمنع تقديم مساعدات إلى ثوار إقليم ظفار، ولوجود تواطؤ بين الشمال والإمبريالية الأميركية. ومن اللافت أنّ وزير الخارجية الأميركي وليم روجرز، زار صنعاء في يوليو ١٩٧٢، وخلال الزيارة استؤنفَت العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن وصنعاء بعد قطعها عقب عدوان يونيو ١٩٦٧.

اطلعتُ قبل نشوب الحرب على معلومات بالغة الخطورة بشأن الاستعدادات التي يقوم بها الشمال لخوض مواجهة عسكرية واسعة مع الجنوب، لأنه مع قوى مجاورة ودولية كانت ترى أنّ هذا هو الوقت المناسب لوأد الثورة وسلطتها في الجنوب، إذ لا يزال عودها طرياً وقابلاً للكسر والعصر. في الحقيقة، كنّا في قرارة أنفسنا غير مصدقين أنّ قرار الأخوة في الشمال، ومعه الدعم الإقليمي الذي لم يكن خافياً أو يمكن مداراته، بضرب النظام الوطني في الجنوب قد تبلور، وبات قاب قوسين أو أدنى من التنفيذ، ولا أنّ الشمال سيكون رأس الحربة فيه ضد أشقائه، وكنا نحاول أن نقنع أنفسنا أحياناً بأنّ أنباء الاستعدادات العسكرية والدبلوماسية المتعددة الأوجه، ما هي إلّا وسائل للضغط، ليس أكثر، أو استجابة لضغوط محلية وخارجية لا قبل له بمقاومتها. والحقيقة أنّ هشاشة النظام، وتعدد مراكز القوى فيه، وضعف القيادة التي أسلمت قيادتها لمراكز قوى مشيخية كانت صاحب القرار الفعلي في كل شيء، وعدم وضوح رؤيتها نحو أيّ قضية، يجعلنا نميل إلى أنّ هذا النظام كان إلى حدٍّ كبير قد فقد استقلاله وثورته وقراره الوطني، وكان أداةً بيد الغير.

وفي الواقع، فقد تحرك نظام الشمال لتعزيز الاستعدادات الحربية، وقام بنشاط دعائي غير عادي لتسويغ تحركه العسكري صوب الجنوب، وردّ رئيس الوزراء الأستاذ محسن العيني على خطاب للأمين العام للجبهة القومية عبد الفتاح إسماعيل، ألقاه يوم ٢٦ سبتمبر (الذكرى العاشرة للثورة)، في خلال خطاب أمام مهرجان الشباب المنعقد في تعز، بحملة شديدة وقاسية بحق عدن، رافضاً المساعي المبذولة لدرء خطر الانفجار، وقد عرض بعض الأعمال العنيفة التي جرت، متهماً السلطات الجنوبية بالقيام بها، وأكد أنّ «صنعاء قد فعلت كل ما تستطيع، ولكنها لم تلقَ من عدن إلّا العنف والفساد والاستهزاء ومحاولات التهرب من الحلول المعقولة»، محذّراً من أنّ للصبر حدوداً!

أما أنا، فقد حرصت في اليوم نفسه (٢٧ سبتمبر) على أن أحضر حفل تخريج الدفعة الأولى من مدرسة الطيران في عدن، لأوضح في الكلمة التي سألقيها بالمناسبة حقيقة المشاكل القائمة في الشمال، والعدوان الذي قامت به قوات صنعاء وجماعات من المرتزقة ضد قرانا ومدينة الضالع، وحرصت في كلمتي على أن تكون رسالة سلام وأخوّة، إذ دعوت

مسؤولي النظامين إلى أن يضعوا مصلحة اليمن فوق كل اعتبار، مؤكداً في الوقت نفسه «أنّ لهم الحق في اتباع السياسة التي يرغبون في اتخاذها، ولكن ليس على حساب كرامة الإنسان اليمني وسيادة الوطن ومستقبله».

وكانت طبول الحرب، في الحقيقة، تُقرَع من جهات عدة، ودويّها يصمّ الآذان، وصوت العقل لم يعد يسمع، لا عندهم ولا عندنا، والجهود العربية المخلصة لأجل التهدئة والحلول السلمية طغت عليها جهود عربية مضادة غير معلنة، كما هو معلوم عن سمات دبلوماسية الصحراء، وقد ظفرت بما تريد.

كنت أشعر بأنّ محسن العيني، نظيري في صنعاء، يتعرض لضغوط قوية، ولحملة مركّزة من الترغيب والترهيب، لحثّه على اتخاذ قرار بالحرب، أو بالأحرى تغطية هذا القرار.

وتبين لي أنّ القوى الخارجية والداخلية ذات المصلحة في اتخاذ قرار الحرب «الجنوني» (والتعبير هو للعيني نفسه) لم تترك أي كوّة أو ثغرة يتسلّل منها بريق الأمل. بل أكثر من ذلك، كان كل يوم يمرّ على «المماطلة» في شنّ الحرب، يجعل هذه القوى المستعجلة للمعركة الفاصلة تخرج عن طورها، وتصعّد من ضغوطها ومن حملاتها في اتجاه الحكم في صنعاء، وبالدرجة الأولى نحو رئيس مجلس الوزراء الذي كان ينادي ببناء دولة مدنية ودولة النظام والقانون. اتُّهِم العيني في بعض الصحف التابعة لهذه القوى بأنه «متذبذب» و«مستسلم»، وهُدّد بأنه إذا كان ــ وهو رئيس الحكومة ــ لا يستطيع أن يحارب، فهو لن يستطيع أن يمنع الشعب اليمني من الحرب تصحيحاً للأوضاع في الجنوب، والتصحيح هنا لم يكن يعني سوى غزوه عسكرياً وإطاحة نظامه. وهكذا ارتبطت الحرب بالوحدة القسرية، ولم يستطع نظام الشمال أن يداري سوءته. بعض القوى لم يتوانَ عن الإفصاح البواح بأنه ما دام «الحكم الشيوعي» قائماً في عدن، فإنّ الحرب آتية لا محالة. وكان ذلك الحلم الجهنمي غير قابل للتحقيق، وكان سراباً ظنته هي ماءً، لأن النظام في الجنوب لم يكن بيتاً من قش، وشعبه كان شديد التمسك به، وجاهزاً للدفاع عنه، فضلاً عن أنّ قواته المسلحة منضبطة ووطنية وغير فاسدة. وفي هذا الصدد، لا بد من القول إنّ لكل تغيير ضحاياه ورافضيه في العالم كله، واليمن الجنوبي لم يكن استثناءً، ومن الطبيعي والمقبول أيضاً أنّ مَن خدم مع

الاستعمار من اليمنيين، جنوبيين أو شماليين، وفي عدن تحديداً، رأى أنّ مصالحه ستتضرر، وبالتالي غادر الجنوب إلى أماكن يواصل فيها تحقيق تلك المصالح. ألم يجنّد البريطانيون جواسيس جنوبيين وشماليين في وقت واحد؟ وهل يُعقَل أن يبقى مثل هؤلاء في دولة لا يشعرون بالأمان معها؟ كل شيء سُيِّس وأُسيء توظيفه من منظور المصلحة الوطنية اليمنية، مهما كانت خلافات النظامين السياسية والفكرية.

أما عن الأوضاع العسكرية في الجنوب، على وجه الخصوص، فصحيح أنها كانت صعبة للغاية في تلك الأثناء. فاستقلالنا لم يكن قد أكمل عامه الخامس، وكدولة حديثة الاستقلال، كانت مواردها هزيلة، ومعروفة قصة تنصّل بريطانيا من دعم ميزانية دولة الاستقلال بستين مليون جنيه إسترليني. ذلك التنصل عُدَّ سابقة في تاريخ علاقات بريطانيا بمستعمراتها السابقة، ولا شك في أنّ البعض مارس ضغوطاً على بريطانيا، وقد وافقت تلك الضغوط هوىً في نفسها، وهذا ما جعل وضعنا الاقتصادي أصعب، وبسببه اضطُررنا إلى اتّباع سياسات اقتصادية وجدها البعض متشددة، بينما حسبناها نحن خطوة في طريق تحقيق العدالة الاجتماعية. قال البعض مزدرياً تجربتنا إننا عمّمنا الفقر، وحقاً نحن فخورون بتجربتنا تلك، لأننا لم نكن سلطة فاسدة مطلقاً. وهذه الأوضاع ربما أغرت بعض قارعي طبول الحرب وتجارها بمغامرة حرب سبتمبر ١٩٧٢، ودار في ذهنهم أنّ عليهم اغتنام فرصتهم الذهبية تلك لتصفية نظام الجبهة القومية مرةً واحدة وإلى الأبد. تأكد لنا أنّ الحشود والنشاطات العسكرية بدأت تتسع وتأخذ أشكالاً عدة. وفضلاً عن حدودنا الطويلة مع السعودية، والحدود مع الجمهورية العربية اليمنية، هناك من الشرق سلطنة عُمان، وكانت لا تزال فيها قوات بريطانية، ومن الغرب وفي البحر الأحمر كانت المياه لا تزال مفتوحة للسفن الحربية الإسرائيلية التي تحظى بتسهيلات لدى إثيوبيا في الضفة الثانية من البحر الأحمر.

وكـ»نظام شاب» بتعبير الشهيد محمد أحمد نعمان، يقوده شباب جُلُّهم في العشرينيات من أعمارهم ويفتقرون إلى الخبرة والتجربة السياسية في الحكم، ولن أقول إنه نظام مراهق أو متطرف، كما كان يحلو للبعض وصفه، لم نفكر في مدّ جسور مع

بعض الدول المجاورة حتى، لتحييدها في هذا الصراع والتوتر على طول حدودنا، أضف إلى ذلك تحمُّلنا مسؤولية ليست لنا، وهي إسقاط «الأنظمة الرجعية» المجاورة وسيطرة هذا الهاجس، واليوم أستطيع وصفه بـ«الهوس»، على تفكيرنا، مع أننا لسنا مسؤولين عن تغيير مصير هذه الشعوب وأنظمتها ودولها وخياراتها، فهذا من حقها وحدها. وكما كنا لا نقبل التدخل في شؤننا، فهل سيقبل الغير منا أن نعمل على إسقاط نظامه؟ وفي واقع الأمر، لم نكن نملك إلا الكلام والتصريحات والبيانات وإذاعتنا التي أصبحت مصدر إزعاج لحكام المنطقة الذين لم يناصبونا العداء جميعاً، كما أكد لي ذلك الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في مؤتمر القمة الإسلامية في لاهور بباكستان عام ١٩٧٤م، الذي عبّر عن استعداده لمساعدتنا مالياً وسياسياً مع دول المنطقة.

كان العديد من الأشقاء العرب قد بذلوا جهوداً إيجابية لوقف التدهور. وكان الأصدقاء السوفيات قد أكدوا لي، بلسان سفيرهم في عدن، أنهم أجروا اتصالات مكثفة بدول المنطقة، ولا سيما تلك المعنية بالحملات المتواصلة علينا للحيلولة دون تصاعد التوتر في المناطق الحدودية، وأن موسكو لفتت نظر تلك العواصم إلى ضرورة السعي في اتجاه التسوية السلمية بين صنعاء وعدن، لا في اتجاه الإسهام في تأجيج النزاع. وللحقيقة، كانت تلك مواقف الأصدقاء السوفيات في كل صراعاتنا مع الشمال. كان السوفيات يحرصون على أن نبني تجربتنا الاشتراكية بهدوء ودون صراع مع الجيران، كل الجيران، ودون إهدار للموارد، وهم أنفسهم عانوا أكثر من غيرهم من الدول من خسائر بشرية ومادية كانت هي الأكبر في تاريخ الحرب العالمية الثانية. ولقد تلقينا وعوداً، ولا سيما من الاتحاد السوفياتي، بتعزيز قدراتنا الدفاعية وتزويدنا بطائرات «ميغ-١٧»... إلخ، إلا أنّ ذلك لم يكن كافياً لزرع الاطمئنان في نفوسنا. لقد كنت مهتماً، في تلك الآونة، بوضع خطة لبناء قواتنا المسلحة على النحو الذي يكفل لها القدرة على مواجهة الأخطار المحدقة بنا، وبإجراء تعديلات أساسية في قيادات الألوية والوحدات والكتائب والأسلحة، وإحلال عناصر أكفياء عسكرياً وذوي مستوىً سياسي وعلمي وثقافي جيد... لكنّ هذا التجديد، وهذا التعزيز للقدرات يحتاجان إلى وقت، وإلى مناخ هادئ يتيح إجراء عملية البناء المتكاملة والمنسجمة مع

توجهات الخطة الثلاثية للتنمية (كما أشرت في مكان سابق من المذكرات)، ومثل هذه المهمات لا يمكن تنفيذها على وقع طبول الحرب، وبات علينا الآن، في اللحظات الحرجة، أن نوفق بين مطامحنا وأمنياتنا في إعادة البناء، وبين مستلزمات العمل للتصدي للمخاطر المحدقة بالبلد وثورته واستقلاله وسيادته. وكان علينا أيضاً أن نكثف اتصالاتنا العربية، علّنا نصل إلى حلول معقولة لتجنب صدام عسكري لم يكن في حسباننا ولم نستعد له ولم نتوقع أن يأتينا من أخوتنا في الشمال، وأن نعزّز استعداداتنا الدفاعية الوقائية، في آنٍ واحد... وهذا كله في ظل وضع دقيق للغاية في العلاقات داخل القيادة الحزبية والحكومية في عدن تحديداً، إذ كان علينا أن نبقى في يقظة دائمة للحدّ من انعكاسات سلبية لأيّ موقف متشنج يتخذه البعض في التنظيم السياسي - الجبهة القومية - وفي الدولة، ومن أيّ تصرف غير مسؤول، أو أي خطوة غير مأمونة العواقب.

الجنون يواجه الجنون!

في هذا الوقت، عاد وزير خارجيتنا محمد صالح العولقي من جولة في عدد من الدول العربية، تخلّلها اجتماع مع السيد محسن العيني في القاهرة. ودعونا المكتب السياسي إلى اجتماع عاجل، حيث استمع إلى وزير الخارجية، عارضاً نتائج جولته وأجواء مشاوراته على النحو الآتي:

- إنّ ليبيا تتفهّم أوضاعنا، وكذلك سورية. وبالقدر نفسه مصر. أما العراق، فمن المؤسف أنّ مندوبه في الاجتماع خذلنا بعدم وقوفه إلى جانبنا حسب ما كنا نتوقع.
- إنه في لقائه بالعيني، قال له رئيس وزراء الشمال إنّ الخوف هو أن نترك، أنا والرئيس الإرياني، السلطة ونترك الجنوب يواجه الجنون.

وبعد الاستماع إلى الوزير العولقي والاطلاع على التقارير الواردة، قرر المكتب السياسي وضع مذكرة ترفع إلى لجنة «التوفيق العربية»، معزَّزة بالوثائق والرسائل والتفاصيل ذات الصلة بالخلافات مع الشمال. وقمنا بحملة لدى الدول العربية والصديقة لشرح ما يجري، وما قمنا

به من جهود للتهدئة، وكيف قوبلت بالتعنت، وبالأعمال التخريبية والإرهابية والتحرشات، وبحثنا الوضع بصورة مفصلة مع الأصدقاء السوفيات، كما سيأتي بيانه في مجال آخر.

في هذه الآونة كانت بعض التحركات التصعيدية والاستعدادات المتعددة الأشكال تثير الريبة.

وأكد عبد الفتاح إسماعيل، الأمين العام للجبهة القومية، من جهته، أنّ الشركات النفطية والقوى الرجعية قد أنشأت ما يُسمّى «جيش الإنقاذ الوطني»! الذي يُشرف على تدريبه ضباط أميركيون، ويضمّ المتضررين من إنجازات الثورة في عدن، وهدف هذا الجيش احتلال حضرموت والمهرة واقتطاعهما من جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، لتصبح ركيزة لإسقاط النظام.

وبعد حصول الصدام المسلح في ٢٦ سبتمبر ١٩٧٢ ، تم قبول الوساطة العربية برعاية الجامعة العربية، ودخل الطرفان للمرة الأولى في اختبار حقيقي للإفصاح عن إدراكهما لطبيعة الوحدة والوسائل التي يراها كل طرف لبلوغ هذا الهدف المشترك. وكان النظام في صنعاء قد حصل على دعم من ليبيا لتحقيق الوحدة بالحرب أو بالسلم كما كان يردد معمر القذافي أنه مع وحدة اليمن سواء كان النظام جمهوريا أم ملكياً وكانت المعارضة الجنوبية التي تقيم في صنعاء والقاهرة بقيادة العقيد حسين عثمان عشال وعبد القوي مكاوي وعبد الله الأصنج ومحمد سالم باسندوة قد حصلوا على دعم من القيادة الليبية لهذا الهدف وقد وصلت الاسلحة الى الحديدة وتم الاستيلاء عليها من قبل القيادة في صنعاء وتكرر معنا هذا لاحقا بعد عام ١٩٨٦ عندما حصلنا على الدعم العسكري من القيادة الليبية والذي نقل على ظهر السفينة الليبية الى الحديدة بقيادة العقيد عبد الله حسين المسيبلي. أما دول المنطقة والولايات المتحدة الاميركية فقد كانت تراقب وتتابع مجريات الحرب بين النظامين ولم تتورط فيها بشكل مباشر أما الرئيس المصري أنور السادات فقد وقف الى جانب النظام في صنعاء وقدم السلاح لهم بل انه منع جسر جويا عبر اجوائ مصر من موسكو الى عدن كما أشرنا الى ذلك في مكان آخر من هذه المذكرات.

في تلك الآونة، تداخلت عناصر الصراع في الجبهة القومية وأقطاب النظام في عدن بين

مختلف النوازع: بين الموقف الرسمي الذي تبنّيناه، وهو الحل السلمي للأزمة، والموقف الذي اختاره بعضنا، الآيل إلى التفجير. نفّذ صالح مصلح قاسم، من خلال قيادته لمنظمة المقاومين الثوريين، سلسلة من العمليات العسكرية في المناطق الوسطى، وفي يوم ذكرى ثورة ٢٦ سبتمبر تحديداً، كعمل دفاعي ووقائي ضد قوات المعارضة بقيادة العقيد حسين عشال ومن يدعمها من المسؤولين في محافظة إب ومن خارج الشمال. وكان اسم صالح مصلح يثير الرعب والخوف فعلاً في هذه المناطق التي تعسكر فيها قوات أعداء النظام في الجنوب.

ولقد أرسلت العديد من البرقيات إلى السيد محسن العيني، وإلى نائب القائد العام للقوات المسلحة، العقيد محمد الإرياني، احتجاجاً على هجوم القوات النظامية والمعارضة على حدودنا، وحمَّلت حكومة صنعاء تبعة هذه الاعتداءات واستمرار الاقتتال بين الأخوة، وكان المطلوب مراعاة المصلحة الوطنية وحقن الدماء اليمنية.

كان الكل، كما حدث في كل صراع، يلوّح بسلاح الوحدة لتقوية حجته وإضعاف حجة «عدوه»! لكن الشعب والقيادة والقوات المسلحة في الجنوب كانوا أكثر تماسكاً وأكثر إيماناً بقضية الوحدة، وطاهري الأيدي ونقيي الضمير، ولهذا السبب انتصرنا في كل الصراعات التي واجهناها دفاعاً عن النفس. كان النظام في عدن قوياً ومتلاحماً بهذا السلاح، وعندما فقده لاحقاً سقط مشروعه الشاب والتقدمي الذي شاخ، أو بالأدق زادت تشرخاته، وسلَّم دون مقاومة ورفع الراية البيضاء.

من الحرب الى الوحدة الحرب الأولى ١٩٧٢

لقد انتهت حرب ١٩٧٢م بتوقيع رئيسي وزراء الشطرين، الأستاذ محسن العيني وكاتب هذه المذكرات اتفاقية القاهرة في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر. تُعَدّ الاتفاقية الأولى بين قيادتي النظامين، وقد توخت تحقيق الوحدة اليمنية. ولأهميتها التاريخية، سأورد نصها، لأنها هي التي وضعت الحجر الأساس الأول الذي بُنيت عليه كل التحركات الوحدوية اللاحقة:

إنّ حكومتَي الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية،

باسم شعب اليمن الواحد، وباسم الأمة العربية، وانطلاقاً من واقع المسؤولية التاريخية والمسؤولية القومية، وإيماناً بأنّ شعب اليمن وأرضه وحدة واحدة لا تقبل التجزئة والانقسام، وأنّ هذه الحقيقة قد أثبتت نفسها على مرّ التاريخ برغم كل محاولات ترسيخ الانقسام وخلق الحواجز والسدود والحدود. ووفاءً لنضال وتضحيات الشعب اليمني على طول التاريخ في سبيل القضاء على نظام الإمامة الملكي المتخلف في شمال الوطن، والسيطرة الاستعمارية في جنوبه. وحرصاً على تعزيز وتدعيم النضال الوطني التقدمي في اليمن، وتأكيداً بأنّ الوحدة اليمنية هي الأساس في بناء مجتمع يمني حديث يضمن الحريات الديمقراطية لكل القوى الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية، وهي الأساس لبناء اقتصاد وطني مستقل ولحماية استقلال وسيادة اليمن من أي تدخل أو عدوان خارجي. وتأكيداً بأنّ الوحدة اليمنية الشاملة بالإضافة أنها قضية المصير الحتمي هي قضية التقدم والحضارة والازدهار للشعب اليمني.

وثقة بأنّ الوحدة اليمنية الشاملة فوق أنها أمل كل يمني على طول رقعة اليمن هي حاجة أساسية لتوطيد دعائم الاستقلال السياسي وبناء اقتصاد وطني مستقل وهي أيضاً ضرورة قومية لأنها تمكن اليمن من المساهمة في الكفاح الذي تخوضه الأمة العربية ضد التحالف الإمبريالي الصهيوني كما أنها تشكل خطوة جادة نحو تحقيق وحدة الأمة العربية بأسرها. وتجاوباً مع الجهود الصادقة التي بذلتها لجنة التوفيق العربية والمشكلة بقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٢٩٦١ بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٧٢م من أجل تسوية الخلافات بين شطري اليمن وهي الجهود التي تمثل اهتمام الأمة العربية بواقع شعب اليمن ومستقبله. وعملاً بأحكام المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية، فقد اتفقت الحكومتان على قيام دولة موحدة تجمع شطري اليمن شماله وجنوبه، وذلك وفقاً للأسس والمبادئ الواردة فيما بعد:

مادة (١): تقوم وحدة بين دولتَي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد وقيام دولة يمنية واحدة.

مادة (٢): يكون للدولة الجديدة:

أ- علم واحد وشعار واحد.

ب- عاصمة واحدة.

ج- رئاسة واحدة.

د- سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة.

مادة (٣): أ- نظام الحكم في الدولة الجديدة نظام جمهوري وطني ديمقراطي.

ب- يضمن دستور الوحدة جميع الحريات الشخصية والسياسية والعامة للجماهير كافة ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنية والنقابية وتتخذ جميع الوسائل الضرورية لممارسة الحريات.

ج- تضمن دولة الوحدة جميع المكاسب التي حققتها ثورتا سبتمبر وأكتوبر.

وسائل تحقيق الوحدة وقيام الدولة الجديدة:

مادة (٤): كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة تتخذ الإجراءات اللازمة نحو عقد مؤتمر قمة يجمع رئيسي الدولتين للنظر في الإجراءات الفورية اللازمة لإتمام الوحدة على أن يعقد هذا المؤتمر في الموعد الذي يحدده رئيسا الحكومتين.

مادة (٥): يختار كل من رئيسي الدولتين ممثلاً شخصياً له ويشرف هذان الممثلان على أعمال اللجان الفنية الواردة في المادة (٧).

مادة (٦): تستمر جامعة الدول العربية في تقديم مساعداتها اللازمة لإنجاح هذه الوحدة بناءً على رغبة الدولتين.

مادة (٧): يشكل مؤتمر القمة للدولتين اللجان الفنية المشتركة من عدد متساوٍ من ممثلي الدولتين لتوحيد الأنظمة والتشريعات القائمة في كل منهما... وتحديد فترة زمنية أقصاها سنة لانتهاء هذه اللجان من المهام المعهود بها إليها وتبدأ هذه السنة من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.

مادة (٨): تشكل اللجان الفنية المشتركة من ممثلي الدولتين على مستوى عالٍ ومن المختصين، ويحق لهذه اللجان تكوين لجان فرعية لتسهيل أعمالها.

وتتألف هذه اللجان من:

١ – لجنة الشؤون الدستورية:

وتختص بوضع مشروع الدستور.

٢ – لجنة الشؤون الخارجية والتمثيل الديبلوماسي والقنصلي:

وتختص بتوحيد السياسة الخارجية للدولتين ووضع الأسس للسياسة الخارجية للدولة الجديدة الموحدة.

٣– لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية:

وتختص بالشؤون الاقتصادية والجمارك والتنمية الاقتصادية والنظام النقدي الموحد وميزانية الدولة.

٤ – لجنة الشؤون التشريعية والقضائية:

وتختص بتوحيد التشريعات ووضع الأنظمة الموحدة للقضاء.

٥ – لجنة شؤون التربية والثقافة والإعلام:

وتختص بشؤون التعليم في كافة مراحله والثقافة والإعلام.

٦ – لجنة الشؤون العسكرية:

وتختص بالدفاع والقوات المسلحة وتوحيدها.

٧– لجنة الشؤون الصحية:

وتختص بالشؤون العلاجية والمستشفيات وما إلى ذلك.

٨– لجنة الإدارة والمرافق العامة:

وتختص بنظام الحكم المحلي ومرافق الدولة وتسييرها.

مادة (٩): عند انتهاء لجنة الشؤون الدستورية من وضع مشروع الدستور يطرح من قبل الدولتين على المجالس التشريعية المختصة للموافقة عليه طبقاً للأنظمة الدستورية لكل منهما.

مادة (١٠): أ– يقوم رئيسا الدولتين – بتفويض السلطتين التشريعيتين في القطرين

بتنظيم عمليتي الاستفتاء على الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقاً للدستور الجديد.

ب- تنفيذاً لذلك، يشكل رئيسا الدولتين لجنة وزارية مشتركة تضمّ إلى عضويتها وزيري الداخلية في كلا الشطرين لكي تقوم بالإشراف على هذه الأعمال، وذلك خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في الدولتين على مشروع الدستور. ويكون لهذه اللجنة كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بمهمتها.

ج- ويدعو رئيسا الدولتين جامعة الدول العربية لإيفاد ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة.

مادة (١١): تحلّ المجالس التشريعية في الدولتين فور إقرار مشروع الدستور الجديد بالاستفتاء الشعبي.

مادة (١٢): في حالة موافقة الشعب على مشروع الدستور، يمكن قيام الدولة الجديدة فوراً طبقاً للدستور.

مادة (١٣): يعمل بأحكام الدستور الجديدة فور إقراره.

مادة (١٤): تنفيذاً لما ورد في بيان لجنة التوفيق، وعملاً بأحكام المواد السابقة، يقرر الطرفان التزامهما الكامل بهذه الأحكام وتنفيذها.

مادة (١٥): حُررت هذه الوثيقة من ثلاث نسخ تسلم كل طرف النسخة الخاصة به، وتحفظ النسخة الثالثة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وقّع هذه الوثيقة المندوبون المفوضون بذلك.

عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	عن الجمهورية العربية اليمنية
علي ناصر محمد	محسن العيني
رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع	رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية



رئيس الوزراء علي ناصر محمد مع محمد سليم اليافي الأمين العام المساعد للجامعة العربية أثناء توقيع اتفاقية القاهرة، حول الوحدة اليمنية، عام ١٩٧٣م



رئيسا الوزراء علي ناصر محمد ومحسن العيني ومستشار الرئيس أنور السادات

أثناء توقيع اتفاقية القاهرة الوحدوية عام ١٩٧٢م



اتفاقية روز اليوسف للوحدة اليمنية محسن العيني ـ علي ناصر ـ عبد الرحمن الشرقاوي
السفير يحيى المتوكل وأسرة روز اليوسف
التقطت الصورة في مقر صحيفة «روز اليوسف» بعد توقيع اتفاقية القاهرة
في جامعة الدول العربية عام ١٩٧٢م

كذلك اتُّفق على ما يأتي:

١- سحب الحشود وفتح الحدود.

٢- انسحاب الجانبين من المناطق التي استُولي عليها بعد ٢٦/ ٩/ ١٩٧٢.

٣- عودة جميع النازحين إلى الشمال والجنوب ممّن يرغبون في العودة إلى أماكنهم.

٤- وقف ومنع جميع الأعمال التخريبية والنشاطات السلبية من الجانبين.

٥- إغلاق معسكرات التدريب وتصفية الأعمال العدوانية من الجانبين.

٦- تسوية المشاكل التي تؤثر في العلاقات بين الطرفين.

٧- تعيين ممثلين شخصيين عن رئيسي الدولتين لمتابعة تنفيذ الاتفاق.

٨- يعقد اجتماع للرئيسين في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٢م.

٩- يُنفَّذ الاتفاق في مدة أقصاها شهر واحد.

ومن الملاحظ أنّ اتفاقية القاهرة كانت شاملة، وتركت بعض التفاصيل للقاء رئيسي النظامين، وقد اعتُبر لقاؤهما تصديقاً وموافقة من أعلى سلطتين على اتفاقية القاهرة. ومن الملاحظ أنّ الاتفاقية أوضحت أنّ كلا النظامين كان يؤوي عناصر معادين للنظام الآخر، وأنّ أيّ ادعاء مخالف غير واقعي ويجافي الحقيقة. وقد حصل ذلك فعلاً بتوقيع بيان طرابلس في ٢٨ نوفمبر بين الرئيسين سالم ربيع علي والقاضي عبد الرحمن الإرياني. وتضمن هذا الاتفاق الأسس الآتية:

١- إقامة دولة واحدة في اليمن باسم «الجمهورية اليمنية» عاصمتها صنعاء.

٢- أن يكون لها علم واحد، والإسلام هو دينها والمصدر الرئيسي للتشريع فيها، واللغة العربية هي اللغة الرسمية.

٣- تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية مستلهمة من التراث العربي الإسلامي.

٤- إن الملكية العامة للشعب هي أساس تطوير المجتمع وتنميته.

٥- الملكية الخاصة غير المستغلة مصونة، ولا تنزع إلّا وفقاً للقانون وبتعويض عادل.

٦- نظام الحكم وطني ديمقراطي.

٧- إقامة تنظيم سياسي موحَّد يضم فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلف ومواريث العهدين الإمامي والاستعماري.

٨- تشكيل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي ولوائحه، مستهدية بالنظام الخاص بإقامة الاتحاد الاشتراكي في ليبيا.

٩- يعيّن دستور الجمهورية اليمنية حدودها الإقليمية.

قمة طرابلس برعاية الزعيم معمر القذافي التي جمعت الرئيسين سالم ربيع علي والقاضي عبد الرحمن الإرياني في طرابلس نوفمبر ١٩٧٢م.

وفي ما يأتي نص البيان:

بيان طرابلس ١٩٧٢م

في الفترة من ٢١ شوال ١٣٩٢هـ الموافق لـ ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢م إلى ٢٣ شوال ١٣٩٢هـ الموافق لـ ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢م.

وفاءً لنضال الشعب اليمني وشهدائه لبناء يمن موحد مستقل، وحرصاً على إزالة كل العراقيل التي تقف عقبة في طريق وحدة اليمن. وشعوراً بالمسؤولية التاريخية تجاه الأمة العربيـة... وعملاً بأحكام المادة (٤) من اتفاقية الوحدة... وتلبية للدعوة الكريمة التي وجهها الأخ/ العقيد معمر القذافي لرئيسي دولتي اليمن... اجتمع الأخ/ القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري بالجمهورية العربية اليمنية والأخ/ سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في طرابلس في الفترة من ٢١ شوال ١٣٩٢هـ الموافق ٢٦ نوفمبر ١٩٧٢م إلى ٢٣ شوال ١٣٩٢هـ الموافق ٢٨ نوفمبر ١٩٧٢م.

وشارك في لقاء القمة اليمني الزعيم الأخ/ معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية... وقد بحث الرئيسان في اللقاء التاريخي العظيم أوضاع اليمن بصفة عامة والاقتتال الأخير على وجه الخصوص، وقد أكد الرئيسان ضرورة الإسراع في تنفيذ اتفاقية الوحدة ببيان رئيسَي الوزراء في شطري اليمن نصاً وروحاً وتوفير كل الظروف الملائمة لبناء اليمن الموحد في ظل المحافظة على منجزات ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر وتوفير مناخ ديمقراطي كامل، وذلك حرصاً على استقلال اليمن وبناء مجتمع متطور يسير في طريق التقدم والاشتراكية.

وأكدا ضرورة العمل من أجل القضاء على مخلفات نظام الإمامة والنظام الاستعماري في اليمن وحكم السلاطين الإقطاعي كطريق وحيد لحلّ معضلات الإنسان اليمني.

وحرصاً من الرئيسين اليمنيين على خلق الظروف الملائمة لسرعة إنجاز أعمال اللجان المشتركة اتفقا على الأسس الآتية:

١- يقيم الشعب العربي في اليمن دولة واحدة تسمى الجمهورية اليمنية.

٢- للجمهورية اليمنية علم واحد ذو الألوان الثلاثة الأحمر فالأبيض فالأسود.

٣- مدينة صنعاء عاصمة الجمهورية اليمنية.

٤- الإسلام دين الدولة، وتؤكد الجمهورية اليمنية القيم الروحية وتتخذ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

٥- اللغة العربية هي اللغة الرسمية للجمهورية اليمنية.

٦- تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية مستلهمة الطراز الإسلامي العربي وقيمه الإنسانية وظروف المجتمع اليمني بتطبيق العدالة الاجتماعية التي تحظر أي شكل من أشكال الاستغلال... وتعمل الدولة من طريق إقامة علاقات اشتراكية في المجتمع على تحقيق كفاية في الإنتاج وعدالة في التوزيع بهدف تذويب الفوارق سلمياً بين الطبقات.

٧- الملكية العامة للشعب أساس تطوير المجتمع وتنميته وتحقيق الإنتاج والملكية الخاصة غير المستغلة مصونة ولا تنزع إلا وفقاً للقانون وبتعويض عادل.

٨- نظام الحكم في الجمهورية اليمنية وطني ديمقراطي.

٩- ينشأ تنظيم سياسي موحد يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلف ومخلفات العهدين الإمامي والاستعماري وضد الاستعمار القديم والجديد والصهيونية... وتشكل لجنة مشتركة لوضع النظام الأساسي للتنظيم السياسي ولوائحه، مستهدية بالنظام الخاص بإقامة الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية الليبية... وفي ضوء مناقشته من قبل فئات الشعب.

١٠- يعين دستور الجمهورية اليمنية حدودها.

إنّ الرئيسين يؤكدان حق الإنسان اليمني في أن يحيا على أرضه حراً كريماً يتفيّأ ظلال العدالة والمساواة تحقيقاً لمضامين الدين الإسلامي التقدمية والإنسانية، ويعتبران هذه المضامين التي ترفض استغلال الإنسان لأخيه الإنسان بكل أشكاله أساساً لأيّ تقدم حضاري في الوطن العربي.

ولقد ناقش الرئيسان الوضع العربي وأعربا عن دعمهما التام لنضال الشعب الفلسطيني من أجل استعادة أراضيه، كما يعتبران وحدة المقاومة والكفاح المسلح الفلسطيني ضرورة حتمية لمواجهة العدو الصهيوني ولمواجهة المؤامرات الاستعمارية والرجعية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية والقضية العربية.

كما أعربا عن دعمهما التام للبلدان العربية التي يحتل أراضيها العدو الصهيوني في نضالها من أجل تحرير هذه الأراضي.

علاوة على ذلك، فقد أكد الرئيسان أنّ تحقيق الوحدة اليمنية وإقامة الدولة اليمنية التقدمية الواحدة سيشكل دعماً قوياً لنضال الشعب العربي الفلسطيني ولنضال البلدان العربية من أجل تحرير فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وسيرفد النضال العربي التحرري ضد الاستعمار والصهيونية.

ولقد استعرض الرئيسان الوضع في الخليج العربي وأعربا عن تأييدهما لشعب الخليج العربي وكفاحه من أجل حريته ووحدة أراضيه، ومن أجل حماية عروبته من كل المطامع الاستعمارية.

وقد اتفق الرئيسان على محاربة النشاط الإسرائيلي المحموم في البحر الأحمر، وعلى اتخاذ جميع الوسائل الكفيلة لحماية الجزر اليمنية الواقعة في هذا البلد العربي.

كما عبّرا عن إيمانهما بضرورة قيام الحركة العربية التقدمية الواحدة كأساس لتحقيق الوحدة العربية التقدمية الشاملة... وعند استعراضهما للوضع الدولي، أكدا مساندتهما وتأييدهما لكفاح الشعوب في إفريقيا وآسيا وأميركا، كما أدانا سياسة الاستعمار الجديد والتمييز العنصري.

هذا وقد اتفق الرئيسان أيضاً على ما يأتي:

تنفيذاً للمادة السادسة من الاتفاق المعقود بين حكومتَي الشطرين تشكل لجان فنية مشتركة على النحو الآتي:

١ - لجنة الشؤون الدستورية:

حسين الحبيشي، محمد أنعم غالب، محمد أحمد السياغي، إسماعيل الوزير، أحمد

علي المطري، عبد السلام خالد، عبد الملك الطيب، محمد عبد الله الفسيل، عبد الله الخامري، الدكتور عبد الرحمن عبد الله، الدكتور محمد جعفر، عمر الجاوي، طه علي صالح، ناجي بريك، أحمد سعيد باخبيرة، عثمان مهدي.

٢- لجنة الشؤون الخارجية والتمثيل الديبلوماسي والقنصلي:

غالب علي جميل، أحمد الإرياني، علي محسن حميد، محمد صالح عولقي، مطلق عبد الله، سالم باجميل.

٣- اللجنة الاقتصادية والمالية:

عبد الله الأصنج، عبد الكريم الإرياني، عبد الوهاب محمود، أحمد عبده سعيد، محمد الخادم الوجيه، عبد العزيز عبد الغني، علي لطف الثور، محمد سعيد عبد الرحمن، محمد عبد الوهاب جباري، عبد الله حمود الحسيني، محمود عبد الله عشيش، فرج بن غانم، نصر ناصر علي، فاروق ناصر، صالح أحمد النينو، عبد الله حسن، محمد صالح الوالي، عفيف عبد الله، عبد الرحمن البصري، صالح بادغيسان.

٤- لجنة الشؤون التشريعية والقضائية:

غالب راجح، عبد الله عوض، محمد علي المطاع، محمد بن محمد الشامي، عبد القادر مكرم، محمد أحمد الجرافي، أسعد طاهر، طه علي صالح، الشيخ عبد الله محمد حاتم، علي عوض أحمد، عمر البار، حميدة زكريا، علي سليمان، عبد الواسع سلام.

٥- لجنة التربية والثقافة والإعلام:

أحمد جابر عفيف، محمد اليريمي، عبد الله عطية، محمد الربادي، عبد العزيز اليوسفي، عبد الودود سيف، علي الرزاقي، أحمد محمد هاجي، علي حمود عفيف، محمود الكتري، أحمد عبد الله عبد الإله، سعيد النوبان، عبد الله فاضل فارع، دكتور جعفر الظفاري، سلطان عبده ناجي، فوزية محمد جعفر، راشد محمد ثابت، عبد الله الملاحي، عبد الله شرف، علي أسعد عبد الخالق.

٦- لجنة الشؤون العسكرية:

علي الضبعي، حمود بيدر، محمد خميس، عبد الوهاب الشامي، علي أبو لحوم، عبد

الله الحمدي، عبد الواحد السياغي، محمد صالح مطيع، ملازم أول هادي أحمد ناصر، رائد أحمد صالح عبده، رائد أحمد سالم عبيد، رائد أحمد صالح حاجب، نقيب محمد عبد الله البطاني، ملازم أول أحمد محمد حاجب.

٧- لجنة الشؤون الصحية:

محمد عبد الودود، عبد الله الجنداري، عبد الرحمن إسحاق، د. عبد العزيز الدالي، توفيق حاتم، عبد الله أحمد.

٨- لجنة الإدارة والمرافق العامة:

عبد الله الكرشمي، حسين المقبلي، يحيى البشاري، أحمد الويسي، أحمد الرعيني، علي أبو الرجال، محمد الحيمي، أحمد شجاع الدين، مصطفى عبد الخالق، فارس سالم، علي حسين موسى، خالد فضل منصور، محمد صالح قطيش، محمد بن محمد عبادي، أمين صالح، محمد غالب.

أولاً: يطلب الرئيسان إلى الأخ/ معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية تعيين ممثل شخصي له يشارك في أعمال الممثلين الشخصيين للرئيس.

ثانياً: يطلب الرئيسان إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية أن يعيّن مندوباً عن الجامعة في كل لجنة من اللجان الفنية الواردة أعلاه، وأن يعيّن ممثلاً شخصياً له مقيماً في اليمن لمساعدة الممثلين الشخصيين للرؤساء الثلاثة في عملهم.

ثالثاً: على لجنة الدستور أن تفرغ من إعداده في أقرب وقت ممكن.

ويعبّر الرئيسان عن شكرهما العميق للأخ/ العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة الذي شارك مشكوراً في إنجاح الإجراءات الفورية لتنفيذ اتفاقية الوحدة وللأخوة أعضاء مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية وللشعب الليبي الشقيق على حسن الاستقبال وكرم الضيافة وعلى مشاعرهم الأخوية الصادقة تجاه الشعب العربي اليمني.

كما يعبّران عن شكرهما للجهود التي بذلتها لجنة التوفيق العربية من أجل إنهاء حالة التوتر والاقتتال التي كانت سائدة في اليمن وللجهود التي بذلها رئيسا جمهورية مصر العربية

والجمهورية العراقية وممثلاهما الشخصيان من أجل حقن الدماء اليمنية وإنجاح اتفاقية الوحدة.

التوقيع

عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	عن الجمهورية العربية اليمنية
سالم ربيع علي	القاضي عبد الرحمن الإرياني

وكما كان متوقعاً، فقد وقفت القوى المعادية أو ذات المصلحة في استمرار الشقاق والتجزئة، ضد اتفاقية طرابلس، وحاولت افتعال العراقيل دون تحقيقها. ولا يمكننا أن ننظر إلى هذا الأمر بمعزل عن فعل القوى المعادية للوحدة اليمنية، وفي المقابل، وضع الضمانات لاستمرار العمل باتفاقية القاهرة وبيان طرابلس، واستدعى ذلك اللقاء مرة أخرى في الجزائر على هامش القمة العربية في نوفمبر ١٩٧٣م بين الرئيسين سالم ربيع علي والقاضي عبد الرحمن الإرياني، وتوقيع بيان مشترك لتفعيل الاتفاقيات الوحدوية.

اتفاقية القاهرة: العهد الأول

بعد صدور البيان المشترك عن لقاء قمة الكويت، كانت عندنا ثوابت أساسية أُكِّدَت مجدداً، وشدّدتُ عليها في صنعاء خلال زيارة أعتبرها تاريخية في عام ١٩٧٩. وضعت اتفاقية القاهرة ١٩٧٢م الأساس القانوني الذي أُكِّد في لقاء الكويت عقب حرب ١٩٧٩، ثم في قمة صنعاء، ولم تستطع المراوغات، ولا التهرب من التنفيذ، ولا الزمن، إبطال كينونتها أو إزالتها من وجدان المواطن الذي كان البطل الرئيسي في مسيرة الوحدة، وجرت خيانة تطلعاته ابتداءً من التهرب من تنفيذ اتفاق القاهرة، وختاماً بكارثة حرب ١٩٩٤ التي خُطِّط لها جيداً في صنعاء، وعن سبق إصرار وتعمّد. كنا كلما تعقدت القضايا وتأزمت العلاقات بين الشمال والجنوب، ووصلت الأمور بينهما إلى الطريق المسدود، نطرق باب المرجعية الأم، اتفاقية القاهرة، ليُشرق من بين موادها الضوء. ورغم تحرك الزمن وتبدّل الرؤساء والحكومات، وتوقيع أكثر من اتفاق أو بيان وحدوي، ظلت اتفاقية القاهرة الملاذ للطرفين وللنشاط الوحدوي. اتفاق ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م ــ على سبيل المثال

ــ لم يخرج عن المألوف، ولم ينفصل عن اتفاقية القاهرة، باعتبارها الجوهر، لما تلاها من اتفاقات وبيانات تفرّعت عنها.

أثناء اللقاء التاريخي على أرض صنعاء، رحت أتأمل ما توصلتُ إليه في زيارتي السابقة، وما ينتظرنا من مهمات، وعدتُ بالذاكرة إلى اللقاء الأول والمصارحة الأولى مع الرئيس علي عبد الله صالح عندما كان وقتها حديثَ التجربة في الحكم الذي امتطاه على حصان المؤسسة العسكرية بخبرة محدودة، وهو قائد عسكري لمحافظة تعز، كبرى محافظات الجمهورية سكاناً، وحاضنة الفكر القومي والتنويري. ذلك للأسف تاريخ أهيل عليه تراب قوى حاربت التغيير، في ظل جمهورية اسمية شاخت في وقت مبكر. تعز تتاخم الجنوب المستعمر والمستقل، وتفاعلاتها معه في جميع مناحي الحياة كانت هي الأقوى من تفاعلات غيرها من محافظات الجمهورية العربية اليمنية. ولا شك في أنّ دورها كان مهماً في حياة الرئيس علي عبد الله صالح، السياسية والثقافية، وبفضلها تعلّم من السياسيين والمثقفين والعسكر والتجار، لأنّ الحياة أهمّ مدرسة للإنسان. ولا شك في أنه استفاد وتعلّم منها الكثير، ولكن إلى أيّ مدى أفاد شعبه؟ هذا هو السؤال. باختصار، كان صالح السهل الممتنع. وأضيف ملاحظة لا بد منها: لم أجد صعوبة كبيرة في التفاهم معه بشأن القضايا التي تطرقت إليها نقاشاتنا. كان أمامنا أساس اتُّفق عليه، ويمكن الانطلاق منه، اتفاقية القاهرة وبيانا طرابلس والكويت. وكان أمامنا هدف عظيم يتطلب تحقيقه جهوداً مشتركة، على رأسها تحقيق الوحدة بالطرق السلمية، وعلى أساس ديمقراطي صحيح، وقد اتفقنا على إعطاء مزيد من الوقت للجان الوحدوية التي لم تنتهِ من أعمالها حسب المدة الزمنية المحددة في بيان الكويت لتستكمل المهمات المناطة بها في أقرب وقت ممكن. وأولينا مزيداً من الاهتمام لبعض القضايا الجوهرية التي لم تكن تحظى بالعناية الكافية في السابق، فأكدنا ــ مثلاً ــ ضرورة بذل مزيد من الجهود المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين صنعاء وعدن، بما يمكّن من الاستخدام السليم للإمكانات الاقتصادية المتوافرة وتوظيفها لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعب اليمني. وفي الاتجاه

نفسه، ركزنا على تشجيع رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية في الاستثمار وفقاً لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما يخدم مصلحة اليمن ويحقق الرخاء والرفاهية للشعب اليمني، وكُلِّفَت اللجنة الاقتصادية وضع التصورات العملية لتحقيق ذلك، مع اتخاذ الخطوات والإجراءات الضرورية الهادفة إلى تنشيط التجارة بين صنعاء وعدن. وهنا يجب أن أفصح بأنّ الأخوة في صنعاء كانوا أكثر دهاءً منّا، ولكن أقلّ صدقية، ففي كل الحوارات لا تسمع منهم كلمة «لا»، ثم تُفَعَّل كلمة «لا» عند التنفيذ، وتغيب كليَّةً كلمة «نعم»، ولهذا السبب لم تنفَّذ معظم، إن لم يكن كل الاتفاقيات التي وقّعناها معهم.

أما منذ قمة صنعاء في أكتوبر ١٩٧٩م وقمة ٩ يونيو ١٩٨٠م، وبينهما التقائي في عدن بالأخ عبد العزيز عبد الغني، رئيس الوزراء في صنعاء، فقد حرصنا على أن نولي اهتماماً ملحوظ للمسائل الاقتصادية وللتنسيق وإنشاء مشاريع ومؤسسات اقتصادية مشتركة، ولكن كان كل ذلك حبراً على ورق! هذه القضية لم تكن مثارة بهذا الوضوح في اللقاءات السابقة. أما في هذا اللقاء، فقد وُقِّع على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية، أُنشئت بموجبها عدة شركات يمنية للنقل البحري والبري والسياحة، وكذا توسيع التعاون الثقافي والإعلامي والتربوي، بما يكفل التطور المتنامي للتكامل الاقتصادي والتقارب الثقافي كمقدمات أساسية على طريق الوحدة.

دور الجامعة العربية في الوساطة بين صنعاء وعدن

أصدرت حكومة الشطر الشمالي بياناً مسهباً في أول تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢م، أشارت فيه إلى زيارة وزير خارجية الكويت لصنعاء في منتصف شهر أيلول/ سبتمبر للتوسط بين النظامين لوقف القتال. وأوضحت أولوياتها، وأولها ــ أو الأكثر أهمية لديها ــ ضرورة حلّ مشكلة اللاجئين الجنوبيين في الشمال، وهذا معيب ومخزٍ أخلاقيا، ولم تدرك أبعاده المخجلة، لأن الشقيق لا يقول إنّ شقيقي عبء عليّ وأريده أن يغادر بيتي. وثانيها، القفز على الواقع العسكري المستجد، وأهمية معالجته بالحديث عن الوحدة وكأنها لم تكن تريد الاعتراف بهزيمتها العسكرية، أو حتى الاتحاد إذا كان هذا ما يرتضيه الجانب الجنوبي، على

ألّا يتدخل طرف في شؤون الآخر، حتى تتم الوحدة الكاملة بينهما [١]. وهنا يبلغ التضليل للرأي العام منتهاه، وهي التي كانت تؤوي مجموعات قامت بأعمال تخريبية في الجنوب، وكانت السعودية تموّلها وتدرّبها.

في هذا الوقت، ونتيجةً لتصاعد توتر الموقف على الحدود، عقد مجلس الشورى في الشمال يوم ٤ أكتوبر اجتماعاً طارئاً، وتدارس الموقف، وأصدر بيان حرب، بتحميله الحكومة مسؤولية حسم الموقف على الحدود، ومطالبتها بصهر الشطرين في فرن عالي الحرارة! لأنّ «الحلّ الأساسي لإنهاء المشاكل القائمة والمحتملة، هو انصهار الكيانين القائمين على الأرض اليمنية في الشمال والجنوب في كيان واحد، تجسيداً لما نصّ عليه الدستور، وتحقيقاً للهدف المتمثل في وحدة الشمال والجنوب التي لا يمكن أن تقف أيّ قوة على وجه الأرض أمام تحقيقها»[٢]. في موضوع الوحدة، لم نكن نختلف مع أشقائنا في صنعاء بشأن قدسية الوحدة، ولكن ما لم نكن نقبله، أن تتحقق الوحدة وفق دستور لم نشارك في صياغته، ووضعه طرف واحد اعتدى علينا في سبتمبر ١٩٧٢، وكانت تهيمن على نظامه بعض القوى المحافظة المرتدة عن مبادئ الثورة، ويمثل رؤية وحدانية، ليس فقط بالنسبة إلى الوحدة، بل إلى كل مناحي البناء الوطني. أليس هذا هو الضيم والضمّ بعينهما، والتجسيد الحيّ للّاديمقراطية ولثقافة الإلحاق والاستعلاء؟ فشعب الجنوب قليل السكان، ولا يعبّر عن احترام حق شعب الجنوب ونظامه في إبداء رأيهما في مضمون الوحدة وأهدافها. وعلى كلٍّ، إنَّ مَن أجهض الجمهورية، وخاصة بعد أحداث ٢٣ و٢٤ أغسطس ١٩٦٨ يريد وحدة مجهضة سلفاً وخالية من أيّ مضمون ديمقراطي وتقدمي قبل إنشائها. كانت أطراف معروفة في الشمال تريد وحدة دون نقاش ودون حوار ودون استفتاء شعبي عليها. ألم يكن للجنوب دستور أيضاً تجب مراعاته، أم أنّ تلك الدعوة الاستفزازية والإلغائية كانت تعبيراً صريحاً عن عدم اعتراف السلطة التشريعية في الشمال التي كان يرأسها الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر

(١) صحيفة **الثورة** اليمنية، العدد ١٤٦٧، ٢/ ١٠/ ١٩٧٢ ص ٧، وأحمد جابر عفيف: **الحركة الوطنية في اليمن**، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٢، ص ١٨٤.

(٢) **الثورة** اليمنية ٥/ ١٠/ ١٩٧٢م، ص١، أحمد جابر عفيف، م.س، ص١٨٤.

بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وبأنّ الجنوب استقلّ وله سلطة وطنية تحمّلت المسؤولية بعد التحرر من الاستعمار؟ ليس غريباً من الذين أقصوا القوى الوطنية من المشاركة السياسية في الشمال عقب إسهامها البارز في دحر قوى حصار صنعاء في حرب السبعين يوماً ودفاعها عن الثورة طوال ثماني سنوات، أنهم يريدون اليوم أيضاً إقصاء الجبهة القومية ونظامها. لقد كان مقبولاً أن تسود ثقافة الضمّ أو تحقيق الوحدة من طرف واحد في عهد الأئمة، لعدم وجود قوى وطنية منظمة تناضل من أجل التحرير، وحتى شعب الجنوب لم يكن يرى ضيراً في ذلك، ومن كان يعترض، فهو القوى التي ارتبطت مصالحها بمصالح الاستعمار البريطاني، وهي التي تحولت بعد هروبها من الجنوب إلى قوى وحدوية بعد الاستقلال، لأن مصالحها توحدت مع ذات القوى في الشمال ومع أعداء اليمن في الجوار.

لقد اتضح أنّ الجهود الكويتية النزيهة والحريصة على مصالح اليمن لم تُفضِ إلى نتيجة إيجابية، ما دفع حكومة صنعاء إلى أن تطلب من مجلس وزراء خارجية الجامعة العربية المنعقد في دورته العادية (سبتمبر ١٩٧٢م) النظر في الوضع الناشئ بين دولتين عربيّتين عضوين في الجامعة، وقد أصدر المجلس قراراً بأن يستمر الأمين العام للجامعة في جهوده، تساعده لجنة قوامها وزراء خارجية الجزائر وسورية والكويت وليبيا ومصر، لتحقيق المصالحة بين صنعاء وعدن. وكان أول اجتماع للجنة، برئاسة الأمين العام في نيويورك يوم ٤ أكتوبر إبّان انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد استمعت إلى مذكرات قدمها وزيرا خارجية اليمنين، ووجهت دعوة لوقف إطلاق النار فوراً. وفي التاريخ نفسه، وصل إلى صنعاء وفد عراقي برئاسة السيد عبد الخالق السامرائي، عضو مجلس قيادة الثورة العراقي، وعضوية السيد عامر عبد الله وزير الدولة (عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي)[1]، واجتمع بالسيد محسن العيني الذي كان يصرّ على أن يكون الانسحاب أساسَ المفاوضات مع الشطر الجنوبي. وعندئذ اقترح الوفد العراقي «أن تكون النقاط الخمس التي وضعتها صنعاء أمام وزير الخارجية الكويتي، هي أساس

(١) في فترة تحالف البعث والشيوعي العراقي التي لم تدم أكثر من سنة.

المفاوضات، على أن تتم هذه المفاوضات على مستوى عالٍ»[1]. بعد زيارة صنعاء، توجه الوفد العراقي إلى عدن، وقد التقيته ورحبت بالوساطة، وكان هذا أول لقاء لي مع السامرائي الذي مارس دوراً إيجابياً في تقريب وجهات النظر بيننا (العيني وأنا) في مباحثات القاهرة في وقت لاحق.



مع الأستاذ محسن العيني والسيد عبد الخالق السامرائي

وفي ٧ أكتوبر وصل أحمد المسيري، المبعوث الشخصي للرئيس المصري أنور السادات إلى صنعاء، واجتمع بالعيني الذي أعرب عن موافقته على اللقاء معنا في القاهرة، بشرط «أن تكون الوحدة، التي يقبلها الشمال دون قيد أو شرط، هي أساس المفاوضات التي يمكن إجراؤها في القاهرة».

واستقبلت المسيري في عدن، مبدياً استعدادنا لحلّ المشكلة بين الشطرين سلمياً وعبر مفاوضات مباشرة مع إخواننا الشماليين. ورحبت باستضافة مصر لهذه المفاوضات

---

(١) أحمد جابر عفيف: **الحركة الوطنية**، م.س، ص١٨٦.

وبالحوار الجاد لتحقيق الوحدة اليمنية، ولم يحسم نهائياً موعد اللقاء ومكانه إلّا بعد اتصال هاتفي أجريته مع الأستاذ العيني، وخلاله اتفقنا أيضاً على وقف إطلاق النار. وفي الحقيقة، لم يكن المسيري في مستوى المهمة التي أوفد من أجلها، فقد كان شاباً يافعاً لا خبرة سياسية لديه، ولكن لأنه خطيب ابنة الرئيس أنور السادات، فقد اعتمد عليه الرئيس المصري في المهمات الدبلوماسية.

لجنة التوفيق العربية وسالمين والشيخ سعيد

ما بين الثامن والثاني عشر من أكتوبر قامت لجنة التوفيق العربية، وهي بعثة وساطة عيّنتها جامعة الدول العربية، بزيارة صنعاء، وكانت اللجنة مكونة من: محمد سليم اليافي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، رئيساً، وعضوية كل من: محمد عيسى الرجيبي، المندوب الدائم لدولة الكويت في الجامعة العربية، ونشأت الحسيني، مندوب الجمهورية العربية السورية، وإبراهيم المزهودي (الجمهورية الجزائرية)، حسن فهمي عبد المجيد (جمهورية مصر العربية)، عبد الرزاق عمير (الجمهورية العربية الليبية)، أحمد عزمي، السكرتير في الجامعة، ومحمد وهبي عبد العزيز، السكرتير في الإدارة السياسية. وصلت اللجنة إلى عدن يوم ١٢ أكتوبر من طريق جيبوتي، حيث كان من المتعذّر عبور الطائرة الأجواء اليمنية بأمان بسبب الحرب وأثناء وجود اللجنة في مكتبي في رئاسة الوزراء، اتصلت هاتفياً بنظيري الأستاذ العيني بمبادرة شخصية منّي، لإبداء حسن النية والاتفاق على وقف إطلاق النار، رغبةً منّا في حقن دماء أبناء شعبنا اليمني، وحرصاً على المصلحة الوطنية العامة. وقد طلبت منه أن نلتقي في صنعاء أو عدن للاحتكام إلى لغة الحوار بدلاً من لغة السلاح، ولكنه طلب مني مهلة للتشاور مع الرئيس الإرياني، ثم اتصل بي ليخبرني بأنّ الرئيس موافق على اللقاء في القاهرة، وليس في عدن أو صنعاء، وقلت له: على بركة الله، المهم أن تتوقف الحرب غداً الساعة الخامسة مساءً، فوافق، وقد باركت لجنة الجامعة اتفاقنا على وقف إطلاق النار وعلى اللقاء في القاهرة.

وفي ديسمبر من عام ٢٠١٦م، التقيتُ الأستاذ العيني في ذروة الحرب على اليمن، أو

ما يعرف بعملية «عاصفة الحزم» التي بدأت في ٢٦ مارس من عام ٢٠١٥م، وبدأ الإعداد لها في أكتوبر ٢٠١٤، وعادت بي الذاكرة إلى مبادرتي وحديثي الهاتفي معه لوقف حرب ١٩٧٢ ومقارنتها بـ«العاصفة»! وعن حرب ١٩٧٢ علّق الدكتور رشاد العليمي، وزير الداخلية الأسبق بأنّ القرار حينها كان يمنياً، في إشارة منه إلى أنّ قرار الحرب عام ٢٠١٥ لم يكن يمنياً، وأنّ وقفها ليس بيد اليمنيين.

إشكالية مع الرئيس سالمين

أدّت مكالمتي الهاتفية إلى حدوث إشكالية بيني وبين الرئيس سالم ربيع علي، الذي رفض وقف إطلاق النار، لأنّ الشماليين احتلوا جزيرة «كمران»، وبالتالي لا بد لنا، بالمقابل، من أن نحتل منطقة جبل الشيخ سعيد، المطل على باب المندب وجزيرة بريم. قلتُ له: أنا ضد هذه الفكرة، لأنّ هذا تصعيد جديد في الحرب، ثم لا يمكن أن يسكت النظام في صنعاء عن هذا العمل، وبعض القوى الإقليمية والدولية لن تقبل به ، لأننا بذلك نكون قد فرضنا سيطرتنا التامة على مضيق باب المندب (بوابة البحر الأحمر الجنوبية)، وأوجدنا فرصة ذهبية لمن يناصبنا العداء بأننا نخلق مشكلة محتملة أمام الملاحة الدولية، وبهذا سنستعدي بعض دول العالم، وهمّنا الأكبر إنهاء الحرب، لا تصعيدها، إذ لا مصلحة لنا في ذلك، ولا نملك في الواقع إمكاناتها.

وفي الحقيقة، إنّ بعض سياساتنا التي انتهجناها آنذاك في المنطقة شكلت عاملاً إضافياً من عوامل تعاطف دولها مع حكومة صنعاء، ولا سيما السعودية ومصر السادات وإثيوبيا الإمبراطورية والسودان والأردن. تمسك سالمين برأيه في احتلال «منطقة ما» قبل إيقاف إطلاق النار. وبعد أن تراجع عن اقتراحه الأول القاضي باحتلال جبل «الشيخ سعيد»، عاد وطرح احتلال منطقة «حريب». رفضت موقفه رفضاً باتّاً، وقلت له: إذا كنت تصرّ على رأيك، فأمامك ٢٤ ساعة قبل وقف إطلاق النار، افعل بها ما تريد، ولكن اعلم بأني سألتزم ما اتفقتُ عليه مع العيني أمام لجنة التوفيق العربية، أي وقف إطلاق النار بعد ٢٤ ساعة من المكالمة التي حسمت الحرب.

كان الرئيس سالم ربيع يتصور أنّ بمقدوره أن يضع خطة عاجلة لاحتلال حريب كورقة ضغط مقابل جزيرة كمران، ولكنه في الأخير أدرك صعوبة ذلك، وقبل موقفي بعد أن نبهته إلى خطورة الموقف، وإلى أنّ الذخائر بدأت تنفد من مخازننا، وأننا اضطررنا إلى سحب ذخائر من المنطقة الشرقية للجمهورية. وعلى الجانب الآخر، أوقف الرئيس السادات الطائرات السوفياتية التي كانت تحمل لنا السلاح في مطار القاهرة، بينما أرسل ذخائر وأسلحة ودبابات وطائرات إلى الشمال، وقد دفع ثمنها القذافي والسعودية. فالقذافي كان يريد الوحدة اليمنية، وليس المهم من يحكم، ولو كان آل حميد الدين، والسعودية تريد إسقاط النظام في عدن وضمّ الجنوب إلى الشمال.

بعد أن اجتمعت لجنة التوفيق العربية بالمسؤولين في صنعاء وعدن، أصدرت بياناً أُذيع في كلتا العاصمتين بوقت واحد (الثامنة من مساء يوم الجمعة ١٣/ ١٠/ ١٩٧٢م)، أعلنت فيه أنها استمعت إلى آراء المسؤولين في صنعاء وعدن، وتفهمت مختلف الاتجاهات والمطالب، وطلبت ثلاثة أمور مهمة:

أولها عسكري: استمرار وقف إطلاق النار، وسحب الجيوش بعيداً عن الحدود، وغير ذلك مما يؤدي إلى السلام بين النظامين.

وثانيها إجرائي: وهو دعوة وفدي صنعاء وعدن إلى الاجتماع في مقرّ الأمانة العامة للجامعة العربية في القاهرة.

وثالثها: جدول أعمال هذا الاجتماع، وأهم نقاطه بحث التدابير التي تؤدي إلى الوحدة الحقيقية بين شطري اليمن، لعرضها على لقاء القمة اليمنية الذي يحدَّد زمانه ومكانه في الاجتماع المذكور[١].

مشروع جنوبي للوحدة وأفكار شمالية غير مدروسة

بعد أن اختتمتُ لقاءاتي مع لجنة التوفيق العربية بحضور الرئيس سالم ربيع علي صباح ١٣ أكتوبر، دعوت مساء اليوم نفسه كلاً من عمر الجاوي وعبد الله حسن العالم

---

(١) انظر نص البيان (الملحق رقم ٧).

والدكتور محمد جعفر زين[1]، وعبد الله الخامري، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء في حينه، وطلبت منهم إعداد أكثر من صيغة لمشروع اتفاقية الوحدة اليمنية، تحسباً ومراعاةً لما يلائم إخواننا في صنعاء، على أن تكون جاهزة قبل سفرنا إلى القاهرة. كان يهمني ألّا يكون اجتماع القاهرة مجرد «لقاء إعلامي» و«للاستهلاك المحلي والعربي والدولي، وبراءة ذمة، بل لقاءً يمهّد فعلاً ويضع لبنات صلبة لقيام الوحدة اليمنية». وبعد ذلك عُرضت الصيغة النهائية لمشروع الوحدة اليمنية الذي قدمناه في لقاء القاهرة على المكتب السياسي للتنظيم السياسي – الجبهة القومية، وقد حظي بموافقته، وكُلّف وفدٌ تمهيدي التوجه إلى القاهرة، كان مؤلّفاً من محمد صالح مطيع، وزير الداخلية رئيساً، وعضوية كل من: عبد الله الخامري، وزير الإعلام، محمد هادي عوض، وكيل وزارة الخارجية، عثمان المهدي وعبد الله حسن العالم من وزارة الخارجية، الرائد أحمد سالم عبيد والدكتور محمد جعفر زين، وعلي معوض، القائم بأعمال سفارتنا في القاهرة، وهادي أحمد ناصر، مدير الدائرة السياسية في وزارة الدفاع.

أما وفد صنعاء، فقد تألّف من: أحمد جابر عفيف، وزير التربية والتعليم رئيساً، وعضوية كل من: عبد الله حمران، وزير الدولة لشؤون الرئاسة ومجلس الشورى، محمد الرباعي وكيل مجلس الشورى، مصطفى يعقوب، المندوب الدائم في جامعة الدول العربية، علي الخضر، وكيل وزارة الخارجية، أمين هاشم رئيس مكتب شؤون الوحدة، المقدم عبد

---

(١) عبد الله حسن العالم، عمر الجاوي، د. محمد جعفر زين هم من قرية واحدة تسمى الوهط، وقد درسوا في مصر وطُردوا منها لاتهامهم بميولهم اليسارية، ورُحِّلوا مع طلبة آخرين إلى تعز، وأرسلهم الإمام إلى البلدان الاشتراكية. وبعد ٣٥ عاماً من مشاركة محمد جعفر زين في إعداد أول اتفاقية للوحدة، ينشر في مذكراته «مذكرات أول رئيس لجامعة عدن» (صفحة ١٦٥) الآتي: «إنني لم أشعر في يوم من الأيام بالإذلال إلا في ظل الوحدة، وقد تحولت إلى أشبه بالشحاذ الذي يسعى إلى الحصول على صدقة، وهو شعور مذل»، وفي مكان آخر من مذكراته (صفحة ١٦٦) قال: «إنّ هذه الوحدة انتهت إلى غير رجعة بعد حرب ١٩٩٤م، ولا مجال إلى إصلاح مسار وحدة قد انتهت، ولم أصدق وأنا أقرأ هذه المذكرات أنّ الشخص الذي ساهم في صياغة أول وثيقة للوحدة قد وصل به الحال إلى هذه الدرجة نتيجة الممارسات الخاطئة من قبل الذين يدعون الحفاظ على الوحدة والوحدة منهم براء وكما يقال (حاميها حراميها)».

الله الراعي، مدير الإدارة والتنظيم في القوات المسلحة، يحيى المتوكل، سفير الشمال في القاهرة.

كانت الاتصالات بيني وبين العيني مستمرة طوال تلك المدة، واتفقت معه على تأليف لجان عسكرية مشتركة لتثبيت وقف إطلاق النار وانسحاب القوات المتحاربة[1] ما جددنا الاتفاق على اقتراحي المتعلق بعقد اجتماع بيننا في القاهرة عقب انتهاء لقاء الوفدين. غير أنه أثناء مدة وقف إطلاق النار، كان العناصر المناوئون، سواء أولئك الذين من مصلحتهم استمرار الصراع، أو الذين لا يؤمنون بالوحدة، يحاولون القيام ببعض الأعمال التخريبية في الشمال والجنوب، بقصد خرق وقف إطلاق النار والإبقاء على أجواء التوتر والنزاع العسكري.

مباحثات الوحدة: وفد من دون مشروع للوحدة

السبت ٢١/ ١٠/ ١٩٧٢م، عُقد الاجتماع الأول بين الوفدين في القاهرة، تمهيداً لاجتماع رئيسي الوزراء لتوقيع «اتفاق القاهرة»، وللإعداد لاجتماع القمة بين رئيسي النظامين (الذي عقد بعد ذلك في طرابلس). وقد لخّص وفدنا في تقريره المرفوع إلينا، الخطوط العريضة للمباحثات مع وفد النظام في صنعاء، وجاء في التقرير: لقد بدأ النقاش برئاسة الأمين العام المساعد للجامعة العربية محمد سليم اليافي، ولقد طرح وفد صنعاء مقترحاً، كما كان متوقعاً من قبل الاجتماع، بأن نبدأ بنقاش النقطة الأخيرة في البيان وفي بحث تدابير وإجراءات الوحدة الفورية. وبالرغم من منطق البيان وتسلسله، بدأ بإنهاء التوتر ووقف إطلاق النار، مروراً بمعالجة كل المسائل التي طرحها المسؤولون في عدن وصنعاء، العسكرية والاقتصادية والإعلامية والسياسية، إلا أن وفد صنعاء أصرّ على مناقشة النقطة الأخيرة في البيان، معلّلاً موقفه بأنّ الوحدة إذا تحققت فستكون الحلّ لكافة المشاكل، وبالنتيجة لا داعي عندها لإثارة المسائل الأخرى التي اعتبرها ثانوية، بل عمل على سحبها، وهي المسائل المتعلقة بالنازحين، وكانت على رأس مطالب النظام في صنعاء، فنُسيَت

(١) انظر الملحق رقم (٨).

هي وممتلكات التجار ومصالحة القبائل. كان القفز البهلواني والفهلوي في ذات الوقت إلى الوحدة الفورية، رحلةً إلى المجهول، وخطوةً في الظلام، وجهلاً بتعقيدات الواقع اليمني، وعداءَ محيطه للوحدة (الحقيقة هي أنّ المحيط لم يكن ضد الوحدة حينها إذا جرت بطريقة ضمّ الجنوب إلى الشمال، وبإسقاط نظامه التقدمي، وبهيمنة الحلفاء من القوى التقليدية)، وتعبيراً في الوقت نفسه عن قلة الخبرة السياسية لدى الأخوة في صنعاء، رغم أنهم سبقونا في الوصول إلى السلطة، وفي إدارة الدولة، لكنهم كانوا عمداً ينبذون كيفية بناء كيان وحدوي جديد بإحكام يحفظ مصالح الكل دون افتئات مكون من كيانين يحملان إرثاً ثقيلاً من التخلف ومن التناقضات. لقد كانت فكرة الوحدة الفورية تنبئ بأننا كنا نعامل كأقلية، من حق الأغلبية تهميشها، وعليها الطاعة والانقياد، وقد طبق النظام في صنعاء هذا المنظور بأسوأ صوره في العصر الحديث. أليس من المفارقة أن ينتهي نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا عام ١٩٩٤، وفي العام نفسه يمارس النظام في صنعاء وقياداته بعض ممارسات العنصريين البيض.

«وافقنا على نقاش تدابير إجراءات تحقيق الوحدة اليمنية، وطلبنا من أشقائنا تقديم مشروع بذلك. واتضح لنا أنْ ليس لديهم أيّ مشروع أو تصور بشأن الوحدة التي طالبوا بتحقيقها بالسلم أو بالحرب، وكان تصورهم أنّ الانتصار حتميّ، وسيتبعه ضمّ الجنوب إلى الشمال كنتيجة طبيعية للانتصار، وبذلك يتخلص نظام صنعاء بقواه الجديدة من الصداع الذي يسببه النظام في الجنوب. وللتاريخ، فإن إعلان الحرب على الجنوب عام ١٩٧٢ دعمه بعض الدول العربية والدولية، وعندما خاب أمل الشمال، وجرى إسقاط بعض المناطق في الشمال من قبلنا «باسم الوحدة أيضا» ولكن دفاعاً عن النفس، قبل مُكرَهاً وقف الحرب والحوار ثم اللقاء في مصر. لم يكن وفد صنعاء جاهزاً في القاهرة لتقديم مشروع لبناء دولة الوحدة، أي إنه لم يحمل معه مشروعاً مدروساً من صنعاء وافقت عليه أعلى سلطة، وفقط في اليوم الثاني قدّم لاجتماعات القاهرة ورقة عمل فيها أربع نقاط لا غير، أسماها الأسس

الأساسية للمشروع[1]، في حين قدم فيه وفد الجنوب مشروعاً وحدوياً متكاملاً[2]، وفوجئ وفد النظام في صنعاء بالمشروع، وتبيّن أنّ الخلافات بين الوفدين كانت حول الطابع السياسي - الإيديولوجي للدولة المراد تكوينها، فكل من الوفدين كان يريد أن تقوم هذه الدولة انطلاقاً من مفاهيمه السياسية والإيديولوجية، ولم يكن باستطاعة رئيسي الوفدين التوصل إلى اتفاق لحل هذا الإشكال وتمهيد الطريق للتوقيع على اتفاقية نقيم بمقتضاها دولة واحدة، وقد أدى ذلك إلى التواصل مع القيادتين السياسيتين في عدن وصنعاء لاتخاذ ما تريانه مناسباً للتغلب على تلك الصعوبات والوصول بالتالي إلى اتفاق يؤدي إلى التوقيع على قيام دولة الوحدة، ولم يكن لدى وفد صنعاء تعليمات واضحة من حكومته لمناقشة مشروعنا، وطلبوا مهلة لليوم الثالث ليتصلوا بصنعاء وليتدارسوا المشروع المقدم»، كما أشرنا إلى ذلك آنفاً.

وقد لخّص الوزير أحمد جابر عفيف في مذكراته نفس ما كان يجيش في عقلية الغلبة وملاحظاته على مشروعنا بما يأتي:

«إنّ مشروع الوحدة (الذي قدمناه) لا يساهم بشكل إيجابي في إنجاح مهمة لجنة الجامعة العربية للتوفيق. وزيادة على ذلك، فإن ما تكرر في مشروعهم من محاذير، إنما هو مسوّغات لعرقلة الوحدة وكشروط مسبقة لتحقيقها. وللتستر في ظل قضايا وطنية للتهرب من مواجهة مسؤولية اتخاذ الخطوات العملية الجادة لتحقيق الوحدة الفورية. كذلك لاحظ الوفد أنّ اقتراحات وفد النظام في عدن تستهدف اتخاذ خطوات تنسيقية مطاطة، الغرض منها تفويت الفرص السانحة لتحقيق الوحدة الفورية، وليست خطوات إيجابية لتحقيق هذه الوحدة، وهذا غير واقعي. ليس لي هنا سوى ملاحظة واحدة، هي أنّ وفد الشمال لم يكن يعي ما يجب توافره لبناء دولة جديدة من شروط ومتطلبات، وكانت عبارة «الوحدة الفورية» توحي بأننا في مقهى لتناول قهوة سريعة الذوبان. ودائماً وأبداً نحن المعرقلون،

---

(١) من وثائق الطريق نحو الوحدة اليمنية، إصدار مكتب شؤون الوحدة، عدن ١٩٧٣، من جانبنا حصلنا عليها من كتاب عبد الرحمن يوسف بن حارب «من وثائق الوحدة اليمنية» المذكور آنفاً.

(٢) انظر الملحق رقم (٩).

نحن المتهمون منذ حرب ١٩٧٢ وحتى حرب ١٩٩٤ وما تلاها من فواجع أصابت الوحدة في مقتل.

وأخيراً، فقد كان من الملاحظات أيضاً أنّ الوفد الجنوبي يحب أن يصور – في مشروعه – المجتمع اليمني كمجتمع متباين في تكوينه من ناحية نمط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في النظامين، بينما نؤمن نحن – صنعاء – بأنّ الانسجام التام هو السمة التي طبعت الشعب اليمني عبر القرون، وأنه لا توجد أية فوارق اجتماعية أو اقتصادية بين أبناء الشعب اليمني الواحد، وهذا الكلام غير صحيح على أرض الواقع.

وخلال تلك الاجتماعات أيضاً – بالتحديد يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٧٢م – كانت هناك ملاحظتان هامتان، هما أنّ المدة المقررة – في مشروع الوفد الجنوبي – إنما هي مدة طويلة لتحقيق الوحدة، واقترحنا اختصارها إلى ستة أشهر. والملاحظة الثانية هي أنه حرصاً على توافر الضمانات العملية والإجراءات الكفيلة بإنجاح الوحدة، رأينا أن ينص في هذه الاتفاقية على أن يتخذ الرئيسان أثناء مؤتمر القمة كافة الإجراءات الفورية للتغلب على أية عراقيل تكون قائمة أو يحتمل نشوءها خلال الفترة المحددة بالتعاون مع الجامعة العربية.

وفي الجلسة نفسها توصل الوفدان إلى أن يقوم رئيسا الحكومتين – عند اجتماعهما – بتفويض من السلطتين التشريعيتين في صنعاء وعدن بتنظيم عمليتي الاستفتاء على الدستور، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقاً للدستور الجديد.

وتنفيذاً لذلك، يشكل رئيسا الدولتين لجنة وزارية مشتركة تضم إلى عضويتها وزيري الداخلية لكي تقوم بالإشراف على هذه الأعمال، وذلك خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية في النظامين على مشروع الدستور، ويكون لهذه اللجنة كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بمهمتها. وأيضاً تم الاتفاق على أن يدعو رئيسا النظامين في صنعاء وعدن جامعة الدول العربية لإيفاد ممثلين عنها للمشاركة في أعمال اللجنة»[1].

---

(١) انظر: أحمد عفيف، **الحركة الوطنية في اليمن**، دراسة ووثائق، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٢، ص١٩٥–١٩٦.

توقيع اتفاقية الوحدة... لحظة الخيار الصعب

عندما علمنا بما اتُّفق عليه بين الوفدين، توجهنا إلى القاهرة للقاء الأستاذ العيني، وعقدنا اجتماعاً تحدثنا فيه عن الحاضر والماضي والمستقبل، ومستقبل جزيرة كمران «المحتلة»، وأكدنا معاً أنْ لا حلّ لمشاكل اليمن إلا بقيام الوحدة اليمنية التي ترفضها بعض دول الجوار وقوى دولية أطراف في الحرب الباردة تخشى من قيامها لما يتمتع به اليمن من موقع استراتيجي يتحكم بباب المندب، ويطل على البحر الأحمر والقرن الإفريقي والمحيط الهندي وجزيرة العرب. وشدّدنا أثناء اللقاء على أن نقيم علاقات حسن جوار مع كافة الدول في المنطقة، حتى التي كانت تناصبنا العداء آنذاك، وإقامة تعاون اقتصادي وسياسي وأمني معها، لأنْ لا استقرار للمنطقة إلا باستقرار اليمن. وتحدثنا أيضاً عن عدم استفزاز هذه الدول أثناء فترة المباحثات، سواء بالتصريحات أو الكلمات أثناء التوقيع على قيام الوحدة. وبالفعل، فقد التزمنا ما اتفقنا عليه بشأن عدم الإساءة إلى دول الجوار أو استفزازها، التي ستشاركنا في حفل التوقيع على أول اتفاقية للوحدة اليمنية في مقر جامعة الدول العربية. وفي لقاء مغلق عقدتُه مع السيد العيني بحضور السيد عبد الخالق السامرائي، عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، بحثنا نقاط الخلاف المثارة حول بعض بنود مشروع الوحدة الذي قدمناه، والفترة الزمنية المحددة لقيام الوحدة اليمنية، وانسحاب القوات الشمالية من جزيرة كمران. كان وفد صنعاء يرى أن تُختصَر الفترة الزمنية إلى ستة أشهر، بينما كنا نرى أنّ الخطوات الوحدوية بحاجة إلى سنة أو سنتين لاستكمالها. وحُسم الخلاف في النهاية بالاتفاق على تحديد الفترة الزمنية بسنة تبدأ من تاريخ توقيع اتفاقية الوحدة. بذلنا جهداً استثنائياً من أجل تثبيت بعض بنود المشروع، الذي اختلف بشأنه أعضاء وفد النظام في صنعاء. وللإنصاف، فقد وقف إلى جانبنا الوسيط العراقي عبد الخالق السامرائي، الذي كان له دور نشيط في حلّ الإشكالات الناشئة بين وفدينا، وخاصة حول الفترة الزمنية، وجزيرة كمران، إضافة إلى بعض بنود الاتفاقية التي تتعارض مع نهج النظام في صنعاء. وعلّق السامرائي على موقف العيني بالقول: «يا رفيق محسن، أين تقدميتك وثوريتك وموقفك من النظام التقدمي في الجنوب؟ هل ستفرّط بمبادئك وتاريخك وتنحاز

إلى القوى الرجعية؟»، وقد تراجع محسن العيني عن موقفه المتشدد بعد ذلك الحديث، ومعروف أنّ العيني كان عضواً في حزب البعث العربي الاشتراكي.



رئيسا الوزراء علي ناصر محمد ومحسن العيني ومعهما عبد الخالق السامرائي عضو القيادة القومية "العراق" أثناء توقيع اتفاقية القاهرة حول الوحدة اليمنية ١٩٧٢م. وقد سجن السامرائي بعد ذلك بتهم باطلة كثيرة من القيادات الحزبية والحكومية والجماهيرية العراقية وجرى إعدامهم من قبل منظمات الحزب في المحافظات العراقية.

صورة لعبد الخالق السامرائي ومحسن العيني

أما بالنسبة إلى جزيرة كمران، فقد أصرّ إخواننا في صنعاء على عدم الانسحاب منها، وكاد هذا الإصرار يعطّل المباحثات ويحول دون توقيع اتفاقية الوحدة، فنعود مجدداً إلى أجواء التوتر والمواجهة. وكان موقفهم المتشدد نابعاً من تقديرهم لاعتبارات لا صلة لها بمصالح اليمن لأهمية الجزيرة من الناحية الاستراتيجية. وأخيراً كتب مواطن يمني عن وضع الجزيرة، عندما احتلتها قوات النظام في صنعاء، وكيف تدهور وضعها وتراجعت خدماتها ونُهبت محتوياتها بعد ١٩٧٢. هذه الجزيرة التي تصلح لسياحة الغوص، كانت شركة أوراسكوم المصرية (سويرس) تنوي جعلها منطقة سياحية جاذبة، تتولى هي تطويرها وإدارتها وتقديم كل الخدمات إلى سكانها مجاناً، وقد وافقت حكومة الرئيس علي صالح في البداية على هذا المشروع، ولكن عندما رفضت أوراسكوم أن يكون بعض رموز النظام شركاء بالمجان، قال

وزير الإعلام حسن اللوزي أثناء مناقشة مجلس الوزراء للمشروع: «وأين سيادة اليمن؟»، فعرف الأعضاء أنّ هناك فيتو من أعلى السلطات، وراءه مصالح خاصة ووُئد المشروع. وهكذا، فقد وجدتُ نفسي في تلك اللحظات - بصفتي رئيس وفد النظام في عدن - أمام مأزق مزدوج: فإمّا تأجيل البتّ بشأن جزيرة كمران مقابل توقيع اتفاقية الوحدة ووقف الحرب، وهذا أمر خطير في حدّ ذاته، وسيسبّب لي مشكلة مع إخواني المسؤولين في الجنوب، أو نرفض تعليق موضوع البتّ فيها، وهذا قد يكون أشدّ خطورة، فيقودنا مجدداً إلى أتون الاقتتال والتطاحن، وإلى ما شاء الله. ومن جهة ثالثة، إنّ تأجيل التوقيع على الاتفاق الوحدوي أو المماطلة فيه، هو في حدّ ذاته أكبر خدمة أكون قد أسديتها إلى أعداء الوحدة، وما أكثرهم! إنهم متربّصون بنا، في صنعاء وعدن، وخارجهما، وستنفرج أساريرهم إذا عدتُ إلى عدن بقرار مفاده عدم اتخاذ قرار... وعدم إطلاق عجلة الجهد الإنقاذي لمسيرة الوحدة. وفي النهاية اتخذت قراراً بالتوقيع على اتفاقية الوحدة، انطلاقاً من إدراكي أنّ مسألة جزيرة كمران ستحلّ في إطار دولة الوحدة بعد عام، كما نصت عليه اتفاقية الوحدة. فوجئ الجميع بوصول الوفدين إلى اتفاق شامل على جميع القضايا المثارة، والاتفاق على حلّ الخلافات سلمياً. وقمنا، العيني وأنا، بالتوقيع على الاتفاقية في مقرّ الجامعة العربية، وكان ذلك في عصر الثامن والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢م[1]. إنّ ما شجعني على تعليق البتّ بشأن جزيرة كمران، ثلاثة أسباب: أولها أنها ستكون تحت إدارة يمنية، وثانيها أنّ الرئيس سالم ربيع علي عندما تراجع عن فكرة احتلال منطقة شمالية مقابلها، كان قد قبل بالأمر الواقع، وثالثها أنّ الهدف الكبير، الوحدة، جدير بالتضحية بها من أجله. ومن جهة أخرى مهمة، فإنه برغم أنّ الجزيرة أقرب جغرافياً إلى الشمال، فإننا لم نفكر بتحويلها إلى قاعدة عسكرية تهدد أمنه، أو تصبح نقطة انطلاق ضده في أيّ صراع عسكري. والحقيقة أنّ الصراع العسكري معه لم يكن ضمن عقيدتنا العسكرية مطلقاً.

بعد التوقيع، قدّم ممثلو الدول العربية الذين شهدوا ذلك الإنجاز التاريخي الأول من نوعه تهانيهم ومباركتهم لما توصلنا إليه بعد أن احتكمنا إلى الحوار بدلاً من لغة

(١) انظر الملحق رقم (١٢).

السلاح. وكان الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد عبد الخالق حسونة، في مقدمة المهنئين.

وتوجّهنا، بعد ذلك مباشرةً، لمقابلة الرئيس السادات، الذي بارك الاتفاقية والتفاهم الحاصل بين اليمنيين، وتحدث عن ذكرياته في اليمن أيام وجود القوات المصرية هناك، وعن علاقاته ببعض الشخصيات اليمنية. وكان السادات قد أسرّ لي في بعض اللقاءات بـ«أنه لا يطيق محسن العيني وأسرة آل أبو لحوم (البعثية)»، وأنه أيضاً لا يودّ أسرة النعمان، وخاصة الأستاذ أحمد محمد نعمان الذي سُجن في القاهرة عام ١٩٦٦م، وبقي في السجن لأكثر من عام، ولم يُفرَج عنه وعن كثيرين، كان من بينهم د. حسن مكي ويحيى المتوكل وشقيقه أحمد وآخرون، دون أن يفصح عن الأسباب.



علي ناصر محمد والاخ محسن العيني اثناء زيارتهما للرئيس الســــادات .

وفي مساء اليوم نفسه، ذهبنا (العيني وأنا) إلى منزل السفير الكويتي في القاهرة، الذي أقام لنا مأدبة إفطار رمضانية احتفالاً بالمناسبة، وأمضينا يومها سهرة ممتعة... وممّا أذكره أنّ السفير حمد سعيد الرجيبي، المندوب الدائم لدولة الكويت في جامعة الدول العربية، عزف على آلة العود ألحاناً جميلة ساحرة، أثارت في نفوسنا الارتياح بعد يومين من المباحثات الوحدوية الشاقة. ومعروف أنّ للكويت أيادي بيضاء في اليمن بعد ثورة سبتمبر وبعد استقلال الجنوب، وكانت دائماً تقف مع مصالح الشعب اليمني في الاستقرار والتنمية والوحدة. ولا يفوتني أن أشير إلى مشاركة الفنان اليمني عبد الرب إدريس في تلك السهرة. تلك أيام خلت وولّت، وهي شاهدة على أنّ العرب كانوا عرباً حقاً في يوم ما سيعود حتماً.

وفي اليوم التالي، وقبل أن نغادر القاهرة إلى طرابلس الغرب، حمل إليّ الصحفي المصري البارز الصديق مكرم محمد أحمد، نسخاً من جميع الصحف المصرية الصادرة في ذلك اليوم (٢٩/ ١٠/ ١٩٧٢م)، وإذا بالمحادثات اليمنية واتفاقية الوحدة تحتل مانشيتات الصفحات الأولى، وقال لي أيضاً إنّ هذا حال كل الصحف العربية، وحتى الأجنبية. وكان أحد الصحفيين قد نشر خبراً طريفاً يقول في عنوانه: «اتفق اليمانيون واختلفت لجنة الجامعة العربية».

وبينما كنا نتصفح هذه الصحف في بهو فندق شبرد التاريخي الواقع على ضفاف النيل، إذا بصوت يقول: «... هيا، تفضلوا يا سيادة الرئيس، الجميع ينتظركم»، ولم يكن الصوت سوى صوت مسؤول التشريفات، طالباً منّا التوجه إلى السيارات لتنقلنا إلى مطار القاهرة الدولي، قاطعاً علينا لحظات هي مزيج من الأمل والقلق، من التفاؤل والمرارة. وعلى كل، فقد كان الفرح بما أُنجز هو الغالب. تحركت الطائرة الليبية بعد ظهر ذلك اليوم، وتعبيراً عن سعادة العقيد القذافي بما أنجزناه في القاهرة، بعث بالرائد بشير هوادي، عضو مجلس قيادة الثورة، ليرافقنا في رحلتنا إلى طرابلس، وقد جلس إلى جانبي، وتحدثنا طوال الرحلة عن الأوضاع في اليمن شمالاً وجنوباً، وعن الفقر والجهل والتخلف، وعن الحروب التي مرّ بها اليمن شمالاً وجنوباً، وحاجة اليمن إلى الاستقرار ودعم الأشقاء والأصدقاء لمشاريع التنمية والاستثمار في «اليمن السعيد»! ولاحظتُ أنه تأثر بكلامي وبكى، وقال: «كيف لنا أن نأكل المعكرونة وننعم بالخير، وأنتم تعانون من هذه المشاكل؟ وأكد أنه

سيتحدث مع العقيد معمر القذافي في الأوضاع في اليمن ومسألة الوحدة اليمنية وتقديم الدعم لنا».

مع القذافي وبومدين: الوحدة والنفط

بعد أن وصلنا إلى دار الضيافة، وتناولنا طعام العشاء، أتى إلى الفندق الرائد بشير هوادي ليطلب منا التحرك للقاء العقيد معمر القذافي الذي امتدّ اللقاء معه حتى الفجر، حيث تناولنا طعام السَّحور، وتناول الحديث الأوضاع في اليمن والسعودية والمنطقة، وقد بارك لنا توقيعنا على اتفاقية الوحدة، ورحّب بزيارة الرئيسين لطرابلس في شهر نوفمبر ١٩٧٢م، وقال: «إن السعودية لن تترككم، ولهذا علينا إسقاط هذا النظام، ونحن على استعداد لقصف القصور والمطارات انطلاقاً من السودان واليمن الجنوبي إذا وافقتم على ذلك، وبإمكان الجيش الجنوبي أن يتقدم إلى المملكة مع إخوانكم في الشمال، إذا وافقوا، وسنعمل على توحيد الجزيرة العربية في دولة واحدة قوية مزدهرة». شعرت بأننا في وادٍ، وهو في وادٍ آخر بعيد عن الواقع. فعبد الناصر وجيشه في اليمن لم يفكر في إسقاط النظام في المملكة إلا ما صدر من بيانات طائشة من قبل عبد الرحمن البيضاني الذي هدّد المملكة وبأنه سيقصف القصور ويطالب النساء والأطفال بالانسحاب منها حفاظاً على أرواحهم. وكان هو الآخر لا يعرف الأوضاع المعقدة في المنطقة، وهو الذي ولد وعاش في مصر وتزوج وتخرج منها، وجاء منها إلى صنعاء للمشاركة في الحكم بعد ثورة سبتمبر عام ١٩٦٢م، وبعد ثلاثة أشهر تخلص منه الرئيس السلال، وعاد إلى القاهرة التي وُلد فيها. وفي نهاية اللقاء مع القذافي، وبحضور مجلس قيادة الثورة، عاتبتُ الزعيم الليبي على انحيازهم إلى النظام في صنعاء، بتقديم الأسلحة في حرب ١٩٧٢م التي كانت مجموعة من المدرعات البريطانية الفيرت وصلاح الدين، وكذلك تقديم الأسلحة إلى المعارضة الجنوبية المناوئة لنظامنا، التي تتخذ من الشمال منطلقاً لعملياتها العسكرية ضد الجنوب، وردّ عليّ بالقول: اسمع يا أخي... نحن مع وحدة اليمن، سواء أكانت شيوعية أم رجعية... وحتى لو يبعث الإمام

من قبره ويوحّد اليمن، فنحن معه». كان القائد الليبي ضد كل شيء، الإمبريالية والصهيونية والرجعية والشيوعية والرأسمالية، وبعد صدور كتابه الأخضر لم يكن يؤمن إلا بما جاء فيه، وكان يراه حلاً جذرياً لكل مشاكل البشرية.

وفي الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر وصلتُ إلى الجزائر. وكان الأستاذ محسن العيني قد سبقني إلى هناك. أقام الرئيس الراحل هواري بومدين مأدبة إفطار رمضانية للوفدين، حضرها أعضاء مجلس قيادة الثورة الجزائرية وكبار المسؤولين الحزبيين والحكوميين. تحدث بومدين عن أهمية الوحدة اليمنية، مرحّباً باتفاقية القاهرة، مبدياً استعداد بلاده لدعم سائر الخطوات الوحدوية، ووقوفها إلى جانب اليمن ضد أي تدخل أجنبي، «ولكننا لسنا مع طرف يمني ضد طرف يمني آخر»، هكذا أكد. كما تحدث الرئيس الجزائري، في لقاء ثنائي بيننا، عن «ضرورة صيانة السلام والأمن في اليمن والمنطقة»، وقال: «إنّ الإمبريالية تتّهمكم بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي وتهديد أمن المنطقة. نحن نعرف أنّ هذا الكلام غير صحيح... ولكنها من أجل حماية مصالحها الاستعمارية أقامت حزاماً أمنياً في جنوب شرق آسيا حول فيتنام بحجة مكافحة الخطر الشيوعي، وإنّ الثورات التي تحصل في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية تثبت إخفاق سياسة الإمبريالية الأميركية، إنه يجب عليها أن تترك للشعوب حريتها لاختيار الأنظمة التي تريدها». وحدثني الرئيس بومدين عن فكرته: «إخلاء منطقة البحر الأبيض المتوسط من الأساطيل العسكرية، لأنها تشكل تهديداً لأمن الدول المطلة عليه». كان للاتفاق الوحدوي وقعَه على الساحة العربية ولدى الأوساط الدولية ذات الصلة بالمنطقة وما يدور فيها. «هذا الانبعاث المفاجئ للوحدة اليمنية فتح جبهة جديدة»، على حدّ قول البروفيسور والكاتب البريطاني المعروف ألفرد هاليداي.

لكنني لم أكن أتصور أن تتسارع التطورات على هذا النحو، وأن تتقاطع خيوط عديدة وتصبّ كلها في سيل العداء للخطوة الوحدوية، وأن يدفع الثمن بالدرجة الأولى الشريك في توقيع الاتفاق الأستاذ محسن العيني. ولكن اللوحة لم تفقد بريقها إلى هذه الدرجة، ولم يعد اللون الأسود إلى الواجهة. هذا صحيح. والاتفاق الوحدوي أحدث موجة عارمة من الفرح لدى أبناء اليمن قاطبة، رغم كل ما يعانونه وما يحيق ببلادهم من مخاطر. إلّا أنّ السرعة التي

تحرّك بها معارضو الوحدة أحدثت صدمة كبيرة في النفوس. لا بد لي، بالطبع، من التمييز بين ردود فعل بعض الناس الطيبين ممّن يشعرون بالخوف على التجربة في الجنوب أو الحذر لألف سبب وسبب، أو من المتأثرين بالحملات الإعلامية العدائية بين النظامين... وتصرفات القوى والشخصيات وتجار الحروب التي لها مصلحة في استمرار التجزئة والصراع والحروب بين النظاميين.

تفخيخ اتفاق الوحدة وإقالة العيني

نتج من اتفاق الوحدة سيطرة القوى المحافظة على كامل المؤسسات الحاكمة في الشمال. في صنعاء رفضت الاتفاقية عدة شخصيات سياسية وعسكرية ممّن لها مصلحة في مواجهة التقارب والتفاهم بين النظامين، أو لارتباطها وولائها لكيانات[1] غير يمنية، أو ممّن اعتقدوا أنّ الاتفاقية تمثّل مصالح اليمن الديمقراطية فحسب. وبناءً عليه، فقد دعت هذه الشخصيات إلى عقد اجتماعات للأطر القيادية السياسية والعسكرية والقبلية بهدف «رفض التصديق على الاتفاقية، لأنها جاءت لمصلحة النظام في الجنوب في موادها الأساسية»، وهذا ليس صحيحاً، فهي مثلت قاسماً مشتركاً للشطرين والنظامين، وسحبت البساط من تحت بعض تجار الحروب الذين يمارسون مثل هذا الدور منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، وخُيِّب أمل الذين يطالبون بضمّ الفرع إلى الأصل، أو إسقاط النظام في الجنوب بالحرب.

أيد القاضي عبد الرحمن الإرياني، رئيس المجلس الجمهوري، الاتفاقية في خطاب ألقاه أمام مجلس الشورى في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢م[2]، ولم يكن أمامه سوى دعم ذلك الجهد الوحدوي الذي لم يكن مخاضه سهلاً، والوقوف مع رئيس وزراء مفوض من قبله. غير أنّ رئيس الوزراء محسن العيني، تعرض لحملة عنيفة في أعقاب المعارضة الحادة لاتفاق الوحدة في مجلس الشورى الذي تسيطر عليه القوى القبلية، وقوى ذات صلة بمصالح خارجية معادية للوحدة اليمنية. وقاطعت زعامات أساسية جلسات مجلس

---

(١) الكيانات تشمل الإخوان المسلمين والمشايخ والعسكر والسعودية.

(٢) انظر الملحق رقم (١٣).

الشورى، وحصل نوع من الشلل في مؤسسات الحكم، ووصلت الأمور إلى طريق مسدود، ووجّهت بعض القيادات ذات الولاء والعلاقات مع دول إقليمية ودولية كل أنواع التهم إلى العيني. وأخيراً، وبسبب تكالب هذه القوى المشار إليها، أُرغم على الاستقالة بعد عودته بزمن قصير، وعُيّن القاضي عبد الله الحجري في ديسمبر رئيساً للوزراء(١). كان الحجري يشغل منصب سفير اليمن في الكويت، وكانت علاقته قوية بجمعية التبليغ الكويتية (إخوان مسلمون)، وفي العهد الإمامي شغل منصب وزير الصحة، وكان معروفاً بأنه من صقور المحافظين والمتشددين في الشمال، وضد القوى التقدمية بمختلف أطيافها السياسية. واعتبر البعض ذلك عودةً جزئية للإمامة، برداء جمهوري. تذكر موسوعة ويكيبيديا أنه كان معروفاً بمواقفه الأكثر تصلباً تجاه المفاوضات مع الجنوب، وتعرقلت في بداية عهده جهود تطبيق اتفاق الوحدة الموقَّع عام ١٩٧٢، وعاد التصعيد السياسي والعسكري بين صنعاء وعدن، وخاصة بعد اعترافه في زيارة للرياض بسيادة السعودية على أقاليم عسير ونجران وجيزان، إلى أن جرى احتواء الموقف في لقاء ربيع والإرياني في الجزائر عام ١٩٧٣.

ليس من قبيل التزيُّد التأكيد أنّ بعض العناصر الذين طالبوا بتحقيق الوحدة، سلماً أو حرباً، كانوا يسعون إلى إسقاط النظام في عدن، وضمّ الجنوب إلى الشمال، ولم يكن هدفهم الوحدة بين نظامين، كما جاء في اتفاقية الوحدة الموقَّعة في القاهرة يوم ٢٨ أكتوبر عام ١٩٧٢م. لهذا، فقد عارضتُ الاتفاقية، وطالبتُ بإقالة الأستاذ محسن العيني. كان خوف هذه القوى من النظام في الجنوب دون سقف، وكانت ترى فيه نظاماً يقف على طرف نقيض مما تعتقده ومما تراه كفيلاً بإدامة مصالحها بعد استيلائها على السلطة في انقلاب نوفمبر١٩٦٧ وسيولة علاقاتها مع العربية السعودية، وقد انسحب عداؤها الجذري للجنوب على الحزب الديمقراطي اليمني على وجه الخصوص (فرع حركة القوميين العرب في الشمال سابقاً) وبقية الفصائل التقدمية.

وعندما علمتُ بأنّ الأستاذ العيني قد انتقل بعد إقالته إلى روما، قررتُ السفر إليه وأنا في طريقي من موسكو إلى عدن مطلع كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣م، رغم معرفتي بخلفيته

(١) وُلد القاضي في ١٩١٧م، وقُتل في نيسان عام ١٩٧٧م.

البعثية، وعدم توافق حزب البعث مع النظام في الجنوب، بل واصطفاف بعض قياداته ضده مع القوى المعادية للجنوب. إلا أنّ شخصية العيني ودماثته واعتداله وإخلاصه لليمن، جعلتني أضع تلك الخلفية وراء ظهري. كانت تلك زيارتي الأولى لروما والفاتيكان، وقد عرضتُ عليه السفر إلى عدن ليشغل منصباً يليق به أو العيش هناك حسبما يرغب، فشكرني على موقفي هذا، واعتذر عن عدم تلبية دعوتي له للعمل أو العيش في عدن حتى لا يسبّب مشاكل للجنوب نحن في غنىً عنها.

هذا عن الأستاذ العيني. فماذا عني؟

لاحظتُ فور عودة وفدنا إلى عدن، أن ثمة مشكلتين كبيرتين في انتظاري بدلاً من الإشادة بما أنجزته:

الأولى، ردود الفعل من جانب العناصر المناوئين للوحدة مع الشمال «الرجعي»، حيث راحوا يرفعون شعارات من قبيل:

«يا علي ناصر... يا بن ربيع
يا أمين اللجنة المركزية
ما نبّا[1] وحدة مع حكم رجعي
والجماهير تحمل البندقية».

وقد علمتُ لاحقاً أنّ بعض القياديين كانوا وراء رفع هذا الشعار. فيما تسابق آخرون على إطلاق شعارات مماثلة، مثل:

«أبو صلاح[2] اليوم
علم رفاقك
كلنا مدفع وشعبك ذخيرة

(١) نبا: نبغي.
(٢) المقصود عبد الفتاح إسماعيل.

ثورة الفلاح في أحور وباجل[1]

كلّم القاضي يْعطِّف قميصه».

والمفارقة أنّ هذه الشعارات المزايدة والمتطرفة تتشابه من حيث المضمون مع شعارات القوى المناوئة للوحدة في صنعاء. وهنا يتجسد «الانسجام بين المتطرفين»، بين قوى أقصى اليسار في الجنوب، وقوى أقصى اليمين في الشمال.

أما المشكلة الثانية، فكانت في رفض الرئيس سالم ربيع علي أن يلتقي القاضي الإرياني في اجتماع القمة اليمني المقرر عقده في طرابلس يوم ٢٥/ ١١/ ١٩٧٢م. موقفه ذاك صدمني لأني لم أكن اتوقعه، وقد دار بيني وبينه نقاش حاد بشأن هذه المسألة في مكتبي، وعندما لاحظتُ إصراره على موقفه، قلتُ له: «لا بديل من اللقاء سوى الحرب واندلاع توتر جديد. إننا ملزمون بأن يُعقَد مثل هذا اللقاء بين الرئيسين... فإذا تشتي (تريد) حرباً، فأنت وحدك من سيتحمل المسؤولية». كان شاهداً على هذا عمر الجاوي الذي كان حينها في قاعة الاستقبال بمجلس الوزراء، وقد لاحظ خروجي غاضباً من المكتب وإغلاقي للباب بطريقة غير معهودة. كنتُ أكنّ الودّ لسالمين[2] كثيراً، وشعرتُ بأنه برفضه اللقاء الذي اتُّفق عليه في القاهرة سيخلق أزمة جديدة بين النظامين في صنعاء وعدن.

وكان رأيه أنْ لا جدوى من هذا اللقاء في طرابلس، ومن تشكيل لجان الوحدة قبل انسحاب النظام في صنعاء من جزيرة كمران، وأنّ هذه الاتفاقيات مضيعة للوقت والضحك على الجماهير. لكنّ الرئيس ربيع تراجع عن موقفه فيما بعد، ووافق على اللقاء حتى لا «يزعلني» كما قال، ووافق على السفر إلى طرابلس للقاء القاضي الإرياني، وبذل جهوداً من أجل الوحدة مع الرئيس إبراهيم الحمدي من بعده، ومات الاثنان من أجلها، وإن كان البعض يشكك في ذلك.

بيد أن «الخضّة» التي حصلت في الشمال، وتلك التي كادت تحصل في الجنوب ضمن ردود الفعل الرافضة للاتفاقية الوحدوية، لم يكن من شأنهما إلّا إعطاء هذا الموضوع أهمية

(١) أحور، في محافظة أبين، وباجل في محافظة الحديدة.

(٢) الاسم الحركي للرئيس سالم ربيع علي.

أكبر، وقد تحولت قضية الوحدة، بنحو حيّ ومحسوس، إلى قضية «ميدانية»، استلزم الدفاع عنها عملاً مثابراً طويل النفَس. وسواء تحققت الوحدة في سنة أو في سنوات، فقد وضعنا البذرة في القاهرة، ثم رويناها في طرابلس، والحصاد قادم لا محالة، وتحقق ذلك عام ١٩٩٠، ولكن جرى الالتفاف عليها باقتسام السلطة والثروة بين الحزبين.

ومما يُثلج الصدر، أنّ ممثلي الصحافة والرأي العام، سواء في اليمن أو خارجه، كانوا ــ بصورة عامة ــ شديدي الحماسة للتحرك الوحدوي، وخصصت الصحافة الوطنية اليمنية حيّزاً مهماً لنشر الدراسات والأبحاث والمقالات عن الوحدة اليمنية ومستقبلها، وبرزت تصريحات المسؤولين اليمنيين والمثقفين، وفي مقدمتهم عمر الجاوي، عاشق الوحدة من أجل تعبئة الرأي العام المحلي لتحويل اتفاقية الوحدة إلى واقع ملموس.

ما الذي أضافه بيان طرابلس إلى اتفاقية الوحدة؟

عُقد اجتماع القمة اليمني في طرابلس[٣] بموعده، رغم معارضة الرئيس سالم ربيع علي، في البداية، والضغوط التي مارسها مع فريق لا بأس به من القياديين والسياسيين، وكذلك رغم الأجواء المتلبدة التي سادت في الشمال. وللحقيقة، لم تكن لدينا أدنى فكرة عمّا كان يعتمل في الشمال من موافقة أو معارضة لسفر الإرياني إلى طرابلس، ليس فقط لطبيعة النظام المنغلقة وإعلامه الرسمي، بل لعدم وجود أعين وقتها لنا في صنعاء تُحصي كل شاردة وواردة، وتحديداً ما يخصّ الجنوب. وإن كان جهاز أمن الدولة في عدن يوهم القيادة بأنّ له عيوناً في الشمال عبر فتح استوديوهات تصوير ومطاعم وسيارات أجرة وغيرها من المخبرين في جهاز الدولة.

استمر اللقاء بين الرئيسين الإرياني وربيع علي من ٢٦ إلى ٢٨ نوفمبر، وحضره الرئيس

(٣) وفد الجنوب كان برئاسة الرئيس سالم ربيع علي، وعضوية محمد صالح مطيع ومحمد صالح عولقي وعبد الله الخامري ود. محمد جعفر زين وسالم باجميل. والوفد الشمالي كان برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني وإبراهيم الحمدي وعبد الله الأصنج ومحمد أحمد نعمان والشيخ حسين الخبيش والدكتور عبد الكريم الإرياني. وجرت المباحثات بحضور العقيد معمر القذافي، ووزير خارجيته آنذاك منصور الكيخيا، الذي اختفى في القاهرة فيما بعد، ولم يُعرَف مصيره حتى الآن .

الليبي معمر القذافي، واتفق خلاله رئيسا الشطرين على تنفيذ اتفاقية الوحدة وعلى بيان رئيسَي الوزراء في صنعاء وعدن، وأصدرا بياناً مشتركاً[1].

وجّه الرؤساء الثلاثة، «الإرياني، رُبَيِّع والقذافي» ثلاث كلمات عقب الاجتماع، أعربوا فيها عن اغتباطهم بإعلان الوحدة بين صنعاء وعدن، ووصفوها بأنها خطوة تاريخية على طريق الوحدة العربية الشاملة والتقدم والرخاء للأمة العربية. وبعد انتهاء القمة في طرابلس، كان الاتفاق بين رئيسَي الشطرين وممثلي الجامعة العربية على تعيين الممثلَين الشخصيَّين للرئيسين ليقوما بالتنسيق بين اللجان الخاصة بمشروع الوحدة، وقد أصدرت لجنة الممثلين الشخصيين عدة بيانات عن دوراتها الأربع التي عقدتها[2].

أما أبرز الإضافات التي جاء بها البيان المشترك الصادر عن لقاء القمة، كما سبق أن أوردناه في البيان الذي أصدرتُه مع العيني في اتفاقية الوحدة، فهي الآتية كما أوردها بعض المحللين والخبراء.

أ- العاصمة والديانة والحدود:

اتفق البيان على أنّ العاصمة هي «صنعاء»، ودين دولة الوحدة هو الإسلام، ومع تأكيد التمسك بالقيم الروحية، وأن تكون الشريعة الإسلامية «المصدر الرئيسي للتشريع». واتفق على أن تكون حدود «الجمهورية اليمنية» وهو اسم دولة الوحدة، طبقاً لما ينص عليه دستورها.

ب- من حيث المضمون الاجتماعي للوحدة:

أكد البيان المشترك «بناء مجتمع متطور يسير في طريق التقدم والاشتراكية»، وأن يتم تحقيق الاشتراكية عبر استلهام التراث الإسلامي العربي وظروف المجتمع اليمني. وتأكيد العدالة الاجتماعية بإلغاء كل أشكال الاستغلال وضرورة إقامة علاقات اشتراكية من أجل تحقيق الكفاية في الإنتاج والعدالة في التوزيع بغرض «تذويب الفوارق سلمياً بين الطبقات». وأعطى البيان أهمية خاصة للملكية العامة للشعب، بوصفها أساس تطوير المجتمع مع ضمان

---

(١) انظر الملحق رقم (١٤).

(٢) انظر الملاحق المرقمة (١٥-١٦-١٧-١٨).

الملكية الخاصة غير المستغلة التي لا تنزع إلا طبقاً للقانون وبتعويض عادل. وتمّ الاتفاق على وجود تنظيم سياسي موحد «يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة»، ويعهد إلى لجنة مشتركة بمهمة وضع النظام الأساسي واللوائح الخاصة بهذا التنظيم على هدى تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي في ليبيا والتعرف إلى آراء فئات الشعب. وهنا يظهر تأثير القذافي في الرئيسين الإرياني وسالمين، لأنّ الفقرات السابقة تضمنها الميثاق الوطني في الجمهورية العربية المتحدة (مصر) في عهد الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، وطبقها الاتحاد الاشتراكي، وكان لا يزال قائماً في بداية عهد السادات، وبهذا خطا الاثنان خطوات أكثر جرأة، مع استحالة تطبيق ذلك في واقع اليمن.

ج- لجان الوحدة: اتفق الرئيسان على تشكيل مختلف اللجان الفنية المشتركة التي أشارت إليها اتفاقية الوحدة.

د- السياسة الخارجية لدولة الوحدة:

ظهر الاهتمام واضحاً في البيان بالسياسة الخارجية لدولة الوحدة، فنصّ على:

- تأييد «شعب الخليج العربي وكفاحه من أجل حريته ووحدة أراضيه ومن أجل حماية عروبته من كل المطامع الاستعمارية».

- محاربة نشاط إسرائيل في البحر الأحمر، والعمل على حماية الجزر اليمنية فيه.

- ضرورة قيام الحركة العربية التقدمية الواحدة أساساً لتحقيق الوحدة العربية التقدمية الشاملة.

- تأييد نضال شعب فلسطين، ودعم البلدان العربية التي تواجه العدوان الإسرائيلي، وتأييد كفاح شعوب آسيا وإفريقيا وأميركا، وإدانة الاستعمار والاستعمار الجديد والتفرقة العنصرية[١].

ولاحظ د. أحمد عطية المصري أنّ البيان المشترك «قد عبّر عن تنازل كل جانب عن بعض تصوراته، ومحاولة إيجاد صيغة للمجتمع اليمني تتيح نمواً ديمقراطياً لمختلف

---

(١) المصري، د. أحمد عطية: **النجم الأحمر فوق اليمن/ تجربة الثورة في اليمن الديمقراطي**، مؤسسة الاتحاد العربية - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨، ص ٣٢٨-٣٢٩.

القوى الاجتماعية. فقد أكد البيان طريق الثورة الوطنية الديمقراطية بتوجه نحو الاشتراكية، وهو أمر أغفله كل من بيان رئيسَي وزراء البلدين والاتفاقية الخاصة بالوحدة، حيث لم يرد ذكر الاشتراكية والتوجه الاشتراكي بهما. وجاءت هذه النظرة تؤكد تأثير تجربة اليمن الديمقراطية، حيث اهتمّ البيان المشترك بضرورة إقامة علاقات اشتراكية ورفض كل أشكال الاستغلال، واعتبار الملكية العامة للشعب أساس تطوير المجتمع. وذهب البيان المشترك إلى أبعد من هذا بالاعتراف بوجود الطبقات والعمل على تذويب الفوارق بينها سلمياً. وفي المقابل، ظهر تأثير تصورات النظام في صنعاء واضحة في هذا الصدد، بتأكيده أنّ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، وأن تحقيق الاشتراكية عبر استلهام التراث الإسلامي العربي وظروف المجتمع اليمني وأن تكون الملكية الخاصة مصونة، وأن يعوض من تنزع ملكيتهم».

«كما ظهر تأثير تجربة اليمن الديمقراطية عندما نصّ البيان المشترك على قيام تنظيم سياسي موحد يضم قوى الشعب المنتجة صاحبة المصلحة في الثورة. وإذا تحقق ذلك سيشهد القطر الشمالي أول تجربة حقيقية له في هذا الصدد»[١].

وأعتقد أنّ الزعيم الليبي معمر القذافي، الذي كان يسعى لتحقيق الوحدة اليمنية الفورية تحت أيّ مسمى: رجعية «إسلامية» شيوعية كما أشرنا آنفاً، قد أدّى دوراً في التوقيع على بيان طرابلس، وعلى التنازلات التي قدمها الطرفان، والتي انعكست في البيان. وقد ساند العقيد معمر القذافي طوال السبعينيات والثمانينيات كل من يرفع شعار الوحدة اليمنية أو العربية قبل أن يتنكر لها ويهرب إلى الفضاء الإفريقي في تسعينيات القرن العشرين بعد أن فقد كل أمل بتحقيقها.

وأتذكر أنه تقدم بمشروع للوحدة اليمنية في فبراير ١٩٨٩م، لقيادة النظامين قبل قيام مجلس التعاون العربي، واقترح أن ينضم إلى الوحدة اليمنية كل من سلطنة عُمان، وجيبوتي، والصومال باسم اتحاد الدول الساحلية (ادعس). وقد رفضت هذه الدول كلها مقترح القذافي، سواء بالوحدة أو بالاتحاد. ونقل المشروع إليّ شخصياً العميد أبو بكر يونس،

(١) المصدر نفسه، ص ٣٣.

عضو مجلس قيادة الثورة، عند لقائي به في صنعاء، وقد قام بجولة إلى هذه الدول، في محاولة من القذافي لعدم انضمام اليمن إلى مجلس التعاون العربي.

ومن النصوص إلى النفوس، وإلى أرض الواقع، فقد كان علينا، سواء في الجنوب أو في الشمال، أن نبدأ ببعض المعالجات الملموسة لسلسلة المشاكل التي كانت تشكل حجر عثرة في طريق أي تنفيذ جدّي لاتفاق وحدوي بين الطرفين. وكان علينا أن نستفيد من المناخ الإيجابي الذي ساد اجتماعات القاهرة وطرابلس، لنبدأ في تنفيذ خطوات أمنية وإدارية توقف بعض النشاطات المعادية لكلا النظامين.

كان من غير الممكن أن يستمر نشاط الفئات الأكثر تشنجاً تجاه اليمن الديمقراطية، في قواعد ومراكز لها في الشمال، ومنها جماعة عبد القوي مكاوي وبعض سلاطين عهد الاحتلال البريطاني. كذلك بالنسبة إلى النشاطات التي كانت تنفّذها في الشمال منظمة «المقاومين الثوريين» وتفعيل اللجان الفنية والتنسيقية التي نصّ عليها اتفاق القاهرة، وبيان طرابلس كان يقضي بدعم مناخ لا توتره قنبلة من هنا، واعتداء مسلح من هناك...

وهكذا عندما يلتقي الكبار، فإنّ الذين يدفعون الثمن وتكون الصفقة والاتفاق على حسابهم هم الصغار، وقود هذه الصراعات والحروب الذين يظهرون في وقت الأزمات ويختفون في وقت الصفقات، وليس ذلك في اليمن وحده، بل جرت مثل هذه الأمور عند تطبيع العلاقة بين اليمن الديمقراطية والسعودية وعُمان، فقد تضررت كل الأطراف، وأغلقت المعسكرات والإذاعات والصحف. وتكرر هذا الموقف في يونيو عام ٢٠٠٠م بين اليمن والسعودية بعد توقيع معاهدة جدة وترسيم الحدود بين البلدين، وطويت بعده صفحة المعارضة، وتوقف الدعم المالي لأنصار علي سالم البيض وحيدر العطاس وعبد الرحمن الجفري وعبد الله الأصنج وغيرهم، وعاد معظمهم إلى اليمن مرغمين.

وهذا مصير كل معارضة ليس لها موقع على أرضها، ولا تعتمد على نفسها وغير متجذرة في تربتها، والأمثلة كثيرة في كل مكان من الوطن العربي والعالم.

هذه الموضوعات، ومعها سائر المهمات المتعلقة بتنفيذ اتفاق الوحدة، كانت في صلب المحادثات في قمة الرئيسين الإرياني - سالم ربيع علي التي عُقدت في الجزائر،

والبيان الصادر عنها الذي سُمِّي بيان (أو اتفاق) الجزائر. فقد اتُّفق بنحو قاطع على وقف النشاط التخريبي والعدائي للقوى المناوئة لكل من النظامين، وإلغاء مراكز التدريب والتسليح التابعة لها[1].

بعد مضيّ أشهر على لقاء القمة اليمني في الجزائر، زار ــ لأول مرة ــ وفد رفيع المستوى برئاسة الرئيس سالم ربيع علي الجمهورية العربية اليمنية في ٨ نوفمبر ١٩٧٣م، وعقد الرئيسان سالم ربيع علي والقاضي عبد الرحمن الإرياني اجتماعين مغلقين، ناقشا خلالهما التطورات اليمنية والعربية والدولية، واتفقا على أهمية إيجاد صيغ مشتركة على صعيد الاقتصاد الوطني، تمكِّن من اتخاذ خطوات عملية تخدم، في الأساس، الشعب اليمني وترفع من مستواه المعيشي[2].

وفي تلك الزيارة لم يتمكن الرئيس سالم ربيع علي من زيارة صنعاء، كما هو حال كل الرؤساء الذين يلتقون ويتباحثون مع نظرائهم في عاصمة الدولة، بسبب مواقف بعض المشايخ ومراكز القوى المتوترة من النشاط الوحدوي ــ كما قيل حينها ــ واكتفى بزيارة تعز والحديدة، ترافقه قوة عسكرية، وقد رأى البعض في تلك الزيارة استفزازاً لمشاعر بعض النافذين في الشمال، وتكرر مثل هذا الموقف في عدن، عندما زارها الرئيس علي عبد الله صالح عام ١٩٨١م.

لقاء الجزائر: وقف التدخل والتخريب

في لقاء الجزائر اتفق رئيسا النظامين على «وجوب توفير المناخ الملائم لعمل اللجان المشتركة»، وذلك من طريق «إيقاف التدريب والتخريب في كل أنحاء اليمن، وعدم السماح للعناصر المخرّبين بالنشاط تحت أيّ اسم...»، وجاء في البيان أنّ الوحدة اليمنية «المدخل الرئيس» للشعب اليمني «للإسهام الفعلي في بناء صرح الوحدة العربية المنشودة». وأكدا حرصهما على استمرار الدور العربي في المحادثات اليمنية اللاحقة،

(١) انظر الملحق رقم (١٩).

(٢) انظر الملحق رقم (٢٠).

عبر ممثلين شخصيين للأمين العام للجامعة وللرئيسَين، الليبي معمر القذافي، والجزائري هواري بومدين.

بعدها بأيام، عقدت لجنة الممثلين الشخصيين دورتها الثالثة، في القاهرة، بحضور عبد الله الخامري (عن عدن) وعبد الله حمران (عن صنعاء)، وممثلين للجامعة العربية والرئيسَين بومدين والقذافي، وعقدت الدورة الرابعة في صنعاء (١٤-١٦ آذار/ مارس ١٩٧٤م)، وكان الارتياح بادياً هنا أيضاً، حتى أنّ لجنة الممثلين «رحبت بانتهاء بعض اللجان من أعمالها» و«بالخطوات الوحدوية التي تمّ التوصل إليها على الصعيدين الاقتصادي والثقافي، وصعيد المواصلات (...)»، وأملت اللجنة العليا «العمل على تنفيذ التوصية التي تقضي بإنشاء لجنة التنظيم السياسي الموحد والبدء بعملها، مع تأكيد أهمية إنجاز لجنة الشؤون الدستورية المشتركة. وقررت اللجنة عقد دورتها الخامسة في صنعاء في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤م»[(١)].

غير أنّ أجواء الحذر وانعدام الثقة عادت وخيمت من جديد على القيادات واللجان المعنية بمتابعة ما اتُّفق عليه من خطوات. وكأنما هي الدوامة نفسها تعود، وإن اختلفت التفاصيل، كلما لاح في الأفق بصيص نور، وأسهمت تحركات بعض المعارضين للنظامين في إثارة النفوس من جديد.

ورأت سلطات صنعاء في اغتيال الشيخ محمد علي عثمان، عضو المجلس الجمهوري، وأحد الرموز المشيخية في تعز (٣/ ٥/ ١٩٧٤م)، مسوِّغاً كافياً لوقف مباحثات اللجان المشتركة، ووجهت اتهامات إلى جهات موالية للنظام في عدن، بالعودة إلى أسلوب الاغتيالات السياسية. أتذكر حينها أنّ خلافاً حاداً نشب بين سلطان أحمد عمر، وهو من الحزب الديمقراطي، والدكتور ناصر السعيد، من منظمة المقاومين الثوريين، حول مَن قتل الشيخ محمد علي عثمان، فكان كل منهما يدعي أن منظمته هي التي نفذت العملية، ومنعنا حينها صدور بيانات من أيّ جهة تتبنى العملية، فكان الحل أن يذهبا إلى بيروت، ومن هناك يعلن كل منهما مسؤولية منظمته عن هذا العمل الأخرق الذي لا يمتُّ إلى النضال

(١) بيان مشترك وزعته رئاسة الجمهورية، وزارة شؤون الوحدة، صنعاء.

الوطني بأية صلة، وليس فيه بطولة، فقد اغتيل الشيخ محمد علي عثمان خارجاً من المسجد بعد صلاة الفجر، وهو دون حراسة.

بينما وجّه النظام في عدن تعزية إلى رئيس المجلس الجمهوري في صنعاء بهذا المصاب، وأدان مرتكبيه، كما هي العادة بين اغتيال واغتيال في الجنوب والشمال.

وبالفعل، ها هم أصحاب المصلحة في تجميد نشاط لجان الوحدة يحققون فوزاً باهراً. وها هي المهاترات والحرب الإعلامية «والنفسية» تعود إلى الواجهة، والعلاقات بين النظامين تعود إلى «كنف» الحذر والمخاوف المتبادلة، وينتعش نشاط المزايدين والمتطرفين وتجار الحروب والذين ليس لهم مكان في مناخ السلام والاستقرار.

وكان الرئيس سالمين وصالح مصلح وعلي عنتر يتبنون منظمة المقاوين الثوريين التي أنشأوها في مقابل الحزب الثوري الديمقراطي برئاسة سلطان أحمد عمر والمحسوب على عبد الفتاح أما أنا فلم أراهن على مثل هذه القوى التي تتسابق على التفجير والقتل من أجل الوصول الى الوحدة فقد كنت اراهن على الشعب في اليمن شمالا وجنوبا وعلى الخيار السلمي والحوار للوصول الى الوحدة. وأثبتت التجربة أنهما لم يحققا بين ١٩٧٢ و ١٩٨٢م أي نصر سياسي أو عسكري على صعيد الوحدة التي يتغنون بها ويقاتلون باسمها ويقبضون باسمها، وكما قال محمد عبد الله الفسيل أنهم يفكرون وينظرون ولكنهم ليسوا فاعلين على الصعيد العملي. وبعد ذلك انضمت كل من المنظمة والحزب الى الجبهة الوطنية بقيادة سلطان أحمد عمر ويحيى الشامي وجار الله عمر.

«تنبؤات» صالح مصلح عن إبراهيم الحمدي وأحمد حسين الغشمي وعلي عبد الله صالح

تنفيذاً لاتفاقية الوحدة اليمنية، باشرنا بتشكيل اللجان الوحدوية. وشكلت لجنة حكومية برئاستي عام ١٩٧٣م، لمتابعة كل ما يتعلق بشؤون الوحدة والمشاكل القائمة بين النظامين.

عقدت اللجنة المشتركة العديد من اللقاءات في منطقة «الراهدة» عام ١٩٧٤م، وقد

رأس وفد صنعاء محمد عبد الله الإرياني، القائد العام للقوات المسلحة، وحضر إلى جانبه نائبه إبراهيم الحمدي، وعلي عبد الله صالح الذي كان قائداً لكتيبة المدرعات في تعز.

في أحد هذه اللقاءات، وبعد اختتام اجتماعات لجنتنا المشتركة، التقيتُ في جلسة ودية بالأخ محمد الإرياني وإبراهيم الحمدي، بحضور الأخ صالح مصلح، وزير الداخلية في عدن. وعندما كان الحمدي يدخل ويخرج من المجلس ليتابع بعض أمور الضيافة وغيرها، كان صالح مصلح يتحيّن هذه الفرصة ليقول، مخاطباً محمد الإرياني:

«شوف (انظر) يا أخ محمد، إذا ما تخلصوش من هذا الرجل (يقصد الحمدي) سوف يتخلص منكم أنت والقاضي الإرياني ويحكم اليمن». ولم يعلق محمد الإرياني على كلامه، وحاول صالح مصلح أن يكرّر الكلام بعد دخول إبراهيم الحمدي وخروجه، وطالبته بالسكوت تجنباً لإحراج محمد الإرياني.

وقد تأكد لي عام ١٩٩٠م أنّه قد اتُّفق على التخلص من القاضي الإرياني في مدينة «أسمرة» في جلسة قات بحضور بعض أصحاب مراكز القرار في صنعاء، وهم: إبراهيم الحمدي وأحمد الغشمي وعلي عبد الله صالح وعبد الله الأصنج والسفير السعودي مساعد بن احمد السديري[1] والملحق العسكري السعودي صالح الهديان والقنصل السعودي عبد الرحمن الطعيمي، وقد تناولتُ هذا الموضوع بالتفصيل في مكان آخر من مذكراتي.

حوادث (وتنبؤات) مماثلة تحققت، وهي تقفز إلى الذاكرة في هذا السياق عينه.

ففي لقاء «قعطبة»، كان الشيخ مجاهد أبو شوارب في اللجنة المشتركة على رأس وفد قوامه عبد الله عبد العالم وأحمد الغشمي. كنا يومها نبحث قضايا الوحدة اليمنية والسيادة الوطنية وما يرتبط بها، وقد كنت شديد الاهتمام بما كان يتحدث به أبو شوارب، في أول لقاء لي معه، وكانت له مواقف معروفة في الدفاع عن النظام الجمهوري لثورة ٢٦ سبتمبر في حجة وصعدة.

اللقاء شارك فيه أيضاً صالح مصلح، وكان ضمن وفدنا، وهو قد اغتنمها مناسبة ليقول لي بشأن أحمد الغشمي، الذي كان في حينه عضو مجلس القيادة ورئيس أركان الجيش، وسمّاه هتلر، في إشارة إلى شنبه، وقال إنه «سيكون إماماً آخر... وهو سيحكم بدل الحمدي».

(١) خال الامير سلطان بن عبد العزيز

وبالفعل، تحققت «نبوءة» صالح مصلح بعد ثلاث سنوات.

أتذكر، أخيراً، أنّ صالح مصلح قال يوم مقتل الغشمي:

«والله لا أحد يحكم الشمال غير علي عبد الله صالح»، وحينها لم يكن قد برز الرائد علي عبد الله صالح إلى واجهة الأحداث بعد.

لقاء قعطبة بين الرئيسين ربيع والحمدي

أحدثت الحركة التصحيحية التي قام بها المقدم إبراهيم الحمدي في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٧٤م، وأضعفت حكم القاضي الإرياني والمشايخ، الحكام الفعليين في عهد الإرياني، شعوراً بإمكانية إعادة بعض الانفراج في العلاقات، وكنت أرى في هذه الحركة مجالاً رحباً، وليس مجرد متنفّس، لإعادة الحرارة إلى اتفاق الوحدة وبيان طرابلس والحياة إلى لجان الوحدة الثماني التي عملت حيناً، ورُقِّدت حيناً آخر. في تلك الأثناء، كنا قد شرعنا في اتخاذ عدة مبادرات لتنقية العلاقات بالدول المحيطة بنا، وأسهمت زيارة الرئيس سالم ربيع علي للقاهرة في فتح صفحة أولى بيننا وبين المملكة العربية السعودية، وفي السعي إلى الحدّ من الإشكالات التي تسبب نزفاً للطرفين، في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى مواجهة خطر العدوان الإسرائيلي، وبخاصة في الظروف التي اشتدت فيها مساعي إسرائيل لجني ثمار تحوّل حرب أكتوبر المجيدة ١٩٧٣م إلى مساومات برعاية وزير الخارجية الأميركية (الثعلب) هنري كيسنجر، صاحب المشاريع المعروفة بسياسة «خطوة... خطوة»، وإلى تفتيت الوطن العربي، وضرب أو تقليص أيّ أثر للتضامن العربي بوجه العدو الإسرائيلي ومطامعه المتعلقة بباب المندب، التي كانت تتجه إلى البروز أكثر من أي وقت مضى.

ويمكنني القول، في معزل عن أية مزايدات من هنا وهناك، إنّ وقف الحملات المتبادلة بيننا وبين السعودية، كان قراراً يحمل لنا، ولثورتنا وإنجازاتنا، فائدة جُلّى، فقد أدى إلى إحداث نوع من الانفراج على المستوى الإقليمي والدولي.

في هذه الأجواء تحديداً، كان لا بد للمرء من أن يشعر بالارتياح إزاء قرار الرئيس إبراهيم الحمدي بوقف الحرب الإعلامية، مطالباً عدن في الوقت نفسه بفتح صفحة جديدة

من العلاقات الطيبة، داعياً إلى الدخول في مباحثات جادة من أجل قيام وحدة حقيقية[١].
وكان للعلاقات الشخصية بين الرئيسين قبل وصولهما إلى السلطة أثره الإيجابي في تعزيز الثقة والتعاون لاحقاً. وكانت تربط الرئيس سالم ربيع علي والمقدم عبد الله الحمدي قائد قوات العمالقة علاقات أخوية وسياسية وتنظيمية باعتبارهما كانا عضوان في حركة القوميين العرب وقد لعب عبد الله دورا مهما في تقريب وجهات النظر بين الرئيسين لاحقا (سالم ربيع علي وابراهيم الحمدي)

وفي مؤتمر القمة العربية بالرباط عام ١٩٧٤م، تحدث الملك فيصل عن الخطر الشيوعي في المنطقة، وتحديداً في عدن، وقال: إنّ الشيوعية هي الصهيونية، والصهيونية هي الشيوعية. وكان يكرر باستمرار مثل هذه العبارة التي كانت تقابل بسخرية من قبل المسؤولين الغربيين الذين كانوا يعرفون أن لا علاقة بين الاثنتين، ولكن الرئيس ربيع كان موفَّقاً في رده على ملك السعودية، عندما تحدث عن الإسلام والمسلمين والمساجد ورجال الدين في حضرموت، وعن مدينة تريم التي يوجد فيها ٣٦٠ مسجداً، وعلَّق الملك فيصل قائلاً: «إننا لا نقصد الرئيس ربيع»، وهذه بداية العلاقة والصداقة، والانفراج بين المملكة وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وبين الملك فيصل والرئيس سالم ربيع علي. وقد أخبرني ــ في وقت لاحق ــ السيد صدام حسين (نائب الرئيس العراقي) أنه كان منزعجاً من موقف الرئيس ربيع، ومن ردّه أمام الزعماء العرب الذي كان يتسم بالضعف.

عاد الحوار واستؤنف مع الأشقاء السعوديين والعمانيين في المؤتمر الإسلامي الخامس، وبعده في قمة الرباط بيننا وبين إمارات الخليج، وألقى سالم ربيع علي خطاباً في ذكرى الاستقلال (٣٠ نوفمبر ١٩٧٤م)، عُدَّ «نقطة تحوّل رئيسة في سياسة الجبهة القومية، حيث تطرق بصراحة إلى نقد الأوضاع الداخلية وفتح الحوار مع كل الفصائل الوطنية في الداخل والخارج لإنجاز الوحدة اليمنية على أسس قوية تمنع حدوث ردات مماثلة لما حدث قبل مجيء الحمدي»[٢].

(١) صحيفة **الثورة** اليمنية، ١٧/ ٧/ ١٩٧٩م.
(٢) حسن أحمد أبو طالب: م.س، ص٨٤.

ونوّه بعض المراقبين السياسيين بالتقارب الذي حصل في مستهل عهد الرئيس الحمدي، وكيف أنه اتفق مع الرئيس ربيع علي في القمة العربية بالمغرب (١٩٧٥م)، على أن تسحب صنعاء قواتها المتمركزة في «ماوية» و«قعطبة»، وأن تُلغى الاعتمادات المالية التي تصرفها صنعاء للقوى المضادة للنظام في عدن، وبالمقابل سيُوقف النظام في عدن كل العمليات العسكرية في المنطقة الوسطى[١].

وفي أثناء وجود الرئيسين في القاهرة لحضور مؤتمر القمة العربي الإفريقي (مـارس ١٩٧٧م)، اتفقا على إنجاح خطوات الوحدة اليمنية، التحضير لمؤتمر القمة الرباعي في تعز والخاص بأمن البحر الأحمر.

سباق عقارب الساعة

قبل أن أضع القارئ الكريم في الأجواء الحقيقية والكواليس «الخفية» لمجمل المحادثات التي جرت، والاتفاقات التي قمنا بتوقيعها، والمشاورات الجانبية التي كانت أكثر أهمية من الجلسات الرسمية والبروتوكولية، أودّ الإشارة إلى أنَّ أعمال التآمر الخارجية بأدوات داخلية متجلببة بشتّى الأغطية، ومبطنة بمختلف المنطلقات الإيديولوجية، قد استمرت، أو بالأحرى انتقلت إلى مستوى أعلى من التصعيد المتعدد والمتنوع الأشكال، الأمر الذي أدى إلى ظهور بوادر حرب يمنية ثانية تستهدف الجهود الوحدوية المبذولة، وقد بقيت طبول الحرب تقرع حتى حزيران/ يونيو ١٩٧٤م، إلى أن ساد العلاقات بين النظامين مناخ التفاهم والتقارب بوصول إبراهيم الحمدي إلى السلطة عقب انقلاب ١٣ يونيو ١٩٧٤ الذي سُمِّي «الحركة التصحيحية». كانت الحركة تحولاً نوعياً على صعيد السياسات الداخلية والخارجية للشمال، وكان لقاء قعطبة في ١٥ شباط/ فبراير ١٩٧٧م بين الرئيسين الحمدي وسالمين خطوة مهمة وجريئة على طريق وحدة اليمن.

(١) سلطان، عبد الرحمن: **الثورة اليمنية وقضايا المستقبل**، ص١٠٩ وما يليها.



الرئيس إبراهيم الحمدي مستقبلاً الرئيس سالم ربيع علي في قعطبة ١٥ شباط/ فبراير ١٩٧٧

وتكمن أهمية اتفاق قعطبة في أنه كان تعبيراً مشتركاً وتجسيداً على أعلى مستوى سياسي للرغبة الوطنية اليمنية في تحقيق تقارب حقيقي في السياسة الخارجية وفي تنشيط لجان الوحدة المشتركة والدفع بعلاقات النظامين اقتصادياً وثقافياً وإنمائياً إلى آفاق لم تطرق من قبل. اتفق الرئيسان في قعطبة أيضاً على سحب القوات المسلحة التدريجي من الحدود، والعمل على نقل الوحدات العسكرية وتبادل مواقعها، وكان هذا اللقاء قد بعث كثيراً من الكوامن النفسية والروحية، وتواردت العديد من الذكريات العزيزة بين الرئيسين. فالرئيس الحمدي والدته من قعطبة، والرئيس سالم ربيع علي هو الآخر عاش في قعطبة لبعض الوقت بعد خروجه وهروبه من عدن وأبين، إثر أحداث حركة ١٤ مايو

١٩٦٨م في الجنوب. ومن جهة أخرى، لم يكن اختيار قعطبة المدينة الحدودية الصغيرة عشوائياً، إذ منها وممّا حواليها كان يعبر من يريد القيام بأعمال تخريبية أو فدائية أو مقاومة، سمِّها ما شئت، إلى الطرف الآخر في معادلة الصراع اليمني الذي كان يُعَدّ حتى لقاء قعطبة صراع وجود.

لقاء قعطبة في ١٥ فبراير ١٩٧٧م:

عقد الاخوان الرئيسان المقدم ابراهيم الحمدي والرئيس سالم ربيع علي اجتماعا يوم ١٩٧٧/٢/١٥م حضره الأخوة / المقدم احمد حسين الغشمي عضو مجلس القيادة ونائب القائد العام ورئيس هيئة الأركان العامة، وعبدالله عبدالعالم وزير الدولة والممثل الشخصي للاخ / رئيس مجلس القيادة واحمد دهمش وزير الشئون الاجتماعية والعمل والشباب والاخ / صالح مصلح قاسم عضو المكتب السياسي ووزير الداخلية والاخ / علي سالم لعور وزير شئون الرئاسة والأخ / منصور الصراري عضو اللجنة المركزية.

وقد ناقش الرئيسان ومرافقوهما في هذا الاجتماع القضايا الرئيسية التي تهم اليمن بشطريه وفي مقدمتها القضايا الاقتصادية والتجارية والتنسيق في مجالات التنمية الصناعية والزراعية بما يخدم المصلحة اليمنية العليا وتم الاتفاق على تشكيل مجلس يتكون من الرئيسين ومسئولي الدفاع والاقتصاد والتجارة والتخطيط والخارجية يجتمع مرة كل ستة اشهر بالتناوب في كل من صنعاء وعدن لبحث ومتابعة القضايا التي تهم الشعب اليمني وسير اعمال اللجان المشتركة في مختلف المجالات وتشكيل لجنة فرعية من الاقتصاد والتخطيط والتجارة في الشطرين مهمتها دراسة ومتابعة المشاريع الانمائية والاقتصادية في الشطرين ورفع التقارير عنها الى الرئيسين مع الاقتراحات بشأنها.. كما تم الاتفاق ايضا على ان يمثل احد الشطرين الشطر الاخر في البلدان التي لاتوجد له فيها سفارات.

هذا وسيعقد أول اجتماع للمجلس يوم الخامس عشر من يوليو القادم.

نص بيان قعطبة

قعطبة: ثلاث خطوات كبيرة

عقد الرئيسان، المقدم إبراهيم الحمدي، وسالم ربيع علي، اجتماعاً في قعطبة في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧م، تلاه اجتماع شارك فيه مسؤولون من الحكومتين، بحثوا القضايا الاقتصادية والتجارية والتنسيق في مجالات التنمية الصناعية والزراعية. واتُّفق على تشكيل مجلس يضمّ إلى جانب الرئيسين، مسؤولين عن الدفاع والاقتصاد والتخطيط والخارجية، يجتمع كل ستة أشهر، مرة في عدن وأخرى في صنعاء، لبحث القضايا الأساسية وتسهيل عمل اللجان المشتركة. واتفق أيضاً على تشكيل لجنة فرعية لدراسة المشاريع الإنمائية والاقتصادية والتجارية ومتابعتها. وتقرر أن يمثل كل من بلدينا الآخر في البلدان التي ليس فيها سفارة لأحد النظامين.

وقد توجهت الأنظار في حينه إلى أهمية ما تضمّنه اتفاق قعطبة من خطوات تؤدي إلى التقارب الفعلي، لجهة:

- إسهامه في تنسيق السياسة الخارجية، في ظل المؤامرات المتعلقة بباب المندب.
- قيامه بتنشيط عمل اللجان المشتركة بعدما جمّدت مدة من الزمن.
- الإشراف على عملية التنسيق الاقتصادي والإنمائي[١].

وقد ردّ الرئيس الحمدي، في وقت لاحق، على التحليلات الصحافية التي ربطت اتفاق قعطبة بمسألة التفرغ لمواجهة مستجدات إقليمية في البحر الأحمر وسواها، فقال:

«إنّ الدوائر السياسية غالباً ما تنظر إلى قضايانا بمنظار أمانيها وأهدافها»، و«إنهم ينظرون إلى اليمن من خلال التجزئة والتباعد والانفصال. وإذا كانت هذه النظرة جائزة أو متوقعة في مرحلة تثبيت الثورة والنظام، بعد التحرر من نظام أسرة حميد الدين والاستعمار البريطاني، فعلى أعدائنا أن يعلموا أنّ الشعب اليمني موحَّد بالفعل، واتصاله وحركته بين الشمال والجنوب أمر واضح. وأنّ نتائج ثورة ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر تتابع إيجابياتها يوماً بعد يوم، وأنّ اليمن قد وعت التجارب والدروس وبدأت تضع أقدامها على عتبات الحضارة

---

(١) انظر الملحق رقم (٢١).

التي أسهمت في بنائها منذ أيام سبأ ومأرب. إنّ تعليقي الوحيد على نظرة تلك الدوائر هو أننا والرئيس سالم ربيع نعمل بإخلاص ولا نرفع شعارات للاستهلاك، وإنما نرفع الشعارات بعد تحققها على أرض الواقع»(١).

اغتيال الحمدي والأحداث التي تلت مقتله

في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧ اغتيل الرئيس الحمدي قبل يوم واحد من زيارته عدن على أيدي أعداء التغيير الذي كانت تقوم به الحركة التصحيحية بقيادته ومتابعته اليومية له، ومنه محاربة الفساد والفاسدين والمفسدين وأعداء الوحدة الذين كانوا يخشون هذه الزيارة وإعلان قيامها من عدن، بحكم العلاقات والتقارب والتفاهم الذي أرساه الرئيسان ربيع والحمدي قبل سبعة أشهر في قعطبة، وما تشكله هذه الوحدة على مستقبل مراكز القوى في صنعاء وحلفائها في المنطقة. وكان الرئيس الحمدي قد قلص نفوذ مراكز القوى القبلية المهيمنة في صنعاء وحاشد وبكيل، ممثلة بكبار الشيوخ: عبد الله بن حسين الأحمر ومجاهد أبو شوارب وسنان أبو لحوم، وغيرهم وتأثيرهم في القرار السياسي الداخلي والسياسة الخارجية الذي لم يتوقف منذ انقلاب نوفمبر ١٩٦٧.

كنت في مكتبي يوم مقتل الحمدي، وجاء المسؤول الإعلامي في المكتب وأبلغني بأنّ إذاعة صنعاء تبثّ آيات من القرآن الكريم، والمعروف أنّ الإذاعات تبثّ القرآن الكريم في بداية الإرسال ونهايته، وبثّه في غير هذين الوقتين ينبئ بأنّ أمراً جللاً قد حدث في صنعاء. اتصلتُ بالرئيس ربيع وأبلغته بذلك، وجاء على الفور إلى مكتبي واستمعنا إلى إذاعة صنعاء، وبعدها اتصل بالرئيس الحمدي، ولم يتلقَّ منه ردّاً، ثم كرر المحاولة، إلى أن تمكن من الحديث مع مسؤول السنترال (التحويلة)، وطلب منه الاتصال بالرئيس، ولكنه كان مرتبكاً، وقال إنّ رقم الرئيس لا يجيب، وطلب تحويله إلى رئيس الوزراء عبد العزيز عبد الغني، فقال إنه لا يجيب أيضاً، وبعد ذلك كرر الاتصال بالرئاسة، فطلب الحديث مع

(١) الرئيس إبراهيم الحمدي: خطب وتصريحات، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، ١٩٧٧ ص ٢٥٣-٢٥٤.

رئيس الأركان، المقدم أحمد حسين الغشمي، فردّ عليه، وسأله: «ماذا يحدث عندكم؟ إنّ إذاعة صنعاء تبثّ منذ ساعات آيات من الذكر الحكيم»، فردّ عليه الغشمي، قائلاً: «حصلت كارثة». فسأله: «ما هي؟»، قال: «وُجد الرئيس مقتولاً في الدائري!»، فردّ عليه ربيع: «أنا قد نبهته، وقلت له إنهم سيقتلونه، وعرضتُ عليه سرية لحمايته، ولكنه رفض»، وطلب منه أن يشارك في تشييع الجثمان، وقال إنه سيتوجه إلى صنعاء.

وقد شارك الرئيس سالم ربيع علي في تشييع الرئيس إبراهيم الحمدي صباح ١٣ أكتوبر ١٩٧٧، أي في اليوم الثالث لاغتياله، وقبل ذلك الصباح كان الجثمان محفوظاً في إحدى ثلاجات مستشفى الكويت. وصُلِّي على الحمدي في الجامع الكبير، وتحرك جثمانه من هناك إلى مقبرة الشهداء في العاصمة صنعاء، وبعد إنزاله إلى القبر، نزل بعده الرئيس سالمين، ودثّره بنفسه. وكان الرئيس الغشمي المتهم بحادثة الاغتيال ينظر إلى ذلك الوداع الحميم بين الحمدي وسالمين.



الرئيس سالم ربيع علي يشارك في تشييع الرئيس الحمدي

استمرّ التشييع من الصباح إلى الظهر، وتحول إلى مظاهرة كبيرة. بدأ الأمر بهتافات: أين القاتل يا غشمي؟ أنت القاتل يا غشمي!! ورددت الهتافات جموع الرجال والنساء على حد سواء، ثم وصل الأمر إلى قذف الغشمي بالأحذية التي أصاب بعضها سالمين، بحكم

وجوده بجوار المتهم من قبل الجماهير. في اليوم التالي نشرت صحيفة الثورة خبر الدفن، وظهر أحد الأحذية التي قذفتها الجماهير الحزينة على فقدان رئيسها الذي أحبته، وهو فوق رأس الغشمي، وتداولت الصحف العالمية ذلك الحدث، مبرزة صورة فريدة للتشييع. كانت الصورة تظهر سيلاً من الأحذية تستهدف الرئيس الجديد الذي بدأ حكمه بمظاهرة شعبية ضده، وربما كان أول رئيس في تاريخ اليمن برمته يبدأ حكمه بتلك المعارضة الشعبية، غير أنّ المتهم الغشمي كان قد أحكم قبضته تماماً على الجيش، ولم تجد تلك المظاهرة حاضنة عسكرية تطيحه. كان ذلك يوماً فريداً في التاريخ اليمني الحديث، وقد طاردت وحدات من القوات المسلحة والأمن والمطافئ المتظاهرين في شوارع العاصمة طوال ذلك اليوم. كان الشعب يعرف غريمه وخصمه، والحاسّة الشعبية لا تخطئ.

شهادة القاضي محمد الحمدي، أخو الشهيد إبراهيم الحمدي



شهادة القاضي محمد بن محمد الحمدي في جريمة اغتيال أخيه المقدم إبراهيم محمد الحمدي، رئيس مجلس القيادة في الجمهورية العربية اليمنية في ١١ أكتوبر ١٩٧٧ بصنعاء

روى القاضي محمد بن محمد صالح الحمدي، الأخ الأكبر للشهيد إبراهيم محمد

الحمدي، رئيس مجلس القيادة في الجمهورية العربية اليمنية (١٩٧٤-١٩٧٧) في يوم الأربعاء الموافق لـ ١٤ مارس ٢٠١٨ قصة اغتيال أخيه إبراهيم في ١١ أكتوبر ١٩٧٧ في مسكنه بالقاهرة، للرئيس علي ناصر محمد، بحضور نجليه، شهاب وفؤاد، والسفير علي محسن حميد. قال القاضي محمد إنه كان مقرراً أن يسافر الشهيد إبراهيم إلى عدن في اليوم التالي للتوقيع على اتفاق مع الرئيس اليمني الجنوبي، سالم ربيع علي (سالمين)، للدفع بقضية الوحدة اليمنية خطوات عملية إلى الأمام، لتخرج من نطاق الكلام والعواطف، إلى رحاب الفعل، وإنه عاد في ١١ أكتوبر من عمله في التعاونيات، ودخل منزله نحو الساعة الواحدة والنصف ظهراً، وبعد قليل دقّ الباب، وإذا بالأخ المرحوم عضو التعاون المقاول علي حمود الجايفي، يستأذن بالدخول. «بعد أن فتحت الباب قال لي إنه يوجد خارج البيت ضابطان من القوات المسلحة من حاشد يريدان التحدث معك بكلام مهم جداً. قلتُ: مرحباً بهم، ورجوته إحضارهما إلى البيت، دخلا وكانا ملثمين، وقالا إنّ هناك مؤامرة، وإنّ حياة إبراهيم في خطر كبير اليوم، وإنّ عليك أن تبلغه بألّا يتناول طعام الغداء اليوم عند الغشمي، وألّا ينام في البيت، وألّا يسافر بالطائرة إلى عدن غداً، لأنه سيُقتَل في عزومة الغداء في بيت الغشمي، أو سيُقصَف منزله في الليل من عَصِر والسواد، أو ستُسقَط طائرته بعد إقلاعها من صنعاء. وأوضحا أنهما من حاشد، وأعطياه اسميهما. اتصل القاضي محمد فوراً ببيت الشهيد، وأفادته زوجة الشهيد إبراهيم عندما استفسر عن مكان وجود إبراهيم، بأنه ذهب قبل قليل لتناول طعام الغداء في بيت الغشمي، فردّ القاضي محمد بانفعال وبصوت مرتفع: «قد قتلوه؟». كان الشخصان اللذان نقلا معلومة الاغتيال يسمعان المحادثة الهاتفية، وعندها استأذنا ورجواه ألّا يفصح عن اسميهما، وخرجا مع المقاول الجايفي. توجهت بعد ذلك إلى بيت الشهيد، وسألت زوجته عمّا حصل قبيل ذهابه إلى بيت الغشمي، وكان ردها أنه عاد إلى البيت وطلب تجهيز الغداء له، وأنّ وزير الدولة المرحوم عبد الله حمران، كان معه في البيت، وأنّ الغشمي اتصل بإبراهيم أكثر من مرة، مصرّاً على حضوره مأدبة الغداء التي يقيمها على شرف رئيس الوزراء عبد العزيز عبد الغني بمناسبة عودته من رحلة علاج في

الخارج. أبلغنا حمران فيما بعد بأنه نصح إبراهيم بألّا يلبي الدعوة، لأنه هو الرئيس، وعليهم أن يأتوا هم إليه. وبعيد مغادرة حمران، وصل أحمد عبده سعيد، وأثناء ذلك اتصل الغشمي مجدداً، قائلاً لإبراهيم إنّ الاعتذار سيفسَّر بأنّ هناك خلافاً بيننا، وقد أيّد أحمد عبده سعيد موقف الغشمي، وحثّ إبراهيم على الذهاب، وكأن مجيئه كان من ضمن ترتيبات الاغتيال. ومعلوم أنّ أحمد عبده سعيد هو الذي قاد حملة ترشيح الرئيس الراحل علي عبد الله صالح للرئاسة عام ١٩٧٨، وهو الذي وزع في تعز أموالاً طائلة كان مصدرها خارجياً لحشد تأييد الناس لانتخاب صالح رئيساً خلفاً للغشمي. أضاف شهاب محمد الحمدي أنه عند خروج عمه إبراهيم في طريقه إلى بيت الغشمي، وصلت عمته صفية من ثلاء، والتقت بإبراهيم في الحوش، وحاولت ثنيه عن الذهاب وإقناعه بالبقاء معها، لأنها أتت لزيارته، ولكنه اعتذر واستأذنها بأن تسمح لسائقها عبد الرزاق طامش بأن يوصله إلى بيت الغشمي، وأنه لن يتأخر كثيراً، وعند عودته سيجلس معها. وكانت الحراسة الخاصة بالرئيس الحمدي لا تزال تتناول وجبة الغداء، وقد طلب منها مواصلة تناول وجبتها واللحاق به إلى بيت الغشمي بعد الانتهاء منها. كان الشهيد لا يعير اهتماماً كبيراً لأمنه وسلامته، وفي كثير من الأحيان كان يتجول بسيارته الشخصية ويقودها بنفسه دون حراسة. أوصل السائق عبد الرزاق طامش الشهيد إلى بيت الغشمي الكائن في الخط الدائري المجاور لبيت علي عبد الله صالح المواجه لمقرّ السفارة السعودية الحالي. صادف ترجل إبراهيم من السيارة وصول الوزير محمد أحمد الجنيد، وكان الغشمي في استقبال إبراهيم، وأدى له التحية العسكرية «حتى طار الغبار»، طبقاً لطامش، وبعدها طلب الغشمي من الجنيد الذهاب إلى مكان وجود رئيس الوزراء وبقية الضيوف، لأنّ لديه حديثاً خاصاً مع الرئيس، وبعده سينضمان إليهم. وكانت النهاية، نهاية بأكثر طرق الاغتيال غباوة، وأشدها انحطاطاً ووحشية في تاريخ اليمن، لأن اليمنيين بفطرتهم وبمحبتهم للشهيد إبراهيم الذي أعاد الاعتبار إلى ثورتهم وكساها لحماً بعد أن ظلت عظماً لفترة اثنتي عشرة سنة، عرفوا مَن الفاعل ومن المستفيد الداخلي والخارجي من أول لحظة.

اغتيال عبد الله الحمدي

يستمر القاضي محمد الحمدي في القول إنّ محسن دحابة (والد النائب الإصلاحي فؤاد دحابة) الذي كان يمتهن التنجيد، كان في منزل الغشمي يوم الاغتيال، وإنه شاهد الشيخ محمد الغشمي يستدعي الشهيد عبد الله الحمدي الذي كان قد وصل قبل أخيه إبراهيم من بين الضيوف، بحجة أنّ الأفندم أحمد الغشمي يحتاجه لأمر ما، وعند مرورهما صافح الشهيد عبد الله وتمازحا قليلاً، ثم واصلا سيرهما إلى حيث يوجد أحمد الغشمي، وبعد قليل سمع دحابة صوت إطلاق نار، وبعد الاغتيال قال إنه لو كان يعرف بما سيحدث لحذّر عبد الله، ولو أدى ذلك إلى قتله معه.

كان الشهيد عبد الله قد وصل من ذمار بدعوة من رئيس الأركان الغشمي، لتسلّم سيارات عسكرية لمعسكر العمالقة في ذمار، وعند وصول الشهيد عبد الله إلى صنعاء، أبلغه الغشمي بأنّ مفاتيح السيارات لدى سكرتيره محمد الآنسي، وأن الآنسي ينتظره في عَصِر عند القبر الصيني لتسليمه المفاتيح. ذهب عبد الله لملاقاة الآنسي، وعند وصوله أبلغه شخص كان هناك بأنّ الآنسي ذهب إلى بيت الغشمي بعد أن انتظره كثيراً، ما حدا عبد الله إلى التوجه إلى هناك، وعند وصوله التقى بأحمد الغشمي الذي قال له إنّ الغداء جاهز وإنّ رئيس الوزراء وآخرين من المسؤولين في الدولة قد حضروا، وليتفضل بتناول الغداء معهم، ومن ثمَّ يأخذ السيارات ويعود إلى ذمار. بعد أن أقنع الغشمي إبراهيم بالحضور، وتيقّن من حضوره، استدعى أخاه عبد الله من بين الضيوف لقتله.

يقول القاضي محمد الحمدي إنّ المؤامرة كانت محبوكة جيداً، ولكن فات المتآمرين إدراك أنّ جريمتهم ستنكشف بسرعة، وأنّ أمرهم سينفضح. ويضيف أنّ مَن كان وراء المؤامرة، الشيخ محمد الغشمي والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر من جهة القبيلة، وأحمد الغشمي وعلي عبد الله صالح من جهة الجيش، والسعودية كطرف خارجي وممِّول، لأن العملية جرت بحضور الملحق العسكري السعودي آنذاك، صالح الهديان، ومشاركته، الذي حضر مأدبة مزعومة لكبار المسؤولين اليمنيين، ولم يكن ذا صفة لحضور مثلها.

الجنازة: بعد إعلان مقتل الشهيدين وقراءة القرآن الكريم على روحيهما في الإذاعة

والتليفزيون وإعلان الحداد على الشهيدين وارتداء ثوب حزن مفضوح وزائف، أُقيمت الصلاة على إبراهيم في جامع العرضي (العرضي مقرّ عسكري بُني في عهد الأتراك، وكان مقراً لقيادة قوات الاحتياطي العام التي كان يقودها إبراهيم حتى تعيينه نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية، وهو حالياً مقرّ وزارة الدفاع). شارك في التشييع الرئيس الجنوبي سالم ربيع علي الذي أدرك وساوره الشك في الاغتيال الذي كان يهدف إلى إجهاض أي خطوة وحدوية يمنية، لأنه كان ينتظر وصول إبراهيم في صبيحة اليوم التالي للاغتيال إلى عدن، وقد قدم من عدن تحديداً للمشاركة في مراسم التشييع ولمعرفة حقيقة مقتل إبراهيم وأخيه ومواساة الأسرة بمصابها ومصاب الوطن. كان الغشمي يشعر بأنّ أصابع الاتهام موجهة إليه، ليس فقط من الرئيس سالمين، بل من الشعب اليمني كله في شمال اليمن وجنوبه، ومن بعض الإعلام العربي والدولي. وبعد إتمام مراسم التشييع، زار سالمين الأسرة لتقديم تعازيه وتعازي القيادة الجنوبية. وأثناء إقامة الرئيس سالمين القصيرة، أنكر الغشمي للرئيس سالمين أيّ صلة له بالاغتيال. ورافق سالمين في التشييع القاتل الغشمي وشريكه علي عبد الله صالح الذي كانت مشاركته تدينه، لأنه لم يكن عضواً في مجلس القيادة، ولا مسؤولاً عسكرياً كبيراً في صنعاء، وكان عمله في تعز قائداً عسكرياً للمحافظة. كان وجود صالح أحد المؤشرات القوية والدامغة على تورط الاثنين في الجريمة. أثناء الدفن، كنت أودّ إلقاء نظرة أخيرة على أخي إبراهيم، وكان بجانبي السفير الأميركي الذي احتضنني وذرف دموعه حزناً على إبراهيم، وحالت عواطفه الجياشة وغير المتوقعة دون رؤيتي لوجه إبراهيم لآخر مرة. بعد الدفن هتفت الجماهير: «أنت القاتل ياغشمي... أنت القاتل يا غشمي»، ورمته بالأحذية أثناء خروجه من مقبرة الشهداء في شارع تعز، وقد ظهرت الأحذية فوق رأسه، في تغطية خبر الدفن في اليوم التالي بجريدتي الثورة التي تصدر في صنعاء، والجمهورية التي تصدر في تعز. ويضيف شهاب محمد الحمدي الذي شارك في مراسم الدفن أنه بعد انتهائها انتظر والده في السيارة مع الحراسة أمام بوابة المقبرة، وكان علي عبد الله صالح يذرع المكان من المقبرة وإليها ذهاباً وإياباً، وكان يبدو عليه القلق والخوف الشديد بسبب غليان الجماهير التي لم تصدق الرواية الرسمية للاغتيال، وخوفاً من انفجار الوضع في تلك اللحظة وخروجه عن

السيطرة. وبعد خروج والدي من المقبرة التفّت حوله الجماهير لتعرب عن حبها للشهيد إبراهيم، ولتعزيته، وبالكاد تمكن من الصعود إلى السيارة التي حاول كثيرون رفعها فوق رؤوسهم، تعبيراً عن وفائهم للشهيد وحبهم لأسرته.

في اليوم التالي أرسل الغشمي وفداً إلى مدينة ثلا لتقديم العزاء إلى القاضي محمد الحمدي، وإلى العائلة، وكان الوفد برئاسة عبد العزيز عبد الغني وبعض الوزراء، ومنهم محسن اليوسفي، وزير الداخلية، ومحمد عبد الوهاب جباري وآخرون. لقد كان أعضاء الوفد وغيرهم متواطئين في الجريمة، فعبد العزيز عبد الغني كان في بيت الغشمي أثناء الجريمة، وقد صمت وكأنه لم يكن يعرف شيئاً عنها، بالرغم من أنّ إبراهيم هو الذي اختاره لرئاسة الوزراء في يناير عام ١٩٧٥، وكذلك محسن اليوسفي الذي كان شريكاً في الترتيبات، والذي كان إبراهيم يسميه وزيرَ الحكومة السعودية في مجلس الوزراء اليمني. هؤلاء وغيرهم لم يستنكروا جريمة الاغتيال وطريقتها، ولم يحولوا دون محاولة إصدار الغشمي لبيان مخزٍ، زعم هو وشركاؤه في مسوّدته التي لم يُكتب لها أن تتحول إلى بيان حكومي رسمي يعبّر عن أخلاق القادة الجدد، أنّ عبد الله وإبراهيم قُتلا وهما في وضع أخلاقي مخلّ مع فتاتين فرنسيتين. وقد عرف الناس بُعيد الاغتيال قصة الفتاتين ومَن جنّدهما من الدبلوماسيين اليمنيين في باريس، ومَن رتّب سفرهما إلى صنعاء وإقامتهما فيها، ورمى بهما إلى أحضان الموت لتغطية جريمة سياسية ووطنية بارتكاب جريمة أخلاقية بجانبها. كان العالم كله يريد معرفة الحقيقة التي ظنّ الغشمي، وصالح من بعده، أنها دُفنت مع الشهيدين، ولم تخلُ مقابلة صحفية لعلي عبد الله صالح، بعد أن تولى رئاسة الدولة بعد اغتيال الغشمي على يد مبعوث جنوبي انتقاماً لإبراهيم، من سؤاله لسنوات طويلة عن الاغتيال وعن نتائج التحقيقات التي زعم الغشمي، ثم هو شخصياً من بعده أنها جارية، وكان في كل مرة يردّ بأنّ التحقيقات مستمرة، مع أنه يعرف، كما كان يعرف الصحفي السائل، غياب أي تحقيق أو تحرٍّ أو متابعة، لأن المجرم لن يشكل لجنة لكي تدينه وتحقق العدالة وتقذف به إلى حبل المشنقة (كانت آخر مقابلة، إن لم تخنّي الذاكرة، مع رئيس تحرير صحيفة الأهرام المرحوم إبراهيم نافع عام ١٩٨٧).

وقال محمد عبد الله الفسيل بعد اغتيال إبراهيم للسفير حسن السحولي إنّ القاضي الإرياني كان فرصة وضاعت، وكان إبراهيم فرصة أخرى وماتت. بعد اليوم، وبعد ما جرى، لا أمل.



شهادة السيدة صفية الحمدي الشقيقة الكبرى للرئيس إبراهيم الحمدي لصحيفة إيلاف(١)

ثلاثة أعوام وأربعة أشهر ويومان أمضاها الراحل رئيساً لليمن قبل أن يذهب لدعوة غداء كان الغداء الأخير له ولشقيقه القيادي العسكري عبد الله. ورغم أنّ التفاصيل متداولة وغير مؤكَّدة من أيّ طرف من الأطراف، لكن شقيقته تحدثت لنا لتكشف معلومة تحسم بعض الشك في مسألة مكان الاغتيال، حيث جرت فبركة الحادثة حينها، وأُلبِس الراحل تهمة الاختلاء بفرنسيتين جُلبتا خصيصاً للحادثة، وظهر الحادث أنه كان لغرض أخلاقي، وأنّ الرئيس وشقيقه قُتِلا بجوار الفرنسيتين اللتين كانتا مقتولتين أيضاً قبل ذلك.

---

(١) نشرت صحيفة «إيلاف» قبل فترة حواراً متفرداً أجراه الزميل «غمدان اليوسفي» مع شقيقة الرئيس الراحل «إبراهيم الحمدي» تضمن كشفاً للكثير من التفاصيل المتعلقة بيوم اغتياله وملابسات جريمة هزّت اليمن.



تروي «صفية الحمدي»، الشقيقة الكبرى للرئيس الراحل، تفاصيل الحادثة، حيث التقت أخاها الرئيس في منزله، وهي قادمة من قريتهما «ثلا» (٣٠ كيلومتراً غربيّ العاصمة) بعد عودته من دوامه الرسمي.

تقول صفية: «وجدته عائداً من العمل، وقال لي: أهلاً أختي، متى جئتِ؟ قلتُ له: الآن وصلتُ. ودار حديث عادي بيننا، وقال إنه سيذهب لدعوة غداء عند الغشمي، رغم أنه كان يريد الغداء في بيته، لكن اتصلوا به وأصروا على أن يحضر. قال لهم إنه تعبان ومرهق، وقدمنا له بطاط مع «السحاوق» (طماطم مسحوق مع الفلفل والبهارات)، وكان قد بدأ يأكل البطاط، وكان يحبها، وبعد قليل كنا سنقدم له الغداء، وكان معه شخص اسمه أحمد عبده سعيد، كان سيتغدى معه.

وكان يقول لهم: ما فيش سيارة. وبعدها رأى السيارة التي أتت بي من القرية، وقال

لهم: خلاص سيارة أم عادل موجودة. وهذا الموقف ما زال يحزّ في نفسي، كانت السيارة لم يمضِ على شرائنا لها سوى أيام من واحد جارنا في ثلا».

تتابع: «كنتُ أرغبُ في الجلوس معه، لكنهم أصروا، ولم يكن قد مضى على زيارته لي في القرية سوى ٤ أيام، وقال لي: خلاص، انتظريني. سأتغدى عند الغشمي وأرجع سريعاً، وشفته آخر مرة من نافذة المطبخ».

وتضيف صفية: «انتظرتُ إلى الساعة الرابعة عصراً، ولم يعد، فغادرتُ منزله وعدتُ إلى القرية، وسمعتُ مثل الناس الفاجعة بأنهم اغتالوه هو وأخي عبد الله».

«عرفنا فيما بعد أنّ عبد الله استدعوه بحجّة أنّ هناك سيارات جاءت هدايا وسنوزعها للوحدات العسكرية. (تعال استلم نصيب وحدتك). وجرى التمويه على الاثنين، لأنّ عبد الله لا يحضر مكان فيه إبراهيم، وكذلك إبراهيم الشيء نفسه.

أما إبراهيم فقالوا له: تعال نتباحث في مسألة المفاوضات على الوحدة. وهو كان مسافراً في اليوم الثاني إلى عدن. وقالوا له إنّ عبد العزيز عبد الغني موجود (حالياً رئيس مجلس الشورى، وحينها كان عضو مجلس القيادة)».

وعلى عكس ما لُفِّق حينها، تنقل شقيقة الراحل معلومة مهمة، وهي أنّ «السائق الذي أوصل الرئيس الحمدي قال لنا إنّ أحمد حسين الغشمي هو الذي استقبله في الباب، وسلّم عليه وأدخله، وبعد ابتعاده مع السيارة بقليل سمع إطلاق نار، قال إنه لم يبتعد كثيراً، وقد سمع إطلاق النار ولم يكن يتوقع أنّ الرصاص كان في صدر الرئيس الحمدي».

وأضافت: «السائق كان هو السائق عندي، وأكد لي ذلك، لكنه لم يكن يتوقع أن يكون إطلاق النار على الرئيس».

شهادة جار الله عمر

سبق أن أشرتُ إلى أنّ الحمدي بعدما وصل إلى السّلطة في صنعاء غيّر اتّجاهه السّياسيّ وبدأ يعمل ضدّ القوى التقليديّة ويُجري اتّصالات سرّية مع المعارضة في الشّمال ومع النّظام في الجنوب. وهنا حصل تطوّر مفاجئ، إذ اختلف الحمدي مع السّعودية ومع

القوى التقليديّة في الشّمال، وأراد التّفاهم مع الجنوب بصورة صريحة، وقرّر زيارة عدن. وفي ليلة سفره إلى عدن، دبّر نائبه أحمد حسين الغشمي وعدد من الضبّاط عمليّة انقلابيّة. دعوا الحمدي إلى حفلة غداء في منزل الغشمي وقتلوه مع أخيه عبد الله الحمدي الّذي كان قائد قوّات العمالقة، وصهره علي قناف زهرة، قائد سلاح المدرّعات. وقد أذيع في صنعاء أنّ عمليّة اغتيال قد وقعت، وأنّهم وجدوا فتاتين مقتولتين بجانب الحمدي وشقيقه، ولكن كان معروفاً أنّ ضبّاط الجيش هم الذين قتلوه بدعم من الملحق العسكريّ السعوديّ صالح الهديان، وأرادوا أن يشوّهوا سمعته عندما أحضروا جثّتَي فتاتيْن إلى جانب جثّته مع أخيه.

هذا غير صحيح، لأنّ الأطبّاء عندما شرّحوا الجثث، وجدوا أنّ هناك فارق سبع ساعات بين وقت إطلاق النّار على البنات وإطلاق النّار على الحمدي وأخيه وصهره. كانوا يعرفون مدى شعبيّة الحمدي، ولا يريدون أن يقولوا إنّهم قاموا بانقلاب عليه، لأنّه معروف أنّه دخل لتناول الغداء في منزل أحمد الغشمي. كانوا يريدون تشويه سمعته بأنّه كان مع البنتين، وأنّه قُتل على عشق وعلى دعارة... إلخ.

هذا الحادث أوقع زلزالاً سياسيّاً في اليمن كلّه، شمالاً وجنوباً. وخرج سالمين من عدن، وشارك في التشييع إلى جانب الغشمي وصحْبه، وخلال مشاركته في دفن الحمدي، شاهد المتظاهرين وهم يرجمون الغشمي بالبيض الفاسد و«الشنابل» ويقولون له: أنت القاتل يا غشمي.

أمر سالمين بخطّ يده وبقلمه بأن يرسلوا حقيبة ملغومة إلى الغشمي في صنعاء، واتّصل بأحمد الغشمي وقال له: «أنا سأرسل لك رسولاً، وأعيد لك الجنود الّذين هربوا إلى الجنوب». وأرسلَ الرّسول إلى صنعاء، كان اسمه مهدي، وكان يحمل الحقيبة. وأثناء مقابلة الغشمي انفجرت الحقيبة وقُتل الغشمي والرّسول القادم من عدن. عاد سالمين إلى عدن، وأقسم على الانتقام للحمدي. و«إحنا عقدْنا عدّة اجتماعات في عدن مع سالمين ومع القيادات الأخرى»، وقرّرت القوى السياسيّة الحاكمة والقوى السياسيّة التي تمثّل الشمال، أنّ القوى السياسيّة والشعب في الشّمال مستعدّون للانتفاضة على حكم أحمد الغشمي، وقد

أدّى هذا الأمر إلى تغيّر المزاج الشّعبي في الشّمال، حيث انتشرت ردود الفعل على قتله في كلّ المناطق، وهرب العديد من أنصاره إلى عدن. وانتشرت القوّات التّابعة للجبهة الوطنيّة الديمقراطيّة ثانيةً، وساد التوتّر بين الشمال والجنوب. وبدأنا نحن مع سالم ربيع علي وعبد الفتّاح إسماعيل نعمل في حزب واحد على مستوى الوطن اليمنيّ كلّه. وفي مارس عام ١٩٧٩ وقّعت ستة أحزاب يساريّة على تكوين الحزب الجديد الذي هو الحزب الاشتراكيّ اليمنيّ. لكنّ الخلاف استمرّ في عدن بين الجناحين. وفي أواخر ٢٤ يونيو ١٩٧٨ أمر سالمين بخطّ يده وبقلمه بأن يرسلوا حقيبة ملغومة إلى الغشمي في صنعاء. واتّصل بأحمد الغشمي وقال له: «أنا سأرسل لك رسولاً وأعيد لك الجنود الّذين هربوا إلى الجنوب». وأرسلَ الرّسول إلى صنعاء، واسمه مهدي، وهو يحمل الحقيبة. وأثناء مقابلة الغشمي انفجرت الحقيبة وقُتل الغشمي والرّسول القادم من عدن. وقامت ضجّة في الجامعة العربيّة الّتي أدانت ما حصل، وحمّلت الجنوب، بل سالمين وعبد الفتّاح، المسؤوليّة شخصيّاً. لم يكن سائر أعضاء المكتب السياسيّ يعرفون بالقرار. وقد توتّر الجوّ في عدن. وطلبت اللجنة المركزيّة من سالمين أن يستقيل من منصبه. و«إحنا كنّا في عدن». واستقال سالمين وجهّزوه للسّفر إلى إثيوبيا، لكنّ الحرس «حقّه» رفضوا أن يسافر، وأطلقوا النّار على الحرس حيث كان بقيّة أعضاء المكتب السياسيّ مجتمعين. ووقعت الحرب في عدن وقُتِل سالمين. وهنا هدأ الخلاف في عدن، ولكن لم ينتهِ التّوتر بين الشّمال والجنوب، بل استمر، وبدأوا يحشدون الجيش من الشّمال والجنوب. «وأُرسلتُ أنا إلى الشّمال وقلنا إنّ النّظام خلاص مش حيسقط».

وقبل البدء بالحديث عن الحرب، لا بدّ من التّعريف بالعناصر التي استجدت ومهّدت لاندلاعها. إنّ مناخ التوتر الذي تلا استشهاد الحمدي، ثمّ اغتيال الغشمي وإعدام سالمين، رحمه الله، الذي كان رجل دولةٍ بامتياز. كلّ ذلك وضع اليمن كلّها في حالة صراع متعدّد الأطراف. أضف إلى التّوتر بين الدّولتين، أنّ الصّراع كان قائماً في الشّمال ذاته، حيث عادت أجواء الحروب السّابقة بين الجبهة الوطنيّة وقوّات النّظام في صنعاء، وعاد مقاتلو الجبهة إلى الجبال وإلى الظّهور المسلّح في بعض المناطق التي كان للجبهة وجود فيها،

كذلك شهدت العديد من المدن والمناطق اليمنيّة عدّة مؤتمرات شعبيّة تدين عمليّة اغتيال الحمدي. وكان هناك جوّ شعبيّ معارض للنّظام القائم في صنعاء، باعتباره مسؤولاً عن اغتيال الحمدي والانقلاب عليه. ومعروف أنّ الرائد علي عبد الله صالح قد اختير رئيساً للجمهورية بعد مقتل الغشمي، وقد كان حينها قائداً للواء تعز، وهذا لم يغيّر من الأجواء القائمة، حيث استمرّت المعارضة في الشّمال ضدّ نظام الرئيس علي عبد الله صالح، مثلما كانت من قبل ضدّ سلَفه.

شهادة علي صلاح

كان يوم الحادي عشر من أكتوبر عام ١٩٧٧م يوماً مشؤوماً في تاريخ الشعب اليمني، وكانت الأمور تسير في الاتجاه المغاير لطموحاته وتوجهاته بقيادة الرئيس إبراهيم الحمدي. فبعدما كان الناس في شمال الوطن وجنوبه ينتظرون اللحظة التاريخية المرتقبة لوصوله إلى عدن للالتقاء بالرئيس سالم ربيع علي لإعلان الوحدة، أتت الرياح بما لا تشتهي السفن، وحدث ما لم يكن متوقعاً، حيث قتل قبل توجهه إلى عدن في حادث غادر لم تتضح حقائقه وتفاصيله إلى اليوم.

واستمررنا في حالة ترقب لإذاعة صنعاء، عسانا نسمع من خلالها بياناً يوضح ما جرى، إلى أن قطعت الإذاعة برامجها في المساء لتعلن الخبر في بيان نعي من مجلس القيادة، جاء فيه: «أيها الشعب العظيم، لم تكن غريبة، ولا جديدة، المؤامرات الدنيئة والدسائس والمخططات التي تحاك عليك وعلى زعمائك الوطنيين وقادتك الأحرار. يا جماهير يمننا الحبيبة، إنه في هذا اليوم الأسود الكئيب في تاريخ شعبنا اليمني العظيم سطت أيدٍ آثمة مجرمة خائنة لشعبها ووطنها على حياة قائد مسيرتنا الأخ المناضل المقدم إبراهيم محمد الحمدي، الذي عرفه شعبنا كله، وعرفناه قائداً مخلصاً ومناضلاً شريفاً وزعيماً أميناً... الذي بعهده وبقيادته حققت. أيها الشعب العظيم الكثير من المنجزات والمشاريع وخطوت خطوات... على طريق الانتصار ضد التخلف والفساد، كما اغتالت أخاه المقدم عبد الله محمد الحمدي... أيها الشعب العظيم، إن مجلس القيادة ينقل إليك بكل أسف وحزن، هذا

النبأ ليعزيك بفقيدي الوطن العظيم، ويعاهدك عهداً صادقاً على الأخذ بثأرهما من القتلة والمجرمين الحاقدين، ويعاهدك أيضاً على السير في الخط الذي رسمه لنا المغفور له حتى يتحقق لجماهير شعبنا كل طموحاته وما تصبو إليه من الحرية والعدل والتقدم والرقي. رحم الله شهيدينا وأسكنهما فسيح جناته وأنزلهما منزلة الأولياء والصديقين (إنّا لله وإنّا إليه راجعون).

وفي عدن صدر بيان نعي عن مجلس الرئاسة وإعلان الحداد لمدة أربعين يوماً وإلغاء جميع الاحتفالات. وأصدر مجلس الرئاسة بياناً جاء فيه: «يا شعبنا اليمني العظيم، لقد استمعتم جميعاً إلى نبأ الفاجعة الأليمة التي أصبنا بها عندما امتدت أيدي الغدر والخيانة لاغتيال الفقيد المقدم إبراهيم محمد الحمدي، رئيس مجلس القيادة، وشقيقه المقدم عبد الله الحمدي، وعلى إثر هذا النبأ المؤلم عقد مجلس الرئاسة والوزراء اجتماعاً طارئاً وأصدر البيان الآتي: بمزيد من الأسى والحزن العميقين، تلقينا نبأ الفاجعة الأليمة والمصاب الجلل باستشهاد المقدم إبراهيم الحمدي، رئيس مجلس القيادة القائد العام للقوات المسلحة في الشطر الشمالي من الوطن، وشقيقه الشهيد المقدم عبد الله الحمدي، على أيدي غادرة آثمة. إنّ مجلس الرئاسة والوزراء يعبّران عن حزنهما العميق واستيائهما البالغ لهذه الخسارة الفادحة التي أُصيب بها الشعب اليمني في الشطرين. لقد كانت عدن تستعد لاستقبال أحد قادة اليمن، وتستعد للقاء الأشقاء اليمنيين، وها هي اليوم كغيرها من مناطق اليمن تعيش أحزان فقدانها ابناً من أبنائها بفعل مؤامرة دنيئة. إنّ مجلس الرئاسة والوزراء يعلنان الحداد الرسمي لمدة أربعين يوماً وإلغاء كافة الاحتفالات الرسمية والشعبية بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لثورة الرابع عشر من أكتوبر، ويعزيان جماهير الشعب اليمني ومجلس القيادة في الشطر الشمالي من الوطن وأسرة أخينا الفقيد المقدم إبراهيم الحمدي والمقدم عبد الله الحمدي، راجين لهم الصبر والسلوان».

والمعروف عن اللواء علي صلاح أنه يكتب مذكرات يومية، ولم أعرف في حياتي مثله من حيث تسجيل الأحداث اليومية أولاً بأول، وقد عرض عليّ في بعض اللقاءات ما يسجله في ذات اليوم أو ما قبله. وأتذكر أيضاً أنّ السيد ياسر عرفات كان يحتفظ في جيبه

الكبير بمفكرة صغيرة يكتب فيها أهم الأحداث التي يمرّ بها في اليوم. وعلمت أيضاً أنه يحتفظ بأرشيف مهم جداً، وهو بمثابة ذاكرة للسلطة والثورة الفلسطينية. وبهذا الصدد، يضيف السفير علي محسن حميد، أنه سمع من السفير حسن السحولي بأنّ الغشمي كلف عبد العزيز عبد الغني كتابة بيان يتضمن أنّ الاغتيال حدث والشهيدان في أوضاع مخلّة! وأنه بينما كان عبد العزيز عبد الغني يكتب، وصل النعمان من تعز، وقال للغشمي: هذه إساءة لكم أنتم، ولن يصدقكم أحد. أنتم تكتبون بيان نعي لرئيس دولة تشاركون في حكمها. ثم أضاف: هل تسمحون لي بكتابة البيان؟ وقد وافق الغشمي، وعُدِّل النص الذي يرمز الى أن الغشمي هو القاتل.



شهادة رئيس الأركان علي الشيبة

وثمة رواية موثوق فيها رواها لي رئيس الأركان السابق المرحوم علي الشيبة، الذي عيّنه الرئيس أحمد الغشمي رئيساً للجنة التحقيق في مقتل الحمدي، وضمّت رئيس الوزراء عبد العزيز عبد الغني، ومسؤول الأمن محمد خميس، تؤكد ضلوع الاثنين، الغشمي وعلي عبد الله صالح، في قتل الرئيس الحمدي. حيث استُدرج الحمدي إلى غداء في منزل أحمد الغشمي، وأُجهِز أولاً على أخيه عبد الله الحمدي، قائد لواء العمالقة في منزل مجاور، وجيء بجثته إلى منزل الغشمي، وحين جاء إبراهيم الحمدي ورأى جثة شقيقه المقتول، أدرك أنهما قاتلاه طمعاً في السلطة، فأعلن أنه يتنازل عنها مقابل الإبقاء على حياته، لكن ذلك لم ينفعه، ثم جيء بسائحتين فرنسيتين لاستكمال المسرحية، وقُتلتا فوق جثتي الحمدي وجثة أخيه لتصوير الأمر وكأنه عملية أخلاقية. لكن لم تنطلِ هذه المسرحية على اللجنة، فدماء الفرنسيتين كانت لا تزال طرية، ودماء الحمدي ودماء أخيه كانت جافة، وهذا يدلّ على أنهم لم يُقتَلوا جميعاً في مكان واحد وفي وقت واحد.

ومن المتداول أنّ الغشمي وصالح استعانا بدبلوماسيَّين يمنيَّين، هما فضل عباس باشا، ومحمد الشامي، كانا يعملان في السفارة بباريس لاستدراج الفتاتين للذهاب إلى صنعاء.



الفتاتان الفرنسيتان فرونيك وفرانكا

شهادة القهالي

وفي ما يأتي يتحدث المقدم مجاهد القهالي، أحد المقربين من الحمدي، وعضو مجلس القيادة عن مشروع الحمدي الوطني والوحدوي الذي أدى إلى اغتياله، والطريقة التي جرت بها تصفيته كما كتبها بخط بيده.

بدأ القهالي، عضو مجلس القيادة السابق في صنعاء، شهادته بالحديث عن الأوضاع التي وصفها بالمتردية في الجمهورية العربية اليمنية بشكل شامل، وأيضاً ما وصلت إليه العلاقات الخارجية اليمنية من مصاعب، ولا سيما مع جارتها الكبرى السعودية، وقال إنه نظراً لتلك الأوضاع تقدم المقدم إبراهيم محمد الحمدي في بداية السبعينيات من القرن العشرين الماضي بمقترحات لتصحيح الأوضاع المتردية داخل القوات المسلحة، وفي عموم مؤسسات الدولة ومرافقها حينذاك.

كذلك سارع كثير من دول الجوار، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، إلى تأييد الحركة، وتقديم الدعم لها. وكانت السعودية تحديداً تريد من وراء إظهار تأييدها هذا، التوصل مع القيادة الجديدة إلى اتفاق بشأن ترسيم الحدود اليمنية السعودية، وأن تتولى دور العرَّاب، أو الوسيط في العلاقات اليمنية – الأميركية بموجب اتفاق أميركي سعودي.

وفي بداية قيام الحركة، اتُّفق فعلاً مع السعودية على أن تسلِّح ١٢ لواءً من الجيش، وكل لواء يتكون من كتيبة مدفعية ١٠٥ مم أميركية الصنع، و١٠٠ سيارة ناقلة جند، وكتيبة دبابات (نبهرت) فرنسية الصنع، إضافة إلى تسليح ٣ كتائب مشاة، كنوع من كسب ثقة القيادة الجديدة.

ولكنّ ذلك الاتفاق، كما يقول القهالي، لم يكن يلبي طموحات الجيش اليمني في الحصول على سلاح متطور، الذي كان أكثر ميلاً نحو السلاح الروسي.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد اتُّفق على أن تتولى السعودية دفع (٣٠٠) مليون ريال سعودي لدعم ميزانية الدولة، لكنّ ذلك لم يستمر إلا لعدد محدود من الأشهر، إذ سرعان ما ظهرت الخلافات بين الحمدي والسعودية في قضية ترسيم الحدود. وبرزت قويةً النزعة الوطنية للحمدي في الاستقلال عن الوصاية السعودية المفروضة أميركياً على اليمن الشمالي.

وفي ربط لا يوافق عليه كثيرون، يضيف القهالي أنّ هذا دفع الرئيسَ الحمدي إلى اتخاذ جملة من القرارات المهمة في ٢٦ – ٢٧ أبريل ١٩٧٥م، أزاح بموجبها العقيد مجاهد أبو شوارب من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة، وكلاً من علي أبو لحوم ومحمد أبو لحوم من مواقعهما العسكرية، وكانا يتوليان قيادة اللواء السادس دروع، وقوات الاحتياط العام – على التوالي. وعُيِّن الرائد مجاهد القهالي قائداً عسكرياً لمناطق شمال صنعاء، واللواء الأول مشاة المتمركز في تعز، حيث نُقل مباشرةً لمواجهة الحشود القبلية الكبيرة التي كان يقودها الشيخان عبد الله الأحمر، ومجاهد أبو شوارب، وعدد من الرموز القبليين المعارضين الذين شاركوا في مؤتمر خمر.

وخطا الحمدي خطوة مهمة أخرى باتجاه تعزيز الأمن والاستقرار، فأجرى حواراً

مع فصائل المقاومة في الجبهة الوطنية المتمركزة في المناطق الوسطى، وأبرم معها اتفاقاً قضى بوقف الصراع المسلح، وتبنى الحوار السلمي الديمقراطي لحل المشاكل والخلافات السياسية التي كانت ماثلة حينها. وكان البعض يعارض الحوار وحقن الدماء ويردد: «الحجر من القاع والدم من رأس القبيل»[1]، كما يقول المثل الشعبي، وهو المثل الذي كان يستشهد به الرئيس علي عبد الله صالح في صراعاته. إذ يفسّر لنا أنّ هذا «القبيلي» هو المواطن، وهو المغلوب على أمره، وهو المظلوم ما دامت الدولة هي التي تقف في مواجهة هذا المواطن أياً كان مركزه أو مكانته الاجتماعية بطريقة أو بأخرى «بالقوة أو الوساطة» أو غيرها، المهم أن تأخذ الدولة ما تريد. ومن الواضح أنّ هذا المثل بات لسان حاله يقول: «الرصاصة من الدولة والدم من رأس العسكري»، لكون هذا هو شاهد حال وضعنا في هذا البلد. فالجندي أكان في الأمن أم في الجيش، يكلَّف مهمةً ما، ويكون عنصراً منفذاً ليس له علاقة، وفجأة نسمع أنَّ القبيلة الفلانية أو الشيخ الفلاني منعوا الجنود من تأدية مهمتهم.

ويضيف القهالي أنّ مشروع الرئيس إبراهيم الحمدي، على الصعيد اليمني، كان مشروعاً وحدوياً ديمقراطياً يهدف إلى توحيد اليمن وقيام أول تنظيم سياسي يمني على مستوى الشطر الشمالي، حيث كانت فكرة قيامه تقوم على أساس الحوار مع أحزاب الجبهة الوطنية الديمقراطية، والأحزاب القومية الأخرى، كالبعث والناصريين، على أساس المشاركة الشعبية، حيث تختار كل محافظة ممثلين لها إلى المؤتمر الشعبي العام الذي كان مقرراً انعقاده في مدينة الحديدة الساحلية في عام استشهاده ١٩٧٧م.

وأكد القهالي أنّ مشروع الرئيس الحمدي لبناء دولة عصرية على مستوى اليمن الشمالي، وتوجهاته الوحدوية الواضحة، كانت وراء المؤامرة التي دبرت لاغتياله لوأد هذا

---

(١) في عهد عبد الله بن المهدي، عندما تقاتل هو وابن عمه الهادي على الحكم في صنعاء، والطرفان من آل البيت طبعاً، اندلعت حرب أهلية لمدة عام، فقال عبد الله المهدي: وأنا إيش خسران؟ فلتستمر حتى مئة عام. وقال مقولته الشهيرة التي لا يعرف تاريخها الكثير من اليمنيين: فالحجر من القاع، والدم من راس القبيلي... يعني مش خاسر شي.

المشروع الوطني. وأنّ الغشمي وعلي صالح تمكنا من نسج علاقات سرية مع دول الجوار، وخاصة السعودية ومع الأميركان تحديداً، على اعتبار أنّ الرئيس الحمدي قد نكث بالاتفاق معهما، وأنه قد تحول إلى عدن، ودول أجنبية أخرى، متهمين إياه بتبني الفكر الماركسي بسبب علاقاته الجيدة مع النظام في عدن. بينما الحقيقة، أنّ مشروع الحمدي كان مشروعاً وطنياً، سواء لجهة بناء الدولة العصرية في الشمال، أو لجهة تحقيق الوحدة اليمنية. ويمضي قائلاً: نظراً لعدم رغبة السعودية تحديداً، والولايات المتحدة الأميركية، في قيام وحدة اليمن التي كان حتى الاتحاد السوفياتي يعارضها في ذلك الوقت، حيث كانت صنعاء تُعدّ خطاً أحمر على السوفيات لا يمكن تجاوزه، وعدن تُعَدّ خطاً أحمر على المعسكر الرأسمالي، فقد دفعت تلك الدول بإمكانات سرية من المال إلى المقدم أحمد الغشمي، الذي رتب عملية اغتيال الشهيد الرئيس إبراهيم الحمدي في يوم ١١ أكتوبر ١٩٧٧م، قبيل مغادرته بيوم واحد إلى عدن للقاء الرئيس سالم ربيع علي لإبرام اتفاق وحدوي تاريخي رتّب له وخطّط كلٌّ من القائدين الحمدي وربيع. لكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن! وكشف القهالي أنّ الرئيس الحمدي الذي لم تكن تساوره الشكوك حول نائبه المقدم الغشمي، استُدرج إلى مأدبة غداء في منزل هذا الأخير أقامها بمناسبة عودة بعض وزراء الحكومة من الخارج، حيث كانوا يتلقون العلاج، وحضر الغداء عبد العزيز عبد الغني، رئيس الوزراء، وعدد من وزراء حكومته. وعن الحمدي، قال إنه كان رجلاً متواضعاً وقدرياً ولا يضمر الشرّ لأحد، أو يتوقع الشرّ من الآخرين، ولم يكن يولي اهتماماً لأمنه الشخصي بوصفه رئيساً للبلاد وصاحب مشروع وطني. ذهب إلى الغداء بسيارته «الفولكس واجن»، ومعه سائقه الشخصي فقط، دون أن يصطحب معه أحداً من حراسته الخاصة الذين كانوا في هذا الوقت يتناولون غداءهم، فعزّ عليه أن يقطع عليهم تناول وجبتهم، فخرج بمفرده وكأنه كان ذاهباً إلى حتفه دون أن يدري!!

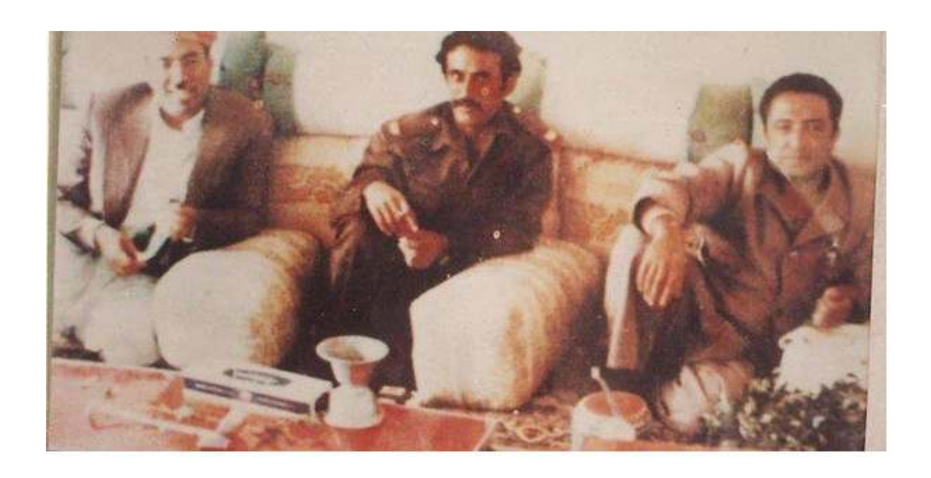
وكان قد سبقه إلى منزل الغشمي أخوه المقدم عبد الله محمد الحمدي، قائد قوات العمالقة الذي استدرجه هو الآخر المقدم أحمد الغشمي، بدعوى تسليمه مفاتيح عدد من

السيارات التي كانت ستتحرك لنقل عدد من أطقم قوات العماليق براً إلى عدن لتأمين زيارة الرئيس إبراهيم الحمدي المقررة في اليوم التالي مباشرةً دون أن يساوره هو الآخر أي شك في ما يدبر له ولأخيه الرئيس.

وما إن وصل المقدم عبد الله الحمدي إلى باب منزل المقدم أحمد الغشمي، حتى خرج إليه شقيق هذا الأخير محمد الغشمي، ودعاه إلى الدخول لتناول الغداء، لكنه اعتذر عن عدم تلبية الدعوة بداعي السفر إلى عدن، وهو جاء لتسلّم مفاتيح السيارات، لا لتناول الغداء. لكن محمد الغشمي ألحّ عليه، وقصّ شعرة من ذقنه، متوسلاً إليه للدخول إلى المنزل وتناول الغداء. ولكي تكتمل فصول المأساة، أبلغ الغشمي الضابط المعنيّ بأن يخبر عبد الله الحمدي بأنّ المفاتيح موجودة لدى المقدم أحمد الغشمي شخصياً. وما إن دخل عبد الله الحمدي، حتى أجهزوا عليه، وعندما وصل الرئيس إبراهيم الحمدي إلى منزل المقدم أحمد الغشمي، أدخلوه فوراً إلى الغرفة التي قتلوا فيها أخاه، فما إن وقع نظره على أخيه المغدور، حتى صُعق لهول المفاجأة، لكنّ قاتليه لم يمهلوه كثير وقت حتى ألحقوه به، وهم: أحمد الغشمي وعلي عبد الله صالح ومحمد الحاوري الذي أصبح فيما بعد قائداً للشرطة العسكرية. وفيما بعد أذاع القتلة وأجهزة الدعاية قصة مفبركة حول مقتل الرئيس إبراهيم الحمدي وشقيقه عبد الله، فربطوا مقتلهما بمقتل سائحتين فرنسيتين[1] قتلوهما في اليوم السابق، ونقلوا جثتيهما وجثتي الشهيدين إبراهيم وعبد الله الحمدي إلى أحد المنازل القديمة في صنعاء للربط بين مقتلهما ومقتل السائحتين، لكن ذلك لم يكن لينطلي على الشعب اليمني الذي أدرك بحسّه ووعيه المؤامرة التي حيكت لقتل الحمدي ووأد مشروعه الوطني.

---

(١) فرونيكتوا وفرانشيسكا وهما أسما الفتاتين الفرنسيتين وكانتا تعملان في حانة بروميلز التي تقع على شارع متفرع من شارع الشانزليزيه وبالقرب من سفارتي اليمن الجنوبية والشمالية وتم ارسالهما الى صنعاء من قبل الذين خططوا وشاركوا في عملية الاغتيال لتشويه سمعة الرئيس الحمدي واخيه عبد الله هذا وتعد جريمة إغتيال الحمدي من أكبر الجرائم السياسية غموضاً وحسب ما كشف عنه فإن مخابرات دولية تولت التخطيط للعملية وقيادات عسكرية يمنية تولت تنفيذ الجريمة



من اليمين: الشهيد إبراهيم الحمدي، وفي الوسط واليسار علي عبد الله صالح وأحمد الغشمي

رسالة القاضي الإرياني

فُجع القاضي عبد الرحمن بن يحيى الإرياني، وهو في منفاه في وطنه الثاني سورية، باغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي، ولم يصمت كغيره، بل عبّر عن موقفه الذي كان يعرف أنه سيُنشَر يوماً ما، وفي سطور قليلة بثّ حزنه على الحمدي وعلى اليمن، تضمنتها رسالة بالغة الصدق بعثها إلى القاضي أحمد عبد الرحمن المعلمي، وهذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي العزيز القاضي أحمد بن عبد الرحمن المعلمي

حفظكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وصلتني رسالتكم، أو بالأحرى تحيتكم المختصره. وكنت مشتاقاً إلى الإطناب والإسهاب، ولكن هول الفاجعة الأليمة لم يُبقِ في قوس بيانكم المتين وأسلوبكم الرصين ونكتتكم اللطيفة منزعاً كما يبدو.

كنا مساء الثلاثاء في الساعة العاشرة مساءً نستمع لإذاعة صنعاء، وعلى غير عادة لي في سماع هذه النشرة التي في وقت النوم كما أعتاد، ولكن الصدفة وحدها جعلتني أستمع فأسمعنا المذيع أسمعه الله خيراً لبيان عن زيارة الرئيس إبراهيم المرتقبه لعدن، وقد قطعه

ليذيع آيات من الذِّكْرِ الحكيم. وقد فهمت أنّ في صنعاء شيئاً ما حدث، وأستعذتُ بالله من شرّ طوارق الزمان وصروف الحدثان. وقمتُ إلى الولد مطهر ألزمه بمتابعة الإذاعة، ولكن الإذاعة صمتت، أي لم تَعُد تُسمع في دمشق، وأويت إلى فراشي لأنام، ولكن هيهات، فقد ظللت أتقلّب وأضرب أخماساً في أسداس. وفي الساعة الثالثة والنصف، أي قُبيل الفجر بـ٤١ دقيقة، دقّ عليّ الولد مطهر ليخبرني أنها جاءت مكالمة من الولد المقدم محمد من لندن تقول إنّ الرئيس الحمدي اغتيل مع أخيه عبد الله، وكانت الفاجعة عظيمة وغير مرتقبة.

وفي صباح الأربعاء ظلّت الإذاعة خرساء، فزاد قلقنا لأنّا تصورنا أنّ الإذاعة قد تعرضت للنسف، أو أنّ هناك معركة تجري في صنعاء ألهى سعيرها عن سَعير الإذاعة، ولكنا سمعنا من لندن وغيرها تروي الحادث عن إذاعة صنعاء، وزادتنا أنباء اجتماع المجلسين وانتخاب الرئيس الجديد قلقاً، ثمّ سمعنا البيان الذي جاء غامضاً زاد غموضُه من قلقنا وذهبت الحيرة بنا كل مذهب، وبعده جاء خبر الامرأتين الإفرنسيتين، ففسّرنا غموض البيان أو على الأصحّ فهمنا سبب مجيئه غامضاً معتماً، وحوقَلنا واسترجعنا وطلبنا الرحمة والعفو والتجاوز من الله سبحانه للشهيدين العزيزين. لقد آلمنا الحادث، ولكن ملابساته كانت أشدّ إيلاماً وأقسى وطأةً، ففيها إذلال لليمن أحكم المتآمرون حَبْكَ خيوط مسرحيّتِه، فلا قوّةَ إلّا بالله. أسَفُنا شديد لذهاب الولد إبراهيم الحمدي، لأنّه كان بَرّاً وَوَفيّاً معنا، ولم أزلْ أذكُر لهُ مَجيئهُ لزيارتي فور وصوله إلى دمشق ثم لوداعي قبل مغادرته، وَرَفْضَهُ أن أردَّ له الزياره تقديراً واحتراماً. ثمّ إنَّه كان قد سارَ بالأمور بحكمَة وذكاء وتَعَقُّل في نفس الوقت، يدلّ على ذلك تَعَلُّق الشعب به وحزنه عليه، ولكنّه لا رادّ لقضاء الله الذي كان من أسبابه ما هو آت من الشهيد بإهمال الحراسة، بعد أن أثار قِطاعاً مهماً من الشعب ضِدَّه، ذلك هو قطاع القبائلً والمشايخ. ونحن في النهاية لا نملك إلّا أن نطلب له من الله العفو والغفران ولخَلَفِه الجديد العون والتوفيق. إنّ الحيرة والغموض لا يزالان مُخَيمَين، ولم يأتِ جميع ما قد بلَغَنا إلى الآن بأجوبة قاطعة على الأسئلة:

أين؟ وكيف؟ ومن؟ فهل لديكم ما يزيل الحيرة ويجلي الغموض؟ أفتونا مأجورين.

تحياتي لكل الإخوان وقبلاتي للصغار والله يحفظكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخوكم عبد الرحمن الإرياني ٢٧/ ١٠/ ١٩٧٧

لقد كان ألم الإرياني وحسرته صادقين على الخسارة الوطنية باستشهاد الحمدي، وهو الذي عانى وهو في السلطة من التدخلات الخارجية في شؤون اليمن الداخلية والتعامل مع اليمن كحديقة خلفية ودولة تابعة وذليلة ومستجدية، ولذلك كانت نصيحته للحمدي وهو يودعه في مطار تعز متوجهاً إلى سورية: «حذارِ من التوقيع على اتفاقية الحدود مع السعودية». هذا التحذير الذي أصغى إليه الحمدي، كان كما يقال من بين أسباب اغتياله.

شهادة أحمد حسين الغشمي

قال ابن الرئيس الغشمي خلال أحد لقاءاته الصحفية عام ٢٠١٢م[1] فـي اغتيال الحمدي ودور والده: «أنا نفسي كنتُ مقتنعاً بأنّ والدي كان مشاركاً في مقتل الرئيس إبراهيم الحمدي، بل إنه كان على رأس الأمر، ولكن مع الوقت اكتشفتُ معلومات مختلفة تماماً. أما ما يتناوله الناس، فليس إلا تسريبات الأمن الوطني سابقاً، والسياسي والقومي لاحقاً. بالإضافة إلى بعض الشخصيات مثل عبد العزيز عبد الغني، الذي يظنه البعض شاهداً، مع أنه مشارك في القتل، وكان من أعمدة صالح على مدى ثلاثة عقود ونيف، ولا يهمني إذا كان والدي مشاركاً من عدمه، والأهم هو خروج الحقيقة؛ ففي هذا الخير الكثير لليمن وشعبه. وعلى العموم، أنا مع أيّ تحقيق حقيقي سيكشف الحقيقة مهما كانت». واتهم في المقابلة الأمن الوطني بالدرجة الأولى برئاسة محمد خميس، وكذلك علي عبد الله صالح وعلي حسن الشاطر، وغيره الكثير من الشواطر، بالتعاون والتنسيق مع أطراف في الجنوب، منهم صالح مصلح المجذوب وغيره بقتل والده الرئيس أحمد حسين الغشمي، وتمنى وجود تحقيق جاد، وقال إنه يفضل أن يكون دولياً لنستطيع من خلاله أن نقول ما عندنا وليس مجرد كلام جرائد، كما يقولون. وقال إنّ أغلب القتلة كانوا وما زالوا حول الرئيس صالح في مناصب كبيرة، وكانوا يمثلون السياج الحصين الذي يعمل على قمعنا وتشتيت حياتنا، ومنهم مقربون جداً لنا، ولكنهم يؤدون دورهم، وسيأتي اليوم الذي نذكرهم بالاسم. لقد

---

(١) صحيفة **اليقين**، أكتوبر ٢٠١٢ (لقاء مع حسين أحمد حسين الغشمي) حوار عبد الله بن عامر.

كشف نجل الغشمي في تلك المقابلة الصحفية ما لم نكن نعرفه عن موقف الرئيس صالح العدائي من أسرة الغشمي، وهو ما يتعارض مع عشرات الخطب التي ألقاها الرئيس صالح في مستهل عهده، مهدداً ومتوعداً القتلة، قتلة الغشمي، بالانتقام. وكانت عبارة «ولا نامت أعين الجبناء» هي ما يختتم بها تلك الخطابات.

وفي ختام هذه الشهادات والمعلومات عن اغتيال الشهيد ابراهيم الحمدي فإن أهم الأسباب التي أدت الى اغتياله:

الصراع على السلطة في صنعاء ومن يحكمها وأن يكون الرئيس فيها حليفاً لدول المنطقة وفي المقدمة المملكة العربية السعودية وأميركا.

جهوده ومساعيه لتخفيف التوتر بين صنعاء وعدن على طريق الوحدة اليمنية.

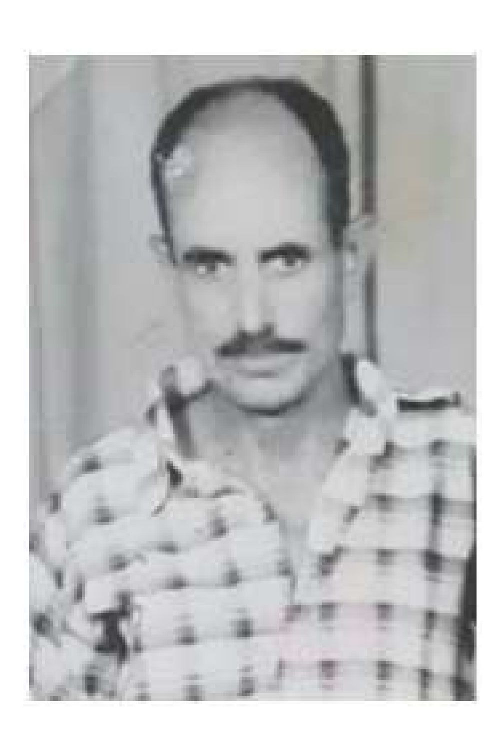
التعاون والتفاهم بين بعض دول المنطقة توج بعقد قمة في تعز لرؤساء كل من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والصومال وجيبوتي مما أدى الى استفزاز بعض الدول المطلة على البحر الأحمر كالسعودية ومصر واسرائيل.

رفضه ترسيم الحدود مع المملكة العربية السعودية وفقا لاتفاقية الطائف ١٩٣٤م.

ازدياد قوته وعدم اعتماده على السعودية كلياً وإضعاف وابعاد مراكز القوى القبلية وفي المقدمة الشيخ عبد الله الأحمر والشيخ سنان أبو لحوم والشيخ مجاهد أبو شوارب وغيرهم من قبائل حاشد وبكيل.

لكل هذه الاسباب قتلوه.

«حقيبة تفاريش» التي أطاحت رئيسين!



مهدي أحمد صالح (الرفيق الحاج تفاريش)

لم تمرّ تسعة أشهر على تولي أحمد الغشمي مقاليد السلطة في صنعاء، إلّا وكانت المنيّة في انتظاره، إذ اغتيل، كما هو معروف، بحادثة الحقيبة الشهيرة ــ أو حقيبة الحاج تفاريش ــ (وقد رويت خلفيات الحادثة ووقائعها و«كواليسها» في حيّز آخر من المذكرات)، ولن آتي هنا إلّا على ذكر ما له صلة مباشرة بالعلاقات الحساسة بين النظامين، وببعض «الحسابات» والمشاريع التي تفوق الخيال، والتي لا يزال وطننا يدفع ثمنها على غير صعيد. وسيتضح لنا أنّ موضوع الوحدة اليمنية هو من الدقة والحساسية إلى حدٍّ أن التعامل معه بخفّة واستهتار وعدم مسؤولية، إنما يفضي إلى نتائج كارثية على كل صعيد، وما يتعرض له اليمن هو بسبب موقعه الاستراتيجي وثرواته الكامنة وحضارته وكثافته السكانية والبشرية.

تسعة أشهر تفصل بين اغتيال الرئيس الحمدي، واغتيال خلفه الذي اغتاله. كان يفترض بها أن تكون حبلى بإنجازات ملموسة في اتجاه معالجة الانعكاسات المأسوية ووقف الانزلاق إلى مزيد من المخاطر، والسعي لردم الهوة الفاصلة بين النظامين، وحتى

بين القوى الفاعلة داخل كلّ منهما... فإذا بها تنكشف بأنها فترة «حمل وهمي» وعقيم... بل أكثر من ذلك، فقد انتهت بعبوة ناسفة للحلم... وللخطوات الإيجابية التي بدأت تبصر النور بين عدن وصنعاء، ولحلم الإنسان اليمني الذي كان من بين طموحاته المتواضعة أن ينتقل، براً وبحراً وجواً، بين أرجاء بلاده التي كان كثيراً ما يسمع ويقرأ أنّ حدودها مصطنعة وغير معترف بها شعبياً ورسمياً. ألم ينصّ دستورا الدولتين على أنّ الجنسية اليمنية واحدة؟ وفي الوجدان الوطني نعترف بأنها من صنع العثمانيين والبريطانيين قبولاً منهما بأمر واقع يحقق مصالحهم المشتركة وغير نهائي عام ١٩٠٤. كان تنقل المواطنين من غير حاجة إلى إذن رسمي قبل استقلال الجنوب، وبعد الاستقلال عمل النظامان على خلق واقع جديد دون تشريع له خوفاً من قوى المعارضة في كليهما، وفي الجنوب كان في جزء منه سياسة دفاعية لوقف أعمال التخريب الممولة من دولة مجاورة. هذا الوضع شهد كسراً رئاسياً مشتركاً للقاعدة و«انتقالاً» غريباً من نوعه إلى الشطر الآخر، دون المرور بأيّ حاجز أو عائق. انتقل تفاريش وفي يده حقيبة الموت.

عبوة ناسفة سلكت أقصر الطرق وفتحت دروباً مقفلة بين صنعاء وعدن

كنتُ قد أشرتُ في مكان سابق من مذكراتي إلى أنّ صالح مصلح، وزير الداخلية في حينه، استطاع أن يقنع سالم ربيع علي بنقل النزاعات والصراعات من عدن إلى صنعاء، من أجل هدف أكبر وأسمى، هو وحدة اليمن، وليصبح رئيساً لليمن كله، مدعوماً بكافة القوى الوطنية شمالاً وجنوباً، وإنّ اغتيال الرئيس الغشمي سيوفر فرصة ثمينة لقطاعات من الشمال مؤيدة للجنوب «ونهجه»، لتزحف نحو العاصمة صنعاء وتحقق الإرادة الوطنية والأمل المرتجى... وهكذا، فقد رتب صالح مصلح موضوع «رسالة» الشنطة، وحملها إلى صنعاء «الحاج تفاريش». وجاء اغتيال الغشمي في ذروة احتدام الصراعات عندنا في الجنوب، كما ذكرنا سابقاً. لكن ينبغي القول إنها لم تكن المرة الأولى التي سوّق فيها البعض من النظامين فكرة مفادها أنّ الأزمة الداخلية في أحدهما لا تحلّ إلّا بخلق مشكلة في الشطر الشقيق، أو بوحدة قسرية تفرض على الطرف الآخر بالقوة. ولقد كان هروب النظامين إلى الوحدة

عام ١٩٩٠م قفزاً ضمن هذا التفكير الذي افتقر إلى النضج وقلّة التروي كان هدفهما اقتسام السلطة والثروة.

الغشمي في قفص الاتهام في بيته

خدمةً للحقيقة، واحتراماً لحق الشعب اليمني في أن يعرف، سأكشف عن بعض الحقائق والوثائق ومحاضر اجتماعات قيادية تعجّ بالأمثلة الصارخة على هذا النهج وهذا السلوك اللذين يوظفان الوحدة ويتعللان بهذا الهدف الأسمى لكل مواطن يمني وعربي، مستهلاً بما حدثني به صالح مصلح بعد عودته من صنعاء، عن لقائه بالرئيس الغشمي في قصره في همدان لمدة ٩ ساعات، تخللها غداء وقات وحديث ساخن بينهما، منه اتهام صالح مصلح للغشمي بأنه هو الذي قتل الحمدي، وأنه لن يغفر له جريمته إلا إذا تخلص من بعض الشيوخ في الشمال، وصفّى بعض عناصر المعارضة الجنوبية. ولأن الغشمي يعرف أنه قاتل الحمدي، ولم يكن بمقدوره الدفاع عن نفسه أو الإنكار، فقد وافق على تصفية المشايخ في أول اجتماع لمجلس الشعب التأسيسي، على أن يتولى صالح مصلح بنفسه مسؤولية وضع متفجرات في قاعة المجلس، لكي تنفجر وتقتل كل من فيها، وقد اشترط على الغشمي أن يُختار المجلس كله، أو معظمه، من القوى المعادية للوحدة، وأنه إذا ما نفذ وعده، فإنه سيحكم اليمن كله حتى وفاته. أما عن المعارضة الجنوبية، فقد طلب تصفية ثلاثة أشخاص منها، هم: العقيد حسين عثمان عشال، وأحمد صالح بن لحمر، ومبخوت الربيزي، بشرط أن يصفّيهم في المكان نفسه الذي قُتل فيه الرئيس الحمدي. وافق الغشمي على كل ذلك. وأضاف صالح مصلح أنه طوال ٩ ساعات لم يذهب إلى الحمام، ولم يتحرك من مكانه خوفاً من أن يضع له أحمد الغشمي سمّاً في الماء أو القات. أما الغشمي، فهو أيضاً لم يغادر المكان، خوفاً من أن يطلق صالح مصلح النار عليه أثناء خروجه، وعندما نَمِلَت رجل صالح مصلح اليُمنى، وحاول تحريكها، فوجئ بانزعاج الغشمي الذي أكده سؤال صالح مصلح له: هل تود الخروج؟ فردّ الغشمي: لا. وكان الغشمي قد وضع يده اليمنى بالقرب من مسدسه، وانتهى اللقاء دون ذهاب أيٍّ منهما إلى الحمام، رغم أنّ تعاطي القات يتطلب شرب الكثير من الماء والذهاب مرات عديدة إلى الحمام.

دعوة وحزام ناسف

لم يكن القيادي الاشتراكي صالح مصلح يحمل حزاماً ناسفاً، كما نشرت بعض الصحف نقلاً عن شخصية سياسية مهمة روت قصة الرعب الذي شعر به مصلح حين تلقى (عزومة) غداء من الغشمي للاتفاق معه في مسألة وجود معارضي نظام عدن الجنوبيين في الشمال. ويقول المصدر نقلاً عن مصلح: «فضل أن يجازف ويذهب إلى العزومة على أن يعتبره الغشمي جباناً». لكنه لم يذهب هكذا دون وضع الاحتياطات الممكنة، وكان الاحتياط الممكن الذي وضعه حزاماً ناسفاً حول خصره، حسب ما ينقله المصدر عنه. وبعد ذلك، ماطل الغشمي في تنفيذ ما اتُّفق عليه بشأن اجتماع مجلس الشعب التأسيسي واغتيال معارضين جنوبيين، ما دفع صالح مصلح إلى أن يقرر التخلص منه بحقيبة الموت، حقيبة الحاج تفاريش.

وحدة بالقوة

ما زلتُ أذكر جيداً أنّ صالح مصلح جاء لإقناعي بأنني سأكون «بطل اليمن» و«رئيس وزراء لليمن الموحد» في حال موافقتي على إرسال «الحاج تفاريش» في المهمة الملغومة... لأنّ الوحدة لن تتحقّق إلّا بالقضاء على الغشمي وكبار المسؤولين الموالين للسعودية. يومها رفضتُ الفكرة جملةً وتفصيلاً، لأنها مغامرة غير محسوبة المخاطر، ولأنّ الوحدة لن تتحقق نتيجة اغتيال مسؤول هنا أو هناك، وستكون نتائجها كارثية ومرفوضة يمنياً وعربياً ودولياً، ولن تجد من يقبلها، والجنوب كسلطة كان من المستحيل عليه تسويقها. لكنه أصرّ على «منطقه» الذي يرى أنه بمجرد أن تسقط صنعاء سيتعامل الكل مع الأمر الواقع، وأنه شخصياً قد نسّق مع بعض قوات الصاعقة والعمالقة في ذمار، وتحديداً مع محمد الشريف، كي يبلغهم خبر مقتل الغشمي حتى تتقدم إلى صنعاء... ونقوم نحن، من جانبنا، بمحاصرة صنعاء وبقصف الإذاعة والمطار، فضلاً عن تعز، وبالتحرك بقواتنا البرية من الضالع وكرش ومكيراس وبيحان للاستيلاء على صنعاء، وتحقيق الوحدة اليمنية. كررتُ رفضي، وأبلغته أنّ الوحدة لن تتحقق بهذه الطريقة، وأنّ ما يدور في رأسه مغامرة عواقبها

وخيمة، وستسبب لليمن كله مشاكل لا تُعَدّ ولا تُحصى، وأنّ ما في مخيلته لن يتحقق، ولو مؤقتاً وأن مثل هذا العمل العسكري لن يكون مقبولاً لا داخلياً ولا خارجياً وشعرت أنه قد اقتنع بكلامي وفي اليوم الثاني التقى مع الرئيس سالم ربيع علي وأقنعه بهذه العملية.

وكانت قد جرت محاولة من قوات العمالقة المرابطة في ذمار للتقدم باتجاه العاصمة صنعاء لإسقاط نظام الغشمي، ولكن هذا التحرك لم يكن منظماً أو مخططاً له، الأمر الذي انتهى بهروب عدد من قيادات هذه الوحدات وأفرادها إلى عدن. وكان قد هرب قبل ذلك كل من عبد الله عبد العالم ومجاهد القهالي، وبذلك خلا الشمال من أيّ نصير عسكري للمساهمة في الثأر للحمدي، والمثل اليمني يقول: الذي ما يجيش مع الحريوة (العروسة) ما يجيش مع أمها، لأن الأمل كان معقوداً على تحرك هذين الضابطين عقب مقتل الحمدي مباشرةً، ولكن ربما كانت لهما حسابات أخرى غير الحسابات الشعبية.

كان صالح مصلح يؤمن بالوحدة، ولكن على طريقته (بالسلم... بالحرب... بالاغتيالات... لم تكن تهمه الوسيلة... المهم الغاية). ومن أجل إنجاز هذا الهدف، قفز على خطوط حمراء كثيرة، منها موقف السلطة والحزب اللذين كانا يطالبان بوحدة سلمية، وعلى ما اتُّفق عليه في القاهرة وطرابلس من آليات لتحقيق الوحدة، وعلى موقف الشعب في الشمال وردّ فعله على تلك المغامرة لو نجحت. الرئيس سالم ربيع علي كان يؤمن بالوحدة، وناضل ومات من أجلها، ولكنهما اختلفا في الأسلوب، وفي الذهنية، وقد سعى صالح مصلح للإفادة من حماسة «سالمين» وعفويته وسائر صفاته التي تطرقنا إليها في أكثر من مقام، للهروب من الأزمة التي كنا نمرّ بها في عدن، المتعلقة بالصراع في القيادة على طبيعة الحزب الاشتراكي (هل هو حزب طليعي من طراز جديد، أم هو حزب ثوري ديمقراطي)، بالإضافة إلى العلاقة مع الجيران والسياسة الداخلية. وبالفعل، فقد ناقش الفكرة مع سالم ربيع علي في يوم جمعة (بعد أن رفَضتُ الفكرة مساء الخميس)، ويبدو أنه تمكن من إقناعه بالفكرة وجدواها، وبالمشروع الوحدوي وما سيؤول إليه وضعه السلطوي فيها، أي «سالمين». اجتمعا في منزل وزير الداخلية صالح مصلح في خورمكسر لمناقشة وضع الترتيبات العملية، ومنها تجهيز الحقيبة الملغومة. بعد اقتناع سالمين، اتصل بنظيره الرئيس

أحمد الغشمي ليبلغه بأنّ رسولاً خاصاً من جانبه سيصل إلى صنعاء حاملاً رسالة عاجلة... وتوجه سالمين بعدها إلى جبل خنفر (في جعار)، حيث التقى مجاهد القهالي ودعاه للتحرك إلى شمال اليمن، على أن ينطلق من هناك إلى صنعاء في وقت لاحق، وقد زوده بإمكانات عسكرية ومالية وعامل لاسلكي، على أمل أن تتحرك المناطق الشمالية لإسقاط صنعاء بعد اغتيال أحمد الغشمي. لكنّ القهالي لم يحرك ساكناً، رغم تسلمه عدة التحرك. لا ننسى في هذا المقام جزئية صغيرة، وهي أنّ يومي الخميس والجمعة كان يُسمَح فيه بتعاطي القات في عدن.

وأكثر من ذلك، بعث «سالمين» من خنفر برسالة إلى صالح مصلح، قال فيها: «أضيفوا أربعة أصابع جليجنايت أخرى (ديناميت شديد الانفجار) إلى الحقيبة». واحتفظ شريكه بهذه الرسالة، ولم يبرزها لأحد إلا لاحقاً، فيما توجّه «الرفيق الحاج تفاريش»، وهو مقتنع بأنه ذاهب لأداء مهمة وطنية مقدسة، وأنه سيكون بطلاً للوحدة، حسبما أقنعه بذلك صالح مصلح! ولكنه ايضاً كان مؤمناً بها كما جاء في رسالته الحاج تفاريش الى صالح مصلح:

الرفيق صالح مصلح المحترم ..

تحية رفاقية .. وأنا أودعكم متجه إلى صنعاء لأقوم بواجب وطني يخدم الثورة اليمنية ووحدة الشعب اليمني .. فإذا كتب لي النجاح فأنا سعيد الحظ .

أرجو أن تعتبروا هذا مني مساهمة متواضعة أقدمها مشاركة في التحضير والإعداد لحزبنا الطليعي من طراز جديد الذي أعتبره أنا شخصياً صمام أمان الثورة وضمان أكيد لاستمرارها لتسير في الطريق لتحقيق ما تبقى لها من الأهداف ، وأحب هنا أن أعدكم أنني سأذهب وبشوق كبير للموت في سبيل الحرية والوحدة أكثر من شوقي للحياة في ظل التجزئة القائمة ، وفي ظل الإذلال الذي يعاني منه الشعب اليمني في ظل التدخل الرجعي السعودي .

ودمتم للثورة ...

أخوكم : مهدي أحمد صالح .

لم يكن الحاج تفاريش مهزوزاً أو عميلاً، كما نُشر في كتاب «رياح الجنوب» للمؤلف رياض نجيب الريس في الصفحة ٥٣ نقلاً عن لسان الرئيس علي عبد **الله** صالح، بل كان شجاعاً وجريئاً ومؤمناً بقضية الوحدة، وإن لم أتفق معه ولا مع سالمين وصالح مصلح في الأسلوب والوسيلة لتحقيق الوحدة اليمنية. ورد في الصفحة نفسها من ذات الكتاب المشار إليه آنفاً أنّ اتصالات جرت بين الرئيس ربيع والسعودية لتصفية المتطرفين في التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية، مقابل الحصول على المال السعودي، وهذا لم يحدث مطلقاً، ومن بنات أفكار الريس أو أجهزة في الشمال سقته هذه المعلومة المسمومة. فالرئيس سالم ربيع علي كان رجلاً مناضلاً وشجاعاً وشريفاً يعتزّ بتاريخه النضالي وبشعبه وبحزبه، وإنّ الاتصالات والعلاقات التي قام بها مع السعودية كانت لمصلحة الوطن والمواطن في الجنوب، ولم يستفد منها شخصياً، ومات وهو لا يملك مالاً ولا بيتاً.

وفي صباح يوم اغتيال الغشمي، اتصل بي صالح مصلح بعد أن علم بأن الحاج تفاريش فجر نفسه والغشمي ومبنى القيادة عبر مراقبته الاتصالات اللاسلكية «يزفّ» لي الخبر، قائلاً: «مبروك... أحمد قتل». وبعدها بدقائق اتصل بي وزير أمن الدولة محمد سعيد عبد الله «محسن»، مكرراً العبارة نفسها، وقد كان ردّي عنيفاً على الاثنين، كما سبق أن ذكرت.







صور من تفجير مبنى القيادة العامة واغتيال الغشمي



التقرير الطبي لحالة المغفور له المقدم أحمد حسين الغشمي

التقرير الطبي لحالة الرئيس أحمد الغشمي بعد التفجير

والمثير أنّ وزير داخليتنا جاء يخبرني بأنّ قائد لواء تعز، الرائد علي عبد الله صالح، سيتوجه من تعز إلى صنعاء[1]، وأنه لا بد من قتله في الجو قبل أن يصل إلى العاصمة، وإلاّ...

- وإلّا فماذا؟.

- إنّ خطتنا كلها ستخيب ما لم يجرِ التخلص منه على الفور. إنّ علي عبد الله صالح هذا، أذكى وأخطر رجل في اليمن. وهو من شارك في قتل الحمدي، وعميل للمخابرات الأميركية منذ عام ١٩٧٥م.

وكان صديقه علي محسن الأحمر، أو كما يقال، الأخ الذي لم تلده أمه، قد سيطر على الموقف العسكري وعلى صنعاء بدلاً من قائد قوات العمالقة محمد الشريف، حتى وصول المقدم علي عبد الله صالح الذي حكم صنعاء وامتدّ حكمه أكثر من ثلاثين عاماً قبل الوحدة، وبعدها بالدولة العميقة بعد ثورة الشباب السلمية عام ٢٠١١. هذه الوقائع التي أوردها بإيجاز، إنما تدل على المدى الذي بلغه الاقتناع والثقة بجدوى هذا النهج في التعاطي مع قضية كبرى كالوحدة التي تتعدد أطرافها وتتشابك مصالحها في قيامها من عدمه، داخليةً وخارجيةً. لقد دافع صالح مصلح بحدة عن خطته وعن النتائج المتحققة. وبينما كان المكتب السياسي يتّجه لمحاسبة سالمين، كان هو ينفي علم سالمين بما حدث، معتبراً نفسه المسؤول الوحيد، وأنه اتخذ قراره بمفرده، وأنه يتحمل مسؤوليته ونتائجه. كان شجاعاً حقاً في موقفه مما حدث في صنعاء، ومبدئياً في التعاطي مع قضية الوحدة، ولكن بطريقته، وكان إيمانه بهذه القضية لا حدود له، ولو قدّم في سبيلها ابنه لحسون، بل نفسه. وهذه شهادة للتاريخ بصرف النظر عن التباين في وجهات النظر معه. لقد كان نهجه ميكيافيلياً صرفاً، وكانت الغاية عنده تبرر الوسيلة.

لم يستطع سالم ربيع علي الدفاع عن نفسه في تلك الجلسة (جلسة المكتب

---

(١) برز نجم الرئيس علي عبد الله صالح عندما قضى على تمرد قاده لواء الاحتياط في تعز محمد أبو حاتم ويحيى معصار، اللذين احتجّا على إزاحة علي أبو لحوم من الاحتياط، فتولى علي عبد لله صالح إخماد ذلك التمرد الذي سمح له بالسيطرة على تعز. من هنا أصبح علي عبد الله صالح يعرف بلقب «تيس الضباط»، وقد أطلق الرئيس الحمدي عليه هذا اللقب في خطاب له في المركز الحربي بتعز، دفاعاً عنه، ورداً على منتقديه، ثم لم يلقَ منه الحمدي إلا جزاء سنمّار.

السياسي)، ولا في الطريق إلى مبنى اللجنة المركزية عندما كان في سيارتي، وكان معنا محمد صالح مطيع، وزير الخارجية. وفي ذلك اليوم «الماراثوني» خابت جميع المحاولات التي بذلتُها وبذلها آخرون لإنقاذه من تحمّل مسؤولية هذا النوع من المشاريع المدمرة لليمن وشعب اليمن. حتى إني اقترحت عليه أن أتحمل أنا وصالح مصلح مسؤولية ما حدث، وإعلان ذلك رسمياً، وتشكيل لجنة للتحقيق معنا في الحادث، تجنباً للدخول أولاً في الحرب مع الشمال، وثانياً تجنباً لمحاسبة الرئيس، لأن ذلك سيؤدي إلى صراع دموي، علّنا ننقذ ما يمكن إنقاذه. وبعد رفض «سالمين» لفكرة إنقاذه، إذا به يرفض تحمّلي للمسؤولية.

بعد ذلك انتقل سالمين لمقابلة عبد الفتاح إسماعيل في منزله في معاشيق، الذي رفض لقاءه إلّا بعد حضوري من مكتبي في التواهي. وبعد أن حضرتُ جاء عبد الفتاح إسماعيل والتحق بنا، وسألتهما عن الحل ولمّا يبقَ سوى ساعات على اجتماع اللجنة المركزية، فلم أجد لديهما جواباً. لم يُعطِ عبد الفتاح أيّ رأي في الموضوع، وعندها كررت من جديد مقترحي الذي عرضته على الرئيس سالمين، أن أتحمل أنا ووزير الداخلية صالح مصلح المسؤولية عن هذه العملية، لا الرئيس ربيع، وتشكيل لجنة لمحاسبتنا وتشكيل حكومة جديدة كمخرج من الأزمة، كان ردّ عبد الفتاح سلبياً، وانصرف الرئيس سالم ربيع علي، وزاد الوضع تأزماً. وفي المساء وافق سالمين في لقائه مع علي عنتر ومحمد صالح مطيع وصالح مصلح قاسم على تقديم استقالته والذهاب إلى إثيوبيا، وكان أول المتحدثين صالح مصلح الذي طلب من «سالمين» أن يستقيل وأن يتحمل المسؤولية وحده، نزولاً عند رغبة أغلبية المكتب السياسي واللجنة المركزية، وهنا سأل «سالمين» مصلح: «من أين نزلت عليك هذه «الديمقراطية» الليلة يا صالح، وأنا وأنت دبرنا «هذه العملية» من وراء ظهر القيادة؟». لم تكن «حقيبة تفاريش» قد انفجرت بالرئيس الغشمي وحده، بل فجّرت الوضع في الجنوب، وأجهزت على «سالمين» أيضاً. وافقت اللجنة المركزية والمكتب السياسي على هذا المقترح، وقرأت الاستقالة على اللجنة المركزية التي قبلتها، وكلفتني رئاسةَ الدولة، إضافة إلى رئاسة الوزراء، وبينما كان الرئيس «سالمين» يُعدّ نفسه للرحيل، فجّر مؤيدوه الموقف العسكري،

معارضين استقالته وسفره إلى خارج البلاد، بينما كان يوجد في منزلي أعضاء المكتب السياسي الذين واصلوا الاجتماع لاستكمال الإجراءات المتعلقة بسفر ربيع وتوديعه. وفجأة، بدأت بعض القذائف المدفعية تسقط على منزلي الكائن في مجلس الوزراء بمواجهة دار الرئاسة، ويبدو أنّ ذلك كان رداً على قبولي تحمّل رئاسة الدولة خلفاً لسالمين، وكان من الصعب السيطرة على الصراع العسكري بين حراسة الرئيس ربيع ومؤيديه، وبين القوات الموالية لنا، واستمرت المعركة لأكثر من ١٢ ساعة بكافة أنواع الأسلحة، ولكن نفاد الذخيرة والماء والمواد الغذائية عند القوات الموالية للرئيس ربيع كانت من أسباب استسلامه هو ومن معه من القيادات، كجاعم صالح وعلي سالم لعور، فسلّموا أنفسهم لوزير الدفاع علي عنتر الذي كُلِّف تسلُّمهم، وجرت محاكمتهم وإعدامهم.

ما أودّ قوله، هنا، أنني حاولت حتى اللحظة الأخيرة، وفي خضمّ المواجهة الدموية التي كانت مؤشراتها قد بدأت في عدن، أن أُبقي على «شعرة معاوية» مع صنعاء، فلا تتعزز قطيعة مخيفة، ولا تنشب حرب أخرى لا يعرف مآلاتها إلا الله وحده. وهكذا، فقد بادرتُ إلى الاتصال بالقاضي عبد الكريم العرشي (الرئيس بالنيابة)، فكان عليّ أن أحاول إصلاح ما يمكن إصلاحه في ذلك الوقت الحرج وفتح صفحة جديدة. كانت خطوط الاتصال مقطوعة بين صنعاء وعدن، فاتصلتُ به عبر البحرين. رفض الرئيس عبد الكريم العرشي الحديث معي. ومما يُروى عنه أنه رفض بشدة مقترَحاً للصلح مع الجبهة الوطنية الديمقراطية، حقناً للدماء وتوفيراً لخسائر لا طاقة للاقتصاد بها. كان شبح المقاطعة العربية لليمن الديمقراطية مخيّماً في الأفق. لقد ساعدت التطورات «الجنونية – الجنوبية» الداخلية في التعجيل بإيصال النظامين إلى حافة الصدام، وزادت في تشديد لهجة القيادة في صنعاء وتصريح الرئيس علي عبد الله صالح – الذي تولى الرئاسة بعد مقتل الغشمي – في خطابه بجلسة قسَم اليمين الدستورية بأنّ «القوات المسلحة ستضرب بكل قوة وقسوة كل من يريد المساس بأمننا وسيادتنا واستقرارنا، مهما كانت رداءة السلطة الحاكمة للشعب اليمني في الشطر الجنوبي من الوطن». ودعت حكومة صنعاء إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة العربية لبحث

الموضوع (تموز/ يوليو ١٩٧٨م)، وقد اتخذ المجتمعون قرارات ضدنا شملت: تجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول العربية واليمن الديمقراطية، وقطع المساعدات الاقتصادية، ووقف التبادل الثقافي والفني الذي لم يكن يُذكَر. وعُدَّت هذه القرارات حلاً وسطاً بين الموقف السعودي الداعي إلى «فصل اليمن الجنوبية من الجامعة العربية لأنها انتهكت ميثاقها»، والموقف الكويتي الذي دعا إلى تجميد هذه العلاقات، نظراً لأنّ «فصل اليمن الجنوبية سيؤدي إلى الارتماء أكثر في أحضان الاتحاد السوفياتي». وكانت هذه القرارات من أقسى ما صدر بحق دولة عضو في الجامعة العربية منذ تأسيسها في عام ١٩٤٥م. الجامعة العربية نفسها عجزت في أغسطس عام ١٩٩٠م عن اتخاذ أيّ موقف مماثل ضد العراق عند احتلاله للكويت، لكنها اتخذت عام ٢٠١٠ موقفاً أقسى وغير مبرر وغير عروبي بحق سورية، إحدى الدول المؤسسة للجامعة.



عبد الكريم العرشي

استمرت هذه المقاطعة إلى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام (١٩٧٨م)، حيث عُقدت القمة العربية في بغداد. وقد حضر القاضي عبد الكريم العرشي الاجتماع، ممثلاً الرئيس علي عبد الله صالح. حاولتُ في بغداد أن أجري اتصالاً معه، لكنه رفض. ونجحتُ

بعد جهود حثيثة في إقناع المؤتمر بإلغاء القرار المتخذ بحق اليمن الديمقراطية. وعملتُ على توسيط المملكة العربية السعودية والعراق مع سلطات النظام في صنعاء. وقد عُقد على هامش مؤتمر القمة العربي في بغداد اجتماع مشترك حضره وليّ عهد السعودية، رجلها القوي الأمير فهد بن عبد العزيز، وصدام حسين، وكان الاتفاق على استئناف العلاقات بين اليمن الديمقراطية والسعودية. وكانت قد حصلت مشادة أثناء إحدى الجلسات، بين وزير خارجية الشمال عبد الله الأصنج، والمندوب الليبي علي عبد السلام التريكي، وقد شتم التريكي الأصنج واتهمه بأنه «عميل ومشبوه، وكان من المفروض أن يقتل مع الغشمي». في تلك اللحظة، ورغم كل ما هو حاصل من خلاف سياسي بيننا، قلت للدكتور علي التريكي: «لا داعي لمثل هذا الكلام، نحن اليمنيّين سنحلّ مشاكلنا بأنفسنا»، وأعفيتُ الأصنج من الرد والدخول في مهاترات. واللافت أنّ موقفي هذا لم يقابَل بأية إيجابية من جانب العرشي، رئيس وفد صنعاء. ويبدو أنه كان ثمة قرار في «الاتجاه المعاكس»، وليس الأمر في يد القاضي العرشي، ولا الوزير الأصنج. وكان موقف العرشي هو الاحتجاج على قرار إلغاء العقوبات المفروضة بحق النظام في عدن.

محاولة تغيير نظام صنعاء من معاشيق[1]

واظب دعاة الوحدة القسرية على انتهاج الأسلوب عينه، وهاجسهم الإيمان بأنّ «الحرب هي الطريق إلى الوحدة». واستمر الإعداد لما سُمي «الانتفاضة»، واستمرار مناقشة هذا الموضوع دلالة على جدية مسعى من كان يروّج له. وفي رأيي ــ ولو أدليتُ به في وقت متأخر ــ أنّ هؤلاء لم يكونوا يقفون على أرض صلبة ويخشون على سلطتهم، لأنّ «الانتفاضة» لم تكن لها أدنى أهمية استراتيجية للجنوب. لقد عُقدت سلسلة اجتماعات للمكتب السياسي لتنظيم الجبهة القومية في فبراير ١٩٧٨م في منزل عبد الفتاح إسماعيل بحضور قيادات من المعارضة الوطنية في صنعاء، ووصل الأمر إلى حدّ تكليف

---

(١) جبل في جنوب شرق مدينة عدن، يضم عدداً من «الفيلات» التي بناها البريطانيون ورجال الأعمال، واستعملتها القيادة الجديدة دوراً لاستقبال ضيوف عدن الرسميين.

عبد الفتاح إعداد كافة القرارات والبيانات الخاصة بـ»الانتفاضة» وتشكيل مجلس قيادة الثورة، وتسمية رئيس الدولة. ولكن، هنا دبّ الخلاف: من سيرأس الدولة، دولة الوحدة؟

كان رأي عبد الفتاح أن يكون الرئيس «زيدياً»، وهنا سأل جاعم صالح (عضو المكتب السياسي المرشح) ساخراً: «لماذا لا يكون الرئيس هو الفنان اليمني محمد عبده زيدي؟» ولم يكن يستخف بالفنان زيدي، بالطبع، بل كان يردّ بسخرية على منطق عبد الفتاح الذي فاجأنا. لم يكتب لهذا المشروع النجاح، لعدم واقعيته، ولأنه كان جزءاً لا يتجزأ من مشاريع المراهقات وعدم النضج الحزبي والسياسي معاً، لأنه لم يكن ممكناً تغيير النظام في صنعاء من قلعة معاشيق في عدن حيث كان يقيم عبد الفتاح، أو حتى من معسكر العند، ولم يتوقف التفكير في هذا الموضوع والعمل من أجله بعد أحداث سالمين عام ١٩٧٨م.

ونورد هنا شهادة جار الله عمر عن ولادة الحزب الاشتراكي اليمني، حيث قال:

كما سبق أن أشرت، كنّا قد بدأنا الحوار مع سالم ربيع علي وآخرين لتأسيس الحزب الموحّد لليمن كلّه. وبعد حرب عام ١٩٧٩ بين الشمال والجنوب مباشرة، توصّلنا إلى توقيع اتّفاق بين الأحزاب السياسيّة في الشّمال والجنوب، حاكمةً وغيرَ حاكمة، من أجل توحيد نفسها تنظيميّاً وسياسيّاً في حزب واحد يسمّى الحزب الاشتراكيّ اليمنيّ. وكنّا نحاول بهذا استلهام التّجربة الفيِتناميّة، أي إقامة حزب واحد، جزء منه يحكم، وجزء آخر يعارض، بشرط ألّا يُعلن أنّه حزب موحّد. هكذا أسّسنا حزباً واحداً بقيادة واحدة، لكنّنا أعلنّا أنّ هناك حزباً يمنيّاً مكوّناً من الأحزاب والمنظّمات الآتية:

- الحزب الدّيمقراطيّ الثوري في الشمال، وقّع عنه جار الله عمر وسلطان أحمد عمر.
- التنظيم السياسيّ الموحّد في الجنوب، وقّع عنه: عبد الفتّاح إسماعيل وعلي ناصر محمّد.
- حزب الطليعة الشعبيّة الذي جاء من البعث في الشمال، وقّع عنه يحيى محمّد الشامي وعبد العزيز محمّد سعيد.
- الاتّحاد الشعبيّ الديمقراطيّ الذي ضمّ الماركسيّين في الشمال والجنوب، وقّع عنه عبد الله صالح عبده ومحمّد عبد ربّه السلامي.

- منظّمة المقاومين الثوريّين اليمنيّين، وهي منظّمة مسلّحة كانت في الشمال مدعومة من عدن، وقّع عنها حسين الهُمزة ومحمد صالح الحدي.
- حزب العمل الذي كان موجوداً في صنعاء وفي عدن، وقّع عنه عبد الواحد غالب «المرادي» وعبد الباري طاهر.

عقدت هذه الأحزاب مؤتمرات منفصلة، كلٌّ على حدة، ثمّ عُقد مؤتمر عامّ واحد للحزب في عدن في مارس ١٩٧٩، واتّفق الجميع على برنامج سياسيّ واحد، ومكتب سياسيّ واحد، ولجنة مركزيّة واحدة. وإن كان ضمناً هناك فرعان للحزب، فرع علنيّ في الجنوب يحكم، هو الحزب الاشتراكيّ اليمنيّ، وفرع سريّ في الشمال يعمل تحت اسم تنظيميّ «حزب الوحدة الشعبيّة اليمنيّ في الجمهوريّة العربيّة اليمنيّة» إلى جانب الجبهة الوطنيّة الديمقراطيّة. وقد جرى اختياري في هذا المؤتمر عضواً في المكتب السياسيّ، واختير أيضاً صالح مصلح قاسم وزير الداخلية في عدن آنذاك، سكرتيراً لحزب الوحدة. وبعد عدّة أشهر انتخبتني اللجنة المركزيّة سكرتيراً معلَناً لحزب الوحدة الشعبيّة في الشّمال، باقتراح من صالح مصلح قاسم، الذي تخلّى عن السكرتاريّة (الأمانة العامة). وكان ثمّة الجبهة الوطنيّة التي يرأسها المرحوم سلطان أحمد عمر. ضمّ المكتب السياسيّ ٢٥ عضواً، وكنت أنا ممثّل الحزب في قيادة الجبهة الوطنيّة التي كانت تضمّ آخرين من خارج الحزب. كانت هناك قيادة للحزب أتولّى أنا مسؤوليتها، وكانت هناك أيضاً قيادة للجبهة الوطنية تمثل الحزب وأحزاباً أخرى. استمرّ الصّراع في الشّمال، وعاد التوتّر إلى العلاقة بين الشّمال والجنوب، ولم يُنفَّذ اتّفاق الكويت بين الحكومتين. تلك الفترة كانت صعبة، إذ انقسمتْ قيادة الحزب في الجنوب. وكانت الظروف صعبة بالنسبة إليّ، لأنّنا واصلنا القتال ضدّ النّظام في الشّمال، والحكومة غير مستعدّة لتقديم أيّ تنازلات، حيث كنّا نقاتل في ظروف صعبة وسط انقسام المكتب السياسيّ في الجنوب بين مؤيّد للاستمرار بخوض العمل المسلّح، وداعٍ إلى الانسحاب الكلّيّ والسّريع من القتال. هنا حصل الانقسام داخل القيادة في الجنوب ما بين عبد الفتاح إسماعيل، ومعه بعض الشخصيّات من جهة، وعلي ناصر وعلي عنتر وصالح مصلح ومحمد صالح مطيع وعلي سالم البيض وعلي شائع، ومعهم آخرون، من جهة ثانية، وكانوا كلّهم ضدّ عبد الفتّاح.

حرب فبراير ١٩٧٩م

كان هناك تيار واسع يعارض الحرب، ولكن وزير أمن الدولة «محسن»، ووزير الدفاع صالح مصلح، أقنعا الرئيس عبد الفتاح في بداية فبراير بأنّ الوضع خطير، وأنّ أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم، وحاولا إقناع بقية أعضاء المكتب السياسي بذلك أيضاً، وكان ردّنا أنّ الوضع في غاية الدقة ويحتاج إلى دراسة متأنية وتفكير معمّق في المقدمات، كما العواقب والنتائج. وفيما وصل الأمر بالرئيس عبد الفتاح إلى حدّ القيام بجولة عربية مطلع عام ١٩٧٩م شملت الجزائر وسورية وليبيا والعراق، طالباً مساعدات لإسقاط النظام في صنعاء وتحقيق الوحدة اليمنية، رأى «محسن» وصالح مصلح أن «ضربة واحدة تكفي لفك الحصار عن جبل مريس» (كان ثمة أناس محاصرون)، وذلك باستخدام أسلحة خفيفة، مثل مدافع عيار ١٣٠ بدل ١٦٠ملم، وطائرات صغيرة. ولذلك ستكون هذه الحرب حرباً خفيفة. (وكأنّي بهما اعتقدا أنّ هذه التسميات تدل على معناها حقاً). وأذكر أني قلتُ لعبد الفتاح إنّ هذه المعركة ستكون حرباً حقيقية طاحنة، ولا يعرف أحد نتائجها، وقد سخرتُ من فكرة الضرب بالطائرات الصغيرة، وسألتهم: هل تعتقدون أنهم سيضربون بالبوينغ؟ ولكن، ها هي ذي الحرب تندلع، رغم هذه التحذيرات والمخاوف والموقف السياسي والعسكري يتعقّد، وتقف ضدنا أغلبية الدول، عربياً ودولياً، حتى إنّ الرئيس السوفياتي ليونيد بريجينيف بعث بثلاث برقيات يدعو فيها إلى وقف الحرب والأعمال المتهورة، لكونها تخدم الرجعية والإمبريالية وتهدد السلام والأمن في المنطقة، مطالباً الرئيس عبد الفتاح إسماعيل بالانسحاب.

وعلى الصعيد العسكري بدأت الذخيرة تنفد، وكان لا بدّ من إيجاد مخرج، فعقدنا اجتماعاً عاجلاً للجنة المركزية لمعالجة الوضع، فيما بعث صالح مصلح وصالح بن حسينون ــ وكانا ضد وقف الحرب ــ برسالة خطيرة يقولان فيها: «نحن لا نخاف اللواء السابع المدرع المتقدم من الشمال، والمجهز بأحدث الأسلحة، ولكننا نخاف اللواء الثامن الموجود في «معاشيق» حيث منزل عبد الفتاح». عدّل عبد الفتاح موقفه من الحرب بعد الضغط السوفياتي والأميركي والعديد من الضغوطات العربية وتصريح وزير الخارجية

السوري عبد الحليم خدام الحاسم والتحذيري «بأننا لن نسمح بإسقاط صنعاء»[1]. أما تقدير بعض القوى السياسية والعسكرية للحرب، فكان أنها ترى «أنّ صنعاء لن تسقط إلا من داخل أسوارها».

وكـان قد سبق حرب فبراير ١٩٧٩م وصـول آلاف السيارات من الشمال، وعليها عشرات الآلاف من المشايخ والقبائل، في طريقهم إلـى عـدن، دعماً لموقفها. خرجت الجماهير للترحيب بقدومهم منذ مغادرتهم العبر (التي تقع بالقرب زمخ ومنوخ والوديعة بأعالي وادي حضرموت على مشارف الربع الخالي) حتى وصولهم إلى مدينة عدن التي احتضنتهم كما احتضنت آلاف اليمنيين القادمين من كل المدن اليمنية في كل مراحل التاريخ، وفي مقدمتهم أحمد محمد النعمان، ومحمد ومحمود الزبيري، وسيف الحق إبراهيم بن يحيى حميد الدين، وزيد الموشكي، وأحمد محمد الشامي وغيرهم، ونُظِّم مهرجان جماهيري ضخم طالبوا فيه بتحقيق الوحدة اليمنية، وقد قدّمت عدن الأموال والسلاح إلى هؤلاء الذين قدموا إليها للالتحاق بالجبهة الوطنية والنضال من أجل إسقاط النظام في الشمال، وفتحت معسكرات للتدريب، وكانت الجبهة وقتذاك تسيطر على مناطق شمالية واسعة شاسعة يزيد عدد سكانها على سكان الجنوب. يجب أن نعترف بأنّ جزءاً من المال والسلاح ذهب إلى جيوب البعض، ولم يُحقق الهدف الذي صُرف من أجله.

وكان الأهم من كل ذلك بالنسبة إليّ أن أُولي اهتماماً خاصاً بأبناء هذه المناطق الشمالية التي اكتوت بالحروب وحُرمت التعليم، ولهذا شجعنا أبناءهم على الالتحاق بمدارس البدو الرُّحل وشتى المدارس بمختلف مستوياتها في المحافظات والالتحاق بالجامعة. وخوفاً من أن يتسرب بعضهم ويعودوا إلى مناطقهم، أرسلنا المئات منهم في بعثات إلى الخارج،

---

(١) جاء في بعض الوثائق البريطانية التي رُفعت السرية عنها ونشرتها صحيفة **الحياة** اللندنية في عددها رقم ١٧٠٧٤ بتاريخ ٢/ ١/ ٢٠١٠ «أنّ الحكومة السورية مارست ضغوطاً على حكومة اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) لإنهاء العداء مع شمال اليمن، ولولا تدخل سورية لكان انتهى النظام في شمال اليمن، ولكان الخليج أمام يمن موحد تعداد سكانه عشرة ملايين نسمة، وهذا الأمر يمكن أن يجرّ عدم استقرار أكبر في شبه الجزيرة العربية

وتحديداً إلى كوبا التي يصعب العودة منها حتى تخرّجهم وعودتهم للالتحاق بمناطقهم كأطباء ومدرسين وغير ذلك. ومن هؤلاء مَن التحق بالكليات العسكرية، وكانوا من مناطق شمال شمال اليمن المعزولة والمحرومة التعليم، والتي كانت تعاني من الفقر والجهل والمرض. هذه المناطق التي صُنفت في الشمال بـ«المناطق المحرومة»، لم يُلتفَت إلى تخلّفها الشامل إلا في السنوات الأخيرة من حكم صالح، وقد مُنح أبناؤها أفضلية نسبية في الالتحاق بالتعليم الجامعي، ولكن الأمر توقف عند هذا الحد، ولم يتجاوزه إلى الخدمات الأخرى من صحة وتعليم وخلق فرص عمل وإدارة رشيدة.

شهادة جار الله عمر عن حرب ١٩٧٩

نورد هنا شهادة جار الله عمر عن حرب ١٩٧٩ كما وردت في المقابلة التي أجرتها معه أ. د. ليزا ودين، أستاذة العلوم السياسية ورئيسة قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعو شيكاغو:

كان وصول القبائل إلى عدن حدثاً تاريخيّاً بارزاً، لأنّ قبائل شمال الشمال، قبل أن يحدث هذا التطوّر، كان لديها موقف منخفض إزاء النّظام الاشتراكي أو النّظام القائم في عدن. وكانت الدعايات ضدّ هذا النّظام تؤثّر كثيراً في رؤية النّاس له، وبوصول هؤلاء المواطنين إلى عدن تغيّرت وجهة نظرهم نحو النّظام القائم فيها، ما غيّر موازين القوى في الساحة اليمنيّة. وعلى إثر ذلك، أُعيد تشكيل الجبهة الوطنيّة الدّيمقراطيّة التي كانت تعارض النّظام القائم في الجمهوريّة العربيّة اليمنيّة من جديد، وانضمّ إليها المعارضون الجدد الذين كان من ضمنهم ناصريّون ومجاهد القهالي. بعد وصولهم إلى عدن، اشتدّت الحرب الإعلاميّة بين النّظامين في الشمال والجنوب، واضطربت الأوضاع من جديد، وتفاقمت لتصل إلى حرب فبراير ١٩٧٩ التي شارك فيها الجيش في الجنوب وأفراد المقاومة المسلّحة في المناطق الوسطى ومن شمال الشّمال. وطبعاً، انتصر الجيش الجنوبيّ مع الجبهة الوطنيّة وفصائل المقاومة، وتمكّنوا من الاستيلاء على مناطق واسعة في الشّمال، وهُزم الجيش الشماليّ وتشتّت شمله في الشّمال، وأصبحت الطرق سالكةً إلى صنعاء. لكنْ حدَثَ ما يشبه

التدخّل الإقليميّ والدوليّ الرّافض لنتائج الحرب في أيّامها الأولى، ووقفت جميع الدّول الإقليميّة والعربيّة والدوليّة إلى جانب حكومة علي عبد الله صالح في صنعاء. واتّخذت جامعة الدول العربيّة قراراً بوقف إطلاق النّار وأدّت المملكة العربيّة السعوديّة والعراق وسورية دوراً في اتخاذ ذلك القرار. واستعدّ الجيش العراقيّ والجيش السوريّ للتدخل، حيث كانت الحكومتان العراقيّة والسورية على وئام في تلك المرحلة، وفُرض قرار وقف إطلاق النّار والحيلولة دون هزيمة الشّمال، وانتصار الجنوب في المعركة. وعملت الولايات المتّحدة الأميركيّة، بطلب وتمويل من السعوديّة، على إرسال السّلاح والمعدّات والذّخائر إلى صنعاء على وجه السّرعة، ودفعت السعوديّة ثمن الصفقة. لكنّ الموقف الأكثر مفاجأةً وتأثيراً في مجرى الأحداث، كان الموقف السوفياتي، حيث أرسلت القيادة السوفياتيّة في موسكو إنذاراً سريعاً إلى حكومة عدن يطالبها بإيقاف إطلاق النّار فوراً، وأبلغت موسكو حكومة عدن أنّ القيادة السوفياتيّة تعارض بقوّة إسقاط حكومة صنعاء. لماذا؟ على اعتبار أنّ ذلك يهدّد السّلام العالميّ. ويبدو أنْ كان هناك تفاهم بين الاتّحاد السوفياتي وأميركا على ضمان استمرار الأوضاع القائمة في اليمن كما كانت عليه، وأنّ ذلك فرضٌ للتّفاهم، لأنّ الشّمال كان منطقة نفوذ غربيّة، والجنوب كان منطقة نفوذ شرقيّة، ولا بدّ من الحفاظ على الوضع القائم وإعادته إلى ما كان عليه. وقد أشفعت القيادة السوفياتيّة موقفها بموقف عمليّ تَمثّل بوقف تزويد جيش الجنوب فوراً. ولمّا كان الاتّحاد السوفياتيّ هو المصدر الوحيد لتسليح الجيش الجنوبيّ، كان لهذا الضّغط تأثير حاسم في مجرى الحرب، خصوصاً بعدما نفدت الذخائر، ولا سيما قذائف المدفعيّة والطيران التي فرغت منها مخازن الجيش في الجنوب، وليس من مصدرٍ لتعويض ما نفد من الاتحاد السوفياتيّ. وكان الموقف السوفياتيّ مؤثّراً في الدّول الأخرى، مثل كوبا وألمانيا الشرقيّة والصّين، فالتزمته. وكان اتفاق الأميركان والرّوس قد أثّر في الصّين وغيرها، وكان للصّين سياسة خاصّة «لا مع السّوفيات، ولا مع أميركا». ويبدو أنّ الأميركان أبلغوا السّوفيات أنّه في حال استمرار الحرب وعدم توقّف زحف الجيش الجنوبيّ نحو الشّمال، فإنّ هذا سيقود إلى صراع بين القوّتين، وأنّ هذا خرق للتّفاهم بينهما.

أمّا عدم تواصُل القيادة الجنوبيّة مع الاتّحاد السوفياتيّ قبل الحرب، فيعود إلى أنّها كانت تخشى، بل كانت تعرف أنّ السّوفيات سيعارضون الحملة العسكريّة، لكونهم ملتزمين بقاءَ نظامين في اليمن. بل كان السوفيات يعارضون حتّى نضال الجبهة الوطنيّة. ولهذا لجأت القيادة في عدن إلى وضع السّوفيات أمام الأمر الواقع، لكن لم تُفلح، فقد اتّخذ السّوفيات قراراً حاسماً لا رجعة عنه. وزاد في الطّين بلّة، أنّ فروع الأحزاب المدنيّة في الشّمال كانت تعمل على عقْد مؤتمرات لتوحيد نفسها، وكانت قياداتها وأعضاؤها يتعرضون للاعتقالات. وهذا ما أربك فصائل المعارضة، ولا سيما أجنحتها المدنيّة.

في ذلك الوقت، اجتمعت القيادة السياسيّة والعسكرية في الجنوب بقيادة الأمين العامّ عبد الفتاح إسماعيل، بحضور علي ناصر محمد وعلي عنتر وصالح مصلح، أبرز القادة. وحضرتُ أنا أيضاً. أبلغنا عبد الفتاح بالتّطوّرات السياسيّة وبالموقف السوفياتي والعربي، واقترح على المجتمعين أن تقبل الدولة في الجنوب بوقف إطلاق النّار، في موقف لا رجعة عنه، والتّفاوض على مرحلة ما بعد الحرب. وهنا انقسم المجتمعون بين مؤيّد ومعارض، وكنت أنا من بين المعارضين لوقف إطلاق النار، وهو الموقف الذي اتّخذه أيضاً ممثلو الجبهة الوطنيّة الديمقراطية والمقاتلون في الشّمال. أمّا القادة الجنوبيّون، فممّن اعترض منهم على الاقتراح، الشهيد علي عنتر الذي كان وزير الدفاع حينها، ووزير الداخليّة صالح مصلح قاسم وبعض القادة العسكريّين. لكنّ عبد الفتّاح حصل على تأييد باقي أعضاء المكتب السياسيّ من المدنيّين في الجنوب، وعندما اضطرب الموقف سُئل مسؤولو التّموين في الجنوب عمّا إذا كان لديهم ذخائر، فكان الجواب أنّ الذخائر قد نفدت! وتحت إلحاح عبد الفتّاح الذي كان رئيس مجلس الرئاسة والأمين العامّ للحزب، وافق المجتمعون على مقترح وقف إطلاق النّار. عارضتُ القرار واعتبرته نكسةً خطيرة، بل أُصبت بالإحباط. لكنّ الواضح أنّ المنطق وحسابات المعركة المادّية والمنطقيّة كانت تقف إلى جانب عبد الفتاح إسماعيل والقيادة المدنيّة، وأنّ البديل الوحيد لتجنّب هزيمة عسكرية هو القبول بالضّغط الدولي والعربي لوقف إطلاق النّار.

مقدمات إقالة عبد الفتاح واستقالته

في المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني عام١٩٧٨م، اتُّخذ قرار يقضي بعقد مؤتمر استثنائي بعد سنتين، توحّد فيه «الأداة» ـ الحزب السياسي ـ ليضمّ اليمن شمالاً وجنوباً (وقد توحدت فيما بعد في عام ١٩٧٩م)، بعد أن يصار إلى إقصاء بعض العناصر القياديين: علي ناصر محمد، علي عنتر، صالح مصلح، ومجموعة «سالمين» التي ظلت حبيسة السجن دون محاكمة، وقد نقل إليّ هذه المعلومات لاحقاً عضو اللجنة المركزية للحزب عبد الله الخامري، الذي وُعد بترقيته إلى عضوية المكتب السياسي، وحين لم يفعلوا ذلك أفشى لي ولعلي عنتر ولصالح مصلح هذه المعلومات، وكان ردّ فعل علي عنتر عليها غاضباً وعنيفاً، وبدأ يحرّض في المعسكرات والمحافظات ويطالب بمحاسبة عبد الفتاح على هذا الكلام الذي أدى بالفعل إلى أزمة ثقة داخل القيادة، وحينها كنت في زيارة للاتحاد السوفياتي، وكان معي في هذه الزيارة صالح مصلح قاسم، وعبد العزيز عبد الولي، ومحمود عشيش، وعندما علمنا بهذه التطورات عدنا إلى عدن من أجل احتواء هذه الأزمة، ولكن عبد الفتاح لم يتحمل مثل هذه الموجة من الاحتجاجات والانتقادات، وبلغت الأزمة ذروتها لمحاسبته ومحاسبة الذين شاركوا معه في اتخاذ قرار إقصاء بعض القيادات في المؤتمر الاستثنائي للحزب الاشتراكي اليمني الموحَّد. كان ردّ فعل عبد الفتاح هو الاستقالة، ورغم جهودنا مع كافة الأطراف لثنيه عنها، إلا أنّ عبد الفتاح أصرّ على الاستقالة والسفر إلى موسكو، فبقي فيها خمس سنوات، وقد ذكرنا في مكان آخر من هذه المذكرات ظروف خروجه وعودته التي لقي فيها حتفه مع قياديين آخرين للأسف الشديد في أحداث يناير ١٩٨٦م.

في الكويت: رأيان وموعدان للوحدة

جرت تحركات سريعة لتطويق الحرب بوساطة لجنة عربية. ولخطورة الوضع، استدعت السعودية قواتها المشاركة في قوات الردع العربية في لبنان، وعُقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب بين ٤ ـ ٦ آذار/ مارس ١٩٧٩م، اتُّفق فيه على عقد لقاء قمة في الكويت.

في قمة الكويت بآذار/ مارس ١٩٧٩، برز رأيان: أولهما يقول بضرورة تحقيق الوحدة في مدة أقصاها ثلاثة أسابيع (لاحظ الخفّة في التعامل مع مثل هذا الموضوع)، ورأي آخر يرى أنّ مسألة تحقيق الوحدة تحتاج إلى وقت، ويمكن إنجازها في ظرف سنة.

وكان الاتفاق في نهاية المطاف على أن تقوم الوحدة خلال أربعة أشهر، على أن يلتقي رئيسا الشطرين في صنعاء لبحث الخطوات المتعلقة بتحقيق وحدة اليمن.

حضر لقاء الكويت، إضافةً إلى المقدم علي عبد الله صالح وعبد الفتاح إسماعيل، الشيخ جابر الأحمد الصباح[١] أمير دولة الكويت، وعدنان حسين، عضو مجلس قيادة الثورة، ووزير التخطيط العراقي، وخالد الحسن، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وسفيرا المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة في الكويت. وغابت السعودية تعبيراً عن موقفها المعارض للوحدة ولأيّ تقارب بين صنعاء وعدن.

ومن أهمّ قرارات قمة الكويت:

- ❖ البدء فوراً بتنفيذ الاتفاق وانسحاب القوات المسلحة للطرفين خلال مدة أقصاها عشرة أيام.
- ❖ الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية من قبل أي فريق لدى الفريق الآخر أو من قبل أيّ طرف ثالث.
- ❖ وقف الحملات الإعلامية من قبل الطرفين.
- ❖ فتح الحدود بين الدولتين وإعادة العلاقات الطبيعية بينهما، بما في ذلك العلاقات التجارية وانتقال الأفراد.

ودعت قرارات الجلسة الطارئة لمجلس الجامعة العربية إلى «إقامة حوار بين الحكومتين الشقيقتين على مستوى القمة من أجل إعادة الأوضاع الطبيعية بينهما، وبما يحقق أهدافهما المشتركة، وصولاً إلى تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وطرابلس وتوصيات لجان الوحدة»[٢].

---

(١) جابر الأحمد الصباح: سياسي ورجل دولة كويتي وُلد عام ١٩٢٨م. عُيِّن ولياً للعهد (٦٦ ـ ٧٧)، ثم أميراً لدولة الكويت بعد وفاة الأمير صباح السالم الصباح (١٩٧٧).

(٢) انظر ملحق الوثائق – قرارات الجلسة الطارئة لمجلس الجامعة العربية.

ومـن ضمن ما نصّ عليه البيـان المشترك الصادر عن لقاء القمة اليمني في الكويت، ما يأتي:

أولاً: تقوم اللجنة الدستورية بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة خلال فترة أربعة أشهر.

ثانياً: عند انتهاء اللجنة الدستورية من أعمالها، يعقد الرئيسان لقاءً لإقرار الصيغة النهائية لمشروع الدستور الدائم، ودعوة كل منهما لمجلس الشعب في كل من عدن وصنعاء للانعقاد خلال مدة يتفق عليها الرئيسان من تاريخ إقرارهما الصيغة النهائية التي يقدّم بها مشروع الوحدة إلى مجلس الشعب في كل من صنعاء وعدن، للموافقة عليه.

ثالثاً: يقوم رئيسا النظامين بعد ذلك بتشكيل اللجنة الوزارية المختصة بالإشراف على الاستفتاء العام على مشروع الدستور وانتخاب سلطة تشريعية للدولة الجديدة، والانتهاء من ذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ تشكيلها.

رابعاً: يعتمد الرئيسان التقيد والالتزام الكامل بالمضمون والأحكام الواردة في اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس وقرارات مجلس الجامعة العربية وتنفيذ القرارات والتوصيات التي توصلت إليها لجان الوحدة.

خامساً: يتولى رئيسا الدولة من عدن وصنعاء متابعة إنجاز عمل اللجنة الدستورية في الموعد المحدد ونتائج أعمال اللجان الأخرى من خلال لقاءات دورية في اليمن في كل من عدن وصنعاء[1].

في لقاء الكويت بين الرئيسين علي عبد الله صالح وعبد الفتاح إسماعيل في ٣٠ آذار/ مـارس ١٩٧٩م، أكدا ضرورة إتمام كل الترتيبات والإجـراءات اللازمة لإعلان «الجمهورية اليمنية الشعبية» التي ستنصهر فيها الدولتان في دولة واحدة، تكون عاصمتها صنعاء. وجرى التداول في هذا الاجتماع بإشراك بعض أعضاء الجبهة الوطنية الديمقراطية في الحكومة، أو في السلك الدبلوماسي، وترتيب أوضاع العسكريين، وتعمير المنطقة الوسطى التي دارت فيها المعارك من عام ١٩٧٢م حتى ١٩٧٩م، وقُدِّمَت عشرة ملايين

(١) راجع النص في الوثائق – البيان المشترك عن لقاء القمة اليمني في الكويت.

دولار لهذا الغرض. وبالفعل، سُلِّم المبلغ لفضل محسن بهدف مساعدة المواطنين. كان من الصعب، بالطبع، أن نقوم بمهمة التعمير في الشمال، فقررنا ــ وهذا رأيي أيضاً ــ أن نُنشئ محطات للبث التلفزيوني يستفيد منها المواطنون في هذه المناطق وسائر أنحاء اليمن. وفعلاً، فقد دخل التلفزيون الملون للمرة الأولى إلى هذه المناطق، وأُقيمت محطتان لتطوير الإرسال في كل من جبل جحاف بمديرية الضالع، ومكيراس في مديرية لودر. وغطّت هاتان المحطتان أجزاءً واسعة من اليمن.

كان من المقرر، كما أشرت، إعلان الوحدة خلال أربعة أشهر، على أن يلتقي الرئيسان في صنعاء قبل نهاية المدة المذكورة، لبحث الخطوات المتعلقة بتحقيقها.

ومع حلول موعد «لقاء صنعاء»، نوقش الموضوع في المكتب السياسي عندنا، فرفض الرئيس عبد الفتاح «فكرة الذهاب إلى صنعاء»، فاتخذ قرار بأن نقترح عقد اللقاء في منطقة الراهدة، إحدى المناطق الحدودية، وأُشعِرَت صنعاء بذلك، ووافق الرئيس علي عبد الله صالح. وقبل السفر بيوم واحد، طلب عبد الفتاح عقد اجتماع عاجل للمكتب السياسي، وطرح في الجلسة أنّ هناك «مؤامرة إمبريالية رجعية لقتله»، وأنّ السعودية «دفعت أكثر من خمسين مليون دولار» لتصفيته جسدياً، وأنّ السوفيات أبلغوه بذلك.

عندها طرحت فكرة أن يجري اللقاء في الحديدة على سطح باخرة سوفياتية، وفي هذه الأثناء كان منحى الاجتماع يأخذ طابعاً ساخراً وغير جدي، واقترح عبد العزيز عبد الولي شقّ قناة من عدن إلى الراهدة، «لأننا نخاف أن تعترض الرئيسين قوة إمبريالية في باب المندب». أما صالح مصلح، فقدم اقتراحاً ساخراً آخر، قائلاً: «لماذا لا يأتي الرئيس علي عبد الله صالح في طائرة بوينغ إلى عدن ويصطحب معه عبد الفتاح إسماعيل، ويحلقا في الجو لإجراء المفاوضات، وبعد انتهائها يمكن أن تهبط الطائرة في عدن وينزل عبد الفتاح، ويعود علي عبد الله صالح إلى صنعاء؟».

تدخلت في الحديث، وقلت أنْ لا داعي لطرح مثل هذه الأفكار التي تعبّر عن عدم الجدية، والسخرية من الأمين العام ومن رئيس هيئة الرئاسة، واقترحت أن أذهب أنا إلى صنعاء بدلاً من عبد الفتاح، وقدمت في هذا الصدد اقتراحين:

١- أن يكون اللقاء في صنعاء، لا في الراهدة، ولا في تعز أو الحديدة.

٢- ألّا يكون عبد الفتاح موجوداً في البلاد، فنعلن أنه ذهب للعلاج في الخارج، حتى نسوّغ للشعب، وللأخوة في الشمال وللخارج أيضاً، عدم ذهابه شخصياً إلى صنعاء.

وافق عبد الفتاح على هذا المقترح، ولكنه حاول تعطيل اللقاء بإصراره على أن يستقبلني الرئيس علي عبد الله صالح لدى وصولي إلى صنعاء، فأجبته بأنّ هذا ليس بالأمر المهم، وأنّ المسألة الأساسية مصلحة الشعب اليمني وأمنه واستقراره. وعندها أضاف عبد الفتاح: إنهم سيقتلونني أنا أيضاً، فأجبته: فليقتلوني. فلا يمكن أن يحمي الإنسان من الموت أي شيء إلا الله... لا كتيبة حماية ولا حتى لواء كامل. وفي كل حال، فإذا قرروا قتلي، فسيفعلون ذلك في الراهدة أو في أي مكان آخر.

استقبال وحدوي في صنعاء... لكن لا للوحدة!

سافر عبد الفتاح إلى الاتحاد السوفياتي، بينما توجهتُ أنا إلى صنعاء في الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩، في أول زيارة رسمية أقوم بها لصنعاء، شكلت نقطة تحول في سير العملية الوحدوية كلها. شعرتُ بسعادة بالغة عندما شاهدتُ صنعاء رابضةً في أحضان حراسها، جبال نقم وعيبان وعطان، والأخرى المطلة عليها، وسور مدينتها القديمة التاريخية الفاتنة، المنيع لصدّ هجمات الأعداء والغزاة. كانت السعادة تغمرني وأنا أشاهد عدداً من الطائرات المقاتلة، تحيط بطائرتي، وطياروها يحيّونني بحركات جوية يقوم بها الطيارون وهم يقتربون تارةً ويبتعدون تارةً أخرى حتى بدأت الطائرة الهبوط.

كانت الزيارة الرسمية الأولى على هذا المستوى (سبق أن زار سالم ربيع علي صنعاء لحضور جنازة الرئيس الحمدي). وشعرتُ بالسعادة عندما رأيتُ أبناء شعبنا محتشدين على أرض المطار، مرحبين بي وبالوفد الجنوبي، هاتفين للوحدة ولليمن... وكانت مظاهر الحفاوة على الصعيدين الشعبي والرسمي المؤثرة والمعبرة تشعرني بأنّ «الدم لا يمكن أن يصير ماءً»، وأنّ المسافة بين أبناء الوطن الواحد لا بد أن تضيق إن لم تُردَم.

ومما يثير الحزن والأسى اليوم، أن تفعل السياسات والممارسات الخاطئة، وخاصة منذ حرب ١٩٩٤م لاحقاً فعلها، وتعمل على بثّ روح الكراهية والفرقة بين أبناء شعبنا.

شعرتُ بمسؤولية جسيمة أمام هؤلاء الناس الطيبين الذين توافدوا للإعراب عن مشاعرهم وأحاسيسهم، وخالجني شعور مفاده أنّ ما قمتُ به على مدى سنوات طويلة في سبيل الوحدة لم يذهب سدىً، وأنّ الهوة الفاصلة بين نظامي الحكم بين النظامين لا تعبّر عن حقيقة مشاعر الناس وتطلعاتهم إلى الأمن والاستقرار والاستثمار... وها هم الناس يتلاقَون ويهتفون... ويتفاءلون.

بعد استقبال رسمي حارّ في المطار حيث كان على رأس المستقبلين رئيس مجلس الشعب، القاضي عبد الكريم العرشي، الرجل الثاني في السلطة، انتقلنا في موكب رسمي إلى العاصمة، وجرى أول لقاء رسمي في منزل الرئيس علي عبد الله صالح، بحضور أعضاء الوفدين في قرية الدجاج بباب شعوب. وبعد كلمة ترحيب من قبله، شكرتُه على حفاوة الاستقبال، وجرى الحديث عن الوحدة والحرب، والأمن والاستقرار في اليمن، والخطوات العملية المؤدية إلى الوحدة بعيداً عن المزايدات والكلام الاستهلاكي والشعارات الفارغة من أي محتوى.

ومما أذكره أنني قلت للعقيد علي عبد الله صالح:

«نحن نضحك على الجماهير، والكل غير صادق، لا القيادة في الشمال ولا القيادة في الجنوب. فكل طرف يصدّر أزمته نحو الطرف الآخر، أما الجماهير فإنها فقدت ثقتها فينا. لقد أصبح الناس يتندرون بنا وبالمفاوضين باسمنا، حتى في فترات السلم ما بين النظامين: طلع عبد الله (أي عبد الله الخامري ممثل الرئيس سالم ربيع علي سابقاً) ونزل عبد الله (أي عبد الله حمران ممثل النظام في صنعاء)، ولا نريد أن يقولوا الآن نزل علي... طلع علي».

ثم أضفت، وبالحرف: «لا نريد أن نحدّد فترة زمنية، فلقد اتفقنا في عام ١٩٧٢م على تحقيق الوحدة في فترة أقصاها عام واحد، ولم تتحقق الوحدة. واتّفقتم أنتم وعبد الفتاح إسماعيل على قيام الوحدة في أسابيع ثلاثة، واقترح بعضهم فترة ثلاث سنوات... وكنتم قد طرحتم في عام ١٩٧٢م وحدة فورية ثم ثلاثة أشهر لأنكم كنتم تعتقدون أنّ الحرب لمصلحتكم... ونحن طرحنا في الكويت إعلان وحدة فورية، وأنّ عبد الفتاح سيتنازل لكم عن الرئاسة، لأن موقفنا العسكري كان الأقوى. وفي الواقع لا يمكن عبدَ الفتاح أن

يتنازل، ولا «سالمين» كان سيتنازل للإرياني، لن يتنازل أحد للآخر إلّا إذا تحققت الوحدة في ظروف سليمة وطبيعية وهُيّئت الظروف المناسبة لتحقيقها، ولا داعي لأن نضحك على الشعب بتحديد فترة جديدة نحن عاجزون عن إقامة الوحدة فيها. وقدمتُ البديل، وهو أن ننجز بعض الخطوات العملية:

١- إنهاء حالة التوتر بين النظامين بكافة أشكاله العسكرية والأمنية والإعلامية.

٢- الحوار مع الجبهة الوطنية ومعالجة أوضاع القيادات واستيعابهم في المؤسسات الأمنية والعسكرية والمدنية، والسماح لهم بإصدار صحيفة باسمهم في صنعاء (الأمل).

٣- إيقاف العمليات العسكرية في المناطق الوسطى التي بدأت عام ١٩٧١.

٤- تكثيف الزيارات بين المسؤولين في عدن وصنعاء.

٥- إنجاز أعمال لجان الوحدة، ومنها اللجنة الدستورية (أنجزت أعمالها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١م).

٦- إقامة بعض المشاريع المشتركة وتوحيد بعض المناهج التعليمية.

٧- تنفيذ كل ما يُتفق عليه، وأن لا نبقى واقفين انتظاراً للوحدة.

٨- التنسيق في المواقف على مستوى السياسة الخارجية.

كنتُ أرى أنّ هذه الخطوات تشكل مدخلاً لعمل جاد على طريق الوحدة، بدلاً من «تحديد» فترة زمنية لا تستند إلى أساس واقعي، وبدلاً من حالة: إما الوحدة أو الحرب، أو الوحدة أو الموت.

وكان من نتائج هذه الزيارة أن وُقِّعَت اتفاقية وحدة في مجال الإعلام والثقافة، وقد وقّع عليها كل من الأستاذين علي باذيب عن الجنوب، ويحيى حسين العرشي عن الشمال، ما انعكس على طبيعة الدور الإعلامي والدور الثقافي، لأهميتهما في خلق رأي عام وحدوي على طريق الوحدة.

كان حديثي صريحاً ومحدداً ولقي ارتياح الحاضرين... ربما لأنهم لم يكونوا يريدون إلزام أنفسهم بموعد محدّد، لكن بعض أعضاء وفدنا لم يكونوا مرتاحين لحديثي، لأنه لم يتضمن تحديداً لموعد تحقيق الوحدة.

وكان الجميع يهزّون رؤوسهم، اعترافاً ضمنياً منهم بأنهم لم يكونوا جادّين، وأنه ينبغي أن نبدأ من نقطة جديدة، فنسرع في تفعيل اللجان الوحدوية، وتبدأ كل لجنة من حيث انتهت.

(في الواقع، لقد احتجّ عليّ الإخوان في عدن بعد عودتي، لأنني لم أحدد سقفاً زمنياً للوحدة كما حصل بعد اتفاقية القاهرة والكويت).

أفتح هنا قوسين كبيرين لأقول إنني كنتُ قد بدأتُ أفكر، في ضوء تجربة حربي ١٩٧٢م و١٩٧٩م، في البحث عن أسلوب أكثر جدية وواقعية لتحقيق الوحدة، من طريق ما يُسمى التكامل الوظيفي والحوار والتفاهم ومدّ جسور الثقة مع القيادة في الشمال، والقضاء على بؤر التوتر، وخاصة في المنطقة الوسطى، لا عبر «إسقاط عدن من طريق الحرب»، أو «إسقاط صنعاء من الطريق ذاته».

كان قد سبق هذا اللقاءَ الموسَّع اجتماعٌ ثنائي جمعني بالرئيس علي عبد الله صالح في مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة، وهو مبنى أدخله للمرة الأولى، وقد كان في ما مضى مقراً سكنياً لوليّ العهد سيف الإسلام محمد البدر، ثم أصبح مقراً للقيادة العربية (القوات العسكرية المصرية) التي كان لها شرف الدفاع عن النظام الجمهوري.

قلتُ للرئيس: «قبل جلسة المحادثات الرسمية، أريد أن أسألك سؤالاً محدداً: إذا كنت جاهزاً (للوحدة) فسيكون كلامي مختلفاً، وإذا كنت غير جاهز... أريد رداً قاطعاً».

فأجابني بأنه في الواقع غير مقتنع بذلك، فالظروف غير مواتية الآن، وقال بالحرف: «لو اتفقنا أنا وأنت على الوحدة في هذا الدور الثاني من المبنى، فقد يبدأ القتال من الدور الاول... مع حرس مجاهد أبو شوارب، مثلاً، الذي كان موجوداً في المبنى نفسه».

قلتُ: أفهم أنك غير جاهز.

قال: تماماً.

قلتُ: أفهم أنك غير مستعد لتحديد فترة أخرى

قال: صحيح.

قلتُ: إذاً، سأتحدث من زاوية أخرى.

صنعاء لن تسقط إلا من داخل أسوارها

ترسخت لديّ قناعة بأنّ الحرب غير مجدية، وأنّ الوحدة بالحرب مستحيلة التحقيق، لأنّ الوحدة لم تكن قضية يمنية بحتة، بل عربية ودولية، ومن ثمَّ رأيتُ أنْ لا بدّ من تكثيف العمل الوحدوي والزيارات المتبادلة وتعزيز الثقة بين القيادتين. وأذكر أنّ أحدهم قال لي عندما ساد وهمٌ بسقوط صنعاء عندما تقدّمت قواتنا في حرب ١٩٧٩م، إنّ صنعاء لن تسقط إلا من داخل أسوارها. وكان كلامه يعني أنّ الحروب عبثية، وأنّ علينا البحث عن بديل وأكثر من بديل لها، بتكثيف العمل الوحدوي الذي يسير على الأرض ويلمسه المواطن ويجني ثماره، والسعي لكسب صنعاء لمصلحة قضية الوحدة وتبديد مخاوفها عبر الحوار، وليس بالحرب. وبالنتيجة، كل ذلك سيبعدها قليلاً عن الارتباط بالخارج، قرُب هذا الارتباط أو بعُد، ويقرّب يوم الوحدة.

كانت زيارتي لصنعاء نقطة تحول أساسية، حيث أُفرج على هامش الزيارة عن عدد من المعتقلين، ومنهم طاقم الطائرة التي نقلت حقيبة الموت (اغتيال الرئيس الغشمي)، وكانوا قد ظلوا قيد الاحتجاز منذ حزيران/ يونيو ١٩٧٨م حتى زيارتي هذه لصنعاء في أكتوبر ١٩٧٩. وقد عالج الرئيس علي عبد الله صالح هذا الموضوع بشجاعة، إذ إنه كان يواجه ضغط القبائل وأسرة الرئيس الغشمي الذي نسي قضيته والثأر له بعد وقت قصير، كما كان يردد في خطاباته، وخاصة عند زياراته لمعسكرات القوات المسلحة، التي كان عادةً ما يختتمها بعبارة «ولا نامت أعين الجبناء»، وكنا المقصودين بها. وجاءت مبادرته هذه نوعاً من التقدير الشخصي إزائي، غير أنه لم يسمح بإعادة الطائرة.

اللافت أنه في أعقاب زيارتي الناجحة لصنعاء والمحادثات المهمة التي جرت، ألقى عبد الفتاح إسماعيل خطاباً في احتفالات ١٤ أكتوبر، جاء فيه أنه كان ينوي زيارة صنعاء، لكن القوى الإمبريالية والرجعية حالت دون القيام بها. فقلت له: إنك تهرّبت من زيارتها، فأيّ قوى إمبريالية ورجعية تلك التي منعتك؟ فلم يجد ما يقوله. ويبدو أنّ هناك من نصحه بإضافة هذه الفقرة إلى الخطاب لتبرير عدم زيارته التي لم تكن تعلم بها الجماهير لافتقار النظام إلى الشفافية، وهو لم يكن بحاجة لذلك، لأنه كان مسافراً للعلاج.

كنت مقتنعاً بضرورة مواصلة النشاط الوحدوي مهما تكن المصاعب، وأنّ عليّ أن أسير في الموضوع إلى النهاية، وأن أمضي فيه إلى أبعد شوط ممكن، معتمداً أسلوب الحوار البنّاء والصريح، والطويل النفَس. في هذا المناخ الجديد تتالت الزيارات المتبادلة، فزارنا رئيسُ الوزراء عبد العزيز عبد الغني في أبريل ١٩٨٠م، وقمت بزيارتي الثانية صنعاء في حزيران/ يونيو، وهي الأولى لي بصفتي رئيساً للدولة، وكانت حافلة على كل صعيد، وأعطت ثمارها في الحياة اليمنية، وفي مسيرة الشعب الواحد، ويلي هذا توضيح لها.

انفراجة في صنعاء وعدن

التاسع من حزيران/ يونيو ١٩٨٠م. الطائرة تقلع من مطار عدن الدولي، وبعد أقل من ٤٥ دقيقة[١] كانت تهبط في مطار صنعاء. تلك هي المدة الفاصلة بين العاصمتين صنعاء وعدن.

على مدى التاريخ، كان اليمنيّون يخترقون هذه الحدود (وغيرها من الفواصل والحواجز) براً، فيسافرون شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً. ولم تحاول سلطات المستعمر المحتل أو السلاطين وحكام المحميات وبيت حميد الدين أن يمنعوا تلك الغريزة الوطنية الطبيعية من الحركة والتفاعل. وكان هذا حال النظامين بعد ذلك. كان المواطن في ظلّ الاحتلال التركي والبريطاني للمنطقة العربية من المحيط إلى الخليج يتحرك دون وثيقة سفر. أما اليوم بعد حصول هذه الشعوب على استقلالها، فأصبح المرء يحتاج إلى وثائق وتأشيرات للتحرك من بلد إلى آخر، ولا يمكنه التنقل بحرية في بعضها إلا إذا كان يحمل جوازاً أميركياً أو أوروبياً أو إسرائيلياً أحياناً.

كان كل شيء في مطار صنعاء يوحي بحرارة وودية، وأيضاً برسمية الاستقبال. البساط الأحمر، والموسيقى وحرس الشرف، والمستقبلون من كبار المسؤولين في السلطات الثلاث، والوزراء وأعضاء البرلمان وقادة الأسلحة والمشايخ، وعلى رأسهم الرئيس علي عبد الله صالح.

---

(١) ويحزّ في نفوسنا اليوم ما آلت إليه الحال بعد إغلاق مطار صنعاء منذ عام ٢٠١٥ وحتى كتابة هذه المذكرات عام ٢٠١٩ بسبب الحرب. فإن الطريق براً بين عدن وصنعاء التي كانت تستغرق ٥ ساعات أصبحت تستغرق ٢١ ساعة بسبب كثرة نقاط التفتيش.



الرئيس علي عبد الله صالح يستقبل الرئيس علي ناصر محمد في مطار صنعاء



صورة مع الشيخ سنان أبي نخوم في مطار صنعاء ١٩٧٩م
وكان له صولات وجولات مع الإمام وأقام في عدن قبل الثورة وانتقل بين بعض العواسم للحصول على التأييد والمساندة للثوار والأحراروهو يعتبر من أذكى شيوخ اليمن.

فور فتح باب الطائرة هبطنا السلّم، عانقتُ الرئيس وصافحتُ كبار المستقبلين. وبينما كنتُ أستعرض حرس الشرف، كانت كل هذه الترتيبات المعدة بأناقة وعناية واهتمام بالغ لا تثير اهتمامي، ولا أرى لها ضرورة، لكن «البروتوكول» كان يحتّم ذلك، فقد كنا بعد كل شيء لا نزال دولتين، وعلمين، وسلامين وطنيين، ورئيسين. وهذه الأشياء كلها تعني أن نخضع للبروتوكول، ولو لم يكن ذلك يروقنا.

انتهيت من المراسم الواجبة، وحملتنا المرسيدس السوداء الرئاسية المكشوفة إلى جانب الرئيس، وبدأ الموكب من رتل كبير من العربات السوداء تحرسه أطقم عسكرية أكثر من تلك التي نستخدمها في عدن، في مغادرة ساحة المطار، وقد اخترق الموكب الطريق الطويلة التي تمرّ بصنعاء. وكان للظهور الأول للجماهير في هذا الصباح الصنعاني الجميل، سعادة خاصة لي لا توصف. فهذه الجماهير التي تفاءلت بثورتَي سبتمبر وأكتوبر كآليتين لتحقيق الوحدة، جاءت تصفق لزيارتنا، لأنها تريدها، وهي صاحبة المصلحة الأولى فيها، وتتعطش ليوم إعلانها لكي تنعم بالسلام والاستقرار، ولإنهاء الحروب بين الشمال والجنوب.

كلما توغلنا نحو مركز المدينة، كانت الشوارع تفرز مزيداً من الجماهير في حالة اندفاع تاريخية، مزيداً من هتافات الأعماق النابعة من عمق الروابط الأخوية، حيث ينغمس الهتاف بخفق الأفئدة. كانت أيديهم تلوّح، وأيدينا أيضاً. اتحدت القلوب، ولم يبقَ سوى أن تتحد العقول وتتضافر السياسات لما فيه مصلحتها.

كان لا بدّ لي، في غمرة هذه الأجواء الوحدوية الغامرة بالصدق، أن أعمل على تعزيز السمات الرئيسة التي ميّزت مطلع الثمانينيات بالنسبة إلى الوطن اليمني، وتتويج الجهود الوحدوية الحثيثة التي أعقبت حرب شباط/ فبراير ١٩٧٩م، وفي سياقها جهود الرئيس السابق عبد الفتاح إسماعيل بعد تلك الحرب بأسابيع قليلة، برعاية أمير دولة الكويت، وبمشاركته الإيجابية، فضلاً عن مشاركة ممثلي لجنة المتابعة العربية. وكان لا بدّ من العمل على تنفيذ ما أثمرته زيارتي الأولى لصنعاء في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩م وتطويره، وإشاعة أجواء الارتياح التي أثارتها طروحاتي الصريحة مع الرئيس علي عبد الله صالح إبان

لقائي الأول معه، منذ أن أصبح رئيساً للجمهورية العربية اليمنية في أعقاب اغتيال الرئيس أحمد الغشمي.

في هذا اللقاء الجديد معه، أجد نفسي أمام مسؤولية أكبر، وإزاء تحدٍّ أكثر أهمية، وقد تبوأت موقع الرجل الأول في عدن (الأمين العام للحزب، والرئيس ورئيس الوزراء) بعد أن قدّم عبد الفتاح إسماعيل استقالته من المنصبين الأولين في نيسان/ أبريل ١٩٨٠م.

كنت أزداد معرفة بالرئيس علي عبد الله صالح في كل زيارة، وتبلورت لغة التفاهم فيما بيننا، وكنت ألاحظ ازدياد تمرّسه في إدارة الدولة، مستخدماً ذكاءه الفطري الواضح، وقد صنع نفسه بنفسه. وكان صالح جريئاً في اتخاذ القرارات الرئاسية غير المدروسة أحياناً. لقد لمستُ ارتياحاً شعبياً لهذه الزيارات والتقارب بين النظامين، وعبّر عن ذلك خروج الجماهير المؤيدة للتقارب والوحدة اليمنية والبحث عن السلام، بدلاً من الألغام.

أول زيارة لرئيس شمالي للجنوب

هل كان النظامان وحدويَّين فعلاً، وهل كانا يسعيان بصدق وبنيّات حسنة لتحقيق الوحدة؟ الإجابة واضحة من طول الطريق الذي سُلك حتى تحقيقها، وليس هناك من داعٍ لنبش الذاكرة المليئة بالخيبات. في الحقيقة، لو كان النظامان مخلصَين كما كانا يزعمان، لوطئت قدما رئيس المجلس الجمهوري، القاضي عبد الرحمن الإرياني، عدن التي لم يعرفها، وتوفي وهو لا يعرفها، للتهنئة بتحقيق الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ (الإمام يحيى لم يعرف البحر)، ولكان مع الجماهير الجنوبية يشاركها الفرحة، ولكان الرئيس قحطان الشعبي في صنعاء فور الانتصار على أعداء الجمهورية الذين حاصروا صنعاء لسبعين يوماً، وانتهت بالنصر اليمني في ٨ يناير عام ١٩٦٨م. وعلى المستوى العربي، أجزم بأنه لولا هزيمة ١٩٦٧ لكان جمال عبد الناصر شخصياً الذي قال لبريطانيا في تعز في أبريل ١٩٦٤ إن عليها أن تحمل عصاها وترحل من الجنوب، أو ممثل له رفيع المستوى، مشاركاً لشعب الجنوب احتفاله بالاستقلال، بعد أن عرف أنّ بعض الأجهزة ومَن والاها من اليمنيين ضلّلوه عن حقيقة الوضع خلال الكفاح المسلح ضد البريطانيين لعامين قبل الاستقلال. إنّ الغرض

من نكء الجراح، فقط التذكير بسياسة الاسترخاء، بل قل الإهمال، التي اتبعها النظامان نحو الوحدة، وباستهتارهما بمشاعر الشعب وبمصلحته في تحقيق الوحدة، الشعب الذي كانت حساباته الوطنية، ولا تزال، غير حسابات حكامه في كل من عدن وصنعاء. ألا نتذكر كيف سادت الغبطة والتفاؤل عندما كان الرئيس الشهيد إبراهيم الحمدي سيزور عدن في ١١ أكتوبر عام ١٩٧٧؟

أما عن زيارة الرئيس علي عبد الله صالح، فقد كانت المرة الأولى التي يزور فيها رئيس شمالي عدن منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م. لم يصل صالح جواً، بل عبر معبر كرش على الحدود بين محافظتي تعز ولحج. لا شك في أنّ زيارة الحمدي التي لم تحصل عام ١٩٧٧م، واغتياله، ألقيا بظلالهما، وكان في ذهنه أيضاً - دون ريب - الشعبية الكبيرة التي كسبها الحمدي نتيجة توجهه الوحدوي. لقد جرت الزيارة عام ١٩٨١، أي بعد خمسة عشر عاماً من استقلال الجنوب. أليس في هذا التأخير دلالة ما بحاجة إلى درس وتحليل، خاصة أن مصدره من كان يزعم، لفترة طويلة سابقة ولاحقة لتلك الزيارة، أنه «الثورة الأم» و«الأصل والجنوب الفرع»، وأنّ الجنوب هو من كان يعرقل الوحدة... إلخ؟

عند نقطة كرش «الحدودية» في محافظة تعز، كان وزير الدفاع، العقيد علي عنتر، على رأس وفد حزبي وحكومي في استقبال الرئيس علي عبد الله صالح. ومنذ بداية الرحلة، كانت أصوات الجماهير تملأ الأفق ترحيباً به، وطلباً للوحدة. مضى الموكب باتجاه محافظة لحج، وكنتُ في استقباله عند مدخل مدينة الحوطة، عاصمة المحافظة. وبعد العناق الأخوي أقلّتنا سيارة مكشوفة، وكنا نحيّي المواطنين على طول الطريق، الذين لم يكونوا يدركون نيّات حكامهم الحقيقية نحو الوحدة. الحشد الشعبي في الحوطة كان معبّراً ومؤثّراً، وكذلك في صبر، ثم دار سعد، حيث تموّجت الساحات والطريق العام وسطوح المنازل بألوف من البشر. أناس من كل الأعمار، رجالاً ونساءً وأطفالاً، وهتافات تتردّد أصداؤها في كل مكان، وتهتف: «وحدة وحدة يمنية، وحدة وحدة فورية» بطريقة عفوية لا توجيه سلطوياً فيها من أيّ نوع، وقد أعادت إلى الذاكرة الجماهير الغفيرة التي احتشدت في أبريل من عام ١٩٦٥ في مدينة تعز، وهي تهتف أمام الرئيس جمال عبد الناصر في ميدان الشهداء: «وحدة وحدة عربية». من لحج تحركنا إلى عدن، بدءاً بحيّي الشيخ عثمان

والمنصورة اللذين يتوّج رؤوسَ أهليهما تاريخ ناصع وراية وطنية خفّاقة لمشاركتهم الفاعلة في النضال ضد الاحتلال البريطاني، وتسجيلهم بطولة فذّة للمقاومة، حتى هُزم المستعمر في يونيو ١٩٦٧م... ثم تتعرج الطريق وتنفرج، تضيق وتتسع، والهتاف واحد، والموج البشري يطغى على أمواج البحر التي تلامس حافة الطريق. الشوق، إن لم يكن العشق الفطري للوحدة، كما عبّرت عنه الجماهير عفوياً، حدث دون ترتيب أو إعداد مسبق لهذه الحشود. مرّ الموكب بأحياء خورمكسر والمعلا وكريتر، وحتى الطريق المتعرجة صعوداً إلى معاشيق، حيث سيقيم الضيف بين الموج والصخر للوصول إلى قمة هذا الجبل الذي يطل على بحر خليج عدن. الرئيس علي عبد الله صالح نفسه كان مذهولاً ومتهيّباً، وربما ساوره ظنّ أو اختلط عليه الأمر ووسوس له أنّ ذلك الترحيب كان استفتاءً ضد نظام الحزب الاشتراكي، أكثر منه تأييداً للوحدة التي لم يكن يريدها هو شخصياً، وهو الأمر الذي قد يحرجه ويجبره على الموافقة على إجراءات وحدوية لم يفكر فيها، ولا يرحب بها. وعلى امتداد المسافات، ربما لم يصدّق عمق تلك المشاعر الشعبية العفوية الصادقة، وأنّ المواطنين يندفعون للتعبير عن مشاعرهم الوحدوية بعفوية وبكل براءة ونقاء، وقوة تصميم وإرادة مستقلة، تماماً مثلما فعل أبناء شعبنا في الشمال في المدن والقرى والمزارع عند استقبالهم لنا في زياراتنا المتكررة لهم. والأكثر من ذلك، أن حرارة الاستقبال وجماهيريته أسهما في اختفاء الحذر والتوتر عن ملامحه منذ أن حلّ بين أهله هو ومن رافقه من مدنيين وعسكريين في الجنوب. وصل الرئيس مصطحباً قوة عسكرية ضاربة... وكنتُ شخصياً قد أبديت عدم معارضتي لاصطحابه لكل تلك القوة، وقلت له في اتصال هاتفي خلال الإعداد للزيارة: «أنا لا أمانع. أيّ عدد من القوة العسكرية تريدها أن ترافقك، فلتتفضل». كان واضحاً أنها أكثر من كونها قوة حماية. ولاحظت أن «مناخات» مقتل الرئيس الحمدي، رحمه الله، كانت مسيطرة بشكل أو بآخر على قسمات المسؤولين الشماليين، وعلى تصرفات العساكر المتهيّبين للموقف، والمتخوّفين من أي طارئ. كان هؤلاء وصالح نفسه يتصرفون كما لو أنهم في زيارة لمدينة أو وزارة في الشمال! ذلك التوتر والقلق والقوة العسكرية تذكرنا بزيارة الرئيس سالم ربيع علي لمدينتَي تعز والحديدة في الشمال عام ١٩٧٣م.

الأجواء، على الأرض، كانت مختلفة، بل مغايرة لتصوّرات ومخاوف سبقت الزيارة، لأنّ أسارير الرئيس بدأت تنفرج رويداً رويداً، وكانت عيناه وأذناه غير مصدّقة لما تراه وتسمعه، وقد صارحني الرئيس صالح بأنّ ذلك كان أهمّ استقبال شعبي شهده في حياته، سواء داخل اليمن أو خارجه. قد يكون انقطاع الحكام في صنعاء عن التوجه جنوباً قد أسهم في ترسيخ رهبة وخوف داخليين غير مبررين. لقد كانت آخر زيارة في القرن العشرين لعدن هي تلك التي قام بها سيف الإسلام أحمد يحيى حميد الدين، وليّ العهد عام ١٩٤٧ لحلّ المشاكل مع زعماء «حركة الأحرار» في عدن، وحثّهم على العودة إلى مدينة تعز، حيث كان يقيم ويشارك والده منها في إدارة المملكة المتوكلية اليمنية (١٩١٨-١٩٦٢). وبعد أداء واجب الضيافة والتكريم للرئيس في معاشيق، تركناه يأخذ قسطاً من الراحة، وذهبنا لمتابعة أعمالنا الاعتيادية لنعود ونبدأ المحادثات الرسمية، حيث كانت تنتظرنا سلسلة من المهمات المعقدة، بدءاً بالمجلس اليمني المفترض الاتفاق على مهماته، ومشاكل المنطقة الوسطى، والعلاقات مع الجبهة الوطنية التي كانت تخوض عمليات عسكرية ضد نظامه في المنطقة الوسطى وغيرها... وفي ما يخصّ ذلك الصراع الدموي، كان من الصعب عليّ أن أقف موقف المتفرج وأنا أرى نزفاً مستمراً للشطرين لم يتوقف منذ عام ١٩٧١، وذهب ضحيته من الطرفين حتى ذلك الوقت أكثر من ثلاثة آلاف قتيل وجريح في مدن عديدة تنتمي إلى عدة محافظات، منها مدن قعطبة ودمت والعود والشعر والعدين وشرعب وماوية والحشاء وريمة وعتمة وعيال سريح وأرحب وحرف سفيان وبرط. وكان من أبرز شهداء الجبهة، المناضل الصلب الشاب طالب الحقوق، إسماعيل محمد الكبسي، الذي كرمه النظام في الجنوب، وسمّى مدرسة ومعسكراً باسمه بعد استشهاده. لم يكن من السهل أن أشدد أكثر من اللازم على أهمية إحلال السلام في تلك المناطق المحادد بعضها من «حدودنا»، خشية أن يقال لي إنّ في ذلك خيانة للجبهة وتفريطاً بالحرب الشعبية، وإني تنازلت له أكثر مما يجب، كثمن لأول زيارة يقوم بها لعدن. كنتُ أشعر بأنّ في الإمكان القيام بخطوات إيجابية عديدة، في موضوع العلاقة بين النظامين، والإسهام في حلحلة المشاكل المعقدة

بين السلطة والجبهة الوطنية التي كنا ندعمها. نفسياً، كنتُ على ثقة بأنّ الحواجز ستنكسر بفضل الأجواء المريحة التي لمسها الرئيس علي صالح في يوم الاستقبال الطويل، والتي ستجعله في زيارة مقبلة يتخلى عن اصطحاب كل تلك القوة لمرافقته ولحمايته، ولن يدع جنوده يتمركزون داخل دار الضيافة في معاشيق، ثم في قاعة الاجتماعات وبيننا وبينه، وكأنه في صنعاء أو لا يثق بقدرتنا على حمايته! وأنه سيأتي يوم أتجول فيه وإياه بلا مرافقين سيراً على الأقدام في شوارع عدن وحضرموت وشبوة وصنعاء والحديدة وتعز وصعدة... إلخ. وهذا ما حدث بعد ذلك في زيارات الرئيس علي عبد الله صالح لعدن، حيث كنا نتجول بسيارة دون مرافقين.

السيسبان... وطرفتان!

قبل الدخول في الموضوعات الجدية في المحادثات التي ستبدأ في عدن، أودّ أن أروي «طرفة» حصلت أثناء استقبالنا للرئيس صالح، وهي تتعلق بـ«السيسبان»، والسيسبان اسم شجرة تنبت في المناطق المالحة، وتكثر في المناطق الساحلية، وتُسمى شجرة الشيطان. وهناك حيّ شعبي فقير جداً بهذا الاسم يقع بين الشيخ عثمان ودار سعد، يقطنه نحو ثلاثة آلاف مواطن في بيوت قديمة مصنوعة من التراب والقش، أضيفت إليها عشرات المباني العشوائية. وفي عهد الاستعمار الإنكليزي استُخدمت قلة ضئيلة من بيوت هذا الحيّ للدعارة، وصار الكثيرون يربطون بين كلمة «سيسبان» وبيوت البغاء في الحيّ. السلطات البريطانية وافقت على منح حارتين في كريتير والشيخ عثمان تراخيص لممارسة الدعارة رسمياً، وكلفت أطباء القيام بزيارات دورية للتحقق من خلوّ تلك البيوت من الأمراض الجنسية والأمراض الأخرى. وقبل انسحاب البريطانيين اختفت تلك الظاهرة من تلك الأحياء تحت ضغط رجال الدين. وبعد الاستقلال عملت السلطة على تحسين وضع الأحياء الفقيرة، ومنها حيّ السيسبان، حتى أصبحت تلك السمعة شيئاً من الماضي. وفيما كانت السيارة المكشوفة تشقّ طريقها بصعوبة شديدة وسط هتافات

المواطنين، فوجئتُ بالرئيس صالح يسألني ضاحكاً: هل وصلنا إلى السيسبان؟! لم أصدق في البداية أنه يقصد الحيّ المذكور. وكان كلما وصلنا إلى حيّ آخر، يعيد السؤال كرّة أخرى. وعندما كرّر السؤال عند اقترابنا من دار سعد، ساورني شعور بأنّ هناك عالَمين منقطعاً أحدهما عن الآخر بالكامل، عالَم الجماهير اليمنية المحتشدة، الهاتفة للوحدة بأعلى صوتها، وعالَم رئيس يفكر في الحيّ، ويحاول أن يخفض صوته، مكرراً السؤال نفسه. وعندما وصلنا إلى السيسبان، كانت الجماهير تهتف على طول الطريق، فقلتُ له: هذا هو السيسبان. عندها كفّ عن تكرار الأسئلة، وضحك وارتفعت مشاعره، وتفاعلت نظراته، وتعالت يداه لتحيّي المواطنين، والهتاف يتصاعد: «وحدة وحدة يمنية، وحدة وحدة فورية».

تركنا الضيف الكريم، وتحركتُ في سيارة كنتُ أقودها بنفسي، وكان بجانبي العقيد علي عنتر، الذي لاحظت تقطيبة غضب منعقدة على وجهه، فسألته: ما بك؟ فقال: هل تعرف ماذا حصل؟ أول سؤال طرحه عليّ الرئيس علي صالح عند وصوله إلى كرش، كان: أين السيسبان؟ وكلما مررنا بمكان كرر سؤاله عمّا إذا كان هذا هو السيسبان. عندها انفجرت بالضحك، وقلت: وهل بدأها منذ وصوله؟ لقد كان الرئيس صالح يتصرف ويتحدث بنحو طبيعي غير آبه لردود الفعل عند ذكر ذلك.

وقبل أن أدخل في مواضيع المباحثات الجدية، أذكر حكاية أخرى أسوقها عن الزيارة: لقد رتّبنا له اجتماعاً مع مسؤولي الجبهة الوطنية، سعياً لوضع حد نهائي للمشاكل التي تنعكس تلقائياً على علاقات الشطرين والخسائر البشرية والمادية، وللنظر في مطالب الجبهة. وفي مستهل الجلسة رحب به الأمين العام للجبهة، سلطان أحمد عمر، قائلاً: أهلاً بالأخ علي. عندها انتفض صالح غاضباً وقاطعه، قائلاً: قل لي يا فخامة الرئيس. قال سلطان: إذاً، سأناديك بالأخ الرئيس. كلا، قال صالح، بل قل: يا فخامة الرئيس. ومنعاً للتوتر، اقترحتُ حلاً وسطاً، وهو فخامة الأخ الرئيس. وضحك الجميع. أما اليوم، فأصبحت كلمة فخامة الرئيس متداولة عند ذكر اسم أيّ رئيس في اليمن وخارجها.

بدأ الحوار، وكان اللقاء ناجحاً، وسنتحدث عن نتائجه في مكان آخر من هذه المذكرات. ويجب أن أعترف بعد هذه السنين، بأنّ الرئيس صالح قد تعلّم كثيراً من السلطة، وتجاوز

في بداية عهده الكثير من مطباتها، ومؤامراتها، بعضها بسبب ذكائه الفطري، وبعضها لخبرته الطويلة، ثم استفادته من دروس سلَفيه، وخاصة من الناحية الأمنية، وما عرف عنه من جرأة وتهور معاً في اتخاذ الموقف أو إصدار القرار، وأحياناً بالحظ ودعوة الوالدين، كما قال الأستاذ محمد الفسيل في إحدى المقابلات الصحفية بعد الوحدة. لكنّ ذلك لا يكفي لسبر غوره. لقد أمسك بكل الخيوط، ولم يكن يقطع صلاته حتى مع ألدّ أعدائه. هذا هو صالح الذي ردد في أكثر من خطاب أنه حمل كفنه بيده قبل تسلمه السلطة، حرصاً منه على استقرار البلد ومصالحه، والذي اعترف لي بصريح العبارة بأنه جاء إلى السلطة ١- بمسدسه ٢- بالمال السعودي ٣- بالدعم الأميركي.

معاشيق: من البسِ إلى بِسٍ!

أقام الرئيس صالح في الربوة التي تطل على خليج عدن ومياهه الصافية البِكر، معاشيق التي كانت مقراً سكنياً وإدارياً لرجل الأعمال الفرنسي أنطوان بس حتى تأميمه عام ١٩٦٩م، ثم سكن فيه الرئيس والأمين العام السابق للحزب الاشتراكي اليمني عبد الفتاح إسماعيل. معاشيق ساحرة حقاً، وتطل من زاوية أخّاذة على مياه خليج عدن. بعد ١٧ عاماً من لقائنا عام ١٩٨١ في الغرفة القمرية الباهرة، بنى الرئيس صالح بعد الوحدة غرفة قمرية أكبر وأجمل (ديوان) تتسع لعشرات من «ماضغي القات»[١]، وتقع على بعد أمتار من غرفة ما قبل النفط والفيد، «وما حدش أحسن من حد»، لا من (أنطوان بس)[٢]، ولا من عبد الفتاح، ولا كاتب هذه المذكرات الذي شغل تلك الغرفة وزار الجديدة ضيفاً في نوفمبر ١٩٩٨م بعد أن كان هو المضيف بحضور لافت للجيل الثاني من أبناء مشايخ حاشد وبكيل، صادق الأحمر، محمد ناجي الشايف ومحمد الغادر الذين كانوا مع الرئيس على مدى شهر يشاهَدون في التلفزيون وكأنهم في مهمة رسمية، ويشغلون مناصب حكومية. والواقع أنهم كانوا يمارسون وظيفة واحدة، هي مراقبة الرئيس، وإبلاغ آبائهم، ومنهم مَن قد

---

(١) وتسمى في اليمن تخزين القات، وهو مضغه واستحلابه والاحتفاظ به في جانب الفم.

(٢) رجل أعمال فرنسي يمتلك مجموعة شركات.

يُبلغ السعودية بما لا يسرّهم ويسرّها. وكان صالح يعرف ذلك. يعرف من واقع تجربة الشهيد الحمدي المأساوية، أنّ السعودية تُحصي عليه كل شاردة وواردة. ألم يكن أحد شركائها المحوريين في اغتياله؟ كان أبناء المشايخ يلعبون البلياردو مع الرئيس ويدخنون ويخزنون القات معه كل يوم، وكانت كل نفقاتهم اليومية، الظاهرة والخفية، من المال العام. وعندما سألته: لماذا لا تنوع مُجالسيك؟ أجاب: هذه سياسة لكسب أولاد المشايخ. مَن يكسب مَن؟ لقد اختصر الشعب اليمني بحاشد وبكيل وخولان! وهو بهذا لم يكن وحده فقد كان يجسد ثقافة سائدة لدى بعض النخبة الشمالية، وهذه ثقافة وسلوك متوطن ومتأصل لدى جزء وليس كل نخبة شمال الشمال وملخصها «نحن اليمن» وعلى الباقي ان يكدوا ويشقوا ويرسلوا غلالهم لنا ولا يفكروا بمنافستنا أو حتى ب»الشراكة».

عاش عبد الفتاح هنا، وكان يرتاح لهذا المشهد ويعاقر جماله، ويغرق في بحار من التأملات التي ثنته أحياناً عن الاهتمام بشؤون الدولة. وها نحن نستعيد بعض ماضيه وماضينا، وهو بعيد عنا، في موسكو، في تلك الليلة المقمرة، والتموّجات الهادئة المنسابة على شواطئنا الجميلة، يرافقها شفق منعش يدغدغ المشاعر والقلوب. كان اللقاء الأخوي بعيداً عن الشكليات البروتوكولية، وكان يُتوقع منه نتائج إيجابية بعد خذلان الجماهير مرتين: الأولى عقب اتفاقيتي عام ١٩٧٢، والثانية عقب اتفاقية عام ١٩٧٩. ومثلما أن لكل شيء وجهين، ولكل ضدّ نقيضه، فإننا كنا في الوقت نفسه نشاهد، عبر النافذة إياها، سلالة أسراب الغربان التي أحضرها من الهند السيد (بيكاجي قهوجي)[١] قبل أكثر من ١٠٠ عام، تنعق وتطلق أصواتها المزعجة في حديقة القصر، وكأننا لا نستطيع أن نكتشف جمال الطبيعة إلا من خلال نقائضها (والحلو ما يكملش) على حد تعبير أشقائنا المصريين. أحب الرئيس صالح هذه الغرفة التي سمّيناها «الغرفة القمرية» كثيراً، وظل يتأمل، لوقت طويل، مياه البحر التي تتلوى فيها بجمال مذهل وبليونة مدهشة أسراب الدلافين[٢] التي يقال عنها إنها تتمتع بذكاء حاد يجعلها من أذكى الحيوانات، وإنها أصبحت تستخدم للتجسس. في تلك اللحظات تحديداً،

---

(١) رجل أعمال هندي يمتلك شركة ملاحة.

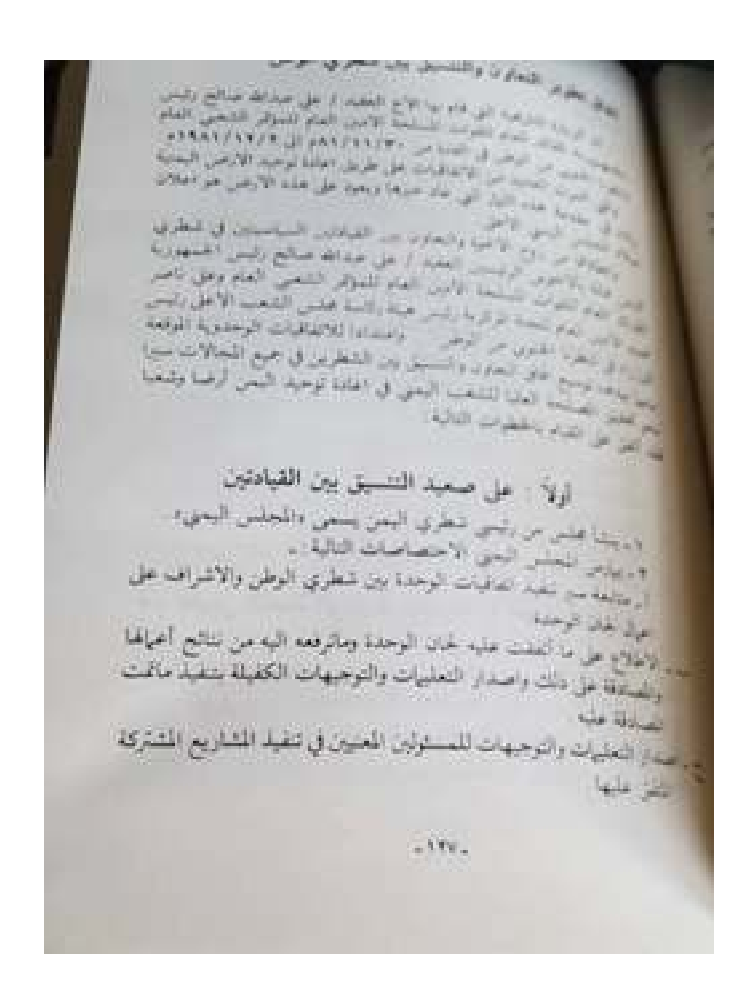
(٢) الدلافين: الدلفين، مشهور بالذكاء، ويطلق أصواتاً تُعَدّ لغة تواصل بين الدلافين، وهناك حيوانات بحرية أخرى تطلق مثل هذه الأصوات.

حان وقت العمل، وكان مطلوباً منّا أن نوقّع على البيان المشترك. حرك الرئيس صالح رأسه إشارة إلى الموافقة بعد أن قلب صفحاته بسرعة، دون أن يقرأ سطراً واحداً بكامله، فكأنّي به أنه لم يكن يريد أن يفسد عليه أحد استغراقه وتأملاته ليعيده من لحظة شاعرية شديدة الخصوصية قد لا تتكرر إلى الواقع ولغة السياسة وجمل وعبارات ثقيلة على الوجدان في تلك اللحظات الشاعرية أو كأني به كان يرى، وهذا مستبعد من واقع التجربة، ولكن لا بأس في حسن النية، والافتراض أنه كان يرى أنّ الوحدة من المسلَّمات التي لا تزيد منها أو تنقص النقاشات والبيانات. ولربما، وهذا أقرب إلى الواقع، أنه تعامل مع البيان كما يتعامل مع أي ورقة أخرى يومية عادية في صنعاء من حيث عدم التدقيق والاعتماد على ثقته بمن يقدمها له. من جهة ثانية، لعله كان يفكر في يوم يستولي فيه على المكان ويحوله إلى مقرّ له بعد الاستيلاء على عدن بكاملها. لا أشك لحظة واحدة في أنّ معاشيق الفاتنة كانت من ضمن المغريات لشنّ حربه الغشوم على الجنوب عام ١٩٩٤ باسم الوحدة. لقد تمّ له ذلك بعد حرب ١٩٩٤م، إذ استولى على معاشيق كلها من البحر إلى الجبل، وحوّلها إلى منطقة محرّمة على المواطنين، وهي التي لم تكن كذلك قبل ١٩٩٤. هنا، كرّر نائب رئيس الوزراء د. حسن مكي على مسامعه أن يقرأ البيان، فأشار له بما يوحي أنه قد قرأه، وفعل مثله الشيخ مجاهد أبو شوارب. عن المكان عينه، يتذكر السفير علي محسن حميد أنه رافق البروفيسورين الأميركيين مايكل هدسون وروبرت بوروز في زيارتهما لعدن بُعَيد الوحدة، وأنهم أقاموا في معاشيق بضيافة جامعة عدن، وأنهم في صبيحة يوم من أيام يونيو ١٩٩٠ كانوا يمشون على الشاطئ، ولفرط جمال المكان، سمع البروفيسورهدسون الأستاذ حينذاك بجامعة جورج تاون يسأل صاحبه، وهو يسير خلفهما: لماذا ترك الأغبياء الإنكليز هذا المكان؟

المجلس اليمني الأعلى

عقدنا محادثاتنا في أجواء سادها حرص على دفع عملي للجهود الوحدوية التي تعثرت عمداً أو إهمالاً في السنوات الماضية، لتتويج عمل لجان الوحدة المشتركة التي كانت تعمل حيناً وتتوقف أحياناً أخرى، بوضع ما اتفقت عليه بعد مباحثات بدأت منذ تسع

سنوات، وما اتفقنا عليه في صنعاء، موضع التنفيذ عبر آليات مشتركة انطلاقاً من روح الأخوّة والتعاون بين القيادتين، وترجمةً للمصلحة اليمنية العليا، وبما يُفضي إلى توسيع آفاق التنسيق بين مؤسسات النظامين في المجالات الداخلية وفي السياسة الخارجية. وكنت دائماً أتساءل: لماذا لا نحقق إنجازاً وحدوياً يوقَّع في اليمن، لا خارجها؟ ولقد توصّلنا إلى قرار تاريخي أُنشئ بمقتضاه المجلس اليمني الأعلى. بعد التوقيع والتفاؤل بأن يُنقَل العمل الوحدوي المشترك نقلات نوعية كمّاً وكيفاً، غادر الرئيس صالح عدن من طريق البر إلى تعز، مودَّعاً بمظاهر كبيرة من التكريم والحفاوة، وأُذيع البيان المشترك عدة مرات من صنعاء وعدن. وفجأةً، صُدمنا عندما تبيّن لنا أنّ فقرة تلو أخرى تُقضَم من البيان في كل مرة تتكرر إذاعته، وأنّ ما كان يُبَثّ من عدن غير الذي كان يُبَثّ من صنعاء، حتى لم تُبقِ وسائل إعلام الشمال من مضمونه الوحدوي والقومي شيئاً. لا ريب في أنّ البيان وصل إلى الغير قبل وسائل الإعلام في صنعاء، ما ساعد مراكز قوى معروفة في صنعاء على أن تُعدّ عدّتها وتعبّر عن معارضتها، وهي تعلم هشاشة صالح أمام مقاومتها وعدم صدقيته نحو الوحدة، وهذا ما فتح الباب للقضم والهضم، لأنّ صالح لو كان وحدوياً حقاً، لدافع عن بيان مهره بتوقيعه ولم يُنب عنه أحداً. هذه القوى كان لها ممثلوها في معاشيق، كان لها قصب السبق بإبلاغ كبارها في صنعاء بمضمون البيان أو بنصه على وجه التحديد، بسبب توجّهاته ومضامينه التي رأتها مخالفة لمصالحها الضيقة ومصالح من تواليه خارج اليمن. أمام هذا التشويه والتراجع وجدتُني مضطراً إلى تلافي ما يمكن تلافيه، ومنع نكسة جديدة في العمل الوحدوي، واتصلتُ بالرئيس صالح، فقلتُ له: «إنّ البيان الذي وقّعناه جرى تشويهه، بل اغتياله، بما يتعارض مع النص الذي اتفقنا عليه». فأجاب: «نحن لم نتفق على هذا النص»! قلتُ: «بلى، لقد اتفقنا»، وأضفتُ مازحاً: «لعلك كنتَ واقعاً تحت تأثير جو «الغرفة القمرية» الساحر. يا أخي، البيان المشترك كان مكتوباً كأيّ وثيقة رسمية بين طرفين، والأخوان مكي وأبو شوارب ألحّا عليك بأن تقرأه جيداً قبل التوقيع، وبعد أن تصفّحته، وكان في يديك، قمتَ بالتوقيع عليه، وسمّيناه معاً «بيان عدن الأول» الخاص بتشكيل المجلس اليمني الأعلى، تعبيراً عن أمل مشترك بأن تتلوه بيانات أخرى».



أولاً : على صعيد التنسيق بين القيادتين

١- ينشأ مجلس من رئيسي شطري اليمن يسمى «المجلس اليمني»

٢- يباشر المجلس اليمني الاختصاصات التالية :

- متابعة سير تنفيذ اتفاقات الوحدة بين شطري الوطن والأشراف على أعمال لجان الوحدة

- الاطلاع على ما اتفقت عليه لجان الوحدة وماترفعه اليه من نتائج أعمالها والمصادقة على ذلك وإصدار التعليمات والتوجيهات الكفيلة بتنفيذ ماتمت المصادقة عليه

- إصدار التعليمات والتوجيهات للمسئولين المعنيين في تنفيذ المشاريع المشتركة المتفق عليها

-١٢٧-

٦ - نظام اللجنة الوزارية المشتركة

ثانياً : على الصعيد الاقتصادي

٤ - تنشأ لجنة وزارية مشتركة من الشطرين تتكون من

٥ - تمارس اللجنة الوزارية المشتركة الاختصاصات التالية

رابعاً : على صعيد التنقل بين شطري الوطن

خامساً : على صعيد السياسة الخارجية

على الصعيد العربي

ثالثاً : على الصعيد التربوي والثقافي والاعلامي

نص المجلس اليمني الأعلى

إنّ الرئيس صالح كان في الغالب مهتماً بمحادثاته في عدن بحلّ مشكلة حروبه في المنطقة الوسطى أكثر من اهتمامه بالوحدة. ومن جهة أخرى، لا يستبعد أنه وافق على تغيير مضمون البيان، وإلا لما تجرأ على الزعم بأننا لم نتفق على هذا النص التاريخي الذي وضع أقدامنا لأول مرة على الطريق العملي لبناء وحدوي متدرج مقبول من الطرفين وتم فيه إشراك القيادتين، بل إلزامهما لأول مرة أن يكونا طرفين مشاركين في عملية الوحدة بدلاً من التعامل معها من عل والاعتماد المطلق على لجان طرابلس الثماني. من جهة ثالثة، تبين للكل، وبالتجربة فيما بعد أنه لأمر عادي لدى صالح التوقيع عليها حتى تهدأ العاصفة كما حدث مع وثيقة العهد والاتفاق في فبراير ١٩٩٤ في عمَّان ثم اتفاقية الوحدة ذاتها في عدن في نوفمبر ١٩٨٩ التي قال بعد قيام الوحدة في مايو ١٩٩٠ للشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وللأستاذ الزنداني: لقد وقعت الاتفاقية وأنا غير موافق على كل ما فيها، ولكني لا أستطيع معارضتها علناً، وعليكم لعب دور المعارضة عبر حزب تنشئونه، وأقترح أن يحمل الحزب اسم «التجمع اليمني للإصلاح».

مشروع دستور دولة الوحدة ١٩٨١م

الحكم، وفق الدستور وضوابطه وأحكامه، لا وفق رؤية الحاكم الفرد، ليس بالجديد في اليمن. فحركة ١٩٤٨ سُميت الحركة الدستورية، وبعد ثورة سبتمبر ١٩٦٢ بعدة أيام، صدر إعلان دستوري في ٣ أكتوبر، وتوالى إصدار الدساتير المؤقتة والدائمة في الشمال والجنوب، ولكن للأسف كانت الدساتير في معظم الأحوال غير مُفعَّلة، فضلاً عن النقص في مضامينها، وخاصة الديمقراطية، لكنّ العذر أنها كانت بنت زمنها ومعبّرة عن كل القوى السياسية والاجتماعية التي كانت الديمقراطية بالنسبة إليها شعاراً فقط. وبعد استقلال الجنوب، صدرت عدة دساتير، وقبل عام ١٩٧٢ ظلت فكرة دستور واحد ليمن واحد في إطار التمنيّات والآمال، إلى أن وصلت اجتماعات القمة لقيادات النظامين ذروتها، بوضع النقاط على الحروف في الناحية الأهم: الدستور، المعروف في علم الدراسات القانونية والدستورية أنه العقد الاجتماعي لأساس متين ومستدام لنظام الحكم وللحياة السياسية

وللتطور الاقتصادي ولتحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف لكل مواطن، ذكراً كان أو أنثى، بغضّ النظر عن دينه ومذهبه ولونه وجنسه ومنطقته ووضعه الاجتماعي. والدستور هو الضمان في حال العمل به لاستقرار النظام والمؤشر لنهج الحكم والمرجعية القانونية الأسمى والأعلى، لأنه يضع قواعد ثابتة وواضحة لعلاقات السلطات الثلاث، وإن شئت فقل هو مايسترو هذه السلطات التي تتنوع نغماتها، ولكنها تشكل لحناً منسجماً واحد لا نشاز فيه. ويركز واضعو الدستور أيضاً على تأكيد المواطنة المتساوية، ووضع ضمانات دستورية للمواطن ولدوره/ها في الحياة السياسية، والنص على الحقوق المتساوية لكل المواطنين، وتحديد حقوقهم وواجباتهم، وهذا ــ بالطبع ــ بالإضافة إلى رسمه الأركان الرئيسة لهوية البلاد وانتمائها ولغتها وحدودها وعلمها ونوع نظام الحكم فيها ومصدر/ مصادر التشريع فيها. لقد اتُّفِق على وضع دستور لليمن الواحد بعد اتفاقية الوحدة وبيان طرابلس التاريخي عام ١٩٧٢م، وشكلت لصياغته لجنة دستورية مشتركة كان ترتيبها الأول من بين لجان الوحدة الثماني. وبالفعل، شرعت اللجنة في إعداد مسوَّدة للدستور نوقشت بكل جدية خلال عدة سنوات في السبعينيات من القرن الماضي، غير أنّ الدستور لم يوضع «على نار حامية» إلا بعد أن توافرت القناعة، في عدن وصنعاء، بضرورة الارتقاء بالجهد الوحدوي إلى مرحلة أعلى، وأنّ الإمساك بمفتاحه هو الذي سيقرب موعد الوحدة. وفي الواقع، إنّ التطورات – أو بالأحرى التخبطات – وعلى وجه التحديد عدم الاستقرار ودور النفوذ الخارجي السلبي في الأوضاع اليمنية شمالاً وجنوباً، لم تكن لتسمح آنذاك، برغم إخلاص أعضاء اللجنة الدستورية وجديتهم وكفاءتهم، في كيفية الإفادة القصوى من الالتفاف الجماهيري حولها. ولقد سبق لي أن ذكرت، في مكان آخر، بعض النقاشات التي دارت بيني وبين قيادة النظام في صنعاء، ومع العديد من القوى ــ في عدن وفي صنعاء ــ الراغبة في «تفصيل» الوحدة اليمنية المرتجاة، على قياس فكرها السياسي أو مصالحها، وأنّ الصراع مع هذه التيارات ذات المصالح المتباينة اتّخذ في بعض الحالات طابعاً مأساوياً، ولكنه لم يحل دون مواصلة عمل اللجان المشتركة، ونشاطها الموسمي. كانت بؤرة الاهتمام موجهة نحو اللجنة المفتاحية، اللجنة الدستورية، التي أنهت مهماتها

بالفعل، ولكن السلطتين خذلتاها بعدم توقيعهما على الدستور فور الانتهاء من صياغته (كان الانتهاء من إعداده عام ١٩٨١، وظل مسوَّدة حتى عام ١٩٨٩). استمرت في الوقت نفسه محاولات تنشيط عمل سكرتارية المجلس اليمني الأعلى، ووضع لائحة تنظيمية له، لكي يتمكن من عقد اجتماعاته في إحدى العاصمتين بالتناوب، كما جاء في نص اتفاق عدن (٣٠/ ١١ إلى ٢/ ١٢/ ١٩٨١م)، وبلورة مهمات اللجنة الوزارية المشتركة، في الإشراف على تنفيذ المشاريع المشتركة وضمان التنسيق بين خطط التنمية في الشطرين، وهي مهمات نصّ عليها الاتفاق المذكور آنفاً. ولكن، إذا دقّقنا الآن في البنود التي تضمّنها هذا الاتفاق، يتّضح لنا أنها ذات أهمية في مجال التنسيق ــ لا أكثر ــ بين سلطتين قائمتين دستورياً وقانونياً وعملياً. فالنص الذي وقعناه يؤكد وجود رئيسين، وحكومتين، و... وزيري خارجية ووزيري دفاع... إلخ. (واختيار هاتين الحقيبتين الوزاريتين كمثلين نموذجيين، اختيار مقصود، إذ إنه رغم التطور الذي كنا قد وصلنا إليه في مجال التنسيق، كان لا يزال هناك «سياستان» حتى في الشؤون الخارجية والشؤون الدفاعية، وهما المجالان اللذان كان يجب «توحيدهما» في أيّ اتفاق تعاهدي كحدٍّ أدنى وكاختبار.

التنسيق الوزاري على طريق الوحدة

غير أنّ أهمّ إنجاز كان يفترض أن يحققه اتفاق عدن المشار إليه، تقريب المسافات وتسريع الخطوات الهادفة إلى تحقيق الوحدة ذاتها، في ما يتعدّى «التنسيق» أو اللقاءات بين ممثلي السلطتين، أو الاجتماعات «في العاصمتين»... إلخ. وهذا الانتقال من مرحلة التعاقد بين شريكين مستقلين تمام الاستقلال، إلى مرحلة بناء الدولة الواحدة، هو ما كنا نعمل من أجله، ونحرص على تمهيد الطريق أمامه، ونعطي التوجيهات لهذه الهيئة أو تلك الوزارة بأن تعمل على وضع خطة عملية تأخذ، ضمناً، بالاعتبار المرحلة الانتقالية، من جهة، وآفاق المرحلة «العليا» المتمثلة في التوحيد الكامل، من جهة ثانية. وهذا يقتضي مرونة كبيرة، وعملاً مكثفاً، مراعياً، النفَس الطويل، ووجوب تحاشي العصيّ التي قد توضع في عجلات المسيرة الوحدوية، لأنني كنت أعي أنّ عليّ، ليس فقط كمسؤول، بل كمستلهم أمين

لشعارات الحزب الاشتراكي ومبادئه، ولما يتعلمه أبناؤنا وبناتنا في المدارس وفي الجامعة وغيرهما، أن أدفع الأمور، لا في اتجاه تجذير صيغ تنسيقية كغاية نهائية، بل في اتجاه تحقيق الوحدة تدريجاً، مهما تكن التباينات بين الاجتهادات التي قد تنشأ بخصوص كيفية عمل الدولة المركزية التي نطمح إليها. وكنت أدرك أنه بمقدار جديّة نشاط المجلس الأعلى وسكرتاريته، وجديّة التنسيق الوزاري والقطاعي، نكون قد أرسينا المداميك الضرورية لبناء الوحدة. والجدية تكون في أن يلمس الناس ثمرات المشاريع والخطط، وجعلها تصبّ في نهر الوحدة، دون معوقات. وهذا مع العلم ــ وهذه مسألة بالغة الدقة ــ بأنه يجب أن تكون وتيرة سرعة القيادتين السياسيتين أسرع بكثير من سرعة عمل اللجان والوزارات، والهيئات المشتركة، وهذا يعود لأسباب ثلاثة كنت آخذها بالاعتبار:

- . الأول، أنّ الجماهير التي هتفت بأعلى صوتها: «وحدة وحدة يمنية، وحدة وحدة فورية»، تريد حقاً تحقيق الوحدة، ولن تنتظر طويلاً حتى تنتهي الأعمال «الروتينية» المتعلقة بهذا الجانب التنسيقي أو ذاك، لأنها صاحبة المصلحة الحقيقية في الوحدة، وهي الأكثر صدقاً في توجهها الوحدوي، والتي تخسر بسبب عدم قيام الوحدة، والمكتوية بنار الصراعات والحروب وعدم الاستقرار في الشمال والجنوب وبين الشمال والجنوب، مع ما لذلك من تأثير في التنمية الشاملة.
- . الثاني، أنّ القوى ذات المصلحة في عرقلة الجهد الوحدوي، أو في فرض الوحدة «على قياسها»، كانت تتحين الفرص للعرقلة، لتعود الأجواء إلى ما كانت عليه من التلبّد والتوتر الذي أرهق الجميع، الأمر الذي كان يستدعي قيام القيادتين بجهد استثنائي للحفاظ على زخم المناخ الوحدوي، ولإطلاق مبادرة جديدة ذات صفة «حاسمة» ومضمون أكبر.
- الثالث، أنني كنت أعلّق أهمية خاصة على أهمية تحسين صورة اليمن عربياً ودولياً، وإطلاع العالم على همومنا الحقيقية بعد أن طغت صورة الصراعات بين الشطرين على ما عداها، وإقناعه بجديتنا في تحقيق الوحدة، وعدم تشكيلها أيّ تهديد لمصالح أي دولة. وكنت أدرك أنّ قيامي مع الرئيس صالح بخطوات

مشتركة على الساحتين العربية والدولية لن يساعدنا فقط على نقلة نوعية في العمل الوحدوي ترسم دوراً جديداً لليمن غاب عنها طويلاً، بل سيساعد حتماً في تحقيق الوحدة اليمنية تحديداً، وسينعش عمل اللجان التنسيقية. وهذا ما حصل فعلاً، كما سبق أن أشرت. وعندما كنتُ والرئيس صالح في مهمة قومية لدعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية في لبنان، وصمود سورية في وجه الاجتياح الإسرائيلي لبيروت صيف عام ١٩٨٢م، أبدى الجميع في الداخل والخارج ارتياحهم للنشاط الموحد الذي قمنا به، وفسّره البعض بأنه بداية انطلاق المارد اليمني من قمقمه في دعم التضامن العربي. وعندما انطلق المارد اليمني عام ١٩٩٠م، كما سمّاه البعض، اصطدم بتنين عملاق يتمثل بالتخلف والمصالح الضخمة التي تشكلت لمصلحة القوى التي ترفض وجود دولة ديموقراطية حديثة متطورة تتجاوز دور العشيرة والقبيلة والطائفة ومصالحها الضيقة، إضافة إلى موقف بعض الدول الإقليمية والدولية.

هذه هي المناخات الحقيقية التي سعينا في إطارها إلى ضمان «النقلة النوعية» من الصيغ التنسيقية بين سلطتين وحكومتين ونهجين وبرنامجين و«واقعين»، في الشمال والجنوب، إلى صيغة الوحدة الحقيقية، وبناء بلد موحد ذي دستور واحد وسلطة تشريعية واحدة وسلطة تنفيذية واحدة... وقبل هذا كله، علم واحد، وترسيخ للانتماء الواحد، والمبدأ العام الواحد في مصادر التشريع وفي الجهد القانوني والإداري... ولكن هذا المشروع أجهضته الطريقة التي جرت بها الوحدة لاحقاً عام ١٩٩٠م بين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض، باقتسام السلطة والثروة. والمشروع الذي توصلنا إليه بشأن دستور اليمن الواحد، يدخل في هذا الإطار. ففي الفترة بين ١٥ و٢٠ آب/ أغسطس (١٩٨٣م)، عقد المجلس اليمني الأعلى برئاسة رئيسي النظامين اجتماعاً كُرّس للموضوعات المقدّمة من سكرتارية المجلس اليمني ونتائج أعمال اللجان المشتركة، ومنها اللجنة الدستورية التي كانت قد أنجزت مشروع دستور دولة الوحدة. وأعطيت والرئيس صالح التوجيهات للتسريع بالتوقيع على الدستور من قبل اللجنة الدستورية، وقد أدى الأخوة عمر الجاوي ومحمد عبد الله الفسيل ود. محمد

جعفر زين دوراً في إضفاء جو ودي وأخوي على عمل اللجنة، رغم حدة النقاش الذي كان يدور بين الحين والآخر بين أعضائها. وكان هذا إنجازاً إضافياً على طريق طويل وشاق.

دستور دولة الوحدة

وقّعت اللجنة الدستورية المشتركة مشروع الدستور في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١م، وهو الذي جرى الارتكاز عليه جزئياً في الخطوة الوحدوية التي أُعلنت بين النظامين في عام ١٩٩٠م، وكانت الغبطة الطاغية بالوحدة، هي أو غيرها، سبب تجاهل تطبيق بعض مواده الجوهرية، كالاستفتاء عليه، وعرضه على السلطتين التشريعيتين في صنعاء وعدن للموافقة عليه.

كان الدستور مربط الفرس في ماراثون مباحثات الوحدة التي طالت أكثر مما يجب ودون مبرر له علاقة بالمصلحة الوطنية اليمنية. وكقضية مسلَّم بها، لا يمكن بناء دولة جديدة برؤية مختلفة من دون الدستور، ومن دونه لا يمكن القول إنّ لنا ضوءاً وهادياً ومرجعاً ملزماً وشاملاً. وفي ضوء الدستور سيحكم شعبنا والعالم على النهج الذي يسير عليه الكيان الجديد. عقدت الاجتماعات الختامية «الحاسمة» لهذه اللجنة الدستورية في مقر مكتب شؤون الوحدة بصنعاء، في ختام جلسات الدورة الثالثة عشرة للسنة التاسعة. وحملت المسوَّدة توقيعات رئيسي اللجنة عبد الله أحمد غانم، وحسين علي الحبيشي، والمقرّرين عمر عبد الله الجاوي، ومحمد عبد الله الفسيل. وفي السطور الآتية نلقي الضوء على أهمّ ما نصّت عليه مسوَّدة الدستور: «إنّ الشعب اليمني جزء من الأمة العربية ومن العالم الإسلامي، وإنّ الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية، والشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر (الاستفتاء والانتخابات العامة) وغير مباشر (من طريق المجالس التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأيضاً من طريق المجالس المحلية المنتخبة). وتكفل الدولة حرية الفكر والرأي، والمواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، ولا يجوز حرمان أحد حريته إلا بحكم من محكمة مختصة. وفي تنظيم سلطة الدولة يلحظ مشروع الدستور أنّ مجلس النواب هو السلطة التشريعية، يقرّر القوانين والسياسة العامة وموازنة الدولة، ويراقب ويوجّه

أعمال الهيئة التنفيذية، ويكون أعضاؤه منتخبين بالاقتراع السري العام المباشر والمتساوي. وللمجلس حق سحب الثقة من الحكومة. وفي مجال السلطة التنفيذية يقودها مجلس رئاسة من جهة، ومجلس وزراء من جهة ثانية. الأول يتألف من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس النواب، ثم ينتخبون هم رئيساً لهم. أما الثاني (مجلس الوزراء)، فيتكون من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء، «وهو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة» (المادة ١٠٢) «ويختار رئيس الوزراء أعضاء وزارته بالتشاور مع مجلس الرئاسة ويطلب الثقة بالحكومة في ضوء برنامج يتقدم به إلى مجلس النواب» (المادة ١٠٤)، ورئيس الوزراء والوزراء «مسؤولون أمام مجلس الرئاسة ومجلس النواب مسؤولية جماعية عن أعمال الحكومة» (المادة ١٠٥).

ونصّت مسودة الدستورة أيضاً على أنه «يجوز لرئيس وأعضاء مجلس الرئاسة أن يقدموا استقالة مسبّبة إلى مجلس النواب» (المادة ٩٠)، «وفي حال خلوّ منصب رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة يتولى مهام مجلس الرئاسة مؤقتاً هيئة رئاسة مجلس النواب، وإذا كان مجلس النواب منحلاً حلّت الحكومة محلّ الهيئة لممارسة مهام مجلس الرئاسة مؤقتاً»، إلى أن ينتخب مجلس رئاسة جديد في مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ أول اجتماع لمجلس النواب الجديد» (المادة ٩١). ويحدد الدستور اسم اليمن الموحد «الجمهورية اليمنية»، وهو الاسم الذي تجدد اعتماده بعد عقد كامل من السنوات وفي أعقاب مناقشات معقدة «وكرّ وفرّ» ومزايدات في هذا الاتجاه أو ذاك... عاد واعتمد اسماً رسمياً لليمن الموحَّد في التسعينيات! وبموجب المشروع المشار إليه «تقسم أراضي الجمهورية اليمنية إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية» (المادة ١٧)، لكنه ترك للقانون العادي أمر تنظيم توزيع الاختصاصات لرؤساء الوحدات الإدارية ورؤساء المصالح فيها، مستدركاً بأنّ الوحدات الإدارية والمجالس المحلية «تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سلطة الدولة»، «ويكون المحافظون محاسبين ومسؤولين أمام مجلس الوزراء، وقراراته ملزمة لهم، ويجب عليهم تنفيذها في كل الحالات»، ويكون للوحدات الإدارية «مجالس محلية منتخبة، ويحدّد القانون ما يمنح لها من مهام وصلاحيات وحقوق وواجبات، كما يبيّن طريقة انتخابها ونظام عملها ومواردها المالية» (المادة ١١٨).

وراعــت المسوَّدة الكثير من الاعتبارات العملية، كما يتراءى من خلال موادها المئة والست والثلاثين التي كانت موضع نقاش معمَّق ومسهب وطويل النفس، و«صامت» – بمعنى البعد عن الأضواء الإعلامية، وعن التأثر بما كان يجري في الساحة السياسية من تطورات على مختلف الأصعدة. ولأنّ الآمال كانت معلقة على هذه اللجنة، فلا بد لنا من الاعتراف بكفاءة أعضائها ومهنيتهم، وقدرتهم على بلورة صيغ وسطية، رغم ما يمكن أن تؤاخذ عليه من تساهلها، أو وقوعها تحت ضغوط ما، تتبين في التداخل الملحوظ في الصلاحيات مثلاً، وكونها واجهت صعوبات في التوفيق بين المصالح والسياسات الاقتصادية المتعارضة، في نظامَي الشطرين الاشتراكي والراسمالي. وقطعاً لم تكن اللجنة الدستورية مستقلة. مثلاً، لم تُجرِ تعديلاً في صلاحيات المركز المفرطة وشبه المطلقة وتوسيع صلاحيات الحكم المحلي الضعيفة، وقبلت ــ دون شك ــ إملاءات من خارجها أخلّت بالتوازن في الصلاحيات، وكانت من أسباب تدمير الوحدة. لقد كانت المركزية والفردية المطلقة من أسباب الخلاف بُعَيد الوحدة مباشرةً، ونشوب حرب ١٩٩٤م. ويقدم الأخ عبد الله أحمد غانم، الرئيس المشارك في اللجنة الدستورية عن الجنوب، تقييمه بعد مرور أكثر من خمس سنوات على توقيع الوثيقة التاريخية لتجربة السنوات التسع التي تخللها ثلاثة عشر اجتماعاً فقط لإنجاز الدستور، قائلاً: إنّ الدستور وثيقة قانونية وسياسية في آن واحد، وتعكس في نصوصها الرؤية الشاملة المتفق عليها وطنياً تجاه قضية سلطة الدولة وأجهزتها وأدواتها والأهداف التي تسعى لتحقيقها داخلياً وخارجياً وعلى كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإذا كانت وثائق الوحدة اليمنية المتفق عليها بين قيادتي النظامين في الأعوام ١٩٧٢ و١٩٧٣ و١٩٧٤ و١٩٧٩ و١٩٨١م قد وضعت أسس قيام دولة الوحدة أو نظمت قضايا النشـاط الوحدوي والعلاقات بين النظامين، فإنّ مشروع الدستور ــ في رأي عبد الله غانم ــ « أكثر الوثائق اكتمالاً، وتضمنت نصوصه كافة الأسس المتفق عليها»، وهو أمر طبيعي بعد الجهد المكثف الذي بُذل. وعلى هذا الأساس «فإن اعتبار مشروع الدستور أساساً صالحاً لقيام دولة الوحدة مسألة لا غبار عليها». مسألة أخرى يطرحها الأخ غانم، هي أنّ مشروع الدستور يمتاز بكونه

قاسماً مشتركاً للاختيارات المعلنة لكلا النظامين، و«أكبر معوّقات قيام دولة الوحدة اليمنية تتمثل في الاختيارات الأساسية المتباينة، ولكن تمّ تذليلها بالاتفاق على مشروع الدستور، ولم تعد قائمة. والسؤال الصعب: أيكون نظام الحكم في دولة الوحدة على نمط النظام في الجنوب أم على نمط النظام في الشمال؟». ويعترف بأنه لا تزال هناك معوّقات أخرى، ولكنها، برأيه، ليست حول طبيعة نظام الحكم، فهذه قضية أصبحت واضحة ومتفقاً عليها في هذا المشروع. نقطة أخيرة يطرحها عبد الله غانم، هي الطابع البرنامجي الذي يمتاز به الدستور. «فهو لم يقتصر على تنظيم أمور الحكم وأجهزته كما هي العادة في الدساتير، بل أضاف إلى ذلك أسساً عامة واقعية لتنظيم النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمجتمع دولة الوحدة. فهو إذاً نظام للحكم وبرنامج للدولة والمجتمع تتوحد في إطاره كل الجهود والطاقات الوطنية الفردية والجماعية الموجهة لبناء حياة جديدة مزدهرة، وهذه الأسس الدستورية سوف تستند إليها القوانين واللوائح التنفيذية التي ستصدرها دولة الوحدة بهدف تنظيم مختلف الشؤون العامة»[1]. وكما هو معهود في معظم الدول النامية، فإنّ الفجوة تكون كبيرة بين روح الدستور وبين تطبيقه من قبل السلطات الثلاث مجتمعةً، وأحياناً يبرر انتهاكه مَن أسهم في صياغته.

الخلاف حول الشريعة الاسلامية

سبق التوقيع على مشروع الدستور في الأسبوع الأخير من عام ١٩٨١م خلاف بين أعضاء اللجنة المشتركة بشأن مكانة الشريعة الإسلامية في التشريع، أهي المصدر الوحيد للتشريع، أم المصدر الرئيس، أم أحد المصادر الرئيسة؟ كان وفد الجنوب يرى أن تكون الشريعة الإسلامية أحد المصادر الرئيسة، بينما كان وفد الشمال يرى أن تكون المصدر الوحيد. وطُرح اقتراح ثالث، يقضي باعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً رئيساً. وقد اتصل بنا هاتفياً ممثل وفدنا في صنعاء، رئيس لجنة الشطر الجنوبي، وزير العدل عبد الله غانم، لأخذ رأينا في الموضوع. في ذلك الوقت، وافقت على الاقتراح الثالث المشار إليه، ما

(١) مجلة **الحكمة**، العدد ١٣٨، مايو ١٩٨٧، ص ٢٥-٢٧.

أدى إلى تسهيل الوصول إلى اتفاق نهائي لحلّ خلاف طويل في اللجنة الدستورية. وكما كان متوقعاً، حاول العناصر المتطرفون يميناً ويساراً، في كلا النظامين، تعطيل الاتفاق، وثمة مَن وجد في الصيغة التي توصلنا إليها تنازلاً وتراجعاً لا مسوِّغ لهما. كنتُ أرى أنّ الموقفين، في جوهرهما، موقفان من الوحدة، باعتبارها هدفاً استراتيجياً يتعارض مع مصالح البعض، أو وهم بالقدرة على فرض تصوّر أحادي الجانب وتجاهل مواقف الغير. لم يكن ذلك الموقف حباً في الشريعة الإسلامية أو اعتراضاً عليها، ولكنها المصالح التي لا يعترف بدورها أحد ويغلفها بغطاء إيديولوجي ثيوقراطي أو يساري. هذا النقاش عاد وحصل ما يشبهه في العام التالي (١٩٨٣م) عندما اختلفت لجنة التربية بشأن منهاج التاريخ الذي كان يدرَّس في كل من عدن وصنعاء في فترة حكم الرئيس الحمدي في الشمال، والرئيس سالم ربيع علي في الجنوب، وتوقّف تدريسه في الشمال نتيجة وجود صور الرئيس الحمدي، وعندنا في الجنوب بسبب التحفظات على بعض التعبيرات الدينية، ومنها الخلاف على «الأسود العنسي»[1]. فالشماليون يرونه مرتداً، والجنوبيون يرونه ثائراً. ومن المآخذ التي أُخذت عليّ، بعد أحداث ١٩٨٦م، أنني وافقتُ على حذف موضوع «الأسود العنسي» من منهاج التاريخ، والحقيقة أنني كنتُ أشعر بأنّ موضوع الأسود العنسي كان يُتخَذ ذريعة لتعطيل المنهاج الموحَّد لكتاب التاريخ لأسباب سياسية لا علاقة لها بالعنسي أو بالإسلام، سواء أكان ثائراً أم متمرداً مرتداً بعد مضي أكثر من ١٤٠٠ سنة على وفاته.

وكذلك احتجّ وزير التعليم في صنعاء على اختصار الصلاة على النبي بكتابة «صلعم»، بينما الأصوب أن تكتب هكذا «صلّى الله عليه وسلم»، وطالب بذكر صفة «المنورة» ملازمةً للمدينة و«المكرمة» ملازمة لمكة.

---

(١) عبهلة بن كعب بن غوث العنسي المذحجي المعروف باسم «الأسود» و«ذي الخمار»، والمعروف أنّ عنس بطن من بطون مذحج. كان سيداً على مذحج وبعض قبائل اليمن، ولذلك سُمِّي الأسود، وزاد أهل الأخبار فقالوا إنّ أمه سوداء. ويظهر من سلوك العنسي تعصب لليمن وكراهية لكل ما هو قادم من خارجها. طرد الفرس من اليمن، وقاتل عامل النبي محمد، وهرب معاذ بن جبل، ولجأ إلى «بني السكون» أحد بطون كندة لأنه كان متزوجا منهم. واستولى الأسود على صنعاء ونجران وحضرموت والأحساء. تبعته قبائل من اليمن لتعصب فيهم، إذ إنها رأت في الزكاة إتاوة يدفعونها لقريش.

وكان الخلاف حاداً بين حسن السلامي، وزير التربية والتعليم، رئيس الوفد الجنوبي في لجنة التربية، وعبد الواحد الزنداني، نظيره من الشطر الشمالي، وحين اتصل بي السلامي، قلت له: احذفوا وأضيفوا ما تشاؤون. المهم أن يستمر التنسيق، وألّا تتعطل مسيرة الوحدة بسبب الأسود العنسي. وبعد ١٩٨٦م نشرت الصحف في عدن نقداً شديداً لموقفي من «الثائر الأسود العنسي الذي قاد أول انتفاضة ثورية في اليمن»، كما كانوا يرددون!! ولعل من المفيد اقتباس كلمة حق وذات مغزى قالها في وقت مبكر الأستاذ محسن العيني، وهو في منصب رئيس وزراء بعد حرب ١٩٧٢ في نادي المتخرجين بصنعاء الذي أغلقته القوى المعادية للتحديث وقواه ولمنظمات المجتمع المدني التي لم تختلف رؤيتها عن رؤية الأئمة، وكانت تريد احتكار الحقيقة و أن يسمع الناس صوتها وحدها، قال العيني «لا يوجد ماركس في عدن ولا محمد في صنعاء». والتاريخ يكرر نفسه بطرق مختلفة.

حروب المنطقة الوسطى ١٩٧٢ – ١٩٨٢

بدأت الحروب في هذه المنطقة الحساسة من الجمهورية العربية اليمنية، عملياً، في عام ١٩٧٢م عندما اشتعلت المعارك بقيادة منظمة المقاومين الثوريين تحت إشراف الأخ صالح مصلح، الذي كان عاشقاً كبيراً للوحدة، ولكنه كان يرى أنّ الوحدة لن تتحقق إلّا من طريق حرب التحرير الشعبية وتحرير المناطق الشمالية واحدةً تلو أخرى، وصولاً إلى صنعاء، وتصفية كل «الرموز الرجعية المتخلفة والمعادية للوحدة وثورتي سبتمبر وأكتوبر». إلا أنّ الوجه الآخر من العملة، ما كانت تطرحه أوساط نافذة في صنعاء، بضرورة إسقاط النظام القائم في الجنوب بالحرب أو بالسلم، وضمّ «الفرع إلى الأصل». وفي الحقيقة، لم تكن الوحدة هي الهدف، لأنّ تلك القوى فشلت في تحقيق الوحدة الوطنية في الشمال، وأقصت قوى اليسار التي دافعت عن الثورة حتى إفشال حصار السبعين بعد أحداث أغسطس، ومنعت في تصرف عنصري غير مسبوق من سمّتهم «المولَّدين» من الالتحاق بكليتي الشرطة والحربية وبالوظيفة المدنية، وكان يكتب على البطاقة الشخصية لفترة ليست بالقصيرة كلمة «مُولّد»، كما علمتُ من أحد القادة في الحزب الاشتراكي اليمني في

صنعاء. وفوق هذا، كانت الوحدة بالنسبة إليها تجارة، وقد قبضت الأثمان نقداً وسلاحاً، كما دفع الوطن الثمن من سيادته وعزته. وقد عاش اليمن محنة محاولتين داميتين لتحقيق الوحدة بالقوة: الأولى في عام ١٩٧٢م، كما أسلفنا، والثانية في عام ١٩٧٩م إبان الأحداث المتفجرة التي تناولناها في فصل سابق. بعدها استمرت العمليات العسكرية، بين كرّ وفرّ دون أيّ هدف.

وعن حروب المنطقة الوسطى تحدث جار الله عمر عن موقف القيادة. ونوردها هنا بنصها[1]:

«أمّا موقف القيادة في عدن من قضيّة الكفاح في تلك الأثناء، فقد كان هناك خطّان أيضاً: الأوّل بزعامة المرحوم الرئيس سالم ربيع علي، ويقف إلى جانبه علي عنتر وصالح مصلح قاسم وعلي شائع هادي، يؤيّد خيار النّضال المسلّح، وكان هذا الخطّ يرى وجود إمكانيّة لإسقاط النظام في الشمال وتحقيق الوحدة اليمنيّة بالقوّة. وكان هناك خطٌّ آخر في الحزب بقيادة عبد الفتّاح إسماعيل وعلي ناصر محمد وعدد من القيادات المدنيّة والسياسيّة، يرى أنّ ذلك مغامرة وأحلام ثوريّة لا أساس واقعيّاً لتطبيقها على الأرض، وكان يستحسن رأي كثير من أنصار النّظام، وخصوصاً الأحزاب الشيوعيّة العالميّة والاشتراكيّة في العالم العربيّ، التي ترفض الكفاح المسلّح. وقد استمرّ هذان الرأيان حتى جاءت حرب عام ١٩٧٩».

أما أنا فكنت مؤمن بمقولة السيد غروميكو وزير الخارجية السوفييتي: ١٠ سنوات من المفاوضات أفضل من يوم واحد من الحرب».

في آذار/ مارس من عام ١٩٨٢م، طوِقت قواتُ الجبهة الوطنية كتيبةً شمالية في «جُبَن»، إحدى المناطق الملتهبة في المناطق الوسطى، وحاصرتها حتى نفد منها المخزون من الغذاء والذخيرة. عندها طلب الرئيس علي عبد الله صالح السماح بتموين الكتيبة، إما من جانبهم (من طريق الجو)، أو من جانبنا. فأُعطيت التعليمات بفكّ الحصار عن الكتيبة. وعندما أُبلِغَت قيادة الجبهة بهذا القرار، أصدرت في اليوم نفسه تعليمات إلى محمد طربوش بتصفية الكتيبة المحاصرة عن بكرة أبيها بعد ساعات، وأبلغت برقياً بأنّ القوات

(١) من اللقاء الذي أجرته ليزا ودين مع جار الله عمر.

الشمالية احتلت «مريس»، وأنها تتقدم نحو الضالع، وطالبت الجبهة التي غاب عنها أحياناً البعد السياسي في عملها باتخاذ قرار بالحرب ضد الشمال. كان المكتب السياسي في حالة انعقاد مستمر لبحث المشكلة، وفي ذلك الاجتماع رددتُ بـ«أنّ القضية مفتعلة... وأنّ البرقية من صنع البعض هنا». وتساءل بعض أعضاء المكتب السياسي عن مصير الكتيبة المحاصرة، فأجاب جار الله عمر وصالح مصلح: «إنّ التعليمات وصلت بعد فوات الأوان، وإن الكتيبة قد صُفيت»، وكان من بينها جنود وضباط ناصريون، كما علمت فيما بعد من قادتهم. ثم طرحا ضرورة إعلان قرار الحرب، وأنّ ثلاثة أو خمسة أيام ستكون كافية لتدمير قوة الشمال العسكرية. وإذا لم تُسقَط صنعاء، فعلى الأقل يمكن الاحتفاظ بالمنطقة الوسطى. رفضتُ هذا المقترح، وكان الاتفاق على عقد لقاء في تعز في الخامس من أبريل ١٩٨٢م.
كان الرئيس علي عبد الله صالح يتهم الجبهة الوطنية بأنها أصبحت دولة داخل الدولة في المناطق الوسطى، تسجن وتحكم وتُعدم، وأنها ارتكبت سلسلة من الجرائم في المناطق الوسطى، ووصلت تجاوزاتها فيها إلى إجبار الفتيات على الزواج بعناصرها بالقوة، وقد مارسوا الاغتصاب ونشروا الرعب في المنطقة وزرعوا مئات الألغام التي راح ضحيتها الأبرياء. وكان بعض هذا، كالإجبار على الزواج والاغتصاب عارياً من الصحة. أما الرعب، فكان متبادلاً بين طرفي الصراع. وبالعكس، كانت مظالم النظام سببَ الصراع، وقد شكّل الرئيس علي عبد الله صالح لجنة برئاسة وزير العدل إسماعيل الوزير، لدراسة الوضع في المنطقة، وعاد الوزير بنتيجة، هي أنّ مظالم ممثلي السلطة والمشايخ وفسادهم هي السبب، ولكن صالح لم يُعِر ما استخلصه الوزير اهتماماً، لأنه كان قد بدأ يستفيد من حرب المنطقة الوسطى كتجار الحرب تماماً، وبدأ يمدّ يديه إلى دول الجوار لكي تكون شريكة في محاربة الشيوعية التي تهدد الجميع، لا اليمن الشمالي وحده، حسب منطقه، وقد شقّ طريق يريم – قعطبة بتمويل سعودي لغرض حربي، لا تنموي[1].

---

(١) روى لي السفير علي محسن حميد قصة استمع إليها في العود عندما كان يقضي إجازة العيد، أنه بينما كان في المقيل (جلسة قات) أتى شاب ليخزن معهم، وقد قادهم الحديث إلى وضع الجبهة في المنطقة التي كانت تسيطر على كل العود والشّعِر وغيرهما. سرد الشاب حكايته، قائلاً: أنا ضابط =

حُذِّرتُ في حينه من الذهاب إلى تعز، لأنّ هناك مؤامرة لاغتيالي. وفي الحقيقة، لم يكن الخوف على حياتي هو الدافع، بل إحباط أي لقاء على مستوى القمة بين النظامين. وكان ردي أني مستعد لأن أدفع حياتي ثمناً لحقن دماء اليمنيين، وقد اتصلتُ بالرئيس علي عبد الله صالح حين رأيتُ أنّ ثمة أفقاً في اتجاه إنهاء الحرب، وأكدت له ضرورة عقد لقاء عاجل، بعد إخفاق كل لجان الوحدة في التوصل إلى نتيجة. وسافرتُ في أجواء متلبدة بالتوتر والقلق، إذ كانت المنطقة تسبح بدماء ما لا يقلّ عن ألف قتيل سقطوا في أسابيع! كان المشهد مؤلماً، بل مرعباً، وكان لا بدّ من القيام بأيّ عمل لحقن سفك مزيد من الدماء، وكان التوتر قد بلغ ذروته، والحرب تدقّ أبواب صنعاء وعدن وباب كل مسؤول في اليمن، وتنذر بقيام حرب أشقاء جديدة. وتدفقت عشرات الملايين من الدولارات على صنعاء للحرب، لا للتنمية، لكنها كانت تصبّ في جيوب المسؤولين، لا لمواجهة الخطر الشيوعي المزعوم، وكان تجار الحروب يبيعون آلاف الأطنان من الأسلحة والذخيرة عياناً بياناً. وفي نهاية الزيارة، كان الاتفاق على إصدار بيان اتفاق تعز.

اتفاق تعز

كان اللقاء مثمراً، وقد جاء في البيان المشترك ما يأتي:

انطلاقاً من روح الأخوّة والتعاون القائم بين القيادتين السياسيتين للنظامين، اتّفق الرئيسان في اجتماع المجلس اليمني المنعقد بمدينة تعز ما بين ٥ ــ ٦ مايو ١٩٨٢م على الآتي:

= شرطة، وقد لُفقت لي تهمة أدخلتني السجن، ولم أخرج من السجن إلا برشوة كبيرة دفعتها لضابط يسمى عبد الله الرداعي (الرداعي أصبح فيما بعد مندوب الأمن بوزارة الخارجية، يراقب موظفيها ويصغي يومياً إلى تقارير شفهية لمخبري الوزارة عن الموظفين المشكوك في ولائهم للنظام، ويتسلم بريد المخبرين من الدبلوماسيين والإداريين في السفارات، وحتى بعض السفراء الذين كان من بينهم عبده عثمان وأحمد الشجني، اليساريان سابقاً)، وبعد خروجي من السجن لم أجد بداً من الالتحاق بالجبهة لمقاومة الظلم. ثم سأل الحضور: هل نسيء معاملة أحد؟ هل نرتشي؟ هل نظلم؟ وكانت الإجابات من الحاضرين بالنفي.

١- عدم التدخل من قبل النظامين في صنعاء وعدن ونبذ العنف في العلاقة بينهما وحلّ المشاكل سلمياً.
٢- تنفيذ اتفاق ١٣ يونيو ١٩٨٠م والتزام كامل بنوده نصاً وروحاً، وتنفيذ الخطوات العملية لضمان استقرار اليمن شمالاً وجنوباً.
٣- تجتمع سكرتارية المجلس اليمني لمتابعة مهامها المنصوص عليها في «اتفاق عدن».

وهكذا فقد تمكنّا، بفضل هذه الجهود الحثيثة، من حقن الدماء وفتح باب التفاهم لتفعيل الاتفاقات الوحدوية بين النظامين، واستبعاد مظاهر التشنّج والأحقاد، والمزايدات و«تصدير الثورة». وبالتعاون والتكاتف نجحنا في نزع فتيل التوتر من المنطقة الوسطى... لكننا جنينا من ذلك مزيداً من التآمر علينا في الجنوب والشمال، وصولاً إلى أحداث ١٩٨٦م، وهو ما سيفصح عن نفسه في السنوات اللاحقة.

وعن هذه القضية الجوهرية نورد شهادة جار الله عمر عن اتفاق تعز، كما جاءت في مقابلته مع ليزا ودين:

وتضمّن اتّفاق تعز توقُّف القتال بين الجبهة والسّلطة، وأن يكون الجنوب وسيطاً مسؤولاً بين الطرفين، وقد استقبلنا الاتّفاق بعدم الارتياح. في هذه الأثناء، أوقفت الدول التي كانت تؤيّد الجبهة الوطنيّة دعمها لها، بما فيها سوريا التي قدّمت دعمها بعد ذهاب السادات إلى إسرائيل. وكان علي ناصر يرغب في التفرغ للتنمية، وذهب إلى تعز والتقى علي عبد الله صالح، حيث توصّلا إلى اتّفاقٍ سُمّي «اتّفاق تعز» عام ١٩٨٢، تضمّن توقُّف القتال بين الجبهة والسّلطة، وأن يكون الجنوب وسيطاً مسؤولاً بين الطرفين. نحن في الجبهة الوطنيّة والحزب في الشّمال استقبلنا الاتّفاق بعدم ارتياح، وارتأينا أنّ هذا يضعفنا في المفاوضات. لكنّ المكتب السياسيّ للحزب وافق على الاتّفاق، فيما وقف إلى جانبنا صالح مصلح وعلي عنتر.

تضمّن الاتّفاق إطلاق المعتقلين من جانب الحكومة ومن جانبنا، وبقاءنا في المناطق، واستمرار إصدار صحيفة «الأمل» في صنعاء، والفصل بين قوّات الجبهة وقوّات الدّولة،

ونزع الأسلحة من المناطق. وتوقّف الدّعم عن الجنوب (يقصد وقف الدعم الشمالي للعناصر المناوئة للجنوب). استغلّت الحكومة هذا الاتّفاق ولم تنفّذه، بل استمرّت بضرب الجبهة واعتقال المدنيّين من أعضاء الحزب في صنعاء وتعز... إلخ.

بعد ذلك انسحب المراقبون الفلسطينيون، وتمكنت الحكومة من تحقيق بعض النجاحات في بعض المناطق بواسطة الجيش النظامي. هنا تدخّل الجنوب سياسيّاً، واتّفقوا على ذهاب وفد من الجبهة الوطنيّة وحزب الوحدة الشّعبيّة إلى صنعاء للتّفاوض. شارك في مفاوضات صنعاء مع الرّئيس علي عبد الله صالح في فتراتٍ مختلفة جار الله عمر ويحيى الشّامي وسلطان أحمد عمر وعبد السلام الدّميني وسعيد الجناحي وعلي محمد الصّراري. وقد حضر هؤلاء إلى صنعاء لإصدار صحيفة «الأمل». كنّا نتفاوض مع الحكومة ونصدر الجريدة والقتال مستمرّ، ولم يكن لدينا دعمٌ. عام ١٩٨١ توصّلنا إلى اتّفاقٍ مع الحكومة، لكنّ الأخيرة رفضت التّوقيع عليه. قالت: «خلّوه مكتوب»، ولم توقّع عليه لأنّها كانت في وضعٍ أقوى.

في هذه الفترة طرأ عاملان جديدان.

العامل الأوّل: خلافٌ في عدن بين علي ناصر وعلي عنتر والآخرين. أضعف هذا الأمر موقفنا، وقد استفاد علي عبد الله صالح من الخلاف.

العامل الثّاني: دخول الإسلاميّين في المعركة إلى جانب الرئيس ضدّ الجبهة الوطنيّة وحزب الوحدة الشعبيّة. كان لديهم أفراد مسلّحون قاتلوا إلى جانب الجيش النّظامي. من جهة أخرى، استمرّ دعم دول الخليج لعلي عبد الله صالح والضّغط على الجنوب، وهذا ما زاد من إضعاف موقفنا.

أثناء وجودنا في صنعاء، استُدرِج الدكتور عبد السلام الدميني واثنان من أقاربه، أخوه وابن عمّه، إلى الأمن الوطني وقتلوهم خنقاً في اللّيل، ثمّ حملوا جثثهم ورموها من رأس «نقيل يسلح» (طريق صنعاء ــ تعز)، على أساس أنّه حادث مروريّ وقع بانقلاب سيّارة. لكنّ البعثة الطبيّة الصينيّة في المستشفى بذمار قالت إنّهم ماتوا خنقاً، ولم يقع حادث سيّارة. حصلت هذه الحادثة ونحن موجودون في صنعاء للمفاوضات مع الحكومة. تأزّم

الموقف من جديد بيننا وبين النّظام. كنتُ والأخ يحيى الشامي موجودَين في صنعاء، وكانت التّعليمات تقضي بتصفيتنا أيضاً نحن المفاوضين. وكان بعض قادة الجبهة قد بدأوا العودة إلى الشّمال فجرت تصفيتهم بالاغتيالات.

أرسلتِ القيادة في الجنوب وفداً برئاسة المرحوم عبد الله الخامري، وزير الدولة، للاحتجاج على قتل عبد السلام الدميني، وعندما عرفوا أنّنا محاصرون في صنعاء، أرسلوا الوفد المذكور، وطلبنا السّماح لنا بالسّفر إلى عدن، كما اتّفقنا مع ممثّل الحكومة، وكان حينها الأستاذ محمّد الرباعي، وهو شخصٌ وطنيّ وديمقراطي ولا يرغب في القتل. اتفقنا على كلّ شيء، وطلبنا العودة إلى عدن، لكنّ الحكومة رفضت. وقد تسلّمنا رسالة من أعضاء الحزب في صنعاء يخبروننا بأنّ علينا، أنا ويحيى الشامي، أن نغادر إلى عدن فوراً، وإلّا فستجري تصفيتنا بعد ساعات. أما الحكومة، فلم تتّخذ أيّ إجراء للتّحقيق في قتل الدميني ومن معه، وقد طلبنا من ممثّلها، الأستاذ الرباعي، أن يسمح ليحيى الشامي بالسّفر على طائرة الوفد الّذي قدم من عدن، أمّا أنا فأسافر عبر المناطق الوسطى، على أساس أنّي مع ممثّلي الحكومة، فأذهب إلى هناك كي أُسهم بوقف إطلاق النّار.

قلنا إذا كان لا بدّ أن نموت يبقى يحيى الشامي وأموت أنا، ولا نموت جميعاً، طبعاً. كان عند كلّ واحد منّا نوعٌ من نكران الذّات، وكلّ واحدٍ يرغب في أن يضحّي قبل غيره. ذهب يحيى الشامي مع الخامري إلى المطار، ومُنع من السّفر على الطائرة التّابعة للوفد إلى عدن، وعندما وصل الوزير عبد الله الخامري إلى عدن، أبلغ قيادة الحزب، علي ناصر محمّد وعلي عنتر والآخرين، بخطورة الوضع، وعُقد اجتماع للمكتب السياسي، وجرى الاتصال بالرئيس علي عبد الله صالح في المساء، وطلبوا منه السّماح بنزول طائرة في مطار صنعاء لنقل جار الله ويحيى الشامي إلى عدن.

كان الجو هنا في صنعاء متوتّراً، وأبلغوا الرّئيس احتجاج القيادة الجنوبيّة على عدم التزام الاتّفاق. وعند الساعة الثّامنة مساءً فوجئنا بدعوة الرّئيس لنا إلى منزله في الحصبة، حيث قال: أنتم تريدون أن تثيروا مشكلة بين عدن وصنعاء. طلبنا منه التّحقيق في مقتل عبد السلام الدميني، فردّ بأنّ هذا حادث سيّارة. قلنا أنْ لا بدّ من تشكيل لجنة للتّحقيق

في مقتله هو وزميليه. في هذه الأثناء، كانت الاتصالات بين قصر الرئاسة في عدن وقصر الرئاسة في صنعاء متواصلة، وعند الساعة التاسعة مساءً اتّصل علي ناصر محمّد وطلب أن يتحدّث معنا مباشرةً. قال: أريد أن أطمئنّ على وجودكم، لأنّ الخامري أبلغهم أنّه إذا لم تلحقوا به فسينتهون.

بالفعل، كانت ثمّة محاولة اغتيال. أصرّ علي ناصر على أن يرسل طائرة، فوعده الرئيس علي عبد الله صالح بألّا يحدث أيّ شيء. واتّفق الطرفان في تلك اللحظة عبر المكالمة الهاتفيّة، ونحن موجودون في الحصبة، على أن نعود إلى عدن بحيث يأتي يحيى الشامي بالطّائرة، وأنا أتوجّه مع وفد الحكومة إلى المناطق الوسطى لتهدئة الوضع، حيث انتشر القتال على أثر قتل عبد السلام الدميني. وفي اليوم التالي سافر يحيى الشامي إلى عدن، وأنا سافرت في سيّارة مع وزير العدل يومها إسماعيل الوزير، ومع رئيس العمليّات عبد الله حسين البشيري، الأمين العام للرئاسة. وصلنا إلى يريم بعد الظّهر، ونمنا جميعاً داخل معسكر الجيش هناك. وكانت هناك محاولة لقتلي من داخل المعسكر من قبل الإسلاميّين، لكنّ قائد المعسكر رفض تنفيذ العمليّة، سواء داخل المعسكر أو في الطّريق. وقال أنْ لا تعليمات من صنعاء. كان هذا القائد من منطقة قريبةٍ لمنطقتنا (اللواء يحيى الشامي محافظ صعدة والبيضاء فيما بعد)، ولا يريد أن تنفّذ العمليّة في معسكره. وفي صباح اليوم التّالي أرسل معي قوّةً من المعسكر إلى منطقة الرّضمة حيث تعسكر الجبهة. إسماعيل الوزير ومن معه ذهبوا إلى مكانٍ آخر. وهناك بين رفاقي وزملائي شعرت بالأمان. وشعرتُ بأنّ بعض الحرس الّذين كانوا معي متعاطفون سرّاً مع الجبهة، حيث أخبروني بالمحاولات التي دُبّرت ضدّي، وأمّنوا وصولي إلى مواقع الجبهة بسلام. وبعد يومين، ذهبت إلى عدن وعقدنا اجتماعاً للمكتب السّياسي لتدارس الوضع. وهنا بدأنا مرحلة جديدة في عملنا في الشّمال.

وفّر اتفاق تعز ــ والحق يقال ــ للنظام في صنعاء المجال الرحب للشروع في استخراج النفط وفي بناء سدّ مأرب[1]، وأتاح الشروع ببناء سلطة مركزية، ليست بمعايير الدول الديمقراطية، ولكنها سلطة فردية للمرة الأولى منذ قيام ثورة سبتمبر، يمسك بها

(١) بُني بمساعدة من رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيّان.

صالح وحده بكل مقاليد الأمور، وكيف لا يفعل ذلك وهو ينتظر استخراج النفط بكل ما يعكسه من قدرة له على الانفراد بالثروة وبالقرار والرشوة للإسكات. وازدهرت تحويلات المغتربين، وتدفقت الرساميل العربية والأجنبية على صنعاء، وغيرها من المكاسب التي سنعمل على تفصيلها، إلا أن الثمن في الجنوب كان غالياً! ولم يرُق بعض الأوساط الشمالية هذا الانفراج، وهذا الوقف للنزف، وهذا الاستقرار!

إذاً، باتفاق تعز نُزع فتيل الانفجار في هذه البقعة ــ المنطقة الوسطى ــ التي استمرت فيها الصراعات والصدامات من مايو ١٩٧٢م إلى أيار/ مايو ١٩٨٢م، والتي بلغت فيها الخسائر المادية، كما أبلغني مسؤول يمني كبير، ستة مليارات ريال سنوياً للأغراض العسكرية فقط، وهو ما يساوي آنذاك مليار دولار أميركي. وفي اجتماع تعز حصل خلاف بيني وبين الرئيس صالح عندما طالبني بالتوقيع على محضر اتفاق نيابةً عن الجبهة الوطنية، ينص على ما يأتي:

١- إخفاء المظاهر المسلحة.

٢- سحب الأسلحة من الشمال إلى الجنوب.

٣- تشكيل لجنة من منظمة التحرير الفلسطينية وممثلي النظامين.

٤- إصدار صحيفة «الأمل» (وقد صدرت فعلاً بعد الاتفاق).

٥- إشراك أعضاء من الجبهة في المؤتمر الشعبي العام وفي «اللجنة الدائمة» وفي مناصب رسمية وفي السلك الدبلوماسي.

ونصّ الاتفاق على تحويل العسكريين إلى المؤسسات العسكرية النظامية.

لقد اكتفيت، في الواقع، بتوقيع محضر اتفاق بين قيادتَي النظامين، إلى جانب توقيع الرئيس علي عبد الله صالح. ورفضتُ التوقيع على محضر (ظل سريّاً ولم يُنشَر) أنوب فيه عن الجبهة الوطنية، وهددتُ بالعودة إلى عدن، وأمام هذا الموقف تراجع. أوضحتُ للرئيس صالح أنني لا أريد أن أكون ممثلاً عن طرف آخر، له خصوصيته واستقلاليته، واقترحتُ أن يكون ذلك مجرد محضر، من غير توقيع، وأن يعرض على الجبهة صاحبة الشأن، وهو ما

حصل فعلاً. ونفّذ بالتعاون مع أطراف فلسطينية اتفاق تعز بعد مناقشة صريحة. وشكلت لجنة من النظامين ومنظمة التحرير الفلسطينية، مهمتها الإشراف على انسحاب قوات الجبهة الوطنية مع أسلحتها إلى مديرية الضالع. وكانت هذه بداية لجهود متعددة الأشكال لرأب الصدع ومعالجة نتائج الأحداث المأسوية، وللتنسيق في وقت لاحق بين مواقف قيادتي النظامين في دعم القضية الفلسطينية والشعب اللبناني وصمود سورية. ومن هنا كانت زيارتنا المشتركة للمملكة العربية السعودية وسورية عام ١٩٨٢م.

الطريق إلى صنعاء يمرّ بإسقاط عدن!

والآن، ماذا عن العلاقة مع الجبهة الوطنية؟ وكيف تعاملت مع نتائج محادثات تعز، ولا سيّما في شقها المتعلق بالاتفاق بين الجبهة والنظام في صنعاء؟



في لقاء مع قيادة الجبهة الوطنية بحضور انيس حسن يحيى وصالح مصلح قاسم

لقد سارع البعض، كعادته، إلى وصف هذا الاتفاق بـ»الخياني» وبكونه «تفريطاً» بالجبهة الوطنية، وبحرب التحرير الشعبية. ووصل الأمر بحزب الوحدة الشعبية إلى حدّ القول، في تعميم داخلي له، إنه يجب النضال لإسقاط النظام والقيادة في عدن، كخطوة على طريق إسقاط صنعاء! بل إنّ وثيقةً للحزب المذكور، في أعقاب أحداث يناير ١٩٨٦م في

عدن، تضمنت ــ وبالحرف ــ ما يأتي (وأرى نفسي مضطراً إلى أن أوردها هنا نظراً لما تعبّر عنه من اعترافات ضمنية): «وممّا يجدر ذكره، وبمناسبة الحديث عن أساليب علي ناصر، أنه بعد أن تمّ الوصول إلى اتفاق تعز ١٩٨٢م الشهير بينه وبين علي عبد الله صالح وقرار انسحاب الجبهة على أثره، حدث توتر وغضب بين بعض العناصر القيادية، ولدى المقاتلين، الذين خاضوا غمار المعركة بقرار من الحزب، وهو أمر طبيعي ومتوقع، بل مشروع، كما نشأ لديهم إحساس بأنّ قوة الخصم ليست هي التي أدت إلى تلك النتيجة، وأنّ تصرفاتنا السياسية وإدارتنا للصراع خلقت شروطاً معاكسة، أضعفت جانبنا واستفادت منها القوى المعادية، وأنّ نشاطنا لم يتجاوز دار سعد، شمال العاصمة عدن، وأنّ الطريق إلى صنعاء يجب أن يمرّ عبر عدن، فليعذرنا الرفاق لهذا التقصير»[(١)]!

أما أنا فقد كنت متأكداً من تجربتي أنهم لن يدخلوا صنعاء ولا حتى تعز وأن الدخول الى صنعاء هو عبر لغة الحوار وليس لغة السلاح وكانت القيادة في الجبهة وحزب الوحدة الشعبية يحظون باهتمام كبير من قبل قيادة الحزب والدولة في عدن بل انهم يحصلون على امتيازات لا تتوفر للقيادات الحزبية والرسمية والمواطن في الجنوب ولهذا فمن مصلحتهم أن تستمر هذه الحروب علي حساب دماء الابرياء في شمال الوطن فهم كانوا يتنقلون بين عدن والخارج ولا يهتمون الا بانفسهم ولهذا فلقد وقعت اتفاق مع علي عبد الله صالح لوقف الحرب لمصلحة الوطن والمواطن في اليمن شمالاً وجنوباً.

ويجب الاعتراف بأنّ هذه الوثيقة قد كُتبت بعد الأحداث الساخنة في عدن، وكانت مليئة بالانفعالات والمغالطات لتلبي رغبة البعض، وأنا واثق اليوم بأنه لو جرت مراجعة مسؤولة لهذه الوثيقة ولوثيقة الكونفرنس في الجنوب، لخرجت باستخلاصات أخرى بعد الذي صار من أحداث يناير ١٩٨٦م، وحتى الاقتتال والانفصال عام ١٩٩٤م[(٢)].

---

(١) وثيقة حزب الوحدة الشعبية «حوشي» حول أحداث ١٣ يناير – خالد عمر – مايو ١٩٨٦م.

(٢) فأحداث ١٩٨٦م عجّلت بالوحدة اليمنية، وحرب ١٩٩٤م عجّلت بترسيم الحدود مع المملكة العربية السعودية في يونيو من عام ٢٠٠٠م، وسُمّيت اتفاق جدة الذي وقّعه الرئيس علي عبد الله صالح والأمير عبد الله بن عبد العزيز وليّ عهد السعودية، حيث جرى التراجع عن اتفاقية الطائف =

وأنا لا أريد أن أنبش الماضي، فقد تجاوزتُه شخصياً، وأترك ما جاء في هاتين الوثيقتين للتاريخ فقط.

وفي الحقيقة، كان هناك اتجاهان في الجبهة:

الأول: وافق على الاتفاق، وكان في مقدمته رئيس الجبهة سلطان أحمد عمر، وعضوا المكتب السياسي د. محمد قاسم الثور، وعبد الله صالح عبده، وأعضاء اللجنة المركزية محمد الشيباني وحسن شكري ومحمد عبد ربه السلامي، وعدد كبير من الكوادر والقواعد. كذلك أيدت الجماهير في المنطقة الوسطى هذا الاتفاق، لكونه أدى إلى استقرار المنطقة بعد ١٠ سنوات من الحروب، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الوضع في الجنوب والشمال على السواء، وتعزّزت الثقة بين قيادتي النظامين، ووُجِد تعبيره الملموس في خطط التنمية في الشمال والجنوب. وقبل هذا الاتفاق عقدت اللجنة المركزية دورة استثنائية في نهاية آذار/ مارس، حُسم فيها خطط موضوع الحوار مع الرئيس علي عبد الله صالح بصورة إيجابية، وكان الاتفاق على حلّ المشاكل سياسياً، وذلك رغم معارضة بعض العناصر ومحاولتهم إحباط القرار الخاص بالحوار. حضر هذا الاجتماع الاستثنائي عناصر قياديون في الجبهة من صنعاء وتعز والحديدة، وقدّم الدكتور أحمد حسن سعيد، ورقة عمل بخصوص الوحدة، تحولت ــ بعد اعتمادها في الاجتماع ــ إلى تقرير للجنة المركزية.

والمؤسف أنّ د. أحمد حسن قُتل في ظروف غامضة، وقيل إنّ سيارته اصطدمت بأحد الأسوار في منحدر مرتفع يؤدي إلى معاشيق، وسقطت في البحر. ولكن، عند تحرّي الأمر، لم يُعثَر حتى على خدش بسيط في السور، ولم يقدَّم أي تقرير طبي! وكان الفقيد من أكثر العناصر إيماناً بتحقيق الوحدة عبر الحوار وليس عبر السلاح، وكان من أكثرهم شعبية داخل حزب الوحدة الشعبية، وبوفاته خسر الحزب قائداً مناضلاً قلّ أن يوجد له مثيل. وبالتوقيت

= (١٩٣٤م) التي كانت تُجدَّد كل عشرين سنة بشأن الأراضي اليمنية في نجران وجيزان وعسير، في اعتراف متبادل يمني ــ سعودي بأنّ ترسيم حدود عام ١٩٣٤ لم يكن نهائياً، وأنّ الترسيم النهائي منوط بموافقة الطرفين عبر تفاوض جديد. اتفاق جدة عام ٢٠٠٠ رسم الحدود كاملة مع السعودية، وأنهى نزاعاً استمر لأكثر من ٦٦ عاماً، وكان كل ذلك بمقابل ذهب إلى الجيوب العصية على الامتلاء، أما الشعب اليمني فلم يجنِ منه حبة خردل.

نفسه استُشهد الدكتور عبد السلام الدميني في صنعاء، وهو زميل للدكتور أحمد حسن، وكانا يدرسان معاً في موسكو، ويحملان رؤى متقاربة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف توافقت مصلحتان متضادتان في عدن وصنعاء على تصفية مناضلين وطنيين ووحدويين سلميين؟! سؤال سأترك الأجابة عنه للتاريخ.

وفي لقاء صحفي مع الأستاذ عبد الباري طاهر[1]، قال في ذلك: كان الأهمّ النقاش بشأن العمل في الشمال. كان هناك قسم مع الكفاح المسلح، وقسم ضده، أي مع العمل السلمي. كنا مجموعة: عبد الله صالح عبده، محمد قاسم الثور، حسن شكري، أحمد حسن سعيد، وتيار واسع مثل أنيس حسن يحيى وزكي بركات، وكثيرون كانوا ضد الكفاح المسلح، وكان جار الله مع الكفاح المسلح. أذكر مرةً في تلك الفترة نفسها عام ١٩٨١ زارنا في عدن في معاشيق، حيث كنّا نقيم، كل من علي سالم البيض وعلي عنتر وصالح مصلح، فبدأ حديث لم يكن رسمياً، بل كان حديثاً عادياً. أنا حينها خرجتُ، وعندما عدتُ أخبرني عبد الله العلفي وأحمد حسن سعيد، وهما مذعوران، أنّ الجماعة اقترحوا عليهما أن يعودا إلى الشمال ويكون معهما علي سالم البيض يشتغل في العمل السري في المناطق الوسطى. وسبب الذعر أنه عندما تدخل شخصية مثل علي سالم البيض إلى المناطق الوسطى، فكأنك أدخلت مدفعاً طويل المدى إلى هناك، أي توريطاً أكبر في الكفاح المسلح الذي كنا نرفضه، حيث إنه كان متحمساً لفكرة الكفاح المسلح، وهو شخصية مغامرة منذ تأسيس حركة القوميين العرب، بينما كان علي ناصر محمد ضد الكفاح المسلح، ومعه في ذلك جزء كبير من الجبهة القومية والفصائل السياسية التي اتحدت في الاشتراكي، كالعمل والطليعة واتحاد الشعب الديمقراطي. لكن، للأمانة، إنّ اتحاد الشعب (جماعة عبد الله باذيب) كانوا ضد الكفاح المسلح بصورة أوضح وأصلب من غيرهم[2].

ومن جانبي، فقد آثرت أن أخوض معترك هذا الحوار، رغم كل المصاعب والمشاكسات والمواقف المعرقلة والمسيئة، وفي هذا السياق كانت زياراتي لصنعاء في الأعوام ١٩٧٩

---

(١) عضو قيادي في الحزب الاشتراكي اليمني في شمال اليمن، وعضو نقابة الصحفيين.

(٢) صحيفة **الشارع** ٢٦/ ٠١/ ٢٠٠٨ العدد ٣٢، السنة الأولى.

و١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٢ و١٩٨٣ و١٩٨٥م. وكما سبق أن ذكرت، فإن الزيارة التي قام بها الرئيس علي عبد الله صالح لعدن في عام ١٩٨١م، بوصفه أول رئيس شمالي، كان هدفها الفعلي، والضمني، العمل لإخماد العمليات العسكرية في المنطقة الوسطى، وقد تبيّن له أنّ الحوار والتفاهم كفيلان بوقف حالة النزف الدائمة التي يعانيها النظام في صنعاء، والتي كان يصرف عليها سنوياً أكثر من ستة مليارات ريال (كان صرف الدولار حينها خمسة ريالات)، ولكنه للأسف لم يكن جاداً، وراءه النزف البشري والمادي الذي كان يتربح من ورائه.

خلاصة القول، أنّ الاتفاق قدّم خدمة كبرى لكلا النظامين، وللشعب اليمني في كل مكان، ولقضية التنمية، ورفع مستوى المعيشة، ووفّر الوظائف والتطوير النوعي للطاقات والقدرات... ولقضية الوحدة اليمنية. وأذكر حديثاً مع الرئيس علي عبد الله صالح في صنعاء، قال لي فيه أن لا داعي للحديث عن هذه الذكريات ولا فائدة، فكلها أصبحت تاريخاً، وعلينا الحديث عن الحاضر والمستقبل. لكن أشير هنا إلى أنّ حاضرنا بُني على ماضينا، ومستقبلنا سيُبنى في ضوئهما، وكان قرار الوحدة وتبنيها والتزامها، مهما كلف الأمر، من القرارات الحاسمة التي رسمت مستقبل اليمن السياسي والاجتماعي، بما حمل من نتائج متشعبة جديرة بأن تُدرَس بالتفصيل دراسة مستقلة لا تسمح بها هذه المذكرات، ولا بدّ من مقارنة هذا القرار بتطلعات شعوب كثيرة في العالم ما زالت تطمح إلى الوحدة، وتعترضها العوائق والمواقف، ككوريا، حيث لا تزال الكوريتان الشمالية والجنوبية على شفير الحرب بين آونة وأخرى.

زيارتي لحجّة مدينة الشهداء

حجّة... القلعة الشاهقة والنموذج

أما المشهد الذي لن أنساه ما حييت، فهو الذي رأيته في حجّة[1] من استقبال يفوق

---

(١) تقع محافظة حجّة إلى الشمال الغربي للعاصمة صنعاء، وتبعد عنها بحدود (١٢٣) كيلومتراً، ويشكل سكان المحافظة ما نسبته (٥,٧٪) من إجمالي سكان اليمن، أي ما يقارب مليوناً ونصف مليون =

الوصف للجماهير في هذه المدينة التي سُجن وأُعدم فيها بعض «أحرار» حركة ١٩٤٨، وأخوان للإمام أحمد بعد انقلابهم عليه عام ١٩٥٥، واشتهر فيها سجن نافع الذي حوّله الصانع الأول لحركة الأحرار أحمد محمد نعمان، إلى مدرسة لمحو أمية عساكر السجن، وإلى ملتقى ثقافي للمسجونين من الأحرار. ومن هذا السجن أيضاً، خرج البعض إلى ساحة الإعدام. وعلمتُ أنّ الإمام أحمد كان يشاهد من شرفة قصره الحجري الجميل (قصر سعدان التاريخي)[1] ما يجري حول القصر الذي يطل على سجن نافع. تكرر هذا في سجن المنصورة في عدن بعد الاستقلال، فقد تعلّم البعض فيه مختلف المهن، من بناء وكهرباء ونجارة، وغيرها من المهن.

= نسمة، وتحتل المرتبة الخامسة بين محافظات الجمهورية من حيث عدد السكان. عدد مديرياتها (٣١) مديرية، ومدينة حجّة مركز المحافظة، وأهم مدنها حرض وعبس. الزراعة والرعي هما النشاط الرئيس للسكان، إذ تنتج المحافظة ما نسبته (٦,٨٪) من إجمالي إنتاج المحاصيل الزراعية في الجمهورية، وأهم محاصيلها الفواكه والمحاصيل النقدية والخضروات والحبوب، فضلاً عن تربية النحل والاصطياد السمكي في مناطقها الساحلية. وتحاذي محافظة حجة الحدود السعودية، لذا فهي تشهد نشاطاً تجارياً متميزاً، يتمثل بحركة النقل والتجارة من خلال منفذ حرض الذي يُعَدّ من أهم المنافذ الجمركية للجمهورية اليمنية. يوجد في أراضي المحافظة بعض المعادن، من أهمها الذهب، النحاس، النيكل، الكوبلت، الرخام، الفلسبار والكوارتز. والمعالم السياحية في المحافظة كثيرة ومتنوعة، أهمها قرية الضفير.

(١) من المعالم السياحية والتاريخية في محافظة حجّة: قلعة القاهرة، قصر سعدان، جبل نعمان، حصن الجاهلي، حصن الناصرة، حصن الظفير، حصن كحلان عفار، حصن المدان، حصن الموشح، قلعة المدورة، قرية العلالي، حصن المحرق، حصن كشر، المصنعة، سوق عاهم، قصر ومسجد القرن، مقبرة القرن، حصن مزرع، مسجد قرية القفلة، قصبة قرية القفلة، مسجد العابد، قلعة الإدريسي، جزيرة ذو حراب، حصن العلالي.



قصر سعدان في محافظة حجّة ــ القصر الجمهوري حالياً

هذه المدينة خصّتني وخصّت الرئيس صالح باستقبال جماهيري مؤثّر، إذ خرجت عن بكرة أبيها مرحبة بنا منذ إطلالتنا عليها من طريق البر. فمنذ بلوغنا «وادي شرس»، كان في استقبالنا المسؤولون في المحافظة وجماهير غفيرة كانت تردد الهتافات الوطنية والوحدوية، وتهتف بحياة قيادتي النظامين وثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر المجيدتين، حاملة صورنا واللافتات المعبّرة عن آمال اليمنيين في الأمن والاستقرار والوحدة. وكأني بـ«الوادي» بحجارته، وبتاريخه الناصع، وبكبريائه الشامخة، يردّد الهتاف، وتتعالى الأصداء وتتماوج الأيدي من هناك إلى وسط مدينة حجة، حيث كان الجميع، شيوخاً وشباناً ونساءً وأطفالاً، محتشدين في الساحات يهتفون للوحدة، للمستقبل وللسلام، معبّرين عن فرحة أبناء اللواء بهذه الزيارة، وبهذا اللقاء. وهذه هي المرة الأولى التي تخرج فيها الجماهير من صنعاء وحتى حجّة من غير سلاح، احتراماً لتوجيهات القيادة في صنعاء.





كان الطريق الذي مررنا به إلى حجّة متعرجاً وسط سلسلة من الجبال الشاهقة والأودية العميقة، ولكن إرادة الإنسان كانت أقوى من الجبال والطبيعة القاسية، فقد شُقَّ طريق أسفلتي متعرج وسط الجبال والأودية والصخور، ما سهّل على المواطن عناء السفر وتسلّق الجبال، سواء للسيارات أو الحمير والبغال والجمال، وقد وصف أحد الشعراء وعورة هذه المنطقة وصعوبة الوصول إليها بالبيت الآتي:

إلى أين تمشي والطريق وعور   فقلت: إلى حيث النسور تطير

وأتذكر في هذه المناسبة سقوط سيارة مرسيدس من سيارات موكبنا، وهي تنحدر من أحد المنعطفات الشاهقة وتهوي باتجاه السيارة التي كنتُ أستقلها مع الرئيس صالح وتَوَقُّف الموكب، لنشاهد ما حدث للسيارة وللمرافقين الذين كانوا يحاولون الخروج منها وهي مقلوبة، وقد تحطمت وتوقفت بالقرب منا، وتطاير كل ما فيها، بما في ذلك حقيبتي «السمسونايت» التي كانت فيها وتحتوي على وثائق مهمة. وحين شعر الرئيس باهتمامي بالحقيبة وبالأوراق التي كانت تتطاير في الهواء والكل يركض نحوها، قال لي: نقتسم ما فيها مناصفة، فقلت له: موافق إذا وافقت على اقتسام ما في حقيبتك. توجهنا بعد ذلك إلى دار

الضيافة[1] (قصر الإمام أحمد)، وتناولنا طعام الغداء الذي نقلته طائرات خاصة من صنعاء، ما يدل على حرص صالح على حياته وحياة ضيوفه (كان المعارضون للإمام يشيعون أنّ سلتته[2] ووجبة غدائه تصل من صنعاء إلى تعز بالطائرة، ولم يكن ذلك صحيحاً، وها هو الرئيس صالح يفعل ما لم يفعله الإمام أحمد). وانتقلنا بعد ذلك إلى المفرج الأمامي الجميل لمضغ القات مع كبار القوم، وكان البعض يتحدثون عن بطولاتهم في معارك حجّة وصعدة في الحروب مع الملكيين، التي تحولت، كما هو معروف لليمنيين جميعاً، إلى مصدر للارتزاق والكسب والثراء، وعند كل صلاة وصلاة كان المستفيدون من الحرب يدعون ويتمنون أن تستمر ما دام السعوديون، على وجه الخصوص، والمصريون وحكومة الثورة، يمدونها بكل وسائل الاستمرار في تلك الحرب التي دامت ثماني سنوات (١٩٦٢-١٩٧٠)، وكان الخاسر دوماً هو الشعب والأبرياء منه. وكان البعض من المنافقين يمجدون «الأفندم»، أي الرئيس صالح، بطل النصر في تلك الحروب القاسية. وتحدث رئيس الأركان عبد العزيز البرطي عن لقائه مع وفد سعودي أثناء خلاف سعودي يمني على الحدود بين البلدين، وزعم أنه قال إنّ حدود اليمن تبدأ من الركن اليماني في الكعبة، وقد أبلغ الوفد حكومته بما سمع، وأنّ الملك فهد أمر وفده بالانسحاب واشتكاه إلى الرئيس صالح. ضحك الحاضرون، وتوقف الحديث عند هذا الحد. وقد شاهدت البرطي وهو يمسح شنبه دون شعور، وكان منتشياً كالطاووس، لأنه جرؤ وتحدث مع الوفد السعودي بتلك الشجاعة، ولكنه بعد ذلك خسر منصبه، كما قال البعض!

وفي صبيحة اليوم التالي كان المهرجان الكبير في ميدان الشهداء بمدينة حجّة الشاهقة في ارتفاعها الجغرافي، والصادقة في ولائها الوطني، وخرج المواطنون وهم لا يحملون السلاح لأول مرة إلا السلاح الأبيض (الجنبية) الذي استخدموه في رقصة البرع، يتقدمهم الشيخ حمود عاطف قائد الجيش القبلي.

---

(١) قصر حجري عالٍ، يُسمى «قصر سعدان» كان يقيم فيه الإمام أحمد، وأصبح داراً للضيافة، ودرجات السلالم عالية، وفي الطابق العلوي غرفتان للنوم ومفرج لتناول القات، وهو على ارتفاع ٢٤٠٠ قدم.

(٢) وجبة يمنية

الكلمات والقصائد الحماسية التي توالى على إلقائها شعراء (مداحون ــ متسولون ــ كل قصيدة بثمن، هكذا كان بعض الشعراء يأتون إلى مجالس الحكام ليلقي كل منهم قصيدة يمدح فيها الحاكم ويعود بالمال والهدايا) أضافت إلى أجواء الفرحة والبهجة، ومعها الموسيقى والفولكلور الشعبي والأغاني التقليدية والأناشيد الثورية... كلها جعلتنا نشعر بأننا في عرس لليمن الواحد، وفي مهرجان للبطولة والعطاء، وفي قلب كتلة متراصة وقلعة واحدة هي سواعد هؤلاء الناس البواسل، ومشاعرهم المتدفقة حباً وأملاً بانبلاج فجر الوحدة... هؤلاء الذين يمرّ الضباب والسحب من تحت أقدامهم في الأمسيات الجميلة المتلألئة بالأمل... هؤلاء الذين ينقطعون عن سائر اليمن عندما يعزلهم الضباب في «صومعتهم» الشاهقة، ولا سّيما عند القصر والسجن «السابق» والتلال المسنّنة، ويظل اليمن في قلوبهم، فلا ينقطع وهج العطاء والتضحية... هؤلاء القوم الطيبون، المحبون، عبّروا في أهازيجهم وفي رقصاتهم الشعبية وفي هتافاتهم عن القلب اليمني الذي يخفق وحدوياً، ويرقص وحدوياً، وينبض وحدوياً. هل نرتفع، نحن جميعاً، فوق الحسابات الذاتية، ونرتقي إلى المستوى الذي تتطلبه المهمة التاريخية وتطلعات هذه الجماهير؟!



وبعد خمس سنوات من هذه الزيارة، زرتُ حجّة مع الأستاذ علي باذيب وعبد الله غانم، لإعداد ورقة العمل بيننا وبين النظام في صنعاء، بعد أن رفض حكّام عدن المصالحة الوطنية. وحدثنا الأستاذ عبد الرحمن علي نعمان، محافظ حجّة عن الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين، وعن أحمد ناصر القردعي الذي نُقل إلى سجن القاهرة ليلاً، الذي يطل على قصر الإمام، وفي الصباح شاهد هو وأصحابه السحب تحتهم، فأيقظ أصحابه مذعوراً وقال لهم: السماء سقطت**!!** لأنهم لأول مرة يشاهدون السحب والضباب تحتهم، معتقدين أنّ القيامة قد قامت. وكان القردعي قد اعتُقل لأنّ أخاه علي ناصر القردعي[1] شارك في قتل الإمام يحيى، وبعد أن سمع في خولان مقتل أخيه في حجة، كتب قصيدة يرثيه:

يالله لاحد قدرت فانت اقدرا   ياحي دائم وغيرك ما يدوم
من حبس نافع قيوده جسرا   والمشنقة فوقها الشمير يحوم
واحنا على الحبس قد بانصبرا   ناوين طالب نرحب باللموم
والساع يامرسلي شد اشقرا   من داخل الحبس ذي دون النجوم

والبيت الأخير يشير إلى أرتفاع الجبال العالية التي هي أقرب إلى النجوم.

السلال والحورش

وقد حدثنا محافظ حجة عبد الرحمن علي نعمان، عن سجن حجة[2] والأحرار الذين كانوا يقبعون فيه، قائلاً إنّ الشهيد أحمد الحورش[3] أفاق من نومه عندما كان مسجوناً في سجن نافع وينتظر الإعدام الى جانب المشير السلال وآخرين من رجال الحركة الوطنية، وقال لرفاقه في السجن إنه حلم بأنه قد أُعدم وقُطع رأسه في ساحة كبرى، وأنّ ثلاثة آخرين من رفاقه في السجن أُعدموا أيضاً، وأنّ واحداً منهم قد عرفه. بعدها قام الحورش ووهب

(١) الشيخ المناضل علي ناصر القردعي ١٨٨٥-١٩٤٨.

(٢) وردت هذه المعلومات لاحقاً في مقال للكاتب نبيل سيف الكميم، في جريدة **الراية** القطرية بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠٠٨.

(٣) أُعدم عام ١٩٤٩ لمشاركته في الحركة الدستورية ضد الإمام يحيى حميد الدين.

حذاءه لزميله ورفيق صباه ودراسته العسكرية في بغداد في ثلاثينيات القرن الماضي المشير عبد الله السلال، قائلاً له: لستَ من بين مَن رأيتهم في الحلم، ولن يقتلوك. بعدها قام السلال ولبس الحذاء بشيء من الاغتباط، فقد كان حافياً طوال الوقت.

بعد ذلك يقول أحمد الشامي: سمعنا موسيقى موكب نائب الإمام في حجّة، فشعرنا بأنه سيحضر حفلة الإعدام. تلا ذلك سماعنا صرير مغالق باب السجن ومزاليجه، وانشقّ عن وجه كبير الحراس، واسمه ناصر علي، بوجهه الأصفر، ورأى الأخ عبد الله السلال واقفاً، فأشار إليه بإصبعه أن أقبل، فسأله السلال: أنا؟ فأشار ناصر علي برأسه، وكأن لسانه قد انعقد: نعم تعال. فقال السلال مستغرباً، أنا... أنا؟ فقال حارس السجن: نعم أنت.

فصرخ السلال ينادي أحمد الحورش: يا أحمد، ها قد سبقتك إلى رحمة الله، فخذ حذاءك. وما إن سمع الحورش ذلك، حتى وثب من مكانه كالأسد مخاطباً السلال قائلاً: لا، ليس أنت. أنا... أنا المقصود. عندها سأله حارس السجن: ما اسمك؟ فأجاب: عبد الله السلال. فقال له الحارس: أنا أطلب أحمد الحورش. وأخذ الحورش إلي ساحة الإعدام. ويضيف أحمد الشامي: إنّ هذا الموقف بين أحمد الحورش وعبد الله السلال كان موقفاً مذهلاً ورائعاً، مبكياً وضاحكاً، دلّ على رباطة جأش السلال، إذ فكر في ردّ الحذاء للحورش وهم يدعونه للإعدام، حيث أذهل هذا الموقف وأرعب الإمام أحمد عندما نقل إليه! وقد نصح الرئيس صالح محافظ حجة وقائدها علي عبد ربه القاضي، بألّا يتحدثوا معنا في أمور سياسية، وإن إقامتنا في قصر الإمام هي للراحة والاستجمام، فكان المحافظ رحمه الله يتندر في كل جلسة قات حتى نضب كل ما عنده من طرائف، حتى إنه لجأ إلى الموظفين من أجل الحصول على آخر النوادر، كما أخبرنا. ما زلت أتذكر الضباب كل صباح، والسحاب بعد الظهر، ويأتي من تحت إلى فوق، وأحياناً نشاهد السحب وهي في طريقها إلينا تمطر على القصر، والحمام يطير ويدور حوله، ولكني لم أقل كما قال أحمد ناصر القردعي الذي لم يركب في حياته طائرة، ليرى السحب من تحته، إنّ السماء سقطت، فقد تعودتُ مثل هذا المنظر في رحلاتي خارج الوطن.

هدنة مع الإمبريالية

وأتذكر أنّ قائد المنطقة، وهو من التنظيم الناصري، وقد عاش لبعض الوقت في عدن، وحدثني الرئيس صالح أنه صديق له وأنه بعد انتقاله إلى صنعاء اختاره قائداً لمحافظة حجّة عام ١٩٨٦، وعندما تحدث عن الإمبريالية، أسكته المحافظ قائلاً له: نحن في هدنة مع الإمبريالية لمدة أسبوع، أي حتى مغادرتنا، فضحك الجميع. وعند مغادرتنا حجّة في طريقنا إلى حرض عبر الطريق الترابي «المُكسّر» الذي شقته المحافظة، سأل قائد المنطقة الناصري: ألا تشعرون براحة وأنتم في هذا الطريق الذي شقته أيدٍ وطنية يمنية؟ إنه أفضل من الطريق الصيني المعبد! وكان علي باذيب يجلس بالقرب مني، وقد همس مستغرباً: هل كان الأخ علي عبد ربه القاضي عندنا في عدن؟ ضحكتُ وضحك بعد هذه النكتة والدعابة، في إشارة إلى بعض المزايدين في عدن الذين كانوا يرددون: دمروا، حطموا الإمبريالية، شيدوا الاشتراكية!

في أرض بلقيس – في مأرب

كانت زيارتي لمأرب آخر زيارة رسمية قمت بها لشمال الوطن قبل أحداث يناير في عدن، وكانت في ديسمبر ١٩٨٥م. ولهذه الزيارة خلفية لا تخلو من الطرافة... وكانت في الوقت نفسه ذات ثمار كثيرة، ستمهد لخطوة تاريخية في حياة شعب اليمن باتخاذ خطوات متدرجة على طريق قيام دولة اتحادية من إقليمين، تنفذ في مستهل عام ١٩٨٦م لولا أحداث يناير التي أضعفت هيبة عدن وتراصّها ومكانتها وقولها الفصل في أيّ اتفاق وحدوي، وهو ما حصل فعلاً مع الأسف الشديد بالهروب إلى الوحدة عام ١٩٩٠ والهروب منها عام ١٩٩٤.

كنتُ في أديس أبابا مع علي سالم البيض وأحمد مساعد حسين للاستجمام، عندما اتصل بي الرئيس صالح وقال: «ليش ما تزورونا في صنعاء، أنت والإخوان؟»، قلت له: «عليّ أن أذهب أولاً إلى بلغاريا لإجراء فحوصات طبية». قال: «تعالوا بعد ذلك... أوجّه

إليكم الدعوة لزيارة صنعاء، ولا تنسَ أنه قد بدأ العمل في سدّ مأرب، وهناك مجال للاطلاع على ورشة العمل هذه، التي نعلّق عليها آمالاً كبيرة».

اتفقت مع علي سالم البيض وأحمد مساعد حسين على أن نلتقي معاً في صنعاء بعد عودتي مباشرة من صوفيا إليها، وكان معنا في بلغاريا وفد موسَّع من الجنوب، منهم وزير المواصلات محمود عشيش. كانت دعوة صالح لنا جميعاً تعكس الجوّ الإيجابي جداً الذي ساد العلاقة بين الشطرين، وذهبت إلى صنعاء في ديسمبر ١٩٨٥.

كان الاستقبال حاراً وودياً في العاصمة صنعاء. أما في منطقة مأرب، فكان الاستقبال الشعبي من أروع ما وجدته وشهدته. الناس خرجوا إلى الشوارع بكل صدق وعفوية، هتفوا للوحدة، للحياة المشتركة، وللأمن والاستقرار، وللتنمية المتكاملة لليمن الواحد.

كانت أمنية قديمة، منذ مطلع صباي، أن أزور مأرب ذات التاريخ المجيد والسدّ العريق، أول سدّ في العالم، الذي تهدّم مع الزمن، لكن قصته بقيت حية في نفسي ووجداني... كيف لا ونحن نُعنون حضارتنا وتاريخنا وتراثنا اللغوي ومجدنا بمأرب وسدّها وبخطّ المسند وبملكتها العظيمة بلقيس. مأرب تختصر قصة الإنسان اليمني الذي قهر الصعاب وتغلب على الشدائد، قبل آلاف السنين، وبنى الحضارات وشيّد العمران وشعّ على العالم كله خيراً وعطاءً قبل أن يُبتلى بالقات وبالعصبية، وأنظمته بالفساد وبالمحسوبية والديكتاتورية.

كانت بقايا معبد بلقيس والمعالم التاريخية الأخرى التي تجولنا فيها أثناء الزيارة تعيش في ذهني ولا تبارحني[1]، وكنتُ دائماً أؤمن بأنه إذا كان أجدادنا قد حققوا هذه الإنجازات كلها بوسائلهم البدائية المرهقة مقارنة بتقنية اليوم، وقهروا الجفاف والعطش وحولوا لوحات حضارية ناطقة بالنقوش وبالنحت وتحدّوا العواصف والأعاصير وهجير الصحراء وقيظ الصيف، فكيف ستكون قدراتنا وإمكاناتنا إذا وحّدنا إرادتنا، نحن أبناء العصر الجديد واليمن الجديدة في القرن العشرين والواحد عشرين؟!

---

(١) لم يرد ذكر الملكة بلقيس في القرآن أو في أي مخطوطات أو نقوش، وبلقيس باليونانية تعني الفاتنة، وأصبحت الصفة اسماً على الملكة.





عرش بلقيس(١)

استحضرتُ على الفور وأنا أشاهد سدّ مأرب القديم قوله تعالى: «لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة ورب غفور»(٢) صدق الله العظيم.

لا أبالغ إذا قلت إنني رأيتُ في هذه الجماهير المحتشدة بأزيائها التقليدية الشعبية وألحانها الموسيقية التراثية وأناشيدها الوحدوية، رأيتُ فيها المرآة الصادقة للحياة التي تدفقت عبر المشاعر والروح اليمنية منذ قيام سدّ مأرب التاريخي القديم، وعلى هذه الوجوه الطيبة والأيدي القوية المعطاءة سيبزغ فجر اليمن الجديد متلألئاً على سطح البحيرة الجديدة والسدّ المستعاد، الذي بُني بدعم من حكيم العرب الشهم زايد الخير (الشيخ زايد بن سلطان العروبي الذي ينحدر من مأرب) وبوسائل عصرية تضمن له البقاء واستمرار العطاء(٣).

---

(١) عرش بلقيس، أو ما يعرف بمعبد بران، من أشهر المواقع الأثريّة في اليمن، حيث يقع على بعد ألفٍ وأربعمئةِ متر إلى الجهة الشماليّة من محرم بلقيس، والعرش أحد المعابد السبئيّة، كُرِّس للإله (إلمقه) إله القمر، وهو من أهم المعابد على الإطلاق هناك، ويأتي بعده في الأهميّة معبد (أوام) الذي يُعرَف في اليمن باسم العمايد.

(٢) سورة سبأ، الآية (١٥).

(٣) في ثمانينيات القرن الماضي، تولت دولة الإمارات الإشراف على مشروع إعادة بناء سد مأرب الجديد، وفي الثاني عشر من يوليو عام ١٩٨٤م وُقِّعَت في صنعاء اتفاقية بين اليمن وشركة (دوغوش التركية) لبناء مشروع السد الجديد في مأرب وتنفيذه، وقد وصلت كلفته الإجمالية إلى نحو ٩٠ مليون دولار أميركي على نفقة الشيخ الراحل زايد بن سلطان آل نهيان، وأشرف على تنفيذ مشروع سد مأرب الجديد =

يمن بُني، وتاريخ دُوِّن، وأجيال تحدّت المستحيل وتغلبت عليه وأبدعت ووضعت اليمن على خريطة الحضارات العالمية القديمة التي لا تزيد على عدد أصابع اليد إلا قليلاً.

معالم اليمن الحضارية خالدة، ومدنها القديمة ومعظم كنوزها لا تزال في جوف الصحراء وفي عمقها وتحت كثبان الرمال الحانية عليها والحامية لها والخائفة عليها من الغدر والخيانة وقلة الوفاء. هذه الحضارة لم يكن في الإمكان أن تبنيها قبيلة أو عشيرة، أو تجمّع محلي أو رهط عائلي. وككل حضارة نُسبت إلى الشعب، إلى الوطن، لا إلى فرد... الحضارة اليمنية لا يمكن القول إنها شمالية أو جنوبية، لأنها كانت يمنية بالمطلق، قامت وشُيِّدت بفضل وجود دولة مركزية قوية ضمنت الاستقرار والأمن، والرخاء للجميع وليس للقلة، لأن حكم القلة، حكم عصبوي أناني لا ينشئ حضارة ولا يقيم بنياناً ولا يؤسس للرضا العام. الحضارة عمل جمعي ولم تكن في مأرب وحدها، لأنها كانت حضارة، بل حضارات مزدهرة في الامتدادات الجغرافية اليمنية كافة.

= صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي. وفي يوم الأحد ٢١ ديسمبر ١٩٨٦م افتُتح السد الجديد. تبلغ مساحة حوض السد الجديد ٣٠,٥ كيلومتراً مربعاً، وسعته التخزينية نحو ٤٠٠ مليون متر مكعب، فيما تعمل بوابة التصريف بطاقة ٣٥ متراً مكعباً في الثانية، حيث يروي السد نحو ١٦,٥٧٠ هكتاراً.



نشرت هذه الصورة عن مشاركة الشيخ زايد للمواطنين والمسؤولين فرحتهم بافتتاح سد مأرب في كتابي «عدن التاريخ والحضارة»، وأذكر أنّ ابنه محمد بن زايد قال لي بحضور والده: لقد شاهدتُ الصورة التي نشرتها له في الكتاب، وهو يرقص بالخنجر وكأنه يمني، فردّ عليه والده بصوت عالٍ: «اليمنيون هم أصل العرب يا محمد».

إنّ أمـام قيادات التحديث مهمات كبرى. فإلى جانب إنشاء السدود الحديثة، التي تُحيي الأرض وتوفر الأمن الغذائي الذي لا يقلّ أهمية للأمن الوطني عن الأمن العسكري والمرافق الصناعية والزراعية والكهربائية وغيرها، عليها أن تشرع بمهمات أخرى تتعلق بنبش الحضارات اليمنية القديمة وإبرازها جميعاً، في مأرب وحضرموت وظفار والمعافر، وغيرها من المناطق اليمنية التي احتضنت حضاراتنا القديمة، ولا يزال كثير منها مطموراً تحت التراب والرمال وضباب النسيان الكثيف وسياسات الإهمال المتعمدة.

عندما بدأ الناس في حفر الأرض واستصلاحها هنا في مأرب، بدأوا يكتشفون مدارج ومنشآت عريقة، قسم منها لم يتهدم تهدماً كاملاً، وفي قادم الأيام سيكتشف الآثاريون مدناً بكاملها، وأنظمة مائية متطورة، ووسائل تسيير المرافق الحياتية في تلك العصور الموغلة في القدم التي كان الإنسان يسير فيها أميالاً عديدة، وهو لا يرى الشمس لخضرتها التي كانت تملأ الآفاق. ولقد صارحتُ الرئيس علي عبد الله صالح بأهمية التنقيب عن هذه

الآثار التاريخية وكنوز حضارة سبأ ومعين وأوسان وظفار قبل أن تغمرها وتدمرها مياه السد نتيجة استصلاح الأراضي والتوسع في الزراعات الحديثة التي لا يعبأ المستفيدون منها بأيّ معلم أو أية قيمة حضارية أو حق عام، والتي من جهة ثانية قد تنهبها أيادي السطو. لكنه لا يريد استفزاز مراكز القوى المشيخية والتجارية في هذه المنطقة، وهي التي استولت على هذه الأرض واستصلحتها، وسبّبت - وهي تعي سوء عملها - دمار بعض كنوزها القيّمة!!



سدّ مأرب

وفي شهري يوليو وأغسطس من عام ٢٠٢٠م تعرضت اليمن لأمطار غزيرة أدت لحصول سيول تسببت بفيضانات كثيرة في المحافظات اليمنية وأهمها سد مأرب الذي أدى فيضانه إلى ظهور آثار مدفونة وأصنام وكنوز حيث قيل أنه تم العثور على تمثالين برونزيين، وعدد من الاواني الفخارية فيها ذهب حميري خالص.. وهذا يذكرنا بما كان يجري بعد كل سيل في خورة ومرخة عندما كان الناس يذهبون ويتسابقون للحصول على الاثار القديمة لمملكة أوسان التي تجرفها السيول..

كما أنه ولأول مرة تجرف الفيضانات والسيول الأسماك خارج السد لتنتشر على طول مجرى السيل الذي فتح طريقاً له وسط الرمال نحو الشرق..

ويقدم الباحث محمد زين خدمة جليلة ومساهمة علمية مرموقة في كتابيه المهمين،

«كنوز مدينة بلقيس» و«جدران بلقيس»، لا للباحثين والمهتمين فحسب، بل لكل يمني في بقاع الدنيا الواسعة، ولكل محبّ للاطلاع على تاريخنا وحضارتنا وإنجازات أجدادنا. ومما يجدر التنويه به، أنّ القرآن الكريم لم يذكر بلقيس بالإسم، بل ذكر ملكة سبأ التي تعني باللغة اليونانية الملكة الجميلة، وذكر كذلك جنتيها اللتين كانتا عن يمين وشمال، وهذا برهان قرآني يفوق أيّ برهان آخر على فترة المجد والرخاء التي سادت آنذاك وإلى أنّ الحضارة اليمنية كانت حضارة بناء وتنمية.

في عام ٢٠٠٠ زارني الأخ مجاهد القهالي، ومعه طقم من الأساور التاريخية الثمينة، قال «إنها من بقايا حلي ملكة سبأ، وإنها وُجدت تحت حجر منحوت لعرش بلقيس وإنها معروضة للبيع لرجل أعمال ألماني ورجل أعمال سعودي وثالث كويتي، وإنّ هؤلاء يتسابقون لشرائها واقتنائها، فما رأيك؟»، قلت له: «سنعرض الأمر على المسؤولين في الإمارات لشرائها والاحتفاظ بها أو تسليمها للحكومة اليمنية». وبالفعل، أُحضِرَت هذه الآثار الثمينة، وسُلِّمَت لأحد أولاد الشيخ زايد، وقبِل بشرائها واقتنائها والاحتفاظ بها وإعادتها لاحقاً إلى اليمن، ولكنه طلب قبل ذلك أن تُعرَض على خبراء آثار للتأكد من أنها ترجع إلى ذلك العهد السبئي.

وأُرسِلت إلى سويسرا التي أكد خبراؤها أنها جواهر ثمينة، ولكنهم نصحوا بعدم شرائها، لأنّ هذا يتعارض مع القوانين الدولية بشأن الآثار والتحف، ولأنها مِلك للشعوب. وبعد ذلك عرضت على مجاهد أن يبيعها للحكومة اليمنية للاحتفاظ بها ضمن الآثار الثمينة التي تحتويها المتاحف اليمنية، ولكنه رفض ذلك، وقال إنها إذا أُعيدت إلى الحكومة، فسيبيعها المسؤولون، وكان يطلب مقابل ذلك ٣,٥ ملايين دولار، وهذا مبلغ كبير في حينه، ولكنه ضئيل مقارنةً بالقيمة التاريخية لِلُقية. وبعد أن أُعيدت إليه، زعم أنه أعادها إلى الشيخ أو المُهَرّب، ولكن أثر الكنز الذي لا يقدَّر بثمن اختفى، وحتى اليوم. وقد حزنت كثيراً على ضياع هذه اللّقية النادرة، وهذا ما جعلني أطالب الرئيس صالح بإجراء مسوحات شاملة للمناطق الأثرية في مأرب قبل استصلاح الأراضي، كما أشرت آنفاً.

وبعد انتهاء زيارتنا لصنعاء، غادرنا إلى عدن مع بقية أعضاء الوفد، واستقبلنا المسؤولون

والمواطنون في عدن استقبالاً حاراً، وقد كانوا يتابعون زيارتنا الأخوية لصنعاء، وزيارتنا التاريخية لمدينة مأرب وسدّها التاريخي العظيم. تلك الزيارة وما تلاها في ١٣ يناير تحدث عنها جار الله عمر في مذكراته، ونوردها بنصها:

«في أواخر عام ١٩٨٥ سافر علي ناصر محمّد إلى بعض الدّول، ومنها صنعاء وإثيوبيا وبلغاريا وعدد من البلدان العربيّة. وكان الرئيس الإثيوبيّ منغستو هيلا مريام قد جاء إلى عدن وحاول التّدخّل في حلّ الخلاف، لكنّه كان يقف إلى جانب علي ناصر. زار علي ناصر هذه البلدان ومرّ بصنعاء. في ذلك الوقت اتّصل بي أحد الأشخاص من جماعة علي عنتر وعبد الفتّاح، هو الأخ أحمد عباد شريف، عضو اللجنة المركزيّة، من منطقة خولان و«بطل العمل الحزبيّ الاشتراكيّ»، وقال إنّ بعض ضبّاط الجيش، وبعض القيادات الحزبيّة، تقترح عليّ أن أقنع صديقي صالح مصلح، وزير الدّفاع، بإعطاء أوامر للجيش باعتقال علي ناصر محمّد عند عودته من صنعاء في المطار وتغيير الأوضاع بطريقةٍ لا تؤدّي إلى إراقة الدّماء وإنّ هذا سيجنّب البلاد ويلات الحرب. فسألته: هل كان عبد الفتّاح إسماعيل وعلي عنتر يعرفان بهذا الأمر وموافقين؟ قال إنّهما لا يعرفان، وحده علي شائع وآخرون فقط يعرفون. أبلغتُه بأنّي لا أوافق على هذا النّوع من الوساطات للقيام بهذه المهمّة، لأنّي ضدّ الانقلابات العسكريّة، وأنا على ثقة بأنّ صالح مصلح وزير الدّفاع سيرفض هذا النّوع من التفكير. وكان أصحاب هذا الرّأي يقولون إنّ الجيش عندما يعتقل علي ناصر عند عودته سيجنّب البلاد الاقتتال. نحن [الشماليون في الجنوب] كنّا طرفين متقابلين، ومعظم أصدقائي في الطّرف الثاني. رغم رفضي أنْ أطلب إلى صالح مصلح أنْ يقوم بالانقلاب، فاتحتُ صالح بالأمر وعلمتُ أنّه عرف عنه من آخرين وقد عُرض عليه أن يكون رئيساً للدّولة. وكان ردّ صالح مصلح على العرض على النّحو الآتي: «أنا مسؤول عن القوّات المسلّحة رغم أنّها كانت تقاد من الخارج، أنا مسؤولٌ عن الدفاع عن البلد وأنا لا أؤيّد اعتقال علي ناصر عند عودته لأنّني إذا قمت بانقلاب وأنا وزير دفاع وعضو مكتب سياسيّ فسنعوّد الجيش على الانقلابات العسكريّة. والانقلاب المقبل، بعد هذا الانقلاب، سيقوده رائدٌ في الجيش لا أعلم من هو ولا مع من هو، سيكون ضدّ الحزب بالكامل».

وفي إحدى الليالي اجتمعنا كي نقوم بمصالحة بين علي عنتر وصالح مصلح، فسمعتُ

صالح مصلح يقول لعلي عنتر: «أنا لا أصلح كي أكون رئيس دولة، والمنصب الذي وصلتُ إليه أقصى ما أطمح إليه. يجب علينا أنا وأنت أن نفهم الحدود التي نصل إليها لأنّي أدير وزارة الدّفاع بمستشار سوفياتيّ، ورئاسة الدّولة تحتاج إلى عقل، ولا أستطيع أن أدْخِل المستشار السّوفياتيّ في دماغي ويعطيني نصائح في كلّ لحظة». وقال صالح مصلح: «الذي سيبدأ القتال، سنكون ضدّه». واقترح على الطّرفين العودة إلى اللّجنة المركزيّة، وأضاف: «انا سأقف مع قرار اللجنة المركزيّة ولو اتُّخذ بفارق صوتٍ واحد»».

هذه شهادة الشهيد جار الله عمر، وهو لم يقل كل الحقيقة في مذكراته، ولم يشر إلى أنه كان مرشحاً لمنصب الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني من قبل صالح مصلح وأنصاره ومؤيديه، وهذا ما علمتُ به قبل الأحداث من المناضل محمد أحمد (شارد)، أنه كان في لقاء جمعه مع صالح مصلح وأحمد مثنى السقلدي، وكان الحديث في هذه التغييرات التي أشار إليها جار الله عمر، وأكد أنه مرشح لرئاسة الدولة، وأنّ جار الله عمر سيحتل منصب الأمين العام للحزب، وسيعملان على توحيد اليمن بالحرب أو السلم. وقال صالح مصلح لشارد (صديقه وصديق العائلة) إنه سيعيّنه نائباً لوزير أمن الدولة أو الداخلية، وقد حصل خلاف بينهما في تلك الليلة، ورفض محمد أحمد كل هذه المشاريع التآمرية وانسحب، وقال: «إنكم تتآمرون على الرئيس والأمين العام علي ناصر محمد، ونحن لسنا معكم»، ورفض ذلك أيضاً أحمد مثنى السقلدي. وفي صباح الجمعة جاء لزيارتي محمد أحمد (شارد) على غير عادته ومن دون موعد، وأصر على اللقاء، وعندما علمت بذلك من المراسيم، طلبتُ منهم السماح له بالدخول، وتناولنا طعام الإفطار معاً، وشرح لي ما جرى، وقال «إن المؤامرة قد اكتملت، وعليك أن تستعد لذلك»، فهدّأتُه وقلتُ له «إنّ هذه المؤامرة لن تمرّ، وعليك أن ترتاح وتعود إلى منزلك لتنام»، لأنه لم ينم تلك الليلة، كما حدثني. ومعروف أنه كان مقرَّباً من صالح مصلح، وكان رجل المهمات السرية، فقد أرسله إلى محافظة صنعاء عبر بيحان مع جهاز لاسلكي واستقرّ به المقام في أرحب، في منزل الشيخ محسن أبو نشطان الذي كان يوفر له الحماية والرعاية والأمن وكافة مستلزمات الحياة، وكان عين النظام في عدن، يراقب ويتابع كل ما يجري في صنعاء، ويرسل أولاً بأول الأخبار إلى صالح مصلح. وهذه المعلومات أكتبها نقلاً عن المناضل محمد أحمد مسعود (ابن الحطاب الذي استشهد عام

١٩٨٦)، وكان يرسل تقاريره الأمنية باسمه الحركي (ابن الحطاب). والحطاب نسبة إلى والده الذي كان يقوم بالتحطيب وحمل الحطب إلى المدينة لبيعه للمواطنين، إضافة إلى معصرة الزيت التي كانت من مصادر دخله في القرية. وأحمد مسعود برطم كان رفيق رحلتي إلى عدن، وقد تحدثت عنه كثيراً في كتابي «الطريق إلى عدن».

دور أجهزة الأمن غير الوطني وغير الوحدوي في صنعاء وعدن

في خط متوازٍ مع الجهود والمساعي المبذولة لتحقيق الوحدة بين صنعاء وعدن، كانت أجهزة المخابرات في كلا النظامين، كما هو الحال في كل دول العالم، تعمل ضد النظام الآخر، وأحياناً كانت تقوِّض عمداً مساعي إقامة دولة الوحدة، كاضطهادها للوحدويين وتهميشهم واتهامهم بنقص الولاء الوطني والعمالة، وغرست تلك الأجهزة عناصرها في وسط مسؤولين كثر في المواقع الدولتية والحزبية والنقابية ومنظمات المجتمع المدني، وحتى أعلى دوائر الحكم. كان بعض هؤلاء يعملون جواسيسَ ومخبرين للطرف الآخر، والعكس صحيح. وفي الوقت الذي لا يمكن فيه إنكار حاجة كل نظام حكم ــ مهما كان اتجاهه ــ إلى أجهزة أمن سرية لحمايته، وهذا من طبائع الأمور، إلا أنّ الحالة بين النظامين أدت بسبب التوترات والحروب والقلاقل المستمرة بينهما إلى تكثيف العمل في هذا الاتجاه، ما نجم عنه تشكيل جيش من المخبرين، لأن كل نظام لم يكن يثق تمام الثقة بالآخر، وخاصة مع الأخذ بالاعتبار ارتباطاته أو تحالفاته الخارجية. وتشكلت لهذا الجيش مصالح ومراكز نفوذ ومنافع متعددة، كان من الطبيعي أن يعمل على استمرارها والدفاع عنها، ولو أدى ذلك إلى عدم قيام الوحدة. لكن أخطر ما في الأمر، أنه جرى اختراق هذه الأجهزة من قبل الطرفين، وهذا عمل مخابراتي تقليدي يتوخى الضرب تحت الحزام والسبق في الحصول على المعلومات. ووُجد عناصر في كل نظام يعملون لمصلحة النظام الآخر. كذلك وجد العملاء المزدوجون مجالاً للعمل في خدمة النظامين، إما بعلم القيادات فيهما، أو من دونه. ولم تسلم حتى الأوساط المعارضة لكل نظام من الاختراق، واستطاعت أجهزة الأمن ذات الأسماء المتعددة أن تجنّد من هؤلاء عملاء لخدمتها، ووصلت الأمور إلى درجة الترهيب والترغيب والسجن والتعذيب، وحتى القتل. واستُخدمت أساليب الابتزاز

التي تدخلت فيها أمور تبدأ من المال ولا تنتهي عند النساء! وفي حالات كثيرة، بلغ الأمر ذروة الانحطاط باعتقال بعض الأفراد وإذلالهم وتعذيبهم، بعد أن يمضوا مدة في السجون تطول أو تقصر لا يخرج بعضهم إلا وقد جُندوا للعمل في الأجهزة بعد سلبهم إرادتهم وإنسانيتهم. وعند خروجهم منها، يوظَّفون للتجسس حتى على أقاربهم، ويكلَّفون تجنيدَ هؤلاء الأقارب للتجسس أو يُهرّبون إلى النظام الآخر بعد أن يكونوا قد ضمنوا الحصول على الطمأنة الكاملة، بالحماية، وجواز المرور المناسب، ليبدأوا العمل في النظام المُستقبل (بعد إعدادهم) لحساب النظام المُرسل. ويأتي بعد ذلك الدور الذي تقدمه الدول الأجنبية الكبرى عبر أجهزتها الاستخبارية، في ظل صراع القطبين الأميركي والسوفياتي خلال زمن الحرب الباردة، وتورط الأطراف الصغيرة في الدول النامية في تلك الحرب، التي كانت تابعة لهذا القطب أو ذاك، واستفادتها من المعلومات الاستخبارية التي تقدم لها من هذه الدولة أو تلك. وحتى كثير من الدول الإقليمية لم تبخل بنصيب يخدم أغراضها في هذا المجال.

وفي اليمن، حتى بعد قطع خطوات مهمة على طريق الوحدة وإنشاء العديد من المشاريع والمنظمات والمؤسسات المشتركة، لا بد أن نعترف بأن مثل تلك المؤسسات كانت من بين أوكار أعمال التخابر ومكاتب التجسس على طرف ضد الطرف الآخر. بل إنّ وزارتَي ومكاتب شؤون الوحدة اليمنية في عدن وصنعاء كانت تأتي في صدارة القنوات التي تمارس هذا العمل بمتعة وحدوية عظيمة[1].

(١) علمتُ من السيد علي محسن حميد الرواية الآتية على لسانه: كان حسن عزيز يعمل في عدن مؤرشفاً وإدارياً باسم مستعار لمعاونة لجان الشمال عند اجتماعها بنظيراتها الجنوبية في عدن، وقد تعرفت إليه أثناء اجتماعات لجنة شؤون السلك الدبلوماسي عامي ١٩٧٢ و٧٣. وبعد سنوات ذاع صيته في صنعاء وتعيّن وكيلاً لجهاز الأمن، ولم يكن ذلك التعيين إلا مكافأة له لنجاحه في عدن. أثار فضولي ذلك الصيت لحسن عزيز، وعلمتُ بأنه يتردد على وزارة الخارجية، فطلبتُ من الزميل علي الحيلة مدير مكتب الوزير علي لطف الثور، أن يتصل بي لأشاهده عن بعد. وعندما حصل ذلك، فإذا بنا يحضن أحدنا الآخر، فعجب الحيلة من ذلك، وعندما حدثته عن خلفية ذلك المشهد الودي وعلاقتنا العملية في عدن، قال لي إنّ حسن عزيز يأتي عصر أو مساء كل يوم لتفتيش محتويات مكتب الوزير الثور، وإنه قناة الوصل بين مخبري الوزارة والأمن الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أنه رُصِدت في عدن، مثلاً، مبالغ مالية كبيرة جداً لوزارة أمن الدولة، لغرض رصد الأنشطة الجارية في الشمال بوساطة أشخاص ومرافق مثل سيارات النقل والتاكسي واستوديوهات التصوير والمطاعم ومحلات الصرافة... إلخ. وبطبيعة الحال، فإنّ شيئاً مماثلاً، وربما أكثر، كان يحدث لمصلحة الشمال داخل الجنوب، بحكم تفاوت إمكانات الشطرين المالية، وخوف النظام في الشمال منّا أكثر من خوفنا منه، وتعاونه الاستخباري مع السعودية وغيرها من دول المنطقة المجاورة.

كذلك إنّ نشاط الاستخبارات التابعة للنظامين شمل اليمنيين في المهجر من الطلاب والمغتربين، وتحديداً في بلدان الخليج وجمهورية مصر العربية والعراق وسورية والاتحاد السوفياتي وسائر دول العالم، وذلك بهدف التسابق بين النظامين لتجنيد أكبر عدد من العملاء للعمل لمصلحته ضد الآخر. ومن الأمثلة التي نوردها هنا، أنّ جهاز أمن الدولة في عدن تمكن من اختراق عناصر في حزب الرابطة في الخارج، مقابل عدم ملاحقة عناصرهم في الداخل... وكذلك عناصر من التجمع القومي في مصر والعراق وصنعاء، واستخدمت كذلك أكشاك بيع السجائر والملابس والأغذية وأفران الخبز والشحاذين، وأحياناً المجانين أو من يدّعون الجنون، والأسلوب الأخير استخدمته السعودية في الشمال، واستخدمت حتى عربات بيع الخُضَر والفواكه والبائعين الجوالين والمطاعم وصالونات الحلاقة للهدف ذاته! كان الظاهر بريئاً، والباطن استخبارياً بعيداً عن البراءة. لقد وُظِّفت طاقات، أو بالأصح أُهدرت في عمل انحرف عن مساره وجُرف معه أناس لم يكونوا يتمنون أن يسلكوا هذا السلوك الحقير الذي دمّر أسراً وأضعف شخصيات ودمّر وطناً. ولم يُضَف إليه شيئاً إيجابياً، وقد سمعتُ أنّ جهاز الأمن في صنعاء بنى مسجداً بالقرب من مقره المخيف، وشقّ نفقاً تحت الأرض من المبنى إلى المسجد لتغطية دخول المخبرين عبر نفق المسجد إلى داخل المبنى والخروج من النفق نفسه. ويقال إنه كان لجهاز الأمن في صنعاء محطة بترول تزود سائقي التاكسي المخبرين ببترول مجاني.

تطور العمل وتشابكت أغراضه، وبينما حُرم الشعب تقنيات التنمية والتحديث، أُنفقت الملايين من الدولارات لشراء أجهزة تنصّت دقيقة جداً (كالساعات وأجهزة التصوير مثلاً) لتسجيل ما يدور من كلام ومراقبة المكالمات الهاتفية والمراقبة عن بعد،

وحتى الاغتيال بإبر سامة توجه إلى ضحيتها من الخلف، فتقتل المستهدف على الفور دون أن يعلم أحد مَن هو الجاني. وقد استُخدم هذا التكنيك في صنعاء في شوارع مزدحمة في مرحلة ما بعد محمد خميس، حتى بات الناس يترحمون على أيام خميس. واستخدم فصيل سياسي تحالف مع الرئيس صالح في حروب المنطقة الوسطى وحرب ١٩٩٤ ضد الجنوب، جهاز الأمن في الشمال لقمع خصومه واعتقالهم وإعدام بعضهم في السجن، وكان هذا الفعل المشين البعيد عن الدين بنظرهم تقرباً إلى الله وخدمة للدين. لقد اغتيل الصحفي في جريدة الثورة محمد علي قاسم ركلاً ببيادة(١)، وهُدِّد رفيق جار الله عمر، محمد عبد السلام منصور، بالموت بذات البيادة، ولم يشفع له عند ضابط التعذيب والإعدامات سوى أنّ محمد عبد السلام من ذات سلك الشرطة التي ينتسب إليها مَن كان يقتل بدم بارد. وككل الأنظمة البوليسية، كانت الثقة منعدمة حتى في أركان النظام وأعمدته، فكان جهاز المخابرات يرسل مع وفد دولته شخصاً أو أكثر لمهمة مزدوجة، هي التجسس على النظام الآخر وعلى أعضاء الوفد ذاته. الكل كان محل شك. الكل كان تحت الرقابة. لقد وُظِّف وزراء وسفراء وضباط وقضاة ومحامون وأطباء وأساتذة جامعات لأغراض التجسس. وللأسف، لقد انحرف يساريون سابقون ولحقوا بطابور كاتبي التقارير على الطلاب، وهم في مهماتهم سفراءَ، أو بتسجيلهم محادثات زوار وإرسالها إلى صنعاء. وأحياناً كانت تُرسَل التقارير مدعمةً بالصور. في الشمال، كان البعض يجنّد من المدرسة ويستغل فقرهم وضعفهم، ثم يحاطون بالرعاية ويُبعَثون في منح دراسية عليا إلى الخارج ويعودون بدرجات الدكتوراه، وهم بعيدون عن الشبهات(٢).

بدأنا نتنبه في الجنوب للتجسس والتجسس المضاد والتجسس المزدوج منذ بداية السبعينيات. لكننا، والحق يقال، لم نُعِر هذه المسألة الاهتمام الذي تستحقه، أو نحملها على محمل الجد، برغم ما تنطوي عليه من أهمية بالغة وخطورة شديدة على توجهنا

---

(١) نوع من الأحذية التي يستخدمها العسكر في الجيش.

(٢) كان هناك وزير في وفد حكومة علي عبد الله صالح، كُلِّف حمل مسجلة صغيرة في جيبه لتسجيل ما كان يدور في مباحثات الكويت عام ١٩٧٩ وبعد امتلاء الشريط أطلقت المسجلة صوتاً لفت الانتباه، ففضحه.

ونهج نظامنا، على أمل أنّ الوحدة ستتحقق قريباً ولثقة زائدة في النفس. أما عن الأشقاء في دول الجوار، فقد كانوا يراقبوننا عن قرب وعن بعد، ويتعاونون مع أجهزة استخبارات شمالية ودولية، لأنهم لم يكونوا يثقون بنظامنا، ويعتبروننا مجرد تابع للكتلة الاشتراكية ينفذ سياساتها، ولكنهم كانوا في الوقت نفسه يغفرون لأنفسهم تبعيتهم للكتلة الغربية وتعاونهم الوثيق معها. والمهم في الموضوع هذا، أنهم نجحوا في تصوير النظام في الجنوب بأنه (الابن العاق في العائلة)، أو (الولد الشقي في المنطقة)، والأكثر مدعاة للأسف، أنّ عناصر قياديين كثراً، بعضهم كان في أعلى المراكز القيادية، لم يكفّوا عن تقديم الذرائع التي تدعم هذه القناعة وترسّخها.

وفي السياق، أستعيد ما حدث عندما بدأت الاشتباكات والقتال بين الجنوب والمملكة العربية السعودية على الحدود بين البلدين، وقد جئتُ على ذكر ذلك في مكان آخر من مذكراتي هذه. في عام ١٩٦٩م لجأنا إلى الأشقاء في صنعاء لنجدتنا بالسلاح في مواجهتنا مع السعودية التي استهدفت جزءاً من التراب الوطني اليمني ترجمةً للغيرة اليمنية الواحدة على أرض يمنية كانت مهددة بالوقوع بأيدي طرف ثالث غير يمني، في ما عُرف بمعركة «الوديعة»، وكنا على وجه الخصوص نحتاج طيارين عسكريين. وعدنا الأخوة خيراً، وتجمّد الأمر عند الوعد. كانت مشاركتنا في الدفاع عن صنعاء لهزيمة محاصريها الذين خاضوا معركتهم الأخيرة للقضاء على الجمهورية في حصار السبعين يوماً لا تزال حاضرة وطرية في الأذهان، ولكن كانت ظواهر الأمور مراوغة، إن لم تكن ماكرة وخادعة، بل ومتآمرة وبالمجان. وكنا في الجنوب غافلين عن دور رموز في سلطة ٥ نوفمبر١٩٦٧وقفت ضد ثورة ١٤ أكتوبر منذ انطلاقتها وعارضت إعلان انبثاقها في إذاعة صنعاء عام ١٩٦٣، كالفريق حسن العمري[١] (راجع كتابنا «ذاكرة وطن، عدن من الاحتلال إلى الاستقلال» الصفحات ٢٤٥ و٢٦٣، رياض نجيب الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١٩).

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أنّ حسين المسوري، رئيس الأركان، كان رجل السعودية في صنعاء، ومن طريقه تقدم السعودية أموالاً لشراء سلاح مثلاً، أو توزع مخصصات شهرية لكبار المسؤولين والضباط، ومنهم القاضي عبد الرحمن الإرياني والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر. وطبقاً للسفير حسن السحولي، فقد كان فيصل يعتبر المسوري أحد أبنائه، وعندما اكتشف الأحمر أنّ المسوري لا يسلّم له ولا للقاضي كل ما تخصصه السعودية لهما، أجبره على دفع كل المخصصات للاثنين.

وبدورنا في الجنوب كنا نتلقى دعماً ــ مهما كان محدوداً ــ من الحليف الأكبر «الاتحاد السوفياتي» في مجال أعمال الاستخبارات حسبما تقتضيه مصالحه، وتمليه عليه ظروف علاقته بنا وبالآخرين. ولكن تلك قصة أخرى.

أما في مجال نشاط أعمال التجسس والاستخبارات بين النظامين، فإنني في هذا المجال أجد أنْ لا مفرّ من الإقرار بأنّ النظام في صنعاء كان بلا منازع هو المستفيد الأكبر من تلك الأعمال على كل المستويات، ومنها:

أولاً: أنه كان يزعم في المنطقة ــ وكان ذلك مقنعاً ــ أنه الخط الأول للدفاع عن الكل ضد نظام «شيوعي، سوفياتي، صيني، شيطاني، صبياني، تخريبي»، وإلى آخر ذلك من المسميات التي كانت تطلق على النظام في عدن. ولم تكن تجربة عُمان بعيدة. ولا بدّ من الاعتراف ــ كما قلنا ــ بأنّ كثيراً من القادة والمتنفذين عندنا كانوا لا يتورعون عن تقديم الذرائع مجاناً، ما سهّل على الشمال أن يرتدي لباس الأخ الطيب المستقيم والمسالم، مقابل أخيه في الجنوب الذي أُلبِس ثوب الأخ المارق والشرير. أقول، وفق هذه الفرية التي لبست أحياناً لبوس الدين، إنّ الأموال والمعونات والهبات كانت تتدفق على صنعاء النظام، لا الشعب، وكانت مصائب قوم عند قوم فوائد.

ثانياً: أنّ هذا الفيض الضخم من الأموال السائلة التي انهمرت على نظام صنعاء مكّنته من توظيف كثير منها في أعمال الاستخبارات والتجسس التي تبدأ بجمع المعلومات وتمرّ بخلخلة نظام الجنوب وتفكيكه من الداخل، وتنتهي بالتخريب بالإنابة أو بالأصالة!

ثالثاً: أنّ الثراء الطارئ على صنعاء وقادتها ومخبريها، نتيجةً لهذا السيل المتدفق من الأموال الذي بلغ ذروته في فترة ما سُمِّي سنوات الطفرة النفطية، قد وفّر لها نوعاً من الانفراج الاقتصادي وتشريع الفساد. وظهرت لأول مرة مظاهر الرخاء والثراء على كبار المسؤولين والشيوخ والضباط، كبناء القصور والسيارات الفارهة والوكالات التجارية والشركات والأرصدة البنكية والمشاركة في مشاريع صناعية وزراعية وخدمية، ما جعل من الشمال موضع مقارنة بين جنته وبين جهنم الجنوبية وعامل جذب وإغراء لـ«العمالة» (من عدن)،

وعندما أقول العمالة، فإنني بالتأكيد أقصدها بحرفية المعنى بشقيه على ما فيهما من تناقض صارخ وصادم!

وهكذا نشطت وتطورت أجهزة الاستخبارات في النظامين، وتكاثر رجالها، وتزايدت أنشطتها، وفتحت لها الاعتمادات بلا حدود وبلا قيود. وفي الغالب، إنّ نشاط كثيرين من رجال هذه الأجهزة لم يقتصر على رصد التحركات والشخصيات في النظام الآخر، ولكنه تمادى وامتدّ ليمسّ حياة الناس العاديين في كل من عدن وصنعاء، ويحوّلها في مرات كثيرة إلى كوابيس يصعب احتمالها.

تطورت أعمال الاستخبارات تصاعدياً لتصل إلى القمة، فكان بين رجال كل نظام من نظامي الحكم من يعمل لحساب استخبارات النظام الآخر، وبلغ الأمر من الدقة والكفاءة في بعض الأحيان إلى أنّ وقائع ومحاضر لاجتماعات سرية على مستوى القمة في عدن كانت تصل إلى السلطة الحاكمة في صنعاء قبل أن يجفّ مداد صياغتها، وأحياناً، ويا للفاجعة، إلى الرياض!

من خلال موقعي في أعلى مراكز صنع القرار في دولة الجنوب، كنتُ أسمع بعض الهمس الذي كان يدور حول هذا الكلام عن التسرب الخطير للمعلومات، ولم أجد من رفاق الحكم من ينفي أو يؤكد. لكن حدسي كان يدلني على أنّ قنوات كثيرة قد فُتحت ومعلومات كثيرة قد تسربت، وشخصيات كبيرة قد تورطت. لكني كنتُ أُبقي على هامش من حسن الظن، وبأثر رجعي. لقد كان حسن ظني ذاك إثماً، لأنه كان في غير محله. كنتُ دوماً بحاجة إلى يقين لم أصل إليه إلا بعد سنوات عديدة بعد انتقالي إلى صنعاء عام ١٩٨٦م، وهناك قرأتُ وسمعتُ ورأيتُ، وهالني ما علمته. لقد تأكدت الريبة وتحولت إلى يقين. نعم، كانت كل شاردة وواردة في دوائر صنع القرار في عدن تنقل أولاً بأول وبنصّها وفصّها إلى صنعاء! ومن صنعاء، لا شك في أنها كانت تخرج إلى غيرها. ألم يقل السفير في الأردن علي أبو لحوم عام ١٩٩٠ لمسؤول الشؤون السياسية في السفارة علي محسن حميد: اكتب ما تريد من تقارير، فقط أريدك أن تتجنب الكتابة عن السعودية، لأنّ كل ما يكتب عن السعودية يصل إليها أولاً بأول.

وعندما نأتي إلى المقارنة بين أجهزة الشمال والجنوب في مجال هذا العمل المعقَّد الملفوف بالاحتمالات والظنون، والمغلَّف بالغموض الذي يخرج في كثير من الأحيان عن مساره وينحرف فعلاً لممارسة شؤون شنيعة لم تكن واردة في أذهان من أسّسوه، لا بدّ أن يخطر على بالنا هذا السؤال: أكانت عدن بدورها أيضاً تحصل بالسرعة ذاتها والكفاءة على ما كان يدور في مركز (أو مراكز حكومية وقبلية) صنع القرار في صنعاء؟ أقول بكل صراحة: لا. للأسف. ويرجع هذا إلى عوامل كثيرة تتداخل وتتشابك وتتلامس في مزيج غريب صوّر نفسه لنا أو تصورناه من خلال خدعة لا يمكن إنكارها. على أنه عمل من أعمال الوطنية والبطولة والنضال من أجل التحرر والوحدة. وفي هذا الصدد، فإنّ الأقوال يمكن أن تعني أيّ شيء. لكن في محطة تحوّلها إلى أفعال، فإنها قد لا تعني شيئاً. وفي ذلك يصدق المثل البلجيكي الذي يقول في وصف البطة: «ما دام هذا الطائر يشبه البطة، ويسلك سلوك البطة، فلا بد إذاً أنه بطة!». ولا أريد البوح بأكثر من ذلك حتى أتجنب مظنة التجني على أشخاص كان الناس يرون ذواتهم بأنهم أبطال وطنيون في مرحلة ما، عملوا ــ بطريقتهم ــ من أجل حماية النظام في الجنوب بتعسف وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان وبأكثر مما تطلبه الحماية ولتحقيق الوحدة بالقوة، وقد كان هناك أيضاً في الشمال من أساء استخدام السلطة بإفراط حتى سفك الدماء والإعدامات الجماعية والاغتيالات المنتقاة بعناية، وفي الوقت نفسه كان يريد الوحدة ويسعى من أجل تحقيقها بالقوة من طريق إسقاط النظام في عدن، وبناء دولة على النهج القائم ذاته في صنعاء. وبالمقابل، كان هناك في عدن من يسعى إلى إسقاط النظام «الرجعي» في صنعاء بالقوة والحرب وأعمال المقاومة، كما أسلفنا في ما سبق سرده في هذه المذكرات، وإقامة دولة ذات توجه اشتراكي على كل الأرض اليمنية. كانت حقوق الإنسان، تطبيقاً وثقافةً، التي وقّع النظامان على كل وثائقها في أضابير الأمم المتحدة ووكالاتها، ولم يسمع عنها الشعب في شمال اليمن وجنوبه جملة واحدة، وكان صوت العقل غائباً أو مغيَّباً لبعض الوقت، إلى أن وجد الطريق للتعبير عن نفسه. ولكن في مجال حديثنا هنا عن دور المخابرات في النظامين، لا بد من التأكيد أنّ تسجيل الآراء العمومية في هذا الدور لا يكفي، ذلك أنّ بمقدور أيّ إنسان أن يطرح رأيه سلباً أو إيجاباً في ما يراه أو يعتقده أو ما يمرّ به. لكن

هذا الرأي يبقى ناقصاً إذا لم يُدعَّم بالوقائع. فالرأي هو وجهة نظر قابلة للأخذ والرد والرفض أو القبول. أما الوقائع، فإنها أحداث وقعت ولا يمكن التلاعب بها أو تغييرها وفقاً لأهواء أو أمزجة من يقول ويسمع، خاصة إذا أخذنا بالاعتبار أنها حدثت فعلاً وثبتت تاريخاً، ولا يمكن التراجع عنها وإعادة كتابتها بأثر رجعي. ومن أبسط الوقائع، يمكنني أن أورد ما يأتي:

*انفلات عيار الأجهزة الأمنية التي زرعت الرعب والخوف في نفوس المواطنين المسالمين قبل غيرهم من أعداء النظام في كل من صنعاء وعدن.

* ملاحقة الأدباء والكتّاب الوطنيين الوحدويين، وفي مقدمتهم المناضل الوطني الوحدوي عمر الجاوي، الذي كان يتعرض للملاحقة والاضطهاد، إلى درجة أن بلغ الأمر حدّ اعتقاله وضربه وإلصاق تهم باطلة به وبغيره من زملائه، بهدف إذلالهم وإخضاعهم لسيطرة هذه الأجهزة في هذا النظام أو ذاك الذي تتصرف أجهزته أحياناً إما بوحي من السلطات، أو بمبادرة خاصة منها. وقس على عمر الجاوي كثيرين في صنعاء التي تداولت فيها عبارة أنّ المثقف الجيد هو المثقف الميت سياسياً.

* تقييد حرية المواطنين في التنقل بين صنعاء وعدن، ووضع العراقيل التي لا تُعَدّ ولا تُحصى أمام حرية حركتهم في الانتقال لزيارة أقاربهم وذويهم، ما أدى إلى التذمر وانخفاض مستوى الرضا العام عن النظامين، وإلى التشكيك في صدقية التوجه الوحدوي لكلا النظامين، وإلى توتير مكتوم للمجال العام، وزيادة مساحة الرفض للنظامين والحقد والكراهية تجاه من كان ينتهك حقوق الإنسان، ويقوم بمثل هذه الأعمال غير المسؤولة، أو يشجع عليها.

أما التعامل مع السياسيين المعارضين للنظامين، فإنه يتحدث عن نفسه بنفسه، ولا يحتاج إلى مزيد!



الفصل السابع

الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ودور يمني غير مسبوق

بعد الاجتياح الوحشي الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، كنتُ في زيارة لأديس أبابا، وتحدثت مع الرئيس منغستو هيلا ميريام في ما تعرّض له لبنان الشقيق من عدوان إسرائيلي آثم وسافر بتواطؤ أميركي، وطالبته بأن يُصدر بياناً يندّد فيه بالعدوان ويدعم ضحاياه من الشعبين اللبناني والفلسطيني. وشعرتُ بتردده وغضبه من موقف العرب من وَحدة إثيوبيا ونظامها عندما قال: لقد قطعنا علاقتنا مع إسرائيل بعد الثورة، وحوّلنا مقرّ سفارتها إلى مقرّ لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومع الأسف، إن العرب، بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية، يؤيدون أو يموّلون الانفصاليين الإريتريين والمعارضة الإثيوبية بالمال والسلاح، وأنتم الدولة الوحيدة التي وقفت إلى جانبنا منذ قيام الثورة وحتى الآن. ثم تراجع هيلا مريم عن موقفه ووافق على إصدار بيان يندّد بالعدوان. من أديس أبابا اتصلتُ بالرئيس علي عبد الله صالح، وطلبتُ منه أن نقوم بجهد مشترك ونطلب عقد مؤتمر قمة عربية، وأعربتُ له عن استعدادي لزيارة صنعاء للتشاور معه بشأن إعلان موقف يمني موحَّد من الاجتياح. وبعد العودة إلى عدن استأنفتُ اتصالاتي به، واتفقنا على أن نلتقي في صنعاء، ومنها أجرينا اتصالات مع الأمين العام للجامعة العربية، الشاذلي القليبي، في تونس، فرحّب بالمبادرة، وأجرى اتصالاته مع الدول العربية. ولكننا كنا حرصاء على أن نتوجه إلى المملكة العربية

السعودية للحصول على مباركة الأمير فهد لاجتماع القمة العربية، وطلب دعم جوي وبحري لنقل القوات اليمنية إلى لبنان للدفاع عن بيروت. وفي الطائرة اتفقنا على أن يسبقني الرئيس صالح في الخروج من الطائرة، وأن يكون هو المتحدث الأول مع الأمير بشأن ما أشرتُ إليه أعلاه، ومن جانبي سأكون المتحدث الأول مع القيادة السورية في دمشق بشأن القمة ودعم لبنان وفلسطين عسكرياً، وقد وافق الرئيس صالح على هذه الفكرة. كان الاستقبال ودّياً من جانب الأمير فهد بن عبد العزيز في المطار، رغم حرارة الجو الشديدة في هذه البقعة من ساحل البحر الأحمر في شهر يونيو/ حزيران عام ١٩٨٢م، إلا أنّ العاطفة الأخوية التي أبداها هو والمستقبلون جعلتنا ننسى قسوة المناخ الذي لا يُقارَن بقسوة المناخات السياسية والإنسانية المرتبطة بالعدوان الإسرائيلي على لبنان ومعاناة إخواننا اللبنانيين والفلسطينيين في لبنان.



في جلسة المباحثات مع سموّ الأمير وليّ العهد السعودي في قصره المتلألئ بأروع مشهد طبيعي شبيه بجزيرة صغيرة أو لسان ممتد داخل البحر

بعد كلمات المجاملة وثنائنا على الضيافة العربية الكريمة، طلبت إلى الرئيس صالح أن يتفضل بالكلام، ففعل بما لا يخلو من تردّد بين قراءة النص المكتوب والحديث الشفهي. عرض المبادرة بإيجاز شديد كعادته في نحو خمس دقائق، وعرّج على مواضيع القمة والدعم المالي والعسكري وغيرها، على عجل، ودون مقدمات وافية تدعم مطلبنا وما نرغب فيه. لاحظتُ على وجه وليّ العهد السعودي حيرةً وتساؤلاً، وبعد تأمّل قصير التفت ونظر إليّ مستوضحاً: ماذا قال فخامة الرئيس علي؟!

تساءلتُ في نفسي: يا تُرى، هل الأمير لم يستوعب نظراً للاقتضاب، وما شاب الحديث من ارتباك؟ أم أنّ وليّ العهد فوجئ بقيام الرئيس صالح بخطوة كهذه دون التشاور المسبق مع المملكة، كما كان يفترض؟ أجبتُ دون تردد: كلام الرئيس واضح يا سموّ الأمير، وهو يتلخص في موضوع الدعم المالي، بكذا وكـذا... وفي الموضوع العسكري بالأمور الآتية... إلخ. وعرضتُ الموضوع ثانيةً مفصِّلاً كلام الرئيس صالح. قال وليّ العهد: «الكلام واضح الآن»، ورحّب بزيارتنا وأيّد ما نودّ تحقيقه، وركز على المخاطر الكبيرة المتمثلة بالاجتياح الإسرائيلي لبلد عربي عزيز، وبضرب المقاومة الفلسطينية... لكنه أضاف، في توتر وحرقة، أنّ ما يجري في لبنان من حصار وقصف همجي، ودكٍّ للأحياء السكنية، ومطاردة للقيادة الفلسطينية، نتيجة مأساوية لأعمال هذه القيادة بالذات، ولأنها لم تكن صادقة في مواقفها تجاهنا وتجاه العرب عموماً، وتجاه أصدقائنا. وأخذ يوضح ما يقصده، فروى كيف أنه عندما تسلّم الرئيس جيمي كارتر مهماته في البيت الأبيض، طلب منه تقديم ملف بشأن القضية الفلسطينية، وما هو مطلوب في هذه المرحلة، فاستدعى الأمير السيد ياسر عرفات، الذي أبدى ترحيبه بالفكرة واستعداد القيادة الفلسطينية لتقديم ملف متكامل يتضمن مقترحات بشأن تصوّرها للحل. وأضاف أنه نصح الرئيس كارتر بأن يعمل على تعديل القرار ٢٢٤ الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٦٧، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وفتح مقرّ لها في الولايات المتحدة، وإجراء مفاوضات فلسطينية مع الأميركيين، كمرحلة أولى، ثم مع الإسرائيليين.

وأضاف الأمير في روايته: «اطلع الرئيس الأميركي على الملف والمقترحات الواردة

فيه، وأرسل موافقته عليها مع وزير الخارجية سايروس فانس»، ثم أردف وليّ العهد، قائلاً: «بعدها استدعيتُ عرفات وأبلغته بالنتائج المتحققة، معتبراً أنني حققتُ نصراً للقضية، فما كان من عرفات إلا أن تنكّر لكل شيء وتراجع عن موقفه، وقال: سأتشاور مع القيادة الفلسطينية، ولا أستطيع اتخاذ قرار كهذا بمفردي». كان لموقف «أبو عمار» وقعه السيئ في نفس صديقه وليّ العهد، الذي يضيف قائلاً، في حديثه إلينا: «شعرتُ بأنه خذلني بتراجعه وتردده». واستدرك موضحاً: «نحن لا نبخل، أيها الرئيسان العزيزان، على المقاومة الفلسطينية بأيّ شكل من أشكال الدعم والمساندة. في ما يتعلق بالقمة العربية، لا مانع لدينا، ومن الأفضل أن تناقشا الموضوع مع سيادة الرئيس حافظ الأسد، وأيّ أمر تتفقون عليه سيحظى بموافقتي». وماذا عن موضوع القوات العسكرية، والدعم المالي، والنقل؟ سندرس الموضوع بجدية، وسنشعركم بقرارنا في هذا الصدد.

فهد و«إشكالات السعودية» مع الجماهيرية الليبية

بعد انتهاء المقابلة، حرص الأمير فهد على استبقائي في حديث خاص، استمرّ نحو أربعين دقيقة.

قال: «أنصحكما بأن تذهبا، بعد زيارة سورية، إلى ليبيا، للتشاور مع العقيد القذافي بخصوص مؤتمر القمة والاقتراحات الأخرى كلها». وتوقف هنيهات عن الكلام، وأضاف: «ثم، هناك «إذاعة الوطن العربي» التي تبثّ من ليبيا برنامجاً دائماً يهاجم الأسرة المالكة السعودية. إنهم ــ كما يبدو ــ يقرأون كتاب ناصر السعيد. هذه المعلومات مغلوطة. إنهم يتعرضون لنسائنا وأعراضنا. إنّ بعض النساء اللواتي يطاولهن البرنامج أصبحن في ديار البقاء». وواصل التعبير عن غضبه إزاء هذا العمل الإعلامي، واشمئزازه ممّا يذاع، وطلب منّي أن أبذل مع الليبيين جهداً لوقف البرنامج الخاص بأوضاع السعودية. وفي ما عدا ذلك، فهو مستعد لإجراء حوار مع الزعيم الليبي، سواء في طرابلس الغرب أو هنا في المملكة. غادرنا جدة متجهين إلى دمشق، مودَّعين بمثل ما استُقبلنا به من حفاوة وتكريم، تقديراً لما نقوم به من مبادرة، وذلك رغم الملاحظات المشار إليها وما أورده الملك بشأن غضب السعودية من القيادة الفلسطينية، ومن القذافي وإعلامه.

أفتح هنا قوسين كبيرين لأذكر أنّ العقيد القذافي عندما فكّر في تلك الفترة في إنشاء قوات التحرير العربية لتخوض، تحت قيادته، المعركة القومية الظافرة، بعث إليّ ببرقية تتضمن تفاصيل المبادرة هذه، طالباً الموافقة على المشروع، والمشاركة فيه عبر إرسال ثلاثة ألوية من قواتنا. رحّبتُ بفكرة الزعيم الليبي، وقد بعثتُ إليه بالموافقة على إرسال قوة عسكرية تقاتل تحت لوائه، وفي تلك الآونة عاتبني العديد من أعضاء القيادة، فطمأنتهم إلى أن لا مجال للتخوف من أيّ شيء، ولا سّيما أنه يبدو واضحاً أنّ قوات التحرير لن تتشكل، ولن يكون ثمة مبادرة تتخطى الجهد المعنوي واستنهاض الهمم، وأنّ العقيد ليس جاداً في دعوته. بعدها، عُقد في طرابلس مؤتمر للمعارضة العربية عام ١٩٨٣م، بدعوة من العقيد القذافي، وفقاً لرؤيته وانتقائه لهذه المعارضة. وكنتُ مصادفة في ليبيا، فحضرت اللقاء، وفيه شنّ العقيد القذافي هجوماً حاداً على القوى العربية التي يفترض أن تقوم بدورها المعارض والمقاوم، لكنه استثناني شخصياً من هذا الانتقاد، لا بل أشار إلى أنّ «الوحيد الذي يستحق الاحترام، هو الأخ علي ناصر، هذا القائد القومي والمناضل العربي الذي وافق على أن أتولى قيادة جيش التحرير القومي».

الأسد يؤيد مبادرتنا... ويرحّب بالتمويل السعودي

كنا على ثقة بأننا سنجد، في سورية الصمود، أرضاً خصبة لإطلاق المبادرة التي جئنا من أجلها. على الأقل لم يكن يراودني أيّ شكّ بحكم معرفتي بالرئيس الأسد وعلاقتي الشخصية والرسمية الطويلة والعميقة معه. وبالفعل، بعد الاستقبال الحار الذي خصّنا به الرئيس الأسد في مطار دمشق الدولي، بدأت المحادثات الرسمية، فقمت أنا بالحديث بناءً على اتفاقنا، فأصغى الرئيس السوري باهتمام وتقدير، وتكلم بعد ذلك معرباً عن ارتياحه لهذا التحرك اليمني المشترك، وما يعبّر عنه على كل صعيد، مبدياً استعداده للتعاون لأجل إنجاح المهمة، ودعانا للاتصال بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لتدعو من جهتها الملوك والرؤساء إلى عقد القمة. وبعد شكره إيانا على الدعم العسكري، أشار إلى أهمية مساندة الأشقاء السعوديين لهذا المشروع وتحمّلهم نفقاته. وأكد أنّ المعركة يجب ألّا

تبقى بين العدو الإسرائيلي وكل من الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين، وحدهم، وينبغي أن يتحمل العرب جميعاً مسؤولياتهم. وركز الرئيس الأسد في الوقت نفسه على أنّ هاجس سورية ليس في توسيع نطاق الحرب الدائرة رحاها على أرض لبنان، فتُستدرَج فيها سورية إلى مواجهة عسكرية شاملة مع إسرائيل تكون فيها منفردة. خرجنا من دمشق بانطباع جيد عن الصمود والوعي، والتصميم على مواجهة الصعاب، مهما اشتدت، ولمسنا لوماً ضمنياً لقوى ودول عربية تستنكف عن أداء دورها القومي بشكل أو بآخر.

وقد عاتبني الرئيس حافظ الأسد على إرسال عشرة آلاف بندقية كلاشينكوف وعشرة ملايين طلقة إلى المقاومة في لبنان عبر مطار دمشق، وقال إننا نخشى ألّا يصل هذا السلاح كله إلى بيروت، وقد يتسرب إلى الأراضي السورية، وهذا يضرّ بأمن سورية. وقال: «إننا سنفكر في الطريقة الآمنة لإدخال السلاح إلى الأراضي اللبنانية وإيصاله إلى المقاومة»، وأضاف: «نحن على دراية بالفلسطينيين أكثر منكم». وقبل إرسال تلك البنادق والذخيرة، كنا قد أرسلنا بطارية مضادة للطائرات إلى بيروت.

فور عودتنا إلى صنعاء، أجرينا اتصالات بالمعنيين، وفي مقدمتهم الأمين العام للجامعة العربية السيد الشاذلي القليبي، ليقوم بدوره بالاتصالات اللازمة، وقلنا له إننا نترك له أمر اختيار المكان الذي سيجتمع به الملوك والرؤساء. لم نكتفِ بذلك، بل قمنا باتصالات مباشرة بالزعماء العرب، وبإرسال وفود لهذه الغاية. كنا نعرف المصاعب، والحساسيات... والتلكؤ والرغبة في التهرب من تحمّل المسؤولية. لكننا رغم ذلك، ثابرنا وواصلنا تحركنا، وبرزت بعض المؤشرات الإيجابية على اكتمال نصاب انعقاد مؤتمر القمة. ولكن يبدو أننا أفرطنا في إظهار تفاؤلنا وحسن نياتنا. وها هي الدلائل تتسارع، بين لحظة وأخرى، على حصول عملية عدّ تنازلي... وها هي بعض الدول العربية تتراجع، الواحدة تلو الأخرى، عن فكرة عقد القمة، حتى أحبطت العملية نهائياً! لم يعد أمامنا، والحالة هذه، سوى إعلان سحب مبادرتنا، وهو ما فعلناه في التاسع من آب/ أغسطس ١٩٨٢م. أعربتُ والرئيس صالح، بطرق مختلفة، عن أسفنا إزاء سياسة التفرّج على ما يجري على أرض لبنان الجريح... ومع الأسف، كان ثمة إصرار مبيَّت لدى بعض «الأشقاء» العرب، على أن يكونوا شهود زور على الأقل، إن لم

نقل: متواطئين أو شركاء في جريمة حرب وحشية مثل عملية إبادة الفلسطينيين وتدمير لبنان مادياً ومعنوياً ودخول الجنرال شارون إلى القصر الرئاسي اللبناني في بعبدا! ولا شك في أنّ ضغوطاً أميركية قد مورست على أكثر من عاصمة عربية لتُحبط مسعانا المشترك لعقد قمة عربية تُلزم العرب بدعم لبنان والمقاومة الفلسطينية وإحباط أهداف العدوان الإسرائيلي، وهو ما كان يتعارض مع السياسة الأميركية التي أصبحت سياسة إسرائيلية منذ سنين طويلة.

ومهما يكن من أمر، فمع أننا لم نوفّق في توفير الدعم الملموس للقضية الفلسطينية وللشعب اللبناني ــ كذلك فإنّ انعقاد القمة تأخر عدة أشهر، إلى أن عُقد في فاس في سبتمبر عام ١٩٨٢م ــ إلا أننا استطعنا أن نجني ثمار مسعانا في تحسن العلاقة بين صنعاء وعدن، وقد يكون هذا عزاءنا الوحيد. وقد شاركنا في قمة فاس ومناقشة ما سُمّي حينها مبادرةَ الأمير فهد بشأن القضية الفلسطينية. لكنّ الأهم في جلسات المؤتمر، كان ما شهدته القمة من حوار سياسي عميق وساخن بين القائدين حافظ الأسد وصدام حسين، استمرّ لساعات، وساده نوع من التشهير والتجريح، وكان مثار تشفٍّ صامت من قبل قادة بعض الدول الذين كانوا لا يريدون الخير للشعبين والقيادتين السورية والعراقية، وقد تألمتُ لما جرى، فغادرتُ بعد ذلك إلى براغ، وهناك التقيتُ صدفةً بالقائد معمر القذافي الذي قاطع أعمال مؤتمر القمة، واتهم الجميع بالعمالة والخيانة للقضية الفلسطينية.

صراع النفط في شبوة

حمل عام ١٩٨٥م مفاجأةً لم تكن في الحسبان. كانت العلاقات طبيعية ومستقرة بين صنعاء وعدن، وكانت المناخات الإيجابية التي قمنا بتوفيرها لإيقاف العمليات العسكرية في المنطقة الوسطى منذ اتفاقية تعز الموقعة في ربيع عام ١٩٨٢م قد أشاعت الطمأنينة والاستقرار، ولا سيّما في صنعاء، حيث بدأت «ورشة» البناء وإصلاح المناطق المتضررة من الصدامات والأحداث الدامية في المناطق الوسطى، ومعها حزمة مشاريع مائية وكهربائية. وبوشر كذلك في التنقيب الفعلي عن النفط في مأرب الذي طال انتظاره، وحال عدم الاستقرار دون البدء به، وإن كان للسياسات النفطية الغربية دور في هذا الموضوع. وتدفقت تحويلات

المغتربين اليمنيين، وزادت الثقة في اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية، ووصلت مساعدات خليجية وغير خليجية. ولم يكن أحد منا يتصوّر ذلك العمل الشيطاني في مثل تلك الظروف الإيجابية والهادئة، وفي خضمّ أعمال البناء والتنمية على كل صعيد، أن نستيقظ صباح أحد أيام يناير ١٩٨٥م على أحداث تستجدّ عند مشارف محافظة شبوة، وأن تنفتح، هكذا بكل بساطة، بوابة مشرعة للفتنة على أنواعها، كان ممكناً أن تؤدي إلى نسف ما بنيناه من جسور الثقة والأمن والاستقرار. قامت قوات شمالية، بما لم يكن متوقعاً، وبطعنة من الخلف في الظهر، باحتلالها مناطق في «الأفاليل» «وشحم البقر» وغيرهما، من محافظة شبوة. اتجهت الأنظار فوراً إلى النفط، لكون هذه البقعة تضمّ احتياطات نفطية، وكانت الآمال معقودة على هذه الثروة ذات الفائدة الجُلّى في التنمية وفي تطوير اقتصاد جمهورية اليمن الديمقراطية، ورفع مستوى معيشة الشعب، وفي تحسين أوضاع تلك المناطق الصحراوية... إلخ.

وتبين أنّ المقصود بالخطوة الاستفزازية، محاولة ضمّ هذه المناطق إلى المنطقة الموضوعة في عهدة شركة «هنت Hunt» الأميركية للنفط، المسمّاة على اسم رجل من أصدقاء الرئيس الأميركي آنذاك جورج بوش. والمعروف أنّ الرئيس بوش نفسه دشّن إنتاج أول بئر لضخ النفط من مأرب إلى البحر الأحمر، في العام التالي ١٩٨٦م، وخطب في مأرب وأعلن أنّ الولايات المتحدة قررت أن تكون علاقتها مباشرةً مع الجمهورية العربية اليمنية .أغلق إنتاج النفط بوابة الرياض التي كان لا بد أن تمرّ منها علاقات الشمال بالغرب كله منذ عام ١٩٧٠. في عام ١٩٧٢ نُصح الشمال بطلب قرض من هولندا قدره سبعة ملايين دولار للتغلب على الأزمة المالية التي تبلغ حدّ العجز عن دفع مرتبات موظفي الدولة في مواعيدها أثناء حكومة الفريق حسن العمري، وكانت تسبب خروج تظاهرات ضد الفساد، قاد أحدها يوسف الشحاري عضو المجلس الوطني (البرلمان). وعندما تقدم الشمال بطلب القرض، وافقت هولندا، ولكن بشرط أن تضمن الحكومة السعودية الحكومة اليمنية. وبهذا القراض تمأسست وتأسست علاقة تبعية الشمال للسعودية، وكثر ترديد عبارة أنّ علاقات الشمال بالغرب تمرّ من بوابة الرياض. وقد أدى الرئيس بوش دوراً رئيسياً في استخراج النفط والوقوف ضد الاعتراضات السعودية على التنقيب في مأرب، التي بلغت حدّ محاولة

منع شركة هنت من التنقيب والزعم أنّ الأراضي التي يجري فيها التنقيب أراضٍ سعودية. واستكمالاً للموضوع، من المفيد ذكر حادثة مهمة تتصل بالنفط والسياسة السعودية نحو اليمن. وعلمتُ من السفير علي محسن حميد، أنّ الأخ أحمد الجهراني، أحد موظفي وزارة الخارجية في صنعاء، قام بزيارة لأسرته في جنوب السعودية، وخلال وجوده هناك لاحظ أنّ المقرَّر الدراسي في التاريخ والجغرافيا يذكر، وبالخرائط، أنّ محافظتَي مأرب والجوف سعوديتان. وعند عودته من إجازته عرض المقرَّر على السفير علي محسن حميد، زميله في ذات الإدارة، الذي حمل المقرَّر إلى الدكتور عبد الكريم الإرياني، وزير الخارجية، الذي وعد بعرضه على الرئيس صالح. وبعد فترة وجيزة، التقى الأخير بالملك فهد في ألمانيا، وقدّم إليه المقرَّر الدراسي الذي يزوّر حقائق التاريخ والجغرافيا، ويُسعوِد ما ليس سعودياً. وطبقاً للدكتور الإرياني، فإنّ الملك فهد اعتذر ووعد بتصحيح المقرَّر. لا شك في أنّ موقف فهد لم يكن منفصلاً عن موقف أميركي فاعل لجمَ التوسع النفطي السعودي في اليمن، وأسدل الستار على سياسة سعودية لم تكن تريد إلّا أن يبقى اليمن فقيراً يستجدي السعودية ويتبع سياساتها ويراعي مصالحها قبل مصالحه.

وهكذا فقد عاد التوتر بين صنعاء وعدن، ولكن هذه المرة على إيقاع النفط والأطماع الأميركية. وبادرنا إلى تكليف لجان الوحدة وقادة الأركان العمل لحلّ الأمور سلمياً. اتصلت، من جهتي، بالرئيس صالح... ولكن، كلما بذلنا محاولة، كانت تضيع وتتبدّد، وكان يعمل على تمييع عمل أيّ لجنة مشتركة بهذا الصدد. وشعرنا بأنّ النظام في صنعاء كان متصلباً للغاية، ويبدو أنه اتخذ قراراً بالتصعيد بالاتفاق مع شركة هنت الأميركية ومع جهات أخرى في المنطقة وفي واشنطن، وكان الواجب الوطني اليمني يحتّم علينا تفويت الفرصة عليهم بالحوار ثم الحوار، قبل اللجوء إلى الرد العسكري بعد ذلك.

وتعالت أصوات في القيادة لدينا تدعو إلى الإعداد لردّ عسكري قوي على صنعاء، مقترحين أن نوجّه ضربة عسكرية، لأنهم لا يفهمون، عبر تاريخهم، إلّا لغة القوة، ولهذا اقترحوا الآتي:

١- توجيه ضربة عسكرية إلى شركة هنت ومنشآتها في صافر.

٢- توجيه ضربة عسكرية إلى القوات المسلحة التابعة للنظام في صنعاء التي نفذت عملية التقدم والتحرش.

٣- توجيه ضربة عسكرية خاطفة إلى مطارات صنعاء وتعز والحديدة وغيرها، على النحو الذي كانت تقوم به ألمانيا في الحرب العالمية الثانية ضد مدن بريطانيا على وجه الخصوص، والمسماة بالألمانية «بلتزكريغ» Blitzkrieg.

كانت الخطة المقترحة تقضي أيضاً بتوجيه ضربات جوية سريعة إلى محطات الإذاعة والتلفزة، وبأن تتقدم قواتنا لاحتلال الشمال عبر عدة اتجاهات وجبهات: مأرب، البيضاء، الضالع، وكرش، وهذا بالإضافة إلى الضربة الجوية الصاعقة والمباغتة، كما أسلفنا. أي باختصار، شنّ حرب شاملة. قلتُ لهم: وإذا لم تصل هذه الضربات المنسقة والحملات العسكرية إلى أهدافها على الجبهات المذكورة، فماذا نكون قد فعلنا؟ كان جوابهم: نكون قد كسرنا شوكة علي عبد الله صالح، ونرسل له رسالة بأنه لن ينفعه جورج بوش في شيء أو شركة هنت. قلت: لكنها ستكون بداية حرب في المنطقة كلها. أجابوا: وممّ أنت خائف؟ أن يحتل «جيش الإنقاذ» (السعودي) حضرموت والمهرة؟ فليفعل. وفي هذه الحالة سيكون في وسعنا أن نحشد لهم مليون يمني لاستعادة المناطق، ولمطاردة الغزاة إلى داخل الربع الخالي. رفضتُ، طبعاً، هذه الخطة واللجوء إلى الخيار العسكري، وقررتُ الخيار السلمي للخروج من هذا المأزق الذي بيّن لي أنّ صالح لم يكن مخلصاً في علاقته معي، وأنه حين حان وقت المصلحتين الذاتية، وبعدها العامة، نسي كل ما قمنا به معاً من أجل تطبيع علاقات الشطرين، وخاصة دوري في وقف العمل المسلح في المنطقة الوسطى. كان في اعتباري عدة عوامل، أولها رفضي لاستخدام القوة في حلّ أيّ خلاف مع الشمال، وثانيها أنّ وضعنا الداخلي وإمكاناتنا الاقتصادية والعسكرية لم يكونا يسمحان لنا بشنّ تلك الحرب، وثالثها أنّ درس عام ١٩٧٨ عندما اغتيل الغشمي، كان لا يزال طرياً، وأنّ الوضع العربي بالتبعية لم يكن ليقبل بهذا العمل الهجومي الشامل. ورابعها، أنّ الأجواء الدولية لا تتحمّل ولن تقبل ما سنقوم به، وأنّ حلفاءنا السوفيات لن يقفوا إلى جانبنا كما حدث في حرب ١٩٧٩م.

ثم... صحيح أنّ الشمال كان هو البادئ هذه المرة، وأنه كان المسبّب لحرب ١٩٧٢م،

وفي بعض الأحداث الماضية منذ السبعينيات وآخرها دوره في عصابة دهمس ١٩٨٣م[(١)] التي استهدفت تدمير العاصمة عدن، وإحراق المنشآت الاقتصادية لزعزعة الاستقرار والأمن، والتمهيد لتدخل عسكري مباشر تقوم به مصر، وبعض بلدان المنطقة. وهذا ما اعترف به ضمناً الرئيس حسني مبارك في لقائه مع خالد محيي الدين، عضو مجلس قيادة الثورة السابق، إذ قال له إنه أوقف خطة عسكرية لإسقاط النظام في عدن، كانت ستجري بالتنسيق مع الأميركان وصنعاء ودول إقليمية أخرى، وأنه اتخذ قراراً بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأيّ بلد أو إرسال أية قوات عسكرية خارج مصر.

سباق مع عقارب الساعة لإحباط مشروع حرب جديدة!

في تلك الليلة كانت كل دقيقة تمرّ، تبدو وكأنها دهر بكامله. كان عليّ أن أفعل كل ما بوسعي، لا لتهدئة النفوس الحائرة والثائرة فقط، بل أيضاً لإنقاذ الأرض والبشر والثروات والمعنويات ومكانة النظام وهيبته في الداخل وفي الخارج في آن واحد... وكلها مهمات متشابكة، بل متناقضة، ولا بد، كما يبدو للوهلة الأولى، من تضحية بعضها ببعض لإنقاذ الأهم الآخر.

- التخلي عن جزء من الأرض في الجنوب حقناً للدماء؟ لا... مستحيل، ولن أسمح به!

- التضحية بقوافل جديدة من الشهداء، والتسبب بكوارث اجتماعية واقتصادية هائلة مرة أخرى، إنقاذاً للأرض ولبعض الثروة الباطنية؟ خيار مرّ كل المرارة!

- التخلي عن طموحات شعبنا وشبابنا وقواتنا المسلحة وحزبنا، وأبناء المنطقة التي استهدفها الاختراق الاستفزازي في العيش بسلام، توخياً لإنقاذ مسيرة التفاهم أو درء المزيد من التوتر الصدامي! هذا أيضاً كان خياراً شديد المرارة، ولن أقبل به على الإطلاق، ومهما يكن الثمن.

الأرض، البشر، الثروات، المعنويات، النظام... كلها ذات أهمية قصوى، وكلها لها

(١) تحدثنا عنها بالتفصيل في مكان آخر من هذه المذكرات.

«قدسيّتها» في كل الظروف، وكان يجب عليّ أن أفعل المستحيل لعدم التفريط بأيٍّ منها.

فلا يعقل أن تطيح مطامع شركة «هنت» وسماسرتها في صنعاء مطامحَ شعبنا في التنمية والأمن والاستقرار والتنعم بخيرات أرضه وإبداعات بنيه.

أدركتُ لأول وهلة أنّ هناك من لا يريد أن يكون اليمن الديمقراطي وطناً للثورة وللثروة داخل الشمال وفي جوارنا معاً. بعد ذلك، اتخذتُ قراراً بالاتصال هاتفياً قبيل منتصف الليل بالرئيس صالح. تداولنا على عجل في التطورات والملابسات والمفاجآت. ولكي يتوهم أنّ الأمر أكبر من بئر نفط، قلت له: يبدو لي أنّ اللجان أخفقت في مهماتها، سأتوجه غداً إلى صنعاء على رأس وفد لبحث الموضوع معك مباشرة.

حاول المراوغة، فصارحته بالقول: «لا تدعني أشك في أنك الرافض للحل. يجب تطويق المشاكل وحلّها سلمياً، ودون تأخّر. وإذا خابت المساعي، فأنتم تتحمّلون المسؤولية، وسنحلّها بطريقتنا، وسنردّ على القوة بالقوة، والبادي أظلم».

أجاب: مش معقول أن تأتي أنت. أنا شخصياً سأذهب إليكم.

قلت: لا... بل أنا سآتي.

قال: دعني أفكر لساعة واحدة، وسأتصل بك.

كانت عقارب الساعة تشير إلى الساعة ١٢,٣٥ دقيقة ليلاً، والأوضاع تنذر بشرٍّ مستطير. لم أكن موافقاً على الخطة التي قدمها إليّ وزير الدفاع، والتي كانت تستبعد الحل السلمي، ولكن لن أقبل بأن يمرّ مرور الكرام هذا العمل العدواني الغادر من قبل تجار الحروب في صنعاء الذين تعودوا العيش في مثل هذه الأجواء، والتربح من دماء اليمنيين، وحاضر الوطن ومستقبله.

أجريتُ اتصالات بالعديد من الرفاق المسؤولين في القيادة، وطلبتُ منهم أن يبقوا مستنفرين لإطلاعهم على كل ما يستجدّ. لم تمرّ الساعة إلا ورنّ جرس الهاتف. قال: بعد التشاور مع المسؤولين هنا، قررنا الذهاب إلى عدن.

قلت: فليكن. على الرحب والسعة.

باشرنا في اتخاذ تدابير عاجلة لاستقباله. وفي تلك الآونة، باشر بعضهم بانتقاد هذه الزيارة، قائلاً: «كيف يحتلّ أجزاءً من أرضنا في محافظة شبوة ويزورنا؟».

قلت لهم: «علينا أن نستنفد إمكانات الحوار والحل السلمي، وإذا أخفقنا، فعندها لكل حادث حديث، وسيكون اللجوء إلى أساليب أخرى لاستعادة المناطق أمراً دفاعياً مشروعاً لا بد منه، وآخر العلاج الكيّ.

كان رأي البعض أنّ الهجوم قد حصل بقرار أميركي، وأنّ أطماع شركة «هنت»، وربما قوة إقليمية غيرها، تقفان وراء ما استجد، ومن ورائهما إدارة بوش في البيت الأبيض، التي كانت على صلة وطيدة بشركة هنت الأميركية.

قلت: سنؤدي واجبنا في كل الحالات، والمهم أن نترك باباً للحل السلمي أولاً، على أن نأخذ بالاعتبار الاستعدادات العسكرية القصوى تحسباً لإخفاق مسعانا المخلص في الحل السلمي.

قبل نحو نصف عام من مغامرة صالح الصبيانية في مناطق الأفاليل وقرن الضبية وجعدر الشبوانية على المنطقة الحدودية بين مأرب وشبوة، قال مدير شركة هنت إنّ الشركة إذا لم تحصل على حق الامتياز للتنقيب عن النفط في شبوة، فليس أمام الحكومة في صنعاء خيار سوى احتلال المنطقة المرشحة لوجود نفط فيها، وهو امتداد للنفط في مأرب. السيد مدير الشركة نصّب نفسه ناطقاً باسم حكومة صنعاء، ولم يفكر في التوجه إلينا في عدن لنمنحه الامتياز المطلوب وفق القواعد الدولية المتعارف عليها، ومنها تحقيق مصلحتنا واحترام السيادة التي غابت عن تصريحه المشؤوم والمتعالي، بل والاستعماري. ولقد كان مستهجناً جداً أن ينفذ نظام صالح ما قاله المدير عملياً، أي الاحتلال العسكري، وكأنه كان طوع بنانه أو منفذاً لخطة أميركية. وكان وزير النفط في صنعاء قد زارنا وطرح فكرة السماح لشركة هنت بالتنقيب في هذه المنطقة، ولمّح إلى أحد المسؤولين بأنها إذا لم تحصل على الترخيص لاستخراج النفط، فإن النظام في صنعاء قد يلجأ إلى القوة لضمّ هذه المنطقة، ولهذا رفضنا العرض والتهديد.

نعمة النفط ونقمته

وصل الرئيس علي عبد الله صالح في الصباح إلى مطار عدن، فاستقبلته على رأس وفد من القيادة، وانتقلنا إلى دار الضيافة، وبعد تناول الغداء أجرينا مباحثاتنا، وكنتُ واضحاً وصريحاً. بعد الترحيب بهم، قلت: مثلما لجأتم إلى القوة لاحتلال منطقة في محافظة شبوة، يمكننا أن نلجأ إلى القوة لاستعادتها. هذا ممكن تماماً. التصعيد سيجرّ تصعيداً، والوضع سيكون في غاية الخطورة. وعندنا الإمكانات للقيام بكل ما يلزم... ولكن، ألفت نظركم منذ الآن إلى أنّ المجابهة قد لا تنحصر في هذه المنطقة، وسيتعقّد الموضوع ويخرج عن إرادتنا. وواصلنا الحديث نفسه في مسبح الرئاسة على شاطئ البحر، وأحضرنا خريطة تبيّن المواقع والاستحداثات العسكرية التي حصلت، وجئنا بالمسؤولين المعنيين، وركزتُ على مسألة الانسحاب الفوري والكامل أولاً، وطلبنا من رئيسي الأركان في صنعاء وعدن وبعض القادة العسكريين الإشراف على عملية الانسحاب إلى خارج حدودنا. واتفقنا في تلك الجلسة على أسس عملية لمعالجة تتعدى مسألة التعدي على بقعة من الأرض، فقررنا إنشاء منطقة (نفطية) مشتركة نستخرج منها النفط من الأرض المتلاصقة في الشطرين لمصلحة الشمال والجنوب معاً، وبرأسمال مشترك، على أن نستثمرها من طريق شركات نستقدمها أو نؤسسها. كان الوصول إلى مثل هذه الصيغة أمراً إيجابياً ومفيداً، ولمنع نشوب الحرب اكتفينا بإبقاء ما اتفقنا عليه محضراً فحسب، ولم نوقعه ليصبح اتفاقاً ملزماً.

في اليوم التالي، ١٩ يناير، أقمنا مأدبة غداء للرئيس علي عبد الله صالح في حيّ البريقة، منطقة مصافي تكرير النفط في عدن، التي أُنشئت عام ١٩٥٣ بعد تأميم مصدّق لشركة النفط البريطانية BP في إيران. كانت النفوس قد بدأت تهدأ، والأجواء تشير إلى بدء الانسحاب من المناطق التي تعرضت للاحتلال. كانت «عدن الصغرى» في ذلك الجو الصافي والطقس «الشتائي» المعتدل والبديع تبدو وكأنها لؤلؤة جميلة... تحدّق، من بعيد، في خور مكسر وكريتر والمعلّا والتواهي والسفن والمراكب الراسية والعابرة... وتستذكر أيام البركان المتأجّج ضد المحتلين والطغاة... وفي الجانب الخلفيّ من اللوحة، منشآت تكرير النفط، وهي التي حملت للمواطنين موارد لا بأس بها، لكنها حملت إليهم أيضاً «المفاجآت»

كلّما كان الآخرون يطمعون في هذا الموقع اليمني المميّز... كنا «في ما مضى» ممرّاً للنفط فحسب، أما الآن فنحن على أبواب استخراج النفط بكميات تجارية، وبدل أن نفرح جميعاً كيمنيين، من أن تعمّ الوفرة والخير والسعادة على «اليمن السعيد» كله، إذا بنا نفاجأ بعدوان مدبَّر ومخطَّط له بسبب نفط لا يزال في جوف الأرض. وكان واجبنا الوطني الذي لا مفرّ منه، طيّ صفحته السوداء بالحوار أو بالقتال إن لزم الأمر. فرص نادرة تضيع، وطاقات ومميّزات وثروات وهبها الله لنا وللعالمين نعمة، حولتها الأطماع الصغيرة نقمة علينا وعلى العالمين. والسؤال الذي لم يبرح ذهني هو: كيف أمكن شركةً نفطية صغيرة جداً إقناع سلطة شقيقة ورئيس بدأت ثقتي به تتزايد بارتكاب ذلك العدوان والاندفاع إلى اتخاذ قرارين، سياسي وعسكري، لاحتلال جزء من أرض تقول كل الخرائط إنها يمنية جنوبية. هل فقد صالح وقتها صوابه وانصاع وراء وهم أو وراء إغراء ثروة لا يملكها نظامه، أو وعد ما من هناك وهناك بدعم وبحماية؟ لقد فكّك إصرارنا طلاسم المؤامرة وأحبطها، وتمكنا بالحكمة من الحفاظ على سيادتنا وحقوقنا وعدم المساس بهيبة نظامنا ومعنا شعبنا وحزبنا وقواتنا المسلحة.

باب المندب و«نافذة» الاستفزاز
(من السيسبان إلى الشيخ سعيد... عنوان ساخر)

حدّق الرئيس صالح في الجهة الجنوبية الغربية، وبدأ يتحدث عن «الشيخ سعيد»، الجبل القائم فوق كتف باب المندب، والمطلّ على جزيرة بريم ذات الموقع الحساس والاستراتيجي. وأخبرنا أنه كان يعمل، وهو ضابط في حقبة السبعينيات، في تلك البقعة (الشيخ سعيد)، ووصف لنا كيف أنه في نقطة التقاء البحر الأحمر بالمحيط الهندي، يبدو المشهد فريداً من نوعه، فبالإمكان تمييز اللون الخاص بمياه كل من البحرين بالعين المجرّدة. وقد ورد في سورة الرحمن قوله تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ﴿٢٠﴾﴾[1].

(١) سورة **الرحمن**، الآيتان ١٩ و ٢٠.

وما كان من «علي شائع»[1] إلا أن ردّ عليه، قائلًا دون أية ممهّدات: هذا كان منذ زمن... أما الآن فلا يمكن التمييز بين الألوان. واستشهد بآية كريمة أخرى تتحدث عن الأبقار المتشابهة التي لا يمكن التمييز فيما بينها. «إنّ البقر تشابه علينا» .عندها استشاط صالح غضباً، وعَدّ الكلام موجهاً ضده، فطرح السكين والشوكة على الطاولة، وبانت على وجهه دلائل السخط. المهم أنّ الإشكال البسيط لم يؤثر في أجواء الغداء، وتابع الجميع تناول طعامهم، إلا أننا كنا جميعاً مستائين من تصرف علي شائع. بعد تناول الغداء، دعوناهم ــ مثلما هي العادة اليمنية ــ إلى جلسة «تخزين» قات، في بيت الضيافة نفسه (البريقة)، وهناك استؤنف النقاش هادئاً وفي أجواء ودية، وتناول بعض المشاريع المشتركة التي اتُّفق على إقامتها، ومنها شركات السياحة والنقل البري والنقل البحري... إلّا أنّ علي شائع كان بادي التوتر، وقد حرص صالح مصلح على الجلوس إلى جانبه تحسباً لأية زلّة لسان، ولإسكاته عند الضرورة بطريقته الطريفة والمحبّبة. في بعض «محطات» الحديث الدائر بيننا، كان علي شائع يرفع يده طالباً الكلام، قائلاً: «نقطة نظام!»، فينهره صالح مصلح على الفور: «أنزل يدك! لسنا في اجتماع تنظيمي...». كان شائع يتحامل على اللجان المعنيّة بالمشاريع المشتركة، متهماً بعض مسؤوليها (النقل وغيره) بأنهم «سُرّاق»، مطالباً بـ«حل هذه الشركات واللجان كلها عن بكرة أبيها». وكان صالح مصلح يحاول إقناعه بتخفيف لهجته، فيقول الرئيس صالح: «دعوه يتكلم»... وعندها يفيض في الكلام مجدداً: «هذا حال شركة النقل البحري... كلها سرقات بسرقات»... إلخ.

كان علي شائع عضواً في لجنة الرقابة الحزبية، وكان يتكلم وكأنه على دراية ومعرفة من الداخل، على حدّ تعبيره. وبين كل اتهام وآخر، وبين كل «ملفّ» شركة وملف آخر، كان ينظر إليّ ويقول مستدركاً، ومستأنفاً كلامه: «يا أيها الأمين العام... عندنا معلومات عن اختلاسات في الشركة الفلانية»، عندها قام حسين الدفعي، وهو وزير حربية سابق بعد قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢م، بالردّ عليه بالقول، مقتبساً لهجته ومقلداً تعابيره: «يا أيها الأمين العام، نقطة نظام... إنّ الشركة التي يقصدها الأخ شائع لم تقم بعد، لم تتأسس بعد، والفلوس

(١) عضو مكتب سياسي في الحزب الاشتراكي اليمني.

لا تزال في البنك، فمن سرقها؟!». ويضيف، باللهجة «والنبرة» نفسيهما: «كيف تقول إنّ لديك تقريراً عن السرقات؟ ومن أين جئت بتقرير عن شركة ما زالت محض فكرة؟!»، فضحك الجميع... وما لبث أن اتضح أنّ «اللقطات» التي قام بها الأخ علي شائع كانت تعبيراً عن مناخ المزايدات التي كانت تطفو على السطح بين وقت وآخر، من الطرفين. كان هؤلاء يفضلون أن تبقى قوات النظام في صنعاء، في المنطقة التي احتلت، حتى يكون ذلك ذريعة لخوض حرب بين النظامين.

المهم أننا أسكتنا طبول الحرب التي كانت تدقها أقطاب كثر في الطرفين.

خلافات بين من يجب ألّا يختلفوا!

بعد الانتقال إلى صنعاء عقب أحداث ١٣ يناير، برزت خلافات داخل القيادة الشرعية للحزب والدولة، وظهرت إلى السطح بين قيادات رئيسة. وبعد قرابة سنتين من الوئام، جاءت فكرة ضرورة إعداد ورقة عمل مهمة، اتُّفق على إعدادها أثناء رحلة إلى محافظة حجة، وكان الهدف منها إيجاد رؤية للقيادة الشرعية، وفي الوقت ذاته حلّ خلافات نشأت بينها وبين قيادة النظام في صنعاء بعد وعود كثيرة منذ عام ١٩٨٦م حتى عام ١٩٨٨م، بأنّ صنعاء ستقدّم كل أشكال الدعم السياسي والعسكري لإسقاط النظام في عدن، ولكنها لم تقدّم إلّا الوعود، شكلت لتنفيذها عدة لجان عسكرية وسياسية، وعقدت سلسلة من الاجتماعات الطويلة والمملة، وكان ينتهي عمل كل لجنة بتشكيل لجنة أخرى. لم أعرف طوال حياتي مثل هذا الأسلوب من التسويف والمماطلة وسوء النية المبيتة، ولم أجد تفسيراً إلّا أنه كان مقصوداً بحدّ ذاته بغرض التنصل مما وُعدنا به مراراً وتكراراً، ولكن بطرق لا توحي بذلك، ثم تحقيق الهدف الأهمّ وغير المعلن، وهو التفكيك، تفكيكنا من داخلنا بأيدي بعضنا، لأنّ من طبائع الرئيس صالح التي ساد العلم بها وشاع أنه كان لا يدع اثنين على وفاق، ويغضبه ذلك، أو كما قال له في وجهه محمد الفسيل، إنه كالحشرة لا ترتاح إلّا عندما تلسع وتؤذي. نتج من هذا أنْ أُصيب البعض باليأس والإحباط والتوتر والقلق وتبادل الاتهامات، بعد أن وصلنا إلى طريق مسدود، سواء على صعيد تحقيق المصالحة الوطنية مع الطرف الذي

حكم الجنوب بعد أحداث ١٣ يناير، أو السماح للبعض بالعودة إلى الجنوب والعمل فيه، أو العمل لتحقيق الوحدة اليمنية. وكان الذين سبقونا حتى ١٩٨٦ إلى صنعاء قد مورست عليهم الأساليب والضغوط نفسها، وبعضهم تعرّض للإذلال، وبعضهم استُخدم في أعمال تجسس على الوطنيين الشماليين ـ المعارضة اليسارية والقومية ـ وحتى على إخوانهم الجنوبيين، وفي معارك على الحدود بين الشمال والجنوب، وكل ما طُلب منهم كان لتحقيق مصالح النظام في الشمال وحده في صراعه مع النظام في الجنوب. وقد تفرقت وتمزقت كل الجماعات التي نزحت من عدن إلى صنعاء، وأُصيبت بحالة من الإحباط، وتوزعت بين الولاءات لأجهزة الأمن المعروفة والمستترة وللمسؤولين والمشايخ، بهدف الحصول على دعمهم الشخصي وحمايتهم أثناء فترة إقامتهم طوال تلك السنين.

بدأت الاتصالات بين قيادات النظامين، الشمالي والجنوبي، وتحركت عجلة الحوار والحديث عن الوحدة بعد صدور الأحكام في عدن بالإعدام والسجن على أكثر من ٩٦ شخصاً من أنصار القيادة الشرعية في نهاية عام ١٩٨٧م. ليلتها، لم نطلب إلّا الصلاة في المساجد على أرواح الشهداء (ولكن حتى هذا لم يتحقق، حيث كان بعض الشماليين يرون أنّ الصلاة على الشيوعيين لا تجوز. هؤلاء ضحّوا من أجل الوطن والوحدة اليمنية، وفي مقدمتهم المناضل الشجاع والمثقف الكبير فاروق علي أحمد، والقيادي الصُّلب والشجاع هادي أحمد ناصر، سكرتير منظمة الحزب، الذي كان قريباً إلى قلوب المواطنين في عدن وغيرها من المحافظات. والثالث الفدائي علوي حسين فرحان، الذي حارب قوات الاحتلال البريطاني حتى رحيل الاستعمار عام ١٩٦٧م، وعُرف بجرأته وشجاعته في أوساط الفدائيين بعدن، وكان حينها نائباً لوزير أمن الدولة والعين الساهرة على أمن الوطن والمواطن في الجنوب من أعداء النظام في الداخل والخارج، والرابع قائد سلاح الطيران، أحمد حسين موسى، المعروف بشجاعته وسموّ أخلاقه بين رفاقه في السلاح، وقيامه بدور كبير في بناء هذا السلاح المهم الذي كان يحمي سماء الوطن، وفي الدفاع عن ترابه الطاهر. والخامس هو النقيب البطل مبارك سالم، قائد الحراسة الخاصة الذي لم تكن الابتسامة تفارق وجهه

في أصعب الظروف، والمعروف بأخلاقه وإخلاصه لوطنه وقيادته، وقد كان العين الساهرة على حماية القيادة.

بعد صدور الأحكام في عدن على رفاقنا، بدأت الخلافات تشتدّ أكثر داخل القيادة التي نزحت إلى صنعاء والمعسكرات، مطالبة بالانتقام والردّ، ولكن ذلك لم يحدث. ولهذا، بدأ بعض العناصر بالتفكير في العودة إلى عدن، وبدأ البعض يردد: «جحيم عدن ولا جنة صنعاء»[1]، واستعدّ البعض للعودة والمثول أمام محاكم عدن، وفي مقدمتهم الحاج صالح باقيس، فيما كان آلاف الرجال والأطفال والنساء يهربون إلى صنعاء من جحيم المعاناة في عدن سيراً على الأقدام عبر جبل الكور المنيف ومنافذ أمبعالة وساحة وأمخبزة وثرة في محافظة أبين الحدودية وغيرها من المحافظات المحاددة. ولكن الأغلبية الساحقة في المعسكرات تحت قيادة القائد أحمد صالح عليوة ظلت متماسكة وموحَّدة ومتفائلة في انتظار العودة، ولكن ذلك لم يتحقق إلا عام ١٩٩٤م. ولأنّ مصائب قوم عند قوم فوائد، فقد كانت معسكراتنا خالية من أيّ سلاح متوسط أو ثقيل، لأنّ حاكم صنعاء استولى على السلاح الذي حصلنا عليه من الجماهيرية الليبية، كالكاتيوشا والمدرعات والمدافع والاستريلا (مضاد للطيران) وغيرها من الأسلحة التي جاءت بها سفن من طرابلس إلى الحديدة مع العقيد عبد الله حسين مسيبلي. ومن الجدير بالذكر، أنّ المسؤولين في صنعاء استولوا قبل ذلك على مثل هذه الأسلحة، بعد أن حصلت عليها المعارضة الجنوبية بقيادة العقيد حسين عثمان عشال من طرابلس لمحاربة النظام في عدن، وعند وصولها إلى ميناء الحديدة عام ١٩٧٢ جرى تقاسم السلاح بين مراكز القوى في صنعاء، كما حدثني بذلك العقيد الليبي عبد الله حجازي، الذي كان مسؤولاً عن ملف اليمن.

أمام هذا الوضع الضاغط على القيادة الشرعية وقيادة صنعاء، بدأ عناصر قياديون يطرحون فكرة إغلاق المعسكرات، إغلاق الصحف، إغلاق الإذاعة وتوجيه الإعلام بعدم الإشارة، أو ذكر اسم الأمين العام للحزب (القيادة الشرعية) ولقبه. كان هذا الرأي يعكس موقف حكام عدن والسوفيات الذين بدأوا بممارسة ضغوط على بعض العناصر ذوي

(١) محمد مفتاح، وأحمد سالم القاضي، وناصر جعسوس.

العلاقة بهم، وعلى بعض الأنظمة التي كانت تستقبلنا بانتظام بعد أحداث يناير ١٩٨٦م، وتُعاملنا وكأننا لا نزال في السلطة، وأننا نمثّل الشرعية. لكنهم بضغوطهم تلك، كانوا يريدون أن يقلبوا الصفحة، وبذلك تزايدت علينا الضغوط من داخل صنعاء ومن خارجها، ومن بعض قياداتنا، وشنّت صحف المعارضة الجنوبية في جدة والقاهرة حملة توازي الحملة الإعلامية التي كانت تشنّها أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في عدن خلال الأعوام الماضية، والتي تُوِّجت بصدور أحكام الإعدام، وأكثر من محاولة لاغتيالي في أديس أبابا وصنعاء ودمشق وطرابلس، وبقرصنة جوية عندما أُجبرت طائرة إثيوبية على الهبوط في مطار عدن، ظنّاً منهم أنني كنت فيها، لكي يكون مصيرنا كمصير من سبقونا في ساحات المحاكم. وضعُنا في صنعاء كان صورةً طبق الأصل عمّن تشردوا قبلنا وتمزقوا واختلفوا، وفي مقدمتهم العقيد عشال وعبد القوي مكاوي وعبد الله الأصنج وعدد من المشايخ الذين وجدناهم متناحرين، لا يكلّم أحدهم الآخر. وأتذكر حديثاً مع المناضل توفيق عوبلي، قال فيه إنه كان يمشي وأمامه ووراءه أكثر من ١٠ سيارات محمّلة بالسلاح والرجال والمال، واليوم يتنقل بالتاكسي، وكانت نصيحته لي: عليكم أن تستفيدوا من تجربتنا، وتحافظوا على وحدتكم، لأنها قوة لنا[1].

هل استنزفتنا سلطة صنعاء؟ هل أصبحنا عديمي الجدوى سياسياً وعسكرياً، وحتى إعلامياً لها، ولم نعد ــ كما يبدو ــ ذوي فائدة لها في صراعها مع الجنوب؟ تلك أسئلة كانت تراودني كلما شعرت بأنّ شيئاً غير طبيعي يبدر منها أو من بعض رفاقنا؟ والحقيقة التي لا مناص من قولها، أنّ من المؤكَّد أنّ سلطة صنعاء اكتفت بالغنيمة الأكبر، أي إضعاف الجنوب نظاماً وحزباً وشعباً وقواتٍ مسلحة ودوراً قومياً. كان مطلوباً منّا أن نغلق المعسكرات ونلقي بأسلحتنا كمن سبقنا من الجنوبيين الذين تسلحوا من ليبيا والسعودية ومصر وغيرها من الدول التي كانت تقدم إليهم العون لمحاربة الشيوعية والنظام الشيوعي في عدن، كما كان هؤلاء والأعداء يصفون نظامنا الوطني! كان البعض منا يرفض البقاء في صنعاء التي

(١) قدمنا مساعدات شهرية لأهمّ الشخصيات التي هربت من عدن منذ عام ١٩٦٧، وألحقنا أبناءهم بالمعسكرات.

ضاقت بهم بعد أن كانت الأمل والملاذ، ويطالب بالرحيل إلى بلاد السوفيات وحلفائهم في المعسكر الاشتراكي، وقد رحلوا فعلاً، وآخرون طالبوا بالرحيل إلى سورية وليبيا والجزائر والإمارات العربية المتحدة، وكان لهم ما أرادوا، وآخرون ذهبوا للعمل في بعض الدول العربية وعملوا فيها، وبعضهم ذهب للجهاد في افغانستان سرّاً، ولم نعلم بسفرهم إلّا بعد عودتهم، ومن مظاهرهم وسلوكهم عندما يجلسون معنا في جلسات الغداء أو القات ويبسملون أو يكررون بمبالغة واضحة ذكرَ الله عند الحديث بين جملة وأخرى. وبعضهم ترك لحيته دون حلاقة، وظهر أثر السجود (الزبيبة في مصر) على جباههم، وبعض هؤلاء كان يصرّ على النزول إلى المعسكرات لإلقاء محاضرات دينية، استكمالاً لجهاده في أفغانستان، أو لمهمة كُلِّفها، سواء من قبل أجهزة وقوى سياسية معروفة في صنعاء، أو من قبل من انخرط في صفوفهم القتالية في أفغانستان، وبعضهم حصل على تأشيرة للحج أو العمرة دون علمنا، أو أخذ الإذن منّا، أو طلب المساعدة المالية لتغطية نفقات الحج أو العمرة. لم نكن ضد أداء المناسك الواجبة دينياً، ولكننا كنا ضد الأسلوب المتبَع لتقسيمنا وإضعافنا وتشتيتنا من قبل أجهزة الأمن في صنعاء التي اخترقتنا، وكانت مخترَقة من قبل قوة إسلامية معروفة استدرجت وجندت هؤلاء للسفر إلى المملكة وأفغانستان بالإقناع من طريق توظيف الدين، والبعض الآخر بالآمال، وآخرين بالمال وبالملذات الدنيوية وبالترغيب أو بالترهيب، والبعض فتحت لهم أجهزة الأمن ملفات خاصة، كنوع من الابتزاز السياسي والأخلاقي، ولم تسلم النساء من ذلك السلوك الحقير. طالبنا البعض في صنعاء، وقد كانوا صوت صالح بمهاجمة الحكم «الماركسي» والقواعد السوفياتية في عدن وسقطرى كغيرنا من الجنوبيين الذين يعيشون في صنعاء والسعودية، في حين أنّ الواقع يشهد بأنه لم يكن للسوفيات أيّ قواعد في سقطرى أو غيرها من محافظات الجنوب غير ما يحصلون عليه من تسهيل دخولهم إلى الميناء وتموين سفنهم بالمياه والوقود والغذاء وأخذ قسط من الراحة، وقد أكدت ذلك مجلة العربي الكويتية الشهرية الواسعة الانتشار في أحد استطلاعاتها. كان الوضع مشوشاً وضبابياً، بل ومعتماً، وقد وُجد عناصر يطالبون بمحاكمة

الطغمة، رداً على محاكمة الزمرة، وحصل هذا غيابياً، بالفعل. ووُجد عناصر يتسلمون إعانات أُسَر الشهداء والمعتقلين، ولكنهم لا يسلمونها لهم.

وثمة عناصر آخرون كانوا يقدمون كشوفاً وهمية بأسماء شهداء وقتلى ومعتقلين لا وجود لهم، وقد استفاد البعض من ذلك باسم اليتامى والثكالى والمساكين. وفي عدن، كان يحدث الشيء ذاته من قبل عناصر من الطغمة، وتبين أنّ الذين استُشهدوا من جانبنا بعد تحقيق وتدقيق أجرتهما لجنة شُكلت برئاسة أحمد حيدر سعيد وأحمد عوض محروق لا يزيدون على ٩٣٠ شخصاً، بينما سُجِّلت أرقام وهمية بعد وصولنا إلى صنعاء عام ١٩٨٦ بلغت الآلاف، وهذه الأرقام استخدمها خصومنا في صنعاء وعدن. وفي تقديري، إنّ الشهداء من الطرف الآخر لا يزيدون على هذا الرقم، وهذا تاريخ لا يمكن تسييسه أو توظيفه للتضليل.

تلك كانت نماذج عمّا آل إليه البعض الذين انكشفوا على حقيقتهم، بعد أن طارت عنهم مظلة السلطة، وضاع عليهم جاهها ومنافعها. ولكن الأغلبية الساحقة في الداخل والخارج ظلت معنا، وكان عليّ أن أتخذ مواقف متوازنة حفاظاً على وحدة القيادة والقواعد، ولتفويت الفرصة على المتربصين. لقد استمرّ هذا الوضع المعقَّد قائماً إلى أن غادرتُ صنعاء في يناير عام ١٩٩٠.

ويجب أن نعترف بأنّ الرئيس صالح قدّم إلينا ولأنصارنا الدعم السياسي والمادي والمعنوي منذ وصولنا إلى صنعاء وحتى قيام الوحدة عام ١٩٩٠م، وكان البعض من قياداتنا يحصل على أضعاف ما كان يحصل عليه من امتيازات في عدن، ولكن للأسف، إنّ الهدف الأساسي من ذلك الدعم كان الإبقاء علينا «فزاعةً» ضد النظام في عدن، حتى يحين الوقت المناسب له شخصياً، بمعنى أنه كان علينا ألّا نتجاوز الدور، أو بالأصح الوظيفة التي حددها هو لنا. لم نرتضِ بذلك، وكان مصدر قوتنا كامناً في قواعدنا وأجهزتنا في المعسكرات في «السوادية» وتعز ومأرب. وأهم من ذلك، التأييد الكبير الذي كنا نحظى به من الجماهير في عدن وكل محافظات الجنوب، إضافةً إلى الشمال. كانت المحاكمات في عدن، والموقف الشجاع للرفاق قد أمدّنا بقوة هائلة على الصمود، رفعت من معنوياتنا، وتحولت من محاكمة

لـ«الزمرة» التي خرجت إلى صنعاء، إلى محاكمة لـ«الطغمة» التي سيطرت على عدن. وكان ثمة مصدر آخر لا يقلّ أهميةً في توحيد صفوفنا، رغم خلخلة بعضها وتوظيف قلة قليلة منها ضدنا من قبل الرئيس صالح وأجهزته، هو موقف الحكام في عدن، وممارساتهم وأعمالهم الحمقاء على مدى تلك السنوات التي نزحنا فيها إلى صنعاء وبعض المحافظات الأخرى.

الطغمة والزمرة «طز» وورقة عمل مشتركة بين القيادة الشرعية والنظام في صنعاء

أطلق المناضل الوحدوي عمر الجاوي تسمية «الطغمة» و«الزمرة» على طرفي الصراع في يناير ١٩٨٦ في الجنوب، ثم اختصرهما بكلمة «طز»، وأصبح المصطلحان المتداولان يشيران إلى من يحكم عدن بعد ١٣ يناير، ومن نزح إلى الشمال بعد هذا التاريخ. المصطلحان برمزيتهما يؤكدان الشرخ الجنوبي وخطورة استمراره على الوضع في الجنوب وعلى طرفي الصراع. وفي السياق، سُمِّي سوق لبيع القات في صنعاء سوقَ «الزمرة» للوجود الملحوظ للنازحين الجنوبيين فيه عندما يحين وقت شراء القات. بعد برهة من إقامتنا في الشمال دون أن نفعل شيئاً، بدأ القلق، وزاد التوتر، وعاش البعض إحباطات غير متوقعة. وأمام هذه الضغوط الإنسانية، كان علينا أن نبحث عن حلّ، وأن نعتصم برؤية استراتيجية تمكننا من الحفاظ على وحدة الصف وعلى التعافي والاستمرار حتى يتحقق النصر الذي كنّا نردده آنذاك شعاراً، ونريد اليوم تحقيقه واقعاً. لكن ما كنا نريده، لم يكن طوع بناننا، إذ كان لنا شريك هو نظام صنعاء الذي احتضننا وساندنا وأوهمنا وأغوانا في ذات الوقت بأمواله وصدق نياته ووعوده، وكان في واقع الأمر لا يثبت على حال، وأحياناً يوافق على كل شيء، لكن النتائج تكون معاكسة ومخيبة. وكان لا بد من المصارحة والمكاشفة مع القيادة في صنعاء. وعُقد أكثر من لقاء في الرئاسة والقيادة العامة للقوات المسلحة مع الرئيس صالح، واتفقنا في جلسة ساخنة حضرها الدكتور عبد الكريم الإرياني وعلي باذيب وعبد الله أحمد غانم على بعض الأفكار التي تحولت بعد ذلك إلى ورقة عمل أعددناها في حجة على مدى أسبوع، وشارك في إعدادها علي باذيب وعبد الله أحمد غانم. وبعد أسبوع عدنا

إلى صنعاء لمناقشة ورقة العمل أولاً مع الرئيس ووزير الخارجية الإرياني، ووزير شؤون الوحدة يحيى العرشي، فكان الاتفاق على عقد اجتماع مشترك للمجلس الاستشاري[1]، واللجنة المركزية للحزب (القيادة الشرعية) جرت فيه قراءتها ومناقشتها وإقرارها من قبل المجتمعين، واتفقنا بعد ذلك على تشكيل عدد من اللجان السياسية والعسكرية والأمنية والاحتفاظ بنسختين من الوثيقة والخطة العسكرية لدى الطرفين. وكانت تلك هي الخطة السياسية والأمنية والعسكرية نفسها التي نُفِّذَت وطُبِّقَت حرفياً ــ تقريباً ــ في الحرب التي دارت رحاها بين الشمال والجنوب عام ١٩٩٤ وشنّها نظام صالح لتحقيق عدة أهداف، منها: الزعم في العلن أنه يخوض الحرب حفاظاً على الوحدة والشرعية الدستورية، وفعلياً انتقاماً لهزيمته العسكرية عام ١٩٧٩، وهو ما أفصح به اللواء حمود الشبامي في براغ عام ١٩٨٥، أنّ «صالح سينتقم لهزيمة ١٩٧٩». كما علمتُ من سفيرنا في براغ آنذاك طه غانم، وثانياً طمعاً في ثروة الجنوب النفطية، وثالثاً لإضعاف الحزب الاشتراكي اليمني بعد أن حصد الحزب معظم أصوات الجنوبيين في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٣. إنّ ما بدر من صالح ومؤسسته العسكرية وشريكه في الحرب، حزب الإصلاح والمجاهدين الأفغان والقوى السلفية من سياسات وأفعال ضد الجنوب والجنوبيين، لم يكن يمتّ إلى الوحدة بأيّ علاقة. بعد سبع سنوات من إقرار هاتين الوثيقتين المهمتين اللتين احتفظ الرئيس صالح بنسخة عن كل واحدة منهما، وبقيت النسختان الأخريان مع كاتب هذه المذكرات، وكما ذكرنا آنفاً، استفادت منهما قيادة صنعاء، ومن بعض القيادات العسكرية برئاسة عبد ربه منصور هادي وأحمد عبد الله الحسني وعبد الله علي عليوه وأحمد مساعد حسين في الحرب على عدن وبقية المحافظات في ٧/ ٧/ ١٩٩٤م. بخطتنا غُزي جنوبنا، وبقياداتنا العسكرية نفذ صالح خطته الانتقامية، لذلك من الصحيح تماماً القول إنّ صالح حارب الجنوب ـ أساساً ـ بجيش جنوبي، كان على رأسه عبد ربه منصور الذي يحكم الجمهورية اليمنية (٢٠١٢ – ٢٠١٩)، ورعى مؤتمر الحوار الوطني الذي كان من أهمّ أجنداته حلّ القضية الجنوبية وجبر الأضرار ــ الجرائم التي لحقت بأهله.

---

(١) الذي لا يستشار إلا في هذا الموضوع وموافقته غير ملزمة.

واليوم ونحن نقف لنقدم شهادة حق للتاريخ أمام شعبنا، نجد من المفيد أن نعرض للقارئ نصّ هاتين الوثيقتين. وكان لا بدّ أن نصارح مناضلي حزبنا وشعبنا بالحقيقة الناصعة حول موقفنا من المسيرة الوحدوية والوضع في الجنوب، هذه المصارحة تضمّنتها ورقة العمل السياسية المشتركة التي اتفقنا عليها مع القيادة السياسية في صنعاء، لكننا طرحنا أفكارها في مشروع التقرير الذي رفعناه إلى الدورة السابعة للجنة المركزية لحزبنا (القيادة الشرعية).

ذكرنا في مشروع التقرير، وبالحرف:

«إنّ إعادة قراءة ورقة العمل السياسية المشتركة تعطي إجابات واضحة لكل الأسئلة، ويمكن تلخيص الإجابات كلها في النقاط الأساسية الآتية:

– المهمة الوطنية ذات الأولوية المطلقة، هي إعادة تحقيق الوحدة اليمنية، وذلك يعني أنّ الوحدة اليمنية إذا تحققت على أيدي حكام عدن، يجب أن نكون نحن أول من يباركها ويؤيدها، بغضّ النظر عن موقعنا السياسي في إطار دولة الوحدة.

– إنّ تحقيق الوحدة اليمنية ليس مهمتنا وحدنا، بل مهمة القوى الوطنية كلها، كما هي مهمة السلطتين في الشمال والجنوب. ولكن، في ما يتعلق بالجنوب، فإنّ تحقيق الوحدة الوطنية والوفاق الوطني في الجنوب هي مهمة مباشرة لنا نناضل في سبيل تحقيقها، ولكن ليس بغرض العودة إلى السلطة كما كان عليه الحال سابقاً، بل بغرض التمهيد لقيام دولة الوحدة اليمنية.

– وعلى هذا الأساس، فإنّ رفع شعار الحل السياسي وما يتضمنه من سعي للوفاق الوطني على ساحة الجنوب، لا يتعارض مع العمل من أجل تحقيق الوحدة اليمنية، أي إنّ الحل السياسي الذي ننشده للجنوب هو حلّ سياسي بأفق وحدوي. وبذلك، فإنّ هذين الهدفين يمثلان بالنسبة إلينا المستوى نفسه من الأولوية، نظراً للترابط العضوي بينهما»[1].

ووفقاً لهذه النقاط الأساسية، وهذه المبادئ الواضحة والجلية، قررنا ــ وكما جاء في

(١) مشروع التقرير العام المقدَّم إلى الدورة السابعة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني (القيادة الشرعية)، ص ٤-٥.

مشروع التقرير المشار إليه ــ «أن ننتهي إلى بلورة صيغة جديدة لمشروع الحل السياسي والوفاق الوطني، أن نعبئ كل ما لدينا من إمكانات وجهود وعلاقات نحو شنّ هجوم سياسي واسع النطاق، داخلياً وخارجياً، يتوخّى إجبار الطغمة الحاكمة على الدخول في حوار سياسي معنا أو المضي قدماً في اتخاذ إجراءات تحقيق الوحدة اليمنية»[1].

ورقة العمل السياسية المشتركة، التي أشرنا إليها أعلاه، صدرت عن القيادة السياسية في صنعاء والقيادة الشرعية للحزب الاشتراكي اليمني، في سبتمبر من عام ١٩٨٧م، وهي وثيقة بالغة الأهمية، في الظرف الذي وُضعت فيه، وفي ما تحتويه من أفكار وبرامج، وفي كونها تعزيزاً للعلاقات المميزة بيننا وبين الرئيس صالح، وأيضاً في كونها تضع، عملياً، النقاط على الحروف، وتعيد الاعتبار إلى الحقيقة التي سعى المغرضون إلى طمسها وتشويهها. وتشكل ورقة العمل خير تعبير عن المخاوف المشتركة إزاء ما هو حاصل من تطورات مأساوية في عدن. أُقرّت هذه الوثيقة في اجتماع مشترك عقدته اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني (القيادة الشرعية) والمجلس الاستشاري للجمهورية العربية اليمنية وأعضاء اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام. وشُكِّلت لجنة عليا برئاسة الرئيسين صالح وكاتب هذه المذكرات، ولجنة فرعية برئاسة الدكتور عبد الكريم الإرياني وأحمد مساعد حسين. وعن الدروس المستفادة من كل التجارب اليمنية، تقول ورقة العمل المشتركة: «نؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنّ الانفصال هو السبب الحقيقي والرئيس لكل المآسي اليمنية والتي ليست آخرها أحداث يناير ١٩٨٦م». وتشيد الوثيقة بحالة الاستقرار التي أتاحت التعاون والتنسيق بين النظامين في صنعاء وعدن بين ١٩٨٠ - ١٩٨٥م، إلا أنّ هذا التطور يظل محدوداً ودون مستوى الطموح الوطني، إذا لم يتوَّج بتوحيد الوطن اليمني بأكمله.

ويتضمن برنامج العمل للمرحلة اللاحقة، الوارد في الوثيقة، هدفاً استراتيجياً مشتركاً، هو تحقيق الوحدة اليمنية، وإنّ تحمّل القيادتين هذه المسؤولية ينسجم مع أهداف ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر، والرؤية المشتركة التي أتّفق عليها هي:

---

(١) المصدر نفسه، ص ٦-٧.

- إقامة دولة الوحدة على أساس الاتفاقيات المبرمة بين النظامين ونتائج أعمال لجان الوحدة.
- نظام الحكم في دولة الوحدة يستند إلى مشروع الدستور (٣٠ ديسمبر ١٩٨١م).

وفي الخطوات العملية لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، لكون السلطة القائمة في عدن أظهرت بالملموس انفصاليتها وعدم إيمانها بالوحدة، وأنها عنصر من عناصر الخطر الذي يهدد أمن الوطن وسيادته ووحدته، لذا اتفق على خطوات عملية رئيسة:

– العلاقة مع سلطات عدن ستكون في حدود العلاقات الرسمية العادية المستندة إلى مطالبتهم بضرورة إنزال مشروع دستور الوحدة للاستفتاء وإقامة دولة الوحدة، وإجراء المصالحة الوطنية في الجنوب على أساس مشروع الحل السياسي عبر الحوار المباشر غير المشروط مع القيادة الشرعية للحزب الاشتراكي اليمني، تمهيداً لتحقيق الوحدة اليمنية.

– التخلي عن أيّ تفكير بإمكانية قيام عمل وحدوي مع الطغمة الانفصالية، واعتماد العمل لتحقيق الوحدة اليمنية مع القيادة الشرعية للحزب.

– اعتبار النظام في صنعاء الركيزة الأساسية لإعادة الوحدة اليمنية، ويعتبر تعزيز هذا النظام وحمايته والدفاع عنه مهمة وطنية أساسية لكل المرتبطين بالقيادة الشرعية للحزب الاشتراكي اليمني ولكل الوطنيين الشرفاء.

– تطوير العمل في عدن بمختلف الأشكال لأجل إسقاط الطغمة الانفصالية، تمهيداً لتحقيق الوحدة اليمنية.

– تعزيز القوات المسلحة النظامية التابعة للقيادة الشرعية للحزب وتطويرها، وتشكيل قيادة مشتركة لها، وفي فترة لاحقة تدرس إمكانية ضمها بالكامل إلى القوات المسلحة في صنعاء، في ضوء التحضير النهائي لتحقيق الهدف الاستراتيجي.

– إلحاق العناصر الفائضة عن حاجات العمل السياسي والعسكري للقيادة الشرعية، بالعمل لدى المؤسسات في صنعاء وفقاً لتخصّصاتها.

– الحفاظ على الحزب الاشتراكي اليمني وقيادته الشرعية، ومواصلة مختلف أشكال

النضال السياسي في الداخل والخارج تحت هذه القيادة، وتطوير العلاقات مع القوى والدول الشقيقة والصديقة.

- تطوير العلاقات مع دول الجزيرة العربية والخليج.
- متابعة خطة العمل المشترك سياسياً وإعلامياً.
- استيعاب عدد من الدبلوماسيين ضمن البعثات الدبلوماسية لحكومة صنعاء.
- تطوير العمل الإعلامي واعتماد الإرسال الإذاعي وتطوير الصحيفة.
- إيجاد فرص للدراسة العامة والجامعية والعليا للطلبة الملتحقين بالقيادة الشرعية.
- تعزيز النشاط الأمني والتنسيق المشترك ضد الدسائس والتخريب.
- التعامل على أساس وطني مع أبناء الجنوب النازحين، سواء قبل يناير ١٩٨٦م، أو بعده، وعدم إثارة أي مشاكل أو مهاترات.

أما المدة الزمنية لتحقيق هذا البرنامج، فهناك بنود بشأنها، وفقاً لكل مهمة على حده.

وفي الواقع، فالمخاوف التي عبّرنا عنها مع القيادة في صنعاء، وتلك التي توجّست منها أوساط كثيرة من الشعب اليمني في كل مكان، كانت مرتكزة على معرفة الجميع بما كان يخطّط له حكام عدن وما كانوا يريدون فرضه أمراً واقعاً. وجاءت الوقائع لتثبت صحة هذه التوقعات على كل صعيد.

وما أوردناه بشأن إعدام فاروق علي أحمد وهادي أحمد ناصر وعلوي حسين فرحان وأحمد حسين موسى ومبارك سالم، الذي يُعَدّ إعداماً للمصالحة الوطنية في الجنوب والكثير من الأعمال الأخرى بحق المواطنين، هو أكثر من كافٍ. وأيضاً ما أصبح معلوماً من تردّدهم عن التجاوب مع أبسط مستلزمات العمل الوحدوي، إلّا بعد أن اضطروا إليه. نذكر على سبيل المثال، لا الحصر، ما أوردته الصحافة العربية في تعليقها على اتفاق صنعاء الموقّع بين النظامين في مطلع يونيو ١٩٨٨م، ونلخّص بعضه بما يأتي:

- الاتفاق جاء يستدرك «في اللحظة الأخيرة» توتراً عسكرياً متزايداً عند «الحدود» بين الشمال والجنوب.
- المراهنات على احتمال نشوب صراع عسكري تبدأ شرارته في الصحراء الواقعة بين

محافظتي مأرب وشبوة، اشتدت وتزايدت عندما طرحت مسألة تنفيذ المشروع المشترك المتّفق عليه في يناير ١٩٨٥م من أجل استخراج النفط.

– لاحظ المراقبون أنّ اتفاق صنعاء (بالنسبة إلى المشروع المشترك تحديداً) لم يختلف جذرياً عن اتفاق عدن الموقّع بين رئيسي النظامين قبل أحداث يناير: سواء من حيث المساحة في المنطقة التي يعتبرونها منطقة نفط، أو من حيث شروط الاستثمار المشترك، ولا حتى من حيث الملابسات والإرهاصات التي سبقت الاتفاق. وقد استعاد البعض هذه الإشكالات، وعملوا على «نبشها» وإحيائها «لغاية في نفس يعقوب»، في أجواء التوتر والتشنج التي أعقبت أحداث عدن. والمعروف أنني كنتُ قد توصلتُ مع الرئيس صالح إبان زيارته لعدن في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥م، إلى حلول عملية لمجمل الأمور التفصيلية المختلف عليها. ولا أجافي الحقيقة إذا قلت إنّ الجهات التي أعادت أجواء التشكيك والحذر والخلاف من الأعوام ١٩٨٦م ــ ١٩٨٨م هي نفسها، إلى حدّ بعيد، تلك التي كانت تكيل لي الاتهامات والمزايدات إبان توقيعي الاتفاق معه، وهي نفسها التي عادت وعقدت في صنعاء في مايو ١٩٨٨م اتفاقاً مع القيادة في صنعاء يتضمن مجمل مبادئ اتفاقنا الأساسي معها.

موقف القيادة الشرعية قبل قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وبعده

إذا كان برنامج الحزب الاشتراكي اليمني قد أكد، منذ نشوئه في عام ١٩٧٨، تعبئة كل الموارد والطاقات المادية والبشرية لأجل تحقيق الوحدة وبناء اليمن الجديد، فإنّ هناك أوساطاً في قيادة الحزب كانت ــ منذ قيامه ــ ترفض الحوار السلمي لتحقيق الوحدة، حيث تؤكد أنّ الطريق إلى تحقيق الوحدة لن يتحقق إلّا بالسلاح، وعلى أساس برنامج الحزب الاشتراكي اليمني، وتصفية كافة الرموز الرجعية في الشمال من مشايخ وغيرهم.

هؤلاء العناصر المتطرفون هم الذين دفعوا إلى حرب فبراير ١٩٧٩م بين صنعاء وعدن، وقاموا بسلسلة من التحرشات، لغاية منتصف عام ١٩٨٢م، وهم أنفسهم الذين لجأوا، بعد أحداث يناير ١٩٨٦م، إلى تشويه جهودنا السلمية المتدرجة لتحقيق الوحدة.

أوضحت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ــ القيادة الشرعية ــ في كتيّب

أصدرته في يونيو ١٩٨٧م أنّ ما سُمّي «الوثيقة التحليلية النقدية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطية» الصادر في عدن، لم يتعرض إطلاقاً للمسؤولية عن تفجير حرب فبراير ١٩٧٩م وعن التحرشات اللاحقة... ومن الأمثلة الصارخة: إشارة الوثيقة إلى لجان الوحدة التي نشطت على قاعدة اتفاقيات الوحدة بين النظامين، أي اتفاقيات ١٩٧٢ و ١٩٧٩م، ولكنها تجاهلت الإشارة إلى أنّ هذه اللجان أكملت أعمالها، وأهمها اللجنة الدستورية المشتركة التي أعلنت رسمياً انتهاء عملها بالتوقيع على مشروع دستور دولة الوحدة في ٣١ ديسمبر ١٩٨١م، وبدلاً من الاستجابة للمصالح العليا للشعب اليمني عبر طرح مشروع الدستور للاستفتاء في الشطرين، إذا بالوثيقة تشير إلى عدد من الأساليب التي كان يمكن أن تؤدي إلى إضعاف العمل الوحدوي وإدخاله في متاهات لا نهاية لها، لولا وعي شعبنا وإصراره على الوحدة، ولولا الظروف (التي تناولتها في مكان آخر) التي أحاطت بالمفاوضات بين القيادة في صنعاء وحكام عدن بعد أحداث يناير ١٩٨٦م .

وغنيّ عن القول أنّ السياسة التي انتهجناها، في الحزب والدولة، بين منتصف ١٩٨٠م ونهاية ١٩٨٥م كانت تلقى تجاوباً وتأييداً كبيرين من جانب أبناء شعبنا في الشمال والجنوب، ومن جانب أصدقاء شعبنا والمتعاطفين مع تجربتنا. خلال تلك الفترة تحققت إنجازات وحدوية كبيرة لا يستطيع أحد إنكارها، كدستور دولة الوحدة، واستكمال القوانين المنظمة لدولة الوحدة، وقيام المجلس اليمني الأعلى، وإقامة المشاريع المشتركة في مجال الطرقات والكهرباء والنقل البحري والبري والسياحة، والأهم من كل ذلك استعادة الثقة بين القيادتين للتعجيل بقيام الوحدة وإيقاف الحروب في المنطقة الوسطى، ونزع المظاهر المسلحة وحرية التنقل للمواطنين بين الشمال والجنوب، وغير ذلك من انجازات. وقد رحبنا بالجهود التي بذلها الرئيس صالح وغيره من الأشقاء والأصدقاء، لمعالجة أحداث ١٩٨٦م، وصولاً إلى وفاق وطني شامل لمعالجة الجرح في جسم الوحدة الوطنية في الجنوب، من خلال:

- إجراء حوار سياسي مباشر بين طرفي الحزب الاشتراكي اليمني، بإشراف ممثلين عن النظام في صنعاء، وأية أطراف أخرى يمكنها المساهمة.

- إلغاء نتائج المحاكمة التي أُعلنت في نهاية عام ١٩٨٧م والإفراج عمّن بقي من المعتقلين.
- إلغاء قرارات الطرد والفصل من الحزب ومن العمل.
- عودة النازحين، مع ضمانات سياسية وأمنية الى منازلهم وأعمالهم.
- معاملة أسر ضحايا أحداث يناير معاملة متساوية، دون استثناء.

وفي إطار هذه «البدايات الإيجابية»، أعلنت اللجنة المركزية (القيادة الشرعية) وقف الإرسال الإذاعي التابع لها[1]. وفي الواقع، كان إيقافنا البثّ الإذاعي بناءً على ما وصلت إليه مساعي ترميم البيت الجنوبي وحلّ الأزمة، مقابل إطلاق سراح المحتجزين في السفارة الإثيوبية في عدن منذ ١٩٨٦، وفي مقدمتهم سليمان ناصر محمد، الأمر الذي كنا نراه غير كافٍ.

كنتُ أعرف أنّ المشاريع والاتفاقيات التي وقّعناها مع القيادة في صنعاء ستصطدم بتحريك القوى المعادية للوحدة، سواء في الداخل أو الخارج، لكنني لم أكن أتصور أن يصل الأمر إلى حدّ القيام بحملة تضليل ضد نشاطنا الوحدوي، واحتكمت في النهاية إلى التاريخ الذي آمل أن ينصفنا. وطالبتُ، آنذاك، بالإسراع في التصديق على دستور الوحدة، في اجتماع المجلس اليمني واللجنة المركزية عام ١٩٨٧ وطرحه للاستفتاء، وقلت إننا من جهتنا نبارك أية خطوات على طريق الوحدة... وليس لنا شروط على الوحدة إذا كانوا جادين فعلاً في تحقيقها. وعندما لاح الأمل بقرب تحقيق الوحدة، رحبنا بزيارة الرئيس صالح لعدن في نوفمبر ١٩٨٩، وأكدت اللجنة المركزية أنّ اتفاق عدن في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م، الذي جاء استجابةً لنداء الشعب، قد أكد أن تحقيق الوحدة هو خيار الشعب الأول، الذي لا يجوز التنازل عنه، أو التهاون أشهراً إضافية في تنفيذه. وقد كان من الأفضل أولاً استعادة الوحدة الوطنية على مستوى النظام في عدن ليشكل ذلك ضمانة وقوة للوحدة اليمنية، ولتجنب المشاكل التي أدت فيما بعد إلى حرب ١٩٩٤م وما بعدها، كذلك كان من الأفضل استفتاء الشعب في الجنوب والشمال على الوحدة وفقاً لدستور ١٩٨١ بدل أن تصبح الوحدة اتفاقاً لاقتسام السلطة والثروة بين القيادتين.

---

(١) بيان صادر عن اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني (القيادة الشرعية) ٩ مارس ١٩٨٩م.

لقاء السبع ساعات مع الرئيس وعلي محسن

وكان عليّ أن أنتظر اللقاء بالرئيس صالح حتى انتهاء الاحتفالات التي شارك فيها كل من الرئيس المصري والرئيس العراقي وملك الأردن والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات. بدأت لقاءاتي التمهيدية مع الدكتور الإرياني، وزير الخارجية، الذي نصح بعدم التحدث عن مواقف الرئيس والخلافات بيني وبينه، ونصح أيضاً باللقاء مع العقيد علي محسن أولاً، لأنه يحترمني ويثق بي، كما قال، وثانياً، باعتباره مؤثراً على الرئيس علي عبد الله صالح آنذاك، لأنه مارس دوراً مهماً في إحباط انقلاب الناصريين عام ١٩٧٨م، وكذلك نظراً لدوره المهم بعد مقتل الغشمي في السيطرة على صنعاء في مرحلة الارتباك والفوضى التي مرّ بها النظام، حيث سيطر على المعسكرات وعلى مقارّ السلطة، وهى أدوار اعترف بها العقيد علي محسن في لقاءاتي الخاصة معه في صنعاء، وكان يشرح كيف أنه سيطر على العاصمة صنعاء بعد مقتل الغشمي، وهو ضابط مسرَّح، وأحبط انقلاب الناصريين بقيادة العقيد نصار حسن علي في ١٥/ ١٠/ ١٩٧٨م، عندما طلبوا منه تسليم نفسه وتسليم معسكره، فقال لهم إنه جاهز وإنهم أخوة ويجب ألّا تسيل قطرة دم، وطلب فرصة ليسحب أوراقه وملابسه، فسمحوا له بذلك، وانتظروا عودته، وإذا به يجري اتصالاته ويعطي تعليمات للقوات المدرعة بالتحرك لاحتجاز الانقلابيين. وفوجئ الانقلابيون بتحرك الدبابات، وهرب الناصريون وجرت ملاحقتهم في صنعاء وحول الإذاعة حتى هربوا خارجها واستولى على العاصمة للمرة الثانية. ولهذا فإن الرئيس يدين له بهذين الموقفين اللذين مكّناه من السلطة والحفاظ عليها، بينما كان الرئيس أثناء الحادثين في يونيو عام ١٩٧٨م، وأكتوبر ١٩٧٨م، في مدينة تعز. وبذلك أصبح علي محسن شريكاً في السلطة وأحد أعمدتها وصاحب قرار مؤثر، سواء أكان حاضراً أم غائباً، ولم يكن الرئيس يستطيع تجاهله، وقد تمتع بصلاحيات واسعة وإمكانات كبيرة، وهو متغلغل بعناصره داخل الأحزاب وبين أوساط القبائل والمعسكرات، وقد رفض أن يتحمل أية مسؤوليات عليا في الجهاز العسكري أو المدني حتى لا يكون في واجهة الأحداث، واكتفى بدوره خلف الكواليس، وكان أقوى من رؤساء الحكومات ونواب الرئيس ومجلس الشورى، ويقف وراء تشكيل كل حكومة، ووراء أي ترتيبات في

السلطة. كان لي صديقاً وفيّاً منذ وصولي إلى صنعاء، عرفته وخبرته عبر لقاءات عديدة، رغم أنّ البعض كان يحذرني منه. إنه شخص ذكي، ومن الصعب أن تقيس أعماقه.

قابلتُ علي محسن لعدة ساعات، ناقشنا خلالها الحاضر والمستقبل. شرحتُ له الخلاف وأزمة الثقة بيني وبين الرئيس، وقلتُ له إنّ حلّ الأزمة يكمن في تحقيق الوحدة اليمنية بعدما رفض حكام عدن المصالحة الوطنية، وقلتُ إنّ الرئيس جمّد العمل بما جاء في ورقة العمل التي وقّعناها معه، وأغلق الإذاعة ورفض تسليح قواتنا في المعسكرات بالسلاح الذي قدمه إلينا القذافي، ولم يبقَ لنا أي شيء غير الأكل والشرب وتبادل الشائعات والبلبلة أثناء مضغ القات، وأصبحنا قوة لا يستفاد منها، بل إنّ مجاميعنا تحولت إلى عبء مالي وسياسي عليهم. وفي نهاية حديثي معه، قال: «إنني معكم، وسنقنع الرئيس بالوحدة اليمنية على أساس الدستور الذي أُنجز في أيامكم، سواء مع حكام عدن أو معكم، وعلى الرئيس أن يختار بعد أن رفض حكام عدن المصالحة الوطنية». وفي ضوء ما اتفقنا عليه في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٩م، رتب لقائي مع الرئيس علي عبد الله صالح في اليوم التالي، حيث تناولنا الغداء معاً، ثم انتقلنا إلى «المفرج» الذي يطلّ على صنعاء من القصر الجمهوري[١]، وهو من القصور التي بناها الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين، حيث لم يدخله ويتمتع به، وسُمّي حينها قصر الوصول، ولكنه لم يصل إليه بسبب مرضه ووفاته وقيام الثورة في ١٩٦٢م. ومع الأسف، فقد دمّرته في الحرب على اليمن قوات التحالف بقيادة السعودية عام ٢٠١٧م.

(١) آخر القصور التي شيدت في عهد آل حميد الدين، وكان اسمه دار الوصول. كان ملكاً لوسيم التركي، ثم اشتراه منه الشيخ علي يحيى الهمداني، ثم اشتراه الإمام أحمد بن الشيخ علي الهمداني بمبلغ ٣٣ ألف ريال فرانصي (ماري تريزا) في الخمسينيات، وأمر بهدم الدار (الأدوار الأربعة)، وهدم المفرج الكائن شمال الدار وبناء مبنى دار الوصول (القصر الجمهوري حالياً). وشرع في بناء دار الوصول في عام ١٩٥٧ تقريباً تحت إشراف القاضي على عبد الله العمري، وانتهى البناء في عام ١٩٦١. بلغت تكلفة بناء الدار نحو خمسمئة ألف ريال فرانصي تقريباً، وبعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ أُطلق على المبني اسم القصر الجمهوري بدلاً من دار الوصول. وهذا القصر مخصَّص للضيوف، وقد نزلتُ فيه أكثر من مرة عندما كنتُ رئيساً لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وقد حزّ في نفسي ما جرى للقصر من تدمير متعمَّد من قبل قوات التحالف بقيادة السعودية، ما ترك جرحاً في قلبي، لأنه طاول أحد المعالم التاريخية في صنعاء، كما دمّرت قوات التحالف قبله آلاف المواقع الأثرية.



بني قصر الوصول (القصر الجمهوري) بين عامي ١٩٥٧-١٩٦١



القصر الجمهوري بعد تدميره في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧م على أيدي قوات التحالف التي أعلنت الحرب على اليمن آذار/ مارس ٢٠١٥ بقيادة السعودية

كانت إطلالته جميلة، والأراجيل منتصبة في انتظار التبغ والنار، وبعد دردشة قصيرة، كما هي عادة المخزّنين، سألني الرئيس: سمعتُ أنك حرد مني وقد غبت سبعة أشهر منذ إغلاق الإذاعة في مارس ١٩٨٩م، والكلام والهذر في الإذاعة لا فائدة منه، ونحن بحاجة إلى العمل اليوم أكثر من الكلام، وقد كنت مستاءً كثيراً من دخول اليمن في مجلس التعاون العربي الذي هو قوة لنا جميعاً، سواء على صعيد اليمن والمنطقة، أو على الصعيد العربي والدولي. وقال إنّ الشيخ زايد بن سلطان مرتاح من هذا المجلس للضغط على السعودية حتى إزالتها، لأنها قامت على أرض غير أرضها، وشعب غير شعبها، وأيضاً للضغط على إيران، وحتى على سلطنة عُمان، ونحن قلنا له إنّ قواتنا تحت تصرفه إذا تعرض للخطر من هذه الدول، وضحك! وعلّق: والشيخ زايد صَدّق! المهم أن نستفيد من الجميع. وقال إنه مرتاح لمشاركة صدام ومبارك والحسين في الاحتفالات، وإنّ زيارتهم قوة لليمن وللوحدة التي ستتحقق بإذن الله قريباً. شعرتُ من حديثه بأنّ العقيد علي محسن قد تحدث معه بما

دار بيننا، وقال: نشتي نسمع منك أيها الرفيق الأمين العام أخبارك وهمومك وحتى غضبك منا. وكان يردد في كل أحاديثه كلمة الرفيق الأمين العام، ليذكرنا باستخدام كلمة رفيق في محادثاتنا ومخاطبتنا فيما بيننا في عدن، بعكس ما يخاطبونه بـ»فخامة الرئيس». قلت له: أولاً عندي مطلب واحد، هو أن تسمح لي بالحديث لمدة ساعة، وأن لا تقاطعني ولا تنقلني من موضوع إلى آخر، كما هي عادتك عندما تريد التخلص من أيّ موضوع أو حديث بطريقة ماكرة وذكية.

قال: لا نريد كلاماً كثيراً، نريد أن نتحدث ونطعم القات والمداعة والمناظر الجميلة. وأضاف: أنتم في عدن أصبحتم تحولون مجالس القات إلى مجالس سياسية للتآمر! وأضاف: أما نحن، فنجلس للدردشة والحديث عن الشعر والأدب والتاريخ والغناء والتسلية، وقد خرّبتم كثيراً من عادات جلسات القات، فقد علمتمونا شرب القهوة اليمنية بالسكر (ما يسمى قهوة المزغول)، وكذلك شرب الكولا وغسل القات قبل تناوله، ما يفسد طعمه بدلاً من التلذذ بمسح الورق باليد وطعم التراب الذي يعلق بالورق. قلت: أنا ما زلت عند مطلبي بأن تستمع، وبعدها تقول رأيك، وأنا جاهز للحديث معك بقلب مفتوح، ومع الأخ علي محسن الذي أتعبناه بمشاكلنا. قال: تفضل. قلت: سأبدأ الحديث من يناير ١٩٨٦م، وحتى الآن. وعرضتُ له ما واجهناه من مشاكل وصعوبات وخلافات، بعضها بسبب الحالة النفسية لبعض القيادات التي التحقت بنا في يناير ١٩٨٦م، وبعضها بسبب الضغوط النفسية والمالية التي تواجهنا بسبب تدفق الآلاف من الهاربين من جحيم بعض حكام عدن، وبعضها من صنعكم أنتم، ولو وقفتم معنا أثناء الأحداث لحُسمت الأمور، ولو قبلتم بالوحدة قبل الأحداث، لتجنبنا ما حدث، ولو تدخلتم عسكرياً معنا، كما وقف منغستو هيلا مريام، لحُسمت الأمور بساعات وبأقل خسائر، ولكانت قد تحققت الوحدة اليمنية، لكنكم تركتم عدن تحترق ونحن ندفع الثمن حتى اليوم. وأضفت: نحن اليوم نريد وحدة اليمن على أساس ورقة العمل التي اتُّفق عليها معكم عام ١٩٨٧م، وعلى أساس دستور دولة الوحدة، أو مع حكام عدن على أساس برنامج المصالحة الوطنية ودستور دولة الوحدة، ونحن سنبارك هذه الوحدة، ولا نشترط أن يكون لنا موقع فيها إذا رضيتم بذلك، لأن قيام الوحدة سيحلّ مشاكل اليمن في الشمال

والجنوب، سواء للسلطتين، أو المعارضة في الشمال والجنوب. وأضفت: وقيام الوحدة انتصار لتضحيات الشعب اليمني، وأستطيع أن أؤكد أنّ أحداث يناير قد فتحت الباب واسعاً أمام الوحدة، فالشعب مع الوحدة اليمنية بعد الذي صار في يناير ١٩٨٦م. وقلتُ: إنني علمتُ أنّ سالم صالح يطلب اللقاء معكم بعد زيارته الفاشلة لموسكو، وبعد أن رفض المسؤولون في موسكو استقباله أو تقديم أيّ دعم للنظام في عدن بعدما رفع غورباتشوف يده عن عدن وعن كل حلفاء موسكو في إثيوبيا وأفغانستان وليبيا والجزائر وكوبا وأنغولا وموزمبيق وغيرها من البلدان في آسيا وإفريقيا والكاريبي وأميركا اللاتينية. كما أخبرته عن رسالة أخرى بعث بها حيدر العطاس مع خالد باراس الذي وصل صنعاء للاشتراك في اجتماع للسلم والتضامن وقابلته في منزل محمد عبد الله البطاني والذي نصح باللقاء مع العطاس، وقال خالد باراس: إن حيدر العطاس يعلم أن سالم صالح له علاقة بي وأنه طلب مني أن أرتب له لقاء مع الرئيس وتساءل لماذا لا يكون حيدر باعتباره رئيساً مرناً وصديقاً للبيض هو المحاور... واستخلصت من ذلك أن الظروف مهيأة، وأن الوضع في عدن بدأ ينهار وقلت للرئيس إنه غير جاد في قضية الوحدة اليمنية وذكرته بلقائنا الأول عام ١٩٧٩م ، عندما زرت صنعاء وطلبت منه تحقيق الوحدة، فقال: لو وافقتُ عليها الآن في هذا الطابق من المكان (وكنا في مقرّ القيادة العامة)، لبدأ القتال من الدور الثاني الذي ينتظرنا فيه مجاهد أبو شوارب، ولهذا نصحت بعدم الاستعجال. ضحك وقال: هذا صحيح، فلا مجاهد يريد الوحدة، ولا الشيخ الأحمر ولا السعودية. قلتُ له: هذا ملخص حديثي معك. أجاب: قبل الرد عليك أريد أن أسألك بصراحة وترد علي: هل تعتبر أنني خنتك أو خذلتك في ١٩٨٦م؟ هل منغستو أكثر وفاًء مني معك؟ هل ما زلتَ تؤمن بالحزب الاشتراكي اليمني وببرنامجه وأهدافه الشيوعية؟ هل ما زلتَ تؤمن بالاتحاد السوفياتي والصين وحركات التحرر العربية والشيوعية؟

- الشيخ الأحمر يقول إنك منذ وصولك إلى صنعاء لم تهاجم الاتحاد السوفياتي والشيوعية في العالم، وإنّ السعوديين عندهم الانطباع ذاته، وقال: إنّ التجمع القومي بقيادة عبد القوي المكاوي ومحمد علي هيثم وحزب الرابطة يهاجمون الشيوعية في عدن والقواعد السوفياتية في سقطرى.

– قلتُ: ما دمت تكلمت بصراحة، فأنا أسألك بصراحة قبل الرد على القضايا التي طرحتها، وكان العقيد علي محسن الأحمر كالصقر يراقب ويتابع هذا اللقاء الصريح بيني وبين الرئيس، وهو صامت كعادته، فهو قليل الكلام كثير الفعالية، ولكنه لا يسكت دائماً إذا شعر بأنه يجب أن يتدخل ويتحدث، ففيه نوع من التواضع والأدب والشجاعة في الرأي والثقة بالنفس. استأذن لدخول الحمّام الذي يقع خلف باب المفرج الرئيسي، وعاد فقدّم استعداده العسكري بضمّ رجليه، ويداه على فخذيه، وكأنه في طابور عسكري في انتظار الإشارة له بالدخول والجلوس، كما هي عادته وعادة بعض الذين علّمهم علي صالح إظهار الاحترام له والاهتمام به أمام الآخرين، حتى وإن كان هناك خلاف أو تباين في وجهات النظر كانوا لا يظهرونه، بل يحسم في «مجلس العائلة» في لقاءاتهم الخاصة، حيث يقيمون نشاطهم اليومي والأسبوعي والشهري، ويرسمون خططهم الجديدة للتعامل مع الآخرين حسب تقويمهم للأشخاص ورغباتهم وطموحاتهم وتطلعاتهم.

وبعد جلوس علي محسن، كان عليّ الرد على الأسئلة والملاحظات التي طرحها الرئيس بهذا الوضوح والصراحة لأول مرة منذ وصولنا إلى هذه المدينة التي يصعب على الإنسان أن يسبر أغوار سكانها وحكامها، فهي مدينة أتعبت كل الحكام والغزاة عبر التاريخ. بدأتُ بالحديث عن سؤاله عن أحداث يناير ١٩٨٦م، فقلتُ له: لا أريد أن أنكأ جرحاً بعد أربع سنوات على هذه الأحداث المؤلمة التي فتحت الطريق واسعاً أمام الوحدة اليمنية، سواء أثناء الأحداث أو بعدها وحتى اليوم، فالكل كان يعتقد أنّ صنعاء كان يمكن أن تتدخل لمصلحة الوحدة اليمنية، لا لمصلحة طرف ضد آخر، وكل ما عرفته بعد وصولنا إلى صنعاء في أثناء الأحداث وفي وجودنا بمكيراس أنكم قررتم عدم التدخل، لأن المنتصر فينا سيكون مهزوماً، وسيأتي إلى صنعاء رافعاً الراية البيضاء، ورفضتم مساعدات إثيوبيا وليبيا والجزائر وبعض الدول الشقيقة الأخرى.

أنتم لا تقولون «لا»... ولكنّكم لا تنفّذون كلمة «نعم»

وكنتم تعدون بأنكم ستقفون إلى جانبنا، وتماطلون في تنفيذ ما وعدتم به، فأنتم لا تقولون (لا)، ولكنكم لا تنفذون كلمة (نعم)، وكأنكم لا تعنونها حين تقولونها! وأتذكر

أننا التقينا في مرتفعات مكيراس على حدود محافظة البيضاء مع عبد الله البشيري (رئيس الأركان) وحمود عاطف وأحمد حسين العزاني الذي كُلِّف التنسيق مع المسؤولين في أبين، ووعدوا بأنهم جميعاً سيحركون بعض الدبابات والمدافع لإسقاط مكيراس، إحدى بوابات المحافظة إلى عدن، فالطريق من مكيراس والضالع هو الطريق إلى عدن، حتى وإن طال الزمن وانتظرنا الليلة الأولى والثانية والثالثة ولم تنطلق طلقة واحدة وعدن التي كانت تنتظرنا تحترق، وعندها شعرت بأننا هُزمنا وأننا نقاتل وحدنا بعد رفضكم المساعدة الإثيوبية العسكرية لنا، وبعد أن قلتم: «لا» للوفد العسكري الإثيوبي الذي أرسله الرئيس منغستو مع عدد من الخبراء في الإشارة والاتصالات اللاسلكية. لا أريد أن أدخل في تفاصيل ما جرى بينكم وبين المناضل أبو إياد الذي وصل إلى عدن وهو يحمل مقترحات مهمة بخطّ يدكم بشأن ما يجري في عدن. وهنا، تصاعد الدم إلى وجهه وحكّ بأصابعه الأربعة خدّه الأيمن، وحدّق نحوي وكأنه يطالبني بعدم الاسترسال، بينما كان علي محسن الأحمر يراقب هذا الموقف. قلتُ: سأكتفي بالردّ على سؤالكم الأول، أما عن سؤالكم الثاني بشأن منغستو، وإن كان أكثر وفاءً منكم، فأنا لا أقارن بينكم وبينه من حيث القربى والدم، لكن مقارنتي كانت في الموقف من أحداث يناير، والحكمة اليمنية تقول: الصديق وقت الضيق، فلهذا قلت إنه أكثر وفاءً من الآخرين. فقد وقف منغستو معنا واستنفر أكثر من ١٥ ألف مقاتل من القوات الجوية والبحرية والبرية، وبعضها تحرك إلى باب المندب، وتحدى منغستو الاتحاد السوفياتي الذي نصحه بعدم الدعم والمساندة، بينما كان بحاجة إلى موسكو في حروبه مع الإريتريين والسودان والصومال وحروب العصابات الأخرى في شرق البلاد وغربها. لهذا، قلت: لقد كان منغستو وفيّاً معنا، وتحدى الاتحاد السوفياتي وحكام عدن. ضحك معلقاً وقال: لأنه شيوعي! أجبت: هذا غير صحيح. بل لأنه صديق وحليف وفيّ، وأنت تعرف أنّ السوفيات وأصدقاءهم في أديس أبابا هم الذين دبّروا الانقلاب عليه عام ١٩٨٨م، بينما كان في زيارة لألمانيا الديمقراطية، فهم يعدّونه قائداً وطنياً، بل يرونه قومياً شوفينياً، وليس أممياً، وهذا ما كان يردده أعداء الرئيس منغستو. وهنا سكت الرئيس ولم يعلّق.

وتابعتُ: علينا الآن أن نكتفي بالحديث عن منغستو، وأن ننتقل إلى سؤالكم الثالث.

ألتفت نحوي وكأنه يريد استراحة من هذا الكلام والصراع الذي لم يتعوده في مجالس القات. كانت الشمس قد غابت عن صنعاء خلف جبالها، وبدأت أنوارها من بعيد قبل أن تتزين شبابيك منازلها بألوان مختلطة من الأضواء، وكانت فتحة في النافذة العليا لا تزال تستقبل أشعة ضوء الشمس عند المغيب، وكنا لا نزال يبصر بعضنا بعضاً بوضوح، فالرئيس كان يجلس في الركن الجنوبي، وأنا في الركن الشمالي، والعقيد علي محسن على يساري في الجانب الجنوبي. قال الرئيس: حان وقت الساعة السليمانية، وشرح ماذا تعني اللحظة السليمانية بالنسبة إلى صنعاء وطقوسها، وقال إن الجنوبيين قد أفسدوا الطقوس الصنعانية للقات، كما أفسدوا على سكان عدن عاداتهم وطقوسهم، وضحك. فقلتُ له: لا فرق بيننا وبينكم، فأنتم أيضاً أفسدتم على سكان صنعاء عاداتهم وطقوسهم. حاول علي محسن أن يستفيد من هذه الاستراحة وهذا الحديث عن الساعة السليمانية وخرج، وشعرت بأنه كان يريد أن يصلي ويعود بعدها لمواصلة الحديث المهم، وبعد هذه الاستراحة القصيرة بعيداً عن السياسة عدنا لمواصلة الحديث عن الحزب الاشتراكي.

قلتُ: إنّ الحزب الاشتراكي اليمني امتداد لحركة القوميين العرب والبعثيين والعناصر الديمقراطيين الآخرين، وهو امتداد لتاريخنا الذي يجب ألّا ننكره. فأنا أعتزّ بتاريخي، وهذا الحزب هو الحزب الذي وحّد الجنوب في دولة واحدة على طريق الوحدة اليمنية، بعد أن كان ٢٤ مشيخة وسلطنة، ورفع الشعار الوحدوي: لنناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتحقيق الوحدة اليمنية، ومعظم قياداته سقطت من أجل الوحدة وبسببها. وهنا قاطعني قائلاً: لا، من أجل السلطة. قلتُ: قد يكون هذا أحد الأسباب، سواء في عدن أو صنعاء، أو في أيّ مكان آخر من العالم. المهم أننا فقدنا الرؤساء المشير السلال والإرياني وقحطان الشعبي وربيع وعبد الفتاح والحمدي والغشمي. قال مستفسراً: أفهم أنك ما زلت تؤمن بالحزب. قلت له: نعم، هذا صحيح، فأنا كنت وما زلت أعتبر نفسي الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني: القيادة الشرعية، وتحت هذه المظلة حافظنا على الجميع، وأقمنا علاقات مع الدول والأحزاب لخدمة قضيتنا جميعاً، وإن كان من يحكم عدن يعتبر الآن حاكماً شرعياً من وجهة نظر الآخرين. قال: أنا أسألك عن الإيمان بفكر الحزب. قلت: إننا لم نعلن في

يوم من الأيام أننا شيوعيون، وكل ما كنا نتحدث عنه في برنامج الحزب أننا من البلدان ذات التوجه الاشتراكي، وعبد الناصر عندما أمّم القناة والبنوك والشركات والزراعة، وأعلن حربه على الإمبريالية والاستعمار والصهيونية، عُدَّ شيوعياً، وأيضاً المشير السلال كانوا يحاربونه باعتباره شيوعياً على رأس ثورة شيوعية. سأل: لماذا لا تهاجم الحزب في عدن؟ أجبتُ: إنّ هذا الأسلوب هو الذي اتبعتموه مع بعض الجنوبيين في صنعاء والخليج، الذين كانوا يحاربون النظام في عدن، باعتباره شيوعياً، وأن قادته ملحدون، وبعضهم ماتوا وهم يرددون ما تقوله لهم أجهزة المخابرات في السعودية وصنعاء. وأنا لن أكون كذلك، فأنا أحترم نفسي وتاريخي، وأتذكر لقاءً مع صحفي بريطاني في صنعاء عندما سألني منذ سنة عن الوحدة اليمنية وهل ستتحقق، وكان جوابي: نعم، إنها ستتحقق قريباً. وقال: إنها لن تتحقق في حياتك. قلتُ: بل ستتحقق. فسأل: إذا تحققت، فما مصير القواعد السوفياتية في عدن وسقطرى؟ أجبتُه: ما من قواعد سوفياتية لدينا. فاستغرب متسائلاً: لأول مرة أقابل قائداً معارضاً للنظام في عدن لا يتهم النظام بالشيوعية ويدافع عن القواعد في اليمن الجنوبية. ورجوتُ الرئيس، قائلاً: إنني أنصح بألّا تدفعونا إلى هذا المصير الذي يريد البعض أن يحولنا فيه إلى أبواق للدول الغربية في حربها الباردة مع المعسكر الاشتراكي. قال: إنّ الشيخ الأحمر يقول إنك لم تتخلّ عن البلدان الاشتراكية، ولم تزر السعودية، ولم تلتقِ بالمعارضة في الجنوب، لم تهاجم الشيوعية في عدن منذ وصولك إلى صنعاء مثل بقية أطراف المعارضة الأخرى. قلت له: لقد جلستُ كثيراً مع الأحمر، ولم يتحدث معي في ذلك. قال: ولكنه عاتب عليك، وإن لم يتحدث معك، فأنت تعرف طبيعته، لا يريد أن يجرحك. قلتُ له: علينا أن ننظر إلى المستقبل بنظرة أوسع وأشمل من إصدار البيانات والشتائم للحكام في عدن، وإنّ معركتنا ليست مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية، وإن خلافنا مع بعض حكام عدن، وليس من مصلحتنا أن نفتح المعارك مع الآخرين.

أكدتُ له أنني طلبتُ من الأخوة في الإعلام ألّا يشتموا حكام عدن، ولا يكذبوا، فإذا شتم الإنسان، فلن يحترمه أحد، وإذا كذب فلن يصدقه أحد. وأضفتُ أنني أتذكر أنّ أجهزة الإعلام المعادية من القاهرة والسعودية وإذاعة الجنوب من الخرطوم، كانت تهاجمني

شخصياً، وتتحدث عن معارك وهمية في خور مكسر والتواهي وكريتر، وعمليات السطو على البنوك، وكنتُ أقرأ يومياً تقريراً عن هذه الإذاعة وملخصاً لما تنشره الصحف المعادية، وطلبتُ من المسؤولين رفع التشويش من الإذاعة والسماح بتمرير الصحف التي تأتي عبر البريد للمسؤولين بعد الذي قرأته من الصحف وسمعته من أكاذيب. وحينها بدأ البعض يستمع إلى ما تبثّه وتنشره أجهزة الإعلام المعادي، وبذلك فقدت هذه الأجهزة صدقيتها، ولهذا يجب ألّا نكرر ما كنا نسمعه في عدن. أما الاتحاد السوفياتي والموقف منه ومهاجمته، فلمصلحة مَن نهاجم السوفيات اليوم، وهم في شهر عسل مع الأميركان والغرب؟ معركتنا ليست معهم، ولكنها مع بعض الأشخاص في المكتب السياسي واللجنة المركزية، وليست مع الحزب كله، وهو الذي يفهم حقيقة ما جرى ويجري... ثم إنكم وقّعتم صفقة سلاح قُدِّرَت بملياري روبل مع السوفيات، فكيف نهاجمهم وهم يساعدونكم بالسلاح والذخيرة وشطبوا بعض ديونكم، وعندكم معاهدة صداقة بدأها الإمام يحيى حميد الدين الذي سمّى نفسه إمام الشيعة، وسمّى ستالين زعيم الشيوعية، ومددها السلال وأنتم أيضاً عام ١٩٨٤م.

ضحك وقال: هذا صحيح، بس أنا نقلت لك ما أسمعه عن السوفيات وعن علاقتك بفصائل اليمنيين من الشيوعيين الموالين للسوفيات كأبو بكر باذيب وأنيس حسن يحيى. قلتُ إنّ ولاءهم لليمن أكثر من ولائهم للسوفيات، فلماذا نختلف معهم؟ قال: أصحابك القوميون هم ضدهم. سألتُ: أي قوميين؟ قال: جماعة الجبهة القومية، أحمد مساعد ومحمد علي وعبد ربه منصور، ويقولون إنك مهتم بالفصائل وعبد الله غانم وعبد الله البار أكثر من اهتمامك بهم. قلتُ: البركة فيك، فأنت مهتم بنا وبهم وبالجميع. وأضفتُ: إنّ الملايين الخمسة التي أرسلتها إليّ في الحقيبة والشوالات وزعتُها عليهم حسب نصيحتك يا فخامة الرئيس. قال: تعرف كيف تكسب الناس!! وأضاف: والله العظيم، لو سمعتني واعتمدت ميزانية للحكومة وميزانية للقيادة في عدن لما خرجت من السلطة، وستحكم! قلتُ: سمعتُ مثل هذا الكلام منك وأنت في الطائف أثناء مؤتمر القمة الإسلامي عام ١٩٨١م. قال: لكنك لم تسمعني. قلتُ: الله يسامحك. قال: أنت ثوري ومبدئي وبَطَّل المثاليات... قلتُ له: بعد هذه الردود على أسئلتكم، أريد أن أسمع رأيكم في مستقبل اليمن

شمالاً وجنوباً، في الدستور والوحدة ومصيرنا والعلاقة مع حكام عدن، وتقويمكم للموقف السعودي وموقفهم من الوحدة، وكذا الموقف السوفياتي والأميركي بعد انحسار الحرب الباردة وبداية انهيار المعسكر الاشتراكي.

قال: كلامكم حامٍ، وضحك، وسأل: من أين نبدأ؟ قلتُ: له كما تريد.

قال: أولاً، نحن معكم، وكما أكدتُ لكم عند وصولكم إلى صنعاء، إننا في خندق واحد وسنقتسم الرغيف وسنعمل معاً من أجل الوحدة على أساس ورقة العمل ووفقاً للدستور الذي أُقرّ عام ١٩٨١م. وبالنسبة إلى السعودية، الدكتور الإرياني قابل الملك فهد بحضور مسؤول كبير من وكالة المخابرات المركزية الأميركية، وتكلم عن الأوضاع في عدن والخطر الشيوعي والسوفيات، وأنّ الوحدة اليمنية هي المخرج من الخطر السوفياتي على اليمن والمنطقة، وعندما سمع الملك الحديث عن الوحدة اليمنية انتفض وقال: الأفضل أن تبتلع الشيوعية المنطقة على تحقيق الوحدة اليمنية! وعاد الإرياني بخفّي حنين. السعوديون لن يقبلوا بالوحدة، حتى إذا قبل الأميركان بها، وقال إنّ الأفضل أن نبدأ من عدن، فهم في وضع ضعيف، وعلينا أن نضع أمامهم الخيارات كلها: الوحدة والفيدرالية والكونفدرالية، أو توحيد وزارتي الدفاع والخارجية مع بقاء النظامين، وعلينا ألّا نخيف الأخوة في عدن والسوفيات. ثم نظر نحوي، وسألني: كيف عرفت بزيارة سالم صالح المخفقة لموسكو، وهل هو جاد في الزيارة؟ قلتُ له: نعم، إنه جاد... واتفقنا على توجيه دعوة إليه لزيارة تعز وعلى أن يلتقي الرئيس والإرياني، ويبحث قيامَ التنظيم السياسي الموحَّد وفقاً لاتفاقية القاهرة وبيان طرابلس عام ١٩٧٢م، وبعد ذلك يبحث معه دستورَ الوحدة. وهذا ما حدث في تعز بنهاية أكتوبر ١٩٨٩م.

أما عن حيدر العطاس، فقال إنه لا داعي لدعوته، لأنه ليس بيده شيء، والأفضل أن نهتم بصالح أبو بكر بن حسينون بناءً على نصيحتك، وقد سبق أن أهديناه إغلاق إذاعتكم، وهو مرتاح من ذلك، وكما نعرف فإنه شخصية مؤثرة في أوساط حضرموت وخارجها. وعلمتُ فيما بعد من الرئيس أنهما اتفقا أثناء زيارته، بل أقسما على المصحف والمسدس أنهما سيسعيان من أجل الوحدة، وقال صالح إنّ بن حسينون هو بطل الوحدة، وليس البيض الذي

وقّع عليها، ولهذا قتلوه عام ١٩٩٤م. قلتُ: أحب أن أضيف أنّ من المهم العمل مع جار الله عمر، فهو أكثرهم تأثيراً اليوم، سواء في الشمال أو الجنوب. فعلّق قائلاً: هذا أذكى وأخطر واحد فيهم، ثم ضحك وقال: شرطي مخرِّب ومؤذٍ. قلتُ: علينا أن نتجاوز هذه التقييمات، وأن ننظر إلى الهدف الكبير، وأضفت: إنّ الطريق إلى جار الله هو محمد الشيباني. قال: هو في خلاف مع جار الله وجماعته. فقلتُ: لكن الشيباني شخصية محترمة في كل الأوساط... قال: على بركة الله. فأضفتُ: يجب أن نختار الوقت المناسب مع علي سالم البيض، فهو حالياً في مأزق من ضغوطات العسكر، كما حدثني خالد باراس[1]، وقد بدأوا يزايدون عليه، وهو شخص مغامر ومتهور، وإذا اقتنع بشيء سيعمله... (جرى هذا الحديث قبل زيارة علي عبد الله صالح لعدن في نهاية نوفمبر ١٩٨٩م). وحاولتُ أن أستنتج، متسائلاً: هل أفهم من كلامك أننا متفقون على العمل من أجل الوحدة وفقاً للدستور؟ قال: على بركة الله، سواء وحدة أو اتحاد، المهم أن نضع المشاريع والخطط للتحرك في ضوئها، سواء في المستوى اليمني أو العربي أو الدولي.

ابتسم علي محسن الذي كان يراقب ويشارك ويتدخل أحياناً، وهبّ واقفاً وهو يقول: «مبروك يا أفندم». شعرت بأنني انتصرت في إقناعهم بأخطر معركة خضتها منذ عام ١٩٨٦م بعد أن فشلنا في تحقيق المصالحة الوطنية في الجنوب، فالآن يقف معي الرئيس، وكذلك العميد علي محسن الأحمر. كانت الساعة تقترب من الثامنة مساءً، أي بعد أكثر من سبع ساعات من المشاورات، تخللها الغداء والقات. أحسست بأنّ العمل الشاق بدأ، ولن تتوقف من الآن وصاعداً الاتصالات بشأن الوحدة... وفعلاً، بدأتُ بلقاء تعز الطويل بين الرئيس والإرياني وسالم صالح محمد، ذلك اللقاء الذي استمرّ لأكثر من عشر ساعات خرج بعدها الرئيس بانطباع أنّ سالم صالح محمد جاهز للعمل معه، ولكنه ــ أي سالم ــ عاتب على الأخ علي ناصر في أحداث يناير، وأنه كان معه إلى آخر يوم، وكما قال، فإنه يكنّ احتراماً

---

(١) اللواء خالد باراس وصل إلى صنعاء لحضور مؤتمر التضامن الآسيوي الإفريقي، والتقيتُ به على هامش هذا المؤتمر في منزل محمد عبد الله البطاني، الذي شرح لنا الصعوبات والصراعات التي يمرّ بها النظام في عدن، وقد نقل إليّ رسالة من حيدر أبو بكر العطاس، يشكو فيها الأوضاع في عدن.

لي، وقد طلب منه الرئيس أن يتصل بي، ولكنه تجنب الإحراج وخاف من تسريب خبر تلك الاتصالات التي سيستغلها أعداء التقارب بلا شك. وكانت الاتصالات قد بدأت مع سالم صالح في نهاية عام ١٩٨٧م، عبر حسين المحضار وعلي محضار وصالح عبادي عبد الكريم (عفيف)، ثم توقفت بناءً على طلب سالم صالح الذي كان حريصاً على وحدة المكتب السياسي.

كانت الاتصالات والتحضيرات مستمرة في صنعاء لتحقيق الوحدة، وفي عدن كانت تجري محاولات أخرى باسم الوحدة الاتحادية، وأنها يجب أن تمرّ بمراحل وتدرج لمدة أكثر من خمس سنوات قبل تحقيقها، وقُدّم مشروع بهذا الخصوص إلى مجلس الشعب الذي صدّق بالأغلبية عليه، وتحفظ كل من سالم صالح وصالح عبيد وصالح منصر السييلي من هذا المشروع، وحتى من مجرد الحديث عن الوحدة في عدن. وارتفعت أيضاً أصوات عديدة للمطالبة بالوحدة مع صنعاء، وشعرت السعودية بأنّ الأمور تستدعي منها ممارسة دور عاجل للتقارب مع عدن. ولهذا الغرض تحركت بوفد رفيع المستوى إلى عدن برئاسة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية وعدد من الوزراء في مجال المال والاقتصاد.

أما الأخ حيدرة مسدوس، فقد قال إنّ اللجنة المركزية أقـرّت وثيقة بالوحدة الكونفيدرالية، وقدّمت هذه الوثيقة إلى الجانب الشمالي الذي بدوره قدّم وثيقه بالوحدة الفيدرالية، وقال مسدوس إنّ الرئيس علي عبد الله صالح قال: لم تأتوا بجديد، لأنّ الكونفيدرالية كانت مع الرئيس علي ناصر محمد. ولهذا، رفض كل طرف وثيقة الطرف الآخر. وبعد ذلك، قال البيض لأعضاء المكتب السياسي: اذهبوا إلى مقرّ اللجنة المركزية، وناقشوا الاحتمالات، وأنا سأذهب إلى البيت لإجراء بعض الاتصالات، وسألتحق بكم. وقد ذهبنا إلى مقرّ اللجنة المركزية وناقشنا الاحتمالات برئاسة سالم صالح محمد، ووضعنا التصورات المناسبة لمواجهتها، ولكن البيض لم يأتِ، ومع الساعة التاسعة مساءً كُلِّف حيدر العطاس الذهابَ إلى البيض وإبلاغه بالنتائج. وبوصولنا إلى منازلنا، فوجئنا بالتلفزيون يذيع بيان التوقيع على الوحدة، وشاهدنا صورة حيدر العطاس معهم، واتصل بي جار الله عمر

وسيف صائل وقالا إنّ البيض باعنا، وقلتُ لهما: لا تستعجلا، دعونا نذهب الآن إلى البيض ونستوضح الأمر، وفعلاً ذهبنا إلى بيت البيض، وعقدنا اجتماعاً للمكتب السياسي، وقال البيض: أنا اتخذت القرار على مسؤوليتي، فإذا أنتم معي، أهلاً وسهلاً، وإذا لكم رأي آخر، فأنا أتحمل المسؤولية بمفردي. وبعد نقاش ساخن، كان الاتفاق على دعوة اللجنة المركزية في اليوم التالي لحسم الأمر. وبعد ذلك ذهبنا إلى منازلنا، لكنّ البيض استدعى علي عبد الله صالح إلى منزله، وطلب منه طمأنة جار الله عمر ويحيى الشامي على حياتهما ومستقبلهما السياسي، حتى يساعداه على تمرير القرار في اللجنة المركزية، فأُحضِرا وطُمئنا. وبعد ذلك تحرك جار الله عمر ويحيى الشامي أثناء الليل لإقناع أعضاء اللجنة المركزية بالموافقة. وفي اليوم التالي اجتمعت اللجنة المركزية، وصدّقت على قرار البيض، ولم يتحفظ غير صالح منصر السييلي وسعيد صالح. الفقرة التي تبدأ بمسدوس وتنتهي بسعيد صالح غير مترابطة مع ما سبقها، وهناك فجوة زمنية بين ما تضمنته الفقرتان، إضافة إلى أنّ حياة جار الله عمر، وشخصنة الوحدة، لم تكونا ذواتَي موضوع. كان الأهم هو الطمأنة بشأن التعددية والتزام صالح إياها، وكان هذا هو هدف اللقاء بجار الله وبيحيى الشامي...

مكالمة دمشقية غيّرت التاريخ
ما قبل زيارة الفيصل وما قبل زيارة صالح لعدن

قبل وصوله بيوم واحد، وعند الساعة الحادية عشرة مساءً، رنّ جرس الهاتف في مقر إقامتي، وإذا بالمتحدث فؤاد عبد الكريم الذي غادر عدن إلى مصر قبل وصوله إلى دمشق. وكان أحمد فضل اليماني مسؤول شركة أليمدا في دمشق معه. بعد كلمات المجاملة والتحية والترحيب الودي، قال: عندي خبر مهم جداً، ولهذا قررتُ السفر والمجيء إلى دمشق ــ الأسهل من صنعاء ــ للقائكم. قلتُ: خيراً إن شاء الله. قال: علمتُ من مصدر موثوق أنّ وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل، سيزور عدن غداً عند الساعة الثانية عشرة ظهراً مع وفد رفيع المستوى من وزراء المالية والاقتصاد والصندوق السعودي، وأنّ الهدف من هذه الزيارة وقفُ أيّ نشاط وحدوي مع صنعاء، وأنّ السعودية ستقدّم مساعدات ضخمة إلى النظام في عدن، مقابل تراجعه عن أيّ تقارب أو تعاون أو وحدة أو

اتحاد، وأنهم سيسعون لضمّ عدن إلى مجلس التعاون الخليجي في مواجهة انضمام صنعاء إلى مجلس التعاون العربي. تحدثتُ معه في مختلف أشكال التعاون والتنسيق، وهو مصدر مهمّ كنّا نعتمد عليه كما نعتمد على مصادر أخرى في الحزب والدولة. وكانت شركة أليمدا وطياروها وطائرة الرئاسة وطاقمها على اتصال دائم بنا من كل المحطات، وفي مقدمتهم الكابتن حسين ذيبان، والكابتن توفيق حمود، والكابتن عيدروس، وغيرهم من الطيارين والمهندسين الذين زاروني في أديس أبابا ودمشق وصنعاء.



فؤاد عبد الكريم عضو مجلس النواب



الكابتن ذبيان

أتذكر أنني قابلتُ ما لا يقلّ عن ٢٠٠٠ شخص في مختلف المدن من الذين يأتون سراً ويعودون إلى عدن، وكانت المقابلات تجري بطريقة تمويهية، حيث يأتون ملثّمين خشية تعرضهم للملاحقات حين عودتهم إلى عدن، وكانت لهم مواقف شجاعة ومشرّفة أكثر من كثير من العناصر الذين التحقوا بنا في صنعاء. وهذا أكد لديّ حقيقة أنّ العمل من داخل الوطن أفضل ألف مرة من النضال خارجه، وأنّ تأثيره أفضل وأهمّ وأفعل. المهم أنّ حديث الأخ فؤاد تطلّب منا التحرك السريع مع القيادة في صنعاء، ولكن من أين نبدأ في هذه الساعة المتأخرة من الليل؟

كنتُ أعرف أنّ الرئيس علي عبد الله صالح لا ينام مبكراً، وكان دوماً يتصل بي مساء كل يوم للحديث في آخر التطورات، كما هي عادته في الاتصالات الليلية مع الجميع، وكنتُ حريصاً على عدم الاتصال به منذ وصولنا إلى صنعاء، وحتى مغادرتي عام ١٩٩٠م إلا نادراً جداً، تقديراً مني لمشاغله، ولهذا فقد كنتُ أترك الاتصال بي له متى أراد ليلاً أو نهاراً، فأنا عادة لا أنام إلا في ساعة متأخرة من الليل، وأحياناً أبقى ساهراً حتى الصباح. وكان الرئيس يمازحني ويقول إنّ صنعاء نائمة وأنت صاحٍ، وعلينا أن نزوجك ونرتاح نحن وتنام أنت، وإلا فستصاب بالجنون. وكنت أمازحه وأقول: «لا يسهر الليل إلا من به ألم، والنار لا تحرق إلا رِجل واطيها»، فلا زواج ينفع، ولا نوم كثيراً ينفع حتى تحلّ مشكلتنا.

فكرتُ لحظتها في الاتصال به وإيقاظه إذا كان نائماً. أمسكتُ سماعة الهاتف وتساءلتُ في نفسي: لماذا لا أتصل بالدكتور الإرياني؟ كانت الساعة الحادية عشرة والنصف، وفهمت أنّ الدكتور يستقبل المكالمات حتى الساعة الثانية عشرة، وبعدها لا يردّ على أيّ مكالمة، ويبدو أنّ هذا اتفاق بينه وبين الرئيس الذي لا يتوقف عن المكالمات ليلاً لمتابعة أمور الدولة. وكان الإرياني يردّ مباشرة على أيّ مكالمة، وليس عبر أي بدالة أو عامل هاتف، ولهذا فقد سمع صوتي، وكعادته قال: أهلاً أهلاً بالحبيب. وضعته في صورة المعلومات التي حصلتُ عليها، وفحواها وأهميتها. بعد التشاور معه قال: هذا كلام مهم وخطير، ولا بدّ من الاتصال بفخامة الرئيس الآن الآن، وليس غداً، وردد هذه الكلمة مراراً! قلتُ له: موافق الآن الآن. وضحك وقال: تفضلوا واتصلوا وبلغوني ما تتفقون عليه مع فخامة الرئيس، فأنا سأكون جاهزاً ومستيقظاً في انتظار الاتصال. قلتُ: يا دكتور، أعفني من هذا الاتصال، فأنا لم أتصل بالرئيس منذ وصولنا إلا نادراً جداً. قال: اعتبرها واحدة، بل هي أهمّ من كل المرات التي تتصلون فيها مع الرئيس. وكررت عليه أن يقوم بهذه المهمة. قال إنّ الوقت متأخر الآن، وأنا عادة لا أتصل به بعد هذا الوقت. قلتُ له: إذاً انتظر إلى الغد... صمت وقال: سأتصل وأبلغكم نتائج الاتصال، أو سيتصل بكم الأفندم. قلتُ: على بركة الله، سأنتظر. وبعد ربع ساعة من الاتصال، اتصل بي الإرياني، وقال لي إنه بعدما أغلق السماعة معي رنّ التليفون من الرياض، وكان المتحدث السفير غالب علي جميل، الذي أكد له المعلومات ذاتها عن

الزيارة، ولكن ليست بالتفاصيل نفسها التي اعتبرها ٩٠٪ مؤكدة كما هي عادة مصادرنا. وأضاف أنه تحدث مع الرئيس في ما دار بيني وبينه، وأيضاً اتصال السفير في الرياض، وقد طلب الرئيس رأيه، وسيفكر ويردّ عليه، وقال: إنّ الرئيس سيتصل بكم الآن للتشاور معكم في ما يمكن عمله إزاء زيارة الأمير سعود الفيصل المهمة والخطيرة لعدن! ولكنه سألني: ما رأيك؟ قلتُ له: رأيي أن يعلن الرئيس غداً صباحاً أنه سيزور عدن للمشاركة في الاحتفالات بذكرى استقلال وجلاء القوات البريطانية عن عدن، وأنه سيتمخض عنها نتائج تاريخية مهمة!!

وقلتُ: أرى أن ينشر الخبر في الصحف غداً وفي كل أجهزة الإعلام اليمنية وفي أولى نشرات الأخبار.

صمتٌ لحظاتٍ وردّ على الفور: هذه ضربة معلم! ضربة معلم! وقال: تشاور مع فخامة الرئيس وسأنتظركم. اتصل الرئيس، وقال إنّ الدكتور الإرياني وضعه في الصورة، وسألني عن رأيي.

قلت له: إنني تحدثت مع الدكتور عن فكرة زيارتكم عدن بمناسبة الاستقلال وجلاء القوات البريطانية عن عدن. وكررتُ ذات الأفكار والملاحظات، وقال: دعنا نفكر، وسأتصل بك، وانتظرني.

اتصل الدكتور الإرياني عند الساعة الواحدة والنصف صباحاً، وقرأ لي الخبر الذي سينشر غداً في أجهزة الإعلام، وأعلمني أنهم أوقفوا طبع صحيفة «الثورة» التي كانت جاهزة للصدور، وشطبوا منها بعض الأخبار من الصفحة الأولى، ونشروا الخبر بالخط العريض على الصفحة الأولى. ثم اتصل الرئيس علي عبد الله صالح عند الساعة الواحدة وخمسة وأربعين دقيقة، وسألني: كلمكم الدكتور؟ أجبته بـ»نعم». سأل: هل قرأ لكم الخبر عن زيارتي عدن. قلتُ له: نعم، وهذه ضربة معلم، وهذا الخبر سينزل على حكام عدن كالصاعقة، وإن كان الإعلان من جانب واحد، إلا أنه ـ لا شك ـ سيكون له تأثير كبير بالرأي العام اليمني والعربي والدولي، وسيؤثر بزيارة الوفد السعودي لعدن. كان مزاجه رائعاً، ونحن نتحدث عن هذا القرار الخطير والمهم والتاريخي. سأل: ما رأيك لو نلتقي

غداً أو بعد غد. أجبتُه: أنا جاهز في أيّ وقت. وانتهت المكالمة. لم أستطع النوم بعد هذه الخطوة المهمة التي كنت أنظر إليها باعتبارها خطوة ستغير أصول اللعبة، وستقلب موازين القوى في اليمن والمنطقة. كنتُ أفكر فيها وفي نتائجها وفي مستقبل اليمن في حالة نجاح ما كنا نفكر فيه منذ شهر وعشرين يوماً مع الرئيس ومع علي محسن الأحمر. لم أنم إلا ثلاث ساعات أو أربعاً كما هي عادتي في صنعاء وأديس أبابا. ففي هاتين المدينتين العاليتين اللتين ترتفعان نحو ٢٢٠٠ متر عن سطح البحر يصعب النوم العميق والمريح والطويل، إضافة إلى الهمّ الذي يجثم على صدري من مشاكل آلاف الهاربين من العسكريين والمدنيين والأسر والشهداء والجرحى والمرضى والمعتقلين في السجون.

زارني عند الساعة التاسعة صباحاً يحيى العرشي، وزير شؤون الوحدة، وقد أحضر معه خبراً مهماً نُشر في صحيفة «الثورة»، هو عن زيارة الرئيس لعدن. استقبلني بالأحضان وهو يقول: «مبارك... مبارك، الرئيس سيزور عدن، وسيوقّع على خطوة تاريخية بشأن الوحدة اليمنية»، وبدأ بقراءة الخبر الذي اتفقنا عليه مساء أمس. نظر إليّ، ولم يلمس أيّ ردّ فعل بالابتهاج، كما كان يتوقع، بل لاحظ علامات انزعاجي من هذا القرار والزيارة، باعتبارهما حصلا دون التشاور معنا بشأنهما. ولهذا، حاول أن يقنعني بأهميتها التاريخية لأجل الوحدة اليمنية التي ناضلنا في سبيلها، قائلاً إن هذه الزيارة ستتمخض عن خطوة تاريخية مهمة. كنت أنظر في عينيه اللتين كانتا تلمعان بمزيج من علامات الفرح والارتباك بسبب موقفي من هذا الإعلان. حرصتُ على ألّا أظهر لأحد أنني أعرف عن هذه الزيارة احتراماً للرئيس صالح، وشددتُ على ضرورة التشاور معنا بشأنها، ولكنني قلتُ للأستاذ يحيى العرشي إن شاء الله يكون خير. قال: «خير بإذن الله، والمهم أن يتفهم الأخوة في عدن أهمية هذه الخطوة»، وانصرف. اتصل العرشي فيما بعد بالرئيس، وأعلمه بعدم ارتياحي من اتخاذ الخطوة دون التشاور معي، وقال له الرئيس: سنتصل به ونتشاور معه في أمر الزيارة اليوم أو غداً. واتصل الرئيس بي متسائلاً: هل زاركم العرشي؟ أجبته: نعم. سأل: ماذا قلتم له بشأن الزيارة؟ أجبته: أشعرته بعدم معرفتي شيئاً عنها، وأنه كان يجب التشاور معنا قبل إعلانها. ضحك وقال: «أمانة الله أنك داهية»، وأضاف: «لقد احترمتك كثيراً لأنك لم تدّع أنك تعرف، فحتى

رئيس الوزراء عبد العزيز عبد الغني والقاضي عبد الكريم العرشي والمسؤولين كلهم لم يعرفوا الخبر إلا من الإعلام».

التقيتُ الرئيس علي عبد الله صالح وتحدثت معه عن الخطوات التي يجب اتخاذها قبل زيارة الوفد السعودي، وكان أول خبر نشر عنها في صحيفة «الحياة» اللندنية، وقد سَرّب الخبر عبر الصحفي خير الله خير الله، متضمناً معلومات عن الدعم المالي والعسكري والأمني الذي ستقدمه السعودية لعدن، واقترح الرئيس علي عبد الله صالح أن يُنشَر خبر عن بناء كليات للشريعة ومعاهد إسلامية في عدن وحضرموت والضالع ومحافظات أخرى. التسريب حصل من رئاسة الجمهورية بهدف إثارة بلبلة وتشويش على هذه الزيارة، باعتبار أنّ مثل هذا النوع من المساعدات سيلاقي الرفض من قبل بعض قيادات الحزب وقواعده في عدن، ومن قطاعات واسعة من الشعب، وسيجعل قبول أيّ شكل من أشكال العلاقة والتعاون بين عدن والرياض صعباً للغاية، خاصة أنّ بعض العناصر التي ترفع راية «الماركسية واللينينية» ستعدّ ذلك التعاون مؤامرة على توجهها، وستقاوم ذلك. وفعلاً، أدى خبر زيارة الرئيس وما نُشر عن المساعدات السعودية إلى إخفاق زيارة الوفد السعودي، باعتباره عملاً موجهاً لإحباط جهود الوحدة، وهو ما لا يمكن قبوله. كان لا بد من أن ننتقل إلى بعض المقترحات العملية لإنجاح زيارة الرئيس. وبعد مشاورات مكثفة استمرت لساعات معه، بدا جاهزاً للزيارة، ويبحث عن مقترحات لإنجاحها. اتفقنا على جملة من الخطوات التي ستخلق رأياً عاماً وزخماً وحدوياً في صنعاء وعدن، وتفتح الطريق واسعاً أمام زيارته، وتضع النظام في عدن بمأزق إذا رفض فكرة الوحدة أو الاتحاد. وقد وضع بعض المستشارين بعض المشاريع والبدائل الوحدوية لعرضها على عدن، بما في ذلك مشروع لإقامة تنظيم سياسي موحد، استناداً إلى المادة التاسعة من بيان طرابلس عام ١٩٧٢م. ولضمان وحدة الموقف في صنعاء، وخلق مزاج وحدوي عام مصاحب للزيارة، كان الاتفاق على تنظيم سلسلة من اللقاءات مع المؤسسات الأساسية في صنعاء، وحُدِّد عدد منها: مجلس الوزراء، مجلس الشورى، المجلس الاستشاري، القيادة العامة للقوات المسلحة والأمن والحركة النقابية والمنظمات الجماهيرية. واتُّفق على تنظيم مهرجانات في المحافظات، تأييداً للزيارة، ومباركةً للعمل الوحدوي. وبدأت الأجهزة فوراً الاتصال بمن يتعامل معها لإرسال برقيات

التأييد والتهاني والمطالبة بالوحدة، وبلغ المزاج الجماهيري الوحدوي ذروته في الشمال والجنوب، وتُوِّج هذا النشاط بخروج الجماهيرالمدفوع من السلطة والوحدة إلى شوارع صنعاء وتعز، وصولاً إلى مدينة عدن الباسلة، مطالبة بالوحدة اليمنية الفورية.

صالح في عدن

حمل صالح إلى عدن مشروعين وخطابين وحدويين. وفي المهرجان الجماهيري الذي أُقيم بهذه المناسبة في ملعب الشهيد الحبيشي في عدن مساء ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م، ألقى علي سالم البيض خطاباً خالياً من أيّ إشارة إلى الوحدة اليمنية، التي كانت تشغل بال اليمنيين لحظتها، ولم يمكِّن صالح من إلقاء خطابه، ما دفع اتحاد الكتاب اليمنيين بقيادة المناضل الوحدوي «حتى العظم» عمر الجاوي إلى إرسال برقية شديدة اللهجة تستنكر خطاب البيض وتطالب بالوحدة والشروع في إجراءاتها[1]. لكنّ صالح تمكن من إلقاء كلمة مرتجلة في دار الرئاسة أمام أعضاء اللجنة المركزية ومجلس الوزراء، عرض فيها أفكاراً وخيارات عديدة، تبدأ بالوحدة، وتمرّ بالاتحاد والتنسيق، وتنتهي بقبول أيّ شكل من أشكال العلاقة الوحدوية يقبل بها النظام في عدن.

---

(١) **برقية المناضل عمر الجاوي الشديدة اللهجة التي تستنكر خطاب علي سالم البيض**

المجلس اليمني المنظمات المهنية والإبداعية

برقية

الأخ علي سالم البيض المحترم

الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني عدن

بحسٍّ وحدوي وثوري استمعنا إلى خطابكم الذي عبّر عن رؤية اليمن الديمقراطية الجديدة، فكان خيبة أمل. كنا ننتظر أن تتحدثوا باسم اليمن في ظروفنا اليمنية الجديدة، لسنا مع هذا الصوت الذي صغتم خطابكم بهدى منهجه، لا نقول خيبة أمل.... ولكنه وضعكم الدائم الذي لم يستطع أن يتجاوز سور الاقتحام. نناشدكم إنهاء الانفصال الداخلي، ونحن معكم.

عمر الجاوي

رئيس المجلس اليمني للمنظمات المهنية والإبداعية

٢٨/ نوفمبر/ ٨٩

كنتُ قد تحدثتُ مع صالح قبل سفره عن ضرورة أن يطلب اللقاء مع جار الله عمر وبعض العناصر المؤثّرين، وحضورهم الاجتماعات التي ستجري مع البيض. ويجب أن أعترف بأنني كنتُ خائفاً عليه في هذه الزيارة أكثر من الآخرين، وأتذكر أنه أحسّ بذلك، وقال لي: شعرتُ بأنك صادق وخائف عليّ أكثر من أحمد ابني. جرت في عدن سلسلة من اللقاءات، وكان اللقاء الحاسم في منزل البيض الذي كان يطلّ على كريتر وعلى شواطئ صيرة، وقد ألحّ صالح على مشاركة جار الله عمر الذي حضر ومعه يحيى الشامي عضو المكتب السياسي، ولكن جرت محاولة لعرقلة وصولهما بعدم السماح لهما بالصعود إلى السيارة، فاضطرا إلى المشي على الأقدام حتى منزل البيض ومعقله، كما حدثني بذلك جار الله عمر في وقت لاحق. دار حديث مهمّ حول الوحدة وحولي وحول جماعتي في صنعاء، وفي اللحظة التي خرج فيها علي سالم البيض إلى الحمّام، قال جار الله عمر، الذي وقف ضدي في أحداث يناير، لصالح: نحن مع الوحدة، وعليك أن تضغط بشدة في هذا الاتجاه، وإننا خسرنا علي ناصر، ولو غادر إلى أبين دون أحداث يناير، لطالبنا بعودته. كانت الزيارة تسير نحو الفشل، نظراً لتشدد بعض القيادات في عدن. هنا أصرّ الرئيس صالح على الرحيل من عدن ليلاً، محمَّلاً المسؤولية لعلي سالم البيض وبعض قيادات عدن، معلناً أنه سيخاطب الشعب بهذا الموقف. وأحرج البيض وبعض أعضاء المكتب السياسي الذين شعروا بالخوف من ردود الفعل الشعبية، وبعد شدّ وجذب صدر بيان ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م. وبعد مرور ٢٣ سنة على الاتفاق، جرى حديث بيني وبين الموقِّعين عليه عن الطريقة المستعجلة التي جرت بها الوحدة التي كان المفروض تحقيقها بالتدرج، ولكن ذلك لم يحدث، وجرى الهروب إلى الوحدة دون استفتاء الشعب في اليمن شمالاً وجنوباً عليها وفقاً لدستور١٩٨١، وجرت دون دراسة وأسس واضحة ومتينة لقيامها، فقد كان الشعب في الجنوب منقسماً، وكذلك في الشمال، ولهذا لم تصمد الوحدة بسبب الخلافات والممارسات الخاطئة التي ارتكبها الموقّعون عليها بحقّها. كان حكام عدن يعتقدون أنهم سيغيّرون الوضع من داخل أسوار صنعاء، بالاعتماد على حزب الوحدة الشعبية الذي يُعَدّ امتداداً للحزب الاشتراكي اليمني، ومشايخ بكيل وغيرهم، وكان لحكام صنعاء الرهان

نفسه، إضافة إلى أنّ عيونهم كانت مفتوحة على عدن وباب المندب، وعلى النفط والغاز في الجنوب، وكان اهتمامهم بالثروة أكثر من اهتمامهم بالوحدة، ولم يكونوا يريدون وحدة حقيقية، بل ضمّ الجنوب إلى الشمال، أو إعادة الفرع إلى الأصل، أو إعادة الابن العاق إلى والدته، كما تحدث عن ذلك بعض حكام الشمال، وهذا ما أثبتته الوقائع والأحداث فعلاً.

وقد سألتُ الأخ البيض عندما التقيتُه في بيروت عام ٢٠١٢م: مَن صاحبُ فكرة (إخراج اليمن من النفق) التي يرددها البعض، أنت أم صالح؟ فأكد لي أنه، أي البيض، هو صاحب الفكرة، وقد صارح بها الرئيس صالح عندما خرجا من الرئاسة ودخلا نفق جولد مور في نوفمبر ١٩٨٩، وكان الرئيس صالح هو الذي يقود السيارة، والبيض إلى جانبه عندما سأله أنّ اليمن يمرّ في نفق كهذا،



نفق جولد مور

فلماذا لا نخرجه من هذا النفق قبل استخراج البترول من الجنوب؟ وقد وافق الرئيس صالح على ذلك، بل سُرَّ لذلك، خاصةً أنّ البيض ربط الخروج من النفق باستخراج النفط، وكأنه يقول لصالح: لا نريد أن يعرقل النفط قيام الوحدة، وخذه لك. وبدلاً من مواصلة السير إلى شاطئ جولد مور، طلب منه البيض أن يذهبا إلى بيته الذي يُطلّ على

كريتر وساحل حُقّات... وخلال تلك الدقائق القليلة اتخذا القرار بالوحدة الاندماجية دون العودة الى الهيئتين التشريعيتين في عدن وصنعاء، أو إلى الشعب لاستفتائه على الوحدة، وفقاً لدستور دولة الوحدة الذي اتفقنا عليه عام ١٩٨١م. وبعد أن تناولا الغداء والقات في حُقّات، كلّفا وزيرَي الوحدة راشد محمد ثابت ويحيى العرشي[١] صياغة البيان، أو ما سُمّي «اتفاق ٣٠ نوفمبر» ١٩٨٩ الذي لا يزيد على صفحة ونصف صفحة[٢]. من الناحية الدستورية، كان يفترض أن يوقّع الاتفاق مع الرئيس علي عبد الله صالح الرئيس حيدر أبو بكر العطاس، بوصفه رئيس السلطة التنفيذية في الجنوب منذ عام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٠، ويومها ارتكبت أول مخالفة دستورية في هيكل هشٍّ لم يراعِ مشيِّدوه أنه ينبغي لهم وضع أسس متينة لبناء قابل للبقاء وللحياة وللنموّ، وأنّ طول انتظار الناس للوحدة يجب أن يكون له ما يقابله من صدقية وإخلاص لقضيتهم. إنّ ما تلا ذلك التعجل كان أشدّ وأنكى. لقد كانت الوحدة وحدة نيّات متعارضة وخفيّة وخالية تماماً من المرجعيات والمؤسسية. أما شعب الجنوب الذي كان أكثر تعطشاً وإيماناً بالوحدة، فينطبق عليه المثل اليمني «أصبحت اللَّقية سود»، أي إنّ النتيجة كانت فحماً.

---

(١) وعن شهادة الوزير يحيى حسين العرشي عن الاتفاق التاريخي في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م فقد قال لي: بعد الحوار المضني بين الجانبين في دار الرئاسة عن المشاريع الوحدوية المطروحة لقد كان التفاهم بين علي عبد الله صالح وبين علي سالم البيض اثناء دخولهما نفق جولد مور على الخطوة الوحدوية فبعد ان عادوا لحضور مأدبة الغداء في نادي الشرطة مع جميع المسؤولين أشار الي الرئيس صالح بالقدوم اليه وأخبرني والى جانبه البيض أن أقوم بإعداد مشروع الاتفاق فاستوضحت منه ما استوضحت وقلت لهما بأنه لابد من إشراك نظيري الاخ راشد محمد ثابت فأشاروا له بذلك... ثم اتجهنا الى مكان إقامتي في الفلا رقم ١ في معاشيق وقمنا بإعداد مشروع البيان، ثم ذهبنا معاً الى منزل علي سالم البيض فوجدنا إلى جانبه والرئيس صالح الأخ جار الله عمر والأخ يحي الشامي... وطرحنا عليهما مشروع البيان وتمت الموافقة عليه على أن يتولى كل رئيس طرح مشروع الاتفاق على زملائه في النظام، ومن ثم يتم التوقيع عليه.. وبقينا ننتظر ما سيتوصل إليه البيض مع رفاقه حتى الساعه ١٢ ليلاً.. وكدنا أن نستعد للمغادره، وصل البيض وحيدر العطاس وغيرهم.. الى الفيلا رقم ١ قمت بترتيب طاولة التوقيع ومن ثم التوقيع على الاتفاق وإعلان البيان الذي قمت بقراءته مباشرة على الهواء ليتابعه من في الداخل ومن في الخارج بحضور عدد من مراسلي الصحف والانباء.

(٢) اتفاق الوحدة اليمنية لا يتعدى الصفحتين، فيما اتفاق الوحدة الألمانية تجاوز ١٢٠٠ صفحة.



الرئيس علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض، الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، يوقّعان على اتفاق الوحدة، وخلفهما رئيس السلطة التنفيذية حيدر أبو بكر العطاس

لم يكن الإرسال التلفزيوني من عدن على مدار الساعة، فصدرت الأوامر بافتتاح الإرسال بعد منتصف الليل، لإعلان أو إذاعة بيان اتفاق نفق جولد مور المفاجئ والمذهل لكثيرين في مختلف أنحاء العالم كله. بعد ذلك النفق دخل اليمن أنفاقاً دموية، ولم يخرج منها حتى اليوم. وفيما بعد أكد لي الرئيس صالح صحة واقعة النفق، وقال إنّ حديث النفق سبقه حديث في اجتماع للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، وأنه خلال زيارته لعدن سمع من الناس هتافات تطالب بالوحدة الفورية، وأنه عرض على الأخوة في الجنوب أن يختاروا بين الوحدة الفورية أو الفيدرالية أو الكونفيدرالية أو المجلس اليمني الأعلى الذي شكلناه في ٣٠ نوفمبر ١٩٨١م عند أول زيارة قام بها لعدن، وقال لي الرئيس صالح إنّ الأخوة في عدن اختاروا الوحدة الاندماجية بعد حديث نفق جولد مور، وأضاف أنّ بطل الوحدة هو صالح أبو بكر بن حسينون، الذي أقسم على المصحف أمامه أنه سيفرض على

علي سالم البيض وحيدر أبو بكر العطاس تحقيقها، ولفت إلى مسدسه ووضع يده عليه، وكرر: سنحققها بالرغم من أنّ بن حسينون ليس له صفة حزبية أو رسمية لاتخاذ قرار كهذا.

حينها رحّبنا بالوحدة، رغم ما كان لنا من مآخذ على الطريقة التي جرت بها، ورغم أنها تجاهلتنا كقوة سياسية وعسكرية وجماهيرية مؤثرة، بالإضافة إلى قوى سياسية أخرى وموافقة طرفيها على إخراجنا من وطننا اليمن في سابقة لم تحدث في التاريخ، وقبلنا التضحية من أجل الوحدة. لقد كانت فرحتنا بالوحدة أكبر من أيّ حسابات شخصية، لأني شخصياً اعتبرتها إضافة إلى رصيدي الوطني باعتباري واحداً من الجيل الأول لحركة القوميين العرب ذات التوجه الوحدوي العربي، ومقاتلاً في صفوف الجبهة القومية منذ أيامها الأولى، وسياسياً لم يتوقف نضالي من أجلها وأنا في السلطة أو خارجها، ومن ثم فكل شيء كان يهون، بل كان قزماً أمام ذلك المنجَز العظيم. ومما سبق ذكره، لا يخفى دورنا غير المباشر فيه، ولكن المفاجأة السعيدة لي وللشعب كله لم تُنسني القول وقتها إنه «لقد جرى اقتسام السلطة والثروة والزمرة!»، وفعلاً شقّت الوحدة أو رجلاها بالأصحّ صفنا الذي لم يقسم من ١٩٨٦ وحتى ١٩٩٠.

وبعد هذه الذكريات عن الحديث مع علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض في نوفمبر عام ٢٠١٢، أعود إلى ذكرياتي عن صدور البيان الذي تابعته وأنا في مدينة الحديدة. عاد الرئيس إلى تعز قوياً ومنتصراً، وكان أول اتصال أجراه معي، حيث بادرني قائلاً: مبروك، وقّعنا على دستورك! وضحك. قلتُ: ليس المهم التوقيع، فقد وقّعنا على عدد من الاتفاقيات الوحدوية منذ عام ١٩٧٢م، ولكنها لم تنفَّذ، المهم وضع خطة لتنفيذ ما اتُّفق عليه، والأهم أنك ستدخل التاريخ من أوسع أبوابه. ضحك، وقال: خلينا (نفتهن) ونخزن بعد هذا التعب والسهر والمخاطرة. وفي إشارة لا تخفى على اللبيب عمّاذا سيفعله بشركائه مستقبلاً سألني: كيف صبرت عليهم؟ والله لو أنا معهم في الجنة لتركتها لهم. قلت له: الدور عليك الآن لطمأنتهم، ونحن معكم ومعهم، والمهم هو التطبيق والتنفيذ لهذا الاتفاق. قال: سنلتقي ونتحدث.

كما أتذكر، كانت عودتهم من عدن يوم الجمعة، وفي صباح السبت خرجت الجماهير في مدينة تعز عن بكرة أبيها ترحّب بالرئيس وتبارك وتؤيد الاتفاق التاريخي، ولم تشهد هذه المدينة مثل هذه الحشود إلا عند زيارة الرئيس جمال عبد الناصر لها في أبريل عام ١٩٦٤م. هذه المدينة الوحدوية عاش فيها الرئيس ضابطاً وقائداً عسكرياً، وهي لم تخرج إلا بعد أن شعرت بأنه جادّ في موضوع الوحدة. هذه المدينة احتضنت الإمام أحمد وهو وليّ للعهد وإمام عام ١٩٤٨ بعد أن شعر بأنّ صنعاء غدرت به في انقلاب ١٩٤٨، وكانت الحضن الدافئ لكل المناضلين الجنوبيين قبل ثورة سبتمبر، وبعدها الفارّين من قوات الاحتلال، وكانت لنا كجبهة قومية وطناً، ونحن نناضل من أجل استقلال الجنوب، ومنبراً إعلامياً نطلّ منه على شعبنا طوال فترة الكفاح المسلح ١٩٦٣ ــ ١٩٦٧. لتعز تاريخ وطني ووحدوي مجيد تتميز به عن غيرها من المدن اليمنية، ولنخبها دور مشرِّف وإيجابي في الحراك السياسي وفي التغيير في الشمال وفي الجنوب. ومثل استقبال تعز، كانت استقبالات صالح من جماهير صنعاء وبقية المدن التي زارها وهو يمتطي حصان الزهو والنصر والمجد الذي لم يكن حريصاً عليه، لا هو ولا البيض. شعرتُ بأننا دخلنا منعطفاً حاداً ومرحلة جادة، وبدأ البعض من أنصارنا يتحدث عن أنّ هناك اتفاقية سرية بيني وبين صالح، وحاول الدكتور الإرياني في لقاء ساخن مع أعضاء اللجنة المركزية أن يقول الحقيقة وأن يشرح لهم الاتفاق وأهميته ونتائج زيارة الرئيس لعدن، ولكن بعضهم أصرّ على موقفه، وطالب الإرياني بأن يشرح الاتفاقيات السرية التي لم يكن لها وجود. أخفق عبد الكريم الإرياني في إقناع البعض، وقال بطريقته الساخرة: حرام وحلال أنني لا أعرف شيئاً، ويبدو أنني استفدتُ من هذا الاجتماع أكثر مما استفدتم أنتم. وتوجه نحوي وقال: ربنا يعينك. وانصرف. واتصل بي بعد ذلك، وقال إنه تحدث مع الرئيس، «ولا بد من التعاون ومساعدتك على شرح الملابسات والغموض عند بعض أعضاء اللجنة المركزية»، فاقترحتُ أن نلتقي مع الرئيس بعد المذكرة التي أرسلناها إليه، والتي تضمنت بعض الأفكار الوحدوية بعد زيارته لعدن. استدعانا الرئيس إلى قصر الرئاسة أنا وأعضاء اللجنة المركزية في ٣٠ ديسمبر من عام ١٩٨٩. وكان إلى جواره كل من: عبد العزيز عبد الغني، د. عبد الكريم الإرياني، علي محسن الأحمر، ومحمد إسماعيل وآخرين،

وفي الطرف الآخر كان إلى جواري كل من: علي صالح عباد مقبل، علي عبد الرزاق باذيب، أحمد مساعد حسين، محمد علي أحمد، عبد الله غانم، محمد عبد الله البطاني، أحمد سالم عبيد، حسن باعوم، أحمد حيدر السعيد، أحمد محروق، عبد الله البار، عبد الله علي عليوة، عوض صالح، أبو بكر باذيب، عبد الغني عبد القادر، فريد مجور وآخرين. وكان اللقاء معه ساخناً وطويلاً ومربكاً، وتركنا نتحدث ونتخبط، ويتهم بعضنا بعضاً، وعندما طالبه محمد عبد الله البطاني بالتدخل لأننا مختلفون ومحتاجون إلى مساعدته، قال: أنتم أحرار. الذي يريد أن ينضم إلى المؤتمر، أهلاً وسهلاً، والذي يريد العودة إلى الحزب الاشتراكي اليمني يتفضل، والذي يريد البقاء في حزبكم أو يشكل حزباً جديداً، فهذا راجع لكم.

في تلك اللحظة شعرتُ بأنه قد تخلى عنا، وأنه قد فتح الباب للبعض بأن يسقط ويهرول خلف مصالحه الشخصية الضيقة. وكان بذلك الموقف يرفع الدعم السياسي والمعنوي والمالي عنّا ويتنصل كذلك عن ورقة العمل الموقعة معه، بل ينسفها نهائياً، في محاولة جديدة منه لخلق تحالفات جديدة على حسابنا مع أطراف أخرى في نظام عدن ومع الإخوان المسلمين، رفاق دربه الجدد، الذين خرجوا إلى العلن وأعلنوا حزبهم باسم التجمع اليمني للإصلاح، بقيادة شيخ مشايخ قبيلة حاشد الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في سبتمبر ١٩٩٠ بناءً على طلبه هو. لا شك في أنه قدّر أنّ ورقتنا قد أدت أغراضها وأوصلته إلى قلب عدن ومكّنته منها. وفي هذا الصدد، له سابقة. فبعد وصولنا إلى صنعاء مطلع عام ١٩٨٦م، تخلى عن المعارضة الجنوبية التي سبقتنا والتي لم نتخلّ عنها، واستوعبنا كثيراً منها ضمن معسكراتنا بحكم معرفتنا لأوضاعها الصعبة، وربما كان صالح يخشى أننا قد نشكّل عامل ضغط في المستقبل، من أجل إصلاحات وبرامج لا تتفق مع رؤيته، أو ربما شعر بأننا كاشتراكيين قد نقوّي الحزب القادم من عدن، ونعيد الاصطفاف معه مرةً أخرى، ما يحولنا إلى رقم يصعب عليه ترويضه. ولهذا، أوحى بأنّ علينا ألّا نحتار، بل نختار الانضمام إلى أيٍّ من الأحزاب القائمة، أو نشكل حزباً جديداً لاعلاقة له بالحزب الاشتراكي، وقد يصطدم معه. وبصريح العبارة، لقد فضّ تحالفه معنا واستغنى عنا.

قلت له: إنك حليفنا وقيادة الاشتراكي في عدن لن تتخلى عن «حزب حوشي»، وهم

يرونه امتداداً لهم في شمال اليمن، فلم لا يكون حزبنا، أيّاً كان اسمه، حليفاً للمؤتمر؟ ردّ مرة أخرى بـ«أنكم أحرار في اتخاذ القرار». سألتُ: «هل هذا قراركم النهائي؟»، أجاب: «نعم، وأكرر أننا نرحب بأيّ شخص يلتحق بالمؤتمر أو يلتحق بالحزب أو يشكل حزباً آخر، لأنه لا يجوز أن تحتفظوا باسم الحزب الذي يحتفظ به الأخوة في عدن». شكرته وانصرفتُ، وشعرتُ بأنّ كل ما عملته معه قبل أحداث يناير وبعدها، حتى التحضير والتخطيط الناجح لزيارته لعدن الذي كنت وراءه، قد تنكر له، وأنه تخلى عنّا بعد أن بدأ في تحقيق غاياته في الوصول إلى عدن وثرواتها بطريقة سلمية، ولأنّ عينيه كانتا مصوّبتين نحو البحر والنفط والغاز، وتأكدت أنه لم يكن وفياً معنا إلا عندما كان يدفع فقط جزءاً من المال الذي كان يدفعه له الآخرون لاستخدامنا كورقة ضاغطة في الصراع اليمني والإقليمي، وأنه قد اتُّفق على اقتسام السلطه والثروة والزمرة، وقد وجه الطلقة الأخيرة إلى القيادة الشرعية في صنعاء، وعلينا ــ بل عليّ ــ أن أفكر في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

غادرتُ إلى المنزل، وإذا بأحمد سالم عبيد يقترح أن نغادر صنعاء فوراً، اليوم، وليس غداً. سألتُه: «هل هذا رأيك، أم رأي الرئيس؟»، وكنتُ أعرف أنّ الرئيس على علاقة خاصة به، وأنه يحترمه أحياناً، وينزعج منه في أحيانٍ كثيرة، ويخشى لسانه، ولهذا يحاول أن يبقي معه بعض الخيوط الرفيعة، فالرئيس لا حليف له، كما كان يردد أحمد سالم عبيد، وكررها معي في مساء ذلك اليوم ٣٠/ ١٢/ ١٩٨٩م. قال إنّ الرئيس أصبح موقفه واضحاً لا لبس فيه، وإنه متفق مع البيض على إخراجك من صنعاء، وإنّ البيض لن يدخل صنعاء وأنت فيها. وبطريقته الشعبية واللحجية الساخرة قال: «إذا عندك ناموس أخرج قبل ما يكسر صاحبك علي عبد الله صالح ناموسك ويطردك من اليمن، احزم أمتعتك وحقائبك الآن، وليس غداً»[(١)].

(١) دارت الأيام، واختلف أحمد سالم عبيد مع علي عبد الله صالح، وغادر إلى مصر بعد حرب صيف ١٩٩٤م، وكان يهاجم الرئيس الذي هدده بقطع لسانه ما لم يسكت عن الإساءة له، وبعد ذلك اختُطف من القاهرة إلى صنعاء بمساعدة الأمن المصري، ولم يُعرَف مصيره إلا بعد التضامن معه من قبل الصحافة والأحزاب والشخصيات الاجتماعية، وتحت ضغط الرأي العام أُفرِج عنه، ولكن بعد أن كُسرَ ناموسه، كما كان يردد ذلك أحمد سالم عبيد. فعلي عبد الله صالح لا عهد له ولا وفاء، فقد خان كل أصدقائه وحلفائه، وتنكّر لهم، وفي مقدمتهم كاتب هذه المذكرات.

كان يتحدث وهو واقف، وانصرف بعد أن أطلق قذيفته صريحة وواضحة، ولكن نيابةً عن الرئيس الذي لم يجرؤ على الحديث معي عن هذا القرار الذي لا يستطيع الدفاع عنه. غادر المنزل دون أن يناقشني في اتخاذ مثل هذا القرار الخطير وكيفية إخراجه أمام عشرات الآلاف من الناس الملتحقين بالقيادة الشرعية والملايين من أبناء الشعب وأمام الأشقاء والأصدقاء والتاريخ، وكيف أنّ مثل هذا القرار يجب ألّا يمرّ بالانسحاب بهذا الأسلوب الذي أرفضه أنا قبل الآخرين، وتذكرتُ حينها المثل الذي يقول: «لا ينتهي المرء عندما يخسر، وإنما عندما ينسحب». شعرتُ بالغثيان، وبأنني أختنق في أجواء هذه المدينة التي ليس فيها من الأوكسجين إلا القليل، وأحسستُ بأنّ عليّ اتخاذ قرار متوازن غير متسرع كما يريد صالح بلسان أحمد سالم عبيد، حتى أحفظ لنفسي كرامتها في ظل هذه الأجواء القاتلة. أمسكتُ بالقلم وكتبت بياناً بالتنحي عن العمل السياسي، وبياناً آخر حول تشكيل حزب جديد باسم «الحزب الوحدوي الديمقراطي»، ووضعتُ أكثر من بديل لاسم الحزب، وطلبتُ من عبد الله غانم الحضور فوراً للتشاور معه بشأن هذين الموضوعين المهمين، وكذلك للتشاور في ما دار مع أحمد سالم وتقويمه قبل الالتقاء بأعضاء اللجنة المركزية مساءً. وصل عبد الله غانم واطّلع على بعض الأفكار التي كتبتها، وطلبتُ منه صياغتها حتى نلتقي صباح غد، وأجريتُ اتصالاً مع الرئيس، فطلبتُ منه اللقاء صباحاً عند الساعة الثانية عشرة إذا كان ذلك مناسباً له. سألني: «ما الجديد عندك، فنحن التقينا معكم منذ ساعات، ولمدة ست ساعات وأكثر؟»، أجبتُه بأنّ الأمر مهمّ وعاجل، ولا يتطلب التأجيل أكثر من الساعة الواحدة بعد الظهر. قال: «سأنتظرك الساعة الثانية عشرة في القيادة العامة للقوات المسلحة».

حاول عبد الله غانم أن يراجعني في الموضوع، فقلتُ له إنّ صنعاء لن تتسع لنا بعد اليوم، وإنّ الهدف من بقائنا قد تحقق بلقاء البيض وصالح، وأنّ الصفقة جرت على حسابنا، وعلينا أن نتحملها في سبيل هدف أسمى إن كان ذلك سيعجّل في تحقيق الوحدة اليمنية، ويوجد حلولاً لمشاكل اليمن شمالاً وجنوباً. ليس المهم أن يكون لنا موقع، ولكن المهم أن تحلّ مشاكل اليمن بالوحدة التي ضحّينا من أجلها، والتي عجّلت أحداث يناير بقرب

تحقيقها. شاهدتُ الدمع في عينَي عبد الله غانم، وهو يودعني للمرة الأخيرة في هذا القصر المشؤوم الذي شممتُ فيه رائحة الموت والتآمر والغدر والكذب.

عند الساعة الحادية عشرة صباحاً وصل عبد الله أحمد غانم، ومعه البيانان بخطٍّ جميل، وعلى إحدى الفقرات حبر سائل، وقلت له مازحاً: «يبدو أنك شربت ماءً كثيراً وأنت تبيّض البيان. قال: لا، وأقول لك بشرفي والصداقة والعيش والملح إنها دمعة وليست ماءً، وأرجو ألّا تستعجل حتى تتحدث مرة أخرى مع الرئيس حول المستقبل. قلت إنّ الرئيس قد حسم أمره معنا أمس، ولم يكتفِ بالحديث، بل أرسل أحمد سالم عبيد بعد خروجنا من عنده ليطلب مني مغادرة صنعاء الآن وليس غداً، وهو عادةً لا يأتيني في الليل، كعبد ربه منصور الذي يزورني بعد انصراف الآخرين رسولاً لصالح، لاستطلاع رأيي في قضايا تهتم بها القيادة في صنعاء.

ذهبنا للقاء الرئيس الذي كان بانتظارنا واقفاً في أحد المكاتب بالقيادة العامة، وهو بملابسه العسكرية وحول خصره مسدسه المعلَّق عندما يرتدي بذلته العسكرية. تذكرت هذا المكتب، وتذكرته أيضاً وهو بالملابس العسكرية ذاتها في أكتوبر من عام ١٩٧٩م، أي قبل عشر سنوات وشهرين من لقائنا الأول، ويبدو الآن أنه اكتسب خبرة في السياسة، وتعلّم كثيراً من التجارب خلال هذا العقد من الزمن... كان يبدو واثقاً من نفسه هذه المرة أكثر مما كان قبل عشر سنوات. وبادرني قائلاً: خير، ماذا تريد مني؟ ولماذا طلبت لقائي؟ ماذا استجدّ بعد لقائنا مساء أمس؟ قلتُ: أتذكر أننا التقينا قبل عشر سنوات في هذا المكتب؟ قال: نعم، ولكن ما الذي ذكّرك بذلك التاريخ؟ قلتُ له: فقط لأذكّرك بأنني منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم كنت وما زلتُ أكثر وفاءً منك، سواء وأنا في عدن أو صنعاء أو دمشق أو أديس أبابا، وأنت لم تكن وفياً معنا. نظر نحوي وكأنه لم يصدق ما يسمعه، فسألني: أنت مازح أم جاد؟ أجبتُه: أنا لا أمزح معك اليوم، وأعتقد أنه حان الوقت الذي يجب أن أصارحك فيه ببعض الأمور التي تعرضتُ لها منذ نزلتُ ضيفاً في صنعاء عام ١٩٨٦. ويبدو أنّ صنعاء لن تتسع لنا. قال: لستَ ضيفاً، ولكن هذه بلدك. قلتُ له: حتى حقوق الضيافة لم تراعوها، فقد استخدمتم كل الأساليب في محاربتنا منذ وصولنا. استخدمتم المال والسلاح والشائعات

وأشرطة الكاسيت المسجلة والشتائم وزرع الانقسامات في صفوفنا لمحاربتي، وأنا كنتُ وما زلتُ أعتبرك أخاً وصديقاً وحليفاً، ولكنك تخليتَ عنا وبعتنا لحكام عدن. وأنا متأكد أنّ البيض سينتقم لنا منك، ولن تذوق طعم القات والأكل والنوم.

قام من مقعده وطالبني بالتراجع عن كلامي إذا أردتُ أن أواصل الحديث معه. قلتُ: لقد سمعتني جيداً، وعليك أن تجلس وتستمع إلى ضيوفك قبل أن نغادر صنعاء التي لن تتحملنا معاً بعد اليوم.

أصرّ على أن أعتذر عن الكلام الذي قلته، وأصررتُ على جلوسه، وعندما رفض، قلتُ: عندي لك خبر قد يفرحك ويخلصك منا، فقد أصبحنا عبئاً عليك، ومشكلة في تعاملك مع عدن. نظر إليّ باهتمام وهو واقف ثم جلس. فقلتُ له: لديّ أولاً موضوعان: الأول أنني سأغادر اليمن، وسأصدر بياناً أعتزل فيه العمل السياسي.

الثاني أننا سنصدر بياناً باسم الحزب الجديد لفكّ الارتباط والاشتباك والإرباك والإحراج الذي تواجهه مع حكام عدن، وبعد ذلك عندي بعض المقترحات المتعلقة بمصير العسكريين والمدنيين وأسر الشهداء والمعتقلين في سجون عدن.

لم أعطه الفرصة للحديث، وطلبتُ من عبد الله أحمد غانم أن يقرأ البيانين، وقرأ الأول المتعلق بالتنحي عن العمل السياسي ومغادرتي صنعاء من أجل التعجيل والإسراع بخطوات الوحدة، وظهر على وجهه بعض التأثر المصطنع بعدما سمع البيان وطلب مني عدم الاستعجال في السفر حتى نفكر في الأمر جيداً. وأحسستُ أنّ ذلك كان محاولة منه لإظهار الحرص عليّ. فقلتُ: إنّ الأمور قد حُسمت، والرسالة التي بعثتُ بها مع أحمد سالم قد وصلت، ولا داعي لبحث هذا الموضوع. سألني: إلى أين ستسافر؟ أجبته: إلى أقصى الدنيا، المهم أن تتفقوا وتتوحدوا وتحلوا مشاكل الشعب اليمني. أما أنا، فمشكلتي ليست سوى جزء صغير من مشاكله، وأنا جندي في خدمته، ولكنني أحذّر من أنه إذا جرى التراجع عن بيان ٣٠ نوفمبر وعن الوحدة، فسأكون أول من يهاجمكم ويحاربكم. وطلبتُ من عبد الله غانم استكمال قراءة البيانين، ففعل. وبعد تبادل الآراء، اتفقنا على تسمية الحزب الجديد، «الحزب الوحدوي الديمقراطي». واتفقنا على أن يعقد الحزب مؤتمره بقيادة علي باذيب. وعندما انتهينا من ذلك، قلتُ: لديّ بعض المطالب الأخرى، وهي:

أولًا: ضمّ كل المدنيين والعسكريين الذين كان قوامهم ١٢ ألفاً[١] إلى أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والأمنية، ومعاملتهم أسوة بالآخرين من حيث الوظائف والمناصب والمرتبات. وبالرغم من موافقته، إلا أنّ ذلك لم ينفَّذ إلا في عام ١٩٩٤م، عندما احتاج علي عبد الله صالح إليهم في حربه ضد الجنوب بعد إعلان علي البيض الانفصال في ٢١ مايو ١٩٩٤. وهنا لا بدّ من قول الحقيقة بأنه هو الذي بدأ بالحرب التي خطّط لها منذ ديسمبر ١٩٩٣، وشنّها في ٥ مايو، ولكنه استثمر معادلتَي الوحدة والانفصال وشرعيته الدستورية لمصلحته. وبإعلان البيض الانفصال، هزم الأخير حزبه ونفسه بنفسه بعد أن تخلى عن سلاح الوحدة مقابل مليارَي دولار صرفها حكام الخليج في حرب ١٩٩٤م. وهذا ليس سراً، فقد اعترف لي البيض في بيروت بأنّ صالح منصر السييلي زار الأمير سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع، في أغادير في المغرب، ووافق على مليارين، ولكنه لم يتسلّم الا ملياراً واحداً.

ثانياً: معاملة شهداء يناير ١٩٨٦م، أسوة بشهداء الثورة اليمنية.

ثالثاً: الإفراج عن المعتقلين في السجون والسفارة الإثيوبية بعدن.

رابعاً: عودة أنصارنا إلى منازلهم، وعودة ممتلكاتهم في عدن.

خامساً: منح أعضاء اللجنة المركزية والقياديين الذين كانوا معنا الأحياء وأُسَر الأموات، سواء في عدن أو صنعاء، مساكن في صنعاء، وقطعاً من الأراضي في بعض المدن اليمنية الأخرى.

قال الرئيس: أنا موافق على كل هذه الطلبات، وسنناقش بعضها مع الأخوة في عدن، والتفت نحوي وسأل: أنت، ماذا تريد؟ أجبتُ: تحقيق الوحدة، وتنفيذ المقترحات التي تقدمت بها، وإذاعة البيانين في الإذاعة والتلفزيون مساء اليوم ٣١ ديسمبر ١٩٨٩م، ونشرهما غداً في الصحف. سأل: كيف نعلن البيانين قبل أن نُشعر البيض في عدن؟ قلتُ: وما علاقة

---

(١) تدرب معظمهم في اللويق في جنوب ليبيا على الدبابات والمدفعية والدفاع الجوي بعد أزمة أوزو عام ١٩٨٧م بين ليبيا وتشاد، وكانت سورية قد أرسلت قوات جوية إلى ليبيا، إضافة إلى بعض المنظمات الفلسطينية واللبنانية، تضامناً مع الجماهيرية الليبية، وهذا التدريب أثبت فعاليته في حرب صيف ١٩٩٤م.

البيض بانسحابي من الساحة اليمنية والسياسية؟ قال: سأتصل به حتى لا يفاجأ بالبيان من أجهزة إعلامنا. رفع السماعة، وطلب علي البيض، وعندما تحدث معه عن البيان وإذاعته، علّق الرئيس على ردّ البيض، قائلاً: «انتفض البيض حتى وقف شعر رأسه»، وقال البيض: «لا يمكن أن نوافق على ذلك»، وأضاف الرئيس مكلّماً البيض: «الرجل سيعلن بياناً، وسينسحب وسيغادر اليمن، والبيان سيُذاع من أجهزة الإعلام في صنعاء، وليس من عدن، وهذه أجهزة إعلامنا، ونحن أحرار، وعليك الانتظار». تساءل البيض لماذا اتخذ القرار هذا؟ قال الرئيس لأنه مع الوحدة، وسيغادر اليمن من أجلها. قال: نحن لسنا مع إذاعة البيان. قال الرئيس: أنتم لا تريدونه أن يبقى في اليمن، ولا يستقيل، ولا يذيع البيان، فماذا تريدون؟ لم ينتظر الرئيس جواب البيض، وأغلق السماعة، واتصل بوزير إعلامه حسن اللوزي، وأرسل إليه البيان لإذاعته، وكانت ردود الفعل واسعة في كل أنحاء اليمن وخارجها. كان عليّ أن ألتقي أعضاء اللجنة المركزية لأشعرهم بالقرار قبل إذاعته، وفعلاً حصل اللقاء. وسمعتُ وأنا في الحديدة أنّ البعض يردد أنني قد قبضتُ ثمن هذا البيان من الرئيس علي عبد الله صالح مبلغ ٦٠ مليون ريال. لم أهتمّ كثيراً، لأني كنت متأكداً أنه سيأتي اليوم الذي سيفهم فيه البعض أنني على حق، ولو بعد حين، وهذا ما حدث وتحقق في وقت لاحق في مواجهة بين الرئيس ومحمد علي أحمد وأحمد مساعد حسين وعبد ربه منصور هادي وأحمد عبد الله الحسني وعبد الله عليوة، عندما طلب منهم أن يغادروا اليمن قبل يوم الوحدة، باعتبارهم مغضوباً عليهم ومحكوماً عليهم بالإعدام، وأنّ حكام عدن يرفضون دخول صنعاء إذا بقوا هم فيها. كان محمد علي شجاعاً عندما قال للرئيس: أمس تخلصت من الرئيس علي ناصر، وكنت تحرّضنا عليه، واليوم تريد التخلص منا. وردّ عليه الرئيس: أنت كذاب، وأنا لم أحرضكم عليه، فردّ محمد علي: بل أنت الكذاب! وانفضّ الاجتماع، ورفض محمد علي الخروج من اليمن، كما رفض المبلغ الذي دفعه له وقبضه الآخرون. وكان محمد علي أول من هنأني بقيام الوحدة يوم ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠ عند الساعة ١٢,٠٠ ظهراً، وكان محمد علي ملاحقاً من قبل النظام في صنعاء، لأنه طلب منه ومن أحمد مساعد حسين وأحمد عبد الله الحسني وعبد الله علي عليوه وعبد ربه منصور هادي الخروج من صنعاء، ولكنه رفض الخروج من صنعاء واليمن.

وبعد ذلك برزت الأزمة بين شريكَي الحكم، لأنّ النيّات لم تكن صادقة، وكانت القيادتان ــ كما قال المناضل محمد عبده نعمان، بحضور عمر الجاوي ــ دون مستوى هذا الحدث العظيم، وقال: لقد أدمعت عيناي عندما ارتفع علم الوحدة دمعة فرح ودمعة حزن، لأنّ كل طرف كان يتربص بالآخر.

وبالعودة إلى مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في سرده لقصة إنشاء حزب الإصلاح بطلب من الرئيس، ليكون رديفاً للمؤتمر، وذلك لعرقلة الاتفاقيات التي توقَّع بين شريكَي الوحدة وغيرها من التفاصيل في هذا السياق وغيره، وهذه كلها تبيّن حالة التربص التي كان الطرفان، صالح والأحمر، مسكونَين بها ومحكومَين بها.

وقبل ذلك كان عمر الجاوي أول من اتصل بي من عدن، وهو يهنئني على هذا القرار التاريخي، وقال إنّ جار الله عمر عندما سمع هذا البيان قال له إنها قنبلة القنابل التي أطلقها قبل مغادرته، وإنه كسب الشعب والشارع اليمني. وتلقيتُ مئات المكالمات من كل مكان، البعض يؤيد هذا القرار، والبعض يرفض الانسحاب، وآخرون يشككون في أنني فعلاً قبضت ٦٠ مليون ريال مقابل ذلك، وعلمت فيما بعد من أحمد سالم عبيد أنّ الرئيس هو الذي أطلق هذه الشائعة عندما سرّبها إلى بعض انصارنا ليفسد علينا انتصارنا على أنفسنا، بموافقتنا على ذلك القرار الجائر واللاوطني من أجل الوحدة.

إقامة حفل غداء ووداع في قصر الرئاسة

بعد حديث صالح مع البيض، واللقاء مع اللجنة المركزية، حسب الاتفاق معه لإقناع أعضائها بهذه الخطوة، اتفقنا على ألّا نتفق. وبمناسبة العام الجديد ١٩٩٠م، دعا الرئيس إلى حفل غداء ومقيل (جلسة قات) في دار الرئاسة حضره كبار الشخصيات ورجال الأعمال. بدأ الحديث عن عدن ومستقبلها، وعن إلغاء التأميم ومصيره، وإعادة المساكن المؤمَّمة إلى أصحابها، وإخراج المواطنين منها، وعن ممتلكات بعض المسؤولين واستثمار الأراضي والبحار والميناء والملاحة، وعودة رجال الأعمال، كبيت هائل سعيد وأولاد ثابت وشمسان وغيرهم. وأحسستُ من الأحاديث، وكأنه يجري تقسيم

الثروة في عدن قبل الوصول إليها من فرط ثقتهم بأنهم امتلكوا الأمور، وحان وقت القطاف. وشعرتُ بأنّ اهتمامهم بالثروة واقتسامها في الجنوب أكثر من اهتمامهم بالوحدة! كنت صامتاً طوال الحديث عن عدن، ولا يُسمَع مني إلا صوت قرقعة المداعة، فالتفت إليّ الرئيس وسألني: ما رأيك في الحديث؟ قلتُ له إنني أعلنت مساء أمس أنني تركت السياسة. ضحك وقال: وهل تركت الكلام؟ قلتُ: إنّ ما تقولونه سياسة تتعلق بعدن وسكانها ومستقبلها، وهذه المدينة وسكانها لم يستفيدوا شيئاً إلا المنازل المؤمَّمة والأسعار المدعومة والإيجارات المخفضة، وعليكم حمايتهم لأنهم اكتووا بنار الصراعات منذ ١٩٦٧م وحتى اليوم، وإذا فكرتم في التعويض للتجار ورجال المال والأعمال، فأعطوهم أراضي بديلاً لهذه المساكن المؤمَّمة. وأضفتُ: ستخطئون وستفقدون ثقة السكان إذا انتزعتم منهم هذه المكاسب المتواضعة التي اكتسبوها على مدى أكثر من ٢٠ عاماً، ومعظم هذه المنازل كانت تابعة للقاعدة البريطانية والموظفين التابعين لحكومة صاحبة الجلالة وبعض الشركات الأجنبية الأخرى التي غادرت عدن مع رحيل الإنكليز، وهؤلاء الناس ليس لهم مصدر رزق آخر، ولا يملكون عقارات ولا مزارع قات ولا أراضي زراعية، وليس لديهم مغتربون في الخارج يقومون بسدّ احتياجاتهم، وهم يعيشون فقط من دخل وظائفهم ومرتباتهم البسيطة.

سألني أحدهم: أما زلتم متمسكين بالتأميم؟ فأجبتُ: أنا متمسك بتلك المكاسب الشخصية للبسطاء والموظفين التي حصلوا عليها، كالسكن والزراعة. أما ما يتعلق بمنشآت القطاع العام ومؤسساته، فهذا راجع لكم وللإخوة المسؤولين في عدن. وبعدها فعلاً، جرت خصخصة القطاع العام، بل مصمصته حتى العظم لمصالح المتنفذين المحسوبين على الرئيس صالح. فالتأميم قبل إعلان الوحدة كان لمصلحة الشعب، وبعدها خُصخص لمصلحة الرئيس صالح وأصحابه. شعرتُ بأنّ بعضهم لم يرتح للحديث. التفت الرئيس نحوي وأيدني في ما قلته. ثم انتقلنا إلى كلام آخر من كلام القات الذي يُلاك كل يوم، غير أنه كان عليّ أن أشكر الرئيس باسم كل رفاقي ونيابةً عن الآخرين... وبدا وكأن الحديث يختلف عن الحديث الذي جرى في القيادة العامة... وكنتُ أعرف أنه لا يحب أن يُنتقَد أمام الآخرين إلا إذا كانوا من المقربين لي وله، وفي حدود لا يجري تجاوزها.

طلب مني قبل المغادرة إلى دمشق أن أزور مناخة والجبال التي تطل على تهامة ومدينة الحديدة ووادي مور وسهام ووادي زبيدة والخوخة ومزارع المانغو في الحسينية. وقتها لم يكن قد امتلك مزرعة ضخمة واستراحة في تهامة، كغيره من المسؤولين والمشايخ.



صورة للحظة توقيع اتفاق الوحدة في عدن في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩، وقد وضعها كثير من اليمنيين في بيوتهم تخليداً لتلك اللحظة التاريخية

شهر العسل لن يطول بين العليَّين

كنت متأكداً أنّ شهر العسل بين صالح والبيض لن يطول كثيراً، لأنّ لي خبرة عقدين بمزاجية البيض وحماقته السياسية. تكوين البيض لا يمكن أن يقبل بأسلوب العمل مع صالح الذي أصبح يملك خبرة وتجربة سلطوية عمرها ١٢ عاماً، فهو يدير أمور الدولة عبر مطبخه الخاص وهاتفه الخاص وعناصره الخاصين في أجهزة الدولة المختلفة، وله عيون يرى بها ما يجري في البلاد وبين العباد. وعناصره هؤلاء، حتى وإن كانوا في أدنى مراتب السلطة، فهم الذين يؤثرون في القرار. وتسير البلاد حسب مشيئته، على عكسنا في

الجنوب، إذ كان لنا أسلوب مختلف في إدارة الدولة. والبيض ابن الحزب الاشتراكي، ويعتمد على الحزب كمؤسسة، وعلى مؤسسات الدولة وقوانينها، وعلى الاجتماعات والمحاضر والقرارات التي تناقش وتسجل وتوثق. وأبلغ مثال على الفرق بين نظامي عدن وصنعاء، ما كتبه الكاتب البريطاني باتريك كريجر[1] في مقاله المعنون «عدن تفرض إيقاع الحياة السياسية في اليمن»، إذ قال فيه:

«ومع التئام وحدة شطري اليمن عام ١٩٩٠، ورغم مشاعر الترحيب الشعبي الفياضة التي استقبلت الحدث، فإن المراقبين شككوا في مدى نجاعة قرار الوحدة الاندماجية على النحو الفوري الذي تمت به، كما ساورتهم الشكوك أيضاً في مدى قدرته على الصمود. فقد تمت الوحدة بين مجتمعين تشكلت فيهما قيم سياسية وقانونية واجتماعية مختلفة لما يربو على قرن ونصف قرن من الزمان. فقد خضعت مدينة عدن لاستعمار بريطاني أنشأ فيها نظاماً مدنياً يستند إلى منظومة من القيم السياسية والحقوقية والاجتماعية، أساسها المساواة بين أفراد المجتمع أمام القانون، مقترنةً بوجود نظام قضائي مهيمن نزيه ومستقل، وأجهزة فاعلة تسهر على تنفيذ أحكام القضاء وتطبيق القانون. وقد نشأت أجيال عدة في عدن، وتربت واعتادت هذا النظام، كما امتدّ أثر هذه المنظومة القيمية إلى كافة مناطق الجنوب. ولهذا، فإن الثوار الذين حكموا عقب الاستقلال كانت منظومة القيم الإجتماعية تلك تسري في دمائهم لأنهم نشأوا عليها ولا يعرفون لها بديلاً. وعلى الرغم من الصراعات السياسية الدموية التي جرت بين رجال ذلك النظام، إلّا أنّ المجتمع الجنوبي ظل يرتكز على منظومة القيم تلك. وخلافاً لذلك، كانت منظومة القيم الاجتماعية السائدة في شمال اليمن تستند إلى القوة القبلية والنفوذ الاجتماعي والوجاهة. وهذه أمور تنتفي عندها المساواة القانونية بين المواطنين، وقد فرض مشايخ القبائل المسيطرون على نظام الحكم أعرافهم تلك فرضاً قسرياً

---

(١) معهد العلاقات الدولية – برمنغهام، المملكة المتحدة ١٠/ ٣/ ٢٠٠٨.

على المجتمع لأنّ المواطن باختصار لا يجد طريقاً لنيل حقه، فمسؤولو الدولة الذين يتوجه إليهم المواطن بشكواه يحيلونه على الاحتكام إلى أعراف القبيلة.

إذاً، تلك هي منظومة القيم التي جاء بها نظام الجمهورية العربية اليمنية إلى دولة الوحدة، وهي منظومة تتناقض مع تلك التي أنشأها الحكم البريطاني في عدن وسار عليها أبناء المدينة والجنوب جيلاً بعد جيل حتى عام ١٩٩٠. ولهذا، لم يكن ثمة مناص من حدوث صدام بين منظومتي القيم تلك. إنه صدام بين ثقافتين إحداهما تنتمي إلى مجتمع الدولة والحياة المدنية، والأخرى تنتمي إلى مرحلة ما قبل الدولة، مرحلة التنظيم القبلي للمجتمع وسيطرة الزعيم والشيخ والمتنفّذ القوي. وقد سبّب ذلك الخلاف بين الثقافتين ومنظومتي القيم أزمة إدارة، أزمة حكم، فحين كان رئيس حكومة الوحدة (الجنوبي) يضع على رأس جدول الأعمال برنامجه للإصلاح السياسي والاقتصادي وبناء المنظومة المؤسسية للإدارة، كان رئيس الدولة (الشمالي) يصرّ على حقه وعلى صواب نهجه في إدارة الدولة عبر الهاتف والتصرف بالمال العام دون قيود وخارج موازنة الدولة المقرّة في البرلمان. وهكذا أصبح جلياً أنّ ما هو معمول به في عدن من نظم وقوانين وحقوق مدنية لا يتوافق مع الصلاحيات المطلقة التي كان يتمتع بها صالح.

لا شك في أنّ الإدارة البريطانية قد تركت بصماتها على سلوك الحكام الذين تسلموا السلطة بعد الاستقلال، مستفيدين من الخبرات والتراث العظيم في الإدارة والنظام والقانون في الجنوب، ولا يعترفون ولا يحتكمون للأعراف والعادات القبلية. فقد حافظ نظام الاستقلال على النظم الإدارية البريطانية، وطورها باتجاه بناء الدولة الجديدة ومؤسساتها المدنية والعسكرية على أسس حديثة».

لكن للأسف، إنّ الأخوة في عدن بعد الوحدة استسلموا ووهنت مقاومتهم وتخلوا، ليس فقط عن النظام الإداري والمالي والقضائي القائم حينها في عدن، ولكن عن آمال الجماهير في الشمال بأن تكون دولة الوحدة إدارياً ومؤسسياً على طريقة النموذج الجنوبي، وتلك من أكبر الأخطاء التي ارتكبها حكام ما بعد مايو ١٩٩٠ على السواء.

وداعاً صنعاء!

كانت السيارة تشقّ طريقها في شوارع صنعاء، ونحن متجهون إلى الحديدة مروراً بعَصِر، وبدأت ترتفع تدريجاً نحو النصب التذكاري للشهداء المصريين الذين قضَوا دفاعاً عن الجمهورية. طلبتُ أن نتوقف هناك لقراءة الفاتحة على أرواحهم، ولنلتقط صورة تذكارية أمام هذا النصب، ولنلقي النظرة الأخيرة والحزينة على هذه المدينة التي لم أستطع سبر أغوارها والنفاذ إلى أعماق حكامها وسكانها، رغم مرور أربع سنوات عجاف قضيتها فيها بين نار الحكام وغموض الأهلين. لم أذق طعم النوم والحياة فيها. كنتُ أحياناً أنام دون أن أغلق الباب، طالباً من مرافقيَّ أن يدخلوا عليّ إذا تأخرتُ في النوم، ويتأكدوا أنني لا أزال أتنفس. ملأ الدخان رئتيَّ وحولهما إلى سحابة سوداء، والمشاكل وهموم الوطن والمواطن أثقلت كاهلي، وطردت من عينيَّ النوم.



النصب التذكاري للشهداء المصريين في صنعاء



النصب التذكاري لشهداء مصر بعد قصف طيران التحالف في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧

الآن جاءت اللحظات التي أودع فيها صنعاء، والآلاف من رفاقنا لا يعرفون مصيرهم بعد اتفاق النظامين. ومن سخرية القدر أن يتكرر ما حدث لنا، مع من أتى إلى صنعاء قبلنا من المعارضة الجنوبية، ومع من جاء بعدنا من المجموعة الجديدة بقيادة علي سالم البيض التي دخلت صنعاء «دخول الفاتحين» بعد سفري بكامل قواها العسكرية والأمنية والمالية والحزبية، وكانت تعتقد أنها تعرف دهاليز صنعاء، وأنها ستتمكن من الاستيلاء عليها من داخل أسوارها وأبوابها الستة[1]. لكن بعد ثلاث سنوات من الوحدة والإقامة في صنعاء فقط، بدأت الهواجس والمخاوف والذعر تدبّ في أوساطها. في كل منزل ومكتب وحمّام، وفي كل منعطف كان يتربص بها الموت، ولم تستطع حتى استعمال الهواتف باطمئنان وحرية بسبب الرقابة التي كانت تتربص بمكالماتها وترصد تحركاتها كما كانت تقول. بعد فوات الأوان عرف القادمون إلى صنعاء أنها لن تتسع لهم مع حكامها الذين أظهروا غير ما كانوا يبطنون، وأنهم لم يفهموها، وعليهم مغادرتها، فبدأوا العودة، الرحيل إلى عدن والمحافظات الجنوبية، وساقهم الحنين الجارف إلى ملك افتقدوه وإلى نظامهم الذي أضاعوه إلى إعلان الانفصال بعد أكثر من أسبوعين على شنّ صالح وحلفائه الحرب عليهم. وأتذكر أنّ علي سالم البيض أرسل مدير مكتبه محمد عبد الرحمن، وبعده محمد صالح الوالي، وكيل المالية، والعقيد محمد هيثم وسيف صائل وجار الله عمر وسالم صالح ومحسن وآخرين من الحزب يطلبون مني العودة إلى اليمن وتحمّل منصب نائب الرئيس، لأنني الوحيد الذي فهم الرئيس صالح وصنعاء، ولكنني اعتذرتُ لهم، لأنهم لم يكونوا مصيبين في تقويمهم لي وتقويم معرفتي بصنعاء وأهلها وأحوالها. قبل أن تطأ أقدامهم صنعاء، لم يعرفوا أنّ هؤلاء القوم ناعمون كالحرير لا تسمع منهم كلمة «لا»، وبالمقابل لا ينفذون كلمة «نعم» التي يرددونها كثيراً أمامك. وإذا اختلفوا فيما بينهم، فلا تحسّ بذاك الاختلاف، حيث ثمة مرجعيات سياسية قبلية وعائلية تسيطر على الأمور وتعيدها إلى نصابها. لا تعرف

---

(١) من الشرق باب القصر، ومن الشمال باب شعوب وباب الشقاديف، ومن الغرب بير العزب وباب السباح، ومن الجنوب باب اليمن وباب خزيمة.

متى يختلفون ولا متى يتفقون، ولن تعرف متى يحبون ومتى يكرهون، ومتى يصدقون ومتى يكذبون، ومتى يغدرون. لا شك في أنّ من أسباب ذلك، فشل النظام الجمهوري في إرساء أسس سليمة للحكم تختلف عمّا سبقه، والعداء للنظام المؤسسي، وغلبة روح السلطة والمغنم وعقلية القبيلة، لا المواطنة، وتهميش الآخَر والاستعلاء عليه، أي غالبية سكان اليمن، واستمراء الأسلوب الباطني، واستمرار المظالم دون مقاومة. وعندما حدثت المقاومة في المناطق الوسطى، أخرج الحكام من جرابهم تهمة الشيوعية، كما كان يفعل الاستعمار البريطاني في الجنوب منذ الخمسينيات بمن يقاومه. لقد قال المناضل يحيى عبد الرحمن الإرياني، أحد مؤسسي حركة القوميين العرب، وابن رئيس المجلس الجمهوري (١٩٦٧ ــ ١٩٧٤) إنّ البلاد لا تزال تُحكَم بعقلية الإمام يحيى، وهو لم يقل ذلك إلا من وحي تجربته ورقابته لما كان يدور في عهد أبيه، ومَن كان قبله. وقبل يحيى الإرياني قال الشاعر محمد الشرفي في وقت مبكر جداً في برنامجه الإذاعي اليومي الشهير من إذاعة صنعاء: «ديمة (مطبخ) وخلفوا بابها».

المصريون في اليمن

خاب الأتراك وفشلوا في التعامل مع اليمنيين، ولا يزالون في أغانيهم يرددون ويستعيدون عذاباتهم في اليمن حتى اليوم، ويتوارثونها جيلاً بعد جيل. وكانت خيبة المصريين الذين قدموا لنجدة اليمنيين ومساندتهم بالرجال والسلاح والمال أكبر. أفشلهم المشايخ والقبائل والحكام. تحوّل معارضو الإمام دون مسوِّغ إلى معارضين لهم، وغاب ضباط الثورة عن الفعل وعن المشهد. كان من يتعامل معهم في جبهات القتال جمهورياً في النهار وملكياً في الليل. وأستذكر هنا ما دار بيني وبين الصحفي المصري الساخر محمود السعدني الذي قال لي إنه عندما وصل إلى صنعاء في بداية الثورة، وجد في مطار صنعاء المشير عامر وأنور السادات، وهما يغادران صنعاء. وعندما شاهده أنور السادات، وكان يدعوه العم محمود، طلبه أمام الضباط المصريين الكبار، وقال له: محمود، سأعتمد عليك في دراسة الوضع في صنعاء، فنحن لم نفهمها، ولم نفهم المسؤولين فيها، لم نفهم السكان بشكل

عام، فبعضهم جمهوريون في النهار وملكيون في الليل، وأنت الوحيد الذي ستدرس هذه الأوضاع بعمق وتقدّم لنا تقويمك وتحليلك للوضع وكيفية معالجة المشاكل التي نواجهها. وأجابه السعدني: يا أفندم أنتم مغادرين صنعاء، وأنا داخل إليها. فإذا لم تفهموها بأجهزتكم وضباطكم، فكيف أفهمها أنا؟ ردّ عليه: اسمعني، نحن لم نفهمها، والرئيس عبد الناصر يريد تقويماً عميقاً، وعليك أن تبقى مدة أطول فيها، شهراً أو شهرين، بل أكثر، للتعرف والاحتكاك بأهمّ الشخصيات من سياسيين وصحفيين ومشايخ وقبائل ومواطنين لتخرج بتقويم كامل.



مع العمّ محمود السعدني

كان الضباط المصريون يراقبون الحديث، وبعضهم يتابع الحركات، فقال السادات لكبار الضباط: اهتموا بمحمود وقدموا إليه كل التسهيلات. ومنذ لحظتها اعتبره الضباط شخصاً مهماً وعَيناً للرئيس عبد الناصر ومسؤولاً كبيراً في المخابرات، وهو لم يكن كذلك. وبقي في صنعاء أكثر من شهرين، لكنه لم يفهمها، وقبل مغادرته طلب المسؤولون في قيادة القوات المصرية لقاءً عاجلاً معه، وأغلق أحدهم الباب وقال: «أصبحنا وحدنا، واحنا إخوات وكلنا مثل بعضنا مسؤولين في الجيش والمخابرات، ونطلب منك أن تبلغ فوق أنه بلغنا أنّ انقلاباً عسكرياً سيحدث قريباً ضد المشير السلال والمصريين، وهذا من أكثر من مصدر يمني، وعليك نقل هذا الخبر بشكل عاجل». أجابهم بأنه سيُشعر المشير عبد الحكيم عامر. قالوا: «فوق». قال: «سابلغ أنور السادات». قالوا: «لا، فوق... فوق». قال لهم: «حاضر... حاضر. سأبلغ الرئيس عبد الناصر». وغادر صنعاء وهو يحمل هذا الخبر المهم والعاجل، ولم يتحدث به، لا مع السادات، ولا مع المشير عامر، كما قال لي، لأنه كان يشكّ في صحة هذه المعلومات.

في الطريق إلى الحديدة

ها نحن الآن نطل على صنعاء من موقع النصب التذكاري للشهداء المصريين، بعد أن قرأنا الفاتحة على أرواحهم وأرواح عبد الناصر والمشير والسادات، والتقطنا صوراً تذكارية أمامه قبل أن نغادر المدينة إلى الحديدة ثم إلى بلاد الشام، وذلك بعد أربع سنوات من السهر والقلق والتوتر والحرب النفسية التي شنتها عليّ أجهزة عدن وحلفاؤها، وتوجت بحكم بالإعدام عليّ وعلى عدد من رفاقي. تركت هذه السنوات والأحداث التي مررتُ بها جرحاً عميقاً في قلبي، فقد اكتويتُ بنار بعض الأصدقاء والأعداء في كلٍّ من عدن وصنعاء والسعودية والقاهرة وموسكو وصوفيا. كانت الأحداث تهدّ جبالاً، لا رجالاً فقط. فقد اتُّهمتُ بالخيانة الوطنية العظمى، وسيقت التهم ضدي جزافاً، فاتُّهمتُ بأني أملك طابعة لتزوير الدولارات، ومحطة مركزية للاتصالات في مدينة زنجبار بالتعاون مع المخابرات المركزية الأميركية، وأنّ عندي عدداً من القصور والخيول والمزارع في أبين، وأني قد

ضحكتُ على كل المعسكرات: الاشتراكي والإمبريالي والرجعي، وأنني عميل للمخابرات البريطانية، ومندسّ منذ أكثر من ٢٠ سنة، وأنني فرّطت وبعت الثوار في اليمن والجزيرة لعلي عبد الله صالح ولآل سعود وسلطنة عُمان. وبالمقابل، كنتُ متأكداً أنّ التاريخ سينصفني وأنّ الذين حكموا عليَّ بالإعدام وشوهوا صورتي ومسيرتي سيأتون يوماً يعتذرون فيه. وهذا ما حدث بعد الوحدة وبعد مغادرتي صنعاء بعامين عندما اجتمعنا بعد ذلك على مائدة من قبل الذين حكموا عليّ بالإعدام، ولكن جاء هذا بعد فوات الأوان وخراب الجنوب وإفساد جنوبيين كثر.

كنت أستعيد شريطاً من الذكريات المؤلمة والمحزنة، وسيارتنا تمرّ الآن وسط سلسلة جبال الحيمتين وبني مطر، وتصعد نحو قمة مناخة وحراز المتوجة بالضباب والسحاب، طوال معظم أيام السنة التي سبق أن زرتها عام ١٩٦٦م مع الأخ المناضل أحمد صالح الشاعر، حيث تناولنا طعام الغداء والقات في منزل أحد أصدقاء حسين السفاري، وكيل شركة مرسيدس في اليمن، وما زلت أتذكر ذلك المنظر الجميل ونحن نشاهد السحب عبر النوافذ، وهي تمرّ حولنا وعلينا. ولأهمية الحديث عن هذه المنطقة، أورد هنا ما جاء في مقال لأكرم الجولي، نشرته مجلة السياحة اليمنية، حيث جاء فيه:

«هي جنّةٌ من جنان الله في أرضه وفردوسٌ ليس بالمفقود، فآلاف السيَّاح المحليين والأجانب يقصدون ذلك الفردوس، حيث تقع مديرية مَناخة في قضاء (حَراز) التابع لمحافظة صنعاء، على الجهة الغربية من العاصمة، وتبعد عنها بنحو ٩٠ كلم تقريباً، وتُعَدّ جزءاً من سلسلة الجبال الغربية المحاذية للبحر الأحمر والمُسمَّاة جبال (السَّراة)، وتكتسب مَناخة أهميتها السياحية من كونها تقع في أحد أعلى جبال اليمن، التي تلتحف السحاب وكأنها أنثى فاتنة الجمال تُغطّي مُحيَّاها وخدودها الوردية بلحفةٍ نسائيةٍ صنعت خصيصاً لحوريَّات الدنيا. أما ضبابها الكثيف، فيجعلك تشعر بأنك تلامس السماء، وتحديداً في تلك المنطقة التي أُطلق عليها مسمى مدينة الضباب. كما يُدهشك وأنت في قِمَم مَناخة رؤية أضواء القرى المعلقة المتناثرة من تحتها ليلاً، والتي تبدو من الوهلة الأولى كالنجومِ وسط أمواج الظلمة».



مناخة تطل على السحاب أحيانا

جاء اسم مَناخة في بعض كتب التاريخ من المكان الذي كانت تُناخ فيه الجمال على أرضها. وقد كانت عبارةً عن محطة انتظارٍ ومن ثَمّ محطة انطلاقٍ للقوافل، وخاصةً إبَّان فترة ازدهار زراعة وتجارة وتصدير البُن منها إلى كل مناطق اليمن وخارجه. وقد أدرك أهل اليمن مدى الأهمية الاستراتيجية لمناخة وجبال حَراز منذ وقت مبكر، وتحديداً خلال العصر الحِمْيَري، حيث كانت مَناخة مركزاً عسكرياً لمنطقة جبال حَراز، ومحطةً هامةً على طريق القوافل التجارية القديمة بين سواحل البحر الأحمر والجبال الشامخة، إثر تحول طريق التجارة القديمة من الصحراء في شرق اليمن إلى مناطق الجبال خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين. كانت جبال حَراز مركزاً منيعاً لنشر الدعوة الفاطمية حينها، ثم سنداً قوياً لمدّ نفوذ الدولة الصُلَيْحية التي كانت قابعةً على أحد جبال حَراز التاريخية في حصن

مَسَار. ومن أهم مراكز منطقة مناخة قرية الهَجَرة، وهي من أقدم قرى حَراز، وتُعد تاج رأس مديرية مَناخة. تقع على قمة جبلٍ شامخٍ إلى الغرب من مدينة مَناخة التي تبعد عنها بمسافة ٥ كلم فقط عبر طريقٍ معبد حديث. وهي مسقط رأس السيدة أروى بنت أحمد الصُليحي أشهر ملوك اليمن في التاريخ الإسلامي، وما زال الكثير من آثار الدولة الصليحية قائماً هناك، حيث يَؤمها السيَّاح من كل مكان. تسلقنا مزيداً من الجبال في طريق حاد أشبه بالصراط في اتجاه قمة الجبل حيث المنازل معلقة فوق الجبال، وحيث يضطر السكان إلى أن ينقلوا الحيوانات وهي صغيرة إلى منازلهم في تلك الذرى، ثم يجري تربيتها في قمة هذا الجبل، لأنهم لا يستطيعون نقلها وهي كبيرة لوعورة الطريق.



منظر لطريق الحديدة – صنعاء الذي نُفذ بالتعاون مع جمهورية الصين الشعبية التي كانت اليمن ثاني بلد عربي يعترف بها عام ١٩٥٦م بعد مصر (١٩٥٥). ويُقال إنه كلّف عشرة ملايين جنيه إسترليني وطوله ٢٣٨ كم، وقد ساعد هذا الطريق في تسهيل حركة المواطنيين بين الحديدة وصنعاء، وقدم خدمة كبيرة للمجهود الحربي المصري واليمني بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م.

بعد ساعة قضيناها وسط ترحيب سكان مناخة الطيبين ومجاملتهم، قررنا التحرك والنزول عبر الطريق الذي يبدو كالثعبان في طريقنا إلى الحديدة الدافئة. كانت قلوب الناس في هذه المدينة وفي سهول تهامة أكثر دفئاً. كان الرئيس قد أعطى توجيهاته بالاهتمام بنا

خلال مدة بقائنا في محافظة الحديدة من قبل المسؤولين والمشايخ والمواطنين ومن قبل العقيد محمد إسماعيل[1] الذي كان في الحديدة بعد إبعاده من محافظة مأرب، وقد كان ودوداً ولطيفاً ومهذباً وكريماً، وقد رافقنا في جولاتنا في وادي مور، وفي لقاءاتنا مع الشيخ علي زغير شامي، شيخ المنطقة الذي كان مهتماً بلياقته وصحته بعد أن أُصيب بنوبة قلبية. ورغم انشغاله وزيارتنا المفاجئة، فقد استضافنا، وقدم الذبائح واللحوم والعسل والسّمن الذي تدفق على طاولته بعشرات الغالونات، مبالغةً في إكرام ضيوفه. وأصرّ هذا الشيخ الذي خلف ابن الهيج في هذه المنطقة، وكان يملك الأرض ومَن عليها، كما كنا نسمع قبل زيارتنا لهذا الوادي وأراضيه الخصبة، أصرّ على مرافقتنا حتى الحديدة مع كميات كبيرة من القات.

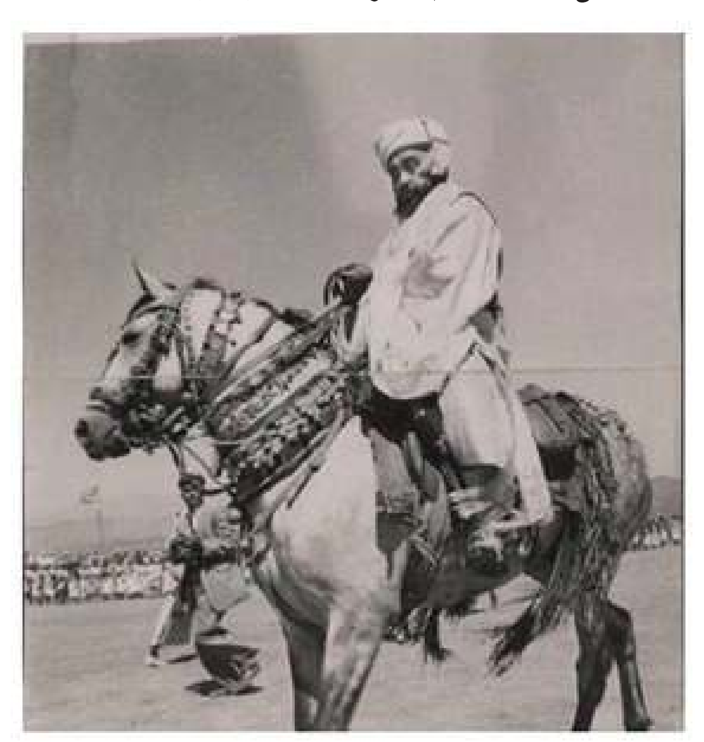
في قصر الإمام بالحديدة

أغرق قات علي زغير شامي المجلسَ الواسع في القصر الجمهوري بالحديدة، وحرص ضباط في مكتب العميد علي محسن الأحمر على أن يقدموا أفضل أنواع القات الذي يحضرونه يومياً من جبال عمار وعبس بالطائرة العمودية. كذلك أُحضِر أكثر من ٣٠ خروفاً لغدائنا في القصرالجمهوري بالحديدة طوال الفترة التي بقينا فيه، وفيه تعرفت إلى مدير القصر الحاج علي المحويتي، الذي طلب مني الرئيس أن أشيد به، لأنه كان يتعاون مع الضباط الأحرار قبل الثورة، ويقدم معلومات عمّا يدور في قصر الإمام، وأسهم من حيث لا يدري في إيصال الرئيس إلى السلطة. قال الرئيس إنه سيُسَرّ بالمديح، وسيقدم لك أفضل الخدمات، وقد يبيع لك القصر الجمهوري. وعندما تحدثت معه عن دوره في الثورة، ابتسم وانتشى وقال: لقد أسهمنا في إنجاحها، والنصر من عند الله. وفي اليوم الثاني أحضر الزبيب واللبن والعسل والسمن والعنبر وملابس تهامية، وغير ذلك من الهدايا الجميلة، وفي

(١) قضى محمد إسماعيل في حادثة طائرة مع أحمد فرج، وكان الاثنان ركنين مهمين في نظام الرئيس علي عبد الله صالح. محمد إسماعيل كان القائد العسكري لمحافظة حضرموت، وقد حدثني الشهيد يحيى المتوكل أنه زار الرئيس صالح صباح يوم اغتيال محمد إسماعيل، وتحدث معه عن حادث الطائرة، وكان ردّه أنه حلم بأن طائرة ستسقط، وهنا أدرك المتوكل أنّ انفجار الطائرة كان مدبَّراً، لأن ملامح صالح لم تكن توحي بأيّ حزن أو أسىً.

المساء اتصل الرئيس الذي كان يتابع ليعلم بما يدور في القصر، وقال مبروك: عليك الهدايا، وأحسن تسافر قبل أن يبيعك القصر الجمهوري، وضحك.

لقد أتيحت لي فرصة رؤية المكان الذي ألقى منه الإمام خطابه الشهير في الحديدة عقب عودته من رحلته العلاجية في روما التي تخللها ما يشبه تمرداً قبلياً قاده الشيخ حميد الأحمر، حيث قال يومها: «لن يخيفني أخضر ولا أحمر، وهذا الفرس وهذا الميدان ومن كذّب جرّب، وما عارض أحد أحمدا إلا شرخت رأسه بالسيف».



الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين في ميدان الشهداء (العرضي سابقاً) بتعز

واستشهد بأبيات من نظمه هو، أهمها:

مــــاذا يــريــدونــهــا لا دَرّ درّهُـــــمُ   إن الإمـــامـــة لا يــطــوى لــهــا علم

أرعبت تلك الصرخة المدوية الأحمر وغيره من المشايخ الذين غادروا مع قبائلهم

مذعورين صنعاء فوراً[١]. كان ذلك يوم عودة الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين من زيارته العلاجية لروما في آب/ أغسطس ١٩٥٩م، وقد ألقى الخطاب من شرفة قصره، وهو قصر في غاية التواضع ولا يختلف كثيراً عن بقية قصوره وقصور والده التي كانت تعَدّ ملكية عامة، ولكنه بمقاييس تلك الأيام كان قصراً. وبعد الثورة جرى ترميمه وتوسيعه وإضافة أجنحة جديدة إليه. وقد دخلتُ الغرفة التي كان يستقبل فيها الإمام الأعيان والمواطنين، وهي عبارة عن غرفة مستطيلة غاية في التواضع، ولا تنمّ عن أي بذخ أو ثراء، أو أنّ صاحبها كان ذات يوم يملك اليمن الذي كان أميناً حقاً على خزائنه وحارساً لحدوده. إنّ موظفين فاسدين يملكون اليوم قصوراً أكبر وأجمل منه، ويعيشون حياة ترف وثراء بما لا يقاس بحياة الإمام المتقشفة. وأستشهد هنا بما قاله القائد الليبي معمر القذافي[٢] عند زيارته لقصر الإمام في تعز، ومشاهدته قصراً فخماً لأحد المسؤولين الجدد الذي يطل على تبة: «إنّ الثورة يجب أن تقوم على هؤلاء الذين يملكون مثل هذه القصور، واستفادوا من الثورة لجمع الثروة»[٣]. فالإمام لم يخلف مالاً سوى ما أوصى به إلى (بيت المال)، وقال عند وفاته إنه لا يملك إلا كوفيته وقلمه. أما المكتبة، فللولد محمد (الإمام البدر لأسبوع) إذا كان سيستفد منها. وقد خرجتُ من ذلك المكان بانطباع وحيد، هو أنّ الإمام ظلم نفسه وظلم شعبه أيضاً. ولعل هذا ما دفع بعض الأمراء إلى التمرد، وفي مقدمتهم سيف الحق إبراهيم بن يحيى حميد الدين. في هذا القصر قضى محمد خميس، بيريا اليمن[٤]، آخر ليلة في حياته، وكان قلقاً ومتوتراً جداً في تلك الليلة من يناير عام ١٩٨١ طبقاً لشاهد عيان حضر مؤتمر الإدارة المحلية في الحديدة، هو أحمد محمد الحربي، أخو القائد العسكري وأحد أبطال حرب السبعين عبد الرقيب.

---

(١) مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر (قضايا ومواقف)، الفصل الثاني، ص ٥٧.

(٢) عند زيارته اليمن في عام ١٩٩٠، أي بعد قرابة ثلاثة عقود من قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢.

(٣) من سخرية القدر أنّ الشعب الليبي ثار فعلاً، عام ٢٠١١ على حكم القذافي الذي تحول إلى طاغية جمع ثروات تقدَّر بمليارات الدولارات التي هرّبها من ثورة الشعب الليبي إلى بنوك لندن وباريس وواشطن وغيرها من عواصم العالم.

(٤) لَافْرِينْتِيْ بَافْلُوفِيتْشْ بِيرِيَا هو سياسي سوفياتي، وكان رئيساً للامن السوفياتي وجهاز الشرطة السرية في عهد ستالين.

كان الحربي، وهو من قياديي الحركة والحزب الديمقراطي، يعمل في وزارة الإدارة المحلية، وقد سُجن عدة مرات حتى تضرر عموده الفقري، وواصل نضاله بالكتابة. وحدث الاغتيال في طريق الحديدة - صنعاء قرب مناخة، وقد أُعدت له عدة كمائن، بحيث إذا نجا من الأول، فهناك البديل، وقد أشرف على عملية التخلص منه عبد الله شلامش، مدير أمن الحديدة.

ويُروى أنّ خميس طلب من الرئيس صالح عدة مرات أن يعيّنه سفيراً في الأردن أو في أي بلد، وكان يفضّل الأردن، لوجود علاقة أمنية حميمة له مع نظامه، ولأنّ شريط الاغتيال قد هُرِّب من صنعاء إلى منزله في عمّان. كان خميس يشعر بأنّ صالح لن يوفر حياته، لأنه يحتفظ بكثير من الأسرار عنه، ولرفضه تسليم شريط فيديو سجل صور لحظات اغتيال الشهيدين عبد الله وإبراهيم الحمدي، احتفظ خميس بنسخة منه، بينما أرسل صالح الهديان، الملحق العسكري في سفارة المملكة العربية السعودية بصنعاء، وكان سفير المملكة الفعلي، النسخة الأخرى فوراً إلى الأمير سلطان بن عبد العزيز «أمير ملف اليمن».

تلك كانت المرة الأولى التي أقضي فيها إجازة منذ وصولي إلى صنعاء في عام ١٩٨٦م، وأنتقل بين الحديدة وبعض المناطق الزراعية، التي تنتشر في سهول تهامة وأوديتها الخصبة، كوادي مور وسهام وزبيد والحسينية، وقد بهرتني الخوخة التي لا مثيل لها على ساحل البحر الأحمر كله، حيث تنتشر أشجار النخيل على الشاطئ لتغطي مساحات واسعة من المناظر الخلابة، حيث المياه الحلوة فيها على عمق متر أو مترين، وبعض أشجار النخيل تنحني من تأثير المدّ والجزر والرياح، لتضفي مع البحر جمالاً وفتنة. ومع الأسف، أنها لم تستثمر سياحياً كالشاطئ المقابل من جهة جمهورية مصر العربية، كالغردقة والجونة وسهل الحشيش والسخنة، بسبب عدم الاستقرار في اليمن منذ أكثر من مئة عام.

ويقال إنّ اليمن، ومن مزرعتها تهامة خصوصاً، كانت تقدم الحبوب إلى السعودية قبل إنتاجها للنفط، لوفرة محاصيلها الزراعية في سهل تهامة وفي إب وتعز ومأرب والجوف، وكانت تصدِّر بعضاً منه أيضاً إلى الجنوب.



صورة نادرة قبل عام ١٩٥٦ ميلادية للإمام أحمد حميد الدين، رحمه الله، وعلى يمينه القاضي الحلالي، وعلى يساره الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، الذي حضر إلى صنعاء مبعوثاً لوالده الملك عبد العزيز، ليطلب ويتسلّم نيابةً عن والده الملك مساعدة غذائية من الحبوب المختلفة، استمراراً لما كانت تقوم به المملكة المتوكلية اليمنية من دعم ومساندة لشعب المملكة سنوياً من الحبوب.



شواطئ الخوخة وهي أجمل بكثير من الشواطئ على الضفة الأخرى في مصر التي تحولت من صحراء إلى مدن سياحية بفضل الاستقرار والأمن للسياح



بئر مياه عذبة على أقل من ١ متر

جلسنا وسط أشجار النخيل في مطعم لأحد اليمنيين الذي تزوج ألمانية، وأحب هذه الأرض، وعاش فيها، وهو يقدم أشهى الوجبات اليمنية، اللحم الملفوف بأوراق الموز، والسلتة وغيرهما. وفي الخوخة تشاهد عدداً من المنشآت السياحية ومراكز الغوص، ومن هذه الشواطئ شاطئ القطابا، الكداح، وأبو زهر، وكان عدد قليل من السياح الأجانب تحت هذه الأشجار يأكلون القات وهم جلوس على الطريقة اليمنية، ويكتبون انطباعاتهم.

اقتصاد التهريب

في الخوخة وذباب وباب المندب، أصبح تهريب الأسلحة والخمور والمخدرات أمراً طبيعياً وبكميات هائلة وبأنواع متعددة، وكذلك السموم والمبيدات المحظورة، وبعضها إسرائيلي، والأدوية الفاسدة التى تستورد عبر سواحل البلاد، وخصوصاً في الساحل الغربي، ويأتي بعضها من مومباي في الهند من طريق عصابات منظمة تحرسها بعض أعين القائمين على الأمن والمصالح لليمن وناسها. يقول الشيخ محمد سالم العبدلي الذي تحول في البداية من صياد إلى مهرّب، ومن بعدها تسلّم مهمات رئيس الجمعية الأهلية لدعم مكافحة التهريب في باب المندب: كنت أحد المهربين قبل سنوات عديدة، كنا نهرب بشكل بسيط جداً ونحمل في قواربنا الصغيرة بعضاً من أنواع المواد الغذائية والتنباك (التبغ) وغيرها. وكانت تجارتنا محدودة، لا توجد أيّ إدارة في مناطق الساحل لتنظيم أعمالنا. في الثمانينيات كان للقيادات العسكرية في المنطقة مندوبون لتسلُّم نسبة مقابل السماح لنا بالتهريب. كل لواء لديه مندوب، يأخذ نسبة مالية معينة من المهربين، ليُسمَح لهم بمرور البضاعة، سواء إلى الداخل أو الخارج. أيضاً كان منفذ «ذباب» خاصاً بتوريد المواشي فقط، باتجاه قرى الكدحة والمقعر والجديد وغيرها، وكانت هناك مراسٍ للتهريب، حيث القوارب الصغيرة للصيادين، التي تحولت من مراسٍ للصيد إلى مراسٍ للتهريب. وكان عدم وجود تراخيص لاستيراد بعض المواد، وكذا عدم وجود تسهيلات، خصوصاً في الميناء، ممهِّداً لكثير من الناس للعمل في هذا المجال، وكنت واحداً من هؤلاء. كان التهريب هو الشيء السهل لنا بسبب عدم وجود الدولة، وعدم وجود فرص للعمل، والتواطؤ

من قبل حماة الدولة جعلنا نتحول من صيادين إلى مهرّبين. إننا نعيش عصر اللامسؤولية في كل مجال.

وأتذكر أنّ أحد المسؤولين الكبار في محافظة تعز حدثني أنه عندما عُيِّن في منصبه الجديد كان يكافح التهريب، وأنّ بعض المسؤولين في المحافظة عرضوا عليه أن يتوقف عن إبلاغ الجهات الرسمية بأيّ معلومات عن التهريب والمهربين، وإن لم يستجب، فإنه سيطرد من المحافظة، وأنّ عليه أن يتعايش مع الأجهزة المسؤولة عن التهريب من تعز إلى منافذ التهريب على البحر الأحمر مقابل الحصول على مبالغ كبيرة، وأنه استجاب لطلبهم، وكوّن ثروة وأمّن حاله وعياله بشراء بعض الشقق في تعز وبعض الأراضي الأخرى في المحافظات، وأنّ دخله شهرياً لا يقلّ عن ٢٠,٠٠٠ دولار، فيما لا يتعدى راتبه ١٠٠٠ دولار، وأنه شريك المحافظ وقائد المحافظة وكافة المسؤولين عن التهريب الذين يبلغ عددهم قرابة ١٥٠ شخصاً، وتدفع المبالغ حسب أهمية المناصب والمواقع التي يشغلونها. وأكد لي أيضاً أنه على صلة بالمهربين الأساسيين الذين يبلغونه أولاً بأول بما يدخل ويخرج من منافذ التهريب، مقابل تقديم مكافآت خاصة لهم من دخله الخاص، وأنهم يتصلون به، حتى وإن كان خارج المحافظة أو خارج اليمن.

لم أصدق ذلك، ولكنه كان يتسلّم الرسائل القصيرة عبر هاتفه لإبلاغه بآخر التطورات في ساحة التهريب، وكذلك يشعرونه بالكميات التي دخلت أو خرجت حتى لا يُتحايَل عليه وعلى موارده أثناء غيابه في الخارج. وأضاف أنّ مرجعهم القيادة في صنعاء، التي تحظى بالنصيب الأكبر من عمليات التهريب التي تقدَّر بالمليارات من الريالات سنوياً. والخوخة موقع مهم لتهريب الخمور، كذباب والمفرق والشيخ سعيد الذي يطل على باب المندب وعلى جزيرة بريم. من هذه الشواطئ تنطلق عشرات الشاحنات محملة بكل أنواع الخمور إلى كل المدن اليمنية تحت علم السلطة وحراستها في طول البلاد وعرضها، لحمايتها من حماقة بعض الضباط والمسؤولين الذين لا يعرفون مدى قوة المهربين، وتنفذهم في الدولة، وحين يحاولون منع التهريب يُسكَتون بكل الوسائل إذا تطورت وتعقدت أمور التهريب، بالإضافة إلى تهريب القات «الذهب الأخضر» إلى السعودية. وقد كوّن سماسرة الخمور

والسلاح والمخدرات وتجارها ثروات هائلة، بنوا بها القصور في اليمن وخارجها، واشتروا بها الأراضي، وأودعوا مئات الملايين في سويسرا وغيرها من بنوك العالم. والأخطر من ذلك، أنها استخدمت في شراء الذمم وإسكات الأصوات التي ترتفع، متذرعة لذلك بحماية أصحاب النفوذ ومواقعهم في البلاد. وما أشرنا إليه لا ينطبق على محافظة تعز وحدها، بل إنّ معظم مسؤولي المحافظات يقتسمون ويشتركون في عملية التهريب لمصالحهم، وبعلم السلطات العليا، ما يُلحق أضراراً بالغة باقتصاد البلاد وبأحوال العباد. وثمة حكاية أخرى من آلاف الحكايات المماثلة، هي أنّ عبد الله القحطاني، وقد كان عضواً في حركة القوميين العرب منذ أن كان طالباً في تعز بعد الثورة، ثم في الحزب الديمقراطي، كان مدير إدارة الثمن بجمارك ميناء الحديدة، وهي إدارة مهمة، وفيها يُحدَّد جمرك أيّ سلعة، وكان يقف ضد الفساد في الميناء، ووقف بصلابة ضد تهم عديدة له، منها تهمة الشيوعية. ولأن الفساد كان لا يزال طفلاً في بداية عهد صالح، فقد كان رؤساؤه كرماء معه، وكما قال فإنه عندما كانت تحدث عمليات كبيرة، يقال له: يا عبد الله، إنك تتعب في العمل ولاتأخذ إجازات كغيرك، خذ إجازة لعدة أيام تقضيها مع أسرتك في القفر (إب). وهكذا كانوا يتخلصون منه وهو يشعر بالغرض الحقيقي لحنانهم المفتعل، ولم يكن منه إلا أن يقبل.

الطائرة تهبط وسط أشجار النخيل، وهي تحمل القات والغداء من الحديدة في جوّ ساحر جميل تظللنا أشجار النخيل، ليبدأ الحديث عن الخوخة وأهميتها السياحية وحاجتها إلى الطرقات والماء والكهرباء. شكا بعض الصيادين عدمَ تطوير ميناء الخوخة، رغم توقيع اتفاقية لتطوير مينائها عام ١٩٨٥م، إضافة إلى الملايين التي رُصدت لهذا المشروع والتي ذهبت حتماً إلى جيوب بعض المتنفذين في البلد الذي يتفشى فيه الفساد كمرض خبيث، بينما يعاني الصيادون من الظلم والإجحاف. وهذه ليست مشكلة الخوخة، بل مشكلة اليمن كله. فاليمن السعيد فيه كل مقومات السياحة، بمناخاته المتعددة طوال أيام السنة، فيه شواطئ جميلة وجبال شاهقة تعانق السحاب، وصحارى وعشرات، بل مئات المناطق الأثرية والجزر المنتشرة في البحر الأحمر والمحيط الهندي وخليج عدن، ولكن الذي ينقص البلاد اليوم هو غياب حكم القانون والمواطنة المتساوية، وتعمّد عدم بسط هيبة

الدولة وإحلال الأمن وسيادة العدل والقضاء على الفساد. ومن مشاكل تهامة أنّ حكامها ليسوا من أبنائها. مثلاً، كان مدير ناحية الخوخة شيخاً قبلياً من الشمال، غير مؤهل علمياً للوظيفة، ولم يكن سوى أحد ناهبي المال العام والمواطنين، رغم فقرهم وقلة حيلتهم. وعندما توفي عيّن الرئيس صالح ابنه خلفاً له. في هذه المنطقة يموت الناس في الأربعينيات من أعمارهم، ويعالجون مرضاهم بالغذاء، لا بالدواء، لعدم وجود مستشفيات، ولقلة ما باليد، وغالباً يتوفى هؤلاء ومن يملك قليلاً من المال يذهب إلى الحديدة.

مع الشيخ الفاشق

عدنا بالطائرة إلى الحديدة قبل مغيب الشمس، وكان معنا في كل رحلاتنا وتنقلاتنا الشيخ شعيب محمد الفاشق، ابن شيخ الزرانيق الذين يعود نسبهم الى زرنق بن وليد بن زكريا[1] الذي يمتلك أراضي واسعة، وهو شاب صغير وكريم وشجاع ومزواج، وعينه على الزوجة الرابعة دوماً بعد طلاق التي قبلها، وكان يردد في جلساتنا معه أنه يحب (أمفل وأمكاذي وأمزهر وأمنساء) وأهل تهامة يقلبون لام التعريف ميماً، كما في الحديث الشريف: «ليس من امبر امصيام في امسفر) كما هو الحال في دثينة وبعض مناطق اليمن.

---

(١) وهو زرنق بن وليد بن زكريا بن محمد بن حامد بن معزب بن عبيد بن محمد الفارس بن زيد بن ذؤال بن شبوة بن ثوبان بن عبس بن سحارة بن غالب بن عبدالله بن عك. يشار إلى أن (ذؤال) يعني نوع من أنواع السباع، وبل وأشرسها، وهوموجود في كتب الحديث والمعاجم العربية. تذكر كتب الأنساب أن زرنق أنجب ولدين، هما: حامد ، والزرنوق، ومنهما تناسل ولد زرنق حتى سميوا بالزرانيق، ويعد النسابة القاضي جمال الدين محمد بن عبدالله الناشري ممن تابع تسلسل أولاد زرنق، وفي كتابه «غرر الدرر»، يقول: «وليدًا أولد زرنق أبوالزرانيق ووقبان، وأولد زرنق حامد والزرنوق.
فالزرنوق أولد علي بن ابراهيم بن الوليد بن خلف بن شجيب بن احمد بن الزرنوق، وأما حامد بن الزرنوق فأولد محمدًا، وأولد محمد عمر وهوالمسمى عجيل ومنه الفقهاء بنوعجيل.



مع الشيخ شعيب الفاشق في القاهرة ديسمبر ٢٠١٦

حدثنا الشيخ شعيب الفاشق عن بطولات أحد أبناء تهامة، وهو الشيخ أحمد فتيني جنيد الذي لطمه الحاكم التركي في بيت الفقيه، فاستلّ جنبيته وطعنه في صدره وبطنه حتى الموت. وقال أيضاً إنه في أحد الأيام كان، أي الفاشق، يتناول القات في منزله، وإذا بقوات من جيش الإمام تتحرك للقبض عليه، وبدلاً من أن يتحرك لمواجهتهم أو يهرب، طلب من أحد مرافقيه أن يعمّر المداعة بالتنباك، قائلاً: «عمّر وطمبش»، وهذا يدل على شجاعته وعدم اكتراثه بالخطر أو الموت. وعلّق العميد محمد إسماعيل الذي كان مرافقاً لنا طوال الرحلة، مازحاً: «قد كثّرت الكلام عن بطولاتكم»، فردّ الفاشق عليه: «هذا تاريخنا وتاريخ أجدادنا. كنا ضد الإمام، بينما حاشد وبكيل كانت معه لمقاتلتنا». وجدي هو القائل: «لا سلطان لصنعاء على تهامة»، في رده على اتفاقية دعان عام ١٩١١م بين الأتراك والإمام.

شاهدتُ في منزله المتواضع صوراً تذكارية لوالده مع الزعيم جمال عبد الناصر وبعض

زعماء اليمن. وقد حدّثنا الشيخ الفاشق أنّ قبائل الزرانيق هزموا الأمير أحمد حميد الدين في إحدى المعارك التي دارت بينهما. وتتميز قبيلة الزرانيق بالشجاعة والصمود وبأنهم كانوا يمثلون رعبًا مقلقا للأنظمة التي حاولت حكم تهامة، أوالتي حكمتها، ابتداء بالأيوبيين ومـرورًا بالرسوليين، والذين لم يستقر ملوكهم على كراسي الملك بسبب الزرانيق، والطاهريين والجراكسة المماليك والأئمة الشيعة الزيود، وكذلك إبان دولة العثمانيين في الحكم الأول لليمن.



الشيخ محمد حسن الفاشق مع الرئيسجمال عبد الناصر

وقبل تناول طعام الغداء، شاهدنا عرضاً لرقصاتهم واحتفالاتهم، لا تشاهده إلا في منطقة الزرانيق، ولا سيما القفز فوق الجمال أو سيارات اللاند كروزر، وبُهرت وأنا أشاهد هذه الحركات، وخاصة من رجل كبير في السنّ. تلك الحركات تصور مدى قوة أبناء الزرانيق وما هم عليه من قدر كبير من اللياقة البدنية، حيث يستطيع الكثيرون القفز فوق أكثر من خمسة جمال.




أحد أبناء الزرانيق يقفز فوق مجموعة من الجمال

وأتذكر أنه بعد تناول طعام الغداء شرب أحدهم كاساً كبيرة من العسل، وهو واقف ليهضم به وجبة اللحم المصنوعة على الطريقة التهامية، إذ يُطهى الخروف أو الجدي على نار هادئة لأكثر من عشر ساعات، وهو مغطىً ببيت من الطين وأوراق الموز، وهو ما يشبه طريق طبخ اللحم الحنيذ والتنور (الموفا) في مناطق الجنوب والمسمى اليوم بـ (مندي حضرموت[١])، حيث يغطى بطبقة من الطين على قطعة من الحصيرة لكي لا يتسرب الهواء وينضج اللحم لأكثر من ثلاث ساعات. وكما علمت، فإنّ طريقة الطبخ هذه بدأت تنقرض في تهامة، ولم يعد هناك إلّا بعض العائلات التي تقوم بهذه المهنة التي تحتاج وقتاً طويلاً لإعدادها، ونحن الآن في عصر السرعة، وقد تناولتُ مثل هذه الوجبة في منزل الشيخ شعيب، وفي مزرعة أحمد الآنسي في الحسينية.

وفي عام ٢٠٠٨، وفي لقاء صحفي أجرته صحيفة النداء مع الشيخ التهامي الزرنوقي، قال: أعلِن انتهاء خدمة مشايخ تهامة للرئيس. وقال شعيب الفاشق: «لو أخلصت لله مثلما أخلصت لعلي عبد الله صالح، لدخلت الجنة»، معلناً أنه الشيخ الأول في تهامة الذي خدم الدولة والرئيس وحزبه المؤتمر الشعبي العام، ولكنه قوبل بالجحود ونكران الجميل. واعترف بأنه اقترف أخطاءً، منها إسقاط الشيخ الإصلاحي يحيى منصر، والاشتراكي عبد

(١) وقد انتشرت ظاهرة المندي خارج اليمن الى الخليج ومصر وبلاد الشام وماليزيا وتايلاند وكوريا الجنوبية وبعض بلدان اوروبا والدول الغربية وأيضاً اطلبوا المندي ولو في الصين...

الله مهدي في الانتخابات السابقة، وأنه يتمنى «عودة البيض وعلي ناصر» حتى تكون هناك ديمقراطية حقيقية. ونفى وجود سجن خاص به، وقال إنّ رئيس نيابة الحديدة فتش حتى غرفة نومه ومطبخ منزله. قال وهو يشير إلى أقفاص الطيور والحمام التي يمتلكها إنها أوفى من الحزب الحاكم، وإنه قبل المذلة ولم تنفعه لدى الحاكم، لكنه يرفضها اليوم، ولن يُسقط أحداً بعد اليوم حتى لو اتصل به الرئيس. ودعا قبائل تهامة ومشايخها إلى التوحد بوجه الظلم، متهماً الدولة بتمزيقها وإثارة المشاكل بين أبنائها، لأن في توحدها قوة، ولا تزال هذه القوة مسجَّلة على قبور أبناء الزرانيق في حجة.

وبشأن المظالم التي لحقت بهم، قال: «من أيام دخول الأمير أحمد حميد الدين إلى الزرانيق، حاربهم واغتصب علينا ٥٠٠ معاد في منطقة الجروبة، والآن الجمهورية زادت فوق الـ٥٠٠ معاد، نهب ٥٠٠ معاد أخرى باسم الدولة». وتابع يقول: «إذا دافع أحد عن حقه، افتعلوا له ألف مشكلة، وإذا في مشروع للدولة يودون عمله يقوم الرئيس يعمله في تهامة، وبالذات عندنا في الزرانيق، ولم يبقَ فيها سوى بيوت الناس البسطاء، لكن لمن يشتكي المواطن؟ الملكية ظلمت تهامة، والجمهورية ظلمت تهامة مرتين، وبالذات في هذه الأيام». ويعبّر شاعر مجهول عن مظلمة تهامة الأزلية من قبل سكان الهضبة أو من يسميهم التهاميون الجبالية بالقصيدة الآتية التي جرى تداولها على نطاق واسع في اليمن عقب ثورة الشباب الشعبية السلمية عام ٢٠١١:

ياهل صنعاء كيف أحوالكم؟ ... ليت أحوالنا طيبة مثل أحوالكم
حالنا في عناء صدقوا كلكم ... ما أقوله أنا صدق ما غشكم
حرب أباءنا هم وأباءكم ... لم تكن ذنبنا لا ولا ذنبكم
ذنب جلادنا.................كان جلادكم
إذا لكم عندنا مال أبائكم ... ما عند أباءنا قد دفعناه لكم
في حساباتنا الزايدو عندكم ... البصل عندنا والعسل أكلكم
والتجارة لنا والسلطة عندكم ... أفلتت مننا وأصبحت عندكم
والحمى عندنا والبرود عندكم ... والعقارات لنا والضرائب في جيوبكم

والبحار حقنا والجمارك لكم ... كل شيء عندنا عوائده لكم
والحرب عندنا والسلام عندكم ... والنزوح لنا وانتم في بيوتكم
فاستقبلونا واحسبوها من اللي عندكم ... فالزمن دوار وهذه نصيحتي
لكم ... فاليوم عندنا وبكرة عندكم.

كان محمد إسماعيل يرافقني في كل هذه الزيارات، وعندما كنا نمرّ بأيّ مقبرة، كان يرفع يده ليسلّم على القبور، وهو يردد دائماً: «أنتم السابقون ونحن اللاحقون»، ولم يكن يعرف أنه سيلحق بهم عمّا قريب في عمق الصحراء في منطقة «بالعبر» مع رفيقه وصديقه الضابط أحمد فرج وعدد من الضباط الذين أدركتهم لعنة السلطة، وكانت نهايته بتلك الطريقة، انفجار طائرته في الجوّ، مهمة لفتح الطريق أمام الأجيال الجديدة، حسب تعبير أحد الأصدقاء. وبالطبع، هو لا يعني الأجيال الجديدة من أبناء الشعب، بل من الأسرة الحاكمة، حيث حصل ذلك ضمن صراع مراكز القوى ورفض الأخيرة للتوريث.

الذهاب إلى دمشق

غادرنا الحديدة إلى دمشق بطائرة الرئاسة يوم ١٢/ ١/ ١٩٩٠م بعد سلسلة من اللقاءات والضيافات والتوديع المناسب حسب توجيهات الرئيس الذي طلب مني أن أؤجل السفر إلى اليوم التالي، ليتمكن الضابط علي حمزة من الوصول إلى الحديدة لتسليمي مبلغ ٥٠ ألف دولار، وقد سرّب معلومات وحمزة لا يزال في صنعاء لبعض من أنصارنا عن ذلك المبلغ. لم أنجُ من تلك الأساليب حتى آخر لحظة، وأنا أغادر اليمن، وكان الغرض تشويه موقفي الوطني الوحدوي، واستمراره في الحملة المعادية ضدي.

كان معظم حراسي من أبناء الضالع ويافع وردفان والصبيحة، وكان بعضهم يطالبني بإبعادهم من حراستي وأمني الشخصي، باعتبارهم من أبناء محافظة لحج، وتحديداً الضالع وردفان ويافع والحجرية والصبيحة، بزعم أنهم يشكلون خطراً على حياتي. وكان قائد الحراسة من أبناء ردفان، واسمه قاسم معوضة، ومعه النقيب حسان حسين، إضافة إلى عدد من أبناء ردفان والضالع الأوفياء: محمود قاسم وقاسم نصر وصالح سعيد ومحسن هادي

ومحمد هادي وغيرهم. حاول وزير أمن الدولة اختراق الحراسة في صنعاء ودمشق وأديس أبابا، ولكنه أخفق كما أخفق محسن وهيثم وغيرهما من المسؤولين في عدن. لم أشعر بأنني أنتمي إلى منطقة بعينها، ولكنني أنتمي إلى اليمن وإلى الوطن العربي الكبير. ولم أسقط كما سقط الآخرون على حدود القرية والقبيلة والمحافظة. كان هؤلاء يحبونني أكثر من أقرب الناس إليّ، والمهم أنّ هذه الثقة تعززت وتطورت عبر سنوات من العمل والتقدير والاحترام والثقة بهم، وبعضهم استُشهد في أحداث ١٩٨٦. وقد سُجن محسن هادي بعد أن أُصيب في عينه خلال أحداث ١٩٨٦م، وبقي لفترة طويلة، وبعد الوحدة طلبه الرئيس علي عبد الله صالح، وسأله: من تفضل، أنا أم علي ناصر؟ فأجابه: بصراحة، إنني أحب علي ناصر وأحترمه وأقدره. ولم ينزعج علي عبد الله صالح من ذلك، وأشاد بشجاعته وجرأته وعيّنه مديراً لدور الضيافة في عدن. ومحسن هادي كان أميناً ومخلصاً وشجاعاً، وهو ابن خالة السفير شايع محسن هادي والمعارض الجنوبي عبد النقيب، أحد القادة البارزين لحركة (تاج).



وزير الدفاع صالح مصلح قاسم مع محسن هادي المشرف على دور الضيافة

ودعتُ الحديدة وأهلها الطيبين والضباط والجنود الذين رافقوني منذ عام ١٩٨٦م، ومحمد عبد الله البطاني وأحمد سالم عبيد ومحمد سليمان ناصر وعبد الله غانم، وأقلعت الطائرة نحو سماء الحديدة وتهامة وأنا أغادر هذه الأرض الطيبة التي كانت تشدني إليها وتقول لي: لا، لا تسافر. اهبط. اهبط وعد إلينا، فمكانك هنا في هذه الأرض التي سيحتفل شعبها بعد أشهر فيها بالعرس الأكبر، عرس الوحدة، التي ضحيت من أجلها وخرجت مضطراً ومطروداً أو شبه مطرود بسبب حماقات حكام عدن وتآمر حكام صنعاء.

تذكرت الشاعر امرؤ القيس(١) وهو يغادر اليمن إلى بلاد الروم بعد مقتل أبيه يحمل علماً أحمر شعار ملك آبائه، وإشارة إلى الدم المسفوك، وقد قابله ملك الروم مقابلة حسنة ووعده بالمدد، ولكنه توفي وهو يطلب الملك بعد أن خذلته قبائل اليمن ونجد، ومات الملك الضليل دون أن يحقق هدفه في الملك والوطن. ورددت معه:

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أنّا لاحقان بقيصرا
فقلت له لا تبكِ عينُكَ إنما نحاول ملكاً أو نموت فنعذرا
ولو شاء كان الغزو من أرض حِمَيرٍ ولكنه عمداً إلى الروم أنفرا

أما أنا، فكنت أبحث عن وطن ولا أبحث عن السلطة والعودة إليها بعد أن ضاقت بي بعض الساحات، إلا ساحة دمشق التي أنا في طريقي إليها. كنتُ كئيباً حزيناً والطائرة تبتعد تدريجاً عن وطني وأهلي وشعبي ولا أدري متى أعود إليها. لا أدري كم سأغيب؟ عاماً، عامين، ربما أكثر من ذلك، ولكنني تذكرت وأنا أحلّق في فضاء ذكرياتي عن هذه البلاد وزعمائها ما قاله لي المشير عبد الله السلال، الخبير بالسلطة والغربة، عندما التقيته لأول مرة في صنعاء بعد أحداث ١٩٨٦م: أنا لن أقدّم لك مالاً أو سلاحاً، فأنا لا أملك ذلك، ولكنني سأقدم لك ثلاث نصائح. سألتُه: ما هي؟ قال: عليك أن تفهمها بالترتيب:

الأولى: الصحة

الثانية: الصبر

الثالثة: التفاؤل.

قلتُ في نفسي: والرابعة هي المراهنة على حماقة حكام عدن، وفي مقدمتهم علي سالم البيض. وواصل السلال حديثه، فقال: أنا بقيت بين العراق والقاهرة سنين طويلة، تعذبتُ خلالها وطُردتُ من المنزل الذي منحني إياه الرئيس جمال عبد الناصر في مصر الجديدة، وعدتُ إلى الوطن بعد هذه السنين الطوال. أما أنت فشاب، وأنا متأكد أنك ستنتصر

(١) وُلد عام ٥٢٠م، وتوفي في أنقرة ٥٦٦م، وقد أودع أسلحته ودروعه وأهله عند السموأل بن عاديا الذي يُضرَب به المثل بالوفاء، لأنه لم يرضَ أن يعطي هذه الأسلحة لغير ورثة أمرئ القيس، رغم أن الملك المنذر أسر ابنه ولم يرضَ تسليمه إلا إذا دفع الدروع، فذبح المنذر ابنه.

ما دام الرئيس صالح معك، فهو سنحانيّ، وسنحان مشهود لها بالوفاء، كما قال لي آنذاك. فقد أعادني إلى اليمن، ولو كان يحكم اليمن قاضٍ معمَّم لما دخلتها. لم أعلِّق على كلامه في المعمَّمين، فله ثأر سياسي معهم منذ عام١٩٤٨م، وخصوصاً بعد ١٩٦٧ عندما أقصوه مع المشايخ عن الحكم، وهو في زيارة لبغداد كان سينطلق منها بعد ذلك إلى موسكو لطلب العون لدعم الجمهورية بعد انسحاب القوات المصرية عقب هزيمة ١٩٦٧ التي لم تكن إسرائيل وحدها هي التي حاربت مصر، بل الولايات المتحدة وبريطانيا. وأتذكر أنه قال لي: صدقني أنني فرحتُ عندما سمعت بالانقلاب ضدي. قالها بطريقته الساخرة، وأعتقد جازماً أنه كان صادقاً، وقال: أحمد الله أنك خرجت سليماً من عدن.

كنت متأكداً أنّ شهر العسل بين الرئيس علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض لن يطول كثيراً، فقد راهنتُ على مزاجية علي سالم البيض ومراهقته السياسية، فأنا الذي عرفته جيداً، فالبيض لا يمكن أن يقبل بأسلوب العمل مع الرئيس صالح الذي أصبح يملك خبرة وتجربة في السلطة الفردية المطلقة بعد ١٢ عاماً من إدارته وقيادته للنظام في صنعاء، فهو يدير أمور الدولة عبر مطبخه المناطقي الخاص غير المرئي وغير الدستوري الذي تغيّر أفراده، حتى اقتصر على العائلة بعد أن شبّ صغارها عن الطوق، وعبر هاتفه الخاص وعناصره الخاصّين في أجهزة الدولة المختلفة، وله عيون يرى بها ما يجري في البلاد وبين العباد، وعناصره هؤلاء حتى وإن كانوا في أدنى مراتب السلطة، فلهم دورهم في التأثير بصناعة القرار، وهم الذين كانت تسير البلاد حسب مشيئته، لا القانون والدستور والمؤسسات التي كانت صُوَرية وفي خدمته، وهذا حال بعض الحكام العرب. أما نحن في الجنوب، فكان لنا أسلوبنا المختلف في إدارة الدولة. وعلي البيض ابن حزب ونظام سياسي اعتمد على حكم القانون والمؤسسات والاجتماعات العلنية والشفافية والنزاهة والمحاضر والقرارات المكتوبة، المسجلة والموثقة والمعلنة وشتّان بين الأسلوبين وبين النظامين.

لقد بيّن الكاتب البريطاني باتريك كريجر[1]، في مقال له، الفرق الكبير بين النظامين القائمين في كل من عدن وصنعاء بعنوان «عدن تفرض إيقاع الحياة السياسية في اليمن»، قال

(١) معهد العلاقات الدولية – برمنغهام، المملكة المتحدة ١٠/ ٣/ ٢٠٠٨.

فيه: ومع التئام وحدة دولتي اليمن عام ١٩٩٠، ورغم مشاعر الترحيب الشعبي الفياضة التي استقبلت الحدث، فإن المراقبين شككوا في مدى نجاعة قرار الوحدة الاندماجية على النحو الفوري الذي تمت به، كما ساورتهم الشكوك أيضاً في مدى قدرته على الصمود. فقد تمت الوحدة بين مجتمعين تشكلت فيهما قيم سياسية وقانونية واجتماعية مختلفة لما يربو على قرن ونصف قرن من الزمان. فقد خضعت مدينة عدن لاستعمار بريطاني أنشأ فيها نظاماً مدنياً يستند إلى منظومة من القيم السياسية والحقوقية والاجتماعية، أساسها المساواة بين أفراد المجتمع أمام القانون، مقترنة بوجود نظام قضائي مهيمن نزيه ومستقل، وأجهزة فاعلة تسهر على تنفيذ أحكام القضاء وتطبيق القانون. وقد نشأت أجيال عدة في عدن وتربت واعتادت هذا النظام، كما امتدّ أثر هذه المنظومة القيمية إلى كافة مناطق الجنوب. وكانت منظومة القيم الاجتماعية تلك تسري في دماء المناضلين الذين حكموا عقب الاستقلال لأنهم نشأوا عليها ولم يعرفوا لها بديلاً. وعلى الرغم من الصراعات السياسية التي جرت بين رجال ذلك النظام، إلّا أن المجتمع الجنوبي ظلّ يرتكز على منظومة القيم تلك. وخلافاً لذلك، كانت منظومة القيم الاجتماعية السائدة في شمال اليمن تستند إلى القوة القبلية والنفوذ الاجتماعي والوجاهة. وهذه أمور تنتفي عندها المساواة القانونية بين المواطنين، وقد فرض مشايخ القبائل المسيطرون على نظام الحكم أعرافهم تلك فرضاً قسرياً على المجتمع، لأنّ المواطن ــ باختصار ــ لا يجد طريقاً لنيل حقه، فمسؤولو الدولة الذين يتوجه إليهم المواطن بشكواه يحيلونه على الاحتكام إلى أعراف القبيلة. تلك هي منظومة القيم التي جاء بها نظام الجمهورية العربية اليمنية إلى دولة الوحدة، وهي منظومة تتناقض مع تلك التي أنشأها الحكم البريطاني في عدن، وسار عليها أبناء المدينة والجنوب جيلاً بعد جيل. ولهذا، لم يكن ثمة مناص من حدوث صدام بين منظومتي القيم تلك. إنه صدام بين ثقافتين إحداهما تنتمي إلى مجتمع الدولة والحياة المدنية، والأخرى تنتمى إلى مرحلة ما قبل الدولة، مرحلة التنظيم القبلي للمجتمع وسيطرة الزعيم والشيخ والمتنفّذ القوي. وقد سبّب ذلك الخلاف بين الثقافتين ومنظومتي القيم أزمة إدارة، أزمة حكم، فحين كان رئيس حكومة الوحدة (الجنوبي) يضع على رأس جدول الأعمال برنامجه للإصلاح السياسي

والاقتصادي وبناء المنظومة المؤسسية للإدارة، كان رئيس الدولة (الشمالي) يصرّ على حقه وعلى صواب نهجه في إدارة الدولة عبر الهاتف.

وقد حدثني الدكتور محمد حيدرة مسدوس أنه كُلِّف رئاسة لجنة لتقديم تصور بالنظام الجديد لدولة الوحدة وفقاً لوثيقة إعلان الوحدة التي تقول بأخذ الأفضل من التجربتين، وقال مسدوس إننا لم نجد في تجربة الشمال ما هو أفضل غير الموقف من الملكية الخاصة، ولم نجد ما هو أسوأ في تجربة الجنوب غير الموقف من الملكية الخاصة، وإنّ الرئيس علي عبد الله صالح والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر والشيخ مجاهد أبو شوارب غضبوا من ذلك، وقالوا: نحن لم نأتِ بكم لتفرضوا علينا نظامكم وتحكمونا.

وهكذا، أصبح جليّاً أنّ ما هو معمول به في عدن من نظم وقوانين وحقوق مدنية لا يتوافق مع الصلاحيات المطلقة التي يتمتع بها رئيس البلاد والمصالح غير المشروعة لأركان نظامه العسقبلي[١].

لا شك في أن الإدارة البريطانية قد تركت بصماتها على سلوك الحكام الذين تسلموا السلطة بعد الاستقلال، مستفيدين من الخبرات والتراث العظيم في الإدارة والنظام والقانون في الجنوب. هؤلاء لم يعترفوا ولم يحتكموا للأعراف والعادات القبلية، ولقد حافظ النظام على الإدارة البريطانية، وطوّرها باتجاه بناء الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية على أسس حديثة. ولكن للأسف، إنّ الأخوة في عدن بعد الوحدة تخلوا عن النظام الإداري والمالي والقضائي القائم حينها في عدن بسهولة، وكان ذلك من أكبر الأخطاء التي ارتكبها حكام عدن وصنعاء على السواء.

مرّ الوقت وأنا مع هذه الذكريات، إلى أن اقتربت الطائرة الرئاسية من مدينة دمشق ومطارها الدولي، وكنتُ أشاهد وأنا في كبينة (قُمرة) الطيارين جبل الشيخ وبعض الجبال التي تحرس مدينة دمشق، وهي مكسوّة بالثلوج، وهبطت الطائرة في مطار دمشق، وتنفستُ الصعداء بعد أربع سنوات من الصراع المرير والحرب النفسية طوال إقامتي في صنعاء، وحتى مغادرتي لأراضي الجمهورية العربية اليمنية.

---

(١) عسكري قبلي.

رئيسان في قلب العروبة النابض

من الصعب أن تقيس أغوار سكان أقدم مدينة مأهولة في العالم دوخت الغزاة عبر التاريخ وتغلبت على دولة الخلافة الراشدة في المدينة المنورة بعد صراع دموي مرير على السلطة والزعامة بين الهاشميين والأمويين بعد الإسلام، كان امتداداً لتنافس سلمي على زعامة قريش قبل الإسلام بين أسرتي بني هاشم (هاشم بن عبد مناف) وبني أمية (أمية بن عبد شمس بن عبد مناف)، إذ يلتقي الفرعان القرشيان، بنو أمية وبنو هاشم في عبد مناف. استقرّ الحكم والقيادة في دمشق للأمويين بعد صراع دموي ما زلنا نحصد ثمراته المرّة حتى اليوم، وأصبحت دمشق عاصمة الدولة الأموية، ومنها اندفعت الغزوات والفتوحات الإسلامية إلى كل أصقاع الأرض. وقف سكان الشام إلى جانب معاوية بن أبي سفيان الذي قال عنهم إنهم قوم لا يفرقون بين الناقة والجمل، في رسالة صريحة وواضحة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب، الذي كان يتخذ من العراق مقراً مؤقتاً له من أجل استعادة الخلافة إلى عاصمة دولة الإسلام في المدينة المنورة عندما انقسم المسلمون وتحاربوا في صفين والجمل. واستمرت الخلافات الدموية على السلطة والحكم حتى اليوم، مهما ارتدت أثواباً وأشكالاً وأقنعةً مختلفة. كان اليمانيون وقودَ هذه الصراعات والحروب، وقد دخلوا في دين الله أفواجاً، وقامت على أكتافهم الدولة الإسلامية وفتوحاتها في الشرق والغرب، ومات بعضهم على أرض بلاد الشام ومصر والعراق، وفي مقدمتهم الصحابي عمار بن ياسر وأبو موسى الأشعري، والأشتر النخعي، والأشعث بن قيس أمير كندة، ومعاوية بن حديج المعافري الحميري الذي أسهم في فتوحات بلاد الشام ومصر وقرطاج (تونس حالياً)، وتولى إمارة بلاد النيل، وغيرهم من الذين أسهموا وشاركوا في الفتوحات الإسلامية ونشر رسالة الدِّين الإسلامي. سورية إذاً ليست غريبة عن اليمنيين، فرحلة الشتاء والصيف قبل الإسلام كانت تبدأ من اليمن وتنتهي في الشام، ولكنهم اليوم لم يعودوا يأتون إليها فاتحين، بل طلاب علم وطلاب ملاذ آمن كمواطنين سوريين كاملي المواطنة والحقوق، دون واجبات المواطنة واستحقاقاتها. تلقّى الآلاف من اليمنيين تعليماً مدنياً وعسكرياً في سورية، التي استضافت في ربوعها يمنيين ضاق بهم وطنهم، ولم تضق هي بهم. ويتذكر اليمنيون باعتزاز

دور سورية في الدفاع عن الثورة اليمنية واستشهاد طيار سوري في حرب السبعين يوماً، لكي تبقى الثورة وينهزم خصومها. ولفقدان آليات التغيير السلمي والدستوري للسلطة وتداولها كأحد إخفاقات الدولة العربية الحديثة غير الديمقراطية، وكأحد نتائج الصراع على السلطة في اليمن الحديث بشطريه، سبقني إلى دمشق القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري من صنعاء أيضاً، بعد انقلاب رفاقه المشايخ والعسكريين الذين أمَّرُوه عام ١٩٦٧ وانقلبوا عليه بقيادة العقيد إبراهيم الحمدي عام ١٩٧٤، بدعم مباشر وقوي من المملكة العربية السعودية. جمعت دمشق رئيسين مدنيين سابقين لليَمنَين. وكلانا، في خضمّ العملية السياسية في اليمن بشماله وجنوبه، ووفقاً للمآل الذي أصبحنا فيه، من ضحايا غياب آليات الانتقال السلمي والسلس للسلطة في إطار عملية ديمقراطية تراكمية وشفافة افتقدها النظامان معاً، وافتقدتها كل الأنظمة الجمهورية العربية! والحقيقة أننا كنّا أحسن حظاً من غيرنا الذين إما سُجنوا (قحطان الشعبي أول رئيس لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩)، أو نُفوا (المشير عبد الله السلال أول رئيس للجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧)، أو قضَوا في انقلابات وصراعات تختلف أهدافها وتفاصيلها وأزمانها في كلا النظامين (إبراهيم الحمدي ـ سالم ربيع علي ـ أحمد الغشمي ـ عبد الفتاح إسماعيل). وفي احتضان دمشق رئيسين يمنيين من مدرستين سياسيتين مختلفتين، قيمته ومغزاه، ودمشق بذلك كسرت احتكار بيروت في استضافة السياسيين العرب. اخترتُ دمشق الفاتنة، وسكانها الطيبين الناعمين كالحرير الدمشقي الشهير الذي غزا العالم الغربي، وتحديداً منطقة البحر الأبيض المتوسط. في هذه المدينة وغيرها من المدن السورية لا يقول الناس من فرط أخلاقهم وأدبهم كلمة «لا» إلّا نادراً. وعندما تسأل أو تطلب شيئاً منهم، يقولون: «تكرم، خذه»، ولذلك مغزاه وإيجابيته التي تصبّ في مصلحة هذه المدينة، سواء أكان سيارة أم عمارة أم ملابس... إلخ. وعندما يأتي أحدهم ليسلّم عليك ويقبّلك، وتقول له إنك مريض حتى لا تعديه، يردّ عليك، قائلاً: مرضك صحة وعافية. هذه المدينة تصنع الرجال، في السياسة والتجارة والزراعة، وتصنع الحكام، فمنها مارس وتعلّم وعلّم معاوية الدهاء والسياسة والمكر، وتحوّل إلى مدرسة وفلسفة في الممارسة السياسية لمن يريد أن يحكم بأعداء وبخصوم أقلّ، وهو الذي قال: «لو كان بيني وبين الناس شعرة ما قطعتها».

هذه المدينة التي تلقَّب بـ«الفيحاء» أنجبت عدداً من الحكام، وإن كان معظم حكامها ـ كما هو حال كثير من الدول والولايات العربية في الماضي في المشرق العربي عدا اليمن ونجد والحجاز ـ يأتون إليها من خارجها. وشهدت هذه المدينة أيضاً سلسلة من الأحداث والتطورات والحروب والدماء والدمار عبر تاريخها المتواصل، ولكن لم تنقطع فيها الحضارة والحياة كما كان حال بعض المدن العربية، وخاصة في عموم الجزيرة العربية، باستثناء مستعمرة عدن حاضرة الجزيرة العربية كلها حتى السبعينيات من القرن المنصرم. كانت دمشق كشقيقتيها، القاهرة وبغداد، تتجاوز المحن والمؤامرات والانقلابات بالصبر والتأقلم مع الحاكم الجديد. إنّ لذلك علاقة بعمقها الحضاري ووعي سكانها ودهائهم، وهم الذين عصرتهم الحروب والصراعات وتجارب الحكام والحكومات الحلوة والمرّة. لقد شهدت دمشق في القرن العشرين سلسلة من الانقلابات قبل الوحدة المصرية السورية وبعدها، ولم تتوقف الانقلابات إلا بعد حركة الرئيس حافظ الأسد التصحيحية في مارس عام ١٩٧٠م ووصوله إلى سدّة الحكم.

بعد تخلي الرئيس علي عبد الله صالح عني وعن حلفائي، مكرهاً أو مختاراً، لم أجد أفضل من هذه المدينة المضيافة لأستقر فيها، وغير أخي وصديقي الرئيس حافظ الأسد الذي عُرف عنه الوفاء لأصدقائه، والذي لا يفرض قيوداً أو شروطاً عليهم. كنتُ دوماً واثقاً ممّا عُرف عنه من حكمة وحزم ودهاء وإخلاص لشعبه والتزامه القومي بقضايا الأمة، وخاصة صراعها مع العدو الصهيوني، وهو الذي لم يقبل الاعتراف بإسرائيل وتبادل العلاقات الدبلوماسية معها مقابل انسحابها من الجولان العربي السوري المحتل[1]. وأتذكر حين زرته في مكتبه الواسع في حيّ الروضة، وكنا نجلس وأمامنا اللوحة النحاسية الكبيرة التي تصور معركة حطين[2]، وكان يعتزّ بها، إذ تجسّد الصمود والانتصار، وكان يحدثني

(١) هذا ما ورد على لسان الرئيس المصري حسني مبارك في حوار أجراه مع الإعلامي أحمد السيد، وقد نُشر هذا الخبر بتاريخ ١ أبريل ٢٠١٩.

(٢) كانت هزيمة الصليبيين في معركة حطين هزيمة كارثية، حيث فقدوا فيها زهرة فرسانهم، وقُتل فيها أعداد كبيرة من جنودهم، وأُسر فيها أعداد كبيرة أيضاً. وأصبح بيت المقدس في متناول صلاح الدين، وكان من بين الأسرى ملك بيت المقدس ومعه مئة وخمسون من الفرسان، ومعهم رينو =

عن أنّ أجدادنا قاتلوا الصليبيين ٢٠٠ عام وانتصروا عليهم، وقال إنّ إسرائيل احتلت الضفة والقطاع ومرتفعات الجولان، وقدرها نحو ١٠٠٠ كيلومتر، ولا يمكن أن نسلّم وأن نستسلم لهذا الاحتلال أو أن يأتي يوم ويرتفع فيه علم إسرائيل في سماء دمشق، وإذا لم نتمكن من تحرير الجولان اليوم، فسيأتي اليوم الذي يستعيدها فيه أبناؤنا وأحفادنا كما انتصر صلاح الدين على الصليبيين واستعاد القدس. ولقد خبرته في كل هذا الذي لم يكن خافياً على من يتابع أحوال سورية والصراع العربي الصهيوني. لقد استفاد الرئيس الأسد، وهو قارئ جيد للتاريخ، سواء تاريخ سورية أو اليمن أو غيرهما، من تجارب الحكام الذين مرّوا على سورية منذ الاستقلال، ومعظمهم جاء إلى السلطة عبر انقلابات عسكرية، وحتى دولة الوحدة المصرية ـ السورية (الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨ ـ ١٩٦١) أُطيحَت بانقلاب عسكري. سورية لم تعرف الاستقرار إلّا في عهد حافظ الأسد الذي امتدّ إلى أكثر من ثلاثين عاماً، وكان صبوراً وليّناً في معظم مراحل حكمه، وحازماً عندما يكون وضع الوطن في خطر، كالفترة الصعبة التي مرّت بها سورية في الثمانينيات، عندما قام الإخوان المسلمون بتمرد دموي مسلَّح في حماة عام ١٩٨٢، خُطِّط له جيداً. وحينها، حفاظاً على سورية، ووأداً للفتنة التي يُنهى عنها، بل ويحرّمها دينُنا الحنيف، ولمنع أيّ تدخل خارجي، كشَّر الأسد عن أنيابه، ودحر التمرد المسلح، وعاد المتآمرون إلى جحورهم في انتظار مستقبل لم ولن يصلوا إليه، برغم سياسة صفر مشاكل، وسياسة الترغيب والترهيب التي مارسها الجار الشمالي عام ٢٠١١، الذي قال لسورية إنه قادر على وقف الحراك السياسي

= دي شاتيون (أرناط) صاحب حصن الكرك، وغيره من كبار قادة الصليبيين، فأحسن صلاح الدين استقبالهم ومعاملتهم. وبعد المعركة، سرعان ما دخلت قوات صلاح الدين وأخوه الملك العادل المدن الساحلية كلها تقريباً، جنوبي طرابلس، عكا، بيروت، صيدا، يافا، قيسارية، عسقلان، وقطع اتصالات مملكة القدس اللاتينية مع أوروبا. كذلك استولى على أهمّ قلاع الصليبيين جنوبي طبرية، ما عدا الكرك وكراك دي مونريال. وفي النصف الثاني من سبتمبر ١١٨٧ حاصرت قوات صلاح الدين القدس، ولم يكن بمقدور حاميتها الصغيرة أن تحميها من ضغط ٦٠ ألف رجل، فاستسلمت بعد ستة أيام، وفي ٢ أكتوبر ١١٨٧م فُتحت الأبواب، وخفقت راية السلطان صلاح الدين الصفراء فوق القدس.

الذي انحرف عن مجراه وجرفته قوى إقليمية ودولية إذا قبل الرئيس بشار الأسد أن يشرك الإخوان المسلمين في ثُلث السلطة.

كنت واثقاً بأنّ البقاء خارج عدن وخارج صنعاء سيطول. وحتى لو لم يكن الأمر كذلك، فالسلطة بالنسبة إليّ أصبحت من الماضي، فقد أديت واجبي الوطني في الثورة والدولة لعقود، لا لأنه لم يعد في القوس منزع، بل إيماناً صادقاً مني بأنّ لكل وقت فرسانه، وهذا لا يعني انزوائي وبعدي وابتعادي عن هموم الشعب اليمني ومشاغله وطموحاته وحقه في تحقيق تنمية مستدامة ومواطنة متساوية وعدل اجتماعي وفي حفاظه على سيادة وطنه واستقلاله ووحدة ترابه الوطني. كنتُ أفكر دوماً في رفاقي، وهم بالآلاف، الذين غادروا عدن معي عام ١٩٨٦م، والذين طال التسويف قبل عام ١٩٩٤ بحلّ مشاكلهم وتمكينهم من حياة مستقرة لم تتوافر، رغم الصراخ العالي عن الوحدة، إلى حدّ الزعم بتحرير القدس من قبل فارسها الافتراضي والبعيد عنها، الرئيس علي صالح. هؤلاء الرفاق لم تُحَلّ مشاكلهم إلا عندما دعت الحاجة لهم للمشاركة في حرب عام ١٩٩٤م، وبعدها فقط وجدوا لهم موقعاً في السلطة دون شراكة في القرار، ما تصدق عليهم مقولة «مصائب قوم عند قوم فوائد». ولكن كانت مصيبة اليمن الكبرى بحرب ١٩٩٤م.

بعد يوم من وصولنا إلى دمشق، استقبلَنا الرئيس حافظ الأسد في قصر تشرين الواقع على الربوة الجميلة التي يخترقها نهر بردى الخالد، ويحتضنه جبل قاسيون التاريخي المليء بالأسرار والأساطير. وقد أبدع المهندسون السوريون في بناء هذه التحفة المعمارية وزخرفتها وإتقانها. ذلك الجبل يذكّرني كلما رأيته يرنو بحنان إلى مدينة دمشق الرابضة في حضنه الدافئ بجبل شمسان الذي يقف هو الآخر بكل شموخ وكبرياء، وكأنه الحارس لعدن الجميلة والمسالمة. لقد بُذلت جهود جبارة من أجل إحياء هذا الجبل العتيق وإعادة شبابه إليه، وقد لُفَّ بكل عناية وحب ببساط أخضر من أشجار الصنوبر والأرز ومختلف أصناف الأزهار والورود والياسمين التي تختلط رائحتها الفواحة المنعشة بعبق الفيحاء، عبق التاريخ المجيد. ويبدو قاسيون في حُلته كشيخ خرج من زحام تاريخ عظيم، وقد تزين بروح الأحفاد

الشابة المليئة إصراراً على بعث أمجاد الأجداد وصنع حضارة تليق بحضارات خلت تنام بين حنايا الجبل العظيم.

لم أشعر قطّ بالضيق أو بالفراغ، ولم يجد التذمر والملل طريقهما إلى حياتي الدمشقية التي توافرت فيها كل الرعاية والحماية. إنّي أحمل لهذه المدينة وأهلها وكل سورية وقيادتها كل العرفان والجميل. هذه المدينة المُغوية بجمالها، العريقة بتاريخها، مدينة النشر والثقافة، وعاصمة الصمود في مواجهة مؤامرات لم تتوقف ضد سورية ستظل خالدة في ذاكرتي. لقد سبقني إلى سورية الرئيس عبد الرحمن الإرياني، الذي زارني في اليوم التالي لوصولي، وبارك موقفي، أي موافقتي على مغادرة وطني من أجل الوحدة، وهنأني على تلك الخطوة الوطنية الوحدوية، وكأنه يريد القول: لقد غادرتُ الشمال حقناً للدماء، وأنت غادرتَه من أجل الوحدة، وكلانا مُنقَلَب علينا كلٌّ لغرض مختلف. أما نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام، فقد قال عندما التقيته إنّ هذا القرار هو بداية العمل السياسي، وليس نهايته، إذا استثمرته بنحو صحيح. وكان كلامه صحيحاً، فبعد ثلاث سنوات استقبلتُ وفداً من الحزب الاشتراكي الذي حكم عليَّ بالإعدام، مكوَّناً من اللواء محمد هيثم، نائب رئيس الأركان السابق، والسفيرين محمد الشطفة (أبو عبد الله) وعبد الله ناصر مثنى (فاصوليا) في دمشق وبيروت على التوالي. وفي الحياة الإنسانية، كما في العلاقات السياسية بين الأفراد والدول، لا مكان مطلقاً للعداوة الدائمة، ولا للصداقة الدائمة. كان هذا اللقاء بداية عهد جديد، وطيّ صفحة مؤلمة في الجنوب، هو عهد التصالح والتسامح بين أبناء الجنوب وتدشين سلسلة من اللقاءات والاتصالات في كل مكان، شملت الأحزاب والشخصيات التي اختلفت مع السلطة في صنعاء والتي تصارعت في يناير ١٩٨٦، وعندما علم الرئيس علي عبد الله صالح بذلك اتصل بي وهو منزعج، وقال: هل نسيت الشهداء؟ هل نسيت أنهم حكموا عليك بالإعدام؟ وأكد أنه مستعد لأن يستقبلني في صنعاء، وشرح لي أنّ التعاون مع البيض أصبح مستحيلاً، وكان يردد كلماتي التي قلتها له يوم ٣١/ ١٢/ ١٩٨٩م، أنه لن يهنأ بالأكل والقات والنوم، وأضاف بشماتة: ليتك قتلته وخلّصت اليمن من هذا الهندي! قلت له: إنه نائبك وشريكك وحليفك في الوحدة، فأجاب: إنه مشبوه وعميل،

وعلينا أن نتعاون ونتفاهم من أجل التخلص منه ومن شرّه وخطره على الوحدة. ولم أُخفِ عليه أني التقيت فعلاً بوفد من الحزب الاشتراكي، وأنّ هذا اللقاء لا يعني التآمر عليه أو على الوحدة اليمنية، وأني كنت صريحاً، وقلت لهم إنني أرحب بالمصالحة وبطيّ صفحة الماضي وبدء صفحة جديدة، ولكن يجب ألّا يكون ذلك على حساب علاقتي بالرئيس صالح، وإني مستعدٌّ للاتصال به، إذا رغبتم، من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية والوحدة اليمنية، إذ لا حلّ لمشاكل اليمن إلا بالحوار، وليس بالصراع والتآمر والحروب والفرقة. وكعادته في تغيير مواقفه، حتى لو لم يكن مقتنعاً بها، قال: حسناً فعلت. قلت له: يجب أن ننظر إلى المستقبل، وأن نبتعد عن الثأر السياسي والانتقام، وهذا لا يعني ألّا نستفيد من دروس الماضي. وأضفت: أتذكر أنّ البيض طلب منك وقف راتبي منذ سنين بعد زيارتي الأولى لأديس أبابا ولقائي مع الرئيس منغستو، واتهمني بأنني أتآمر مع السعودية على الوحدة، وأنّ زيارتي كانت للرياض، ولم تكن لأديس أبابا. وذكّرته بما لم أكن أتوقعه منه، وهو موافقته على إخراجي من اليمن مع حكام عدن عام ١٩٨٩م، واليوم يريد عودتي من أجل أمور لا تتصل بقناعاتي لاتخاذ مواقف تخدمه هو، ولا تخدم القضية الوطنية والتئام الجراح بعد كل ما ارتكبه في الجنوب من حماقات وأخطاء، والانحياز إلى صفه بعد أن شعر بأنه فقد كل تعاطف في الشارع الجنوبي، وأنّ نظامه بدأ يتشقق. وأكدتُ له أنّ انحيازي هو إلى الوحدة، وإلى الشعب اليمني الذي عانى الحروب والصراعات، وإلى تاريخي ومبادئي، وليس إلى الأحزاب والأشخاص. وطلبت منه وقف هذه الصراعات والخلافات وحلّ المشاكل بالطرق الودية والسلمية. لقد وُضِعَتْ أمامي بعد ذلك خيارات وإغراءات، وربما طُعم، لعودتي إلى السلطة نائباً للرئيس، أو لتحمُّل رئاسة الحكومة أو أمانة الحزب، وإلى غير ذلك من المناصب التي اعتذرت عن عدم قبولها كلها، لأنّ الهدف منها كان إذكاء خلافات ونبش ماضٍ والدخول إلى مستنقع صراعات تكلفته الوطنية كبيرة، ويصعب الخروج منه. ولهذا، فقد فضّلتُ النشاط في مجال آخر يجمع بين السياسة والبحث العلمي والتنوير والتواصل مع الناس، وأنشأتُ المركز العربي للدراسات الاستراتيجية في صنعاء، وفتحتُ له فروعاً في دمشق والقاهرة ورأس الخيمة.

الفصل الثامن

وثيقة العهد والاتفاق

حكام اليمن قبل الوحدة

عاش اليمن، برغم عزلته وهيمنة الركود الشامل على جميع مناحي الحياة في شماله قبل ثورة سبتمبر ١٩٦٢، حالة من السلام والاستقرار، وكان الإمام يحيى (١٩١٨ – ١٩٤٨) يحكم بـ«القداسة». أما ابنه أحمد، (١٩٤٨ – ١٩٦٢)، فكان يحكم بـ«الهيبة». لم يكن مع الاثنين جيش وقوات شرطة ووسائل اتصال حديثة ومخبرون لفرض هيبة الدولة وإنفاذ القانون، ومع هذا نجحا في تطويع من تمردوا لاحقاً على الجمهورية وعلى القانون، وحلوا محلّ الأئمة ووضعوا أنفسهم فوق القانون. كان الإمام يحيى يجلس صباح كل يوم في صنعاء في الهواء الطلق، تحت شجرة تظلّله من الشمس سُمِّيت «شجرة العدالة»، سجلتها عدسة أحد علماء الحشرات البريطانيين، أوفده المتحف البريطاني مع زميل له في نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي لدراسة حشرات من اليمن وجمع تلك الحشرات، وقد أصدر أحدهما كتاباً عن اليمن عام ١٩٤٢ احتوى على صورة تلك الشجرة، وبقربها حجر كان يجلس عليه الإمام يحيى ملك المملكة المتوكلية اليمنية. كان الإمام يحيى يستقبل كل من لديه مظلمة أو طلب دون حواجز تمنع الناس عن مقابلته. وعلى سبيل المثال، كما علمت، كان القادم من الجوف أو من مأرب يأتي إليه صباحاً من صحراء الجوف أو مأرب، ويعود في اليوم نفسه حاملاً حَلاً لمشكلته أو مظلمته التي كانت سبباً في تجشمه مشاقّ رحلة

شاقة على ظهر الجمل إلى صنعاء. وأتت الثورة للخلاص من التخلف ومن العزلة، ووضع اليمنيين على سكة التطور والديمقراطية والعدل والمساواة، ولكن كل هذا لم يحدث. كان سلوك بعض من حكموا بعد ١٩٦٢ غير معهود لليمنيين وبعيداً كل البعد عن شروط بناء الدولة الحديثة وأسس علاقتها بمواطنيها. من عاصروا العهدين الإماميَّين لم يكونوا يخفون ألمهم على ما ألمّ بوطنهم بعد ثورة سبتمبر التي برهن الوقت أنها كانت ثورة دون ثوار قادرين على قيادة الوطن حتى الوصول إلى شاطئ الأمان، كما هو حال بعض الثورات العربية، وأن جمهورية سبتمبر فشلت في أن تُرسي نظاماً جمهورياً أصيلاً، جوهره حكم القانون والمواطنة المتساوية، وإن شئت، فقل حكم الأغلبية، وأنها لم تكن إلى حدٍّ كبير سوى امتداد لما سبقها مع تغيير في اسم النظام وإحداث القليل من التغييرات السطحية. لقد وصف شاعر اليمن الكبير الوطني ولسان حال الشعب عبد الله البردوني، المشخصاتي لأحوال اليمن الوحيد، من دون رتوش ورياء وتضليل وخوف، هذا الفشل بالأبيات الشعرية الآتية:

والأباة الذين بالأمس ثاروا   أيقظوا حولنا الذئاب وناموا
حين قاموا بثورة شعب   قعدوا قبل أن يروا كيف قاموا
ربما أحسنوا البدايات لكن   هل يحسّون كيف ساء الختام



الإمام يحيى حميد الدين[1]



الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين

(١) هذه الصورة بريشة الكاتب والرحالة اللبناني أمين الريحاني عام ١٩٢٢م، وقد رسمها أثناء المقابلة =

لم يتوافر الاستقرار بعد الثورة إلا نادراً، بينما كانت الآمال معلقة عليها لنقل اليمن إلى حالة استقرار شامل بمعانيه الأمنية والاقتصادية والسياسية والتنموية، وفوق كل ذلك الحفاظ على لحمته الوطنية. بعيد ثورة سبتمبر، بدأ الناس يقولون: «كان لدينا ريال وصرفناه بُقش (كان الريال الماريا تيريزا يساوي أربعين بقشة)، أي كان لدينا حاكم واحد، واليوم لدينا أكثر من حاكم غير قادرين على فرض هيبة الدولة وعلى إحداث التغيير وتوفير الأمن والاستقرار. الإمامان يحيى وأحمد أغلقا اليمن في وجه الحداثة ومنجزات العصر، ولكنهما ــ بالمقابل ــ أوصدا أبواب اليمن في وجه التدخلات الخارجية بجميع أشكالها ومصادرها، بينما فتحت ثورة سبتمبر مضطرةً الأبواب على كل مصاريعها لدور مصري حميد، صدّاً لتدخل سعودي وبريطاني وباكستاني وإيراني وتركي وإسرائيلي خبيث. وتحوّل اليمن، رغماً عن إرادة الغالبية الساحقة من شعبه، إلى مسرح للصراعات العربية والدولية في الشمال كما في الجنوب بعد استقلاله عام ١٩٦٧م، وكأنّ التغيير في اليمن لا بد أن يكون مصحوباً بآثار جانبية ضارة مثل بعض الأدوية. كانت أولى الحروب التدميرية في اليمن في تاريخه المعاصر هي حرب السعودية ضد الجمهورية ودعمها غير المحدود للملكيين. تلك الحرب انتهت عام ١٩٧٠ باعتراف السعودية عامذاك بجمهورية اسمية منزوعة الهُوية والغاية، وبمصالحة وطنية بين طرفي الحرب، رعتها الدولة نفسُها التي موّلت وسلّحت أحد طرفيها، وأسهمت في أول تدمير واسع النطاق لليمن. المصالحة الوطنية لم

= التي أجراها مع الإمام دون أن يشعر الإمام بأنه رسم صورته، وفي نهاية اللقاء طلب من الإمام هدية، وهي الصورة التي رسمها له وقتها، وقد فوجئ بها الإمام، وتردد في أن يمنحها، ونجح أخيراً في الحصول عليها، وهي أول صورة للإمام، وقد شاهدتُها في متحفه بمنزله في لبنان في ١ نوفمبر ٢٠١٤. وأسرته يعتزون بهذه الصورة لأول حاكم في صنعاء.

أمين فارس أنطوان الريحاني، أديب، شاعر، باحث، مؤرخ، كاتب، روائي، قصصي، مسرحي، رحالة، سياسي، مربٍّ، عالم آثار، ناقد، خطيب، رسام كاركتير، داعية إلى الإصلاح الاجتماعي. من عمالقة الأدب العربي، ورجال الفكر، ملقب بفيلسوف الفريكة. ولد في ٢٤ أكتوبر عام ١٨٧٦ في بلدة الفريكة من قرى منطقة المتن الشمالي في جبل لبنان، وهو من أسرة مارونية تعود بجذورها إلى قرية (بجّة) في بلاد جبيل.

تكن اسماً على مسمّى، رغم الاحتفاء الرسمي بها من جانب واحد، كما احتُفِي عام ٢٠٠٠ بالتوقيع النهائي على اتفاقية ١٩٣٤ من الطرف اليمني وحده، وكأنه استعاد ما فُقد منه من أراضٍ شاسعة بموجب تلك الاتفاقية. المصالحة جرت بين القوى الجمهورية التقليدية وقوى ملكية من ذات المدرسة والمنحى والعقلية، ووسّعت الشرخ الجمهوري بتضييقها على قوى جمهورية دافعت عن الثورة وهمّشتها، بل واستغنت عن خدماتها وشرّدتها وأعدمت عناصر عسكريين منها ذادوا عن الثورة، كما حدث في قبو بمقرّ القيادة العسكرية في صنعاء. إنّ أهمّ ما أنجزته المصالحة، أنها وفّرت الفرص الذهبية للسعودية لحُكم اليمن من بُعد عبر عسكر ومشايخ قبائل ومدنيين، وبتوظيف المال والنصيحة الدينية لما يستحسن عمله، متبوعة بالحديث الشريف «الدِّين النصيحة»، وتلك كانت المرحلة الأولى. أما المرحلة الثانية، فتمثلت بالتمدد المذهبي الوهابي وتكفير أتباع المذهب الزيدي. هذا التمدد، كما تذكر الباحثة النمساوية في كتابها «القبائل والسياسة، تاريخ صراع الحوثيين»، الصادر عام ٢٠١٧، بدأ مع المال السعودي في محافظة صعدة مباشرةً بعد حرب ١٩٣٤ التي مكّنت السعودية من التوسع على حساب اليمن، واحتلالها لنجران وجيزان وعسير. شمال اليمن الذي لم يستقرّ بعد حروبه مع الملكيين والسعوديين وحلفائهم نقل صراعه بتشجيعٍ ودعمٍ سعوديين مع جنوب اليمن المستقل، ورفض علناً وسراً استقلاله، ثم اعترف به مضطراً تحت وطأة حصار صنعاء وخطر ضياع الجمهورية. لقد خرج الجنوب منهكاً من الاحتلال البريطاني، ومنعت بريطانيا عنه دعماً قدره ٦٠ مليون جنيه إسترليني، خلافاً لتعهدها لسدّ العجز في ميزانيته التي كان من أسبابها قرارات مالية بريطانية قبيل الاستقلال. وزادت الصراعات الداخلية بين قياداته منذ ١٩٦٧م، وحتى قيام الوحدة عام ١٩٩٠م من إنهاكاته، حتى بلغ مرحلة الضعف والوهن، وهو في عزّ شبابه. خاض النظامان حروباً نظامية في ١٩٧٢ ــ ١٩٧٩م، وبالوكالة في المناطق الوسطى من شمال اليمن. ولم تحدث مثل هذه الحروب قبل قيام الثورتين في الشمال والجنوب إلا حرب عام ١٩٣٤م وحروباً متفرقة بين القبائل في الشمال والجنوب،

لأن القوى الإقليمية والدولية لا تريد لليمن أن يستقر ويزدهر ويصبح دولة قوية في المنطقة، بحكم موقعه الاستراتيجي والكثافة البشرية والثروات النفطية والمعدنية. وخسر اليمن قبل الوحدة وبعدها عدداً من الزعماء بسبب الانقلابات والاغتيالات، وفي مقدمتهم الرؤساء:

١. المشير عبد الله السلال.

٢. الرئيس قحطان الشعبي.

٣. الرئيس القاضي عبد الرحمن الإرياني.

٤. الرئيس سالم ربيع علي.

٥. الرئيس إبراهيم الحمدي.

٦. الرئيس عبد الفتاح إسماعيل.

٧. الرئيس أحمد حسين الغشمي.

٨. الرئيس علي ناصر محمد[١]

٩. الرئيس علي عبد الله صالح.

١٠. الرئيس حيدر العطاس.



المشير عبد الله السلال



القاضي عبد الرحمن الإرياني



إبراهيم الحمدي



أحمد حسين الغشمي



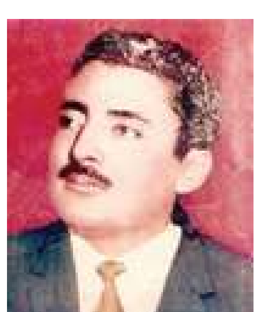
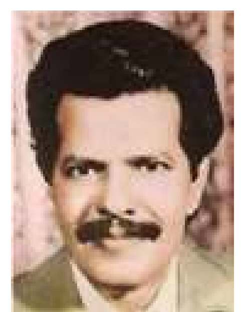
علي عبد الله صالح



قحطان الشعبي

---

(١) كاتب هذه المذكرات.



سالم ربيع علي عبد الفتاح إسماعيل علي ناصر محمد حيدر أبو بكر العطاس

أي خمسة رؤساء من الشمال وخمسة من الجنوب، في غضون عقدين من الزمن، أُطيحوا قتلاً أو تجريداً من السلطة، وستة منهم انقُلِب عليهم أو قتلوا أو تولوا السلطة في شهر يونيو[١]، شهر الصيف في تقويم الجماهيرية الليبية[٢]! وآخر رؤساء اليمن كان علي عبد الله صالح الذي قضى في الحكم أكثر من ٣٣ سنة، أي أكثر من فترة حكم الرؤساء مجتمعين في الشمال والجنوب منذ عهد الإمام أحمد وحتى تسلّمه السلطة (١٩٤٨-١٩٧٨). وفقد اليمن بشماله وجنوبه عشرات، بل مئات القيادات المناضلة والمجرَّبة، بسبب هذه الصراعات والحروب والإخفاء القسري والاغتيالات والتعذيب، فضلاً عن الطرد والتشريد اللذين تعرّض لهما المئات من المدنيين والعسكريين الذين ذادوا عن حياض الوطن والثورة باسم

---

(١) استقال الرئيس قحطان الشعبي في ٢٢ يونيو عام ١٩٦٩م، وحلّ محله الرئيس سالم ربيع علي في ٢٢ يونيو ١٩٦٩م، _ الذي أُعدم في ٢٦ يونيو ١٩٧٨م، وحلّ محله الرئيس علي ناصر محمد في ٢٦ يونيو. وفي يونيو عام ١٩٦٩ أيضاً، عُيِّن عبد الفتاح إسماعيل أميناً عاماً للجبهة القومية. وفي الشمال استقال القاضي الإرياني في ١٣ يونيو ١٩٧٤م، وحلّ محله الرئيس إبراهيم الحمدي في ذات التاريخ، وفي ٤ يونيو ٢٠١١ كاد الرئيس صالح أن يفقد حياته في تفجير شديد القوة لمسجد النهدين الذي كان يصلي فيه.

(٢) التقويم الجماهيري أو التقويم الليبي هو التقويم الذي استُخدم في ليبيا زمن حكم معمر القذافي، وهم بالترتيب: ١- شهر النار، ٢- شهر النوار، ٣- شهر الربيع، ٤- شهر الطير، ٥- شهر الماء، ٦- شهر الصيف، ٧- شهر ناصر، ٨- شهر هانيبال، ٩- شهر الفاتح، ١٠- شهر التمور، ١١- شهر الحرث، ١٢- شهر الكانون.

الثورة والجمهورية والوحدة (ثلاثية علي صالح الإعلامية). رفض نظاما صنعاء وعدن أن يتعايشا، وخاضا حروباً لم تكن لها ضرورة يمنية، وبعضها خِيض نيابةً عن دول أخرى كانت تسعى، ولا تزال، للسيطرة على اليمن لكي يصبح تابعاً لنفوذ قوة عظمى أو إقليمية تابعة لتلك القوة. ومن غرائب ما حدث في الشمال، أنّ سلطة ثورة سبتمبر، الثورة التي دعمها عبد الناصر، أنشأت في جهاز أمنها القمعي وحدة سُمِّيت «وحدة مقاومة اليسار والقوميين». لقد راهنت هذه الدول على أحزاب وأشخاص وعشائر وقبائل لتحقيق أهدافها في هذه المنطقة الاستراتيجية التي كانت هدفاً للغزاة منذ نشوء الإمبراطورية الرومانية كأول إمبراطورية في التاريخ، ثم الفارسية والأحباش والبرتغاليين والفرنسيين والبريطانيين والهولنديين والأتراك، وأخيراً السوفيات والأميركيين. لهذا، فإن تلك الصراعات والحروب نيابةً عن الدول العظمى، قد أنهكت اليمن وأضعفته ومزقته، وأنهت اعتماده على نفسه الذي عُرف به شمال اليمن حتى عام ١٩٦٢، وجعلته يُدمن مدّ اليد للآخرين بعد هذا التاريخ. لقد أرادوا أن يبقى اليمن معزولاً وفقيراً حتى يختاروا هم الوقت المناسب لاستقراره واستغلال ثرواته النفطية والمعدنية، وحتى تحديد الوقت المناسب لهم، لتحقيق وحدته واختيار القادة الموالين لهم لقيادته. لذلك، ليس هناك أيّ مبالغة في القول إنّ استقلال القرار الوطني في النظامين قبل الوحدة عام ١٩٩٠ ظاهرة خطابية وإعلامية واحتفالية، ليس أكثر، في ظل الحرب الباردة التي كان يمرّ بها اليمن والمنطقة والعالم.

كانت الوحدة موضوع رفض من دول في الجوار، ومن دول عظمى، قبل أن يأذن انتهاء الحرب الباردة بقيامها. وقبل قيام الوحدة، أعادت الولايات المتحدة علاقاتها مع النظام في عدن، بمباركة من صنعاء وتقديم سفيرها في الشمال أوراق اعتماده سفيراً[(١)] غير مقيم في عدن[(٢)]، لأنها كانت ترى في الوحدة تهديداً لمصالحها الاستراتيجية والنفطية في

---

(١) كان شارلز دنبار سفير واشنطن في الشمال، وعلمتُ من السفير علي محسن حميد أنه بعد عودة السفير دنبار من عدن، قال له: إنك آخر سفير لدولة إمبريالية يقدم أوراق اعتماده في عدن، فغضب منه وقال إنه سيشكوه للدكتور الإرياني.

(٢) أعلن الرئيس سالم ربيع علي «سالمين» قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأميركية من على منصة الخطابة في أحد ميادين عدن في سبتمبر ١٩٦٩م. واتخذ هذا الموقف احتجاجاً على =

المنطقة. أما بعد الوحدة، فقد جرى تطويع نظام دولة الوحدة لخدمة مصالح قوى إقليمية ودولية، حتى ترسّخ لدى صالح أنّ استقرار نظامه مرهون بالرضى الأميركي، وأصبح التباهي بتقديم خدمة إلى الإدارة الأميركية لضرب مواطنيه، الواجب عليه حمايتهم، بطائرات من دون طيار تنتهك السيادة الوطنية، مثارَ فخر وتباهٍ علنيين[1].

ما سبق أوصل اليمنيين إلى عَمّان لحلّ مشاكلهم خارج أرضهم، بعد أن كان الشعب يرى في الوحدة حلمه الجميل الذي انتظره طويلاً كي يصبح حقيقة، وينتقل من حال إلى حال. أما قادته في صنعاء وعدن، فرأوا فيها مخرجاً ومهرباً من أزماتهم وعجزهم وفشلهم، ثم تضاعف فشلهم في ظلها. ولأنّ الحدث كان أكبر منهم، لم يروا فيها إلا اقتسام السلطة والثروة. هذه كانت حدود نظرتهم للوحدة اليمنية وسقفها. هؤلاء أساؤوا إلى الحلم الجميل بالحرب تحت غطاء الوحدة، وبالانفصال تحت زعم تصحيح مسار الوحدة. كنتُ قبل حرب ١٩٩٤ قد رفعتُ شعار «لا للاقتتال والانفصال ونعم للوحدة اليمنية بإقليمين»، وحذرتُ من الحرب ونتائجها الكارثية على الوحدة اليمنية والوحدة الوطنية، ولكن المطابخ اشتغلت والوفود السرية من الطرفين تحركت لشراء السلاح بأموال من أعداء الوحدة، وكان علي البيض يتحرك بين صنعاء وعدن والمكلا والحديدة بهدف كسب الرأي العام، وبدأ يشنّ حملة إعلامية منظمة وعنيفة، ضمّنها عبارات غير لائقة، كـ«الوطاويط التي لا تتحرك إلا في الظلام». وبالمقابل، بدأ صالح باتهام البيض بالانفصال في وقت مبكر من عام ١٩٩٤.

إنّ كل ما سبق أسهم في إيصال اليمن إلى الحرب، وإلى ما تلاها، ولم يكن سقوط

= حرق المسجد الأقصى الشريف في ٢١ أغسطس ١٩٦٩، ومع كل قدسية المكان وجلال الموقف، فإن الموضوع لم يكن له علاقة بالعلاقات اليمنية الأميركية. كذلك فإنّ واشنطن لم تكن متورطة بتفجير المسجد، ولكن هذا الإجراء كان يكشف عن خلل في طريقة اتخاذ القرار، بدليل أنّ الموقف الذي اتُّخذ في عدن كان الموقف العربي والإسلامي الوحيد، ولم تحذُ حذوه أية دولة عربية أو إسلامية أخرى. والنتيجة أننا نحن الذين خسرنا، إذ إنّ الأميركان اتجهوا بعد ذلك لدعم المعارضة بكل قوة.

(١) أما الرئيس عبد ربه منصور، فقد كان معجباً بهذا النوع من الطائرات، وأنها أعجوبة وهي تنطلق لضرب عناصر القاعدة، وهو لا يخفي ذلك، كما كان الرئيس علي صالح لا يفصح عن القيام ببعض العمليات في بلاده.

نظام الرئيس صالح إلا بسبب فشله في قبول التغيير وتطوير النظام واستيعاب كل اليمنيين وإشراكهم في السلطة والثروة.

نصح الرئيس الأميركي جورج بوش الابن عام ٢٠٠٥ الرئيس صالح كثيراً بمحاربة الفساد، وأن يكون مخلصاً وصادقاً في محاربة الإرهاب. وفي لندن وحدها، عُقد مؤتمران عام ٢٠٠٦ و٢٠١٠، خُصِّصا للوضع في اليمن وضرورة إحداث إصلاحات فيه، وإشراك المعارضة في إدارة شؤون البلاد، وكانت دراسات البنك الدولي والتقارير الاقتصادية توحي أنّ اليمن في طريقه إلى الانهيار، وأنه دولة فاشلة، ولكنّ الإصرار على تحويل الجمهورية إلى جملكية[١] أوصلنا إلى ما نحن فيه اليوم.

في عمّان وثيقة عهد واتفاق وطلاق

عندما قابلت قيادات بارزة، كجار الله عمر وسيف صائل وسالم صالح ومحمد سعيد عبد الله (محسن)، في كل من عمّان ودمشق قبل وثيقة العهد والاتفاق التي وُقِّعت في فبراير ١٩٩٤، نصحتُهم بالحوار ثم الحوار ثم الحوار مع علي عبد الله صالح، وفي حالة إخفاقهم معه عليهم أن يتقدموا بأفكار مكتوبة تشرح أسباب الخلاف معه، وتقترح الحلول. برزت حينها فكرة النقاط الـ ١٨ التي عبّرت عن موقف الاشتراكي، وأيدتها بعض الأحزاب والشخصيات. وبالمقابل، تقدم حزب المؤتمر الشعبي العام (حزب صالح) بـ ١٩ نقطة. من تلك النقاط انبثقت وثيقة العهد والاتفاق بعد سلسلة من اللقاءات والاتصالات والمزايدات والتنازلات. بعد إعلانها، تحدثتُ مع الشيخ الأحمر الذي قال إنها فرضت عليهم بصواريخ من جبل شمسان، ما يعني أنهم لم يكونوا مقتنعين بها، وغير مستعدين لتنفيذها والتزامها، وهذا كان يعني حينها أنّ صنعاء كانت تُعدّ لشيء آخر. ومع هذا، لم تنقطع الاتصالات بيني وبين الشيخ الأحمر، سواء بالرسائل، أو عبر الوفود[٢]، وكذلك غيره من الشخصيات في اليمن شمالاً وجنوباً.

---

(١) الجمهورية والملكية

(٢) وفي مقدمتهم ابنه الشيخ صادق الأحمر، والشيخ محمد علي أبو لحوم، والشيخ مجاهد أبو شوارب.

توقيع وثيقة العهد والاتفاق

في ١٨ يناير ١٩٩٤م، توصّلت لجنة الحوار الوطني في اليمن إلى اتفاق لتسوية الأزمة السياسية، بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، حيث وقّع وثيقة الاتفاق رئيس الوزراء، حيدر أبو بكر العطاس، عن الحزب الاشتراكي اليمني، ووزير التخطيط والتنمية عبد الكريم الإرياني، عن حزب المؤتمر الشعبي العام، ونائب رئيس الوزراء عبد الوهاب الآنسي، عن حزب التجمع اليمني للإصلاح، ومسؤولون عن أحزاب المعارضة. وألّفت لجنة الحوار لجنة من أعضائها، كلفتها الإعداد لاحتفال توقيع الاتفاق بين الرئيس ونائبه. كذلك سُتوقَّع الوثيقة، التي سُميت «وثيقة العهد والاتفاق»، بحضور ممثلين لجميع القوى السياسية في البلاد، ومندوبين من الدول التي توسطت لتسوية الأزمة. وأشير إلى أنّ هذه الوثيقة تلبي في جزء منها مطالب الجنوبيين، وخصوصاً تلك المتعلقة باللامركزية الإدارية، وإنشاء مجلس استشاري، ووضع ترتيبات لدمج القوات المسلحة. ونصّت الوثيقة على انسحاب القوات المنتشرة على الحدود السابقة لشطري البلاد «في مهلة أسبوع»، ودمج القوات المسلحة في غضون أربعة أشهر، وسحب الوحدات العسكرية المتمركزة في المدن، وعلى الطرق الرئيسية في البلاد، التي كان وجودها وراء أعمال استفزازية، بين الشماليين والجنوبيين.

النقاط الرئيسية الواردة في وثيقة «العهد والاتفاق» التي وقّعها قادة اليمن في العاصمة الأردنية عمّان.

تدابير أمنية وعسكرية :

- يتم إخلاء المدن من القوات المسلحة وإعادة تموضعها خلال فترة زمنية أقصاها شهران، تمهيداً لدمجها وتنظيمها وتصحيح أوضاعها، على ألّا تتجاوز عملية دمجها أربعة أشهر بعد تنفيذ عملية الإخلاء وإعادة التمركز في سياق بناء جيش وطني حديث.
- تُنقَل الوحدات في ما كان يُسمى الأطراف (الحدود السابقة بين اليمنين الجنوبي

والشمالي)، ويُعاد تمركزها في مناطق يتفق عليها، بما يؤمن متطلبات الاستراتيجية الدفاعية للبلاد. ويصدر بذلك قرار خلال أسبوع، ويبدأ التنفيذ فوراً.

- عدم تسيير أيّ دوريات عسكرية في المدن، والتزام عدم تحريك أيّ وحدات عسكرية أو تعزيزات بشرية أو مادية، والبحث عن وسائل لإنهاء الوجود المسلح غير الرسمي.
- يوقَف التجنيد والتسليح والتعبئة للوحدات والميليشيات وحرس الحدود والحرس الشعبي وما شابهها، ويُلغى ما قد استُحدِث.
- إعادة بناء القوات المسلحة وتنظيمها ودمجها، وتقليص حجمها، وضبط ميزانية وزارة الدفاع.
- اتخاذ الإجراءات الحازمة لإلقاء القبض على المتهمين الفارين في حوادث الاغتيالات ومحاولات الاغتيالات، وغيرها من الحوادث المخلّة بالأمن والبدء الفوري بمحاكمة المقبوض عليهم في الأعمال التخريبية.
- إبعاد العناصر غير اليمنيين الذين تتوافر بحقهم دلائل كافية لمزاولتهم أعمالاً تخالف سياسة اليمن وقوانينها أو تروّج أو تحرّض على هذه الأعمال.
- يُعقَد صلح عام بين القبائل، ويجري بموجبه إنهاء الثأر، واعتبار كل من يمارس الأخذ بالثأر خارجاً عن القانون.

تدابير تتعلق باللامركزية :

- اللامركزية الإدارية والمالية أساس من أسس نظام الحكم.
- يقوم الحكم المحلي على قاعدة تقسيم إداري جديد للجمهورية اليمنية يتجاوز التكوينات والوحدات الإدارية القائمة ويعاد فيه دمج البلاد دمجاً كاملاً تختفي فيه كافة مظاهر التشطير. تقسم الجمهورية من ٤ إلى ٧ وحدات إدارية تسمى مخاليف.
- تشكل كل من صنعاء، العاصمة السياسية، وعدن، العاصمة الاقتصادية التجارية، وحدات إدارية (أمانة عامة) مستقلة، على أن يراعى وضع عدن كمنطقة حرة.

- صلاحيات الحكم المحلي: يقوم الحكم المحلي على قاعدة الانتخابات المباشرة الحرة، مجلس الحكم المحلي يتمتع بصلاحيات إدارية ومالية كاملة، في إطار الوحدة، وانتقال مركز الثقل في عدد من قضايا إدارة شؤون الإدارة المركزية إلى أجهزة الحكم المحلي، الذي يُعَدّ مسؤولاً مسؤولية كاملة عن قضايا العمل والتعليم والصحة والبلديات والشؤون الاجتماعية والاقتصادية والنشاطات والفاعليات الثقافية الأخرى، وفقاً للسياسة العامة للدولة.
- للحكم المحلي موارد مالية سيادية (موارد الدولة) وموارد محلية الرسوم المحلية وضرائب كسب العمل والمهن الحرة والأنشطة التجارية والضرائب والرسوم على الشركات والزكاة والضرائب والرسوم على القات والضرائب العقارية... إلخ.
- يكون الأمن من مهمات الحكم المحلي مباشرة، في إطار الخطة الأمنية العامة للدولة، وفقاً للضوابط والأسس التي تضعها وزارة الداخلية، وتنسق خطة الأمن العام الذي تشرف عليه وزارة الداخلية النشاط الأمني فيما بين الوحدات الإدارية، وتراقب النشاط الأمني في كل الوحدات الإدارية وفقاً للقانون.

إصلاحات إدارية وسياسية :

- يتكون مجلس الرئاسة من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس النواب ومجلس الشورى مجتمعَين، وينتخب مجلس الرئاسة رئيساً ونائباً للرئيس من بين أعضائه.
- لا تزيد فترة العضوية في مجلس الرئاسة على دورتين انتخابيتين.
- لا يجوز للرئيس ونائبه وأعضاء المجلس ممارسة أيّ عمل حزبي أثناء شغلهم لعضوية المجلس (ولا ينطبق هذا الحكم على أعضاء مجلس الرئاسة الحالي للدورة الحالية).
- مجلس الشورى يتكون من عدد متساوٍ من الأعضاء يمثلون وحدات الحكم المحلي وتنتخبهم مجالس المخاليف.

تعديل الدستور :

- التزام الدستور الحالي حتى يجري تعديله.
- لتنفيذ ما تضمنته وثيقة العهد والاتفاق، وما يتطلب من تعديلات دستورية، يجري العمل الجاد لإجراء التعديلات الدستورية خلال فترة ثلاثة أشهر، ولا تتجاوز خمسة أشهر. وتشكل لهذا الغرض لجنة وطنية من العلماء وأطراف حوار القوى السياسية وبعض المختصين في جامعتي عدن وصنعاء ومشاركة بعض الشخصيات الاجتماعية.
- تحدد «وثيقة العهد والاتفاق» الإجراءات العملية لتنفيذ بنودها. ونصّت على تكليف «لجنة حوار القوى السياسية مهام المتابعة والإشراف على تنفيذ القرارات» وعلى إعطاء الحكومة كافة الصلاحيات وعدم التدخل في أعمالها، وبما يمكنها من تنفيذ «المهام المناطة بها» ضمن «جداول زمنية» تحددها الحكومة لإنجاز هذه المهام.

وفي يوم ٢٠ فبراير ١٩٩٤، وبعد أكثر من ستة أشهر من الأزمة، بين الرئيس اليمني ونائبه، التقى في العاصمة الأردنية عمّان أكثر من ثلاثمئة شخصية يمنية سياسية، وحزبية، وقبلية، إضافة إلى حضور الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، والأمين العام لجامعة الدول العربية، عصمت عبد المجيد، ووزير الدولة العماني للشؤون الخارجية، يوسف بن علوي، والسفراء العرب والأجانب المعتمدون في عمّان. ووسط هذا الجمع الغفير، وقّع الزعيمان اليمنيان علي عبد الله صالح، ونائبه علي سالم البيض، «وثيقة العهد والاتفاق»، في قصر رغدان الملكي، محاولَين بذلك إسدال الستار عن أسوأ أزمة عرفتها اليمن، بعد توحيد شطريها، عام ١٩٩٠.

تواصلتُ مع الجميع، مع ممثلي الأحزاب، ومع يحيى المتوكل، ومجاهد أبو شوارب، وصادق الأحمر، ومحمد علي أبو لحوم، ومحسن أبو نشطان وغيرهم، كذلك فإن اتصالاتي بالرئيس صالح لم تنقطع منذ مغادرتي صنعاء عام ١٩٩٠م، وعندما تحدثتُ معه عن وثيقة العهد والاتفاق لإقناعه بقبولها وتنفيذها، كان متوتراً ومنزعجاً، وبعد حديث طويل معه

أبدى موافقته عليها، وترجم ذلك باستعداده لتنفيذ الوثيقة أمام الملك حسين وأمام الأحزاب والشخصيات اليمنية، وأمام الرأي العام اليمني والأردني والعربي والدولي. على النقيض منه، كان علي سالم البيض متوتراً في خطابه، وفي إشارته إلى اغتيال كوادر قيادية في الحزب الاشتراكي، بالإضافة إلى إشارته إلى مقتل الضابط ماجد وغيره على يد أجهزة النظام في صنعاء. وكان الظرف يحتّم عليه أن يكبر وأن ينأى عن هذه الأمور، فلقاء عمّان كان آخر أمل. باختصار، كان خطابه مخيِّباً للآمال، ولم يكتفِ بذلك، بل إنّ إبقاءه لزوجته في الطائرة بمطار عمّان، وإصرارها على عدم النزول، ومغادرته في اليوم الثاني إلى الرياض، كل ذلك نسف هذه الوثيقة التي لم يجفّ حبرها بعد[1]، والتي كانت تحمل في مضمونها مشروعاً لبناء الدولة اليمنية وإنهاء المركزية المفرطة والحكم الفردي والتلاعب بالمال العام وتشريع الفساد الذي اعتاد الحكام في صنعاء ممارسته. إنّ العد التنازلي للحرب بدأ من عمان، ولكن التجهيز لها بدأ في ديسمبر ١٩٩٣، وقد كان صالح المقاوم لأيّ تغيير وتحديث في أسلوب الحكم مغتاظاً من الشعبية التي اكتسبها البيض والحزب الاشتراكي وقيادته بعد الوحدة وحتى ٢١ مايو ١٩٩٤. المهم أنّ ما قام به البيض كان خطأً تُوِّج بخطأ آخر أو بتحرك آخر قام به سالم صالح ومحسن والسفير محمد الشطفة، بسفرهم إلى بلدان خليجية، وعند مغادرة محسن وسالم صالح، كنتُ في لقاء عشاء مع حيدر العطاس في مقر إقامته بعمّان، وسألته: ماذا تريدون من هذه التحركات التي تلحق الضرر بكم قبل أي أحد؟ وقلتُ له: عليكم التمسك بوثيقة العهد والاتفاق، ونحن معكم، ولكننا لن نكون معكم إذا خرجتم عنها. قال: نريد تعاونكم معنا والعودة بالجنوب إلى المشروع الذي وقّعته أنت مع علي عبد الله صالح عام ١٩٨١م، وهو مجلس التنسيق اليمني الأعلى، أو أي شكل من أشكال الكونفيدرالية.

قلتُ له: ما تطلبونه مستحيل ومرفوض الآن يمنياً ودولياً، وسترتكبون عملاً خطيراً ومدمراً، فأنتم الذين هربتم إلى الوحدة، ووقعتم عليها أنتم والبيض عام ١٩٨٩/ ١٩٩٠م، ومن أجل الوحدة غادرتُ اليمن بناءً على رغبتكم، ومن أجلها نلتقي اليوم لأول مرة، ولهذا

---

(١) وعلمت بأنّ يحيى المتوكل نصح البيض بألاّ يتوجه إلى هناك، وأن يتوجه إلى صنعاء، وأن ما ارتكبه غلطة تاريخية، لأنه وغيره بالكاد وبصعوبة شديدة أقنعوا صالح بالموافقة على وثيقة العهد والاتفاق.

عليكم أن تميزوا بين الخلاف مع الرئيس، وبين الوحدة، ويجب ألّا تستهدفوا الوحدة في شخصه، وألّا تسلموه سلاح الوحدة لضربكم به، فقوة الحزب تكمن في موقفه من الوحدة، وعليك أن تتذكر أننا خضنا حربين مع النظام في صنعاء، وهزمناه باسم الوحدة، ونحن ثلاثة ملايين ونصف مليون، وهم أكثر من ١٥ مليون نسمة تقريباً، وجيشهم أكثر عدداً. وفيما بعد سمّى سالم صالح سلاح الوحدة «السلاح النووي». صمتَ ثم نظر إليّ وسأل: ما العمل؟ في تلك اللحظة قرع بابه فضل محسن الذي كان هائجاً وهو يشتمني ويشتم حيدر العطاس، لأنه التقاني، واعتبرني متآمراً وحكم عليه حيدر العطاس بالإعدام[١] عام ١٩٨٧، وكاد أن يشتبك مع أحد المرافقين، فخرج حيدر ليعرف ما يدور مع هذا الذي لم يتعلم ولم يستفد، ولم يدرك أنّ الزمن والأحداث قد تجاوزت مستوى تفكيره القبلي. في أحد اللقاءات لقيادة الحزب قال إنه لا يمكن أن يجتمع بي، ولا يمكن أن يسمح لي بالعودة إلى اليمن، وإنّ إمام اليمن محمد البدر، سيعود قبل أن أعود إليها! لم أهتمّ كثيراً بكل ما سمعته من حيدر والمرافقين، فهو لا يفكر إلا في بطنه، ولا يتجاوز تفكيره حدود أنفه وقريته وأسرته، فهو يتهمني بأنني قتلت عبد الفتاح إسماعيل، وهو يعرف من قتل عبد الفتاح، ويذرف دموع التماسيح، وهو الذي تنكّر لأسرة عبد الفتاح قبل استشهاده وبعده، ويريد أن يعيش على هذا الاسم كما عاش بعض الأشخاص من وراء أسماء شهداء الثورة في الجنوب والشمال، إلى حدّ الإساءة إليهم وإلى أسرهم. وبموازاة ذلك، قال سفير اليمن في سورية، محمد الشطفة، للدكتور عبد الحافظ نعمان في دمشق: لا يمكنني العودة إلى اليمن إلا في صندوق، ولكني عدتُ اليها عام ١٩٩٦ على متن طائرة خاصة، وهو خارجها. وعندما قابل الرئيس صالح، قال له أمام كاميرات التلفزيون: أقطع يدي يا فخامة الرئيس إذا أنا اشتركت مع الانفصال والانفصاليين، برغم أن ابنه عماد قُتل في حرب الانفصال ١٩٩٤م.

أعود إلى سؤال العطاس، وقد أجبته: العمل الآن أن تمنع أولاً سالم صالح ومحسن والشطفة من السفر إلى الكويت والإمارات وغيرهما من بلدان الخليج، والثاني أن يعود

---

(١) مع الشهداء فاروق علي، أحمد هادي، أحمد ناصر، علوي حسين، فرحان أحمد، حسين موسى، ومبارك سالم.

علي سالم البيض إلى صنعاء، ويؤدي القسم كعضو مجلس رئاسة ونائب للرئيس، وثانياً أن يعود إلى صنعاء كل الذين غادروها إلى عدن استعداداً للانفصال، لأنكم أنتم الذين صنعتم مجد الوحدة، ويجب أن تحافظوا عليه، وأن تخوضوا المعركة داخل البيت اليمني الوحدوي، لا خارجه، على أساس وثيقة العهد والاتفاق التي وقعتموها يوم أمس (٢١/ ٢/ ١٩٩٤) في عمّان وسط تأييد شعبي وعربي ودولي لا نظير له.

قال: من الصعب أن نتفاهم أو نتعايش مع الشماليين، سواء الذين هم في الحزب أو خارجه. صارحته: إنكم سترتكبون عملاً أحمق، بل ستخسرون، وستظل لعنة الانفصال تطاردكم كما طاردت الأساتذة الكبار كميشيل عفلق[١] وصلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني وكل قيادات الانفصال العسكرية والمدنية التي سقطت ورحلت من قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية. شعرتُ بأنّ قرار الانفصال قد اتُّخذ وأنّ علي عبد الله صالح قد نجح، ولم يبقَ إلّا أن يوجه الضربة القاضية، كما عبّر عنها هو في حديث أمام الملك حسين والأمير الحسن وليّ العهد، وزيد بن شاكر، والشيخ الأحمر ومجاهد أبو شوارب وآخرين. ووقتها طلب من مجاهد أبو شوارب أن يصحبني إليه في قصر الهاشمية، وهناك عرض عليَّ أن أذهب معه فوراً إلى صنعاء وأن أكون نائباً للرئيس ورئيساً للوزراء بدلاً من البيض والعطاس لإسقاط رموز الخيانة والتآمر والانفصال في أقرب وقت وبأقل الخسائر، لأن سقوطهم محتَّم بإذن الله حسب تعبيره. وأضاف: إننا سنتعشى في معاشيق بعدن بعد أسبوع، وعليك أن تجهز نفسك وحقيبتك. ونظر إلى مرافقي حسن علي عليوة، وقال له: أحضر حقيبة الأخ علي. قلتُ له: حقيبتي لا تتسع لها طائرتك، وأضفت مخاطباً الملك

---

(١) ميشيل عفلق استقر به المقام في بغداد كقائد مؤسس لحزب البعث ولكنه كان تابعاً وليس قائداً للحزب في بغداد بل إنه تنازل عن ديانته المسيحية، وقبل بالدخول في الاسلام والصلاة والصيام بناءً على قرار صدام. وكنت أتمنى ألا تكون نهايته بهذا الشكل لأن حزب البعث التحق بها أعضاء من كل الديانات، ولا إكراه في الدين. وأتذكر أنني حضرت حفلاً أقامه الزعيم معمر القذافي تكريماً للرئيس بوكاسا الذي دخل الاسلام، وسماه القذاقي بـ صلاح الدين، مقابل مبلغ من المال ولكن القذافي بعد ذلك لم يف بما وعد به فارتد صلاح الدين بوكاسا على الاسلام وأطلق على نفسه لقب الامبراطور بوكاسا. وكذلك أيضاً دخل الاسلام رئيس جمهورية بنين مقابل المال من ملك ملوك أفريقيا معمر.

حسين: يا صاحب الجلالة، عندما اتفق الرئيس ونائبه علي سالم البيض طرداني من اليمن عام ١٩٩٠م، وعندما اختلفا اليوم أصبحت عودتي مطلوبة! وأخشى أن أعود اليوم ويطرداني غداً لأنهما سيتفقان مرةً أخرى عليّ.

نظر الرئيس إليّ وقال: هذا صحيح، ولكن عندما يشعر علي البيض بأنك عدت، سيعود إلى صنعاء، وإذا كان ذلك لمصلحة الوحدة، فلماذا الخوف من خروجك مرة أخرى، وأنت بطل الوحدة اليمنية، وليس البيض؟

قلتُ: لا يمكن أن أقبل أن أكون حقل تجارب، أو مشروع حلول لكما ولخلافاتكما، ولكن كل ما أؤكده أمام الملك حسين أنني معك من أجل الوحدة، وأنّ أنصاري في صنعاء المجردين من السلاح حتى اليوم سيقاتلون من أجل الوحدة. أمسك بيدي اليمنى وشدّ عليها وسحبني نحو جناح النوم الكبير حتى لا أواصل الحديث أمام الملك، نظر نحوي وقال: «لقد أحرق أعصابي هؤلاء الخونة والعملاء الذين يهددون الوحدة والوطن»، فشعرتُ بأنه إما أنه في وضع صعب جداً، أو يجيد التمثيل، وقد شاهدته لأول مرة وهو بهذه الحالة من عدم التوازن، ولكنه كان ثابتاً في موقفه من الوحدة، وقد كانت قوته في توظيفه لسلاح الوحدة لخوض هذه الحرب حتى أبواب عدن للاستيلاء على الثروة والسلطة في الجنوب دون منازع.

نجح صالح في إدارته للأزمة، وفي تحالفاته، واستعان بكل أعداء الحزب الذين جنّدهم ضده. لقد دفع مرتبات د. عبد الرحمن البيضاني بأثر رجعي لمدة ثلاثين سنة خلت، ولم تفتر محاولاته لإقناعي بالعودة، ولكني لم أغير قناعتي، وقلت له: ألم تقل لباسندوه إنني أخطر من البيض؟ فكيف أسافر معك؟ قال: هذا صحيح، ولكني لم أشتمك، بل قلتُ: إنّ صنعاء تنام وأنت صاحٍ وأنا أستقبل واحداً وأنت تستقبل ثلاثة. ولكي يطمئن، أكدتُ له أنني اتصلت بعبد ربه منصور هادي، وعبد الله عليوة، وأحمد عبد الله، وأحمد مساعد حسين لتنفيذ ورقة العمل التي اتُّفق عليها معه عام ١٩٨٨م، والتعامل معنا كطرف أساسي ومن أجل الوحدة. بقي العم سنان أبو لحوم ومجاهد أبو شوارب وجار الله عمر في عمّان بعد رحيل الطرفين الأساسيين في النزاع، وقد أوضحتُ لهم أنّ الوحدة في خطر.

كان الشيخ سنان يشعر بأنه في مأزق بسبب تحالفه مع البيض الذي كان يبغي من ورائه تخفيف هيمنة قبيلة حاشد وسلطة صالح الفردية، وقد راهن البيض على موقف سنان هذا في حالة نشوب حرب بين الطرفين، ولكن رهانه لم يثمر، إذ لم تطلق قبائل بكيل طلقة واحدة على قوات صالح، وفاءً بالوعد وبالعهد. وقد تعرض الشيخ سنان نتيجة موقفه هذا فيما بعد لعدة محاولات اغتيال من قبل صالح، لم تفلح كلها، وكان صالح يتبعها باعتذار ومصالحة ومراضاة. بعد أن طار البيض إلى الرياض وعُمان، وبدأ العد التنازلي للبيض، وارتكب أنصاره حماقة تاريخية باصطفافهم معه، وبالمقابل كان وقوفهم مع الرئيس خياراً صعباً. أما السياسي العجوز الذكي والمحنك والحاكم الفعلي للشمال منذ نوفمبر ١٩٦٧ وحتى يونيو ١٩٧٤ الشيخ سنان، فبدأ يتحدث بأنهم لا يمكن أن يقبلوا بالانفصال، لأنّ هذا يعني تسليم الثروة، ولا يمكن أن يكون النفط للجنوب والجبال للشمال، وطلب أن نفكر في حلّ يسهّل العمل مع «العليّين» في صنعاء وعدن، للعلل الكثيرة في اليمن، وجرى الحديث في التخلص منهما وتشكيل قيادة جديدة تنفذ وثيقة العهد والاتفاق. اقترح مجاهد أبو شوارب أن أكون بديلاً للرئيس، ولكنني رفضتُ المقترح، واقترحتُ أن يكون مجاهد هو البديل، ولكنهم أصروا على أن أكون أنا الرئيس، ومجاهد نائبي، وسنان وجار الله وآخرين في مجلس رئاسي. لكنّ التطورات المتسارعة حالت دون بلورة تلك الرؤية المتعجلة التي كانت انقلاباً على صالح لن يقبله، لأنّ السلطة كانت بالنسبة إليه هي الخط الأحمر، وليست الوحدة، ولكنني استنتجتُ أنه في الوقت الذي كنتُ فيه صادقاً ومخلصاً لقضية الوحدة، كانت عيون الآخرين على ثروات الجنوب والسيطرة عليه، وكان الشمال بحاكمه ونخبته القبلية والإسلاموية ضد أن تجتمع الثورة والثروة في الجنوب ومعهما العربية السعودية.

كما سبق القول، جاء طرح هذا الأمر من الشيخ ومجاهد وجار الله متأخراً، وبعد فوات الأوان، إذ كانت الأيدي على الزناد وطبول الحرب تدق على باب كل مسؤول تنتظر من يشعل الفتيل. وبعد الإشعال اتهم «الاشتراكي» الرئيس بأنه هو الذي بدأ الحرب، وأطلق الطلقة الأولى. لقد وُضع علي عبد الله صالح في مأزق عندما طالبوه بنقل المعسكرات الحامية الرئيسية لحكمه منذ عام ١٩٧٨م خارج المدن، وتحديداً خارج العاصمة صنعاء. نصحتهم

بألّا يضغطوا عليه كثيراً، لكنهم لم يصغوا، ولم يفكروا في ما قلتُ لهم، فالمال والسلاح والتحالفات التي أقامتها ثلة منهم، من وراء الحزب مع دول مجاورة، أعمتها عن رؤية الحقيقة التي فتحت لها بعد ذلك أبراجاً وفنادق وشركات على حساب دماء الشهداء وعذاب السكان. لم أتفق مع الاشتراكي أو مع دول الخليج التي مدّت جسوراً معي لإقناعي بالوقوف إلى جانب رفاقي الجنوبيين السابقين، وكنتُ متأكداً أنّ هذا المشروع لا مستقبل له، وأنّ المال لا يمكن أن يكون ثمناً للوحدة والوطن مهما علت أرقامه. كذلك لم اتفق مع الرئيس صالح لاستخدامي جسراً لضرب الاشتراكي لتحقيق أغراضه التي لا علاقة لها بالحفاظ على الوحدة. ضُخّت مئات الملايين من الدولارات، وانتشر سماسرة السلاح في كل أنحاء أوروبا الشرقية لشراء أحدث الأسلحة، وتُوِّجت صفقات السلاح بطائرات الميغ ٢٩ وصواريخ السكود، حينها كان البيض يردد لزواره ولي شخصياً أن العفريت لم يخرج حتى الآن من القمقم. وقلتُ له حينها إنّ عفريت الوحدة أقوى وأهم وأخطر من هذا الذي تهدد به.

غادر صالح عمَّان إلى صنعاء، وغادر الجميع المملكة الأردنية، وبقيتُ في عمان. عقد صالح اجتماعاً بعد عودته، أقرّ ضرورة عودتي إلى اليمن وتحميلي مسؤولية رئاسة الحكومة وأن أكون نائباً للرئيس، وكُلّف عبد الله أحمد غانم الاتصال بي، وكان المطلوب مني العودة إلى صنعاء فوراً، وأكد لي غانم أن الرئيس سيرسل إليّ طائرة خاصة لتقلني إلى صنعاء. شكرته وطلبت منه أن يعتذر للرئيس، وأكدت له موقفي الذي سمعه مني الرئيس في عمّان بحضور الملك حسين، وأني معه من أجل الوحدة. سرّب عبد الرحمن خُبارة الذي كان حاضراً المكالمة مع عمر الجاوي الخبر من غير علمي وموافقتي، واعتبر التسريب والنشر سبقاً صحفياً، وبلغ استيائي منه حدّ طلبي منه ألّا يعود لزيارتي مطلقاً، ولكنه لم يكن مكترثاً لذلك. كانت لقاءات عمَّان فرصة ذهبية للتحاور مع كل قادة اليمن من أحزاب وشخصيات وشيوخ وأصدقاء لم أقابلهم منذ مغادرتي اليمن، واستمرت لقاءاتي طوال شهر رمضان الكريم، وكانت هذه اللقاءات موضع تقدير واحترام كل من قابلتهم والذين تابعوها وفي مقدمتهم المشير عبد الله السلال ود. البيضاني والشيخ عبد الله الأحمر والشيخ مجاهد أبو شوارب والسيد عبد الرحمن الجفري والسيد إبراهيم الوزير والقاضي أحمد الشامي والشيخ

محسن أبو نشطان وعبد الوهاب الآنسي وعبد الرحمن نعمان ود. قاسم سلام وأحمد جابر عفيف والشيخ سنان أبو لحوم وجار الله عمر ود. ياسين نعمان وغيرهم.

وهذه صور بعضهم:



مع الشيخ عبد الله الأحمر



مع المشير عبد الله السلال



مع السيد عبد الوهاب الأنسي ونصر طه مصطفى



مع السيد عبد الرحمن الجفري وإبراهيم الوزير



مع السيد عبد الرحمن البيضاني وعبد الله غانم

وقابلتُ عشرات اليمنيين وعشراتُ الصحفيين، وأجريتُ مقابلات مع عدد من الصحف والوكالات والقنوات الفضائية. كان نشاطي العلني بعد مغادرتي صنعاء غير مسبوق، ولأول مرة يبث تلفزيونا عدن وصنعاء ومعظم القنوات الفضائية العربية والأجنبية أخبار لقاءاتي، وأنا أحدد موقفي المبدئي بـ«لا للاقتتال، ولا للانفصال». هذا الموقف لم يلقَ آذاناً مصغية بعد بريق الشيكات، وبعد أن امتلأت الأرصدة والجيوب وتغلّب فحيح الدولارات والدراهم والريالات من دول خليجية كانت مقراً لمن خططوا للكارثة اليمنية التي لم يتعافَ اليمن بعدها. لقد كان الهدف تمزيق اليمن وإضعاف الطرفين، أو تصفية طرف وإبقاء طرف آخر يعاني من عاهة ليقبل بالمطلب السعودي الأزلي في الأراضي اليمنية التي مرّ على احتلالها حتى توقيع اتفاقية جدة في يونيو ٢٠٠٠ أكثر من ٦٠ سنة وستة أشهر وستة أيام، والتنازل عن أراضٍ تقدَّر بـ ١٦٠ ألف كيلومتر مقابل ٧ مليارات دولار مساعداتٍ لم تدخل خزينة الدولة، كما علمتُ من مصادر يمنية موثوقة، لم يجرِ إشراكها في الترسيم وعوائده.

وفي ٥ أيار/ مايو اندلعت الحرب بعد إخفاق الوساطة العمانية في صلالة، وكان السلطان قابوس قد بذل محاولات قبل لقاء صلالة وبعده، وأدى يوسف بن علوي[1] دوراً مهماً لتجنب الحرب، مستخدماً صداقته وعلاقته الشخصية والحزبية القديمة بالبيض الذي كان يريد انفصالاً أو فيدرالية. أما علي عبد الله صالح، فاستمرّ على إصراره ببقاء الوحدة الاندماجية التي تحققت عام ١٩٩٠، وقد ناقش يوسف بن علوي معي فكرة الفيدرالية بدلاً من الوحدة الاندماجية لفكّ الاشتباك بين الشمال والجنوب وبين البيض والرئيس. وما زلتُ أتذكر اللقاء الذي جرى بيني وبينه عندما زارني في منزلي في دمشق عام ١٩٩٤م، وتحدثنا لأكثر من ثلاث ساعات عن التطورات في اليمن والخلافات بين الرئيس صالح ونائبه البيض. كانت رؤيته أنّ الحل لهذه الأزمة، حاضراً ومستقبلاً، لن يكون إلا بنظام فيدرالي بين الشمال والجنوب، وأنّ سلطنة عمان ستسعى لإقناع الطرفين بهذه الفكرة للقبول بها. بعد ذلك، أرسل الفريق علي ماجد، وزير القصر، نائبه عبد الله الراشد للتشاور من أجل التطورات في اليمن، وقد اتخذ الجانب العماني موقفاً متوازناً من الصراع في اليمن، ووجه دعوة إلى الطرفين لزيارة مسقط.

---

(١) كان عضواً في حركة القوميين العرب، ومديراً لمكتب جبهة ظفار في القاهرة.

من عدن إلى عدن ١٩٨٦م – ١٩٩٦م

عدتُ من دمشق عام ١٩٩٦ إلى وطني بعد غربة جسدية قسرية دامت ست سنوات عن اليمن، وعشر سنوات عن عدن، بدعوة من الرئيس علي عبد الله صالح، للمشاركة بالذكرى الـ ٢٩ لاستقلال الجنوب الذي كنتُ أحد صنّاعه وأحد بناة دولته المستقلة في ذات الوقت، ولسان حالي يردد بعد جلال الدين الرومي:

ولي وطن آليت ألّا أبيعه ... وألّا أرى غيري له الدهر مالكا

من عدن ١٩٨٦ إلى عدن عام ١٩٩٦م، بعد غياب عشر سنوات



صورة لبعض المستقبلين في مطار عدن عام ١٩٩٦.

بعد عقدٍ من خروجي من عدن، عدتُ إليها عام ١٩٩٦م للمشاركة في الاحتفالات بالذكرى التاسعة والعشرين لعيد الاستقلال، بدعوة من الرئيس علي عبد الله صالح. كان في استقبالنا عشرات الآلاف من المواطنين الذين وقفوا على طول الطريق الممتد بين المطار ودار الضيافة في معاشيق، يحمل بعضهم صوري، وقد أثار ذلك

الاستقبال الشعبي الدافئ حفيظة من لا يحب أن يرى اثنين في مودة كاملة، وقد استدعت السلطات الأمن لمصادرة الصور، ما أدى إلى وقوع اشتباكات بين المواطنين ورجال الأمن واعتقال أكثر من ٥٠ شخصاً.

عند هبوط الطائرة على أرض المطار اقتحم الآلاف بوابات المطار، ووصلوا إلى مدرج الطائرة التي أقلّتنا من دمشق إلى عدن، وعندما نزلتُ صافحتُ البعض، وعلى رأسهم محافظ عدن، طه غانم، ومحمد عبد الله صالح، قائد الأمن المركزي، شقيق علي عبد الله صالح، وغيرهما، وجرى اختطافي بطريقة مريبة إلى السيارة، ومنها إلى معاشيق للحيلولة دون رؤيتي للجماهير المستقبلة والمرحبة بعودتي ورؤيتها لي. وعدّ البعض هذا الاستقبال استفتاءً بحدّ ذاته، وعددتُه شخصياً تبادل الوفاء بالوفاء بيني وبين سكان هذه المدينة الحبيبة. لم تمرّ السيارة بالأحياء التي كانت تعجّ بالمستقبلين، وعند وصولي طلبتُ من الرئيس صالح الذي كان يقيم في ذات دار الضيافة الإفراج عن المعتقلين فوراً. لاحظتُ أنّ صالح أعاد ترميم الدار وإصلاحها وزخرفتها على الطريقة الصنعانية، وغيّر طابع البناء والديكور البسيط الذي ورثناه عن البريطانيين. وبشكل عام، كل شيء تغيّر في هذه المدينة، ولكن إلى الأسوأ، العادات والتقاليد والبناء وسلوك الإنسان، وكأنها ليست عدن التي تركتها والتي عرفتُها. وبديهي أنّ ما يُصلح لبيئة باردة، لا يصلح لبيئة حارة، ولكن حكم الغلبة والهيمنة، بل قُل والجهل، له منطقه الأعوج وحكمه الجائر، حتى على الطبيعة. لقد نُقل الفن المعماري الشمالي، والصنعاني تحديداً، إلى حضرموت الصحراوية، وعلى هذا فِقس. وحضرموت التي لم تكن تعرف القات، أصبحت لا تصحو إلا على أصوات عجلات السيارات التي تحمل القات من مناطق مختلفة من الشمال. وخلال هذه الزيارة حضرتُ مهرجاناً جماهيرياً بمناسبة ذكرى الاستقلال، وقدمني المذيع إلى الجمهور بضيف اليمن الكبير، أي كأجنبي غير يمني، ابن تربة الجنوب واليمن قاطبة، ولم تكن تلك غلطة المذيع بكل تأكيد. هذه الخطيئة جعلت المرحوم عمر الجاوي، رئيس اتحاد الكتّاب والأدباء اليمنيين والمناضل الوحدوي، يعلّق مستهجناً: «ضيف اليمن الكبير... وإلّا...»!!



مع محافظ عدن طه غانم عام ١٩٩٦ في احتفالات ٣٠ نوفمبر

أصبحت ضيفاً في المدينة التي كنتُ رئيساً لها، وأصبح علي عبد الله صالح ورجاله سكان هذه المدينة وسادة قلاعها وجبالها، حيث سيطروا على كل المنازل في المناطق الجبلية في كريتر والمعلا والتواهي وغيرها من المناطق في عدن الصغرى، واتبعوا السياسة البريطانية نفسها في السيطرة على المرتفعات، واستولوا على منزل علي سالم البيض في كريتر، وعلى منزلي في التواهي. وعندما حاولتُ زيارة منزلي، وقف أحد الضباط أمام سيارتي، وسأل: هل عندكم ترخيص بالدخول؟ ونهره أحد الضباط من المرافقين لي، قائلاً له: «هذا الرئيس علي ناصر»، فردّ: «أريد موافقة من الأفندم، وإلّا فلن أسمح لكم». فحصلت مشادة كادت أن تؤدي إلى اشتباك يصل إلى مواجهة بالسلاح، ولكنني فضلت العودة، لأنّ هذا الضابط لا ذنب له، فهو عبد سيده. وتذكرت الفريق حسن العمري، الذي كان رئيساً للوزراء، وقائداً عاماً للجيش في صنعاء، عندما عاد من القاهرة وزار منزل الرئيس صالح، لكنّ العسكري رفض السماح له بالدخول، وحصلت مشاجرة بينه وبين مرافقي الفريق العمري، الذي طلب من مرافقيه أن يتركوا هذا العسكري الذي يقف على البوابة، وقال ساخراً: «لا تستفزوه،

فقد يصبح في يومٍ من الأيام رئيساً»، في إشارة منه إلى الرئيس الذي أصبح رئيساً ومشيراً. حزّ في نفسي وجرح عواطفي ما حدث لعدن وأهلها من تغييرات سلبية، ومن تراجع قيمي، والتدمير المتعمد للتجربة في الجنوب، وسيادة الفساد الذي لم نكن نعرفه في الجنوب، والقضاء على حقوق للمرأة كانت محلّ إشادات عربية ودولية، ولم تكن تخالف أيّ مبدأ من مبادئ الإسلام. وعن الفساد، أستشهد بما قاله لي السفير علي محسن حميد، الذي سأل في لندن عندما كان سفيراً للجامعة العربية فيها المقاول والمقاوم الفلسطيني سلمان أبو ستة الذي عمل مقاولاً في عدن عن تقديمه عمولات لمسؤولين تنفيذيين أو حزبيين، وكان ردّ أبو ستة بالنفي على السؤال الذي كرره السفير، ولكنه قال إنّ الرئيس علي ناصر بعد إلحاح متكرر قبل منه طبقاً فضائياً كهدية، وأمر بتركيبه في دار الضيافة بأبين، وليس في عدن، لئلا يثير أي حساسيات، لأنه كان الأول من نوعه في الجنوب. أن يُستَولى على هذا المنزل، منزلي ومنزل عائلتي ــ في الوقت الذي كان فيه صالح ينتقد ويُجرّم تأميمات في الجنوب فرضتها ظروف اقتصادية واستفاد منها مواطنون، لا الجندرمة[1] وبطانة الحكم ــ الذي كنت أسكنه وأستقبل فيه زواري من كبار الشخصيات العربية والعالمية. لم يقف الأمر عند هذا الحد، لأنّ صالح ورجاله استولوا على الجبال والبحار والأراضي بين عدن وأبين ولحج وعمران. كانوا يقيسون الأراضي المنهوبة بالكيلومترات بعدادات السيارات. لذلك، ليس من المستغرب أن يعبّر المواطنون عن مرارتهم وخيبة أملهم بالوحدة، وعن رفضهم لهذا السلوك الهمجي الذي تحوّل إلى سياسة سلطة ولم يتعوده الجنوبيون، لا في عهد الاحتلال البريطاني، ولا الحكم السلاطيني، ولا في عهد الحزب الاشتراكي اليمني، ولكن لم يكن في يدهم حيلة. ردد هؤلاء جملة تلخص واقع الحال ومأساة عدن على وجه الخصوص، هي «يحدّ عدن من الشمال علي محسن الأحمر، ومن الجنوب علي مقصع (خال صالح)، ومن الغرب جمال الهمداني (مقاول من الشمال ومستفيد من طرد الفلاحين من مزارعهم الجماعية)، ومن الشرق البحر». إنّ كلّ ما حدث في الجنوب، كان في تناقض كامل مع ما اعتاده الجنوبيون وما تعلموه من البريطانيين، كاحترام النظام والقانون والإدارة التي دُمِّرَت

(١) **الدَرَك** أو **الجنْدَرْمة** أو **الحَرَس**.

بعد الوحدة اليمنية، وكانت أفضل ما تركه البريطانيون في الجنوب مع نظام قضائي راقٍ قائم على احترام القانون والمساواة أمامه، وعدم الإفلات من العقاب، وانعدام المحسوبية في أحكامه أو تدخل أي سلطة في شؤونه. كان القضاء مؤسسة مستقلة حافظ عليها القائمون على السلطة في الجنوب بعد الاستقلال. إنّ ما حدث في الجنوب من انتكاسات حضارية لم يكن سوى ترجمة صادقة وأمينة لمقولة «عودة الفرع إلى الأصل». نَعم، الأصل، بكل قيمه وأسلوبه في الحكم وفساده الذي لم يُعرف حتى في عهد الأئمة.

في هذه الزيارة التقيتُ بآلاف المواطنين الذين كانوا يتسلقون جبل معاشيق كباراً وصغاراً سيراً على الأقدام، ويتصببون عرقاً بعد أن رفضت حراسة الرئيس علي عبد الله صالح السماح لهم بالصعود بسياراتهم إلى دار الضيافة رقم ٧ الذي كنتُ أسكنه، وهذا الرقم (٧) ــ كما سمعت ــ أُطلق على الدار بعد السيطرة على عدن في ٧/ ٧/ ١٩٩٤م، تاريخ نهاية حرب ٩٤، وقد سُميت مدارس ومستشفيات وطرق... إلخ بـ ٧ يوليو، وتغنى صالح وإعلامه به لوقت طويل، متناسياً أنّ الطرف الذي اعتبره منتصراً عليه هو جزء من شعبه. كل من التقيتهم كانوا يشكون تلك الممارسات الخطيرة والضارة بالوحدة الوطنية وبالوحدة اليمنية، ولكن لا حياة لمن تنادي، لأن سَكرة النصر دامت أكثر مما ينبغي، وقد ظنّ مدمنوها أنها أبدية. بلغ عدد الذين زاروني أكثر من خمسين ألفاً، وتسلمتُ خمسة عشر ألف شكوى ومظلمة تحكي معاناة هؤلاء من الظلم الذي حلّ بهم جراء حرب ٩٤م وممارسات أجهزة إدارة صالح بعدها، التي كان من نتائجها حلّ المؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية، وفقدان ما لا يزيد على ١٥٠,٠٠٠ من الكوادر المدنية والعسكرية لوظائفهم التي تُعَدّ مصدر رزقهم الوحيد، الأمر الذي دفعهم بعد إنفاقهم لمدخراتهم المتواضعة وبيع ذهب نسائهم، واضطرار بعضهم، كالطيارين، إلى العمل بائعي قات أو سائقي سيارات التاكسي، إلى الحراك السلمي الجنوبي الذي بدأت ملامحه الأولى في حضرموت عام ٢٠٠٧م للمطالبة أولاً بالعدل والإنصاف وتصحيح مسار الوحدة ورفع الظلم عن الجنوبيين وإنهاء تهميشهم وإقصائهم، قبل أن يتحول الحراك أمام عناد سلطة صالح وقمعها إلى المطالبة بفكّ الارتباط، أي الانفصال. ذلك الحراك السلمي المبارك سهّل عملية التصالح والتسامح التي انطلقت

من جمعية أبناء ردفان في ٧/ ٧/ ٢٠٠٧م بين القوى التي تصارعت في يناير ١٩٨٦، وكان ذلك تعبيراً عن شعور حقيقي بأنّ مظالم ما بعد ١٩٩٤ ليس لها سابقة في الجنوب. وتاريخ ٧/ ٧ له دلالته ورمزيته اللتان لا تحتاجان إلى شرح أو توضيح.



في عدن عام ١٩٩٦م بمنزل الأستاذ هشام باشراحيل. وفي الصورة المحافظ غانم ونجيب الشميري وخلال زيارتي عبّر كثير من المواطنين عن مودتهم نحوي، وأقاموا لي عشرات المآدب في عدن وصنعاء وتعز والحديدة وغيرها

شكلتُ فريقاً لفحص هذه الشكاوى وتلخيصها وتقديمها إلى الرئيس الذي أحالها بدوره على نائبه عبد ربه منصورهادي (الرئيس الحالي ٢٠١٢ - ٢٠١٩) الذي التقيته في منزله بصنعاء في جلسة قات مع عدد من المرافقين الذين كانوا يشرحون له ملخص هذه التظلمات، وقد وجّه الجهات المسؤولة بحلها، وكان توجيهه يبدأ بعبارة «بعد توجيهات فخامة الرئيس حفظه الله»، ولكن المسؤولين لم يحلوا إلا واحداً بالمئة من تلك المظالم تقريباً. وأهمّ ما خرجتُ به بعد زيارة عدن وسنوات المنفى، كان اللقاءات مع الطرف الذي اختلفت معه عام ١٩٨٦م. تلك اللقاءات شكلت بداية القناعة بضرورة الانتقال

إلى مرحلة جديدة في علاقاتنا، هي مرحلة التصالح والتسامح بيننا. انزعج الرئيس صالح بهذه اللقاءات، وضاقت به الدنيا على سعتها، وقال: «أنا لست مسؤولاً عن أي شيء يحدث لك من أعدائك بالأمس، وأنت وحدك المسؤول عمّا سيجري لك». قلتُ له: «إنني لا أخشى منهم، ولكنني أخشى مِن الذي يحرض على الفتنة بيننا»، وقد أزعجه ردي هذا، وطلب مني فضّ جهد التصالح والتسامح بعقد مؤتمر صحافي في اليوم الثاني بعد لقائي مع قيادة محافظة لحج الذين اختلفنا مع بعضهم عام ١٩٨٦م بسبب التباين في وجهات النظر السياسية بشأن مستقبل النظام والوحدة، وقال لي: «لقد أبلغنا أجهزة الإعلام أنّ الموعد سيكون عند الساعة العاشرة في قاعة فلسطين في كريتر لتهاجم الانفصال والانفصاليين برئاسة البيض والعطاس، لأنهم قتلوا رفاقك الشهداء في ١٣ يناير وحكموا عليك بالإعدام». قلتُ له: «إنّ هذا ماضٍ انتهى، وأنتم أعلنتم أنّ الوحدة تجبُّ ما قبلها، وعلينا أن ننظر إلى المستقبل، وأن نستفيد من دروس الماضي، وأنا لن أعقد هذا المؤتمر الصحافي، وبإمكانك أن تحشد وسائل إعلامك لتقول ما تريد. أما أنا، فلستُ موظفاً تابعاً لك يأتمر بأمرك، ولستُ عبد القادر باجمال أو عبد ربه منصور هادي وغيرهما، ولا يشرفني أن أتسلّم أوامر آخر الليل، ولا يشرفني أن أبقى في هذا المكان، وسأغادر غداً، ويبدو أنّ عدن ومعاشيق واليمن لن تتسع لي ولك، وسأتصل فوراً بالرئيس حافظ الأسد لإرسال طائرة تنقلني إلى خارج اليمن»، وأغلقت الهاتف في وجهه بعد أن قلتُ له «تصبح على خير» دون أن أعطيه الفرصة لمواصلة الحديث. بعد ربع ساعة جاء إلى مقري في دار الضيافة عبد العزيز عبد الغني، رئيس الوزراء، والعميد علي محسن الأحمر، قائد المنطقة الشمالية الغربية، لإقناعي بالبقاء «وأن الرئيس كان يمزح، وهو يعتذر لما بدر منه، ويطلب منك البقاء في عدن والانتقال إلى تعز وصنعاء، وقد رمى عبد العزيز عبد الغني وعلي محسن شاليهما أمام قدميّ في نوع من الاعتذار القبلي الذي جمع مدنياً كعبد الغني وعسكرياً قبلياً كمحسن، وعبّر عن سيادة تقاليد القبيلة حتى في عدن المدنية أو التي كانت مدنية وكوسموبوليتانية[1]. ولو كان المكان والوقت يسمحان لذبحوا ثوراً على الطريقة القبلية المعروفة في صنعاء التي حاول

---

(١) مصطلح فرنسي يعني تجارية عالمية.

بعض حكامها مقاومة التغيير، واستعصى عليها أن تصبح عاصمة لدولة مدنية ولثورتي سبتمبر وأكتوبر ولدولة الوحدة. وتحسن هنا الإشارة إلى أنّ الشيخ النقيب ناجي عبد العزيز الشايف، أحد كبار شيوخ قبيلة بكيل، نفّذ حرسه الشخصيون محاولة اغتيال د. حسن مكي، رئيس الوزراء السابق، وأنّ الرئيس فرض على د. مكي قبول الصلح بذبح ثور.

لم يُعقَد المؤتمر الصحافي الذي رفضته. مكثتُ مدة ثلاثة أشهر متنقلاً بين تعز وصنعاء والحديدة، والتقيتُ خلالها بكبار الشخصيات الرسمية والاجتماعية وممثلي منظمات المجتمع المدني ومسؤولي جامعة عدن، وغيرها من المؤسسات الثقافية، وكنتُ محلّ الاهتمام الشخصي للرئيس الذي استضافني هو وكبار المسؤولين والمشايخ ورجال المال والأعمال، ولم أعرف بحياتي مثل تلك الاستضافات اليومية إلا عندما انتقلتُ إلى صنعاء عام ١٩٨٦م، وتُوِّجَت هذه اللقاءات والزيارات بلقاء مع الرئيس علي عبد الله صالح، وأنا في طريقي إلى دبي الذي حصل بناءً على نصيحة من كل من الأخوة محمد سالم باسندوة ويحيى المتوكل وحسين المسوري الذين وصلوا للقاء الرئيس بعدي. استمرّ لقاؤنا ساعةً، وبكل إخلاص عبّرت له عن انطباعاتي، وأبلغته بالملاحظات والانتقادات التي سمعتها من مختلف النخب، وكان مما حرصتُ على إيصاله إليه الدعوة إلى توزيع الصلاحيات بين المؤسسات والمسؤولين، كما ينص الدستور، وعدم استمرار تركزها في شخصه، لأنّ ما قاد إلى حرب ١٩٩٤ إصراره على تركيز كل السلطات بيده، وكان ذلك مادة للتندر والنقد اللاذع في صحف الحزب الاشتراكي، كالثوري والمستقبل وصحيفة صوت العمال التي صودرت جميعها وأُغلقت مقارّها، ونُهبت محتوياتها بعد حرب ٩٤. وقد كان البيض يشير إليها في خطاباته بكلمة (مع، أي لا) ، أو كلمة (مروا)، وأيضاً إدارة البلد بالهاتف. وأذكر أنّ الأستاذ عبد الله سعد، رئيس تحرير صحيفة الشورى الأسبوعية في ذلك الوقت، وضع في ترويسة الصفحة الأولى من كل عدد للصحيفة الشورى الأسبوعية، وكانت الترويسة (مروا)، في رسالة ذات مغزى، لأن المعنيّ بها كان رئيس الجمهورية وحده. الصحفي عبد الله سعد فارق الحياة في واقعة معروفة، وهو برفقة الرئيس أثناء زيارة قام بها لمتحف في حضرموت في عام ٩٩م، وقد سبقه إلى المصير نفسه، وبالطريقة نفسها الكاتب الصحفي إبراهيم عبد

الحبيب، والمناضل محمد علي الربادي، والقاضي غالب راجح[1] الذي كان يردد: «إنّ للموت رسولاً من عسل» .



تقليدي وسام الوحدة عام ١٩٩٦م.

لقائي بالرئيس صالح، بالرغم من قصر مدته، كان مهماً وحافلاً. فقد عمدتُ إلى إيصال انتقادات النخب وملاحظاتي الشخصية مباشرةً دون مواربة، حرصاً على مستقبل الوطن الذي كان خارجاً لتوّه من أتون حرب لم تكن لها ضرورة وطنية، وتحدثتُ معه عن أهمية المعالجة العاجلة لآثار حرب ٩٤م، وعن تطبيق الحكم المحلي الواسع الصلاحيات (قبل به الرئيس ظاهرياً عام ٢٠٠٩)، وعن خطورة المركزية المفرطة واحتكار السلطات وتمركزها في شخصه، حتى على مستوى معالجة مريض، إذ لا أحد يستطيع اتخاذ قرار بشأنه دون تدخل الرئيس، وحتى على مستوى توزيع الهدايا من عسل وبن وجنابي (خناجر) وزبيب ولوز وغير ذلك. أذكر أني وصفته في وجهه فيما بيننا (لأنه لا يقبل الندّ أمام الآخرين) بأنه

(١) الذي حاكم عدداً من المناضلين من المقاومين الثوريين عام ١٩٧٣ في عهد القاضي عبد الرحمن الإرياني والاشتراكيين والناصريين والفقيد عبد الله الأصنج، وأصدر أحكاماً بإعدامهم.

«إمام غير معمَّم»، ونصحته بأن يتفرغ للقضايا الكبرى، وأنه بهذا سيرتاح ويريح. كان جوابه في هذا الصدد أنه «إذا عملتُ بنصائحك كنتُ قد طرتُ من السلطة منذ زمن، ولا تدار الأمور إلا بهذا»، مشيراً إلى جهاز الهاتف. وكان نائبه علي سالم البيض، ورئيسا الوزراء حيدر العطاس، وفرج بن غانم أوائل من اصطدموا معه بسبب سياساته الفردية وغير الدستورية في تصريف شؤون الدولة بالهاتف، وهذا للتاريخ، وأنا لا أقول سراً، بل حقيقة شاعت بين كل الناس.

ولعل من المفارقات أنّ اللقاء على أهمية ما تداولنا فيه لم يعلق في ذهن الرئيس منه سوى قصة الهدايا، فقبل أن تقلع الطائرة التي تقلني، وبعد أن أعلنت مضيفتها الاستعداد لبدء الإقلاع، تدخلت سلطات المطار، وفوجئتُ بسيارة رئاسية تأتي حاملة كمية من العسل والبن، هدايا من الرئيس. وأمام هذا الأمر، لا يسع المرء إلا أن يقول: «ولله في خلقه شؤون». منذ ذلك التاريخ حصلت تداعيات وتطورات لطالما كنتُ قد حذرتُ منها في عام ٩٤م عقب الحرب، وفي زيارتي عام ٩٦م، وفي عام ١٩٩٨م. كذلك وجهت إليه عدداً من الرسائل المكتوبة (تزيد على عشرين رسالة) على فترات مختلفة، كلها كانت تعجّ بالنصح والتنبيه لعدد من القضايا كنا ندعمها ببعض المؤشرات الخطيرة التي نستشرف منها واقعاً مأزوماً ومستقبلاً مجهولاً. ومن المؤسف أنّ نصائحنا وتحذيراتنا كانت ترتدّ على هيئة تهديدات بالتصفية. وأذكر تهديداً مبكراً حدث في باريس عام ١٩٩٤م، إذ سأل الرئيس في اتصال هاتفي ليلي الأخ القائم بأعمال السفارة جازم عبد الخالق عني، فقال له إنني موجود في (فيشي) التي تبعد عن باريس نحو ٢٠٠ كم، فكان جوابه أن فيشي في لندن، وكان يقصد أنّ كاتب هذه المذكرات يكذب عليك، وأنه في لندن، وليس في فيشي. وأضاف أنه هناك يتآمر مع البريطانيين، وقال: «سأصفيه كما صفيت الاشتراكي وصفيت البلوشي (يقصد البيض) والإندونيسي (يقصد العطاس). لقد أعمت السلطة صالح عن رؤية الحقيقة، وكان لا يرى في المرآة إلّا شخصه.

في اليوم التالي اتصلتُ بالدكتور عبد الكريم الإرياني، وأخبرته باتصال الرئيس بجازم عبد الخالق، وطلبت منه أن يبلغ الرئيس بأنه في حال حصول شيء لي، فإنني أحمّله

المسؤولية الكاملة، وإني لستُ البيض ولا العطاس، وإنّ معركتي معه ستكون طويلة، وأطول مما يتصور، وإني أنصحه بأن يعتذر ويسحب كلامه، وأن يكفّ عن الاتصالات بعد الساعة التاسعة مساءً، وأن يحترم موقع رئاسة الدولة، وأن من بيته من زجاج لا يرمي بيوت الناس بالحجارة. وفي اليوم التالي اتصل بي الرئيس، فطلبتُ أن يسحب كلامه فوراً، وقد برّر اندفاعه وحماقته بأنهما مزاح و«كلام ليل». وفي حادثة مشابهة، أبلغني عبد الله غانم بأنّ الرئيس قال له إنه سيقوم بتصفيتي قبل أن يموت، وفي لقائه بأبناء الشهداء في تعز طلب منهم أن يقتلوني، وإنه سيوفر لهم الحماية، وهذا غير ما قد أعلنّاه في حينه من محاولات الاغتيال في كل من القاهرة ودمشق، وقد حدثني الشيخ علوي العواضي أنّ طارق محمد عبد الله صالح، قال إنه سيصفّيني لأنني أشكل خطراً على عمّه الرئيس الذي أُصيب بالعمى السياسي، وأصبح لا يميّز بين أصدقائه وأعدائه، وقد نقل عن عمّه هذه الرسالة بعد أن نقل مني رسالة لعلي صالح طالبته فيها بوقف الحرب في صعدة والجنوب والإفراج عن المعتقلين ووقف الملاحقات والاحتكام إلى لغة الحوار بدلاً من لغة السلاح والسجون، وكان رده هو التهديد الذي لا ينفع ولا يفيد. وفي شهر ديسمبر ٢٠٠٩ اتصل بي السفير اليمني الدكتور عبد الولي الشميري، ونقل لي رساله تهديد، مفادها أني ألعب بالنار التي ستحرقني، ولن ينفعني عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية، ولا أحزاب المعارضة، ولا المشايخ، في إشارة إلى الشيخ حميد الأحمر، الأمين العام للجنة الحوار الوطني التي أصدرت وثيقة للخلاص والإنقاذ الوطني. ومع الأسف أنه كان واقعاً تحت تأثير المعلومات المغلوطة التي تصل إليه من بعض الأشخاص الذين لا يريدون أيّ تفاهم أو تقارب بيني وبينه لمصلحة الوطن والشعب. وأتذكر أنّ أحد الوزراء الذي تربطني وتربطه بالرئيس علي عبد الله صالح علاقة، قال: لن نسمح بأيّ تقارب بينك وبينه، لأننا نستفيد من خلافاتكما. وعندما سألتُ صديقاً له ولي عن هذ الموقف غير المبرر، قال إنّ أحد العرّافين قال لعلي عبد الله صالح إنّ شخصاً يبدأ اسمه بحرف العين ستكون نهايتك على يده، وكان يثق بكلام العرّافين، فقلت لهذا الصديق إن هناك أسماءً كثيرة حوله تبدأ بالعين، كعلي محسن وعلي البيض وعبد ربه منصور وأخوه علي صالح وغيرهم. وكان الأستاذ محمد سالم باسندوة الذي يؤمن بالعرّافين

وبحكم تجربته معهم، فقد وصل إلى بعض المراكز في الدولة من وزير إلى رئيس وزراء، وأنه سيصل إلى رئيس دولة، وهو لا يخفي ذلك في كل لقاءاته، وأخشى أن يطول الانتظار، وأنا أتمنى له طول العمر. وحدثني أنه قدم أحد العرّافين للرئيس بعد تسلّمه السلطة عام ١٩٧٨، وقال إنه سيحكم إلى أربعين سنة، لكنّ باسندوة نفى، وقال إنّ العراف أخبره أنها ثلاثون فقط، وكان هذا موضوع خلاف حول الفترة الباقية بينه وبين الرئيس صالح الذي كان يصرّ على أنها أربعون سنة.

استمرار الوجع الخاص والعام

كان الرئيس علي عبد الله صالح في الجزء الأكبر من حكمه يعتمد على التقارير الاستخبارية دون التأكد أحياناً من صحتها أو التدقيق فيها، لئلا يقع ظلم على ضحاياها، ولم يقلع عن ذلك إلّا في السنوات القليلة الأخيرة من حكمه. وقد علمت أنه قال لصديقه رجل الأعمال شاهر عبد الحق: «لو صدقتُ كل التقارير التي تصلني يومياً من أكثر من جهة استخبارية، لأحرقتُ صنعاء»، وهذا ينطبق على معظم الحكام في اليمن وخارجه، وقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦ ﴾[١]. وعلمتُ من القيادي الناصري الدكتور عبد القدوس المضواحي، أنّ الدكتور محمد محمد مطهر، نائب رئيس جامعة صنعاء، اعتُقل عقب الانقلاب الناصري عام ١٩٧٨، وهو ليس ناصرياً بالمرة وغير حزبي، ولولا أنّ والده، الشخصية التعزية المرموقة، كان يعرف الرئيس علي عبد الله صالح عندما كان قائداً عسكرياً لمحافظة تعز، لما غادر ابنه السجن. الوالد اتصل بصالح يؤكد له براءة ابنه من أيّ تهمة سياسية. وتقديراً لمكانة الأب، اتصل صالح بالأمن، قائلاً: «شي عليه شي»، كان الرد: «لا»، ثم قال: «خَرّجوه». وهكذا كانت الأجهزة تزجّ بعشرات الأبرياء في غياهب السجون دون حيثيات تستوجب السجن، لأنّ كل سجين لم يكن له أب كأبي محمد مطهر. لقد أضعف الكل دون استثناء، وانحنت له قامات وهامات كبيرة، وبعد أن ضمن أن لا أحد

(١) سورة الحجرات الآية رقم ٦.

يستطيع مقاومة مشروعه للتوريث الذي كان ينادي به الشيخ سلطان البركاني الذي انتخب في سيؤون في ١٣ أبريل من عام ٢٠١٩ رئيساً لمجلس النواب. ولقد أضعف أيضاً الشيخ الأحمر الذي كان جُلّ همّه في سنوات عمره الأخيرة ألّا يصاب أولاده بأذىً من صالح بعد وفاته. واغتالت الأجهزة جار الله عمر في ديسمبر عام ٢٠٠٢، ويحيى المتوكل في يناير ٢٠٠٣، ومجاهد أبو شوارب في فبراير ٢٠٠٤، وجرت محاولات عديدة لاغتيال الشيخ سنان أبو لحوم، كما حدثني بذلك شخصياً.

وفي ما يخصني، كان كل هم صالح أن يقنع السلطات السورية يوماً ما بأني لا أكفّ عن التآمر عليه وعلى الوحدة، وطردي من سورية. أما سفراؤه، فكان الشغل الشاغل لهم في دمشق كتابة تقارير صحيحة جزئياً أو مغلوطة كلياً تنسب إليّ ما لم أقله، أو ما لم أفعله، وبلغت به رغبة التخلص مني حدّ توظيف تنظيم فلسطيني مسلَّح كان يقيم في دمشق حتى سنوات قليلة لاغتيالي في منزلي، وقد أحبطت السلطات السورية تلك المحاولة قبل أن تحصل، هذا غير تهديداته المباشرة وغير المباشرة التي لا تُحصى بقتلي. ما كان يصله من تقارير عني وعن غيري كان يدلّ، بما لا يدع مجالاً للشك، على أنه كان يعتمد عليها كلياً، ويبني عليها قراراته، وهذا يفسّر جزءاً كبيراً مما حصل ويحصل من حوادث ووقائع وممارسات إقصائية بالنسبة إلى كثير من القيادات في السلطة والمعارضة على حد سواء.

ولا شك في أنّ كتّاب التقارير كانوا يُقدمون الفائدة المادية على القيم والأخلاق، رغم علمهم بأنّ ما يكتبونه كان ينعكس سلباً على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على طول البلاد وعرضها. ومن المؤسف أن تمضي السنوات دون تغيير يذكر في سلوك السلطة، وأن ما نبهنا له خلال حرب ٩٤م وما قبلها وما بعدها ذهب أدراج الرياح. وفي الحقيقة، لم نوفر مناسبة إلا أثرنا ما نراه واجباً وطنياً ووجهت إليه أكثر من عشرين رسالة، كما أشرتُ آنفاً، انطلاقاً من حرصي على استمرار العلاقة بيني وبينه، وتفويت الفرصة على الذين يكذبون ويكتبون ويقبضون، ولكن التراكمات تحولت إلى أمر واقع مخيف يهدد الوحدة الوطنية والنظام السياسي والسلم الأهلي، كمحصلة طبيعية لجملة من الممارسات التي اعتمدت الفرقة وبث الكراهية بين أبناء الوطن الواحد. كان الرئيس علي عبد الله صالح

يحذّر علناً من الصوملة ومن اللبننة (وكان محقاً)، ولكنه لم يغيّر سياساته لتفادي وقوع اليمن في ما وقع فيه البلدان الشقيقان، وإنّ الحل السياسي، وقبله الاعتراف بالأخطاء، ثم انتهاج مبدأي الحوار والمصالحة، هو ما يحتاجه اليمن. ومن دون مبالغة، لو كان الرئيس قد أنفق المليارات التي زعم أنه أنفقها في الجنوب منذ بدء الحراك السلمي الجنوبي وما قبله على التنمية، لا على شراء الذمم وبثّ الفرقة، لآتت أكلها، ولكنه لم يفعل. تلك الأموال هي مال الشعب الذي يحتاج إلى سياسة رشيدة لإدارة شؤونه، لا إلى إدارة تعميها مصالحها عن رؤية الصورة الوطنية الكاملة، وقبل كل ذلك بحاجة إلى إرادة حقيقية تعتمد المكاشفة وتراهن على الشعب، لا على مسؤولين متسولين مالاً أو بيتاً أصبحوا دون حول لهم ولا قوة ولا كلمة. كان البعض من هؤلاء، كنائب الرئيس هادي، ورئيس الوزراء (علي مجور)، وعدد من الوزراء، كوزير الدفاع محمد ناصر أحمد، ووزير الشؤن القانونية، عبد الله أحمد غانم، وغيرهم من المحسوبين على الجنوب المشاركين في السلطة، لا في القرار، كحالة جنوب إفريقيا، التي كانت حالة مؤقتة فرضتها ضرورات، بعيد انتهاء نظام الفصل العنصري عندما كانت الأغلبية السوداء في السلطة، وليست في الحكم الذي كان لا يزال بيد الأقلية البيضاء، طبقاً لما قاله وزير الدولة للشؤون الخارجية حينذاك. أشرتُ إلى تهميش الجنوبيين في مقابلات صحفية أزعجت الرئيس ولم تزعج الجنوبيين، لأني كنت فيها أقول الحقيقة وأعبّر عمّا لا يستطيعون أو لا يجرؤون على التعبير عنه بعد تدجينهم وبحث كل واحد منهم عن حلول لمشاكله الخاصة، أو مراكمة الثروة والعقارات. طلب الرئيس منهم أن يردوا عليّ، وانبرى رئيس الوزراء مجور، يهاجمني في تصريح كُتب له بعد أن سمع من الرئيس صالح كلاماً لاذعاً، عندما التفت إليه وقال له: «كيف تسكت على هذا الهجوم والسخرية منك وأنت مسبّع مربّع؟»، واعتقد مجور أنّ صالح كان يمدحه. وفي لقاء مع الدكتور عبد الكريم الإرياني في بيروت، قال إن المسبّع المربّع هو الثور الذي طوله سبعة أشبار وعرض ظهره أربعة أشبار، ومثل هذا النوع من القياس موجود في شرعب، ويُعرَف بالثور أو بالبقرة الشرعبية. أورد هذه الحادثة للتاريخ مع عميق احترامي للدكتور مجور.

ومن المؤسف أنّ تحذيراتنا إلى من وُجهت إليه تحولت إلى واقع مأساوي مشهود بسبب

تجاهلها والاستخفاف بها والتقليل من شأنها، لأن لا أحد كان يفهم في عهد صالح سواه. هكذا أعمته السلطة والمنافقون والمتزلفون عن فهم واقع شعبه المتدهور، والذين انفضوا من حوله بعد ذلك. لقد حذرنا[1] بعد حرب ١٩٩٤ مباشرة من أنّ الأمور قد تعبّر عن نفسها يوماً ما بصورة دموية إن لم يجرِ حوار مع الطرف المهزوم عام ١٩٩٤م، وبعد ذلك بدأ الجرحى والشهداء يتساقطون على مذبح القمع الأمني على يد سلطة ٧/ ٧/ ١٩٩٤م التي أمعنت في الإصرار على مواجهة ثورتهم السلمية بالعنف والسلاح دون أن تفكر في الاستفادة من دروس الماضي ومن حرب ٩٤م، وأن استخدام القوة المفرطة يفاقم المشاكل ولا يحلها. ومن المفارقات العجيبة، أن تكشف الأيام ضيق أفق البعض ممن راهنوا على صمت بعض القيادات كالبيض والعطاس اللذين كانا إلى وقت قريب محل ترحيب، لأنهما لزما الصمت. هذه القيادات مارست سياسة الكيل بمكيالين، واستثنتنا لأننا كنا نعبّر عمّا يدور في خلدنا وعمّا يجيش في نفوس الناس دون مواربة وبشكل مستمر، ثم يخرج البيض في خطاب فاجأهم ولم يفاجئنا عام ٢٠٠٩م بعد ١٥ عاماً من الصمت والسكون والبيات الشتوي ليقلب طاولات مهترئة، فتتغير اللهجة إزاءنا، وتتحول لغة القدح إلى مدح وإلى عبارات معسولة ترحّب بنا وبعودتنا، كما لو كان الوطن مزرعة خاصة يدعون إليها مَن يشاؤون ويحرمون إياها مَن يشاؤون وقتما يشاؤون. ومن المؤسف أيضاً أننا شهدنا اليوم الذي أصبح فيه الدفاع عن الوحدة شعاراً للمزايدين وأعداء الوحدة ومن أساؤوا إليها عبر تاريخهم، وتحول إلى سياسة لتكميم الأفواه وسلب الحريات والانقلاب على الهامش الديمقراطي. إنّ ما حدث لصحيفة الأيام في عام ٢٠٠٩ من مصير مؤلم، وهي التي أثرت الحياة الصحفية في نصف قرن من العطاء المهني المتألق، بعد أن رفض رئيس تحريرها الأستاذ هشام باشراحيل شخصياً الترويض، واستعصى على الترغيب والتهديد، ودخلت زنزانة تنتمي زمنياً إلى الألفية الثالثة، وعملياً إلى أزمنة قروسطية مظلمة. فأي سلطة تُرهبها كلمة وتَفزع جحافلها من قلم؟! ألم يُدِن الكاتب الصحفي المصري المرموق والشهير

(١) وثيقة العهد والاتفاق وُقعَت في العاصمة الأردنية عمّان برعاية العاهل الأردني الحسين بن طلال في فبراير ١٩٩٤م.

محمد حسنين هيكل، نظام صالح علناً عندما اعتذر عن عدم قبول دعوة صالح له لزيارة اليمن ليقلده وساماً لأنه «لا يقبل زيارة بلد يُجلَد فيه الصحفيون». ولأول مرة في تاريخ الصحافة على مستوى العالم يحاصَر مبنى صحيفة (الأيام) ويسجَن صاحبها ومحرروها داخله. وبرغم هذه الجريمة، يستمرّ التغزل بالديمقراطية وبالتعددية وبحرية التعبير رسمياً وعلى أعلى مستوى. لقد سبق هذا الإجراء خطف الصحيفة في الطرقات، وهي في طريقها إلى منافذ التوزيع في كل أنحاء الجمهورية. ولكي ينتهي عهد «الأيام» ومهنيتها ووطنيتها، وُجهت إليها التهمة المعلبة الجاهزة، وهي دعمها لـ«الانفصاليين»!

لقد شدّدت مراراً، وفي عدة تصريحات ومقابلات صحفية على أنّ جميع مشكلاتنا في الشمال والجنوب، ابتداءً من الحرب الأهلية بعد ثورة سبتمبر، والحروب بين النظامين، حُلَّت جميعها بالاحتكام إلى لغة الحوار، وأنّ الوحدة نفسها في ٩٠م ما كانت لتتحقق إلا بالحوار والرضى، كالزواج الذي يشترط فيه شرعاً موافقة طرفيه، وكنا نعتقد أنّ الزواج الوحدوي سيكون زواجاً كاثوليكياً لا تنفصم عراه لمصلحة الشعب، لكنّ طباخيه أفسدوه. إنّ لغة العنف لم ولن تحلّ أية مشكلة، وإنّ الحديث عن استخدام القوة والقتال من شارع إلى شارع، ومن طاقة إلى طاقة، لا يجدي نفعاً، بل يولّد مزيداً من العنف والعنف المضاد، ويعمل على تكريس الانقسام المجتمعي والفرقة وبثّ روح الكراهية. وفي ظلّ المزايدات والتطرف باسم الوحدة، فقد أعلن عبد القادر باجمال، رئيس الوزراء ووزير الخارجية، أنه سيضحي بمليون شهيد من أجل الوحدة، فمن أين له هذا العطاء والكرم بالتضحية بأرواح الأبرياء من أبناء الشعب الذين دفعوا الثمن باهظاً من أجل الوحدة، وليس من أجل القيادات الذين ما كان لهم همّ سوى التصريحات وجمع المال على حساب دماء الشعب.

بدأ التعبير عن السخط والإحباط في الجنوب من نظام دولة الوحدة باستخدام كلمة «الدحابشة»، في إشارة ساذجة وخاطئة إلى إخواننا الشماليين الذين لا يتحملون تبعات خطايا رأس النظام في صنعاء ورهطه. ثم تطور، كما يقول الباحث اليوناني ثانوس بتريوس الذي عاش في عدن وشعر من معايشته للشباب بنبض الشعب. يقول الباحث في الشؤون

اليمنية بتريوس: كفّ الناس عن استخدام الكلمة، ولاذوا بالصمت كسلاح لمناهضة السلطة المركزية، إلى أن انتفضت حضرموت وبدأ فيها الحراك الجنوبي عام ٢٠٠٧ كغيرها من المحافظات. وهنا لا مفرّ من القول إنّ حضرموت وحدوية حتى العظم، ومن يتهمها بأن الانفصال يراودها غير منصف، لأن حراكها سُمِّي الحراكَ الجنوبي، لا الحراك الحضرمي.

وفي الوقت نفسه، وأمام المطالب المحقة من المناصرين للقضية الجنوبية العادلة، كان الجواب أن لا أزمة إلا في رؤوس أصحابها، وهذه الحال من عجائب السياسة التي لم نتصادف معها طوال عمرنا السياسي، ما جعلنا نؤكد وقتها أنّ البلد ــ والحال هذا ــ ماضٍ نحو مستقبل مجهول، وسيواجه عواقب غير محمودة لطالما حذرنا ورفعنا شعار «التغيير لا التشطير»، كما حذر غيرنا، ولكن دون جدوى، وحسبنا أن نردد:

لقد أسمعتَ لو ناديتَ حياً ولكن لا حياةَ لمن تنادي

وبعد الحديث عن الحراك الجنوبي، فقد شهد الشمال في صعدة ست حروب منذ ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٩ بين الحوثيين والنظام في صنعاء، وكانت حرباً عبثية بتمويل خارجي، تبدأ بالهاتف وتنتهي بالهاتف، والشعب اليمني والجيش اليمني هما من دفعا وحدهما ثمن هذه الحروب التي لم يستفد منها إلا تجار الحروب. وقد تحدثنا بالتفصيل عن حروب صعدة، بدايتها ونهايتها، في مكان آخر من هذه المذكرات. إضافة إلى ذلك، فقد كان يواجه النظام مشكلة أخرى، هي القاعدة التي هي من صنيعة النظام في اليمن، وأبرز قيادات القاعدة تدربت في أفغانستان في ذروة الحرب الباردة، وبانتهاء الحرب في أفغانستان عاد كثير من القيادات واتخذوا من بعض جبال اليمن مأوى لهم، وأعدوا أنفسهم عسكرياً، وبعد ذلك سيطروا على عاصمة محافظة أبين، زنجبار، ومدينة جعار، بالتواطؤ مع بعض مراكز القوى في السلطة، وكان للقاعدة امتدادات في البيضاء وشبوة، وحتى المكلا عاصمة حضرموت، التي حكمتها لأكثر من عام بتسليم وتسلُّم بين أطراف مراكز القوى في النظام الذين كانوا يستخدمونها ويضربون بها ويضربونها إذا استدعى الأمر ذلك. والمشكلة الرابعة التي واجهها النظام، مشكلة الفساد الذي استشرى في كل مؤسسات الدولة ومفاصلها، ونخرها، ولم ينفع

مع هذا الفساد المستشري تشكيل اللجان، وفي مقدمتها لجنة صالح باصرة وعبد القادر هلال اللذين قدما تقريراً مهما تناولا فيه أبرز عناصر الفساد والأموال والشركات والأراضي التي استولِي عليها بعلم الدولة ونظامها، ولم يرَ هذا التقرير طريقه إلى النور لمعالجة الفساد ومحاسبة الفاسدين، وهذا يذكرنا بما جرى في حكم الدولة القاسمية التي استشرى فيها الفساد، وأدى إلى سقوطها (١٥٩٧ ــ ١٦٤٤م).

وبالإضافة إلى المشاكل التي أشرنا إليها من حروب في الجنوب والشمال والقاعدة والفساد، لا يمكن تجاهل الدور الخارجي في التآمر على الوحدة عام ١٩٩٤ وما قبلها وما بعدها وحتى اليوم من قبل القوى الإقليمية والدولية التي ترى في الوحدة خطراً على مصالحها في المنطقة، ولا تريد أن تقوم في اليمن دولة قوية مزدهرة مهيبة تهدد أمنها ومصالحها من وجهة نظرها، بحكم الموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به اليمن، والثروة والكثافة البشرية والتاريخ العظيم للشعب اليمني. ونحن متأكدون أنه إذا استقر اليمن واستثمر ثرواته وخيراته، فلن يكون إلا عنصر استقرار في هذه المنطقة الاستراتيجية وصمام أمان لها. لكن للأسف، على مدى ستين عاماً جرى التآمر على اليمن، شماله وجنوبه، قبل الوحدة وبعدها، كما جرى التآمر قبل ذلك على الوحدة المصرية ــ السورية، ومشروع الوحدة المصرية ــ العراقية ــ السورية ــ الليبية، أو حتى التقارب بين النظامين في سورية والعراق اللذين كان يحكمهما حزب البعث العربي الاشتراكي، ولا حتى الاتحاد الهاشمي بين الأردن والعراق. وإذا استمرت مثل هذه المواقف المعادية لأيّ تقارب وحدوي والتعاون بين الشعوب، فإن هذا سيؤثر بأمن الخليج والمنطقة واستقرارهما. ولعلّ ما يجري اليوم في اليمن بعد حرب ٢٠١٥م قد أثّر في استقرار مجلس التعاون الخليجي والخلاف بين أنظمته وحكامه، وكان ممكناً أن يشكل نواة للتعاون بين هذه الأنظمة المتجانسة والتعاون مع حلفائهم في المنطقة، لو جرى التركيز على وضع استراتيجية تنموية لليمن وبعض الدول الفقيرة في المنطقة، بدلاً من صرف مئات المليارات على الحروب بدلاً من صرف مئات المليارات على الحروب في الصومال والسودان واليمن وليبيا وسوريا والعراق.

يبقى من المفيد والمهم أن أؤكد في ختام كتابي الذي كانت الوحدة اليمنية عنوانه ومتنه

وحاشيته أنّ الوحدة بما هي مبدأ وحلم لا عدو لها إلّا من مارس ممارسات غير وحدوية، وينبغي التفريق بين الوحدة وطريقة تحقيقها من جهة، وهذا ما كنت قد أشرت إلى أنه كان أحد أهم خلافي مع الكثير من زملائي القياديين منذ وقت مبكر، ومن جهة أخرى بين الوحدة وبين النظام الذي قامت عليه أو النظام الذي أنيط به حمايتها والحفاظ على ديمومتها، وهذا يعني مبادئ وقيماً قبل أن يعني أشخاصاً قائمين على تنفيذ هذه المبادئ والقيم. ولهذا، كان التعويل كبيراً على وثيقة العهد والاتفاق[1] كوثيقة حظيت بالإجماع الوطني النخبوي والشعبي في آن واحد، ولكنها للأسف لم ترَ النور، ولا ضير من تكرار الجملة التي قالها الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، أنها فرضت عليهم بمدافع جبل شمسان ونسي مدافع جبل عطان وجبل نقم وعيبان حيث تربط تلك المدافع، وليس في جبل شمسان وحدها. وكنا نأمل أن تحتشد الناس وتتضافر جهودهم، وصولاً إلى وثيقة مماثلة أو مشابهة تضمن وحدة الوطن وخير المواطن على أساس الشراكة والعدالة والمواطنة المتساوية والتوزيع العادل للثروة والسلطة دون أن تفرض بالقوة أو بقوى خارجية. إنّ كل المشاكل في اليمن، شمالاً وجنوباً، يجب أن تُحَلّ عبر الحوار والاتفاق على رؤية استراتيجية لمستقبل اليمن، وهذا ما سنتحدث عنه في كتاب آخر سيكون عنوانه «حديث الألفيتين» بعد عاصفة الحزم ٢٠١٥م.

---

(١) هذا الكلام ورد في مقابلتي مع صحيفة الحياة بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٩٤م.

الخاتمة

لقد تطرقنا في هذا الكتاب، من خلال صفحاته، إلى المراحل التاريخية التي مرّ بها اليمن قبل الإسلام وبعده، وقبل الوحدة اليمنية وبعدها، والدول والدويلات التي قامت وحكمت اليمن، والحروب والصراعات بين هذه الدويلات التي أثّرت في الحضارة التي كانت قد شهدتها الممالك والدويلات التي أشرنا إليها. ومن خلال هذا العرض، يلاحَظ أنّ الصراع والحروب كانت مستمرة في أهمّ المراحل التاريخية التي مرّ بها اليمن بسبب موقعه الاستراتيجي الذي كان يتحكم بطرق الحرير والبخور والعبور بين الشرق والغرب، إضافة إلى الغزو الأجنبي الروماني والفارسي والحبشي قبل الإسلام، ما أثّر بتطور الحضارة التي شهدتها الممالك في بعض المراحل التاريخية من بناء مئات السدود وقنوات الري، وازدهار المدن في حضرموت، كشبوة وسبأ ومأرب وظفار وعدن وقنا وقتبان وأوسان وغيرها. وقد أقام عرب جنوب الجزيرة العربية حضارات عريقة تتحدث عن آياتها أكثر من ستة آلاف نقش، اكتُشفت ووُضعت منذ سنوات تحت تصرف علماء الآثار العرب والأجانب لتفسيرها وترجمتها. فضلاً عن عشرات الآلاف من العيّنات والتدوين على واجهات الصخور في مناطق بعيدة تشير إلى انتسابها إلى هذه البلاد، وتؤكد جميعاً أنّ ثمة حضارة جديدة أسست هنا منذ قبل الميلاد، وأنّ دولاً وممالك قوية وُلدت في إطار (بلاد العرب السعيدة).

وبعد دخول اليمنيين في الإسلام أفواجاً، انشغلوا بالفتوحات الإسلامية شرقاً وغرباً، وجرت هجرة واسعة منهم في صدر الإسلام، وأقاموا حضارات في بلاد الشام وشمال إفريقيا، وحتى الأندلس، وكانت تلك الموجات من البشر الذين انخرطوا في الفتوحات لنشر الدعوة الإسلامية، قد أثّرت بازدهار اليمن وتطوره بعد الإسلام، ولم تظهر بعد ذلك حضارات ذات

شأن، وليس ذلك بسبب الإسلام، بل بسبب الفتوحات الإسلامية التي قامت على أكتاف اليمنيين، وعدم اهتمام الحكام في اليمن بتطوره بقدر اهتمامهم بإرسال بعض اليمنيين للمشاركة في الفتوحات عندما كانت تلك الفتوحات تحتاج إلى مثل ذلك الكمّ من البشر للقتال في سبيل نشر الدعوة الإسلامية. كذلك نقلوا الموارد الأساسية في اليمن إلى مراكز الخلافة في دمشق وبغداد والباب العالي لاحقاً. ومن أسباب ذلك أيضاً، أنّ اليمن لم يصبح مركزاً للخلافة الإسلامية، وهو أحق بذك، كما دمشق وبغداد والباب العالي، وهو الذي نصر الدعوة الإسلامية، ولذلك لم يحظَ بنصيبه من الحضارة الإسلامية في ظل الإسلام. وبعد انهيار دولة الخلافة الإسلامية في دمشق وبغداد، حصلت انقسامات وصراعات بين الحكّام في اليمن، وشهد اليمن مرحلة من عصور الانحطاط والجهل والتخلف والفقر والحروب، ما أدى إلى التمزق والضعف، وسهّل دخول العثمانيين إلى اليمن الذين حكموه على مرحلتين لأكثر من ١٣٠ عاماً. وجرت أيضاً محاولات من الغزاة الأوروبيين، كالبرتغاليين والهولنديين والفرنسيين والبريطانيين الذين احتلوا عدن عام ١٨٣٩م. إلا أنه بعد هذه الفترة، وبسبب الصراع بين البريطانيين والعثمانيين، اتُّفق على ترسيم الحدود عام ١٩١٤م، حيث قُسِّم اليمن إلى شمال وجنوب، بالرغم من رفض الإمام يحيى هذا التقسيم، إلا أنه رفض بعد الحرب العالمية الأولى طلباً للقائد التركي علي سعيد باشا(١) الذي كان على أبواب عدن بعد هزيمة الأتراك بالتقدم نحو عدن، والإمام يحيى منذ ولادته لم يعرف البحر، ولا الأهمية الاستراتيجية لعدن وباب المندب.

---

(١) علي سعيد باشا هو قائد القوات العثمانية في اليمن خلال الحرب العالمية الأولى، وهو الذي تولى قيادة الحملة العسكرية الهادفة إلى السيطرة على مدينة عدن، وهي مركز البريطانيين في اليمن وقاعدتهم العسكرية والاستراتيجية. وبمجيء عام ١٩١٨، كان علي سعيد باشا قد سيطر على معظم أراضي ما يُسمى اليوم «الجمهورية اليمنية»، وصولاً إلى الحدود مع عدن التي لم يتمكن من السيطرة عليها.
وبعد انهزامه في الحرب، سلّم نفسه وجيشه للحاكم البريطاني في عدن الذي استقبله وأدى التحية تقديراً لشجاعته، حتى ولو كان عدوه اللدود في هذه الحرب.

وتناولنا في هذا الكتاب تلك المحاولات التي جرت لتوحيد اليمن في مختلف مراحله التاريخية، حيث كانت تجري بالقوة والحروب التي كانت السمة الأساسية والعامة في تلك الفترة، في عهد دول معين وسبأ وحمير وحضرموت وأوسان وقتبان قبل الميلاد، وفي عهد بعض الدول اليمنية المستقلة في التاريخ الوسيط، ومنها الدولة الصليحية والرسولية والقاسمية والزيدية والدولة الطاهرية. لكنّ الوحدة اليمنية لم تتحقق إلّا عبر الحوار السلمي عام ١٩٩٠م بعد حروب وحوار استمرّ لأكثر من عشرين عاماً، سقط على طريقها آلاف الشهداء. وقد طالبَنا العقيد معمر القذافي والشيخ زايد بالحفاظ على الوحدة، وقال القذافي إن اليمنيين أسهموا في توسيع رقعة الوطن العربي من المحيط إلى الخليج. أما الشيخ زايد بن سلطان، فقال إنّ اليمنيين هم أصل العرب من المحيط الى الخليج، وهاتان الشهادتان نعتزّ بهما كثيراً.

وهذا الكتاب ثمرة جهد متواضع بُذل من جانبنا، ونأمل أننا قد تمكنّا من خلاله استعراض أهم الأحداث والحوارات والوثائق من بيانات ومشاريع وحدوية منذ بداية القرن العشرين حتى تحقيق الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

وقد تناولنا في هذا الكتاب الأخطاء التي مرّت بها الوحدة منذ قيامها عام ١٩٩٠ وحتى اليوم، وليس الهدف من نقد هذه الأخطاء الإساءة إلى الأشخاص والقيادات، بل الهدف من ذلك تقييم التجربة بكل سلبياتها وإيجابياتها، والاستفادة من دروس وعبر هذه التجربة التي أقمناها وضحّينا من أجلها قبل الوحدة وبعدها. ومع الأسف، إن هذه القيادات لم تحافظ عليها، وقد تركت هذه الأخطاء جرحاً في جسم الوحدة الوطنية واليمنية وبحاجة إلى وقت، لأن تلتئم، ونحن واثقون من أنّ أجيال المستقبل قادرة على حلّها وتجاوزها، بما يخدم الأهداف الاستراتيجية الكبرى لليمن الكبير الذي يتمتع بأهم موقع استراتيجي في المنطقة، وبثروات نفطية ومعدنية وزراعية وسمكية وسياحية وتاريخية، إضافة إلى الكثافة البشرية فيه.

وفي الختام، فإنني أتقدم بالشكر لكل من مدّني بالمعلومات والوثائق والصور منذ

بداية الإعداد لهذا الكتاب، وفي مقدمتهم الأستاذ محمد عمر بحاح، والأستاذ حسن عليوة، والأستاذ يحيى حسين العرشي، وزير الوحدة الأسبق، والدكتور مرشد شمسان، والسيد عمّار علي وغيرهم. وأخص بالذكر أيضاً الأستاذ علي محسن حميد، لمساهمته الكبيرة بمدّنا بكثير من المعلومات التاريخية المهمة.

الملاحق

ملحق ١

توثيق للقيادات التي تولت قيادة دولتي اليمن شمالاً وجنوباً منذ ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م ومنذ استقلال الجنوب في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على مستوى رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والتشكيلات للحكومات المتعاقبة

أولاً : في ظل جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية و جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وحتى ٢١ مايو ١٩٩٠

١-١ رؤساء جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ونوابهم من ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وحتى ٢١ مايو ١٩٩٠م.

الرقم	اسم الرئيس	الفترة التي عاشها		الفترة التي حكم خلالها		إجمالي الفترة التي حكم فيها
		من	إلى	من	إلى	
١	قحطان محمد الشعبي	١٩٢٠	١٩٨١	٣٠/ ١١/ ٦٧	٢٢/ ٦/ ٦٩	عاماً واحداً و٦ أشهر و٢١ يوماً في ظل حكومتين
٢	سالم ربيع علي	١٩٣٥	١٩٧٨	٢٢/ ٦/ ٦٩	٢٦/ ٦/ ٧٨	٩ سنوات و٥ أيام في ظل ٣ حكومات
٣	علي ناصر محمد	١٩٣٩		٢٦/ ٦/ ٧٨	٢٦/ ١٢/ ٧٨	٦ أشهر ويومين في ظل حكومة واحدة

٤	عبد الفتاح إسماعيل	١٩٣٩	١٩٨٦	٧٨/١٢/٢٧	٨٠/٤/٢٦	عاما واحداً و ٤ أشهر و٤ أيام في ظل حكومة واحده
٥	علي ناصر محمد كنائب لرئيس هيئة الرئاسة	١٩٣٩		٧٨/١٢/٢٧	٨٠/٤/٢٥	عاماً واحداً و٤ أشهر و٤ أيام كنائب لرئيس هيئة الرئاسه في ظل حكومة واحدة
٦	علي ناصر محمد	١٩٣٩		٨٠/٤/٢٦	٨٦/١/٢٤	٥ سنوات و٨ أشهر و٢٣ يوماً في ظل حكومتين
٧	علي أحمد ناصر عنتر كنائب لرئيس هيئة الرئاسة	١٩٣٧	١٩٦٨	٨٢/٩/١	٨٦/١/١٣	٣ سنوات و٤ أشهر و١٣ يوماً كنائب لرئيس هيئة الرئاسة في ظل حكومتين
٨	حيدر أبوبكر العطاس	١٩٣٩		٨٦/١/٢٤	٩٠/٥/٢١	٣ سنوات و١١ شهراً و ٢٨ يوماً في ظل حكومتين

الإجمالي: ٦ رؤساء و ٣ نواب في ظل ١٠ حكومات

١-٢ رؤساء الحكومات في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وحتى ٢١ مايو ١٩٩٠م.

الرقم	اسم الرئيس	الفترة التي عاشها		الفترة التي حكم خلالها		إجمالي الفترة التي حكم فيها
		من	إلى	من	إلى	
١	قحطان محمد الشعبي	١٩٢٠	١٩٨١	٦٧/١١/٣٠	٦٩/٤/٥	عاماً واحداً و٤ أشهر و٥ أيام في ظل حكومة واحدة
٢	فيصل عبد اللطيف الشعبي	١٩٣٥	١٩٧٠	٦٩/٤/٦	٦٩/٦/٢٢	شهرين و١٦ يوماً في ظل حكومة واحدة
٣	محمد علي هيثم	١٩٤٠	١٩٩٣	٦٩/٦/٢٣ ٦٩/١٢/٣٠	٦٩/١٢/٢٩ ٧١/٨/١	عامين وشهراً واحداً و٨ أيام في ظل حكومتين

٤	علي ناصر محمد	١٩٣٩		١/٨/٧١	٢٧/١٢/٧٨	١٣ عاماً و٦ أشهر و١٤ يوماً في ظل ٣ حكومات
				٢٧/١٢/٧٨	١٦/١٠/٨٠	
				١٦/١٠/٨٠	١٤/٢/٨٥	
٥	حيدر أبو بكر العطاس	١٩٣٩		١٤/٢/٨٥	٨/٢/٨٦	١١ شهراً و٢٢ يوماً في ظل حكومة واحدة
٦	ياسين سعيد نعمان	١٩٤٧		٨/٢/٨٦	٥/١١/٨٦	٤ سنوات وشهرين و ١١ يوماً في ظل حكومتين
				٦/١١/٨٦	٢١/٥/٩٠	

الإجمالي: ٦ رؤساء وزارات و١٠ حكومات

١-٣ التشكيلات الحكومية المتعاقبة في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وحتى ٢١ مايو ١٩٩٠م.

١-٣-١: الحكومة الأولى بعد الاستقلال التي استمرت من ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م وحتى ٥ أبريل ١٩٦٩م.

الرقم	اسم الوزير	المنصب الذي تولاه
١	قحطان محمد الشعبي	رئيساً للجمهورية ورئيساً للحكومة
٢	سيف أحمد الضالعي	وزيراً للخارجية
٣	علي سالم البيض	وزيراً للدفاع
٤	محمد علي هيثم	وزيراً للداخلية
٥	محمود عبد الله عشيش	وزيراً للمالية
٦	عبد الفتاح إسماعيل الجوفي	وزيراً للثقافة والإرشاد وشؤون الوحدة
٧	فيصل عبد اللطيف الشعبي	وزيراً للاقتصاد
٨	عادل محفوظ خليفة	وزيراً للعدل والأوقاف
٩	فيصل عثمان بن شملان	وزيراً للأشغال والمواصلات
١٠	محمد عبد القادر بافقيه	وزيراً للتربية والتعليم

١١	عبد الملك إسماعيل	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
١٢	سعيد عمر عكبري	وزيراً للإدارة المحلية
التعديلات التي تمت خلال الفترات ٨ و١١ ديسمبر ١٩٦٧م و ٢٠أبريل ١٩٦٨م و١١ فبراير ١٩٦٩م		
١٣	أحمد سعيد صدقه	وزيراً للصحة
١٤	أحمد صالح الشاعر	وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
١٥	عبد الملك إسماعيل	وزيراً للاقتصاد والتجارة والتخطيط
١٦	محمد صالح عولقي	وزيراً للدفاع
١٧	عبد الله علي عقبه	وزيراً للثقافة وشؤون الوحدة اليمنية
١٨	عمركتبي عمر	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
١٩	جعفر علي عوض	وزيراً للتربية والتعليم
٢٠	فيصل عبد اللطيف	وزيراً للخارجية
٢١	سيف أحمد الضالعي	وزيراً للمالية
٢٢	محمود عبد الله عشيش	مستشار للرئيس لشؤون التخطيط

١-٣-٢: الحكومة الثانية بعد الاستقلال في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية والتي استمرت من ٦ أبريل ١٩٦٩م وحتى ٢٢ يونيو ١٩٦٩م .

الرقم	اسم الوزير	المنصب الذي تولاه
١	فيصل عبد اللطيف الشعبي	رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية
٢	سيف أحمد الضالعي	وزيراً للمالية
٣	محمد صالح عولقي	وزيراً للدفاع
٤	محمد علي هيثم	وزيراً للداخلية
٥	أحمد صالح الشاعر	وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
٦	أحمد سعيد صدقه	وزيراً للصحة
٧	عبد الله علي عقبه	وزيراً للثقافة والإرشاد وشؤون الوحدة
٨	عمر كتبي عمر	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
٩	جعفر علي عوض	وزيراً للتربية والتعليم
١٠	خالد محمد عبد العزيز	وزيراً للعدل والأوقاف

١١	علي ناصر محمد الحسني	وزيراً للإدارة المحلية
١٢	علي مبارك حميد محورق	وزيراً للاقتصاد والتجارة والتخطيط
١٣	حيدر أبوبكر العطاس	وزيراً للأشغال والمواصلات

١-٣-٣: الحكومة الثالثة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بعد خطوة ٢٢ يونيو ١٩٦٩م والتي استمرت من ٢٢ يونيو ١٩٦٩م الى ٢٩ ديسمبر ١٩٦٩.

١	محمد علي هيثم	رئيساً للوزراء
٢	علي سالم البيض	وزيراً للخارجية
٣	محمد صالح عولقي	وزيراً للدفاع
٤	محمد صالح مطيع	وزيراً للداخلية
٥	محمود عبد الله عشيش	وزيراً للمالية ووزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية بالوكالة
٦	عبد الباري قاسم	وزيراً للثقافة والإرشاد ووزيراً للتربية والتعليم بالوكالة
٧	علي مبارك محورق	وزيراً للاقتصاد والتجارة والتخطيط
٨	حيدر أبوبكر العطاس	وزيراً للأشغال والمواصلات
٩	علي ناصر محمد	وزيراً للإدارة المحلية ووزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي بالوكالة
١٠	عادل محفوظ خليفة	وزيراً للعدل والأوقاف
١١	د. عبد العزيز الدالي	وزيراً للصحة
التعديلات التي تمت بموجب القرارات الصادرة بتاريخ ٩ يوليو و ٢٧ نوفمبر ١٩٦٩م		
١٢	محمد سالم عكوش	وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
١٣	محمود عبد الله عشيش	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية

١-٣-٤: الحكومة الرابعة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والتي استمرت من تاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٦٩م وحتى ١ أغسطس ١٩٧١م.

الرقم	اسم الوزير	المنصب الذي تولاه
١	محمد علي هيثم	رئيساً للوزراء
٢	محمود عبد الله عشيش	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية
٣	علي سالم البيض	وزيراً للخارجية
٤	علي ناصر محمد	وزيراً للدفاع
٥	محمد صالح مطيع	وزيراً للداخلية
٦	محمد صالح عولقي	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
٧	عبد الله الخامري	وزيراً للثقافة والإرشاد
٨	عبد الله عبد الرزاق باذيب	وزيراً للتربية والتعليم
٩	أنيس حسن يحيى	وزيراً للاقتصاد والصناعة
١٠	حيدر أبو بكر العطاس	وزيراً للأشغال والمواصلات
١١	محمد سليمان ناصر	وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
١٢	عادل محفوظ خليفة	وزيراً للعدل والأوقاف
١٣	عبد العزيز الدالي	وزيراً للصحة
التعديلات التي تمت في الفترة بين ٢٩ يونيو ١٩٧٠ و ٣٠ يناير ١٩٧١		
١٤	محمد محفوظ باحشوان	وزيراً للمالية
١٥	علي سالم البيض	وزير دولة لشؤون مجلس الرئاسة
١٦	محمد علي عماية	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
١٧	محمد علي هيثم	إسناد وزارة الخارجية بالإضافة إلى منصبة كرئيس للوزراء

١-٣-٥: الحكومة الخامسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والتي استمرت من ١ أغسطس ١٩٧١م الى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٨م .

الرقم	اسم الوزير	المنصب الذي تولاه
١	علي ناصر محمد	رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع
٢	محمود عبد الله عشيش	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية ووزيراً للمالية
٣	محمد صالح عولقي	وزيراً للخارجية
٤	عبد الله الخامري	وزيراً للإعلام والثقافة
٥	محمد صالح مطيع	وزيراً للداخلية
٦	عبد العزيز الدالي	وزيراً للصحة
٧	حيدر أبو بكر العطاس	وزيراً للأشغال والمواصلات
٨	عبد الله عبد الرزاق باذيب	وزيراً للتربية والتعليم
٩	أنيس حسن يحيى	وزيراً للاقتصاد والصناعة
١٠	محمد سليمان ناصر	وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
١١	محمد علي عماية	وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
١٢	مصطفى عبد الخالق	وزيراً للعدل والأوقاف

التعديلات التي تمت في الفترة ٥ بين ديسمبر ١٩٧١م وحتى ٧ مارس ١٩٧٨م

	الوزير المعين	الوزارة المكلف بها	الوزارة التي أعفي منها	سند القرار
١٣	أحمد عبد الله عبد الإله	وزيراً للتربية والتعليم		القانون رقم ٥٧ لعام ١٩٧١
١٤	عبد العزيز عبد الولي ناشر	وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء		القانون رقم ٥٧ لعام ١٩٧١
١٥	عبد الله عبد الرزاق باذيب	وزيراً للثقافة والسياحة		القانون رقم ٥٧ لعام ١٩٧١
١٦	فضل محسن عبد الله	وزيراً للمالية		٢٢/ ١/ ١٩٧٢
١٧	ناصر ياسين	وزارة الإسكان		٥/ ٨/ ١٩٧٢

١٨	محمد صالح مطيع	وزارة الخارجية		١٨/ ٥/ ١٩٧٣
١٩	عبد الله الخامري	وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء		
٢٠	عبد العزيز عبد الولي	وزيراً للاقتصاد والصناعة		١٨/ ٥/ ١٩٧٣
٢١	أنيس حسن يحي	وزيراً للمواصلات		١٨/ ٥/ ١٩٧٣
٢٢	صالح مصلح	وزيراً للداخلية		١٨/ ٥/ ١٩٧٣
٢٣	علي سالم البيض	وزيراً للتخطيط		١٨/ ٥/ ١٩٧٣
٢٤	راشد محمد ثابت	وزيراً للإعلام		١٨/ ٥/ ١٩٧٣
٢٥	عبد الله أحمد غانم	وزيراً للعدل		٢٤/ ٧/ ١٩٧٣
٢٦	علي أسعد مثنى	وزيراً للعمل والخدمة المدنية		١٢/ ٢/ ٧٤
٢٧	محمود عبد الله عشيش	إقالة من منصب	كنائب لرئيس الوزراء ووزيراً للمالية	١٤/ ٢/ ١٩٧٤
٢٨	محمد علي عماية	إقالة من منصب	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٤/ ٢/ ١٩٧٤
٢٩	أحمد عبد الله عبد اللاه	إقالة من منصب	وزارة التربية والتعليم	١٤/ ٢/ ١٩٧٤
٣٠	علي ناصر محمد	وزيراً للتربية والتعليم إضافة إلى مهام رئاسة الوزراء		١٣/ ٣/ ١٩٧٤
٣١	محمد سعيد عبد الله محسن	وزيراً لأمن الدولة		١١/ ١١/ ١٩٧٤

٣٢	راشد محمد ثابت	وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء		١٩٧٥/٤/٤
٣٣	عبد العزيز عبد الولي	وزيراً للصناعة		١٩٧٥/٤/٤
٣٤	محمود سعيد مدحى	وزيراً للتجارة والتموين		١٩٧٥/٤/٤
٣٥	عبد العزيز عبد الولي	وزيراً للتخطيط بالوكالة إلى جانب وزارة الصناعة		١٩٧٥/٤/٤
٣٦	سعيد عبد الخير النوبان	وزيراً للتربية والتعليم		١٩٧٥/١٠/١١
٣٧	علي سالم البيض	وزيراً للإدارة المحلية		١٩٧٥/١٢/٣١
٣٨	علي عبد الرزاق باذيب	وزيراً للثقافة والسياحة والإعلام بالوكالة		١٩٧٥/١٢/٣١
٣٩	نصر ناصر علي	وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء		١٩٧٥/١٢/٣١
٤٠	حيدر أبوبكر العطاس	وزيراً للمواصلات		١٩٧٥/١٢/٣١
٤١	عبد العزيز الدالي	إعفاء من منصب	وزارة الصحة	١٩٧٧/٩/٢٠
٤٢	ناصر محمد ياسين	إعفاء من منصب	وزارة الإسكان	١٩٧٧/١٠/٢٤
٤٣	علي سالم الأعور	وزيراً للدولة لشؤون مجلس الرئاسة		

٤٤	عبد الله أحمد بكير	وزيراً للصحة		١٩٧٧/١٠/٢٤
٤٥	محمد سالم عكوش	وزيراً للثروة السمكية		١٩٧٧/١٠/٢٤
٤٦	حيدر أبوبكر العطاس	وزيراً للإنشاءات		١٩٧٧/١٠/٢٤
٤٧	أحمد سالم عبيد	وزيراً للإعلام		١٩٧٧/١٠/٢٤
٤٨	علي أحمد ناصر عنتر	وزيراً للدفاع		١٩٧٧/١٠/١٢
٤٩	محمود عبد الله عشيش	وزيراً للمواصلات		١٩٧٧/١٠/٢٤
٥٠	علي أسعد مثنى	إعفاء من منصب	وزيراً للخدمة المدنية	١٩٧٨/٣/٧
٥١	نصر ناصر علي	وزيراً للعمل والخدمة المدنية		١٩٧٨/٣/٧

١-٣-٦: التعديلات التي تمت على التشكيلات الرئاسية من عام ١٩٦٩م وحتى عام ١٩٩٠م

الرقم	اسم الوزير	المنصب الذي تولاه
١	تشكيل مجلس رئاسة مكون من سالم ربيع علي رئيساً وعضوية كل من عبد الفتاح إسماعيل ومحمد علي هيثم ومحمد صالح عولقي وعلى أحمد ناصر عنتر	القرار رقم (٤) لعام ١٩٦٩م
٢	قبول استقالة مجلس الرئاسة المكون من سالم ربيع علي وعبد الفتاح إسماعيل ومحمد علي هيثم	القانون رقم ٣٩ لعام ١٩٧١
٣	قبول استقالة محمد علي هيثم	القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٧١
٤	انتخاب رئيس وعضوي مجلس الرئاسة مكون من سالم ربيع علي رئيساً لمجلس الرئاسة وعبد الفتاح إسماعيل وعلي ناصر محمد عضوي مجلس الرئاسة	القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٧١

٥	انتخاب مجلس رئاسة مكون من علي ناصر محمد رئيساً، وعضوية كل من عبد الفتاح إسماعيل ومحمد صالح مطيع وعلي عبد الرزاق باذيب وعلي أحمد ناصر عنتر	القانونين رقم ٢٨ و٢٩ لعام ١٩٧٨م
٦	إنشاء هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ومكونة من ١١ شخصاً: عبد الفتاح إسماعيل رئيساً وعضوية كل من علي ناصر محمد، وفضل محسن عبد الله وسلطان محمد الدوش ورياض عمر العكبري وعائده علي سعيد وسعيد صالح سالم ومحمود سعيد مدحي وعبد الله أحمد غانم وفارس أحمد سالم وعلي أحمد ناصر السلامي	قرار مجلس الشعب الأعلى رقم (١) لعام ١٩٧٨ المؤرخ ٢٧ ديسمبر ١٩٧٨م
٧	قبول استقالة عبد الفتاح إسماعيل من منصبه كرئيس هيئة رئاس مجلس الشعب الأعلى، وانتخاب علي ناصر محمد رئيساً لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى إلى جانب منصبه كرئيس للوزراء	قرار مجلس الشعب الأعلى في ٢٦ أبريل ١٩٨٠م ٧
٨	انتخاب العميد الركن علي أحمد ناصر عنتر عضواً في هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ونائباً لرئيس هيئة الرئاسة ونائب أول لرئيس الوزراء	قرار مجلس الشعب في ١ سبتمبر ١٩٨٢م
٩	انتخاب حيدر أبوبكر العطاس عضواً في هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى	قرار رقم (٤) لمجلس الشعب
١٠	قبول استقالة علي ناصر محمد من منصبة كرئيس مجلس الوزراء	قرار رقم ٥) لمجلس الشعب
١١	انتخاب حيدر أبوبكر العطاس رئيساً لهيئة الرئاسة	قرار رقم (٨) لمجلس الشعب

١-٣-٧: الحكومة السادسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والتي استمرت من ٢٧ ديسمبر ١٩٧٨م وحتى ١٦ أكتوبر ١٩٨٠م

الرقم	اسم الوزير	المنصب الذي تولاه
١	علي ناصر محمد	رئيساً للوزراء ووزيراً للمالية
٢	محمد صالح مطيع	وزيراً للخارجية

٣	صالح مصلح قاسم	وزيراً للداخلية
٤	عبد العزيز عبد الولي	وزيراً للتخطيط
٥	محمد سعيد عبد الله(محسن)	وزيراً للأمن الدولة
٦	علي أحمد ناصر عنتر	وزيراً للدفاع
٧	محمود عبد الله عشيش	وزيراً للمواصلات
٨	نصر ناصر علي	وزيراً للعمل والخدمة المدنية
٩	حيدر أبو بكر العطاس	وزيراً للإنشاءات
١٠	راشد محمد ثابت	وزيراً للإعلام
١١	د. عبد الله أحمد بكير	وزيراً للصحة
١٢	عبد الغني عبد القادر	وزيراً للصناعة
١٣	محمود أحمد نجاشي	وزيراً للثقافة والسياحة
١٤	علي أسعد مثنى	وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء
١٥	محمد سليمان ناصر	وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
١٦	محمد سالم عكوش	وزيراً للثروة السمكية
١٧	سعيد عبد الخير النوبان	وزيراً للتربية والتعليم
١٨	أحمد عبيد الفضلي	وزيراً للتجارة والتموين
١٩	خالد فضل منصور	وزيراً للعدل والأوقاف
التعديلات التي تمت على التشكيل الوزاري من ١١ أغسطس ١٩٧٩م وحتى ٥ مارس ١٩٨٠		
٢٠	أنيس حسن يحي	وزيراً للثروة السمكية
٢١	سالم صالح محمد	وزيراً للخارجية
٢٢	علي شائع هادي	وزيراً للداخلية
٢٣	فضل محسن عبد الله	وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
٢٤	محمود سعيد مدحي	وزيراً للمالية
٢٥	د. فرج سعيد بن غانم	وزيراً للتخطيط
٢٦	علي ناصر محمد	إلغاء منصب وزير أمن الدولة وتشكيل لجنة تسمى لجنة أمن الدولة برئاسة علي ناصر محمد
٢٧	عبد الله أحمد الخامري	وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء

١-٣-٨: الحكومة السابعة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والتي استمرت من ١٦ أكتوبر ١٩٨٠م وحتى ١٤ فبراير ١٩٨٥م.

الرقم	اسم الوزير	المنصب الذي تولاه
١	علي ناصر محمد	رئيساً للوزراء
٢	علي سالم البيض	نائباً لرئيس الوزراء
٣	أنيس حسن يحي	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للأسماك
٤	علي عبد الرزاق باذيب	نائباً لرئيس الوزراء
٥	العقيد علي أحمد ناصر عنتر	وزيراً للدفاع
٦	صالح منصر السيلي	رئيساً للجنة أمن الدولة
٧	سالم صالح محمد	وزيراً للخارجية
٨	العقيد صالح مصلح قاسم	وزيراً للداخلية
٩	محمود سعيد مدحي	وزيراً للمالية
١٠	د. فرج بن غانم	وزيراً للتخطيط
١١	عبد القادر باجمال	وزيراً للصناعة
١٢	خالد فضل منصور	وزيراً للعدل والأوقاف
١٣	حيدر أبوبكر العطاس	وزيراً للإنشاءات
١٤	د. حسن أحمد السلامي	وزيراً للتربية والتعليم
١٥	راشد محمد ثابت	وزيراً للثقافة والسياحة
١٦	أحمد عبيد الفضلي	وزيراً للتجارة والتموين
١٧	محمد سليمان ناصر	وزيراً للزراعة
١٨	د.عبد العزيز الدالي	وزيراً للصحة
١٩	عبد العزيز عبد الولي	وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء
٢٠	عبد الله محمد عزيز	وزيراً للمواصلات
٢١	أحمد محمد قعطبي	وزيراً للإسكان
٢٢	نصر ناصر علي	وزيراً للعمل والخدمة المدنية
التعديلات التي تمت خلال الفترة من ٤ مايو ١٩٨١م وحتى ٢٢ مايو ١٩٨٤م		
٢٣	علي أحمد ناصر عنتر	نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للحكم المحلي

٢٤	العقيد صالح مصلح قاسم	وزيراً للدفاع
٢٥	المقدم محمد عبد الله البطاني	وزيراً للداخلية
٢٦	عبد الله أحمد غانم	وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء
٢٧	د. عبد الله أحمد بكير	وزيراً للصحة
٢٨	العميد الركن علي أحمد ناصر عنتر	عضواً في هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ونائباً لرئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء
٢٩	علي عبد الرزاق باذيب	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ورئيساً للجنة الدولة للإعلام
٣٠	د. عبد العزيز الدالي	وزيراً للخارجية
٣١	علي سالم البيض	وزيراً للحكم المحلي
٣٢	د. ياسين سعيد نعمان	وزيراً للثروة السمكية
٣٣	أحمد محمد قعطبي	وزيراً للدولة لشؤون الرياضة
٣٤	محمد سعيد عبد الله محسن	وزيراً للإسكان
٣٥	محمود عبد الله عشيس	وزيراً للدولة لشؤون الوحدة اليمنية

١-٣-٩: الحكومة الثامنة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والتي استمرت من ١٤ فبراير ١٩٨٥م وحتى ٨ فبراير ١٩٨٦م.

الرقم	اسم الوزير	المنصب الذي تولاه
١	حيدر أبوبكر العطاس	رئيس الوزراء
٢	علي عبد الرزاق باذيب	نائباً لرئيس مجلس الوزراء
٣	د. ياسين سعيد نعمان	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للثروة السمكية
٤	صالح مصلح قاسم	وزيراً للدفاع
٥	عبد العزيز الدالي	وزيراً للخارجية
٦	نصر ناصر علي	وزيراً للعمل والخدمة المدنية
٧	علي سالم البيض	وزيراً للحكم المحلي
٨	محمود سعيد مدحي	وزيراً للمالية

٩	راشد محمد ثابت	وزيراً للثقافة والسياحة
١٠	د. حسن أحمد السلامي	وزيراً للتربية والتعليم
١١	عبد الله محمد عزيز	وزيراً للصناعة
١٢	مهدي عبد الله سعيد	رئيساً للجنة العليا للرقابة الشعبية
١٣	محمد عبد الله البطاني	وزيراً للداخلية
١٤	احمد مساعد حسين	وزيراً لأمن الدولة
١٥	صالح أبوبكر بن حسينون	وزيراً للمواصلات
١٦	فضل محسن عبد الله	وزيراً للإنشاءات
١٧	عبد الله أحمد غانم	وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء
١٨	محمد سليمان ناصر	وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
١٩	عبد القادر باجمال	وزيراً للطاقة والمعادن
٢٠	خالد فضل منصور	وزيراً للعدل والأوقاف
٢١	أحمد عبيد الفضلي	وزيراً للتجارة والتموين
٢٢	د. فرج سعيد بن غانم	وزيراً للتخطيط
٢٣	أحمد محمد قعطبي	وزيراً للدولة لشؤون الرياضة
٢٤	محمود عبد الله عشيش	وزيراً للدولة لشؤون الوحدة
٢٥	محمد سعيد عبد الله	وزيراً للإسكان
٢٦	محمد علي عبد القوي	وزيراً للإعلام

١-٣-١٠: الحكومة التاسعة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والتي استمرت من ٨ فبراير ١٩٨٦م وحتى ٦ نوفمبر ١٩٨٦م.

الرقم	اسم الوزير	المنصب الذي تولاه
١	د. ياسين سعيد نعمان	رئيساً للوزراء ووزيراً للعمل والخدمة المدنية
٢	صالح منصر السيلي	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية
٣	صالح أبوبكر بن حسينون	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للطاقة والمعادن
٤	عبد العزيز الدالي	وزيراً للخارجية
٥	سعيد صالح سالم	وزير لأمن الدولة

٦	صالح عبيد أحمد	وزيراً للدفاع
٧	محمود سعيد مدحي	وزيراً للمالية
٨	راشد محمد ثابت	وزيراً للدولة لشؤون الوحدة
٩	محمد أحمد سلمان	وزيراً للإسكان والإنشاءات
١٠	د. فرج سعيد بن غانم	وزيراً للتخطيط
١١	د. عبد الله محمد عثمان	وزيراً للصناعة والتجارة والتموين
١٢	صالح عبد الله مثني	وزيراً للمواصلات
١٣	عثمان عبد الجبار راشد	وزيراً للثروة السمكية
١٤	عبد الواسع سلام	وزيراً للعدل والأوقاف
١٥	د. أحمد علي مقبل	وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
١٦	د. محمد أحمد جرهوم	وزيراً للثقافة والإعلام
١٧	د. سالم أبوبكر باسلم	وزيراً للتربية والتعليم
١٨	د. سعيد شرف بدر	وزيراً للصحة العامة
التعديلات التي تمت في ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦م		
١٩	عثمان عبد الجبار راشد	وزيراً للعمل والخدمة المدنية
٢٠	سالم محمد جبران	وزيراً للثروة السمكية

١-٣-١١: الحكومة العاشرة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والتي استمرت من ٦ نوفمبر ١٩٨٦م وحتى ٢١ مايو ١٩٩٠م .

الرقم	اسم الوزير	المنصب الذي تولاه
١	د. ياسين سعيد نعمان	رئيساً للوزراء
٢	صالح منصر السيلي	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية
٣	صالح أبوبكر بن حسينون	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للطاقة والمعادن
٤	عبد العزيز الدالي	وزيراً للخارجية
٥	سعيد صالح سالم	وزيراً لأمن الدولة
٦	صالح عبيد أحمد	وزيراً للدفاع
٧	محمود سعيد مدحي	وزيراً للمالية

٨	راشد محمد ثابت	وزيراً للدولة لشؤون الوحدة
٩	محمد أحمد سلمان	وزيراً للإسكان والإنشاءات
١٠	سالم محمد جبران	وزيراً للثروة السمكية
١١	د. فرج سعيد بن غانم	وزيراً للتخطيط
١٢	د. عبد الله محمد عثمان	وزيراً للصناعة والتجارة والتموين
١٣	صالح عبد الله مثني	وزيراً للمواصلات
١٤	عثمان عبد الجبار راشد	وزيراً للعمل والخدمة المدنية
١٥	عبد الواسع سلام	وزيراً للعدل والأوقاف
١٦	د. أحمد علي مقبل	وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
١٧	د. محمد أحمد جرهوم	وزيراً للثقافة والإعلام
١٨	د. سالم أبوبكر باسلم	وزيراً للتربية والتعليم
١٩	د. سعيد شرف بدر	وزيراً للصحة العامة
التعديلات التي تمت في ٤ نوفمبر ١٩٨٧م		
٢٠	عبد القوي مثنى هادي	وزيراً للإنشاءات والإسكان
٢١	د. أحمد ناصر الدنمي	وزيراً للمالية

ثانياً: في ظل الجمهورية العربية اليمنية من ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وحتى ٢١ مايو ١٩٩٠م.

٢-١: رؤساء الجمهورية ونوابهم في الجمهورية العربية اليمنية ونوابهم منذ عام ١٩٦٢م وحتى مايو ١٩٩٠م.

الرقم	اسم الرئيس	الفترة التي عاشها		عدد الحكومات التي تشكلت في ظل حكمه	إجمالي الفترة التي حكم فيها
		من	إلى		
١	عبد الله يحي السلال	١٩١٧	١٩٩٤	١١ حكومة	مـن ٢٧/٩/ ٦٢ حتى ٤/١١/١٩٦٧م لمدة ٥ سنوات وشهراً واحداً و٧ أيام
٢	د. عبد الرحمن عبد ربه المرادي البيضاني كنائب لرئيس الجمهورية	١٩٢٦	٢٠١٢	أول حكومة بعد الثورة	من ١/١٠/١٩٦٢م وحتى ٣٠/١/١٩٦٣م لمدة ٤ أشهر كنائب لرئيس الجمهورية
٣	القاضي عبد الرحمن الأرياني كنائب لرئيس الجمهورية	١٩١٠	١٩٩٨		من ٥ أكتوبر ١٩٦٣م
٤	اللواء حسن بن حسين العمري كنائب لرئيس الجمهورية	١٩١٦	١٩٨٥		من ٣ مايو ١٩٦٤م
٥	عبد الرحمن محمد يحي الأرياني	١٩١٠	١٩٩٨	١١ حكومة	من ٥/١١/١٩٦٧ م وحتى ١٣ /٦/١٩٧٤ لمدة ٦ سنوات و ٧ أشهر و ٨ أيام
٦	أبراهيم الحمدي	١٩٤٣	١٩٧٧	حكومتان	من ١٢ /٦/١٩٧٤ وحتى ١١/١٠/١٩٧٧ لمدة ٣ سنوات و٣ أشهر و٢٩ يوماً

٧	أحمد حسين الغشمي	١٩٤١	١٩٧٨	حكومة	من ١١/ ١٠/ ١٩٧٧ وحتى ٢٤/ ٦/ ١٩٧٨ لمدة ٨ أشهر و ١٤ يوماً
٨	عبد الكريم عبد الله العرشي	١٩٣٤	٢٠٠٦	رئاسة مؤقتة	من ٢٠/ ٧/ ١٩٧٨ لمدة ٢٤ يوماً
٩	علي عبد الله صالح	١٩٤٢	٢٠١٧	عدة حكومات	من ١٧/ ٧/ ١٩٧٨ وحتى ٢١/ ٥/ ١٩٩٠ لمدة١١ سنة و٩ أشهر و٥ أيام
١٠	عبد العزيز عبد الغني صالح كنائب لرئيس الجمهورية	١٩٣٩	٢٠١١	حكومتان	
١١	القاضي عبد الكريم عبد الله العرشي كنائب لرئيس الجمهورية	١٩٣٤	٢٠٠٦		من ١٥/ ١٠/ ١٩٨٠ لمدة ٣ سنوات وعدة أشهر

الاجمالي: ٦ رؤساء و ٥ نواب و ٢٩ حكومة

٢-٢: الحكومات التي تعاقبت في ظل الجمهورية العربية اليمنية من سبتمبر ١٩٦٢ وحتى مايو ١٩٩٠م.

الرقم	اسم رئيس الحكومة	الفترة التي عاشها		الفترة التي حكم خلالها		ملاحظات
		من	إلى	من	إلى	
١	عبد الله يحي السلال	١٩١٧	١٩٩٤	٢٧/ ٩/ ٦٢	٢٤/ ٤/ ٦٣	حكومتان في ١٩٦٢/٩/٢٧ و٣٠/ ٢/ ١٩٦٢
٢	عبد اللطيف ضيف الله	١٩٣٠	٢٠١٩	٢٥/ ٤/ ٦٣	٥/ ١٠/ ٦٣	رئيس المكتب التنفيذي
٣	عبد الرحمن يحي الأرياني	١٩١٠	١٩٩٨	٥/ ١٠/ ٦٣	٩/ ٢/ ٦٤	نائباً للرئيس ورئيساً للمجلس التنفيذي

٤	حسن بن حسين العمري	١٩١٦	١٩٨٥	١٠/ ٢/ ٦٤	٢/ ٥/ ٦٤	كرئيس تنفيذي للحكومة
٥	حمود الجائفي	١٩١٨	١٩٨٥	٢٨/ ٤/ ٦٣	٥/ ١/ ٦٥	
٦	حسن بن حسين العمري	١٩١٦	١٩٨٥	٦/ ١/ ٦٥ ١٦/ ٤/ ٦٦	١٥/ ٤/ ٦٦ ١٧/ ٩/ ٦٦	حكومتان
٧	أحمد محمد نعمان	١٩٠٩	١٩٩٦	٢٤/ ٤/ ٦٥	١٩/ ٧/ ٦٥	
٨	حسن بن حسين العمري	١٩١٦	١٩٨٥	٢٠/ ٧/ ٦٥	١٧/ ٦/ ٦٦	
٩	عبد الله يحي السلال	١٩٠٩	١٩٩٦	١٨/ ٩/ ٦٦	١١/ ١٠/ ٦٧	
١٠	عبد الله يحي السلال	١٩١٧	١٩٩٤	١٢/ ١٠/ ٦٧	١٤/ ١١/ ٦٧	
١١	محسن أحمد العيني	١٩٣٢		١٥/ ١١/ ٦٧	٢٠/ ١٢/ ٦٧	
١٢	حسن بن حسين العمري	١٩١٦	١٩٨٥	٢١/ ١٢/ ٦٧	١٣/ ٩/ ٦٨	
١٣	حسن بن حسين العمري	١٩١٦	١٩٨٥	١٤/ ٩/ ٦٨ ٣/ ٤/ ٦٩	٢/ ٤/ ٦٩ ١/ ٩/ ٦٩	حكومتان في ١٤/ ٥/ ٦٨ و٣/ ٤/ ٦٩
١٤	عبد الله الكرشمي	١٩٣٢	٢٠٠٧	٢/ ٩/ ٦٩	٤/ ٢/ ٧٠	
١٥	محسن أحمد العيني	١٩٣٢		٥/ ٢/ ٧٠	٢/ ٥/ ٧١	
١٦	أحمد محمد نعمان	١٩٠٩	١٩٩٦	٣/ ٥/ ٧١	٢٢/ ٨/ ٧١	
١٧	حسن بن حسين العمري	١٩١٦	١٩٨٥	٢٣/ ٨/ ٧١	١٧/ ٩/ ٧١	
١٨	محسن أحمد العيني	١٩٣٢		١٨/ ٩/ ٧١	٣٠/ ١٢/ ٧٢	
١٩	القاضي عبد الله الحجري	١٩١١	١٩٧٧	٣١/ ١٢/ ٧٢	٢/ ٣/ ٧٤	
٢٠	حسن أحمد مكي	١٩٣٣	٢٠١٦	٣/ ٣/ ٧٤	٢٠/ ٦/ ٧٤	
٢١	محسن العبيني	١٩٣٢		٢١/ ٦/ ٧٤	١٥/ ١/ ٧٥	
٢٢	عبد العزيز عبد الغني	١٩٣٩	٢٠١١	٢٦/ ١/ ٧٥ ٣٠/ ٥/ ٧٨	٢٩/ ٠٥/ ٧٨ ١٤/ ١٠/ ٨٠	حكومتان في ٢٦/ ١/ ٧٥ و٣٠/ ٥/ ٧٨

٢٣	عبد الكريم الأرياني	١٩٣٥	٢٠١٥	١٥/١٠/٨٣	١١/١١/٨٣	
٢٤	عبد العزيز عبد الغني	١٩٣٩	٢٠١١	١٢/١١/٨٣ ٣١/٧/٨٨	٣٠/٧/٨٢ ٩/٥/٩٠	حكومتان

الاجمالي: ٢٤ رئيس حكومة و ٢٩ حكومة

٢-٣: التشكيلات الحكومية التي تعاقب على الجمهورية العربية اليمنية من ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢م وحتى ٢١ مايو ١٩٩٠م

٢-٣-١: الحكومة الأولى بموجب قرار مجلس قيادة الثورة لعام ١٩٦٢م بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ والتي استمرت من ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ وحتى ٣٠ أكتوبر ١٩٦٢م

الرقم	الاسم	المنصب
١	العميد عبد الله السلال	رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس الوزراء
٢	الدكتور عبد الرحمن البيضاني	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للاقتصاد والثروة المعدنية
٣	محسن أحمد العيني	وزيراً للخارجية
٤	القاضي محمد محمود الزبيري	وزيراً للمعارف
٥	النقيب عبد اللطيف ضيف الله	وزيراً للداخلية
٦	العميد حمود الجائفي	وزيراً للحربية
٧	عبد الغني مطهر	وزيراً للتجارة
٨	يحي منصور بن نصر	وزيراً للزراعة
٩	علي محمد سعيد أنعم	وزيراً للصحة
١٠	الدكتور عبد الغني علي أحمد	وزيراً للخزانة
١١	القاضي عبد الرحمن الأرياني	وزيراً للعدل
١٢	الملازم أول محمد الأهنومي	وزيراً لشؤون البلديات
١٣	أحمد حسين المروني	وزيراً للإرشاد القومي
١٤	المهندس عبد الله حسين الكرشمي	وزيراً للأشغال
١٥	القاضي عبد السلام صبره	وزيراً للأوقاف والشؤون الاجتماعية
١٦	محمد سعد القباطي	وزيراً لشؤون المهاجرين

١٧	الشيخ أمين عبد الواسع نعمان	وزيراً للدولة لشؤون التاريخ والآثار
١٨	العقيد حسن بن حسين العمري	وزيراً للمواصلات
١٩	الطيار عبد الرحيم عبد الله	وزيراً للطيران
٢٠	علي محمد الأحمدي	وزيراً للإعلام

٢-٣-٢: الحكومة الثانية بموجب قرار مجلس قيادة الثورة لعام ١٩٦٢م بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٦٢م والتي استمرت من ٣١ أكتوبر ١٩٦٢م وحتى ٢٤ أبريل ١٩٦٣م

الرقم	الاسم	المنصب
١	العميد عبد الله السلال	رئيساً لمجلس الوزراء
٢	الدكتور عبد الرحمن البيضاني	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية
٣	العقيد عبد الله جزيلان	وزيراً للحربية
٤	النقيب عبد اللطيف ضيف الله	وزيراً للداخلية
٥	محمد قائد سيف	وزيراً للدولة لشؤون رئاسة لجمهورية
٦	الطيار عبد الرحيم عبد الله	وزيراً للطيران
٧	القاضي عبد الرحمن الأرياني	وزيراً للعدل
٨	القاضي عبد السلام محمد صبره	وزيراً للأوقاف وشؤون القبائل
٩	العقيد حسن بن حسين العمري	وزيراً للمواصلات
١٠	عبد القوي أبراهيم حاميم	وزيراً لشؤون البلدية والقروية
١١	عبد الغني مطهر	وزيراً للتجارة
١٢	محمد مهيوب ثابت	وزيراً لشؤون المغتربين
١٣	علي محمد سعيد أنعم	وزيراً للصحة
١٤	الملازم أول محمد الأهنومي	وزيراً للتموين
١٥	النقيب حسين محمد الدفعي	وزيراً للعمل
١٦	النقيب محمد الرعيني	وزيراً للزراعة
١٧	المهندس عبد الله حسين الكرشمي	وزيراً للأشغال
١٨	الدكتور عبد الغني علي أحمد	وزيراً للخزانه
١٩	د. حسن محمد مكي	وزيراً للاقتصاد

٢٠	القاضي محمد محمود الزبيري	وزيراً للمعارف
٢١	أحمد محمد نعمان	وزيراً للإدارة المحلية
٢٢	الشيخ أمين عبد الواسع نعمان	وزيراً للإرشاد القومي
٢٣	النقيب علي سيف الخولاني	وزيراً للشؤون الاجتماعية

قرار مجلس قيادة الثورة لعام ١٩٦٢م بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٦٢م بتعديل تشكيل الحكومة.

الرقم	الاسم	المنصب
١	الدكتور عبد الغني علي أحمد	وزيراً للاقتصاد والمالية
٢	عبد الغني مطهر	وزيراً للتموين والتجارة
٣	أحمد حسين المروني	وزيراً للإرشاد القومي والإعلام
٤	محمد قائد سيف	وزيراً لشؤون الرئاسة للشؤون الحربية
٥	الشيخ أمين عبد الواسع نعمان	وزيراً لشؤون الرئاسة للشؤون الداخلية
٦	الشيخ محمد علي عثمان	وزيراً للدولة لشؤون القبائل
٧	عبد الكريم أحمد العنسي	وزيراً للدولة لشؤون جنوب اليمن المحتل
٨	قحطان محمد الشعبي	مستشاراً برئاسة الجمهورية لشؤون الجنوب بدرجة وزير

٢-٣-٣: الجكومة الثالثة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٣) لعام ١٩٦٣م بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٦٣م بتعديل تشكيل المجلس التنفيذي وظلت من ٢٥ أبريل ١٩٦٣م وحتى ٩ فبراير ١٩٦٤م، وأسندت رئاستها إلى العميد عبد اللطيف ضيف الله، ثم تولى رئاستها القاضي عبد الرحمن الأرياني بموجب قرار رئيس الجمهورية بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٦٣م وبطاقم الحكومة نفسها وتعديلاتها اللاحقة.

الرقم	الاسم	المنصب
١	السيد عبد اللطيف ضيف الله	رئيساً للمجلس التنفيذي
٢	القاضي عبد الرحمن الأرياني	رئيساً للوزراء من ٥ أكتوبر ١٩٦٣م
٣	السيد محمد علي عثمان	وزيراً لشؤون القبائل

٤	السيد محمد الرعيني	وزيراً للداخلية
٥	السيد مصطفى أحمد يعقوب	وزيراً للخارجية
٦	السيد حسين محمد الدفعي	وزيراً للحربية
٧	السيد عبد الغني علي أحمد	وزيراً للخزانة
٨	السيد محمد بن علي حسين الأكوع	وزيراً للعدل
٩	السيد محمد أنعم غالب	وزيراً للتربية والتعليم
١٠	السيد حسين عبد الله المقدمي	وزيراً للصحة
١١	الدكتور حسن محمد مكي	وزيراً للاقتصاد
١٢	السيد أحمد حسين المروني	وزيراً للأوقاف
١٣	المهندس عبد الله حسين الكرشمي	وزيراً للأشغال والمواصلات
١٤	السيد علي محمد عبده	وزيراً للزراعة
١٥	السيد محمد عبد الواسع نعمان	نائباً لوزير الداخلية
١٦	السيد عبده نعمان عطا	نائباً لوزير الخارجية
١٧	السيد أحمد ثابت	نائباً لوزير الخزانة
١٨	السيد علي عبد الحق	نائباً لوزير العدل
١٩	السيد أحمد محمد الشجني	نائباً لوزير التربية والتعليم
٢٠	السيد علي محمد السنيدار	نائباً لوزير الاقتصاد
٢١	السيد عبد الملك الطيب	نائباً لوزير الأوقاف
٢٢	السيد غالب الشرعي	نائباً لوزير الأشغال والمواصلات
٢٣	السيد ناصر المعافاه	نائباً لوزير الزراعة
التعديل بموجب قرار رئيس الجمهورية في ١٦ يونيو ١٩٦٣م		
٢٤	محمد يحي الحداد	وزيراً للأوقاف

قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٣م بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩٦٣م .

الرقم	الاسم	المنصب
١	السيد أحمد حسين المروني	وزيراً للتربية والتعليم
٢	السيد عبده نعمان عطا	نائباً لوزير التربية والتعليم

٣	السيد عبد الواحد الخرباش	نائباً لوزير الخارجية
٤	السيد محمد عبد الله الفسيل	مستشاراً في وزارة الزراعة
٥	عبد السلام صبره	وزيراً للمواصلات بموجب القرار المؤرخ ٦ أغسطس ١٩٦٣م

قرار رئيس الجمهورية لسنة ١٩٦٣ بتعيين نائب لرئيس الجمهورية ورئيس المجلس التنفيذي بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٦٣م وتولى رئاسة الحكومة الثالثة بطاقمها نفسه مع التعديلات اللاحقة.

الرقم	الاسم	المنصب
١	القاضي عبد الرحمن يحي الأرياني	نائباً لرئيس الجمهورية ورئيس المجلس التنفيذي

٢-٣-٤: الحكومة الرابعة بموجب قرار رئيس الجمهورية لسنة ١٩٦٤م بتشكيل المجلس التنفيذي بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٦٤م والتي استمرت من ١٠ فبراير ١٩٦٤م وحتى ٢ مايو ١٩٦٤م .

الرقم	الاسم	المنصب
١	اللواء حسن ين حسين العمري	رئيساً للمجلس التنفيذي
٢	أحمد محمد نعمان	نائباً لرئيس المجلس
٣	الدكتور حسن محمد مكي	وزيراً لخارجية
٤	عبد الله محمد الأرياني	وزيراً للإدارة المحلية
٥	العقيد عبد الله علي الضبي	وزيراً للداخلية
٦	العقيد حسين محمد الدفعي	وزيراً للدفاع
٧	العقيد محمد الرعيني	وزيراً للمواصلات
٨	يحي منصور بن نصر	وزيراً للزراعة
٩	عبد الغني مطهر	وزيراً للاقتصاد
١٠	عبد الغني علي أحمد	وزيراً للخزانة

١١	محمد قائد سيف	وزيراً لشؤون الرئاسة
١٢	أحمد حسين المروني	وزيراً للتربية والتعليم
١٣	حسين عبد الله المقدمي	وزيراً للصحة
١٤	المهندس عبد الله الكرشمي	وزيراً للأشغال
١٥	عبد الكريم أحمد العنسي	وزيراً للإعلام
١٦	محمد علي بن حسين ألأكوع	وزيراً للأوقاف
١٧	القاضي محمد إسماعيل الحجي	وزيراً للعدل
١٨	محمد علي الأسودي	وزيراً لشؤون الجنوب
١٩	المقدم علي سيف الخولاني	مستشار لشؤون الرئاسة

٢-٣-٥: الحكومة الخامسة بموجب قراري رئيس الجمهورية رقم (١٣) لسنة ١٩٦٤ بتعيين رئيس لمجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٦٤م و قرار رئيس الجمهورية رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ بتشكيل الوزارة بتاريخ ٣ مايو ١٩٦٤م وقد استمرت الوزارة من ٣ مايو ١٩٦٤م وحتى ٥ يناير ١٩٦٥م .

الرقم	الاسم	المنصب
١	اللواء حمود الجائفي	رئيساً لمجلس الوزراء
٢	محمد الرعيني	نائباً لرئيس الوزراء ويختص بشؤون الداخلية والإدارة المحلية
٣	عبد الرحمن الأرياني	نائباً لرئيس الوزراء ويختص بشؤون العدل والخارجية والأوقاف
٣	محمد محمود الزبيري	نائباً لرئيس الوزراء ويختص بشؤون التربية والتعليم والإرشاد القومي
٤	عبد القوي ابراهيم حاميم	نائباً لرئيس الوزراء ويختص بشؤون الأشغال والمواصلات والجنوب اليمني المحتل
٥	عبد الله جزيلان	نائباً لرئيس الوزراء ويختص بشؤون الاقتصاد والخزانة

٦	عبد اللطيف ضيف الله	نائباً لرئيس الوزراء ويختص بشؤون الصحة والزراعة
٧	الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر	وزيراً للداخلية
٨	محسن السري	وزيراً لخارجية
٩	حسين محمد الدفعي	وزيراً للحربية
١٠	عبد الغني علي أحمد	وزيراً للخزانة
١١	علي سيف الخولاني	وزيراً للاقتصاد
١٢	الشيخ سنان أبو لحوم	وزيراً للزراعة
١٣	محمد إسماعيل الحجي	وزيراً للعدل
١٤	عبد الكريم أحمد العنسي	وزيراً للأوقاف
١٥	قاسم غالب	وزيراً للتربية والتعليم
١٦	محمد الأهنومي	وزيراً للأشغال
١٧	عبد السلام محمد صبره	وزيراً للمواصلات
١٨	حسين عبد الله المقدمي	وزيراً للصحة
١٩	عبد الله بن محمد الأرياني	وزيراً للإدارة المحلية
٢٠	أحمد حسين المروني	وزيراً للإعلام والإرشاد القومي
٢١	الشيخ أحمد محمد الكباب	وزيراً لشؤون الجنوب اليمني المحتل
٢٢	الشيخ أحمد عبدربه العواضي	وزيراً لشؤون القبائل
٢٣	محمد قائد سيف	وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية
٢٤	عبد الغني مطهر	وزيراً للدولة
٢٥	محمد علي الأسودي	وزيراً للدولة
٢٦	أحمد الرحومي	نائباً لوزير الداخلية
٢٧	أسماعيل الجرافي	نائباً لوزير الخارجية
٢٨	العميد أحمد الأنسي	نائباً لوزير الحربية
٢٩	عبد الله السنباني	نائباً لوزير الخزانة
٣٠	أحمد عبده سعيد	نائباً لوزير الاقتصاد
٣١	ناصر المعافاة	نائباً لوزير الزراعة
٣٢	عبد الله الشماحي	نائباً لوزير العدل

٣٣	محمد الفسيل	نائباً لوزير الأوقاف
٣٤	محمد الصرحي	نائباً لوزير التربية والتعليم
٣٥	عبد العزيز الفتيح	نائباً لوزير الأشغال
٣٦	عبد العزيز الحبيشي	نائباً لوزير المواصلات
٣٧	أحمد محمد الشجني	نائباً لوزير الصحة
٣٨	أحمد الوشلي	نائباً لوزير الإدارة المحلية
٣٩	أبراهيم الحضراني	نائباً لوزير الإعلام والإرشاد القومي
٤٠	محمد أحمد شعلان	نائباً لوزير شؤون الجنوب اليمني المحتل
٤١	محمد السياغي	نائباً لوزير شؤون القبائل

٢-٣-٦: الحكومة السادسة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٧) لسنة ١٩٦٥ بتشكيل الوزارة بتاريخ ٦ يناير ١٩٦٥م والتي استمرت من ٦ يناير ١٩٦٥م وحتى ١٩ أبريل ١٩٦٥م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	حسن بن حسين العمري	رئيساً للوزراء
٢	اللواء حمود الجائفي	وزيراً للخزانة والاقتصاد
٣	العقيد عبد اللطيف ضيف الله	وزيراً للأشغال والمواصلات
٤	العقيد عبد الله جزيلان	وزيراً للزراعة
٥	السيد عبد الله بن حسين الأحمر	وزيراً للداخلية
٦	السيد محمد الأهنومي	وزيراً للحربية
٧	السيد عبد القوي أبراهيم حاميم	وزيراً للخارجية
٨	القاضي محمد إسماعيل الحجي	وزيراً للعدل
٩	السيد قاسم غالب	وزيراً للتربية والتعليم
١٠	السيد محمد كامل الواسعي	وزيراً للصحة
١١	السيد حسين السياغي	وزيراً للأوقاف
١٢	السيد ناصر الضرافي	وزيراً للإدارة المحلية
١٣	السيد أحمد محمد الكباب	وزيراً لشؤون الجنوب اليمني المحتل

١٤	السيد أحمد عبده ربة العواضي	وزير لشؤون القبائل
١٥	السيد علي بن علي الرويشان	وزيراً للدولة
١٦	السيد علي بن علي ناجي القوسي	وزيراً للدولة
١٧	الشيخ محمد علي الأسودي	وزيراً للدولة
١٨	العميد محمد الرعيني	وزير لشؤون رئاسة الجمهورية
١٩	مجاهد حسن غالب	وزير دولة متفرغ للعمل بمجلس التنسيق المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية

٢-٣-٧: الحكومة السابعة بموجب قرار رئيس الجمهورية لسنة ١٩٦٥ بتشكيل مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٦٥م والتي استمرت من٢٤ أبريل١٩٦٥م وحتى ١٩ يوليو ١٩٦٥م .

الرقم	الاسم	المنصب
١	أحمد محمد نعمان	رئيساً للوزراء
٢	القاضي عبد الله محمد الأرياني	وزيراً للإدارة المحلية
٣	حسين عبدالله المقدمي	وزيراً للصحة
٤	منصور عبد العزيز	وزيراً للعدل
٥	ناصر المعافاة	وزيراً للزراعة
٦	أحمد عبده سعيد	وزيراً للخزانة
٧	الدكتور محمد سعيد العطار	وزيراً للاقتصاد
٨	علي قاسم المؤيد	وزيراً لشؤون الرئاسة
٩	محسن أحمد العيني	وزيراً للخارجية
١٠	الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر	وزيراً للداخلية
١١	العميد محمد الرعيني	وزيراً للحربية
١٢	أحمد حسين المروني	وزيراً للإعلام
١٣	القاضي عبد الكريم احمد العنسي	وزيراً للتربية والتعليم
١٤	المهندس عبد الله حسين الكرشمي	وزيراً للأشغال

١٥	الدكتور حسن محمد مكي	وزيراً للمواصلات
١٦	القاضي حسين السياغي	وزيراً للأوقاف
١٧	الشيخ علي بن ناجي القوسي	وزيراً للدولة
١٨	علي محمد سعيد أنعم	وزيراً للدولة
١٩	محمد أحمد الرعدي	أميناً عاماً لمجلس الوزراء
٢٠	مسحن السري	رئيساً لمجلس البنك اليمني للإنشاء والتعمير بدرجة وزير

٢-٣-٨: الحكومة الثامنة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٥ بتشكيل الوزارة بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٦٥م والتي استمرت من٢٧ يوليو ١٩٦٥ وحتى ١٥ ابريل ١٩٦٦م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	حسن بن حسين العمري	رئيساً للوزراء
٢	الشيخ محمد علي عثمان	نائباً لرئيس الوزراء
٣	العقيد عبد الله جزيلان	نائباً لرئيس الوزراء
٤	القاضي محمد حسن الزهيري	وزيراً للداخلية
٥	العميد محمد الرعيني	وزيراً للحربية
٦	المقدم أحمد الرحومي	وزيراً للخزانة
٧	القاضي عبد الله بن محمد الأرياني	وزيراً للإدارة المحلية
٨	السيد قاسم غالب	وزيراً للتربية والتعليم
٩	السيد محسن السري	وزيراً للاقتصاد
١٠	العقيد عبد للطيف ضيف الله	وزيراً للأشغال والبلديات
١١	الدكتور محمد كامل الواسعي	وزيراً للصحة
١٢	السيد مصطفى أحمد يعقوب	وزيراً للخارجية
١٣	القاضي عبد الله عبد السلام صبره	وزيراً للمواصلات
١٤	القاضي حسين السياغي	وزيراً للأوقاف
١٥	المهندس علي محمد عبده	وزيراً للزراعة

١٦	القاضي محمد إسماعيل الحجي	وزيراً للعددل
١٧	السيد محمد علي الأكوع	وزيراً للإعلام
١٨	العقيد محمد الأهنومي	وزيراً للدولة لشؤون الرئاسة
١٩	السيد علي ناصر العنسي	وزيراً لشؤون الجنوب اليمني المحتل
٢٠	الشيخ مطيع دماج	وزيراً للدولة
٢١	الشيخ محمد علي الأسودي	وزيراً للدولة
٢٢	السيد محمد عكارس	وزيراً للدولة

٢-٣-٩: الحكومة التاسعه بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (١٣) لسنة ١٩٦٦ بتشكيل الحكومة بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٦٦م والتي استمرت من ١٦ أبريل ١٩٦٦م الى ١٧ سبتمبر ١٩٦٦م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	حسن بن حسين العمري	رئيساً للوزراء
٢	اللواء عبد الله جزيلان	نائباً لرئيس الوزراء
٣	اللواء حود الجائفي	وزيراً للحربية
٤	العميد محمد الرعيني	وزيراً للدولة لشؤون القبائل
٥	السيد مصطفى أحمد يعقوب	وزيراً للدولة
٦	الدكتور حسن محمد مكي	وزيراً للخارجية
٧	عبد الغني علي أحمد	وزيراً للإعلام وشؤون الجنوب اليمني المحتل
٨	القاضي عبد الكريم أحمد العنسي	وزيراً للمواصلات
٩	الشيخ أمين عبد الواسع نعمان	وزيراً للزراعة
١٠	يحي منصور بن نصر	وزيراً للإدارة المحلية
١١	القاضي محمد الخالدي	وزيراً للتربية والتعليم
١٢	العقيد عبداللطيف ضيف الله	وزيراً للأشغال
١٣	العميد حسين محمد الدفعي	وزيراً للداخلية
١٤	الدكتور محمد كامل الواسعي	وزيراً للصحة

١٥	محسن السري	وزيراً للاقتصاد
١٦	المقدم أحمد الرحومي	وزيراً للخزانه
١٧	القاضي محمد إسماعيل الحجي	وزيراً للعدل
١٨	القاضي حسين السياغي	وزيراً للأوقاف
١٩	الشيخ محمد علي الأسودي	وزيراً للدولة

٢-٣-١٠: الحكومة العاشرة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٦ بتشكيل الوزارة بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٦٦م والتي استمرت من ١٨ سبتمبر ١٩٦٦م الى ١١ أكتوبر ١٩٦٧م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	المشير عبد الله السلال	رئيساً للوزراء
٢	اللواءعبد الله جزيلان	نائباً لرئيس الوزراء
٣	االعميد عبداللطيف ضيف الله	وزيراً للأشغال والمواصلات
٤	العميد محمد الرعيني	وزيراً للدولة لشؤون القبائل
٥	العميد محمد الأهنومي	وزيراً للداخلية والإدارة المحلية
٦	الدكتور عبد الغني علي أحمد	وزيراً للخزانة والاقتصاد والتموين
٧	السيد قاسم غالب	وزيراً للتربية والتعليم
٨	الدكتور محمد كامل الواسعي	وزيراً للصحة
٩	السيد محمد علي الأسودي	وزيراً للجنوب اليمني المحتل
١٠	السيد محمد عبد العزيز سلام	وزيراً للخارجية
١١	القاضي ناصر الضرافي	وزيراً للأوقاف
١٢	السيد محمد بن محمد المنصور	وزيراً للعدل
١٣	السيد عبد العزيز الفتيح	وزيراً للصحة
١٤	السيد يحي بهران	وزيراً للاقتصاد

٢-٣-١١ : الحكومة الحادية عشر بموجب قرار رئيس الجمهورية لسنة ١٩٦٧م بتشكيل مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٦٧م والتي استمرت من ١٢ أكتوبر ١٩٦٧م الى ٤ نوفمبر ١٩٦٧م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	المشير عبد الله السلال	رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية
٢	الدكتور عبد الغني علي أحمد	وزيراً للخزانة
٣	الدكتور محمد سعيد العطار	وزيراً للاقتصاد
٤	العقيد عبد الله علي الضبي	وزيراً للداخلية والإدارة المحلية
٥	العميد غالب الشرعي	وزيراً للصحة
٦	علي عبد الله المطري	وزيراً للمواصلات
٧	المهندس محمد أحمد الجنيد	وزيراً للأشغال
٨	عبد القادر بن عبد الله	وزيراً للعدل
٩	القاضي حسين السياغي	وزيراً للأوقاف
١٠	قاسم غالب	وزيراً للتربية والتعليم
١١	العقيد عبدالله حسين بركات	وزيراً للزراعة
١٢	أحمد محمد الشجني	وزيراً للإعلام
١٣	عبده عثمان	وزيراً لشؤون الجنوب اليمني المحتل
١٤	محمد علي الأسودي	وزيراً للدولة

٢-٣-١٢ : الحكومة الثانية عشر بموجب قرار المجلس الجمهوري لسنة ١٩٦٧ بتشكيل مجلس الوزراء بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٦٧م والتي استمرت من ٥ نوفمبر ١٩٦٧م وحتى ٢ ديسمبر ١٩٦٧م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	محسن أحمد العيني	رئيساً للوزراء
٢	القاضي عبد السلام محمد صبره	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية
٣	الدكتور حسن محمد مكي	وزيراً للخارجية
٤	المقدم أحمد الرحومي	وزيراً للداخلية

٥	العقيد عبد الكريم السكري	وزيراً للدفاع
٦	الدكتور محمد سعيد العطار	وزيراً للاقتصاد
٧	أحمد عبده سعيد	وزيراً للخزانة
٨	القاضي محمد إسماعيل الحجي	وزيراً للتربية والتعليم
٩	عبد القادر بن عبد الله	وزيراً للعدل
١٠	عبد الملك الطيب	وزيراً للإعلام
١١	القاضي حسين السياغي	وزيراً للأوقاف
١٢	المهندس عبد الله حسين الكرشمي	وزيراً للأشغال
١٣	علي عبد الله المطري	وزيراً للمواصلات
١٤	محمد عبده نعمان	وزيراً لشؤون الجنوب اليمني المحتل
١٥	المهندس محمد عبد الله عبد الغني	وزيراً للزراعة
١٦	عبد العزيز عبد الغني صالح	وزيراً للصحة

٢-٣-١٣: الحكومة الثالثة عشر بموجب قرار المجلس الجمهوري رقم (١٤) لسنة ١٩٦٧م بتشكيل الحكومة بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٦٧م والتي استمرت من ٢١ ديسمبر ١٩٦٧م وحتى ١٣ سبتمبر ١٩٦٨م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	الفريق حسن بن حسين العمري	رئيساً للوزراء
٢	السيد محمد عبد السلام صبره	نائباً لرئيس الوزراء
٣	الدكتور حسن محمد مكي	وزيراً للخارجية
٤	الدكتور محمد سعيد العطار	وزيراً للاقتصاد
٥	السيد أحمد عبده سعيد	وزيراً للخزانة
٦	المقدم أحمد الرحومي	وزيراً للدفاع
٧	العقيد عبدالله حسين بركات	وزيراً للداخلية
٨	القاضي محمد إسماعيل الحجي	وزيراً للعدل
٩	السيد محمد عبده نعمان	وزيراً للإعلام
١٠	السيد عبد الملك الطيب	وزيراً للتربية والتعليم

١١	المهندس عبد الله حسين الكرشمي	وزيراً للأشغال
١٢	العميد عبد اللطيف ضيف الله	وزيراً للمواصلات
١٣	السد علي عبد الله المطري	وزيراً للصحة
١٤	السيد محمد عبد الله عبد الغني	وزيراً للزراعة
١٥	القاضي عبد الكريم أحمد العنسي	وزيراً للإدارة المحلية
١٦	القاضي حسين السياغي	وزيراً للأوقاف
١٧	السيد عبده محمد عثمان	وزيراً لشؤون الوحدة
التعديلات التي تمت بموجب القرارات الجمهورية ذات الأرقام (١٣) و(١٦) و٣٥) لسنة ١٩٦٨م		
١٨	الأستاذ علي حسين الحبيشي	مستشاراً قانونياً للمجلس الجمهوري ومجلس الوزراء ورئيساً للمكتب القانوني بدرجة وزير
١٩	أحمد حسين المروني	وزيراً للإعلام
٢٠	عبد الواسع حميد الأصبحي	وزيراً لشؤون الوحدة اليمنية

٢-٣-١٤: الحكومة الرابعة عشر بموجب قرار المجلس الجمهوري رقم (٥١) لسنة ١٩٦٧م بتشكيل الحكومة بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٦٧م والتي استمرت من ١٤ سبتمبر ١٩٦٨ م الى ٢ أبريل ١٩٦٩م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	الفريق حسن بن حسين العمري	رئيساً للوزراء
٢	السيد محمد عبد السلام صبره	نائبا لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية
٣	السيد يحي حمود جغمان	وزيراً للخارجية
٤	العقيد محمد عبد الولي عبد الله	وزيراً للداخلية
٥	محمد علي الأكوع	نائباً لوزير الداخلية
٦	المقدم أحمد الرحومي	وزيراً للخزانة
٧	السيد عبد العزيز عبد الغني صالح	وزيراً للاقتصاد
٨	العقيد صالح الأشول	وزيراً للأشغال
٩	السيد محمد عبده عبد الله	وزيراً للمواصلات

١٠	السيد إسماعيل الأكوع	وزيراً للإعلام
١١	السيد محمد عبد الواسع حميد	وزير لشؤون الوحدة اليمنية
١٢	السيد محمد لطف الصباحي	وزيراً للأوقاف
١٣	السيد حسين المقبلي	وزيراً للإدارة المحلية
١٤	الدكنور محمد عبد الودود	وزيراً للصحة
١٥	القاضي محمد إسماعيل الحجي	وزيراً للعدل
١٦	المهندس محمد أحمد الجنيد	وزيراً للزراعة
١٧	السيد عبد الملك الطيب	وزيراً للتربية والتعليم
١٨	السيد محمد حمود الصرخي	نائباً لوزير التربية والتعليم
١٩	السيد أحمد عبده سعيد	مستشاراً لرئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية
التعديلات التي تمت بموجب القرارات الجمهورية ذات الأرقام (٥٨) و(٦٠) لسنة ١٩٦٨م		
٢٠	القاضي عبد الكريم أحمد العنسي	وزيراً للدولة
٢١	المهندس عبد الله حسين الكرشمي	وزيراً للمواصلات

٢-٣-١٥: الحكومة الخامسة عشر بموجب قرار المجلس الجمهوري رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٩م بتشكيل الحكومة بتاريخ ٣ أبريل ١٩٦٩م والتي استمرت من ٣ أبريل ١٩٦٩م وحتى ١ سبتمبر ١٩٦٩م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	الفريق حسن بن حسين العمري	رئيساً للوزراء
٢	السيد محمد عبد السلام صبره	نائبا لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية
٣	السيد حسين علي الحبيشي	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية والاقتصادية
٤	السيد يحي منصور نصر	وزيراً للإدارة المحلية
٥	المهندس عبد الله حسين الكرشمي	وزيراً للمواصلات
٦	القاضي عبد الكريم أحمد العنسي	وزيراً للدولة لشؤون الرئاسة
٧	السيد محمد أنعم غالب	وزيراً للاقتصاد

٨	القاضي محمد إسماعيل الحجي	وزيراً للعدل
٩	السيد حسين عبد الله المقدمي	وزيراً للصحة
١٠	السيد أحمد عبده سعيد	وزيراً للدولة ومستشارا للرئيس للشؤون الاقتصادية
١١	المهندس محمد أحمد الجنيد	وزيراً للزراعة
١٢	الس-يد عبد الملك الطيب	وزيراً للتربية والتعليم
١٣	السيد محمد عبد الواسع حميد	وزيراً لشؤون الوحدة اليمنية
١٤	الدكتور محمد عبد الولي عبد الله	وزيراً للداخلية
١٥	السيد يحي حمود جغمان	وزيراً للدولة وممثلاً شخصياً لرئيس المجلس الجمهوري
١٦	السيد حسين المقبلي	وزيراً للإعلام
١٧	السيد محمد لطف الصباحي	وزيراً للأوقاف
١٨	السيد أحمد قائد بركات	وزيراً للخارجية
١٩	السيد محمد عبد الواسع أحمد	وزيراً للأشغال
٢٠	السيد محمد بن أسماعيل الربيع	وزيراً للخزانة

٢-٣-١٦ : الحكومة السادسة عشر بموجب قرار المجلس الجمهوري رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٩م بتشكيل الحكومة بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٦٩م والتي استمرت من ٢ سبتمبر ١٩٦٩م الى ٤ فبراير ١٩٧٠م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	المهندس عبد الله حسين الكرشمي	رئيساً للوزراء
٢	السيد محمد عبد السلام صبره	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية
٣	السيد يحي حمود جغمان	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية والاقتصادية
٤	السيد أحمد عبده سعيد	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون المالية والتنمية والخدمات
٥	العقيد علي سيف الخولاني	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون العسكرية وشؤون الأمن والشباب

٦	السيد أحمد قائد بركات	وزيراً للخارجية
٧	السيد محمد أنعم غالب	وزيراً للاقتصاد
٨	السيد علي لطف الثور	وزيراً للخزانة
٩	العقيد محمد مرغم	وزيراً للداخلية
١٠	المهندس محمد أحمد الجنيد	وزيراً للزراعة
١١	السيد حسين عبد الله المقدمي	وزيراً للصحة
١٢	السيد أحمد حسين المروني	وزيراً للتربية والتعليم
١٣	المقدم محمد الأنسي	وزيراً للمواصلات
١٤	السيد عبده نعمان قائد	وزيراً للأشغال والبلديات
١٥	القاضي علي بن علي السمان	وزيراً للعدل
١٦	السيد عبد الله عبد الوهاب نعمان	وزيراً للإعلام وشؤون الوحدة
١٧	السيد علي عبد الله العمري	وزيراً للأوقاف
١٨	السيد هاشم طالب	وزيراً للإدارة المحلية
١٩	القاضي عبد الكريم أحمد العنسي	وزيراً لشؤون الرئاسة والمجلس الوطني
٢٠	المقدم محمد الحاوري	يعهد إليه باختصاصات وزير الداخلية

٢-٣- ١٧ : الحكومة السابعة عشر بموجب قرار المجلس الجمهوري رقم (٤) لسنة ١٩٦٩م بتشكيل الحكومة بتاريخ ٥ فبراير ١٩٧٠م والتي استمرت من ٥ فبراير ١٩٧٠م وحتى ٢ مايو ١٩٧١م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	محسن أحمد العيني	رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية
٢	السيد محمد عبد السلام صبره	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية
٣	الدكتور محمد سعيد العطار	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية
٤	السيد أحمد عبده سعيد	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون المالية والأنماء
٥	العقيد أحمد الرحومي	وزيراً للداخلية
٦	القاضي عبد الكريم أحمد العنسي	وزيراً لشؤون الرئاسة والمجلس الوطني

٧	المهندس محمد أحمد الجنيد	وزيراً للزراعة
٨	السيد يحي منصور	وزيراً للإدارة المحلية
٩	القاضي علي بن علي السمان	وزيراً للعدل
١٠	القاضي علي عبد الله العمري	وزيراً للأوقاف
١١	المقدم محمد الأنسي	وزيراً للمواصلات
١٢	القاضي عبد الكريم عبد الله العرشي	وزيراً للخزانة
١٣	السيد عبد الله حمران	وزيراً للإعلام وشؤون الوحدة
١٤	السيد أحمد جابر عفيف	وزيراً للتربية والتعليم
١٥	العقيد صالح الأشول	وزيراً للأشغال
١٦	السيد ثابت محسن	وزيراً للصحة
التعديلات التي تمت بموجب القرارات ذات الأرقام (٩) و (٣٠) و (٣٢) و (٤٠) و (٥٨) لسنة ١٩٧٠م		
١٧	السيد عبد العزيز عبد الغني صالح	وزيراً للاقتصاد
١٨	السيد يحي أحمد المضواحي	وزيرا للأشغال العامة
١٩	السيد صلاح أحمد المصري	وزيرا للدولة
٢٠	السيد يحي عبد الله الضحياني	وزيرا للأوقاف
٢١	حسين علي مرفق	وزيراً للعدل
٢٢	القاضي علي عبد الله العمري	وزيراً للدولة ومحافظا لصنعاء
٢٣	السيد صالح الأشول	وزيراً للدولة
٢٤	السيد علي بن علي السمان	وزيراً للدولة
٢٥	السيد يحي حمود جغمان	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية
٢٦	العقيد أحمد الرحومي	مستشاراً لرئيس مجلس الوزراء
٢٧	العميد عبد الله علي الضبي	وزيراً للداخلية
٢٨	السيد محمد صالح الكهالي	نائباً لوزير الداخلية

٢-٣-١٨ : الحكومة الثامنة عشر بموجب قرار جمهوري رقم (١٣) لسنة ١٩٧١ بتاريخ ٣ مايو ١٩٧١ والتي استمرت من ٣ مايو ١٩٧١م وحتى ٢٢ أغسطس ١٩٧١م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	أحمد محمد نعمان	رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية
٢	القاضي عبد السلام محمد صبره	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية
٣	محمد أنعم غالب	وزيراً للدولة ورئيساً للمكتب الفني
٤	حسين عبد الله المقدمي	وزيراً للصحة
٥	القاضي محمد إسماعيل الحجي	وزيراً للإدارة المحلية
٦	العميد عبد الله علي الضبي	وزيراً للمواصلات
٧	أحمد عبده سعيد	وزيراً للاقتصاد
٨	عبد القادر بن عبد الله	وزيراً للعدل
٩	العقيد عبد الله حسين بركات	وزيراً للداخلية
١٠	المهندس محمد أحمد الجنيد	وزيراً للزراعة
١١	عبد الملك الطيب	وزيراً للدولة لشؤون مجلس الشورى
١٢	أحمد قائد بركات	وزيراً للإعلام والثقافة الوطنية
١٣	محمد إسماعيل الربيع	وزيراً للخزانة
١٤	أحمد جابر عفيف	وزيراً للتربية والتعليم
١٥	يحي أحمد المضواحي	وزيراً للأشغال
١٦	صلاح أحمد المصري	وزيراً للدولة
١٧	يحي بن عبد الله الضحياني	وزيراً للأوقاف
١٨	القاضي علي عبد الله العمري	وزيراً للداخلية

٢-٣-١٩ : الحكومة التاسعة عشر بموجب قرار جمهوري رقم (٤٦) لسنة ١٩٧١ بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٧١م والتي استمرت من ٢٣ أغسطس ١٩٧١م الى ٧ سبتمبر ١٩٧٢م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	الفريق حسن بن حسين العمري	رئيساً للوزراء
٢	القاضي عبد السلام محمد صبره	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية
٣	الدكتور محمد سعيد العطار	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزيراً للاقتصاد
٤	أحمد عبده سعيد	مستشاراً لرئيس الوزراء
٥	عبد الله عبد المجيد الأصنج	وزيراً للخارجية
٦	عبد الله السنباني	وزيراً للخزانة
٧	القاضي علي عبد الله العمري	وزيراً للإدارة المحلية
٨	العقيد علي الربيدي	وزيراً للداخلية
٩	حسين عبد الله المقدمي	وزيراً للصحة
١٠	المهندس محمد أحمد الجنيد	وزيراً للزراعة
١١	عبد الله الصعدي	وزيراً للأشغال
١٢	أحمد جابر عفيف	وزيراً للتربية والتعليم
١٣	أحمد قاسم دهمش	وزيراً للإعلام
١٤	عبد القادر بن عبد الله	وزيراً للعدل
١٥	يحي عبد الله الضحياني	وزيراً للأوقاف
١٦	العميد عبد الله علي الضبي	وزيراً للمواصلات
١٧	السيد صلاح أحمد المصري	وزيراً للدولة

٢-٣-٢٠: الحكومة العشرين بموجب قرار جمهوري رقم (٦٤) لسنة ١٩٧١ بتشكيل مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٧١م والتي استمرت من ٨ سبتمبر ١٩٧١ وحتى ٣٠ ديسمبر ١٩٧٢م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	محسن أحمد العيني	رئيساً للوزراء
٢	المقدم أبراهيم محمد الحمدي	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية
٣	العميد عبد اللطيف ضيف الله	وزيراً للمواصلات
٤	المهندس محمد أحمد الجنيد	وزيراً للدولة لشؤون التنمية
٥	السيد عبده عثمان	وزيراً للدولة لشؤون الوحدة
٦	السيد أحمد جابر عفيف	وزيراً للتربية والتعليم
٧	القاضي عبد الكريم عبد الله العرشي	وزيراً للخزانة
٨	السيد عبد الله أحمد حمران	وزيراً لشؤون الرئاسة ومجلس الشورى
٩	السيد صلاح أحمد المصري	وزيراً للدولة
١٠	السيد يحي عبد الله الضحياني	وزيراً للأوقاف
١١	السيدعبد القادر بن عبد الله	وزيراً للعدل
١٢	السيد عبد الله عبد المجيد الأصنج	وزيراً للاقتصاد
١٣	السيد أحمد قاسم دهمش	وزيراً للإعلام
١٤	السيد عبد القادر بن عبد الله	وزيراً للعدل
١٥	السيد عبد الله الصعدي	وزيراً للأشغال
١٦	العميد سلام الرازحي	وزيراً للداخلية
١٧	الدكتور محمد قائد الأغبري	وزيراً للصحة
١٨	السيد عبدالجبار المجاهد	وزيراً للزراعة
١٩	السيد عبد السلام الحداد	وزيراً للإدارة المحلية
٢٠	السيد سعيد محمد الحكيمي	وزيراً للدولة لشؤون التموين
التعديلات التي تمت بموجب القراراين الجمهوريين وبالأرقام ذاتها (٢٢) و (٤١) لسنة ١٩٧٢م		
٢١	السيد علي سيف الخولاني	وزيراً للداخلية
٢٢	القاضي علي بن علي السمان	وزيراً للعدل

٢٣	السيد هاشم طالب	وزيراً للإدارة المحلية
٢٤	الدكتور حسن محمد مكي	نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية

٢-٣-٢١: الحكومة الواحد والعشرين بموجب قرار جمهوري رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٢ بتشكيل مجلس الوزراء بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٧٢م والتي استمرت من ٣١ ديسمبر ١٩٧٢ وحتى ٢ مارس ١٩٧٤م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	عبد الله أحمد الحجري	رئيساً للوزراء
٢	محمد أحمد نعمان	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية
٣	الدكتور حسن محمد مكي	نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية
٤	العميد عبد اللطيف ضيف الله	وزيراً للمواصلات
٥	أحمد عبده سعيد	وزيراً للدولة لشؤون التنمية
٦	المهندس محمد أحمد الجنيد	وزيراً للخزانة
٧	أحمد حابر عفيف	وزيراً للتربية والتعليم
٨	القاضي عبد الكريم عبد الله العرشي	وزيراً للإدارة المحلية
٩	القاضي علي بين علي السمان	وزيراً للعدل
١٠	القاضي علي عبد الله العمري	وزيراً للأوقاف
١١	عبد الله حمران	وزيراً للدولة لشؤون مجلس الشورى وممثلاً شخصياً لرئيس المجلس الجمهوري
١٢	صلاح احمد المصري	وزيراً للدولة
١٣	السيد عبد الله عبد المجيد الأصنج	وزيراً للاقتصاد
١٤	عبد الله يحي الصعدي	وزيراً للأشغال
١٥	أحمد قاسم دهمش	وزيراً للإعلام
١٦	عبدالجبار أحمد المجاهد	وزيراً للزراعة
١٧	الدكتور محمد قائد الأغبري	وزيراً للصحة
١٨	سعيد محمد الحكيمي	وزيراً للدولة لشؤون التموين
١٩	العميد محمد علي الأكوع	وزيراً للداخلية

التعديلات التي تمت بموجب القرار رقم (٧٣) لسنة ١٩٧٣م		
٢٠	القاضي محمد إسماعيل الحجي	وزيراً للعدل

٢-٣-٢٢: الحكومة الثانية والعشرين بموجب قرار جمهوري رقم (٧) لسنة ١٩٧٤ بتشكيل مجلس الوزراء بتاريخ ٣ مارس ١٩٧٤م والتي استمرت من ٣ مارس ١٩٧٤م وحتى ٢٠ يونيو ١٩٧٤م .

الرقم	الاسم	المنصب
١	د. حسن محمد مكي	رئيساً للوزراء
٢	عبد اللطيف ضيف الله	وزيراً للأشغال
٣	أحمد عبده سعيد	وزيراً للمواصلات
٤	محمد أنعم غالب	وزيراً للإعلام والتعليم العالي
٥	القاضي محمد إسماعيل الحجي	وزيراً للعدل
٦	المهندس محمد أحمد الجنيد	وزيراً للخزانة
٧	الدكتور محمد عبد الودود	وزيراً للصحة
٨	علي لطف الثور	وزيراً للاقتصاد
٩	أحمد جابر عفيف	وزيراً للتربية والتعليم
١٠	عبد الله عبد المجيد الأصنج	وزيراً للخارجية
١١	عبد الله حمران	وزيرا للدولة لشؤون الرئاسة
١٢	صلاح أحمد المصري	وزيراً للدولة
١٣	عبد الله الصعدي	وزيراً للأوقاف
١٤	عبد الجبار المجاهد	وزيراً للإدارة المحلية
١٥	العميد حمود بيدر	وزيراً للداخلية
١٦	محمد سالم باسندوة	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل والشباب
١٧	د. عبد الكريم علي الأرياني	وزيراً للدولة للتنمية ورئاسة الجهاز المركزي للتخطيط
١٨	احمد المحني	وزيراً للبلديات
١٩	المهندس مطهر الناظر	وزيراً للزراعة
٢٠	العقيد يحي مصلح	وزيراً للتموين

٢-٣-٢٣: الحكومة الثالثة والعشرين بموجب قرار رئيس مجلس القيادة رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٤ بتشكيل حكومة برئاسة الأستاذ محسن العيني بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٧٤م والتي استمرت من ٢١ يونيو ١٩٧٤م وحتى ٢٥ يناير ١٩٧٥م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	الأستاذ محسن أحمد العيني	رئيساً للوزراء
٢	د. حسن محمد مكي	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية
٣	عبده علي عثمان	وزيراً للشؤون البلدية
٤	العميد عبد اللطيف ضيف الله	وزيراً للأشغال العامة
٥	أحمد جابر عفيف	وزيراً للتربية والتعليم
٦	عبد الملك الطيب	وزيراً للإدارة المحلية
٧	المهندس محمد أحمد الجنيد	وزيراً للمالية
٨	القاضي علي بن علي السمان	وزيراً للعدل
٩	أحمد قاسم دهمش	وزيراً للإعلام
١٠	عبد الله عبد المجيد الأصنج	وزيراً للمواصلات
١١	الدكتور محمد عبد الودود	وزيرا للصحة
١٢	د. عبد الكريم علي الأرياني	وزيراً للتنمية
١٣	العقيد يحي المتوكل	وزيراً للداخلية
١٤	محمد عبد الرحمن الرباعي	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل والشباب
١٥	العقيد سلطان القرشي	وزيراً للتموين
١٦	محمد عبد القدوس الوزير	وزيراً للزراعة
١٧	الشيخ أحمد محمد الكباب	وزيراً للأوقاف
١٨	د. عبد الوهاب محمود	وزيراً للاقتصاد
١٩	الشيخ أمين حسن أبورأس	وزيراً للدولة
٢٠	القاضي عبد الكريم أحمد العنسي صلاح أحمد المصري	وزيراً للدولة
التعديلات التي تمت بموجب القرارات ذات الأرقام (٥٣) و (٨٣) و (١٢٨) و(١٢٩) لسنة ١٩٧٤م		
٢١	علي أحمد الخضر	وزيراً للدولة للشؤون الخارجية

٢٢	أحمد عبده سعيد	وزيراً للدولة لشؤون الخدمات
٢٣	عبد الله حسين بركات	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل والشباب
٢٤	يحي حمود جغمان	وزيراً للخارجية

٢-٣-٢٤: الحكومة الرابعة والعشرين بموجب قرار رئيس مجلس القيادة رقم (٨) لسنة ١٩٧٥ بتشكيل بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٧٥م والتي استمرت من ٢٦ يناير ١٩٧٥م حتى ٢٩ مايو ١٩٧٨م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	عبد العزيز عبد الغني صالح	رئيساً للوزراء
٢	يحي حمود جغمان	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية
٣	المقدم عبد الله حسين بركات	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية
٤	المقدم يحي المتوكل	وزيراً للداخلية
٥	المهندس عبد الله حسين الكرشمي	وزيراً للأشغال
٦	المقدم عبد اللطيف ضيف الله	وزيراً للمواصلات
٧	أحمد عبده سعيد	وزيراً للدولة
٨	المهندس محمد أحمد الجنيد	وزيراً للمالية
٩	القاضي عبد الكريم أحمد العنسي	وزيراً للدولة
١٠	عبد الملك الطيب	وزيراً للإدارة المحلية
١١	علي لطف الثور	وزيرا للاقتصاد
١٢	عبد الله عبد المجيد الأصنج	وزيراً للخارجية
١٣	أحمد قاسم دهمش	وزيراً للإعلام
١٤	د. عبد الكريم علي الأرياني	وزيراً للتنمية
١٥	القاضي علي بن علي السمان	وزيراً للعدل
١٦	صلاح أحمد المصري	وزيراً للدولة
١٧	الشيخ أمين حسن أبورأس	وزيراً للدولة
١٨	حسين عبد الله المقدمي	وزيراً للتربية والتعليم
١٩	محمد لطف الصباحي	وزيراً للأوقاف

٢٠	سعيد محمد الحكيمي	وزيراً للتموين
٢١	مطهر الناظر	وزيراً للبلديات
٢٢	د. عبد الملك محمد عبد الله	وزيراً للصحة
٢٣	عبد الله حسين الحلال	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل والشباب
٢٤	محمد الخادم الوجيه	وزيراً للأوقاف
التعديلات التي تمت بموجب القرارات ذات الأرقام (١٢٠) و (١٢١) لسنة ١٩٧٥م و (٤) و (١٧) و(٢٣) و (٢٤) و (٨٩) و (٩١) و (٩٩) و (١٠٠) و (١٤١) لسنة ١٩٧٦م و (٢) و (٢٢) و (٢٨) و (٦٠) و(٦١) لسنة ١٩٧٧م		
٢٥	عبد الله حمران	ممثلاً شخصياً لرئيس مجلس القيادة ووزيراً للدولة
٢٦	محمد سالم باسندوه	مستشاراً لرئيس مجلس القيادة ووزيراً للدولة
٢٧	يحي حسين العرشي	وزيراً للإعلام
٢٨	صلاح أحمد المصري	وزيراً للدولة الحالي ووزيراً للدولة لشؤون الرئاسة
٢٩	المقدم عبد اللطيف ضيف الله	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية
٣٠	حسين الغفاري	وزيراً للمواصلات
٣١	المهندس عبد الله حسين الكرشمي	وزيراً للأشغال العامة والبلديات
٣٢	محمد عبد الملك	عضو اللجنة العليا للبحث ووزيراً للتموين
٣٣	أحمد قاسم دهمش	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل والشباب
٣٤	د. عبد الكريم علي الأرياني	وزيراً للتربية والتعليم ورئيس جامعة صنعاء
٣٥	محمد عبد الوهاب جباري	وزيراً للاقتصاد
٣٦	المهندس محمد أحمد الجنيد	نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية ووزيرا للمالية
٣٧	محمد سالم باسندوه	وزيراً للتنمية ورئيس الجهاز المركزي للتخطيط
٣٨	حسين عبد الله الدفعي	مستشاراً لرئيس مجلس القيادة ووزيراً للدولة
٣٩	أحمد قائد بركات	وزيراً للدولة ورئيساً لمصحة الثروة المعدنية
٤٠	عبد السلام محمد مقبل	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل والشباب

٢-٣-٢٥: الحكومة الخامسة والعشرين بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (٥) لسنة ١٩٧٨ بتشكيل الحكومة الجديدة بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٧٨م والتي استمرت من ٣٠ مايو ١٩٧٨م وحتى ١٤ أكتوبر ١٩٨٠م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	عبد العزيز عبد الغني صالح	رئيساً للوزراء
٢	المهندس محمد أحمد الجنيد	نائب رئيس الوزراء ووزيراً للمالية
٣	محمد بن محمد المنصور	وزيراً للأوقاف والإرشاد
٤	صالح الجمالي	وزيراً للتموين والتجارة
٥	د. أحمد محمد الأصبحي	وزيراً للصحة
٦	محمد الخادم الوجيه	وزيراً للتربية والتعليم
٧	علي عبد الله المطري	وزيراً للزراعة
٨	المهندس احمد محمد الآنسي	وزيراً للمواصلات والنقل
٩	أحمد صالح الرعيني	وزيراً للإعلام والثقافة
١٠	د . أحمد علي الهمداني	وزيرا للاقتصاد
١١	أحمد قائد بركات	وزيراً للدولة ورئيساً لمؤسسة النفط والثروات المعدنية
١٢	محمد سالم باسندوه	وزيراً للتنمية ورئيساً للجهاز المركزي للتخطيط
١٣	المقدم محسن اليوسفي	وزيراً للداخلية
١٤	عبد الله عبد المجيد الأصنج	وزيراً للخارجية
١٥	المهندس عبد الله حسين الكرشمي	وزيراً للأشغال العامة والبلديات
١٦	القاضي علي بن علي السمان	وزيراً للعدل
١٧	عبد السلام محمد مقبل	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل والشباب
التعديلات التي تمت بموجب القرار الجمهوري رقم (١) لسنة ١٩٧٨م		
١٨	عبد العزيز البرطي	وزيراً للداخلية

١٩	علي لطف الثور	وزيراً للتنمية ورئيساً للجهاز المركزي للتخطيط
٢٠	القاضي علي بن علي السمان	وزيراً للأوقاف والإرشاد
٢١	محمد سالم باسندوه	وزيراً للإعلام والثقافة
٢٢	احمد صالح الرعيني	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل والشباب
٢٣	أسماعيل أحمد الوزير	وزيراً للعدل
٢٤	أحمد عبد الرحمن السماوي	وزيراً للمالية
٢٥	محمد حزام الشوحطي	وزيراً للاقتصاد
التعديلات التي تمت بموجب القرار الجمهوري رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٩م		
	المهندس محمد أحمد الجنيد	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للمالية والاقتصادية
٢٦	مجاهد يحي أبو شوارب	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية
٢٧	حسين علي الحبيشي	وزيراً للدولة ومستشار قانونياً لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء
٢٨	د. عبد الكريم علي الأرياني	وزيراً للزراعة
٢٩	المقدم محمد حمود خميس	وزيراً للداخلية
٣٠	المقدم لطف حسين الكلاني	وزيراً للدولة ومستشاراً لرئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام والثقافة
٣١	أحمد المحني	وزيراً لشؤون البلديات
٣٢	يحي حسين العرشي	وزيراً للإعلام والثقافة
٣٣	حسين العمري	وزيراً للخارجية
التعديلات التي تمت بموجب القرار الجمهوري رقم (٦١) لسنة ١٩٧٩م		
٣٤	د. حسن محمد مكي	نائباً لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الخارجية ووزيراً للخارجية

٢-٣-٢٦: الحكومة السادسة والعشرين بموجب قرار جمهوري رقم (١٢١) لسنة ١٩٨٠م بتشكيل حكومة جديدة بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٨٠م والتي استمرت من ١٥ أكتوبر ١٩٨٠م وحتى ١١ نوفمبر ١٩٨٣م

الرقم	الاسم	المنصب
١	د. عبد الكريم علي الأرياني	رئيساً للوزراء
٢	د. حسن محمد مكي	نائباً رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية
٣	مجاهد يحي أبو شوارب	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية
٤	المهندس عبد الله حسين الكرشمي	وزيراً للأشغال
٥	حسين علي الحبيشي	مستشاراً قانونياً ووزيراً للدولة
٦	المهندس محمد أحمد الجنيد	وزيراً للكهرباء والمياه والمجاري
٧	المقدم لطف حسين الكلاني	وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء
٨	علي لطف الثور	وزيراً للخارجية
٩	أحمد محمد الشجني	وزيراً للدولة لشؤون مجلس الشعب التأسيسي
١٠	القاضي علي بن علي السمان	وزيرا للأوقاف والإرشاد
١١	المقدم محمد حمود خميس	وزيراً للإدارة المحلية
١٢	احمد صالح الرعيني	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل والشباب
١٣	د. أحمد علي الهمداني	وزيراً للزراعة والثروات السمكية
١٤	أسماعيل أحمد الوزير	وزيراً للخدمة المدنية والإصلاح الإداري
١٥	د. أحمد عبد الملك الأصبحي	وزيراً للتربية والتعليم
١٦	المهندس أحمد محمد الآنسي	وزيراً للمواصلات والنقل البري والجوي
١٧	محمد حزام الشوحطي	وزيراً للاقتصاد والصناعة
١٨	محسن محمد العلفي	وزيراً للعدل
١٩	حسن أحمد اللوزي	وزيراً للإعلام والثقافة
٢٠	أحمد محمد لقمان	وزيراً للبلديات والإسكان
٢١	د. محمد يحي العاصي	وزيراً للمالية
٢٢	علي عبد الرحمن البحر	وزيراً للدولة ورئيس لمؤسسة النفط والثروات المعدنية

٢٣	د. حسن عبد الخالق الجلال	وزيراً للتموين والتجارة
٢٤	المقدم علي محمد عثرب	وزيراً للداخلية
٢٥	فؤاد قائد محمد	وزيراً للتنمية ورئيس الجهاز المركزي للتخطيط
٢٦	د. محمد أحمد الكباب	وزيراً للصحة
التعديل بموجب لإقرار الجمهوري رقم (٦٠) لسنة ١٩٨١ م بتاريخ ٢٢ أبري ١٩٨١		
	المقدم لطف حسين الكلابي	وزيراً للإدارة المحلية
٢٧	أحمد محمد لقمان	وزيراً للدولة وأمين عام للمجلس الأعلى للشباب والرياضة
٢٨	المهندس محمد حسين جغمان	وزيراً للبلديات والإسكان

٢-٣-٢٧: الحكومة السابعة والعشرين بموجب قرار جمهوري يتشكيل حكومة برئاسة عبد العزيز عبد الغني صالح بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٨٢م، واستمرت من ١٢ نوفمبر ١٩٨٣م و حتى ٣٠ يوليو ١٩٨٨م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	عبد العزيز عبد الغني صالح	رئيساً للوزراء
٢	مجاهد يحي أبو شوارب	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية
٣	المهندس عبد الله حسين الكرشمي	وزيراً للأشغال العامة
٤	المهندس محمد أحمد الجنيد	وزيراً للتنمية ورئيساً للجهاز المركزي للتخطيط
٥	أحمد محمد الشجني	وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء
٦	القاضي علي بن علي السمان	وزيراً للأوقاف والإرشاد
٧	أحمد قائد بركات	وزيراً للاقتصاد والصناعة
٨	احمد صالح الرعيني	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل
٩	د. أحمد علي الهمداني	وزيراً للزراعة والثروة السمكية
١٠	أسماعيل أحمد الوزير	وزيراً للخدمة المدنية والإصلاح الإداري

١١	محمد خادم الوجيه	وزيراً للمالية
١٢	د. أحمد محمد الأصبحي	وزيراً للخارجية
١٣	المهندس أحمد محمد الآنسي	وزيراً للمواصلات والنقل
١٤	المقدم محسن محمد العلفي	وزيراً للداخلية
١٥	حسن أحمد اللوزي	وزيراً للإعلام والثقافة
١٦	أحمد محمد لقمان	وزيراً للبلديات والإسكان
١٧	د. محمد يحي العاضي	وزيراً للتموين والتجارة
١٨	علي عبد الرحمن البحر	وزيراً للدولة ورئيساً لمؤسسة النفط والثروات المعدنية
١٩	د. محمد الكباب	وزيراً للصحة
٢٠	محمد عبد الله الجائفي	وزيراً للإدارة المحلية
٢١	محمد حسن صبره	وزيراً للكهرباء والمياه والمجاري
٢٢	عبدالله ناصر الظرافي	وزيراً للدولة وأمينا عاماً للمجلس الأعلى للشباب والرياضة
٢٣	د. عبد الواحد عزيز الزنداني	وزيراً للتربية والتعليم
٢٤	القاضي أحمد محمد الجوبي	وزيراً للعدل
التعديلات التي تمت خلال الفترة من ٢٠ أكتوبر ١٩٨٤ وحتى ١٦ يوليو ١٩٨٦م		
٢٥	يحي حسين العرشي	وزيراً للدولة لشؤون الوحدة اليمنية
٢٦	د. عبد الكريم الأرياني	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية
٢٧	أحمد صالح الرعيني	وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء
٢٨	د. أحمد محمد الأصبحي	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل
٢٩	د. حسين عبد الله العمري	وزيراً للتربية والتعليم
٣٠	د. فؤاد قائد محمد	وزيراً للتموين والتجارة
٣١	د. محمد سعيد العطار	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للتنمية
٣٢	د. حسن محمد مكي	نائباً لرئيس مجلس الوزراء
٣٣	المقدم عبد الله حسين بركات	وزيراً للداخلية
٣٤	أحمد علي المحني	وزيراً للنفط والثروات المعدنية
٣٥	د. حسين عبد الله العمري	وزيراً للزراعة والثروة السمكية

٣٦	المقدم محسن محمد العلفي	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل
٣٧	محمد عبد الله الجائفي	وزيراً للتربية والتعليم
٣٨	محمد الخادم الوجية	وزيراً للاقتصاد والتموين والتجارة
٣٩	صالح علوي السلامي	وزيراً للمالية

٢-٣-٢٨: الحكومة الثامنة والعشرين بموجب قرار جمهوري بتشكيل حكومة برئاسة عبد العزيز عبد الغني صالح بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٨٨م، واستمرت من ٣١ يوليو ١٩٨٨م و حتى ٢١ مايو ١٩٩٠م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	عبد العزيز عبد الغني صالح	رئيساً للوزراء
٢	د. حسن محمد مكي	نائباً لرئيس الوزراء
٣	د , عبد الكريم الأرياني	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية
٤	د. محمد سعيد العطار	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للتنمية ورئيساً للجهاز المركزي للتخطيط
٥	مجاهد يحي أبو شوارب	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية
٦	المهندس عبد الله حسين الكرشمي	وزيراً للأشغال والنقل
٧	د. عبد الله حسين بركات	وزيراً للداخلية
٨	القاضي علي بن علي السمان	وزيراً للأوقاف والإرشاد
٩	أحمد علي المحني	وزيراً للنفط والثروات المعدنية
١٠	د. عبد الوهاب محمود عبد الحميد	وزيراً للاقتصاد والتموين والتجارة
١١	محمد الخادم الوجيه	وزيراً للمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية
١٢	يحي حسين العرشي	وزيراً للدولة وشؤون الوحدة
١٣	المهندس أحمد محمد الآنسي	وزيراً للتربية والتعليم ورئيساً للمعاهد العلمية
١٤	أسماعيل أحمد الوزير	وزيراً للشؤون القانونية وشؤون مجلس الشورى

١٥	محسن محمد العلفي	وزيراً للعدل
١٦	أحمد محمد لقمان	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل
١٧	حسن أحمد اللوزي	وزيراً للإعلام والثقافة
١٨	د. محمد أحمد الكباب	وزيراً للشباب والرياضة
١٩	محمد عبد الله الجائفي	وزيراً للخدمة المدنية والإصلاح الإداري
٢٠	علوي صالح السلامي	وزيراً للمالية
٢١	المهندس جمال محمد عبده	وزيراً للكهرباء والمياه
٢٢	المهندس محسن علي الهمداني	وزيراً للبلديات والإسكان
٢٣	د. ناصر عبد الله العولقي	وزيراً للزراعة والثروة السمكية
٢٤	د. محمد علي مقبل	وزيراً للصحة
التعديلات التي تمت في ٣ ديسمبر ١٩٨٨م		
٢٥	صادق أمين أبو رأس	وزيراً للدولة وأميناً عاماً للمجالس المحلية للتطوير التعاوني

ثالثاً: في ظل الجمهورية اليمنية من ٢٢ مايو ١٩٩٠م وحتى ٣١ديسمبر ٢٠١٩م.

٣-١: الرؤساء ونوابهم الذين تعاقبوا على الجمهورية اليمنية من ٢١ مايو ١٩٩٠م وحتى ١٠ ديسمبر ٢٠١٩م.

الرقم	أسم الرئيس	الفترة التي عاشها		عدد الحكومات التي تشكلت في ظل حكمه	إجمالي الفترة التي حكم فيها
		من	إلى		
١	علي عبد الله صالح	١٩٤٢	٢٠١٧	١١ حكومة	٢١ سنة و ٩ أشهر و٧ أيام. من ٢٢ مايو ١٩٩٠ وحتى ٢٧ فبراير ٢٠١٢م
٢	علي سالم البيض كنائب للرئيس			حكومتان	٣ سنوات وشهراً واحداً و١٦ يوماً من ٢٢ مايو ١٩٩٠م حتى ٧ يوليو ١٩٩٤م في ظل مجلس الرئاسة

٣	عبدربه منصور هادي كنائب رئيس	١٩٤٥		٩ حكومات	١٧ سنة و٣ أشهر و٢٦ يوماً من ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤ وحتى ٢٥ فبراير ٢٠١٢م
٤	عبد ربه منصور هادي كرئيس بالإنابة	١٩٤٥		حكومة واحدة	على فترتين، الأولى من ٤ يونيو ٢٠١١م وحتى ٢٣ سبتمبر ٢٠١١م ثم من ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ وحتى ٢٥ فبراير ٢٠١٢م
٥	عبد ربه منصور هادي كرئيس شرعي حتى الآن	١٩٤٥	٢٠٠٦	٥ حكومات	من ٢٧ فبراير ٢٠١٢م وحتى الآن
٦	خالد محفوظ بحاح كنائب رئيس	١٩٦٥		حكومة واحدة	من ١٤/ ٤/ ٢٠١٥ حتى ٣/ ٤/ ٢٠١٦
٧	اللواء علي محسن الأحمر كنائب رئيس	١٩٤٥		حكومتان	من ٤/ ٤/ ٢٠١٦ وحتى الآن

الاجمالي: ٣ رؤساء و ٣ نواب و ١٥ حكومات

٣-٢: الحكومات التي تعاقبت في ظل الجمهورية اليمنية من ٢٤ مايو ١٩٩٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.

الرقم	اسم رئيس الحكومة	الفترة التي عاشها		الفترة التي حكم خلالها	
		من	الى	من	إلى
١	حيدر أبوبكر العطاس تراس حكومتين	١٩٣٩		٢٤/٥/١٩٩٠ (الأولى) ١٩٩٠/٥/٢٤ (الثانية) ٣٠/٥/١٩٩٣	٩/٥/١٩٩٤ (الأولى) ٣٠/٥/١٩٩٣ (الثانية) ٩/٥/١٩٩٤
٢	محمد سعيد العطار	١٩٢٧	٢٠٠٥	٩/٥/١٩٩٤	٦/١٠/١٩٩٤
٣	عبد العزيز عبد الغني	١٩٣٩	٢٠١١	٦/١٠/١٩٩٤	١٤/٥/١٩٩٧
٤	د. فرج بن غانم	١٩٣٧	٢٠٠٧	١٥/٥/١٩٩٧	١٦/٥/١٩٩٨

٥	د. عبد الكريم الأرياني	١٩٣٥	٢٠١٥	١٦/٥/١٩٩٨	٣/٤/٢٠٠١
٦	عبد القادر عبد الرحمن باجمال، ترأس ٣ حكومات متتالية	١٩٥٣		٤/٤/٢٠٠١ (الأولى) ٤/٤/٢٠١١ (الثانية) ١٧/٥/٢٠٠٣ (الثالثة) ١٢/٢/٢٠٠٦	٣٠/٣/٢٠٠٧ ١٦/٥/٢٠٠٣ ١١/٢/٢٠٠٦ ٣٠/٣/٢٠٠٧
٧	د. علي محمد مجور	١٩٥٣		٣١/٣/٢٠٠٧	٢٠/٣/٢٠١١
٨	محمد سالم باسندوه	١٩٣٥		٢٢/١١/٢٠١١	٢١/٠٩/٢٠١٤
٩	خالد محفوظ بحاح	١٩٦٥		١٣/١٠/٢٠١٤ ١٢/٤/٢٠١٥	٢٢/٠١/٢٠١٥ ٣/٤/٢٠١٦
١٠	د. أحمد عبيد بن دغر	١٩٥٢		٣/٤/٢٠١٦	١٤/١٠/٢٠١٨
١١	معين عبد الملك سعيد	١٩٧٦		١٥/١٠/٢٠١٨	٢٠١٩؟

الإجمالي: ١١ رئيساً للوزراء و ١٥ حكومة

٣-٣-١: الحكومة الأولى بعد الوحدة برئاسة المهندس حيدر أبوبكر العطاس (الأولى) والتي استمرت من ٢٤ مايو ١٩٩٠م وحتى ٢٩ مايو ١٩٩٣م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	المهندس حيدر أبوبكر العطاس	رئيساً للوزراء
٢	د. حسن محمد مكي	نائباً أول لرئيس الوزراء
٣	العميد مجاهد يحي أبوشوارب	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية
٤	العميد صالح عبيد أحمد	نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن
٥	محمد حيدره مسدوس	نائباً لرئيس الوزراء لشؤون القوى العاملة والإصلاح
٦	المهندس عبد الله حسين الكرشمي	وزيراً للإنشاءات والتعمير
٧	د. عبد الكريم الأرياني	وزيراً للخارجية
٨	العميد صالح منصر السيلي	وزيراً لشؤون المغتربين
٩	د. محمد سعيد العطار	وزيراً للصناعة

١٠	صالح أبوبكر بن حسينون	وزيراً للنفط والثروات المعدنية
١١	فضل محسن عبد الله	وزيراً للتموين والتجارة
١٢	محمد سعيد عبد الله	وزيراً للإدارة المحلية
١٣	د. عبد الوهاب محمود عبد الحميد	وزيراً للكهرباء والمياه
١٤	د. عبد العزيز الدالي	وزيراً للدولة للشؤون الخارجية
١٥	محمد الخادم الوجيه	وزيراً للخدمة المدنية والإصلاح الإداري
١٦	يحي حسين العرشي	وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء
١٧	راشد محمد ثابت	وزيراً للدولة لشؤون مجلس النواب
١٨	د. فرج سعيد بن غانم	وزيراً للتخطيط والتنمية
١٩	م / أحمد الأنسي	وزيراً للمواصلات
٢٠	إسماعيل أحمد الوزير	وزيراً للشؤون القانونية
٢١	محسن محمد العلفي	وزيراً للأوقاف والإرشاد
٢٢	أحمد محمد لقمان	وزيراً للتأمينات والشؤون الاجتماعية
٢٣	حسن أحمد اللوزي	وزيراً للثقافة
٢٤	د. محمد أحمد الكباب	وزيراً للشباب والرياضة
٢٥	محمد عبد الله الجائفي	وزيراً للتربية والتعليم
٢٦	عبد الواسع سلام	وزيراً للعدل
٢٧	د. محمد أحمد جرهوم	وزيراً للإعلام
٢٨	صالح عبد الله مثني	وزيراً للنقل
٢٩	سالم محمد جبران	وزيراً للثروة السمكية
٣٠	عبد القوي مثنى هادي	وزيراً للإسكان والتخطيط الحضري
٣١	علوي صالح السلامي	وزيراً للمالية
٣٢	د. محمد علي مقبل	وزيراً للصحة العامة
٣٣	صادق أمين أبو رأس	وزيراً للزراعة والموارد المائية
٣٤	محسن الهمداني	وزيراً للدولة
٣٥	محمود عبد الله عراسي	وزيراً للسياحة
٣٦	غالب مطهر القمش	وزيراً للداخلية والأمن
٣٧	العميد هيثم قاسم طاهر	وزيراً للدفاع

٣٨	عبد الرحمن ذيبان	وزيراً للعمل والتدريب المهني
٣٩	د. أحمد سالم القاضي	وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي
٤٠	محمد أحمد سلمان	وزيراً للإسكان والتخطيط الحضري
٤١	د. محمد سعيد العطار	نائباً لرئيس الوزراء ورئيساً للهيئة العامة للاستثمار

٣-٣-٢: الحكومة الثانية برئاسة المهندس حيدر أبوبكر العطاس (الثانية) من ٣٠ مايو ١٩٩٣م وحتى ٩ مايو ١٩٩٤م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	المهندس حيدر أبوبكر العطاس	رئيساً للوزراء
٢	د. حسن محمد مكي	نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء
٣	العميد مجاهد يحي أبوشوارب	نائباً لرئيس مجلس الوزراء
٤	محمد حيدره مسدوس	نائباً لرئيس مجلس الوزراء
٥	د. محمد سعيد العطار	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للصناعة
٦	محمد علي هيثم	وزيراً للتأمينات والشؤون الاجتماعية والعمل
٧	المهندس عبد الله حسين الكرشمي	وزيراً للإنشاءات والتعمير
٨	د. عبد الكريم الأرياني	وزيراً للتخطيط والتنمية
٩	يحي محمد المتوكل	وزيراً للداخلية
١٠	صالح عبيد أحمد	وزيراً للنقل
١١	صالح أبوبكر بن حسينون	وزيراً للنفط والثروات المعدنية
١٢	فضل محسن عبد الله	وزيراً للثروة السمكية
١٣	محمد سعيد عبد الله	وزيراً للإسكان والتخطيط الحضري
١٤	محمد سالم باسندوه	وزيراً للخارجية
١٥	يحي حسين العرشي	وزيراً للخدمة المدنية
١٦	عبد الله أحمد غانم	وزيراً للعدل
١٧	م / أحمد محمد الأنسي	وزيراً للمواصلات
١٨	حسن أحمد اللوزي	وزيراً للإعلام
١٩	د. محمد أحمد الكباب	وزيراً للشباب والرياضة

٢٠	علوي صالح السلامي	وزيراً للمالية
٢١	صادق أمين أبورأس	وزيراً للزراعة والموارد المائية
٢٢	هيثم قاسم طاهر	وزيراً للدفاع
٢٣	محمد حسن دماج	وزيراً للإجارة المحلية
٢٤	جار الله عمر الكهالي	وزيراً للثقافة
٢٥	د. أبوبكر القربي	وزيراً للتربية والتعليم
٢٦	أحمد علي السلامي	وزيراً للكهرباء والمياه
٢٧	د. عبد الرحمن عبد القادر بافضل	وزيراً للتموين والتجارة
٢٨	د. نجيب غانم	وزيراً للصحة
٢٩	د. غالب عبد الكافي القرشي	وزيراً للأوقاف والإرشاد
٣٠	عبد الوهاب الآنسي	نائباً لرئيس مجلس الوزراء
٣١	عبد السلام خالد كرمان	وزيراً للشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب
٣٢	محمد عبد الله البطاني	وزيراً للتأمينات والشؤون الاجتماعية

٣-٣-٣: الحكومة الثالثة برئاسة الدكتور محمد سعيد العطار والتي استمرت من ٩ مايو ١٩٩٤م وحتى ٦ أكتوبر ١٩٩٤م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	د . محمد سعيد العطار	قائماً بأعمال رئيس الوزراء
٢	د. حسن محمد مكي	نائباً أول لرئيس مجلس الوزراء
٣	العميد مجاهد يحي أبوشوارب	نائباً لرئيس مجلس الوزراء
٤	عبد القادر باجمال	نائباً لرئيس مجلس الوزراء
٥	عبد الوهاب الآنسي	نائباً لرئيس مجلس الوزراء
٦	محمد علي هيثم	وزيراً للتأمينات والشؤون الاجتماعية والعمل
٧	المهندس عبد الله حسين الكرشمي	وزيراً للإنشاءات والتعمير
٨	د. عبد الكريم الأرياني	وزيراً للتخطيط والتنمية
٩	يحي محمد المتوكل	وزيراً للداخلية
١٠	أحمد مساعد حسين	وزيراً للنقل

١١	فيصل عثمان بن شملان	وزيراً للنفط والثروات المعدنية
١٢	محمد سالم باسندوه	وزيراً للخارجية
١٣	يحي حسين العرشي	وزيراً للخدمة المدنية
١٤	عبد الله أحمد غانم	وزيراً للعدل
١٥	م / أحمد محمد الأنسي	وزيراً للمواصلات
١٦	حسن أحمد اللوزي	وزيراً للإعلام
١٨	د. محمد أحمد الكباب	وزيراً للشباب والرياضة
١٩	علوي صالح السلامي	وزيراً للمالية
٢٠	صادق أمين أبورأس	وزيراً للزراعة والموارد المائية
٢١	العميد الركن عبدربه منصور هادي	وزيراً للدفاع
٢٢	محمد حسن دماج	وزيراً للإدارة المحلية
٢٣	د. أبوبكر القربي	وزيراً للتربية والتعليم
٢٤	د. عبد الرحمن عبد القادر بافضل	وزيراً للتموين والتجارة
٢٥	د. نجيب غانم	وزيراً للصحة
٢٦	د. غالب عبد الكافي القرشي	وزيراً للأوقاف والإرشاد
٢٧	عبد السلام خالد كرمان	وزيراً للشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب
٢٨	محمد عبد الله البطاني	وزيراً للتأمينات والشؤون الاجتماعية

٣-٣-٤ :الحكومة الرابعة برئاسة الأستاذ عبد العزيز عبد الغني صالح والتي استمرت من ٦ أكتوبر ١٩٩٤م وحتى ١٤ مايو ١٩٩٧م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	عبد العزيز عبد الغني صالح	رئيساً للوزراء
٢	عبد الوهاب الآنسي	نائباً لرئيس مجلس الوزراء
٣	د. عبد الكريم الأرياني	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للخارجية
٤	د. محمد سعيد العطار	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للصناعة
٥	عبد القادر باجمال	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للتخطيط والتنمية
٦	العميد يحي محمد المتوكل	وزيراً للداخلية

٧	المهندس محمد احمد الجنيد	وزيراً للمالية
٨	محمد سالم باسندوه	وزيراً للإعلام
٩	أحمد مساعد حسين	وزيراً للنقل
١٠	م / أحمد محمد الأنسي	وزيراً للمواصلات
١١	يحي حسين العرشي	وزيراً للثقافة والسياحة
١٢	محمد عبد الله البطاني	وزيراً للتأمينات والشؤون الاجتماعية
١٣	عبد الله أحمد غانم	وزيراً للشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب
١٤	صادق أمين أبورأس	وزيراً للخدمة المدنية والإصلاح الإداري
١٥	فيصل عثمان بن شملان	وزيراً للنفط والثروات المعدنية
١٦	محمد عبد الوهاب جباري	وزيراً للتموين والتجارة
١٨	د. نجيب سعيد غانم	وزيراً للصحة العامة
١٩	محمد حسن دماج	وزيراً للإدارة المحلية
٢٠	د. غالب عبد الكافي القرشي	وزيراً للأوقاف والإرشاد
٢١	د. عبد الرحمن عبد القادر بافضل	وزيراً للثروة السمكية
٢٢	عبد الوهاب لطف الديلمي	وزيراً للعدل
٢٣	العميد الركن عبد الملك السياني	وزيراً للدفاع
٢٤	أحمد سالم الجبلي	وزيراً للزراعة
٢٥	علي حميد شرف	وزيراً للإنشاءات والإسكان والتخطيط الحضري
٢٦	عبده علي القباطي	وزيراً للتربية والتعليم
٢٧	د. عبد الوهاب راوح	وزيراً للشباب والرياضة
٢٨	عبد الله محسن الأكوع	وزيراً للكهرباء والمياه
٢٩	محمد سعيد العطار	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للصناعة والنفط والثروات المعدنية
٣٠	عبد الرحمن الأكوع	وزيراً للإعلام
٣١	العقيد حسين محمد عرب	وزيراً للداخلية
٣٢	محمد أحمد أفندي	وزيراً للتموين والتجارة
٣٣	فضل محمد بن عيدروس العفيفي	وزيراً للدولة لشؤون المغتربين
٣٤	عبد الرحمن محمد علي عثمان	وزيراً للتموين والتجارة

٣٥	أحمد محمد صوفان	وزيراً للصناعة
٣٦	د.عبدالمجيد المخلافي	وزيراً للتربية والتعليم

٣-٣-٥: الحكومة الخامسة برئاسة الدكتور فرج بن سعيد بن غانم والتي استمرت من ١٥ مايو ١٩٩٧م وحتى ١٥ مايو ١٩٩٨م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	الدكتور فرج بن سعيد بن غانم	رئيساً للوزراء
٢	الدكتور عبد الكريم الأرياني	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية
٣	الأستاذ محمد أحمد الجنيد	وزيراً للخدمة المدنية والإصلاح الإداري
٤	الأستاذ عبد القادر عبد الرحمن باجمال	وزيراً للتخطيط والتنمية
٥	الأستاذ محمد الخادم الوجيه	وزيراً للنفط والثروات المعدنية
٦	الأستاذ عبد الله أحمد غانم	وزيراً للشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب
٧	الأستاذ إسماعيل أحمد الوزير	وزيراً للعدل
٨	الأستاذ محمد عبد الله البطاني	وزيراً للتأمينات والشؤون الاجتماعية
٩	المهندس أحمد محمد الأنسي	وزيراً للمواصلات
١٠	الأستاذ صادق أمين أبو رأس	وزيراً للإدارة المحلية
١١	الأستاذ علوي صالح السلامي	وزيراً للمالية
١٢	الأستاذ أحمد مساعد حسين	وزيراً للثروة السمكية
١٣	االعميد عبد الملك السياني	وزيراً للنقل
١٤	العميد حسين محمد عرب	وزيراً للداخلية
١٥	الأستاذ عبد الرحمن محمد علي عثمان	وزيراً للتموين والتجارة
١٦	الأستاذ عبد الرحمن الأكوع	وزيراً للإعلام
١٧	الدكتور عبد الوهاب راوح	وزيراً للشباب والرياضة
١٨	المهندس علي حميد شرف	وزيراً للكهرباء والمياه
١٩	الأستاذ أحمد سالم الجبلي	وزيراً للزراعة والموارد المائية
٢٠	الأستاذ أحمد محمد صوفان	وزيراً للصناعة

٢١	الأستاذ عبد الملك منصور	وزيراً للثقافة والسياحة
٢٢	المهندس عبد الله حسين الدفعي	وزيراً للإنشاءات والإسكان والتخطيط الحضري
٢٣	العميد محمد ضيف الله	وزيراً للدفاع
٢٤	الأستاذ عبد الله صالح سبعة	وزيراً لشؤون المغتربين
٢٥	المهندس محمد بن محمد الطيب	وزيراً للعمل والتدريب المهني
٢٦	القاضي أحمد محمد الشامي	وزيراً للأوقاف والإرشاد
٢٧	الدكتور عبد الله عبد الولي ناشر	وزيراً للصحة العامة
٢٨	الدكتور يحي محمد الشعيبي	وزيراً للتربية والتعليم
٢٩	الدكتور أحمد علي البشاري	وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء

٣-٣-٦: الحكومة السادسة برئاسة الدكتور عبد الكريم الأرياني والتي استمرت من ١٦ مايو ١٩٩٨م وحتى ٣ أبريل ٢٠٠١م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	الدكتور عبدالكريم الأرياني	رئيساً للوزراء
٢	عبد القادر عبد الرحمن باجمال	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية
٣	الأستاذ محمد أحمد الجنيد	وزيراً للخدمة المدنية والإصلاح الإداري
٤	الأستاذ محمد الخادم الوجيه	وزيراً للنفط والثروات المعدنية
٥	الأستاذ عبد الله أحمد غانم	وزيراً للشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب
٦	الأستاذ إسماعيل أحمد الوزير	وزيراً للعدل
٧	الأستاذ محمد عبد الله البطاني	وزيراً للتأمينات والشؤون الاجتماعية
٨	المهندس أحمد محمد الأنسي	وزيراً للمواصلات
٩	الأستاذ صادق أمين أبو رأس	وزيراً للإدارة المحلية
١٠	الأستاذ علوي صالح السلامي	وزيراً للمالية
١١	الأستاذ أحمد مساعد حسين	وزيراً للثروة السمكية
١٢	االعميد عبد الملك السياني	وزيراً للنقل
١٣	العميد حسين محمد عرب	وزيراً للداخلية

١٤	الأستاذ عبد الرحمن محمد علي عثمان	وزيراً للتموين والتجارة
١٥	الأستاذ عبد الرحمن الأكوع	وزيراً للإعلام
١٦	االدكتور عبد الوهاب راوح	وزيراً للشباب والرياضة
١٧	المهندس علي حميد شرف	وزيراً للكهرباء والمياه
١٨	الأستاذ أحمد سالم الجبلي	وزيراً للزراعة والموارد المائية
١٩	الأستاذ أحمد محمد صوفان	وزيراً للصناعة
٢٠	الأستاذ عبد الملك منصور	وزيراً للثقافة والسياحة
٢١	المهندس عبد الله حسين الدفعي	وزيراً للإنشاءات والإسكان والتخطيط الحضري
٢٢	العميد محمد ضيف الله	وزيراً للدفاع
٢٣	المهندس محمد بن محمد الطيب	وزيراً للعمل والتدريب المهني
٢٤	القاضي أحمد محمد الشامي	وزيراً للأوقاف والإرشاد
٢٥	الدكتور عبد الله عبد الولي ناشر	وزيراً للصحة العامة
٢٦	الدكتور يحي محمد الشعيبي	وزيراً للتربية والتعليم
٢٧	الدكتور أحمد علي البشاري	وزيراً للدولة لشؤون المغتربين
٢٨	عبد العزيز الكميم	وزيراً للتموين والتجارة
٢٩	د. مطهر السعيدي	وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء
٣٠	فيصل محمود حسن علي	وزيراً للدولة عضو مجلس الوزراء
٣١	الشيخ ناصر محمد الشيباني	وزيراً للأوقاف والإرشاد

٣-٣-٧: الحكومة السابعة برئاسة الأستاذ عبد القادر عبد الرحمن باجمال (الأولى) والتي استمرت من ٤ أبريل ٢٠٠١م وحتى ١٦ مايو ٢٠٠٣م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	عبد القادر عبد الرحمن باجمال	رئيساً للوزراء
٢	الأستاذ علوي صالح السلامي	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للمالية
٣	الأستاذ عبد الله أحمد غانم	وزيراً للشؤون القانونية
٤	الأستاذ محمد عبد الله البطاني	وزيراً للتعليم الفني والتدريب المهني

٥	الأستاذ صادق أمين أبو رأس	وزيراً للإدارة المحلية
٦	الأستاذ عبد الرحمن محمد علي عثمان	وزيراً للصناعة والتجارة
٧	د. أبوبكر عبد الله القربي	وزيراً للخارجية
٨	الأستاذ عبده علي القباطي	وزيراً لشؤون المغتربين
٩	الأستاذ عبد الرحمن الأكوع	وزيراً للشباب والرياضة
١٠	الدكتور عبد الوهاب راوح	وزيراً للخدمة المدنية والتأمينات
١١	الأستاذ أحمد سالم الجبلي	وزيراً للزراعة والري
١٢	الأستاذ محمد أحمد صوفان	وزيراً للتخطيط والتنمية
١٣	المهندس عبد الله حسين الدفعي	وزيراً للأشغال العامة والتطوير الحضري
١٤	الدكتور يحي محمد الشعيبي	وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي
١٥	د. علي حسن الأحمدي	وزيراً للثروة السمكية
١٦	اللواء عبد الله علي عليوه	وزيراً للدفاع
١٧	المهندس عبد الملك المعلمي	وزيراً للمواصلات
١٨	د. فضل أبو غانم	وزيراً للتربية والتعليم
١٩	القبطان سعيد يافعي	وزيراً للنقل والشؤون البحرية
٢٠	الأستاذ عبد الوهاب الروحاني	وزيراً للثقافة
٢١	د. رشيد بارباع	وزيراً للنفط والثروات المعدنية
٢٢	الأستاذ قاسم الأعجم	وزيراً للأوقاف والإرشاد
٢٣	د. رشاد العليمي	وزيراً للداخلية
٢٤	الأستاذ عبد الملك عبد الرحمن الأرياني	وزيراً للسياحة والبيئة
٢٥	د. عبد الكريم الأرحبي	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل
٢٦	الأستاذ حسين ضيف الله العواضي	وزيراً للإعلام
٢٧	القاضي أحمد عقبات	وزيراً للعدل
٢٨	د. عبد الناصر المنيباري	وزيراً للصحة العامة والسكان
٢٩	المهندس يحي الأبيض	وزيراً للكهرباء والمياه
٣٠	الأستاذ علوي حسن العطاس	وزيراً للدولة لشؤون مجلس النواب والشورى

٣٢	د. وهيبة فارع	وزيراً للدولة لحقوق الإنسان
٣٣	اللواء عبد الله حسين البشيري	وزيراً للدولة وأميناً عاماً لرئاسة الجمهورية
٣٤	محسن اليوسفي	وزيراً للدولة وعضواً في مجلس الوزراء
٣٥	خالد الشريف	وزيراً للدولة وعضواً في مجلس الوزراء
٣٦	محمد علي ياسر	وزيراً للدولة وعضواً في مجلس الوزراء

٣-٣-٨: الحكومة الثامنة برئاسة الأستاذ عبد القادر عبد الرحمن باجمال (الثانية) والتي استمرت من ١٧ مايو ٢٠٠٣م وحتى ١١ فبراير ٢٠٠٦م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	عبد القادر عبد الرحمن باجمال	رئيساً للوزراء
٢	الأستاذ علوي صالح السلامي	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للمالية
٣	الأستاذ محمد أحمد صوفان	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للتخطيط والتعاون الدولي
٤	الأستاذ صادق أمين أبو رأس	وزيراً للإدارة المحلية
٥	د. أبوبكر عبد الله القربي	وزيراً للخارجية
٦	الأستاذ عبده علي القباطي	وزيراً لشؤون المغتربين
٧	الأستاذ عبد الرحمن الأكوع	وزيراً للشباب والرياضة
٨	الدكتور عبد الوهاب راوح	وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي
٩	المهندس عبد الله حسين الدفعي	وزيراً للأشغال العامة والطرقات
١٠	اللواء عبد الله علي عليوه	وزيراً للدفاع
١١	المهندس عبد الملك سليمان المعلمي	وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
١٢	الدكتور رشاد محمد العليمي	وزيراً للداخلية
١٣	د. عبد الكريم الأرحبي	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل
١٤	الأستاذ حسين ضيف الله العواضي	وزيراً للإعلام
١٥	الأستاذ عبد الرحمن طرموم	وزيراً للكهرباء
١٦	حمود محمد عباد	وزيراً للأوقاف والإرشاد
١٧	الدكتور رشاد أحمد الرصاص	وزيراً للشؤون القانونية

١٨	الدكتور محمد يحي النعيمي	وزيراً للصحة العامة والسكان
١٩	خالد عبد الله الرويشان	وزيراً للثقافة والسياحة
٢٠	الدكتور علي مجور	وزيراً للثروة السمكية
٢١	الدكتور عبد السلام الجوفي	وزيراً للتربية والتعليم
٢٢	حمود خالد الصوفي	وزيراً للخدمة المدنية والتأمينات
٢٣	د. عدنان الجفري	وزيراً للعدل
٢٤	المهندس عمر محسن العمودي	وزيراً للنقل
٢٥	د. خالد راجح شيخ	وزيراً للصناعة والتجارة
٢٦	حسن عمر سويد	وزيراً للزراعة والري
٢٧	د. علي منصور سفاع	وزيراً للتعليم الفني والتدريب المهني
٢٨	د. محمد لطف الأرياني	وزيراً للمياه والبيئة
٢٩	أمة العليم السوسوة	وزيرةً لحقوق الإنسان
٣٠	اللواء عبد الله حسين البشيري	وزيراً للدولة وأميناً عاماً لرئاسة الجمهورية
٣١	قاسم أحمد الأعجم	وزيراً للدولة وعضواً في مجلس الوزراء
٣٢	محمد علي ياسر	وزيراً للدولة وعضواً في مجلس الوزراء
٣٣	أحمد محمد الكحلاني	وزيراً للدولة وأميناً عاماً للعاصمة
٣٤	محمد يحي الشرفي	وزيراً للدولة لشؤون مجلس النواب والشورى

٣-٣-٩: الحكومة التاسعة برئاسة الأستاذ عبد القادر عبد الرحمن باجمال (الثالثة) حيث أجريت تعديلات وزارية في الحكومة الثانية واستمرت من ١٢ فبراير ٢٠٠٦م وحتى ٣٠ مارس ٢٠٠٧م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	عبد القادر عبد الرحمن باجمال	رئيساً للوزراء
٢	الدكتور رشاد محمد العليمي	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية
٣	د. عبد الكريم الأرياني	وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي
٤	الأستاذ صادق أمين أبو رأس	وزيراً للإدارة المحلية
٥	د. أبوبكر عبد الله القربي	وزيراً للخارجية والمغتربين

٦	الأستاذ عبده علي القباطي	وزيراً لشؤون المغتربين
٧	الأستاذ عبد الرحمن الأكوع	وزيراً للشباب والرياضة
٨	الدكتور صالح علي باصرة	وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي
٩	المهندس عمر عبدالله الكرشمي	وزيراً للأشغال العامة والطرقات
١٠	العميد محمد ناصر أحمد علي	وزيراً للدفاع
١١	المهندس عبد الملك سليمان المعلمي	وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
١٢	د. سيف مهيوب العسلي	وزيراً للمالية
١٣	د. أمة الرزاق علي حمد	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل
١٤	الأستاذ حسن أحمد اللوزي	وزيراً للإعلام
١٥	د. علي مجور	وزيراً للكهرباء
١٦	حمود محمد عباد	وزيراً للأوقاف والإرشاد
١٧	الدكتور عدنان الجفري	وزيراً للشؤون القانونية
١٨	الدكتور عبد الكريم راصع	وزيراً للصحة العامة والسكان
١٩	خالد عبد الله الرويشان	وزيراً للثقافة
٢٠	نبيل حسن الفقية	وزيراً للسياحة
٢١	الدكتور عبد السلام الجوفي	وزيراً للتربية والتعليم
٢٢	حمود خالد الصوفي	وزيراً للخدمة المدنية والتأمينات
٢٣	د. غازي شائف الأغبري	وزيراً للعدل
٢٤	المهندس عمر محسن العمودي	وزيراً للنقل
٢٥	د. خالد راجح شيخ	وزيراً للصناعة والتجارة
٢٦	د. جلال أبراهيم فقيره	وزيراً للزراعة والري
٢٧	د. علي منصور سفاع	وزيراً للتعليم الفني والتدريب المهني
٢٨	المهندس عبد الرحمن فضل ألأرياني	وزيراً للمياه والبيئة
٢٩	خالد محفوظ بحاح	وزيراً للنفط والثروات المعدنية
٣٠	د. خديجة أحمد الهيصمي	وزيرةً لحقوق الإنسان
٣١	اللواء عبد الله حسين البشيري	وزيراً للدولة وأميناً عاماً لرئاسة الجمهورية
٣٢	قاسم أحمد الأعجم	وزيراً للدولة وعضواً في مجلس الوزراء
٣٣	محمد علي ياسر	وزيراً للدولة وعضواً في مجلس الوزراء

٣٤	د. يحي محمد الشعيبي	وزيراً للدولة وأميناً عاماً للعاصمة
٣٥	د. رشاد أحمد الرصاص	وزيراً للدولة لشؤون مجلس النواب والشورى

٣-٣-١٠ : الحكومة العاشرة برئاسة الدكتور علي محمد مجور والتي استمرت من ٣١ مارس ٢٠٠٧م وحتى ٢٠ مارس ٢٠١١م.

الرقم	الاسم	المنصب
١	د. علي محمد مجور	رئيساً للوزراء
٢	مطهر رشاد المصري	وزيراً للداخلية
٣	د. عبد الكريم إسماعيل ألأرحبي	وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي
٤	الأستاذ عبد القادر هلال	وزيراً للإدارة المحلية
٥	د. أبوبكر عبد الله القربي	وزيراً للخارجية
٦	الأستاذ محمود الصغيري	وزيراً للثروة السمكية
٧	الأستاذ حمود محمد عباد	وزيراً للشباب والرياضة
٨	االدكتور صالح علي باصرة	وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي
٩	المهندس عمر عبدالله الكرشمي	وزيراً للأشغال العامة والطرقات
١٠	العميد محمد ناصر أحمد علي	وزيراً للدفاع
١١	الأستاذ كمال الحبري	وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
١٢	الأستاذ نعمان الصهيبي	وزيراً للمالية
١٣	د. أمة الرزاق علي حمد	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل
١٤	الأستاذ حسن أحمد اللوزي	وزيراً للإعلام
١٥	مصطفى يحي بهران	وزيراً للكهرباء
١٦	القاضي حمود الهتار	وزيراً للأوقاف والإرشاد
١٧	الدكتور رشاد أحمد الرصاص	وزيراً للشؤون القانونية
١٨	الدكتور عبد الكريم راصع	وزيراً للصحة العامة والسكان
١٩	د. محمد أبوبكر المفلحي	وزيراً للثقافة
٢٠	نبيل حسن الفقية	وزيراً للسياحة
٢١	الدكتور عبد السلام الجوفي	وزيراً للتربية والتعليم
٢٢	نبيل شمسان	وزيراً للخدمة المدنية والتأمينات
٢٣	د. غازي شائف الأغبري	وزيراً للعدل
٢٤	خالد أبراهيم الوزير	وزيراً للنقل
٢٥	سيف العسلي	وزيراً للصناعة والتجاره
٢٦	منصور أحمد الحوشبي	وزيراً للزراعة والري

٢٧	أبراهيم عمر حجري	وزيراً للتعليم الفني والتدريب المهني
٢٨	المهندس عبد الرحمن فضل ألأرياني	وزيراً للمياه والبيئة
٢٩	خالد محفوظ بحاح	وزيراً للنفط والثروات المعدنية
٣٠	د. هدى علي البان	وزيرة لحقوق الإنسان
٣١	جوهرة حمود ثابت	وزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء
٣٢	شائف عزي صغير	وزيراً للدولة وعضواً في مجلس الوزراء
٣٣	د. يحي محمد الشعيبي	وزيراً للدولة وأميناً عاماً للعاصمة
٣٤	د. عدنان الجفري	وزيراً للدولة لشؤون مجلس النواب والشورى
التعديلات التي تمت في ١٩ مايو ٢٠١٨		
٣٥	د. رشاد محمد العليمي	نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن
٣٦	صادق أمين أبورأس	نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الداخلية
٣٧	د. يحي محمد الشعيبي	وزيراً للخدمة المدنية والتأمينات
٣٨	أحمد مساعد حسين	وزيراً لشؤون المغتربين
٣٩	خالد عبد الوهاب الشريف	وزيراً لشؤون مجلس النواب والشوري
٤٠	اللواء الركن مطهر رشاد المصري	وزيراً للداخلية
٤١	محمد صالح شملان	وزيراً للثروة السمكية
٤٢	أمير سالم العيدروس	وزيراً للنفط والمعادن
٤٣	عوض سعيد السقطري	وزيراً للكهرباء والطاقة
٤٤	عبد الرحمن محمد طرموم	وزيراً للدولة ومديراً لمكتب رئيس مجلس الوزراء
الوزراء الذين استقالوا في ١٩ مارس ٢٠١١م احتجاجا على مجزرة جمعة الكرامة خلال ثورة الشباب اليمنية وهم:		
٤٥	القاضي حمود الهتار	من وزارة الأوقاف والإرشاد
٤٦	الدكتورة هدى علي البان	من وزارة حقوق الإنسان
٤٧	الأستاذ نبيل حسن الفقيه	من وزارة السياحة

٣-٣-١١: الحكومة الحادية عشرة برئاسة الأستاذ محمد سالم باسندوه والتي استمرت من ٢٢ نوفمبر ٢٠١١م وحتى ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م.

الرقم	الاسم	المنصب	الفترة التي قضاها في المنصب
١	الأستاذ محمد سالم باسندوه	رئيساً للوزراء	

٢	الدكتور أبوبكر القربي	وزيراً للخارجية	حتى ١١/ ٦/ ٢٠١٤
٣	جمال عبد الله علي السلال	وزيراً للخارجية	من ١١/ ٦/ ٢٠١٤
٤	الأستاذ عبد القادر محمد قحطان	وزيراً للداخلية	حتى ٧/ ٣/ ٢٠١٤
٥	الأستاذ عبده حسن الترب	وزيراً للداخلية	من ٧/ ٣/ ٢٠١٤
٦	الأستاذ صخر أحمد عباس الوجيه	وزيراً للمالية	حتى ١١/ ٦/ ٢٠١٤
٧	الأستاذ محمد منصور زمام	وزيراً للمالية	من ١١/ ٦/ ٢٠١٤
٨	الأستاذ علي أحمد العمراني	وزيراً للإعلام	حتى ١١/ ٦/ ٢٠١٤
٩	الأستاذ نصر طه مصطفى	وزيراً للإعلام	من ١١/ ٦/ ٢٠١٤
١٠	الدكتور محمد سعيد السعدي	وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي	
١١	الأستاذة حورية مشهور	وزيرة ً لحقوق الأنسان	
١٢	الأستاذ صالح سميح	وزيراً للكهرباء	حتى ١١/ ٦/ ٢٠١٤
١٣	الأستاذ عبد الله محسن الأكوع	وزيراً للكهرباء	من ١١/ ٦/ ٢٠١٤
١٤	الأستاذ هشام شرف عبد الله	وزيراً للنفط والمعادن	حتى ٧/ ٣/ ٢٠١٤
١٥	الأستاذ خالد محفوظ بحاح	وزيراً للنفط والمعادن	من ٧/ ٣/ ٢٠١٤ وحتى ١١/ ٦/ ٢٠١٤
١٦	الأستاذ أحمد عبد القادر شائع	وزيراً للنفط والمعادن	من ١١ إلى١٦/ ٦/ ٢٠١٤ ثم اعتذر عن تولى المنصب
١٧	الأستاذ حسين الرشيد جمال الليل الكتف	وزيراً للنفط والمعادن	من ١٦/ ٦/ ٢٠١٤
١٨	القاضي مرشد علي العرشاني	وزيراً للعدل	
١٩	المهندس فريد أحمد مجور	وزيراً للزراعة والري	
٢٠	الأستاذ عبد الرزاق الأشول	وزيراً للتربية والتعليم	
٢١	الأستاذ عبدالله عوبل	وزيراً للثقافة	
٢٢	الدكتور واعد عبد الله باذيب	وزيراً للنقل	
٢٣	الأستاذ معمر مطهر الأرياني	وزيراً للشباب والرياضة	

٢٤	الدكتور سعد الدين بن طالب	وزيراً للصناعة والتجارة	
٢٥	الدكتور أحمد عبيد بن دغر	وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	
٢٦	الدكتور يحي محمد الشعيبي	وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي	
٢٧	الدكتور أحمد قاسم العنسي	وزيراً للصحة العامة والسكان	
٢٨	الأستاذ حمود عباد	وزيراً للأوقاف والإرشاد	
٢٩	االدكتورة أمة الرزاق علي حمد	وزيرةً للشؤون الاجتماعية والعمل	
٣٠	الدكتور محمد أحمد المخلافي	وزيراً للشؤون القانونية	
٣١	المهندس عمر عبد الله الكرشمي	وزيراً للأشغال العامة والطرق	
٣٢	الدكتور قاسم سلام	وزيراً للسياحة	
٣٣	المهندس عوض السقطري	وزيراً للثروة السمكية	
٣٤	الأستاذ عبده رزاز صالح خالد	وزيراً للمياه والبيئة	
٣٥	الأستاذ مجاهد القهالي	وزيراً للمغتربين	
٣٦	الأستاذ نبيل عبده شمسان	وزيراً للخدمة المدنية والتأمينات	
٣٧	الأستاذ علي محمد اليزيدي	وزيراً للإدارة المحلية	
٣٨	الدكتورعبد الحافظ ثابت نعمان	وزيراً للتعليم الفني والتدريب المهني	
٣٩	الأستاذ حسن أحمد شرف الدين	وزير دولة	
٤٠	الأستاذ شائف عزي صغير	وزير دولة	
٤١	الأستاذه جوهرة حمود ثابت	وزير دولة	

٤٢	الدكتور رشاد أحمد الرصاص	وزير دولة لشؤون مجلس النواب والشورى	
٤٣	الاستاذ حسن محمود حبيشي	أمينا عاماً لمجلس الوزراء	

٣-٣-١٢ :الحكومة الثانية عشرة برئاسة الأستاذ خالد محفوظ بحاح والتي استمرت من ٧ نوفمبر ٢٠١٤م وحتى ٢٢ يناير ٢٠١٥م (الفترة الأولى حتى الاستقالة التي لم تقبل).

الرقم	الاسم	المنصب	الفترة التي قضاها في المنصب
١	الأستاذ خالد محفوظ بحاح	رئيساً للوزراء	
٢	عبد الله محسن الأكوع	وزيراً للكهرباء	
٣	أحمد محمد الكحلاني	وزيراً للدولة لشؤون مجلس النواب والشوري	
٤	فريد أحمد مجور	وزيراً للزراعة والري	
٥	أحمد محمد لقمان	وزيراً للخدمة المدنية والتأمينات	حتى ٥/ ١١/ ٢٠١٤
٦	أحمد محمد أحمد الشامي	وزيراً للخدمة المدنية والتأمينات	من ٢٥/ ١١/ ٢٠١٤
٧	معمر مطهر الأرياني	وزيراً للسياحة	
٨	محمد سعيد السعدي	وزيراً للصناعة والتجارة	
٩	عبد الرزاق يحي الأشول	وزيراً للتعليم الفني والتدريب المهني	
١٠	د. محمد أحمد المخلافي	وزيراً للشؤون القانونية	
١١	محمد منصور زمام	وزيراً للمالية	حتى ٩/ ٦/ ٢٠١٥
١٢	عبد الله محمد الصائدي	وزيراً للخارجية	
١٣	اللواء الركن محمود أحمد سالم الصبيحي	وزيراً للدفاع	

١٤	اللواء الركن جلال علي بن علي الرويشان	وزيراً للداخلية	
١٥	د. محمد بن محمد يحي المطهر	وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي	
١٦	نادية عبد العزيز السقاف	وزيرة الإعلام	
١٧	عبد الرقيب فتح الأسودي	وزيراً للإدارة المحلية	
١٨	محمد عبد الله بن نبهان	وزيراً للنفط والمعادن	
١٩	د. محمد عبد الواحد الميتمي	وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي	
٢٠	م . لطفي محمد باشريف	وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	
٢١	عبد اللطيف حسن حيدر الحكيمي	وزيراً للتربية والتعليم	
٢٢	د. رياض ياسين عبد الله	وزيراً للصحة والسكان	
٢٣	رافت محمد علي الأكحلي	وزيراً للشباب والرياضة	
٢٤	م . وحي طه أمان	وزيراً للأشغال العامة والطرق	
٢٥	عزي هبة الله شريم	وزيراً للمياه والبيئة	
٢٦	م / بدر محمد مبارك باسلمه	وزيراً للنقل	
٢٧	أروى عبده عثمان	وزيرةً للثقافة	
٢٨	د. خالد عمر عبدالله باجنيد	وزيراً للعدل	
٢٩	فهد سالم كفاين	وزيرةً للثروة السمكية	
٣٠	عز الدين الأصبحي	وزير حقوق الأنسان	
٣١	فؤاد عمر بن علي الشيخ	وزيراً للأوقاف والإرشاد	
٣٢	غالب عبد لله سعيد مطلق	وزيراً للدولة لشؤون مخرجات الحوار	
٣٣	علوي محمد عبد القادر بافقية	وزيراً لشؤون المغتربين	
٣٤	قبول محمد عبد الملك المتوكل	وزيرة للشؤون الاجتماعية والعمل	حتى ٢٥ /١١/ ٢٠١٤

٣٥	د. سميرة خميس عبيد	وزيرة للشؤون الاجتماعية والعمل	من ٢٥/ ١١/ ٢٠١٤م
٣٦	حسن محمد زيد	وزيراً للدولة	
٣٧	د. سميرة خميس عبيد	وزيراً للدولة	ثم تولت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
٣٨	د. محمد موسى العامري	وزيراً للدولة	

٣-٣-١٣: الحكومة الثالثة عشرة برئاسة الأستاذ خالد محفوظ بحاح المصغرة والتي استمرت من ١٢ أبريل ٢٠١٥م وحتى ٤ أبريل ٢٠١٦م (الفترة الثانية بعد استئناف عملها)

الرقم	الاسم	المنصب	الفترة التي قضاها في المنصب
١	الأستاذ خالد محفوظ بحاح	رئيساً للوزراء	
٢	د. رياض ياسين عبد الله	وزيراً للخارجية	حتى ١/ ١٢/ ٢٠١٥
٣	عبد الملك المخلافي	وزيراً للخارجية	منذ ١/ ١٢/ ٢٠١٥
٤	اللواء الركن محمود أحمد سالم الصبيحي	وزيراً للدفاع	
٥	عز الدين الأصبحي	وزيراً لحقوق الإنسان وقائماً بأعمال وزير الإعلام	
٦	عبده حسن الحذيفي	وزيراً للداخلية	من ٢٦/ ٥/ ٢٠١٥ وحتى ١/ ١٢/ ٢٠١٥
٧	اللواء حسين محمد عرب	وزيراً للسياحة	من ١/ ١٢/ ٢٠١٥
٨	سيف محسن عبود الشريف	وزيراً للنفط والمعادن	
٩	نائف صالح البكري	وزيراً للشباب والرياضة	من ١٤/ ٩/ ٢٠١٥
١٠	د. ناصر محسن باعوم	وزيراً للصحة والسكان	من ١٤/ ٩/ ٢٠١٥
١١	مراد علي محمد عبد الحي الحالمي	وزيراً للنقل	من ٧/ ١٢/ ٢٠١٥

١٢	محمد متصور زمام	وزيراً للمالية	حتى ٩/٦/٢٠١٥
١٣	منصر القعيطي	وزيراً للمالية	من ١٧ / ١٠/ ٢٠١٥م
١٣	م . أحمد ين أحمد الميسري	وزيراً للزراعة والري	من ٢١/ ١٠/ ٢٠١٥
١٤	عبد الله محسن الأكوع	وزيراً للكهرباء	
١٥	علوي محمد عبد القادر بافقية	وزيراً لشؤون المغتربين	
١٦	معمر مطهر الأرياني	وزيراً للسياحة	
١٧	محمد سعيد السعدي	وزيراً للصناعة والتجارة	
١٨	عبد الرزاق يحي الأشول	وزيراً للتعليم الفني والتدريب المهني	
١٩	د. محمد أحمد المخلافي	وزيراً للشؤون القانونية	
٢٠	عبد الرقيب فتح الأسودي	وزيراً للإدارة المحلية	
٢١	د. محمد عبد الواحد الميتمي	وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي	
٢٢	م . لطفي محمد باشريف	وزيراً للاتصالات وتكنلوجيا المعلومات	
٢٣	م . وحي طه أمان	وزيراً للأشغال العامة والطرق	
٢٤	عزي هبة الله شريم	وزيراً للمياه والبيئة	
٢٥	فهد سالم كفاين	وزيرةً للثروة السمكية	
٢٦	عز الدين الأصبحي	وزيراً لحقوق الإنسان	
٢٧	د. سميرة خميس عبيد	وزيراً للدولة والشؤون الاجتماعية والعمل	
٢٨	د. محمد موسى العامري	وزيراً للدولة	

٣-٣-١٤: الحكومة الرابعة عشرة برئاسة الدكتور أحمد عبيد بن دغر والتي استمرت من ٣ أبريل ٢٠١٦م وحتى ١٤ أكتوبر ٢٠١٨م .

الرقم	الاسم	المنصب	الفترة التي قضاها في المنصب
١	الدكتور أحمد عبيد بن دغر	رئيساً للوزراء	
٢	د عبد الملك المخلافي	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية	حتى ٢٣/ ٥/ ٢٠١٨
٣	عبد العزيز جباري	نائباً لرئيس الوزراء	حتى ٢٠ / ٣/ ٢٠١٨
٤	اللواء حسين محمد عرب	نائباً لرئيس الوزراء	حتى ٢٤/ ١٢/ ٢٠١٧
٥	منصر القعيطي	وزيراً للمالية	حتى ١٧/ ٩/ ٢٠١٦
٦	أحمد عبيد الفضلي	وزيراً للمالية	من ١٨ / ٩/ ٢٠١٦
٧	خالد اليماني	وزيراً للخارجية	من ٢٣/ ٥/ ٢٠١٨
٨	اللواء الركن محمود أحمد سالم الصبيحي	وزيراً للدفاع	
٩	م/ أحمد بن أحمد الميسري	وزيراً للداخلية	من ٢٥ / ١٢/ ٢٠١٧
١٠	عبد الله محسن الأكوع	وزيراً للكهرباء	
١١	د. محمد عبد المجيد القباطي	وزيراً للإعلام	حتى ١٧/ ٦/ ٢٠١٦
١٢	معمر الأرياني	وزيراً للإعلام	من ١٨/ ٩/ ٢٠١٦
١٣	سيف محسن عبود الشريف	وزيراً للنفط والثروات المعدنية	
١٣	القاضي جمال أحمد عمر	وزيراً للعدل	من ٢٧/ ٤/ ٢٠١٧
١٤	عبد الرزاق الأشول	وزيراً للتربية والتعليم	حتى ١٧/ ٩/ ٢٠١٦
١٥	عبد الله سالم الأملس	وزيراً للتربية والتعليم	من ٨/ ٩/ ٢٠١٦
١٦	مروان أحمد دماج	وزيراً للثقافة	من ١٨/ ٩/ ٢٠١٦
١٧	مراد علي محمد عبد الحي الحالمي	وزيراً للنقل	حتى ٢٣ / ١٢/ ٢٠١٧
١٨	صالح الجبواني	وزيراً للنقل	من ٢٤/ ١٢/ ٢٠١٧
١٩	نائف صالح البكري	وزيراً للشباب والرياضة	

٢٠	محمد سعيد السعدي	وزيراً للصناعة والتجارة	حتى ٧/ ١١/ ٢٠١٦
٢١	د. محمد عبد الواحد الميتمي	وزيراً للصناعة والتجارة	من ٨/ ١١/ ٢٠١٦
٢٢	م / لطفي محمد باشريف	وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	
٢٣	د. حسين عبد الرحمن باسلامة	وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي	من ١٨/ ٦/ ٢٠١٦
٢٤	عبد الغني حفظ الله جميل	وزيراً للدولة وأميناً عاماً للعاصمة	من ١٨/ ٩/ ٢٠١٦
٢٥	د. ناصر محسن باعوم	وزيراً للصحة والسكان	
٢٦	د. أحمد عطيه	وزيراً للأوقاف والإرشاد	
٢٧	عز الدين الأصبحي	وزيراً لحقوق الإنسان	
٢٨	سميره خميس	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل	حتى ٢٦/ ٤/ ٢٠١٧
٢٩	د. إبتهاج الكمال	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل	من ٢٧/ ٤/ ٢٠١٧
٣٠	د. نهال ناصر علي العولقي	وزيراً للشؤون القانونية	
٣١	م / وحي أمان	وزيراً للأشغال والطرقات	حتى ٢٦/ ٤/ ٢٠١٧
٣٢	م / معين عبد الملك سعيد	وزيراً للأشغال والطرقات	من ٢٧/ ٤/ ٢٠١٧
٣٣	معمر الأرياني	وزيراً للسياحة	
٣٤	د. محمد عبد المجيد القباطي	وزيراً للسياحة	
٣٥	فهد كفاين	وزيراً للثروة السمكية	
٣٦	عزي هبة الله شريم	وزيراً للمياه والبيئة	
٣٧	عبد العزيز محمد جباري	وزيراً للخدمة والتأمينات	حتى ٢٠/ ٣/ ٢٠١٨
٣٨	نبيل حسن الفقية	وزيراً للخدمة المدنية والتأمينات	من ٨/ ٨/ ٢٠١٨
٣٩	محمد سعيد السعدي	وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي	
٤٠	عبد الرقيب فتح الأسودي	وزيراً للإدارة المحلية	

٤١	عبد الرزاق الأشول	وزيراً للتعليم الفني والتدريب المهني	
٤٢	هاني بن بريك	وزيراً للدولة	أقيل من منصبه وأحيل للتحقيق
٤٣	عبد الرب صالح السلامي	وزيراً للدولة	من ١٨/ ٩/ ٢٠١٦
٤٤	عثمان مجلي	وزيراً للدولة لشؤون مجلس النواب والشوري	من ٩/ ١/ ٢٠١٦
٤٥	ياسر الرعيني	وزيراً للدولة لشؤون مخرجات الحوار	من ٩/ ١/ ٢٠١٦

٣-٣-١٥ : الحكومة الخامسة عشرة برئاسة الدكتور معين عبد الملك سعيد من ١٥ أكتوبر ٢٠١٨م وحتى الآن.

الرقم	الاسم	المنصب	الفترة التي قضاها في المنصب
١	المهندس معين عبد الملك سعيد	رئيساً للوزراء	
٢	سالم أحمد الخنبشي	نائباً لرئيس الوزراء	
٣	م/ أحمد بن أحمد الميسري	نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية	
٤	أحمد عبيد الفضلي	وزيراً للمالية	حتى ١٨/ ٩/ ٢٠١٩
٥	سالم صالح بن بريك	وزيراً للمالية	من ١٩/ ٩/ ٢٠١٩
٦	خالد اليماني	وزيراً للخارجية	حتى ١٨/ ٩/ ٢٠١٩ أستقال
٧	محمد عبد الله الحضرمي	وزيراً للخارجية	من ١٩/ ٩/ ٢٠١٩
٨	اللواء محمد علي المقدشي	وزيراً للدفاع	من ٧/ ١١/ ٢٠١٨
٩	عبد الله محسن الأكوع	وزيراً للكهرباء	من ٢٦ / ١١/ ٢٠١٧
١٠	محمد عبد الله صالح العناني	وزيراً للكهرباء	من ٢٧/ ١١/ ٢٠١٨
١١	معمر الأرياني	وزيراً للإعلام	

١٢	سيف محسن عبود الشريف	وزيراً للنفط والثروات المعدنية	
١٣	القاضي جمال أحمد عمر	وزيراً للعدل	حتى ٢٦/ ١١/ ٢٠١٨ توفى
١٣	علي هيثم عبد الله الغريب	وزيراً للعدل	من ٢٧/ ١١/ ٢٠١٨
١٤	عبد الله سالم الأملس	وزيراً للتربية والتعليم	
١٥	مروان أحمد دماج	وزيراً للثقافة	
١٦	صالح الجبواني	وزيراً للنقل	
١٧	نائف صالح البكري	وزيراً للشباب والرياضة	
١٨	د. محمد عبد الواحد الميتمي	وزيراً للصناعة والتجارة	
١٩	م / لطفي محمد باشريف	وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	
٢٠	د. حسين عبد الرحمن باسلامة	وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي	
٢١	عبد الغني حفظ الله جميل	وزيراً للدولة وأميناً عاماً للعاصمة	
٢٢	د. ناصر محسن باعوم	وزيراً للصحة والسكان	
٢٣	د. أحمد عطيه	وزيراً للأوقاف والإرشاد	
٢٤	د. محمد محسن عسكر	وزيراً لحقوق الأنسان	
٢٥	د. إبتهاج الكمال	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل	
٢٦	د. نهال ناصر علي العولقي	وزيراً للشؤون القانونية	
٢٧	محمد سعيد السعدي	وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي	حتى ٢٦/ ١١/ ٢٠١٨
٢٨	د. نجيب منصور حميد العوج		من ٢٦/ ١١/ ٢٠١٨
٢٩	د. محمد عبد المجيد القباطي	وزيراً للسياحة	د. محمد عبد المجيد القباطي
٣٠	فهد كفاين	وزيراً للثروة السمكية	فهد كفاين
٣١	عزي هبة الله شريم	وزيراً للمياه والبيئة	عزي هبة الله شريم

٣٢	نبيل حسن الفقية	وزيراً للخدمة المدنية والتأمينات	نبيل حسن الفقية
٣٣	عبد الرقيب فتح الأسودي	وزيراً للإدارة المحلية	عبد الرقيب فتح الأسودي
٣٤	عبد الرزاق الأشول	وزيراً للتعليم الفني والتدريب المهني	عبد الرزاق الأشول
٣٥	عبد الرب صالح السلامي	وزيراً للدولة	عبد الرب صالح السلامي
٣٦	عثمان مجلي	وزيراً للدولة لشؤون مجلس النواب والشوري	عثمان مجلي
٣٧	ياسر الرعيني	وزيراً للدولة لشؤون مخرجات الحوار	ياسر الرعيني

رابعاً: خلاصة التوثيق بعدد رؤساء الجمهوريات اليمنية ونوابهم ورؤساء الحكومات المتعاقبين على حكم اليمن منذ ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.

الجمهورية	**رؤساء الجمهوريات**	**نواب رؤساء الجمهوريات**	**الحكومات**
الجمهورية العربية اليمنية	٦	٥	٢٩
جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٦	٣	١٠
الجمهورية اليمنية	٣	٣	١٥
الإجمالي:	١٥	١١	٥٤

خامساً: تعليقات سريعة

١) لقد كان لدينا ١٥ رئيساً للجمهورية و ١١ نائباً لرئيس جمهورية خلال الـ ٥٧ عاماً

الماضية، اغتيل منهم أو أعدموا أو توفوا في ظروف غامضه، ٦ أشخاص، من بينهم، ٥ رؤساء للجمهورية ونائب واحد للرئيس، و ٤ منهم في فترة حكم الجنوب وواحد في فترة الحكم في الشمال، وواحد بعد الوحدة، وهو الرئيس علي عبد الله صالح.

١- لقد كان لدينا ٥٤ حكومة خلال الـ ٥٧ عاماً الماضية، اغتيل منهم أو أعدموا أو توفوا في ظروف غامضه، ٢ فقط، أحدهما في فترة حكم الجنوب، والثاني في فترة حكم الشمال قبل الوحدة.

٢- خلال فترة الـ ٥٧ السنة الماضية كان لدينا معدل رئيس واحد كل ٣,٨ سنوات، وخلال الفترة نفسها كان لدينا معدل حكومة واحدة كل ١,٠٥ سنة. أي أنه لم يكن هناك استقرار في الحكم لمدد طويلة نسبياً.

٣- أطول فترة رئاسة في الحكم كانت من نصيب الرئيس علي عبد الله صالح الذي حكم لمدة ٣٣ سنة، أما أطول فترة رئاسة وزراء متواصلة في الجنوب فقد كانت من نصيب الرئيس علي ناصر محمد لمدة ١٣ سنة، وأطول فترة رئاسة في الشمال وبعد الوحدة فقد كانت من نصيب الرئيس عبد العزيز عبد الغني صالح الذي تولى رئاسة الوزراء ١٦ سنة متفرقة.

٤- لقد شغل عدة مئات من الأشخاص، بل عدة آلاف من الكوادر ذوي المؤهلات العالية والمتخصصة، وتبوأوا مراكز قيادية رفيعة كرؤساء وزارات ووزراء، ولكن كان يتم تدوير بعضهم في وزارات متعددة، واختصاصات مختلفة، بعضها، لا تتناسب ومؤهلاتهم وخبراتهم وإمكانياتهم، وبالتالي، لم تتراكم الخبرات في مجالات عدة، ولم يؤثروا في بناء مؤسسات دولة قابلة للاستدامة، ولقد كانت الحوكمة والشفافية والمحاسبة، والأسس والمعايير لاختيار الحكومات غائبة تماماً، ولم يحاكم أو يعاقب أو يسأل أي مسئول خلال الـ ٥٧ عاماً الماضية، إلا عبر التصفيات أو الحجر في الإقامة الجبرية أو خليك مهمل في البيت. وبالتالي لم تقام دولة مدنية عادلة قابلة للديمومة والتنمية المستدامة، خلال الـ ٥٧ عاماً الماضية، إلا في فترات محدودة جداً سنتركها للتأريخ والمؤرخين ليحكموا بشأنها.

سادسا: الغرض من إعداد هذ الوثيقة

١- التوثيق الدقيق لمن حكموا اليمن خلال الـ ٥٧ السنة الماضية من عمر الدولتين في الشمال والجنوب في مواقع رئاسة الدولة أو رئاسة الحكومات أو في عضوية الحكومات المتعاقبة في الجمهورية اليمنية وأسلافها الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، بما فيه توثيق للفترات التي عاش فيها رؤساء ء الجمهوريات ورؤساء الوزرات والذين قضوا نحبهم أو مازالوا على قيد الحياة.

٢- حفظ الحقوق المادية والمعنوية للذين شغلوا الوظائف العليا في الدولة في هذه المناصب لهم في حياتهم أو لورثتهم من المعالين بعد وفاتهم وفقاً للأنظمة والقوانين النافذة.

٣- توفير معلومات للمؤرخين والباحثين والمحللين ليتمكنوا من دراسة الأوضاع القيادية في تأريخ الدولة اليمنية الحديثة، وتبيان كيف أخفق أو «نجح» اليمنيون في بناء دولة مدنية حديثة ونظام حكم مدني وبناء مؤسسات دولة قادرة على النمو والديمومة وتوفير حياة كريمة للمواطنين، أكان بسبب العشوائية والمزاجية والمحسوبية والفساد السياسي في اختيار القيادات للحكم، ودم وجود معايير وشفافية واعتماد اختيار القيادات على أساس الولاء الحزبي أو النفوذ القبلي أو الأسري، والانطباعات الشخصية للحاكم أو المزاج أو الترضيات لبعض النافذين، مما أدى من عدم التمكن من إقامة حكم رشيد عادل طوال الـ ٥٧ عاماً الماضية ولم تبنَ دولة مؤسسات حقيقية تتمتع بالكفاءة وتحقيق متطلبات عيش كريم للشعب، ويعتمد عليها بما في ذلك الإخفاف في بناء جيش وطني، ولاؤه للوطن والشعب، وهو ما أثبتته أحداث الحرب الأخيرة منذ مارس ٢٠١٥م

٤- لتغطية النقص في الأرشفة الإلكترونية لتأريخ الدولة اليمنية الحديثة منذ ثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين، والتي لم تتحقق أهدافهما بعد على مدى هذه السنين الطوال.

المصادر:

١- أرشيف الرئيس علي ناصر محمد.
٢- الأرشيف الإلكتروني لمعد هذه الوثيقة م / خالد عبد الواحد محمد نعمان.
٣- أرشيف الشيخ طارق محمد عبد الله المحامي.
٤- أرشيف القاضي نجيب عبد الرحمن شميري الذي أودعه مكتبة جامعة عدن في جناح خاص باسمه في الجامعة.
٥- السجل الوثائقي للأستاذ حسين علي الحبيشي المستشار القانوني لرئاسة الجمهورية والوزراء للجمهورية العربية اليمنية.
٦- كتيب الحكومات اليمنية خلال ٤٠ عاما للأستاذ عبد الله علي الصلوي.
٧- الإفادات الشفوية والكتابية للأستاذ حسن محمود حبيشي، نائب الوزير للتخطيط والصناعة والتجارة، وأمين عام مجلس الوزراء الأسبق.

تنويه لا بد منه

١- . هناك اختلافات بسيطة في التواريخ بين صدور قرارات التكليفات لرئاسة الحكومات وبين قرارات تشكيل الحكومات، واعتمدنا تواريخ تشكيل الحكومات، وينطبق ذلك على التعديلات الوزارية التي كانت تتم.

ملحق٢

نورد في هذا الملحق أجزاءً من كتاب الاستقلال والوحدة، وهو عبارة عن استبيان أعده الأستاذ المناضل الكبير يحيى حسين العرشي عام ١٩٨٩م في ٣١ سؤالاً أجراه مع ٦٤ شخصية من القيادات التاريخية العربية واليمنية، استطلع فيه آراءهم في الوحدة اليمنية ومسيرتها التاريخية. وبعد اطلاعنا على جميع الشهادات، نعتذر لمن لم يرد اسمه لتعذّر تضمين جميع الإجابات ضمن هذا الملحق (التي وردت كاملة في كتاب الوحدة والاستقلال)، ونتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ الكبير يحيى حسين العرشي ولجميع من ساهم في إنجاز هذا الاستبيان.

يحيى حسين العرشي



اليمن الواحد، هو القاعدة، أما التجزؤ والتشطير فهما الاستثناء في كل تاريخ اليمن القديم والحديث والمعاصر. فاليمن أرضاً وإنساناً موحَّد سلالةً وجغرافيا، حضارةً وثقافةً ولغة، في سلوكه وعاداته وتقاليده، وفي إطاره العام، وتنوع لهجاته وفلكلوره، وحتى في ملابسه ومائدة الطعام. إنَّه التنوع الذي يثري التوحد ويعززه.

واليمن منذ أقدم العصور وحدة بشرية، وجغرافية وسياسية واقتصادية وحضارية واحدة، وهذه الحقيقة لا تنفي أن اليمن كما هو الحال في الماضي بالنسبة إلى كثير من البلدان قد عرف خلال مراحل من تاريخه وجود عدة دول تحكم في آنٍ واحد، منفصلةً أو متداخلة.

ورغم أن كلاً من دولتي سبأ وحمير في أوج ازدهارهما شمل حكمهما اليمن جميعه تقريباً، بل إنه امتد إلى مناطق أخرى خارج اليمن، إلا أنه بسبب التنافس القبلي أو حب

السلطة، أو لسوء الإدارة، أو لأطماع ومراكز النفوذ الداخلية والخارجية، أو لطبيعة الواقع الجغرافي، أو طبيعة وسائل الاتصال والتواصل، وتباعد الأسفار في الماضي القديم، لم تتمكن الدولة المركزية من بسط نفوذها على أنحاء البلاد دائماً، لذلك فقد عرف اليمن حكم عدة دول وإمارات يمنية في وقت واحد، تقيم كل دولة أو إمارة حكمها وتبسط نفوذها في منطقة محدودة من بلاد اليمن، وتحارب الدول والإمارات الأخرى، بغية إخضاعها وبسط نفوذها عليها.

فالمصادر التاريخية الموجودة تدل على أنه كان لليمن كيان سياسي كبير، وحضارة راقية، منذ القرن العاشر قبل الميلاد، وتقترن هذه المعلومات بدولة سبأ التي يمثل تاريخها عموداً لتاريخ اليمن القديم، إذ ليس في ذلك التاريخ ما يضاهي تاريخ دولة سبأ، وتاريخ حضارتها، وما تلك الدول التي تُذكَر معها سوى تكوينات سياسية، كانت تدور في الغالب في فلكها ترتبط بها حيناً، وتنفصل عنها حيناً آخر، مثل دولة معين، وقتبان، وحضرموت، وأوسان. أما آخر تلك الدول وهي حمير فقد اندمجت في سبأ آخر الأمر لِتُكوِّنا دولة واحدة، حمل ملوكها لقب ملوك سبأ وذو ريدان، وذو ريدان هم حمير، وقد ارتبط بسبأ معظم الرموز التاريخية من اليمن القديم؛ فسبأ عند النسّابة هو أبو حمير وكهلان، ومن هذين الولدين تسلسلت أنساب اليمن جميعاً.

وهجرة أهل اليمن في الأمصار عند الأخباريين ارتبطت بسبأ، حتى قيل في أمثال العرب (تفرقوا أيدي سبأ)، والبلدة الطيبة المذكورة في القرآن الكريم هي في الأصل أرض سبأ. ومأرب أشهر مدينة يمنية قديمة، اعتبرها بطليموس، الجغرافي الإسكندري، وسط الإقليم المناخي الأول على الأرض، وهي عاصمة دولة سبأ لقرون كثيرة، وسدّ مأرب أبرز رموز اليمن التاريخية القديمة، قد اقترن ذكره بسبأ.

وقصة المرأة التي طبقَت شهرتها الآفاق منذ القدم، والتي ذكرتها التوراة، وكُتُب الأخبار، وكُرِّمَت بالذكر في القرآن الكريم لحكمتها وعظمة عرشها، وهي الملكة بلقيس، التي زارت النبي سليمان في القرن العاشر قبل الميلاد، واعتُبِرت زيارتها حدثاً تاريخياً سبئياً يمنياً، ظل صداه يتردد إلى اليوم.

وبسبب ما تعرض له الوطن من تدهور، وتفكك داخلي، واختلالات دينية قبل ظهور

الإسلام، أدّت به إلى صراعات داخلية، استغلتها الأطماع الخارجية القديمة للاستيلاء على اليمن، أكانت الرومانية بمحاولاتها عبر المطامع الإقليمية الأكسومية الحبشية التي أوصلتها إلى شواطئنا على أسطولها الروماني البيزنطي، لتستمر نحو خمسة وسبعين عاماً، أم الاحتلال الفارسي الساساني الذي حلّ محل الحبشي، ليستمر هو الآخر لنحو خمسة وسبعين عاماً.

حتى ظهر الدين الإسلامي الحنيف، وأشرق نوره المبارك، ليجد اليمنيون أنفسهم أمام فرصة الخلاص من تعدد الديانات، وتياراتها المتصارعة من داخل اليمن وخارجه، فتوحدوا بعقيدتهم، ودينهم، وقوميتهم التي هم أصولها وينبوعها دماً، وبشراً، وتراثاً، فكانت اليمن علاوةً على رفعها لراية الإسلام سبباً مباشراً لدخول فارس الساسانية الدين الإسلامي، إذ كان حينها (باذان) والياً فارسياً على اليمن، فدخل الإسلام مع اليمنيين، ومعه من الفرس مَن كانوا يُسَمَّون الأبناء، وأبقى الرسول الكريم (باذان) والياً على عموم اليمن، ولمّا توفي في السنة العاشرة للهجرة، قسّم الرسول الكريم اليمن إلى ثلاث ولايات رئيسية: ولاية صنعاء وأعمالها، وأسندها إلى (معاذ بن جبل)، وأعطى مع ذلك صلاحيات عامة في عموم اليمن، وولاية حضرموت وأعمالها وأسندها إلى (المهاجر بن أبي أميَّة المخزومي)، الذي توفي قبل أن يسافر إلى حضرموت، فأمر الرسول الكريم ، زياد بن لبيد البياضي، عامل فرع كندة في حضرموت بالقيام بأعمالها، (ونجران) التي ولَّى عليها (عمرو بن حزم الخزرجيّ الأنصاري)، وثمة ولايات فرعية وولاة لها في اليمن، ولقد سادت أنحاء اليمن وحدة الوطن، والاستقرار، والرخاء، في عهد الرسول الكريم .

وكان رسول الله يولي اليمن وأهله عنايته الكريمة، ووصفهم في كثير من المناسبات بصفات حسنة تجاوزت الخمسين، ذُكر منها أنهم أصحاب حكمة، ورقة القلوب، ولين الأفئدة، وشجاعة الرجال، ومنهم الأنصار، أبطال الفتوحات الإسلامية وقادتها، حيث عزز اليمنيون بدخولهم الإسلام دين الله، ونصرة رسوله الكريم ، وشاركوا في توسيع دائرة الإسلام، ودولته في المشرق العربي ومغربه، ثم في بلاد الأندلس (إسبانيا) وغيرها. ولم يقتصر دور اليمنيين على الجهاد في نصرة الإسلام ونشره فحسب، بل ساهموا أيضاً في نقل الحضارة العربية والإسلامية وتكوينها وتطويرها في كل المجالات الفكرية والعلمية والمعرفية.

واستمرّ اليمن موحداً في عهد الخلفاء الراشدين (١١ ٤٠هـ./ ٦٣٢ ٦٦١م.) باستثناء فترة قليلة حدثت فيها حركة الردة، كحركة عبهلة بن كعب بن عوف العنسي، المعروف بالأسود العنسي، وقد استولى بحركته على صنعاء، وحضرموت، ومعظم أنحاء اليمن في آخر عهد الرسول ، وحركة قيس بن مكشوح المرادي (٣٧هـ./ ٦٥٧م.) التي قام بها في بداية عهد أبي بكر الصديق، وحركة الأشعث بن قيس، في حضرموت.

وفي العهد الأموي (٤١ ١٣٢هـ./ ٦٦١ ٧٥٠م.) استمر اليمن موحداً خاضعاً للدولة الأموية في دمشق، مع حدوث بعض الاضطرابات، معظمها نتيجة لقسوة ولاتهم.

كذلك في العهد العباسي (١٣٢ ٢٠٣هـ./ ٧٥٠ ٨١٨م.) الذي انتهج سياسة تعيين ولاته على اليمن من آل العباس، وأقاربهم، لذلك كانت الحركة اليمنية مناهضةً لهم حتى ضعف عهدهم في منتصفه، حيث شهد اليمن نشوء دولته المستقلة، لتشمل اليمن كله، أو الجزء الأكبر منه، كعهد الدولة الزيادية، حيث استطاع محمد بن عبد الله بن زياد في عام ٢٠٤هـ./ ٨١٩م. أن ينشئ إمارةً مستقلة عن العباسيين، مرهوبة الجوانب، قوية النفوذ على عموم اليمن، من مدينة حَلْي بن يعقوب شمالاً، حتى عدن، وحضرموت، والمهرة وغيرها، واختطّ مدينة (زبيد) عاصمةً للدولة، ولم يخرج عن إمارة آل زياد من البلاد إلا بلاد صعدة، بعد أن قدِم إليها لاحقاً الإمام الهادي يحيى بن الحسين عام ٢٨٤هـ./ ٨٩٧م. مؤسساً لدولة الأئمة في اليمن، لأكثر من ألف عام، وبلاد حجة التي تنازعها آل يعفر الحواليون، وداعيتا الإسماعيلية، منصور حوشب، وعلي بن الفضل، اللذان ظهرا بدعوتهما خلال فترة ٢٦٨ ٢٧٠هـ. ورغم نشوب الصراع بينهما، فقد بقيت الدعوة (الشيعية الإسماعيلية) ذات الصلة بالدعوة الفاطمية، لتشكل بذلك ثلاثيةً مذهبيةً، فكريةً، عقائديةً في اليمن، مع (الشافعية) (والزيدية).

لكن بسبب الصراع على الإمامة أهم أسباب عدم الاستقرار كان عدد من الهاشميين يرون في أنفسهم الصلاحية للقيام بالإمامة، لمجرد إحساس أحدهم بشيء من الأفضلية على غيره، ولم يحدث أن مات إمام ولم يعقبه إمامان أو أكثر، فلم يتمكن الأئمة منذ عهد الإمام الهادي عام ٢٨٤هـ./ ٨٩٧م. وحتى عهد الإمام المنصور البدر محمد بن أحمد حميد الدين عام ١٣٨٢هـ./ ١٩٦٢م. من أن يحكموا عموم اليمن، عدا بعض فترات نفوذهم، كما حدث

في عهد الإمام (الناصر) الذي امتدّ نفوذه إلى عدن (٩١٣ ٩٣٤م.) بينما لم يتمكن من دخول صنعاء.

غير أنه منذ أواسط القرن الحادي عشر للهجرة، بدأ نفوذ الأئمة ينتشر في المناطق الجنوبية من اليمن، حتى حضرموت، كما حدث في عهد الإمام المتوكل إسماعيل (١٠٥٤ ١٠٨٧هـ/ ١٦٤٤ ١٦٧٦م.)، ومن جاء بعده، وهم من أسرة آل القاسم، رغم وجود الانتفاضات والتمرد في كثير من مناطق اليمن شماله وجنوبه.

وشهد اليمن نشوء دولٍ مستقلة أخرى، كدولة آل نجاح في تهامة، على أنقاض دولة آل زياد عام ٤٠٣هـ/ ١٠١٣م. حتى عام ٥٥٥هـ/ ١١٦١م.، وبظهور الدولة الصليحية التي أسسها الداعي (علي بن محمد الصليحي) عام ٤٣٩هـ/ ١٠٣٨م. استعاد الوطن اليمني كامل وحدته في ظل هذه الدولة الصليحية، بل امتد نفوذها إلى الحجاز، وبسقوط الدولة الصليحية بعد وفاة الملكة (سيدة أروى بنت أحمد الصليحي) عام ٥٣٢هـ/ ١١٣٨م. صار اليمن مجزأً بين الأئمة في صعدة وما جاورها، و(آل حاتم) الهمدانيين في صنعاء، و(آل زريع) في عدن، وفي تهامة (آل مهدي)، و(أشراف المخلاف السليماني)، ومن حكامهم (آل وهاس) شمال تهامة من بلاد عسير.

ثم في ظل هذه الظروف المحزنة، جاء الأيوبيون ليحكموا اليمن في الفترة ما بين ٥٦٩ ٦٢٦هـ/ ١١٧٤ ١٢٢٩م. وظهر عهد الرسوليين على أنقاض الدولة الأيوبية لمدة مئتين وثلاثين عاماً (٦٢٦ ٨٥٨هـ/ ١٢٢٩ ١٤٥٤م.)، بدأها الملك المنصور عمر بن علي بن رسول، الذي استطاع أن يمدّ نفوذه إلى مكة والمدينة، وحماية الحرمين الشريفين، وانتهت بالملك المؤيد الرسولي حسين، الذي تنافس مع المسعود على السلطة، ثم استولى (بنو طاهر) على الحكم في اليمن من بني رسول (٨٥٨ ٩٢٣هـ/ ١٤٥٤ ١٥١٧م.)، وكانت دولتهم قد حاولت أن تمدّ نفوذها على أنحاء اليمن، لكن صراعهم مع الأئمة في القسم الأعلى للبلاد حال دون ذلك، وحالت دولتهم دون تقدم الأئمة في المنطقة الوسطى، والمنطقتين الجنوبية والشرقية.

ثم ظهر المماليك في اليمن بحجة مواجهة البرتغاليين، واستغلوا الصراع بين الملك عامر بن عبد الوهاب مع الإمام شرف الدين، الذي استنجد بهم لمواجهة آل طاهر، حتى

قُتل الملك عامر على أيدي المماليك عام ٩٢٣هـ./ ١٥١٧م. على أبواب صنعاء، فتوغلت قوات المماليك من اليمن، وانهارت الدولة الطاهرية.

وبذات حُجة المماليك لمواجهة البرتغاليين، جاء العثمانيون إلى اليمن من منطلقهم للخلافة الإسلامية؛ فبعد أن كان قد استنجد بهم (عامر بن داود) لمواجهة الإمام (شرف الدين) وولده (المطهر)، واستعداده للدخول ضمن سلطة (آل عثمان)، وقبْل وصول (سليمان باشا) إلى عدن، اتصل به الإمام (شرف الدين) وولده (المطهر)، وأبلغاه بأن (عامر بن داود) مداهن للإفرنج، وحرضاه عليه، فكان أن قُتل (عامر بن داود)، واستولى سليمان باشا على (عدن) في عام ٩٤٥هـ./ ١٥٤٨م. وهذا هو بداية عهد الحكم العثماني المباشر على اليمن في دوره الأول، الذي استمر حتى ١٠٤٥هـ./ ١٦٣٥م. رغم المقاومة الوطنية الشديدة.

وفي الثالث عشر من يناير ١٨٣٩م. بدأ الاستعمار البريطاني لجنوب الوطن، بعدما استولى الضابط البحري البريطاني (هينس) على جبل صيرة في عدن، ومن ثم ميناء عدن القديم الواقع في المدينة القديمة التي سمّوها (كريتر)، وتعني فوهة البركان، ليتوسع هذا الاستيلاء الاستعماري تدريجاً على الأرض اليمنية، وليوسع أطماعه الاستراتيجية لخدمة مصالحه البحرية، إلى أنحاء مناطق نفوذه في العالم عبر هذا الممر الدولي الهام.

في عدن الكبرى المدينة الرئيسية وضواحيها ما لبث أن امتدّ الاستعمار البريطاني إلى عدن الصغرى (البريقة)، ثم وسَّع نفوذه حتى لحج، ثم إلى ما يليها من المناطق جنوب الوطن اليمني، باتفاقيات فردية مع بعض السلاطين والمشايخ، والعملاء، والمرتزقة، مُركزاً على ما هو في حاجة إليه (عدن الكبرى والصغرى)، محدِثاً فيها بعض المنشآت كالمصافي، وميناء التواهي، والمدينة المحيطة به، وبعض الخدمات العامة والمنشآت الأخرى، واضعاً بعض النظم الإدارية والمالية المطلوبة، واستقدم لها ما يحتاجه ويثق فيه من العمالة كإداريين، وفنيين، ومهرة من جنسيات أخرى، أبرزها من الهند مركزه الاستعماري الرئيسي في آسيا ليستمر هذا الاستعمار حتى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٧م.

وكان الاحتلال البريطاني لعدن مثار اهتمام العثمانيين مرة ثانية، فعاودوا محاولاتهم للاستيلاء على اليمن مجدداً، بحجة مخاوفهم الإسلامية من التوغل الإنكليزي بالاستيلاء

على عدن، إلى أنحاء اليمن، وباعتبار أنّ اليمن بوابة الحرمين الشريفين، فأرسلوا حملتهم الكبيرة عبر تهامة، ووصلوا إلى صنعاء، حيث تعاون معهم الإمام المتوكل محمد بن يحيى بأمل استعانته بهم على مناوئيه، وامتدّ نفوذهم في أنحاء كثيرة من اليمن، ولكنهم تعرضوا للمقاومة اليمنية العنيفة من جديد، ووُصِفت اليمن بمقبرة الأناضول، ولم يستقر لهم الحال حتى مغادرتهم النهائية في عام ١٣٣٦هـ./١٩١٨م. في أعقاب الحرب العالمية الأولى، واتفاقية صلح دعَّان، مع الإمام يحيى بن محمد حميد الدين عام ١٣٢٩هـ./١٩١١م. ورغم أن الأتراك كانوا يحاولون تسليم المناطق الجنوبية للإمام يحيى من خلال قادتهم في المناطق الشمالية، إلا أن الإمام يحيى لم يستجب حينها لهذه الفرصة، خوفاً من البريطانيين الذين كانوا يدعمون الإدريسي في الجانب الآخر الشمالي من الوطن اليمني، عسير ونجران وجيزان.

وقد ارتكب الأتراك خطأً فادحاً في عودتهم الثانية، وتورطوا في ما لا يملكون؛ فبدلاً من أن مجيئهم الثاني كان لدحر الاستعمار البريطاني كما زعموا لكنهم أبرموا اتفاقيةً بين الدولة العثمانية والحكومة البريطانية عام ١٩١٤م. بشأن عدن، والمحميات التسع، بغياب الجانب اليمني صاحب الحق، وبرغم رفض واحتجاجات سكان البلاد، الذين اعتبروها اتفاقية لم تتجاوز إعطاء من لا يملك لمن لا يستحق، وهو ما جعل الإمام يحيى بن محمد حميد الدين، يرسل لاحقاً عقب جلاء الأتراك ولاته إلى بعض هذه المحميات، كالضالع، وجحاف، ولحج، وحالمين، والشعيب، والأجعود، وبلاد القطيبي، وحتى تهامة (ملاح) القريبة من لحج، والصبيحة وبلاد جعبل، وغيرها.

كما قدمت بيحان وغيرها مراسيم الولاء، ووصلت وفود العلماء من حضرموت بالبيعة للإمام يحيى، وكان قد اضطر الإمام يحيى إلى عقد ما سُمي معاهدة (هدنة) بينه وبين البريطانيين، إذ لم تعترف حكومة المملكة المتوكلية اليمنية بحدود تفصل بين شطري اليمن الواحد. ورغم ذلك، لم تحترم بريطانيا هذه المعاهدة، حيث ظلّت حوادث الاعتداءات البريطانية على مناطق شمال اليمن، ما جعل أحرار جنوب اليمن يوالون ثوراتهم ضد الإنكليز، بأشكال مختلفة، بتمويل ودعم من حكومة شمال اليمن، فهي الداعمة، وهي المأوى ومنها المنطلق.

وظل اليمن واحداً موحداً في علاقات شعبه، وفي نضاله ضد الاستعمار البريطاني، كما كان ضد الحكم العثماني، ومن قبله ضد كل الغزاة عبر التاريخ اليمني، والنضال ضد الاستعمار البريطاني، وضد نظام الأئمة والملكية، وكان من أهداف الكفاح، وجوهر أحلامه، وآماله، استعادة وحدة الوطن بنهاية الإمامة والاستعمار، واقتربت لحظة تحول الحلم والأمل إلى حقيقة عشية سقوط نظام الإمامة، بثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م. وقيام الجمهورية، وتقلصت مسافة الوصول إلى استعادة الوحدة اليمنية بقيام ثورة الرابع عشر من أكتوبر عام ١٩٦٣م. في الجنوب، وجلاء الاستعمار البريطاني في الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٦٧م. ورغم هذين الانتصارين بنهاية الإمام وجلاء الاستعمار، إلا أن ظروفاً قد حالت دون الوصول إلى الحلم الوحدوي عشية خروج الاستعمار البريطاني من عدن، واستقلال جنوب الوطن، ظروف الحرب الباردة، وظروف انقسام التطلعات القومية، وتأثُّر القوى الوطنية بها، بل وانقسامها، والتطورات الداخلية والإقليمية والعربية؛ ومنها مغادرة القوات المصرية اليمن، وقيام حركة الخامس من نوفمبر ١٩٦٧م. ومواجهة حصار السبعين يوماً لصنعاء عام ١٩٦٨م. وكذا جملة من الأسباب والتدخلات الإقليمية والدولية، ووجد الوطن الواحد نفسه أمام معترك جديد له خصوصيته وحساسيته المفرطة.

وهنا يجدر بنا أن نتوقف قليلاً أمام ما رأيناه في استعراضنا السريع والموجز لمحطات تاريخ اليمن القديم والوسيط والمعاصر عن اليمن الواحد عبر تاريخه بدولته الواحدة، التي قد تتوسع أو تنكمش جغرافياً في عموم اليمن متداخلةً في ساحته شمالاً، وجنوباً، وغرباً، وشرقاً، حسب الظروف السياسية، الداخلية والخارجية، في عهود الملوك والأئمة والسلاطين، وظاهرة الاستنجاد اليمني بخارج اليمن وتكراره، أكان من الحكام، أم الأنظمة القائمة، حتى وإن كانت بدوافع وطنية، أو بمبررات داخلية وخارجية، وكأنها سمة من سمات التحولات والتطورات السياسية في البلاد، فكما استنجد سيف بن ذي يزن بكسرى فارس لنجدته في مواجهة الأحباش، وكما قدم المماليك والأتراك كما أسلفت ذكره في هذه المقدمة ومجيء الإمام الهادي من الرس في الحجاز إلى صعدة، والأدارسة من فاس المغرب، إلى عسير ونحوها، استنجد قادة ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م. بمصر لنصرة الثورة اليمنية، والنظام الجمهوري، لمواجهة الملكية، والتدخل السعودي،

وكما حصل جنوب اليمن عقب استقلاله في الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٦٧م. على دعم سوفييتي كبير سياسي، وعسكري، ومدني، بقي هذا الدعم والنفوذ في ظروف الحرب الباردة، وتقاسم النفوذ الدولي بين قطبي الرحى الأميركية الغربية الرأسمالية، والسوفييتية ومنظومته الشيوعية، في أنحاء المعمورة.

ورغم صمود اليمن الذاتي في دحر حصار العاصمة صنعاء، والمحافظة على ثورته وجمهوريته، ما لبث أن تجدد النفوذ والتدخل الإقليمي، وإن اختلفت صوره وأشكاله، حتى اعتدنا أن نرى في القصر الجمهوري من يطمئنون إليه ويطمئن إليهم. ولمّا اختلفنا عام ١٩٩٤م. خَطَطنا بأقلامنا وثيقة العهد والاتفاق داخل الوطن، ولكننا وقّعناها خارجه في القصر الملكي في الأردن برعاية أردنية، وقبل أن يجف مداد موقعيها غادروا عمّان كلّاً إلى وجهته ليلتقوا داخل الوطن ليس لتنفيذها، بل للمواجهة. وحدث ما حدث من دماء ودمار، وليحدث الانكسار في ١٩٩٤م. ويبقى اليمن الواحد.

صنعاء — يحيى بن حسين العرشيّ

٢٧ محرَّم ١٤٣٥هـ./ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣م.

إجابات بعض الشخصيات اليمنية

عمر الجاوي

كانت الأهداف الستة، والبيانات وإعلانات السلطة الجديدة، التي فجرت طاقة الجماهير في كل الوطن، والتي اندفعت حتى من مناطق الاحتلال، ومن عدن بالذات لحماية الثورة.

نظرة بسيطة إلى الهدف الخامس، الذي نعتمد عليه في البرهنة على أن الثوار قد وضعوا الوحدة من ضمن أهدافهم، وأي وحدة كانوا يقصدون؟

(تحقيق الوحدة الوطنية على قاعدة الوحدة العربية الشاملة)

هناك أكثر من تفسير لهذا الهدف، سواءٌ كان في صورته الأولى أو أي صورة قد ثبتت اليوم، فهو في نهاية المطاف يدعو إلى الوحدة بكل أشكالها، فالذين وضعوا الهدف كانوا في

أغلبهم من الجيل الجديد، وارتبط بعضهم بالأحزاب السياسية الحديثة باتجاهاتها المحلية أو العربية أو الأممية، وبعضهم رغم انغلاق مملكة الإمام قد درس خارج الوطن، مصر – العراق لبنان، ولهم علاقة بمدنيين درسوا في أميركا، حتى البلدان الاشتراكية. كذلك درس أغلبية الضباط في صنعاء على أيدي عراقيين في البداية، وأسس المصريون والسوفييت الكليات العسكرية. وإذا كان البعض يعتقد أن «الوحدة الوطنية» قد عُني بها توحيد الطوائف والسلالات والقبائل والمناطق، فذلك أمر منطقي لمحاربة الإمامة، التي اعتمدت في تسلطها طوال التاريخ على التفرقة بين هذه الجهات، وقسمت المجتمع تقسيماً وهمياً، إلى مراتب من السادة والقضاة، والمشايخ، والمزارعين، حتى الجزار والمزين، إلى آخر قائمة أسماء المراتب المتخلفة، الأمر الذي دعا إلى الوحدة الوطنية، أي وحدة هؤلاء جميعاً للوقوف في وجه العدو المشترك، حكم الإمامة.

إلا أن هذه الدعوة ليست جديدة في أساسها، فهي دعوة حركة الأحرار اليمنيين منذ نشأتها، وكانت تشكل أساس الدعاية السياسية لمحاربة حكم «آل حميد الدين» من أجل إمامة دستورية لشمال الوطن.

ويؤكد مضمون الهدف وحداثته والتزامه وحدة الوطن، اعتبار هذه القضية طريقاً للوحدة العربية، مع أن المقصود به كما سنوضح مجال شمال الوطن، وإذا جاز لنا أن نتحدث عن فهم الشعب للشعار، فقد فهمته أغلبية الطليعة، أو طورت فهمه على هذا الأساس، بصرف النظر عن ممارسة هذا المضمون من قبل القيادة السياسية يمنية مصرية وطرائقها المتعددة الجوانب في التطبيق.

قد يكون لمقولة «إن التاريخ ماكر أو مخادع» معنىً في اليمن، ذلك لأن حركة الناس في بلادنا وأقصد الطلائع قد أرادت شيئاً وما حُقِق آخر.

وتأتي الإضافات التي جرت من انقسام الجبهات، وسقوط «الجمهورية الأولى»، كما أراد البعض أن تُسمى السنوات الخمس الأولى، إضافةً إلى انقلاب ٥ نوفمبر، وانحياز جيش الاتحاد إلى صف الجبهة القومية، وتفردها بالتفاوض مع الاستعمار البريطاني، الذي اعترف بها وعجّل بزمن الاستقلال، وغيرها من الأحداث الجزئية المرتبة، مجرد ظواهر مساعدة لتصبح من ضمن الأسباب العلنية لنشوء دولة جديدة في الجنوب.

إن الأساس الذي هو قائم حتى اليوم، أن القيادات اليمنية قد حوَّلت وحدة نضال الجماهير اليمنية إلى محورين شطريين منذ البداية، دون أن تسقِط الشعار الذي رفعته الجماهير نفسها، منذ نشأت الحركة الوطنية الحديثة في منتصف الخمسينيات.

لقد ظلَّ المقاتل مطمئناً إلى وحدته اليمنية، لأنه من موقعه في حجة، أو ردفان، كان يقاتل من أجل حماية الجمهورية، وطرْد الاستعمار البريطاني، لدمج الوطن في جمهورية يمنية واحدة، واستمرت هذه السذاجة حتى تم الأمر، معبَّراً عنها بأكثر من موقف، سواءٌ بذهاب بعض الوطنيين إلى القاضي الإرياني رئيس المجلس الجمهوري، مطالبين بعدم الاعتراف بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية عشية الاستقلال، أو بذهاب وفد شعبي إلى قيادة الجبهة القومية في عدن أثناء المفاوضات في (جنيف) بمشروع وحدة فورية رُفض في حينه.

كان السياق الذي شرحنا هو أساس وجود كيانين في الوطن، شعار الوحدة كان قائماً أيضاً، وكذا احتفاظ الشعب بقدسية النضال من أجل توحيد الوطن.

والحال أن الذين طردوا الاستعمار وأسقطوا الإمامة بقيادتين، ولم ينتبهوا إلى هذه المعضلة، عليهم أن يتفهموا أن النضال من أجل الوحدة يحتاج إلى حركة موحدة بقيادة واحدة، لأن النتيجة من ذات صنف السعي.

س: لماذا لم تكن حكومة الشطر الشمالي شريكةً مع الجبهة القومية في المفاوضات، التي تمت مع الاستعمار البريطاني تمهيداً للاستقلال، ومن ثَم المشاركة في تسلُّم أمور الشطر الجنوبي من البريطانيين؟

المشير عبد الله السلال – رئيس الجمهورية الأسبق

لقد كانت حكومة الشطر الشمالي وقواها السياسية والوطنية شريكةً كاملةً في النضال المسلح ضد الاستعمار البريطاني، رغم ظروف الحرب الدفاعية التي كانت تخوضها ضد أعداء الثورة والجمهورية في خمس وأربعين جبهة. وعندما بدأت المفاوضات بين جناح الجبهة القومية بمفردها، والاستعمار البريطاني، كانت مساعي الشطر الشمالي محصورة بمشاركة مصر عبد الناصر في إزالة الخلافات بين جناحي تحالف الجبهة القومية وجبهة

التحرير، بالإضافة إلى ظروف حصار العاصمة صنعاء، وانشغال كل القوى السياسية والوطنية في مهمة صد الهجمات الشرسة، التي كان أعداء الثورة والجمهورية يحاولون بها إسقاط العاصمة والثورة، والقضاء على أغلى مكاسب النظام الجمهوري. وعلاوةً على هذه الأسباب، كانت القوى السياسية في الشطر الشمالي راغبة في ترك أمور التفاوض على الجلاء والاستقلال للقوى التي خاضت حرب التحرير، والتي انتزعته بفضل كفاحها وإصرارها، وبفضل التضحيات المشتركة للقوى الوطنية والسياسية في شطري اليمن، لكنها لم تكن تعتقد أو تصدق أن الجبهة القومية ستنفرد بتقرير مصير الشطر الجنوبي، وإعلان كيان مستقل، لأن قضية الوحدة كانت أمراً مفروغاً منه، زد على ذلك الظروف السياسية السيئة التي كانت تمرّ بها الثورة السبتمبرية الظافرة، والتي شاركت في المؤامرة التي أجهضت قضية الوحدة، وضيعت ذلك الأمل العظيم الذي ظل كل يمني في طول الشطرين وعرضها ينتظره، وأوجدت المبرر لقوى الانفصال والتجزئة والتشطير لإقامة كيان مستقل في الشطر الجنوبي، بمشاركة ذات القوى في الشطر الشمالي، وقد سبّب هذا التشطير ضياع الفرص العديدة لإعادة الوحدة، وضياع ستّ وعشرين سنة من عمر شعبنا، ولا تزال الوحدة مجرد كلمات مكتوبة على الورق، وشعارات مسطرة في المواثيق والدساتير، ولجاناً تجتمع في المناسبات، ومجالس تجتمع بعد كل أزمة، للإيهام بأن قضية الوحدة لا تزال أقصى طموحات القوى السياسية والوطنية في كلا الشطرين. وفي رأيي أن الوقت الآن مناسب جداً لإعلان قيام الوحدة، بعد أن انتهت كل الأسباب التي أخرت قيام الوحدة إلى اليوم.

القاضي عبد السلام محمد صبرة – نائب رئيس الوزراء سابقاً

لعل الرغبة الصادقة، ومما لا شك فيه كانت موجودة ومتوافرة في حينه، ولكن لا يوجد المبرر أو المسوغ للاشتراك المفاجئ والمباشر في قضية مفاوضة لا أهمية لها، يترتب عليها تسليم وليس كأي تسليم ولكنه تسليم أرض، حدود، مدن، مواقع، أشياء جوهرية عرضية، ممتلكات عامة، مرافق، مطارات، تسلُّم دولة من دولة، ممتلكات شخصية. لهذا لا يجوز فرض المشاركة إلا برغبة المتفاوضين وطلبهم، أو على الأقل المفاوض اليمني، الجبهة القومية. لهذا، فالحكومة الشمالية معذورة من المشاركة وغير ملومة في حينه، ولو فعلت لكان عملها يعتبر غير مشروع ومتطفلاً.

س: ما طبيعة الظروف السياسية في الشطر الشمالي، في أثناء حصول الشطر الجنوبي على الاستقلال؟

القاضي عبد الرحمن الإرياني – رئيس المجلس الجمهوري السابق

الأحداث الكبيرة في تاريخ أي شعب لا تُفسَّر بموجب ظروف المرحلة القصيرة السابقة لحدوثها مباشرة، بل من خلال المسيرة كلها، التي رافقت الحدث منذ بداية تكونه، والظروف السياسية أو الظروف العامة في الشمال، التي رافقت حرب التحرير في الجنوب منذ انطلاق رصاصتها الأولى في جبال ردفان، كانت ظروفاً أقل ما يقال فيها أنها كانت غير طبيعية؛ فبرغم أن الحقائق التاريخية المعبرة عن وحدة الشطرين قد تجلت كأوضح ما يكون، من النواحي الاستراتيجية والتلاحم الشعبي، والمساعدة الرسمية، إلا أن التنسيق السياسي، والاستراتيجية المستقبلية التي تحدد مصير الشطرين ومستقبل الوحدة بينهما لم تتم من الناحية الرسمية بين القيادة في الشمال والقيادة أو القيادات في الجنوب، ومن وقت مبكر، بل منذ البداية، بل تُرِكَ الأمر مُعلَّقاً على حسن النيات وصدق الوعود. والحقيقة أن الوضع السياسي في الشمال منذ قيام ثورة التحرير في الجنوب، كان معقداً وغير متمكن من التعبير عن إرادته أو الإرادة الشعبية العميقة، كذلك فإنه كان لدى القيادات ذات التوجه الاستقلالي إن لم نقل الانفصالي في الجنوب الرغبة في الاستفادة من ذلك الوضع لتحقيق أهدافها. ومن المفارقات المؤسفة قيام ذلك التلازم العكسي بين تطور الأحداث في الشطرين، فبمقدار ما كانت الأمور تسير نحو الانفراج، وإحراز النصر في الجنوب، كانت الأحوال في الشمال تتعقد وتزداد تعرضاً لمحاولة إسقاطها، والعودة بها إلى ربقة الماضي، وخاصةً بعد انسحاب القوات المصرية، وانتصار التيار الرجعي المضاد لمسيرة الأمة العربية التحررية كلها، حتى إنه لم تأتِ الأيام الحاسمة لنيل الاستقلال في الجنوب، إلا وقد أصبح تدارك الأمور بما يعبّر عن الإرادة الشعبية الحقيقية في الوحدة من الأمور المستحيل تحقيقها، بالتنسيق والتعاون أو بالوسائل السياسية المجدية، كما يستحيل تحقيقها بغير ذلك من الوسائل الاضطرارية، رغم فجاجتها، وذلك بسبب ما هو معروف من الأزمة السياسية، والضعف العسكري، وقوة الغزو الخارجي في الشمال، ذلك الوضع المتأزم الذي وجدت صنعاء نفسها أمامه فجأةً بعد

الانسحاب المصري، وحدوث الانحسار التحرري والمد المعاكس على المستوى القومي، وكل ذلك انعكس على الوضع في الشمال بشدة، لأنه كان في قلب أحداث تلك المرحلة، وكان إسقاطه من أول الأهداف لمرحلة ما بعد النكسة القومية، وإبان انتصار القوى المضادة لمسيرتها التحررية، ولذلك كان الهدف الأول الذي لا يسبقه شيء أمام القيادة في صنعاء خلال تلك المرحلة الحرجة هو: تجاوز تلك الأزمة وتفاديها، والخروج منها بكل الوسائل العسكرية والسياسية، وهو الهدف الذي عبَّر عنه الجميع بشعار «الجمهورية أو الموت»، ورحم الله الرئيس جمال عبد الناصر، فقد قال لي عندما التقينا في أثناء مؤتمر قمة عام ١٩٧٠م. الذي توفي عقبه رحمه الله: «أنا مرتاح كثيراً للنجاح العسكري والسياسي الذي حققتموه، والحمد لله أن دماء الشهداء لم تذهب هدراً»، فقلت له: «الحمد لله والفضل كله يعود لكم لأنكم حميتم الثورة والجمهورية منذ البداية».

اللواء يحيى محمد المتوكل – وزير سابق، عضو المجلس الاستشاري

كانت ظروف الشطر الشمالي كما شرحنا آنفاً ظروفاً قاسية، حيث تكالبت قوى الرجعية والاستعمار لتستولي على العاصمة صنعاء، بهدف إنهاء النظام الجمهوري، والقضاء على الثورة، وإعادة النظام الملكي، وذلك على إثر هزيمة الدول العربية في مواجهة إسرائيل، في حرب ١٩٦٧م. وانسحاب القوات المصرية من اليمن، وكانت كل توقعات المراقبين الأجانب أن صنعاء لا محالة ستسقط، وبسقوطها سيسقط النظام الجديد، وفي تلك الظروف القاسية، كانت مسؤولية المقاتلين للدفاع عن العاصمة والقيادة السياسية في صنعاء، أعظم ثقلاً مما شهدته البلاد منذ قيام الثورة، وهذا جعل اهتمام الجميع ينصبّ على تكريس كل الجهود، للدفاع عن الثورة والجمهورية تاركين للمناضلين في الجنوب أمر معالجة مسألة الاستقلال وتقرير ما بعده.

س: ما التوقعات التي كانت سائدةً في الشطرين قبل الاستقلال بشأن مستقبل الشطر الجنوبي بعد حصوله على الاستقلال؟

القاضي عبد السلام محمد صبرة

التوقعات بالنسبة إلى مستقبل الجنوب قبل الاستقلال... كانت التوقعات في شطر

اليمن الشمالي والتصورات كبيرة، حيث كان يوجد الرجال الوطنيون الأكفاء في الشطر الجنوبي الحرصاء على رحيل المستعمر، وإيجاد حكم وطني ونظام جمهوري شوري، تتحقق فيه الوحدة اليمنية، والغايات السامية والخيّرة، لكل اليمن واليمنيين.

س: ما طبيعة أوضاع الشطر الجنوبي الداخلية، عند حصوله على الاستقلال، وما تأثيرها بتكوين نظام مستقل في الشطر الجنوبي؟

عبد الملك إسماعيل – وزير وسفير سابق
الوضع السياسي يمنياً وعربياً ودولياً

جاء الاستقلال بعد نحو خمسة أشهر من النكسة العربية (٥ يونيو ١٩٦٧م)، وفي ظل تحفظات عربية على طبيعة هذا الاستقلال، منهم من يريد فرض عناصره في الحكومة، ومنهم من يتهم الجبهة القومية بأنها ساومت بريطانيا لكي تنفرد بالحكم. أما ما هي المساومة، فالله أعلم. والغريب أن من يقول ذلك كانوا من أقرب أصدقاء بريطانيا، ومن المؤسف أن عناصر وطنيين آخرين بسبب الحزازات الحزبية انضموا إلى هذه القافلة العرجاء. أذكر في هذه المناسبة أنني تشرفت بمقابلة الزعيم القومي العربي الخالد الرئيس جمال عبد الناصر في منزله في شهر مارس ١٩٦٨م. ومن ضمن ما قاله الرئيس عبد الناصر لي: «بالرغم من خلاف أجهزتي معكم قبيل الاستقلال، إلا أنني أخبرت سفيراً عربياً لدولة مجاورة لكم، بأنني لا أقبل التهديدات والضغوط بشأن عرقلة عضويتكم في جامعة الدول العربية، وأنتم حققتم الاستقلال في منطقة هامة جداً، ووصلتم إلى الحكم وأعدتم لي الثقة بنفسي بعد خمسة أشهر من النكسة، وجعلتموني أزداد فخراً بحيوية هذه الأمة، بأنها لا ترضخ حتى في ظل الهزائم العسكرية، فكيف يُطلَب مني تحت تهديدات بقطع الدعم للدول التي تضررت من آثار العدوان (مؤتمر القمة في الخرطوم) عدم مساندتكم ودعمكم».

وأذكر أنه في أول وفد رسمي ذهب إلى القاهرة برئاسة الرئيس قحطان الشعبي، سمعنا من الرئيس عبد الناصر نصيحةً بضرورة توطيد العلاقات مع موسكو في شتى المجالات، مع نصائح موازية بكيفية التعامل، وما شجع على الارتباط الأعمق مع المعسكر الاشتراكي، هو تخلي دول عربية عن الدعم الفوري والضروري لدولة عربية شقيقة في أشد الحاجة للدعم

النزيه غير المشروط وغير المقيد، ولكن للأسف كان العرض يأتي أشبه بصدقة مشروطة من غني جداً لفقير للغاية، وفي هذه الحالة كان أمام نظام الحكم في الشطر الجنوبي طريق واحد إما النهاية أو البحث عن أصدقاء ممكنين ومحتملين من خارج الساحة العربية، للحصول على وسائل الاستمرار والثبات.

محمد هادي عوض – سفير في تونس ومندوب الجامعة العربية سابقاً

كما أشرت في مقدمة هذا الاستبيان، فإن الوضع في الجنوب كان ممزقاً إدارياً وقبلياً، أضف إلى ذلك وجود عدن بجاليات متعددة وبتركة اقتصادية صعبة. فقد جاء الاستقلال بعد حرب حزيران وهزيمة العرب، فلم يكن هناك من مُعين على الأقل اقتصادياً. كذلك إن إغلاق قناة السويس قد قصم ظهر البعير كما يقولون فتوحيد المنطقة أكثر من ٢٣ وحدة سياسية وإقامة جيش قوي على أنقاض جيش محترف (مرتزقة) بريطاني، ووضع ميزانية لدولة مترامية على أنقاض ميزانية حكومة الاتحاد المنهارة، وحل مشاكل المواطنين، وتلبية وعود الجبهة القومية، وتطلعات القيادات السياسية للمناصب، وفرض السيطرة، وتعميم القوانين، وإقامة التمثيل الدبلوماسي مع دول العالم، قضايا متعددة ومتشابكة تحتاج كتاباً لشرحها، وأهم عامل هو العامل الاقتصادي.

فميناء عدن متوقف تماماً بعد إغلاق قناة السويس، وخسارة الميزانية ما لا يقل عن ١٦ مليون دينار، كذلك إن انسحاب القاعدة البريطانية، وتوقف الميناء، أوجدا بطالة قُدرت بـ ٢٥ ألف عامل، كان دخلهم لا يقل عن ٢٠ مليون دينار، وتسلمت الحكومة ميزانية الاتحاد، المكونة من مبلغ ١٥ مليون دينار مصروفات، و٨ ملايين دخلاً، وتسدد الحكومة البريطانية العجز لتلك الميزانية، التي كانت فقط مخصصة لـ١٣ ولاية اتحادية منها عدن. بينما لا توجد اعتمادات لكل من الدول خارج الاتحاد، ومنها دولتا حضرموت قعيطي وكثيري والمهرة، وبعض الولايات التي لم تدخل الاتحاد (سلطنة العوالق العليا، ويافع العليا)، ولم تلتزم بريطانيا غير دفع دعمها لمدة خمسة أشهر من السنة المالية، ولو لم تكن هناك مخزونات من المواد الضرورية والكماليات لما استطاعت الحكومة الاستمرار في ظل عجز الاستيراد.

أما بالنسبة إلى الجيش، فلا يزال بقياداته إبان الاتحاد، رغم هروب بعضهم من أبناء السلاطين، واستقالة عدد غير قليل ممن كانوا ينتمون إلى جبهة التحرير، لكن الجيش ضعيف، فلم يكن لديه كما أذكر غير ١٢ دبابة من نوع صلاح الدين، و٦ طائرات هوكرهنتر طياروها إنكليز، وعدد من الآليات الأخرى، ولم يكن هناك طيار يمني مؤهل غير واحد هو عبد العزيز طرموم (حوِّل فيما بعد إلى طيار مدني)، وكان الجيش موزعاً في ما كان يُسمى الاتحاد (المحميات الغربية وعدن). أما حضرموت، فقد كان هناك ما كان يسمى جيش البادية، وليس بين الجيشين تنسيق أو لقاء، وهناك شركة بريطانية متخصصة في صيانة الطائرات.

أما البحرية، فليس هناك شيء يذكر غير طرادات خردة.

أما المؤسسات الاقتصادية والبنوك، فقد كانت كلها أجنبية، كذلك مصفاة عدن، وشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

س: ما ردود فعل القيادة السياسية في الشطر الشمالي، إزاء إعلان الاستقلال، وقيام كيان مستقل في الشطر الجنوبي؟

القاضي عبد السلام محمد صبرة

ردود الفعل في الشمال هي الفرح والبُشرى والتفاؤل، بعد الخلاص من كابوس الاستعمار، إلى حكم يمني يجمع الشمل، ويُعمّق المحبة والأمن والاستقرار، ويدعو إلى خير اليمن وازدهاره.

س: من المعروف أيضاً أن الدفاع عن الثورة والجمهورية، ومواجهة حصار السبعين يوماً، كان في الفترة نفسها التي قامت فيها حركة الخامس من نوفمبر ١٩٦٧م. وحصل فيها جلاء الاستعمار عن جنوب الوطن في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧م. إذ كان الحصار في الفترة ما بين الثامن والعشرين من نوفمبر عام ١٩٦٧م. وحتى الثامن من فبراير ١٩٦٨م. وطبيعي أن قيام الوحدة بمجرد الاستقلال كان يعني قوة الثورة، والنظام الجمهوري، في مواجهة أكبر التحديات، ودحر أعداء الوطن، وأعداء حريته واستقلاله. فلماذا لم يحصل ذلك؟

سالم صالح محمد – الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني

بنظرة عامة، إذا أخذنا العوامل التي أدت إلى عدم قيام الوحدة اليمنية عند استقلال الشطر الجنوبي، فسنجد أنها تمثل عاملين، خارجي وداخلي:

- العامل الخارجي: يتمثل بدور الإنكليز والأميركيين والسعوديين والمصريين وموقفهم، والظروف العامة التي تشكلت نتيجة الصراع الدولي والإقليمي في المنطقة، وكذا العلاقة الخاصة لكل طرف باليمن، وبكل شطر على حدة.
- العامل الداخلي: ويتمثَّل بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في كل شطر، وفي الساحة اليمنية عموماً. وباختصار نقول: إن هذين العاملين فعلا فعلهما في إعاقة قيام كيان وحدوي، ومن المنطقي القول إننا لا نستطيع نفي أي عامل من العوامل المتشابكة في ذلك الحين، ونقول إجمالاً إن الظروف عامةً لم تكن كفيلةً بقيام الوحدة اليمنية، لكن العوامل الخارجية خلقت أوضاعاً تشكل معوّقات مستقبلية لتحقيق الوحدة اليمنية، وهذا ما دلت عليه بوضوح أولى المشاكل، وهي حرب عام ١٩٧٢م. بين الشطرين.

س: هل لديكم أي معلومات أخرى في الموضوع، خارج نطاق هذه الأسئلة؟

القاضي عبد السلام محمد صبرة

مما لا شك فيه، أن من أهداف سبتمبر، التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما، وإقامة حكم جمهوري عادل، وإزالة الفوارق والامتيازات. ومن الأهداف السبتمبرية العمل على تحقيق الوحدة اليمنية. ومن أهداف ثورة ١٤ أكتوبر أيضاً، إعادة تحقيق وحدة الوطن. إذاً، فالأهداف لكامل وحدة الشعب، كما أُشير رسمياً على أن الجماهير بكثرتها الوافرة تهوى الوحدة على الطبيعة لليمن الواحد، فهل التمطيط والإحباط الذي لا يتماشى مع الأهداف، ولا رغبة جماهير اليمن من وضع المخلفات الموروثة، على أن الأعوام المديدة التي تعاقبت على الثورة قد قضت على مثل هذه الرواسب، وجاءت مستجدات على العقول بشكل رواسب من جديد، إلا أن الأمل في وجود مجالس الوحدة ولجانها الموجودة حالياً، تفيض بأمل الجماهير وتُبشر بالقضاء على التمطيط والإحباط.

س: هل كان هناك اختلاف جوهري في طبيعة الأوضاع القائمة في أيٍّ من الشطرين حال دون تحقيق الوحدة؟ وما هو؟

السيد ب. م. هنشكليف – السفير البريطاني في الكويت سابقاً

هناك اختلافات في تاريخ الشطرين، حيث إنه لم يوجد عند الشطر الجنوبي نظام الحكم الرجعي الاستبدادي، الذي كان سائداً في الشطر الشمالي. فمستعمرة عدن تطورت في ظل تقليد الديمقراطية البريطانية، كذلك الطبقة الحاكمة في الشطر الشمالي من الزيود، بينما الطبقة المماثلة في الجنوب من الشافعيين. أما في ميدان التربية والتعليم، فإن شعب الجنوب أكثر تقدماً خاصةً المثقفين.

س: هل ترى أن قوى خارجية قد أسهمت في عدم قيام الوحدة بين الشطرين، في أثناء حصول الشطر الجنوبي على الاستقلال، ومَن هي، وما تأثير كل منها؟

سالم صالح محمد

باعتقادنا أن القوى الخارجية التي أثّرت في عدم قيام الوحدة حينها، هي:

- الإنكليز والأميركيون وحلفاؤهم في المنطقة، بإمدادهم القوى المعادية للثورة السبتمبرية بكل الإعانة لمحاربة النظام، بهدف إسقاطه وعجزه أيضاً عن القيام بأي مسعى وحدوي.
- التقهقر الذي حصل للدور المصري في اليمن، بعد هزيمة حزيران واشتداد الهجمة الإمبريالية الصهيونية، وتأثيرها في المدّ القومي الوحدوي، وانعكاسها على القوى السياسية المختلفة في الشطرين، وكذا على موازين القوى، ليس على صعيد الساحة اليمنية وحدها، ولكن على صعيد الساحة العربية والإقليمية برمتها.
- الظرف الذاتي الذي عاشته القوى الوطنية بمختلف اتجاهاتها، وهذا الواقع الموضوعي المُرّ بقوانينه، التي تكون عادةً خارج سيطرة الإنسان وأمانيه، وهذا الأمر لم يمكّن الجميع من الارتقاء إلى تحقيق الفعل الثوري الكبير.

س: هل لديكم أي معلومات عن الشخصيات القيادية في الشطرين، في أثناء حصول

الشطر الجنوبي على الاستقلال، وكذا عن الدور الشخصي الذي أدّاه كلّ منهم في أثناء تلك الفترة؟

سعيد أحمد الجناحي – باحث وكاتب وصحفي، رئيس تحرير صحيفة الأمل

يتهيأ لي أن الأسئلة الثلاثة لها علاقة فيما بينها، لذلك ارتأيت أن يكون الرد عليها معاً.

من المهم أولاً أن أروي صورةً سريعةً حول بعض الأحداث التي شهدها الوطن اليمني، باعتبار أن سرد أسماء الشخصيات القيادية في الشطرين في أثناء حصول الشطر الجنوبي على الاستقلال ليس كافياً. فبعد نكسة ٥ يونيو التي مُنيت بها الأمة العربية، وخاصةً مصر، تلك الهزيمة المروعة حتمت على مصر مراجعة حساباتها، خاصةً أن وجودها العسكري في اليمن شكَّل عامل استنزاف لقدراتها العسكرية، وذلك ما خططت له القوى الإمبريالية والرجعية العربية، وساعدتها الفئات الرجعية المصرية داخل مصر نفسها، تلك الفئات التي خشيت انتصار الثورة، وتعمُّق الإجراءات التقدمية في مصر. ولإيقاف المدّ الثوري، كانت مصر هدفاً مباشراً متفقاً عليه لتركيعها، ووجدت مصر أنْ ليس لديها خيار سوى اللجوء إلى التضامن العربي، رغم التناقضات الحادة باتجاه حل القضايا الملتهبة، وفي مقدمتها ثورة اليمن، التي كانت موضوع صراع بين الثورة والتطور والقوى المعادية للثورة والتطور، وكانت القضية اليمنية موضوعاً من مواضيع مؤتمر السودان في ٤ أغسطس ١٩٦٧م. ومثار محادثات ثانوية بين الرئيس جمال عبد الناصر وملك السعودية فيصل. وتواصلت المحادثات في ما سُمي اتفاق جدة في ١٦ أغسطس ١٩٦٧م. كانت مصر تبحث عن مخرج مشرِّف لها في شمال الوطن، والسعودية والقوى الرجعية المحلية اليمنية ترى إيجاد حل وسط، وحينها برزت الدولة الإسلامية بديلاً للنظام الوطني الجمهوري، ووقف الرئيس السلال والقوى الوطنية، وكل الثوار، موقف الرفض أمام أية تسوية تمسّ أهداف الثورة، وخاصةً النظام الجمهوري، ما أدى إلى رفض اتفاق السودان، ونفذت مصر التزامها بسحب قواتها، ابتداءً من العاشر من سبتمبر ١٩٦٧م. ورفضت القوى الجمهورية اتفاق السودان، واستقبال اللجنة الثلاثية في ٣ أكتوبر ١٩٦٧م. لقد اعتقدت القوى الملكية والقوى المعادية للثورة أنها ستتمكن من إسقاط

النظام الوطني الجمهوري، فور رحيل القوات المصرية. كذلك رأت بريطانيا أن انسحاب القوات المصرية من شمال الوطن سيتيح لها فرصة تسليم الاستقلال كيفما تشاء، بعد أن أُزيل الخطر المصري في شمال الوطن كما اعتقدت.

وفي خضمّ الأحداث تهيّأ للجانب الجمهوري وخاصةً القوى التقليدية أن تغيير السلطة، واستبعاد السلال والعناصر الثورية، سيخفف من ضغط وعداء الملكيين والقوى الواسعة المغرر بها، أو الواقعة تحت تأثير الأموال السخية، والأسلحة التي تتدفق على القبائل لكسب عدم دعمها للنظام الوطني الجمهوري.

ومن ثم تمّت السيطرة على السلطة في ٥ نوفمبر، في فيض من اعتقاد البعثيين أنهم سيتمكنون في بسط نفوذهم على الوضع الجديد، على سياق ذلك الوهم حدثت حركة ٥ نوفمبر، التي قدمت السلطة للعناصر التقليدية، وتكوّن المجلس الجمهوري من ثلاثة، برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني، والأستاذ أحمد محمد نعمان، والشيخ محمد علي عثمان.

وشُكِّلَت حكومة برئاسة الأستاذ محسن العيني، وعبد السلام صبرة نائباً له وعضوية (١٤) وزيراً.

ودامت هذه الوزارة شهراً وستة عشرَ يوماً، وتأميناً للانقلاب الذي واجه استياءً واسعاً من قبل جماهير الشعب، اعتُقِلَت المجاميع التي كانت محسوبةً على الرئيس السلال، والمصريين، والتي عارضت بشدة حركة ٥ نوفمبر، ولم يطل سجنهم، فقد تمكن الملكيون من الزجّ بقواهم لمحاصرة العاصمة، بهدف إسقاط صنعاء وإباحتها، في الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر، ما دفع بكل القوى الوطنية إلى تناسي كل الخلافات، ورصّ الصفوف لمواجهة الحصار، وشُكلت المقاومة الشعبية.

ولعل من المهم التوضيح هنا أن تصوراً واضحاً ومحدداً لقيام الوحدة بشكل فوري، أو عبر مرحلة بعد القضاء على الحكم الإمامي في شمال الوطن، وانتزاع الاستقلال الوطني في جنوبه، لم يكن موضوعاً متبلوراً بتفاصيل لتنفيذه، وظل الأمر لا يتعدى الإيمان بالوحدة اليمنية والتشديد على تحقيقها.

شهادات بعض القادة المصريين واليمنيين عن الوحدة اليمنية

أولاً: الفريق أنور القاضي – قائد القوات المصرية في اليمن سابقاً

كانت عدن كما كانت تسمى حتى ثورة اليمن في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م. مستعمرةً بريطانيةً منذ نحو عام ١٨٣٩م. ولم يكن لنا أي اتصال حتى فكرياً بهذا القطر سوى التمنيات الطيبة بأن يتخلص من قبضة الإمبراطورية البريطانية الحازمة (في ذلك الوقت)، وينضم إلى مجموعة العالم العربي.

اتضح جلياً بالنسبة إلينا بعض الفروق بين الجنوب والشمال في ذلك الوقت، وكان أهمها:

- أوجدت بريطانيا للجنوب نظاماً إدارياً على مستوى عالٍ جداً، وبذا كانت عدن من أكبر الموانئ لتموين السفن بكل أنواعها.
- كانت الإدارة المحلية للجنوب أيضاً على مستوى عالٍ جداً، وكانت تحكم المناطق الجبلية ومناطق القبائل بشكل منتظم وشكل حضاري/ استعماري.
- كانت الحالة الاقتصادية للقطر الجنوبي مرتفعة.
- كان التعليم والثقافة على مستوى عالٍ ومنتظم.

وعلى العموم، كان يشعر الجنوبيون بأنهم في وضع أفضل من النواحي الاقتصادية والتعليمية والإدارية من الشماليين، ولذلك لم يكن يشغل الجنوبيين في ذلك الوقت إلا الخروج من قبضة الإنكليز. أما الوحدة مع الشمال، فكانت قضيةً مؤجلةً حتى تحين الظروف المناسبة لتنفيذها.

أما في الشمال كما لاحظناه نحن عند وصولنا إلى اليمن فكان الحال مختلفاً تماماً، نتيجةً للحكم الإمامي الفردي الظالم، ونتيجةً للعقلية الدينية التي كانت سائدةً في ذلك الوقت، ونتيجةً للقبيلة التي كانت تتحكم بعد الإمام في مصير اليمنيين.

بدأ التفكير في وحدة اليمنيين بالنسبة إلى المصريين عندما استقرت الأوضاع (أوضاع الثورة) في الشمال بعض الشيء، والتفتت إلى ضرورة دعم الوطنيين في الجنوب للحصول

على استقلالهم، ولم يكن ذلك إلا استمراراً لسياسة الزعيم جمال عبد الناصر حيال الشعوب العربية، للحصول على استقلالها، والخروج من براثن الاستعمار.

ولهذا أنشأت مصر جهازاً خاصاً سُمِّي «العملية صلاح الدين»، وكان مركزها تعز، وقد حققت هذه العملية إلى حدٍّ ما أغراضها في الاتصال، ودعم الجنوبيين للحصول على استقلالهم.

وفي عام ١٩٦٨م. وعندما انسحب الإنكليز من اليمن الجنوبية كانت مصر تعاني من آثار ١٩٦٧م. وكانت اليمن الشمالية تمرّ بمرحلة تتذوق فيها حلاوة الحرية، وكان الصراع الداخلي ما زال قائماً، ما ساعد اليساريين في اليمن الجنوبية على فرض سيطرتهم. وتعاقب على القطرين زعماء على مستوى متقدم من التفكير، ومع تقارب الشعبين حصلت معارك متفرقة نتيجةً لبعض الاتجاهات العنصرية.

نرجو الله أن يتمم هذه الوحدة بين القطرين، وأن يبارك فيها، وأن توجَد في هذا الجزء من العالم اليمن الكبرى، لتتبوأ مكانتها وتنشر العلم والمعرفة إلى باقي الأقطار.

والله سميع مجيب.

ثانياً: فريق أول طلعت حسن علي – أحد قادة القوات المصرية في اليمن

يتلخص موقف مصر من موضوع الوحدة اليمنية في تأييد قيام هذه الوحدة، ولكن وفقاً لما يراه اليمنيون أنفسهم، دون ضغط أو إكراه من الخارج. كذلك إن انسحاب القوات المصرية من الشطر الشمالي كان يجري الترتيب له حتى قبل نكسة يونيو عام ١٩٦٧م. وبعد أن تأكدت مصر من أن أبناء اليمن قادرون على الدفاع عن النظام الجمهوري، وهو ما ثبت بالفعل بعد هزيمة القوات الرجعية التي حاولت إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء وإعادة حكم الأئمة البغيض. ولنا تحفظ على عبارة إنهاء مهمة الدور المصري عام ١٩٦٧م. في دعم الثورة اليمنية، فالثابت أن القوات المصرية عندما انسحبت، تركت كل الأسلحة للقوات اليمنية، وساعدت على فكّ الحصار عن صنعاء، بتْرك عدد من المستشارين العسكريين المصريين، كذلك كان للاتصالات التي قامت بها القاهرة مع الاتحاد السوفييتي، أثرها في استجابة موسكو لتزويد الشطر الشمالي بكميات من الأسلحة بصفة عاجلة، وخاصة طائرات الميغ.

ثالثاً: أ. سامي شرف وزير شؤون رئاسة الجمهورية الأسبق – مصر

١- لقد كانت توجهات أبناء الوطن العربي كله وليس فقط أبناء اليمن الحبيب نحو التحرر والوحدة، نحو تحقيق تطلعات الأمة العربية في القضاء على الرجعية والاستعمار، للحاق بركب الحضارة والتقدم، وصولاً إلى آفاق ما تعاقد عليه شعب الأمة العربية كلها من المحيط إلى الخليج، نحو وطن عربي واحد مستقل الإرادة، وليس لمستعمرٍ مكان فيه بجنده أو بنفوذ، مباشر أو غير مباشر من خلال عملاء.

٢- ولقد كانت ثورة اليمن في سبتمبر ١٩٦٢م. فاتحة كتاب التحرر والاستقلال لجنوب الجزيرة إمارات الخليج العربي، كما كانت بحق فاتحة مرحلة التحديث في شبه الجزيرة العربية كلها.

ولولا إصرار أبناء اليمن الشمالي على تحقيق أهداف ثورتهم، في التحرر والاستقلال والصمود أمام تحدي الثورة الرجعية الداخلية والاستعمار ومن يساندهم ويؤازرهم، لما كنا الآن ندوّن هذه الأسئلة التي إن دلت على شيء فإنما تدل على تطلع شعبنا العربي في هذه الرقعة الغالية من العالم العربي إلى مزيد من التقدم، وإلى مزيد من تحقيق أهداف الأمة العربية وأحلامها في وحدتها واستقلال إرادتها، خروجاً بأبنائها عن دوائر النفوذ والسيطرة، انطلاقاً إلى إثبات ذاتنا العربية.

ولولا نجاح أبناء الشطر الشمالي في ثورتهم وتثبيتها، وتصديهم بكل إمكاناتهم، وما أتيح لهم من صادق المعونة والمشورة والمشاركة في التضحية، لما تحرر الجنوب، ولما نال استقلاله مهما كانت الأسباب والمبررات.

لقد كان الشطر الشمالي البوابة الرئيسية بل الوحيدة التي عبَرت منها كل أشكال وأنواع النضال المادي والمعنوي والعسكري وخلافها، ليتحقق للشطر الجنوبي ما أراد أبناؤه من حرية ووحدة واستقلال، ولا يقلل هذا أبداً من قدرات عناصر الداخل في الشطر الجنوبي أو نضالهم ضد الاستعمار وأعوانه، لكن الحقيقة أن الشطر الشمالي كان فعلاً الطريق الوحيد الذي تحقق من خلالها أهداف الإخوة في الشطر الجنوبي من حرية واستقلال.

٣- وإذا كنا في مجال تقييم مرحلة تاريخية تتعلق بموضوع أسباب عدم قيام الوحدة بين شطري اليمن، ومن الذي عرقل أو حال دون تحقيق هذا الحلم وهذا الأمل، فإني أستطيع أن أقول دون إطالة ودون الدخول في تفاصيل، إن السبب هو الرؤى الحزبية الضيقة، التي كانت في بعض الأحيان رؤيةً مراهقةً سياسيةً، تناست أو تناسى أصحاب هذه الرؤى الضيقة مصالح عليا وكبرى في سبيل تحقيق أهداف إما شخصية أو مصالح حزبية بعينها، وهذه في حد ذاتها تمثل من وجهة نظري الشخصية أنانيةً.

والدليل على صحة استنتاجي هذا، الأعمال التحضيرية والعمليات الكثيرة التي جرت بعلمي قبل التحرير، فالإخوة وما زلت أعتزّ بصداقة كثيرين منهم حتى الآن، بل وأحترم آراءهم، وإن اختلفنا الذين كانوا يقومون بدور إيجابي في مرحلة التحرر من خلال الشطر الشمالي، لم يثيروا مثل هذه الآراء التي سمعناها فيما بعد التحرير، بل كان الشغل الشاغل فقط هو التحرر من أجل الوحدة، ولم نسمع عن أي تناقضات فيما عدا تناقضات شكلية أو إدارية تمّ حلها كلها، لأنها كانت في الغالب نتيجة حساسيات لا أساس لها موضوعياً.

٤- ولقد كان واضحاً بعد مؤامرة الانفصال السوري، أن الاتجاه السائد لدى القوى المعادية للتحرر العربي، خنق كل صوت ينادي بالتحرر العربي، وفي ذات الوقت فإنه كان من المستحيل على مصر أن تمارس دورها إلا في مجالات تأثيرها وتأثرها معاً.

وعندما قامت ثورة اليمن، وكانت وحيدةً في مواجهة عواصف عاتية من كل اتجاه، وطلبت هذه الثورة نجدة مصر.

وكان السؤال الذي طرحه الزعيم الخالد جمال عبد الناصر آنذاك لاتخاذ القرار حول المساندة المصرية بمختلف صورها، هو:

هل نترك الثورة اليمنية وحيدةً يسهل ضربها؟ وماذا سيكون عليه حال الأمة العربية إذاً؟

وكان الرد بعد دراسة مستفيضة، ومناقشات طويلة، حول هذا السؤال يتلخص في الآتي:

- أن أمن الحركة الوطنية العربية ومستقبلها معلقان في الميزان.

- أن الوقت لا يحتمل التردد، وإلا ضاعت هذه الثورة الوليدة.
- أن تدخل بعض عناصر الصاعقة والطيران المصري كافٍ، في ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك.

ولقد اتخذ هذا القرار من منطلق مسؤولية مصر ودورها القومي، مستبعداً وجهة النظر الإقليمية المصرية.

ودون أن ندخل في تفاصيل التطورات التي حدثت بعد اتخاذ هذا القرار، وتطورات الأوضاع حيث ليس هذا مجاله الآن تعالوا ننظر ونعدد أهم النتائج التي ترتبت عن اتخاذ هذا القرار:

- خرج الاستعمار من شبه الجزيرة العربية، واستقلّ الجنوب العربي والخليج العربي كله.
- أرخت السيطرة الأجنبية قبضتها على الموارد العربية في شبه الجزيرة العربية، واتخذت موقفاً أكثر مرونةً مع الأنظمة الوطنية، بل سمحت لها بدور متزايد في توجيه أمور ثرواتها الذاتية.
- اضطرت الأنظمة العربية إلى الأخذ بنظم التحديث، والتحول إلى دول، بما تحمله هذه الكلمة من معنىً علمي.
- تمدينت الخلافات العربية نابذةً أسلوب القبائل والعشائر والطوائف، فأصبحت الأمة حركةَ جماهير، وقضايا مستقبل، ومصيراً واستقلالاً سياسياً، وتحرراً أجتماعياً، ونضالاً وحدوياً، وموارد تعود إلى أصحابها.

هذه المنجزات الضخمة التاريخية، وهذا التغيير الجذري، لا يمكن أن نقيّم ما يُقال عن التدخل المصري في اليمن أو المغامرة المصرية في اليمن، وأنا أختلف كثيراً مع من ينادي بمثل هذه المقولات، وأسمّي التدخل المصري في اليمن بعبارة «الواجب المصري القومي نحو الأمة العربية».

٥- ويحضرني في هذا المجال ما قاله الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، في ذكرى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م. (في احتفال ١٩٦٤م.):

«إن كفاح الشعوب لا يتوقف عند غاية ولا يستقر عند نهاية. إنه طريق بعيد المدى، مداه مدى الحياة نفسها. لا بد من جبهة عربية واحدة نجابه بها أعداءنا. إن الشعوب الحية لا تتهاون بعد النصر ولا تتراخى . لسنا من أنصار إنشاء محاور عربية. لا نتدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي، ونحن مع أي تغيير يزيد من القوى العربية المحتشدة، من أجل المعركة وضد أي صراع شخصي أو طائفي أو فكري، لا يكون من شأنه أن يضيف إلى المعركة دائماً ولا يأخذ منها...

إنّ القوى المعادية للتقدم في العالم العربي، كلها تعادي الوحدة، خصوصاً بعد أن منحها النضال الثوري والجماهير مضموناً اجتماعياً».

ولعلّ هذه الكلمات الموجزة المعبرة للزعيم الخالد جمال عبد الناصر تردّ على كثير من الأسئلة الواردة في الاستبيان.

عذراً للاختصار والإيجاز الذي أرجو ألّا يكون قد أخلّ بالإجابة المطلوبة.

مع جزيل الشكر ووافر التقدير.

رابعاً: الفريق أول عبد المحسن كامل مرتجى – قائد القوات المصرية في اليمن سابقاً

لا يسعني إلا أن أشكر سيادتكم على هذه اللفتة الكريمة، بطلبكم المشاركة في هذا العمل الوطني الجليل، لمعرفة وجهات النظر المختلفة في الأسباب والمعوقات التي اعترضت طريق إعادة وحدة اليمن الكبير، الذي هو هدف كل محب يصبو إلى رفعة الدول العربية، وبلوغها القوة التي تجعل مكانتها مرموقة بين دول العالم كله، مشرقه ومغربه.

سيادة الوزير، لقد كنت قائداً للقوات العربية باليمن، في الفترة ما بين أواخر عام ١٩٦٣م. إلى أوائل عام ١٩٦٧م. وكانت المهام المُكلف إياها في ذلك الوقت، تتمثل بالمحافظة على الثورة اليمنية من أعدائها، من الرجعيين والاستعماريين، الذين يرون في نجاح الثورة وقيام الجمهورية في اليمن، أمراً يعود عليهم بالخطورة، ولا يتماشى مع استراتيجيتهم في هذه المنطقة الهامة من شبه الجزيرة العربية.

أما في ما يختص باليمن الجنوبية كما كنا نطلق عليها في ذلك الوقت فقد تخصص بها جهاز يتبع القيادة السياسية في مصر، ومستقل كل الاستقلال عن القيادة العربية في اليمن

الشمالية الجمهورية العربية اليمنية ويعمل بتوجيهات من مصر، واتصالاته معها مباشرةً دون الرجوع إلى قيادة القوات العربية في اليمن، إلا إذا تطلب الأمر مساعدةً عسكريةً مطلوبة.

لذلك، إن سياسة وحدة اليمن بشطريه كانت خارج اختصاصنا ولا يُرجَع لنا فيها. وعليه، يصعب عليّ أن أجيب عن الأسئلة الذكية التي جاءت في استبيان حول الوحدة اليمنية.

فإذا خرجنا عن التقيد بتسلسل أسئلة الاستبيان، فإني أرى من وجهة نظري أن المعوقات التي حالت دون إعادة الوحدة في الفترة التي عاصرتها، كقائد للقوات العربية باليمن، تتمثل بما يأتي:

١- بعض الدول العربية التي كانت ترى في وجود مصر ذات النظام الاشتراكي مع نجاح الثورة اليمنية، وتغيير نظامها من نظام عتيق إلى نظام جمهوري متفتح خطراً عليها، لأن تغيير الفكر اليمني، ونظام الإدارة اليمني، سيؤثر تأثيراً شديداً عليها، بسبب النظم التي كانت تتبعها في حكمها للبلاد، وعليه فإنها حاولت بمختلف الطرق إفشال الثورة اليمنية، وذلك بتمويل الثورات الداخلية، وفي الوقت نفسه إيقاف اتساع رقعة اليمن، بانضمام اليمن الجنوبي إلى اليمن الأم، وذلك بإشعال الدسائس التي تحول دون هذه الوحدة.

٢- الدول الاستعمارية الغربية والدول العظمى بما فيها أميركا، وروسيا، وإنكلترا كانت ترى في الوجود المصري في اليمن، وإنشاء يمن قوي، يؤثر باستراتيجيتها الشاملة، إذ إن مصر بتحكمها في مدخل البحر الأحمر من الشمال، واحتمال تحكمها في مدخل البحر الأحمر من الجنوب، سيجعل البحر الأحمر يقع تحت سيطرتها الكاملة، ونظراً لأن البحر الأحمر يعتبر شرياناً رئيسياً في إمدادها بالبترول، كان عليها أن توقف اتساع رقعة اليمن، والوصول إلى منطقة عدن.

٣- كان الاتحاد السوفييتي يرى ضرورة حضوره في جنوب شبه الجزيرة العربية، سواءٌ بطريقة سافرة، أو من طريق حكومة موالية له، ذات نظام ماركسي، خصوصاً أن الحبشة أصبح نظامها يدين بالشيوعية، وعليه فإن الوجود السوفييتي في كلٍّ من اليمن،

والحبشة، وهذه المنطقة قد تجعله يتحكم في مداخل البحر الأحمر من الجنوب، وهذا ما جعلها تعمل بكل ما عندها من قوة في اتحاد شطري اليمن.

٤- كانت إسرائيل تساندها أميركا، ترى أن السيطرة على مدخل البحر الأحمر الجنوبي تؤثر تأثيراً كبيراً عليها، سواءٌ من الناحية الاقتصادية أو من الناحية العسكرية، وعلى ذلك فقد تضامنت إسرائيل مع أميركا مع الدول الغربية، في منع هذه الوحدة التي ستعود عليها بالخطر.

٥- الاستراتيجية العالمية كانت ترى في وحدة شطري اليمن، مع زيادة قوتها، خطورةً عليها من الناحية العسكرية ومن الناحية الاقتصادية، وهذا مما ساعد على بذل كل الجهود في منع انضمام اليمن الجنوبي إلى اليمن الأم.

٦- وجود اليمن القوية بشطريها في هذه المنطقة، سيجعل البحر الأحمر بحيرةً عربيةً، تسيطر عليها الدول العربية، إذا ما توحدت أهدافها، وهو أمر سيؤثر في الاستراتيجية العالمية من الناحية السياسية، ومن الناحية العسكرية، وإنشاء قواعد لها، ومن الناحية الاقتصادية، فتضافرت جميع القوى لإيقاف قوة اليمن الكبرى، وإذا لم تتمكن فعلى الأقل تمنع الوحدة ما بين شطري اليمن بخلق الدسائس، وتهديد الثورات، ووضع المعوقات في سبيل هذا الانضمام.

٧- بعض الدول الإفريقية، وخصوصاً التي لها مشارف على البحر الأحمر، كانت هي الأخرى ترى في سيطرة اليمن على البحر الجنوبي من شبه الجزيرة العربية، يؤثر بأمنها القومي، وعليه كان يجب عليها أن تتخذ كل الخطوات والأساليب لخلق المعوقات التي تؤدي إلى منع هذه الوحدة.

خامساً: أ. محمــود ريـاض – الأمين العام لجامعة الدول العربية الأسبق

لقد أسعدني خطابكم، الذي يوضح مدى اهتمامكم بموضوع الوحدة، ويؤكد اهتمام السيد الرئيس علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية، بالوحدة العربية وحرصه على تحقيقها.

وعندما قامت الجامعة العربية عام ١٩٤٥م. كان المفكرون العرب يُجمعون على أن

الوحدة العربية هي السبيل الوحيد لنهضة الأمة العربية، بعد عصور الظلام التي سادت العالم العربي خلال الحكم التركي، ويرون في هذه الوحدة امتداداً لوحدة البلاد العربية التي بدأت منذ صدر الإسلام، والتي كانت تضعف عندما تدبّ الخلافات بين القادة العرب، ما يسّر للقوى الأجنبية غزو البلاد العربية، كما حدث عندما احتلت القوات الأوروبية تحت اسم الصليب الأراضي الفلسطينية، ولم تنسحب هذه الموجة الاستعمارية إلا عندما اجتمعت كلمة العرب، واتحدت الجيوش المصرية والشامية، تحت قيادة صلاح الدين الأيوبي، فاسترد القدس عام ١١٨٧م. وكانت نقطة تحول أنهت موجة الاستعمار الغربي.

وقد تعلّم الغرب هذا الدرس، وأدرك الإنكليز والفرنسيون الذين ساهموا بأكبر قسط في الحروب الصليبية هذه الحقيقة.

ولذلك حالوا دون قيام دولة عربية موحدة بعد الحرب العالمية الأولى، واتفقوا على تقسيم العالم العربي بينهما، وأقاموا الحدود الحالية في المشرق العربي، وعملوا على إقامة الحواجز بين الدول العربية، ولم يكتفوا بتعميق النعرات الإقليمية في كل دولة، بل عملت بريطانيا على غرس جسم أجنبي في الوطن العربي، بإقامة إسرائيل لتشكل تهديداً دائماً، للدول العربية، وتقيم سداً بشرياً بين مصر والمشرق العربي.

وعندما زال الاستعمار البريطاني والفرنسي عن المنطقة، بقيت الحدود والحواجز التي أقامها الاستعمار، وبقيت النعرات الإقليمية تغذيها المصالح الخاصة.

وعندما اجتمع قادة الدول العربية التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، من أجل لمّ شمل الأمة العربية، لم يستطيعوا أن يخرجوا بأكثر من إقامة الجامعة العربية، ووضعوا ميثاقها الذي يدعو في عبارات غامضة إلى التعاون والتشاور بين الدول الأعضاء.

ولم يكن الميثاق معبّراً عن أماني الشعوب العربية وآمالها، بل كان تعبيراً عن الواقع السياسي الذي تعيشه الدول العربية في ذلك الوقت، فقد كانت القواعد البريطانية موجودة في مصر، والأردن، والعراق، كما كان النفوذ الاستعماري له اليد الطولى في سياسة هذه الدول، وبقيّة الدول التي شاركت في وضع ميثاق الجامعة.

وبالرغم من ذلك، ظلت الوحدة العربية تلحّ في أذهان الشعوب العربية، وظهر على الساحة أكثر من مشروع وحدوي.

وقد قدمت سورية مذكرةً إلى جامعة الدول العربية في ١٩٤٩م. دعت فيها إلى قيام اتحاد فيدرالي يضمّ أعضاء جامعة الدول العربية السبعة في ذلك الوقت، وكان هناك اقتراح عراقي في ذات الوقت، يدعو إلى إقامة اتحاد يضم العراق، وسورية، والأردن، وهو ما أُطلق عليه الهلال الخصيب.

كذلك طُرح مشروع للوحدة بين الأردن والعراق أكثر من مرة، على أساس توحيد العرشَين الهاشميين، وكانت الدعوة إلى وحدة وادي النيل بين مصر والسودان، تنال اهتمام العديد من السياسيين في البلدين، ويتبين من ذلك أن فكرة الوحدة كانت تلحّ على أذهان السياسيين العرب، بمجرد نيل بلادهم استقلالها، وتطورت الأوضاع في المشرق العربي خلال الخمسينيات، وتسارعت الأحداث وقامت أول وحدة دستورية في التاريخ العربي الحديث بين مصر وسورية، وأُعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨م.

ثم طلبت اليمن الانضمام إلى هذه الوحدة، على شكل اتحاد كونفدرالي، إلا أن التجربة انتهت إلى الفشل، وبصرف النظر عن الأخطاء التي صاحبت قيام الوحدة، إلا أنه كان من الواضح أن القوى الأجنبية كافة كانت ضد الوحدة العربية، بل انضمت إلى هذه القوى بعض القوى العربية، فساهمت في إجهاض أول تجربة وحدوية عربية.

وقد أردت بهذه العجالة أن أوضح مدى إيمان الشعوب العربية بالوحدة العربية، وحرصها على تحقيقها، بمجرد حصول هذه الشعوب على استقلالها.

الوحدة اليمنية:

أما بالنسبة إلى اليمن، فقد كان الشطر الشمالي يتمتع باستقلاله، أما الشطر الجنوبي فقد كان يرزح تحت يد الاستعمار لفترة طويلة، وكان على الشعب في الجنوب أن يناضل من أجل الحصول على الاستقلال، وأن يُركّز كل جهوده لإخراج القوة الاستعمارية، ما دعاه إلى إعلان الكفاح المسلح عام ١٩٦٣م.

وكان من الطبيعي السعي إلى قيام وحدة بين شطري اليمن، شماله وجنوبه، بعد حصول

اليمن الجنوبي على استقلاله عام ١٩٦٧م. فالوحدة كانت قائمة، إلى أن نجح الاستعمار في احتلال الجنوب اليمني، وكانت مرحلة ما بعد الاستقلال مضطربة، وتحتاج إلى بعض الوقت لاستقرار الأوضاع، ما يتيح العمل بهدوء من أجل تحقيق الوحدة بالطريقة السوية.

دور الجامعة العربية:

وعندما توليت أمانة الجامعة في يونيو ١٩٧٢م. فوجئت بمناوشات يقوم بها البعض على الحدود بين شطري اليمن، ما يسيء إلى العلاقات الأخوية بين البلدين، ويعرقل السعي من أجل الوحدة، ولذا سارعتُ بالسفر إلى صنعاء وعدن، وتنقلت بين العاصمتين داعياً إلى ضبط النفس، وقد لمست من القادة في البلدين الاستعداد الكامل للتعاون، من أجل إنهاء حالة الاضطراب التي سادت على الحدود، واستجابوا لمقترحاتي في العمل من أجل الوحدة، ومن طريق تشكيل لجان مشتركة يساهم فيها خبراء من الجامعة، كذلك طلبت من حكومة الكويت إرسال مراقبين لضمان استمرار حالة الأمن. وإذا كانت مقترحاتي المتعلقة بالوحدة لم تتحقق في ذلك الوقت، إلا أنها أدت ولا شك إلى إنهاء اضطراب حالة الأمن على الحدود، وتسوية الخلافات بين شطري اليمن، وقد ورد في الكتاب الذي وضعه مكتب شؤون الوحدة، تفصيلات عن اللجان المشتركة التي شكّلتها الجامعة من أجل تحقيق الوحدة، في مختلف الميادين.

وإذا أتيح لي إبداء الرأي من واقع تجربة الوحدة المصرية السورية، فقد كان هناك رأيان: أولهما يقول بالعمل على بناء الوحدة تدريجاً، من طريق اللجان المشتركة، ما قد يستغرق بعض الوقت. والرأي الآخر يهدف إلى الإسراع بقيام الوحدة الفورية، على أن تصدر رئاسة الدولة القرارات الكفيلة بإتمام الوحدة.

وقد شرحت هذه الأمور في كتابي الذي أشرت إليه، فقد كنت من أصحاب الرأي الأول، وهو ما لم تأخذ به القوى السورية التي أصرت على الوحدة الفورية، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية في فشل الوحدة.

وأخلص من هذا إلى أنني أرى أن ضمان قيام الوحدة وضمان استمرارها خطوة خطوة، وذلك بالعمل على تحقيق الوحدة في المجالات الرئيسية، وأن يكون قرار الوحدة في النهاية نابعاً من الشعب.

المحتويات

